دراسات تأريخية

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التاريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
معتمدة لأغراض الترقية العلمية بموجب كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المرقم ب ت٤/ ١١٣١١
في ٩/ ١٢/ ٢٠١٤

العدد (٤٥) لسنة ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٧م

رئيس التحرير
أ.م.د. إسماعيل طه الجابري

سكرتير التحرير
د. حيدر قاسم مَطَر التميمي

الهيئة الإستشارية
أ.د. جعفر عباس حميدي
أ.د.ناجية عبد الله إبراهيم
أ.د. فلاح حسن الأسدي
أ.د. أسامة عبد الرحمن الدوري
أ.د.جميل موسى النجَّار
أ.د. محمود عبد الواحد محمود
أ.د. حسين داخل البهادلي
أ.د.منذرعلي عبد المالك
أ.م.د. داي ياماو
أ.م.د. مفيد كاصد الزيدي
أ.م.د. مزهر محسن الخفاجي

المراجعة اللغوية
د. عماد موسى الكاظمي

أهداف وضوابط النشر

اهداف بيت الحكمة

بيت الحكمة مؤسَّسة فكرية علمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي واداري مقره في بغداد ومن أهدافه:-

* العناية بدراسة تأريخ العراق والحضارة العربية والإسلامية .
* إرساء منهج الحوار بين الثقافات والأديان بما يُسهم في تأصيل ثقافة السلام وقيم التسامح والتعايش بين الأفراد والجماعات .
* متابعة التطورات العالمية والدراسات الاقتصادية وآثارها المستقبلية على العراق والوطن العربي.
* الاهتمام بالبحوث والدراسات التي تعزز من تمتع المواطن بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وترسيخ قيم الديمقراطية والمجتمع المدني .
* تقديم الرؤى والدراسات التي تخدم عمليات رسم السياسات .

ضوابط النشر

- تنشر المجلة البحوث التي لم يسبق نشرها ويتم إعلام الباحث بقرار المجلة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث .
- ترسل نسخة واحدة من البحث باللغة العربية مع ملخص له باللغة الإنكليزية لا تزيد كلماته عن (٢٠٠) كلمة شريطة أن تتوفر فيه المواصفات الآتية :

أ- أن يكون البحث مطبوعاً على قرص مرن (CD) بمسافات مزدوجة بين الاسطر وبخط واضح .

ب- أن لا تتجاوز عدد صفحات البحث (٢٥) صفحة بقياس(A4) عدا البيانات والخرائط والمرتسمات.

ج- أن تُجمع كل المصادر والهوامش مرقمة بالتسلسل في نهاية البحث وبمسافات مزدوجة بين الأسطر .

- يحصل صاحب البحث المنشور في المجلة على نسخة مجانية من العدد الذي ينشر فيه البحث .
- تعتذر المجلة عن إعادة البحوث سواء نشرت أم لم تنشر .
- يحتفظ القسم بحقه في نشر البحث طباعياً وإلكترونياً على وفق خطة تحرير المجلة .

المحتويات

البحوث والدراسات

كلمة العدد
رئيس التحرير: أ.م.د.اسماعيل طه الجابري..... ٧

واقعة عاكف بك في مدينة الحلَّة (قراءة جديدة)
أ.د. كريم مطر حمزة الزبيدي..... ١١

الموقف العسكري العثماني من التقدم البريطاني لاحتلال بغداد (١٩١٦– ١٩١٧م)
أ.م.د. نزار علوان عبد الله ٢١

الجنرال ستانلي مود ودوره العسكري في العراق في سنوات الحرب العالمية الأولى
أ.د. إنعام مهدي علي السلمان ٣١

الإدارة العسكرية البريطانية وموقفها من القوميات والأقليات الدينيَّة في العراق (١٩١٤-١٩٢٠م)
د. سيف عدنان ارحيم القيسي ٤١

العراق.. ما بين مشاريع التقسيم والوحدة
دراسة في الوثائق البريطانية (١٩١٤-١٩٢٠م)
أ.م.د. سؤدد كاظم مهدي ٥٩

المُساومات البريطانية للعراق (١٩٢٦ - ١٩٣٢م).. مشكلة الموصل أنموذجاً
م.د. ضمياء عبد الرزاق خضير ٨٣

الهوية الوطنية لثورة العشرين التحررية في العراق
أ.د. أسامة عبد الرحمن الدوري ٩٩

عراقية مدفع الرارنجية البريطاني .. أسطورة وطنية عراقية
أ.د. حازم مجيد أحمد الدوري ١١٣

الاستعمار البريطاني للعراق
دور بريطانيا وتأثيرها على تشكيل الحكم الملكي في العراق.. دراسة تاريخية
أ.م.د. صلاح خلف مشّاي ١٢٥

أهمية العراق الإستراتيجية للسياسة البريطانية
قراءة في دوافع وتطورات العلاقات البريطانية ـ العراقية
حتّى عهد الانتداب ١٩٢٢م
أ.م.د. صباح كريم رياح الفتلاوي ١٣٩

تأثير الاحتلال البريطاني على الأوضاع الإقتصادية في العراق
التجارة أنموذجاً (١٩١٨-١٩٢١م)
أ.م.د. صبا حسين مولى
م.د. غصون مزهر المحمداوي ١٦٥

رؤية تاريخية لحركة التجارة الخارجية في العراق (١٨٦٩-١٩٤٥م)
أ.م.د. وداد جابر غازي ١٨٥

سياسات الحكومات المُتعاقبة تجاه العشائر وأثرها على المجتمع العراقي (١٨٦٩-١٩٥٨م)
د. جواد رضا رزوقي السبع ٢٠٧

التأثيرات النقدية والمصرفية للاحتلال البريطاني للعراق
أ.د. فلاح حسن ثويني ٢٢٣

العراق في حسابات الكبار في مطلع القرن العشرين
حسن عبيد عيسى ٢٤٧

كلمة العدد

«الذكرى المئوية لاحتلال بغداد»

يأتي استذكار الأحداث التاريخية الكبرى لأجل العضة والعِبرة والاستفادة من دروس الماضي في معالجة إشكاليات الحاضر بما يساعد على تجاوزها أو يُجنب تكرارها.

ولعلَّ من بين أبرز الدروس المُستوحاة من هذهِ الذكرى هو التلاحم الوطني للعراقيين كلَّما تعرضت بغداد لنكبة، منذ سقوطها على يد هولاكو سنة ١٢٥٨م، مروراً بالمفاصل التاريخية المهمة كلَّها التي شَهدت انتكاساتها، وتدمير بُناها التحتية وإرثها الحضاري والفكري، لكنها تنهض من تحت الركام ليشع نورها الحضاري مبدداً الظُلمة، ومختطاً طريقاً جديداً وسط العتمة، مرتكزةً في ذلك على إمكانات شعبها وتلاحمهم وقت المحن وأيام الأزمات.

لقد عكست معظم بحوث هذا العدد التلاحم المصيري بين أطياف الشعب العراقي، متحدين الظروف ومؤكدين على أنَّهم شعبٌ واحد مهما تنوعت أطيافهم وتعددت قومياتهم.

تجسَّد ذلك بشكلٍ واضح في حدثين مهمين على مدى قرنٍ من الزمان بين ١٩١٧م و ٢٠١٧م منذ توحَّد العراقيون عام ١٩٢٠م لمقاومة الاحتلال البريطاني، وكانت واحدة من صور التلاحم هو مدفع الرارنجية الذي غنمه الثوار من الإنكليز معطَّلاً، إذ تظافرت الجهود وقدمت التضحيات لأجل إصلاحهِ كي يُستخدم في ضرب القوات البريطانية الغازية، فحققت عملية إصلاحهِ وحدة الشعب، وعكس إمكاناته إذا ما أصبح يداً واحدة تعمل لهدف واحد، وتُعاد الصورة اليوم عند تعرض البلد وبغداد تحديداً لخطر السقوط بيد تنظيم داعش الإرهابي، إذ تناخى أبناء الجنوب والوسط للدفاع عن أرض الوطن في الأنبار وصلاح الدين والموصل فذابت بذلك الأُطر المذهبية لتنصهر في بودقة الوطن محققةً نصراً كبيراً أعاد تلك الأجزاء إلى حضن الوطن، ولتُصان بغداد من الغزو والاحتلال كي تظل عصية على المِحن كما وصفها الشاعر الكبير مصطفى جمال الدين بالقول:

بغداد ما اشتبكت عليكِ الأعصرُ إلَّا ذوت ووريق عمركِ أخضــرُ

رئيس التحرير
أ.م.د. إسماعيل طه الجابري

البحوث والدراسات

واقعة عاكف بك في مدينة الحلَّة

(قراءة جديدة)

أ.د. كريم مطر حمزة الزبيدي(*)

مقدمة:

عندما يصل الإنسان إلى حالةٍ من اليأس تراه يستنجد بأيّ إنسانٍ آخر يُنقذه مما هو فيه، من دون أيّ اهتمام بسلوكهِ، وهكذا معظم الشعب العراقي يتصور القادم الجديد أفضل مما هو فيه، ولكنه يصطدم بواقع مرير للقادم الجديد ويترحم على سابقهِ.

في هذهِ الصفحات أعالج حالةً لجزءٍ مهم من المجتمع العراقي، وهو المجتمع الحلِّي الذي وقف ضدَّ العثمانيين في عامي (١٩١٥-١٩١٦م) بعد أنْ ذاق جورهم لسنواتٍ طويلة متأملاً الحصول على الحرية، ومستغلاً الوجود البريطاني في العراق لتحقيق طموحهِ، فهل كانت توجهاته صحيحة أم الطريق الذي سلكه ضرورة لا يوجد بديلاً عنها ؟

يُعالج الباحث واقعة عاكف برؤيةٍ جديدة يُقحم بها الاحتلال البريطاني كونه أحد الأسباب المُحركة للواقعة، ويبدو أنَّ الأمل الذي بُني على البريطانيين كان من أسباب تعجيل ثورة الحلِّيين على العثمانيين عام ١٩١٥م، كما هي من أسباب نكبتهم على يدِ قوات عاكف بك[١] عام ١٩١٦م.

واقعة عاكف بك عام ١٩١٦م:

منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى World War I، توغلت القوات البريطانية في عمق الأراضي العراقية منطلقةً من أقصى جنوبهِ[٢]، وكان للانهيار السريع للقوات العثمانية أثر كبير في ارتفاع معنويات القادة العسكريين البريطانيين للتقدم شمالاً بقيادة الجنرال طاوزند، حيث اشتبك الطرفان البريطاني والعثماني في معركةٍ حامية بالقرب من مدينة الكوت في ٢٧/ أيلول/١٩١٥م[٣].

(*) جامعة بابل / كلية التربية.

استعد العثمانيون بقيادة نور الدين باشا لمُلاقاة البريطانيين قرب مدينة المدائن في ٢٢/تشرين الثاني/١٩١٥م، حيث تمكَّن العثمانيون من توجيه ضربةً قوية لخصمهم اضطر من جرائها إلى الانسحاب نحو الكوت، بعد أن كبَّدوهم خسائر فادحة في الأرواح والمعدات بلغت حوالي (٤٥١١) قتيل[٤]. فانسحبت القوات البريطانية يوم ٢٥ تشرين الثاني مستغلةً ظلام الليل[٥]، وقد عدَّ العثمانيون انسحاب البريطانيين نحو الجنوب نصراً عظيماً لهم لتمكنهم من محاصرةِ العدو داخل مدينة الكوت في ٧ كانون الأول، والذي استمر زهاء خمسة أشهر اضطر البريطانيون بعدها إلى الاستسلام في ٢٩/ نيسان/١٩١٦م[٦].

إنَّ نشوة النصر الذي رفع معنويات الجيش العثماني عَقِب الانتصار في معركة الكوت دفع العثمانيين للتفكير بالانتقام من خصومهم في المدن العراقية المجاورة، وهذا يعني الانتقام من أهل الحلَّة جزاءً لما فعلوه بالجيش العثماني في عام ١٩١٥م، ويبدو واضحاً أنَّ الحلِّيين في ثورتهم ضدَّ العثمانيين عام ١٩١٥م[٧] كانوا قد استغلوا الانتصارات البريطانية ضدَّ العثمانيين، وبنوا آمالاً كبيرة على البريطانيين لنيل حقوقهم والتخلص من الجَور العثماني، وبعد الحصار العثماني للبريطانيين في الكوت قررت حكومة إسطنبول الانتقام من الحلِّيين الذين اعتبرتهم متعاونين مع بريطانيا، منيطةً المهمة للقائد عاكف بك للإطاحة بالحلِّيين والانتقام منهم، وفي ضوء هذهِ الظروف عيَّنت القيادة العثمانية (قائممقاماً) جديداً في الحلَّة هو مصطفى بك المميز[٨].

أصبحت الحلَّة مركزاً للقيادة العسكرية بعد أنْ كانت مركزاً للمتصرفية، وهذا يعني فقدان الإدارة المدنية التي من خلالهِ استطاعت العشائر أن تُحرر نفسها من قيود النظام الإقطاعي والتزاماتهِ، منتهزةً فرصة انحلال الوضع السياسي والامتناع عن دفع ما تراكم بذممها من ضرائب منذ عددٍ من السنين[٩].

كان القائممقام الجديد يحمل تعليماتٍ قاسية تجاه أهالي مدينة الحلَّة والتي كانت تمثل بداية الخطَّة للإطاحة بهم[١٠]، وفي الوقت نفسهِ كانت الحكومة العثمانية عازمةً على سَوق مجموعة من المتهمين من سجن الحلَّة إلى سجن الديوانية، فقام بعض أهالي الحلَّة بمهاجمة دار الحكومة والثكنة العسكرية العثمانية في المدينة، الأمر الذي نَجَم عنه قتل مجموعة من الجنود والضباط، وقاموا بكسر السجن وإطلاق سراح الموقوفين في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية منهمكةً بمقاتلةِ القوات البريطانية، مما اضطرها إلى اتخاذ إجراءاتٍ رادعة بحقِّ الحلِّيين الثائرين[١١].

وقد رافق تلك الأحداث أنَّ مشاجرةً عنيفة حدثت بين المميز وبين أحد وجهاء الحلَّة الذي يُدعى (الحاج علي الحاج حسن) في ديوان القائممقامية بسبب تطاول المميز عليه طبقاً لسياستهِ المتعجرفة، فاستاء الحاج علي كثيراً من هذا التصرف المُشين، وفي صباح اليوم التالي أرسل الحاج علي جماعةً من أتباعهِ المُسلَّحين إلى دار القائممقام فأخرجوه منها عنوةً واستعرضوه في شوارع الحلَّة أمام الناس، وساروا بهِ نحو الجسر المؤدي إلى بغداد بواسطةِ أحد العربات العاملة بين الحلَّة وبغداد، وأجبروه على مغادرة المدينة، فكان هذا الإجراء جزاءاً لِمَا اقترفه من سياسةٍ هوجاء

ضـدَّ أبنـاء الحلَّـة[١٢]. ويبدو من خـلال قراءة تطورات الأحداث في العراق آنذاك أنَّ الحلِّيين تأملـوا من البريطانيين، الذين كانوا قريبين جداً من مدينتهم، المساعدة ليُعلنوا ثورتهم.

وصـل المميز مدينـة بغداد وهـو في حالةٍ يُرثى لها نتيجة اسـتعراضهِ في شـوارع الحلَّة أمـام الناس، وأنَّ مثـل هذا العمل بحـدِّ ذاتهِ لا يُعد إهانةً للمميز فحسـب، بل هـو إهانة للدولة العثمانية وتحدياً للقانون والأمن والنظام، لذا بدأ المميز يبعث البرقيات من بغداد إلى إسـطنبول موضحـاً المعاملـة السـيئة التـي تلقاهـا مـن الحلِّيين[١٣]. كما ناشـد المميز حكومة إسطنبول باتخاذ إجراءاتٍ سريعة ورادعة بحقِّ أهل الحلَّة الذين أهانوا الدولة وقائدهم خليل باشا [١٤].

ويقول محمد أميـن العمري في هذا الصدد: «إنَّ خليل باشـا والـي بغداد كان في كرمنشـاه حيـن وصله من بغداد نبأ حـادث الحلَّة، فأصدر أمره برقيـاً إلى عاكف بك بالتحـرك على وجهِ السـرعة إلى الحلَّة لتأديبهم»[١٥]. وحالما اسـتلم عاكـف برقية والي بغداد خليل باشـا التي يأمره فيها بالتوجه نحو مدينة الحلَّة فوراً لتأديب سكَّانها لما اقترفوه من أعمالٍ ضدَّ الدولة العثمانية، غادر عاكـف بك بغداد في ٦/تشـرين الثاني/١٩١٦م متوجهـاً صـوب الحلَّة، فنزلت جيوشـه منطقة المسـيَّب[١٦] في ٨/تشـرين الثانـي، وفي الثالث عشـر منه تحرك نحو سـدَّة الهندية بكامل عدتهِ وعـددهِ، وكان يسـنده فـي نهر الهنديـة زورق حربي وفصيل مُشـاة على ظهور الـ(شـخاتير) [١٧]. كمـا كانت تُرافقه طائـرة واحدة، ويبدو أنَّ عاكف بك جاء بقواتٍ لا يُسـتهان بها في (البر، والنهر، والجو)، وإن دلَّ ذلك على شيء فإنَّه يدل علـى أنَّ هدف عاكف كان إيقاع أكبر الخسـائر فـي أهالي الحلَّـة، كونه يراهم قـد أصبحوا مع بريطانيا وضدَّ العثمانييـن، بعدها غادر عاكف وجيشـه منطقة سـدَّة الهندية متوجهاً نحو مدينة الحلَّة والتي وصلها في ١٥ تشرين الثاني[١٨].

حَلَّ عاكف وجيشـه في منطقةٍ بالحلَّة تُدعى مشهد الشمس[١٩]، وكانت لعاكف خطَّة تقوم بدايتها على استعمال الحيلة ثمَّ عنصر المباغتة والهجوم علـى الحلِّيين، وكان لانتصار القـوات العثمانية على القوات البريطانية الأثر الكبير لاندفاع جيش عاكف في ضربِ مدينة الحلَّة والانتقام من أهلها، آخـذاً بالثأر لقتلاه من الجنـود العثمانيين في عام ١٩١٥م، الأمـر الذي ترك آثـاراً وآلاماً ليس في نفسِ عاكف فحسـب، بل حتَّى في مشاعر الدولة العثمانية التي كانت تتحيَّن الفرص للانتقام[٢٠].

اقتضـت خطَّـة عاكف فـي البدايـة توجيه الرسـائل والأشـخاص المُعتمدين إلـى وجهاء المدينة يُخبرهم فيها أنَّه لا يريد بأهل الحلَّة شراً، إنَّما يريد المرور بجيشهِ ولا نيَّة له بالمكوث في المدينة، والتمسـهم برسائلهِ أنْ يسمحوا له بذلك لغرض التبضع من سوق المدينة لسدِّ احتياجات ولوازم جنودهِ[٢١].

كان للحيلة والدهاء التي اتخذها عاكف وسيلةً ناشد فيها وجهاء الحلَّة السماح له بمرور عساكرهِ عن طريق مدينتهم[٢٢]، وإننا إذ نُعزي أسباب اتخاذ عاكـف هذهِ الخطَّة هو ارتيابه من الحلِّيين الذين لقَّنوا جيشه درساً لم ينسوه في عام ١٩١٥م، وأنَّ عاكف كان يعرف جيداً صمود الحلِّيين وبسالتهم بوجه جيوشـهِ، فأراد أنْ لا يقع في مأسـاةِ العام الماضي، ومهما يكـن من أمر فقد اتفق الحلِّيون على عقد اجتماع طارئ يضم وجهاء المدينة في دار السيد مُحمَّد مهدي القزويني لمناقشةِ رسائل عاكف حول الموضوع[٢٣].

دارت المناقشات بين المجتمعين، فتعددت الأفكار وانقسمت الآراء فيما بينهم، فكان فريق منهم قد أبدى رأيه المؤيد لمرور جيش عاكف عِبرَ أراضي الحلَّة، وفريقٌ آخر رفض ذلك الرأي وأبدى رأيه بعدم مرور الجيش من وسط المدينة مفضلاً القتال، ونتيجةً لاختلاف آراء المجتمعين، وفضاً للنزاع الدائر بينهم أبدى القزويني رأيه منسجماً مع الفريق المؤيد لخروج عاكف وجيشهِ من مدينة الحلَّة حقناً للدماء، ووقف يخطب في الحاضرين يحثهم على الطاعة وإظهار شعار الخضوع لأمر الحكومة فأيده أكثرهم[٢٤]. وأعتقد جازماً أنَّ من بين المجتمعين من كان متعاوناً مع عاكف في دخول الجيش العثماني الحلَّة والانتقام من أهلها.

ومهما يكن من أمر فقد ارتأى الحاضرون إعداد موكب كبير يجمع معظم وجهاء الحلِّيين لاستقبال عاكف وجيشهِ، حيث التقى الموكب الحلي هذا بتلك القوات في (مشهد الشمس) بتقديم السيد القزويني الذي التقى عاكف وقدم له اعتذار أهالي مدينة الحلَّة عن الحوادث المؤسفة التي وقعت في المدينة العام الماضي[٢٥]، ويبدو لي أنَّ القزويني قد غُرّر في اتخاذ رأيهِ هذا، وبذلك كان له دورٌ في هذهِ المأساة التي حلَّت بالحلَّة وأهلها، وبالتأكيد كان غير عارف بنتائج موافقته لطلب عاكف، ويبدو أنَّ آثار هذهِ المأساة أثرت على القزويني كثيراً فتوفِّي في العام نفسهِ للفاجعة (١٩١٦م).

فبعد أن التقى الموكب الحلِّي بعاكف وجيشهِ في «مشهد الشمس» التزم عاكف الصمت، وبهت الناس كأنَّهم شعروا بالخطر، وظنوا أنَّ اعتذار القزويني له باء بالفشل، وفي هذهِ الأثناء أحاط جنود عاكف بالموكب ومنعوا رجاله من مغادرة المكان، ثمَّ صاروا يُلقون القبض عليهم واحداً تلو الآخر، وهو ما بدا واضحاً بحسب قول عاكف: «...إنَّ أهل الحلَّة قوم متمردون على الحكومة وقد عُرفوا قبل اليوم أنَّهم عُصاةٌ جُناة... وإننا نريد دخول المدينة وضبطها، وتخريب ملاجئ الأشقياء، وقد أبقيتكم ودائع عندي حتَّى نُدرك ما نريد، فإنْ تعرض المفسدون للجنود فما يجري عليهم يجري عليكم بكلِّ شدَّة»[٢٦].

بعدها أرسل عاكف فوجاً من جنودهِ إلى مركز الحلَّة بصُحبة مختاري المحلاَّت الذين بدورهم مهَّدوا الطريق لقوات عاكف للقيام باستعادة السيطرة على الثكنة العثمانية التي سبق وأن اتخذها الحليون قلعةً لهم منذ عام ١٩١٥م، كما سيطرة جنود عاكف على مخافر المدينة والمسالك المؤدية بين المحلاَّت والدور الحكومية والمواضع المرتفعة التي تُشرف على المدينة.

هذهِ الإجراءات التي ساعدت على إحكام قبضة عاكف على المدينة التي بيَّت النيَّة بها للفتك بأهالي مدينة الحلَّة، وبعد أنْ تمَّ له ذلك أعلن للحاضرين في مشهد الشمس: "إنَّ أهل الحلَّة كلَّهم يستحقون العقوبة، ولكن ثمَّة مرحمة وردت من الحكومة للعفو عنهم وسوف لا ينال العقوبة إلاَّ المذنبين فقط". فرفع الناس أيديهم يلهجون بالدعاء للحكومة والطاعة لها، ثمَّ سُمِح لهم بالعودةِ إلى بيوتهم[٢٧].

وفي ١٦ تشرين الثاني أصدر عاكف أمراً إلى المنادين في المدينة لتبليغ الأهالي بتطورات الأوضاع الخطيرة التي يمر بها الحليون[٢٨]، فكان خطاب المُنادين أنْ لا يخرج أحد من دارهِ

عصر ذلك اليوم، وناشدوا الحلِّيين المكوث في بيوتهم لأنَّ المدفعية ستدك مواقع المذنبين في ثلاثِ محلاَّتٍ من مركز المدينة[٢٩].

وإننا إذا ما نظرنا إلى تلك الإجراءات فإنَّها تعني أنَّ عاكف ضرب الحصار على كافة مرافق المدينة[٣٠]، فأخذ سكَّان مدينة الحلَّة بالإسراع في مغادرتها ملتجئين إلى المحلاَّت الأخرى المجاورة، لأنَّ المدافع ستصب قنابلها على المحلاَّت الثلاث (الجباويين والمهديَّة والتعيِّس) طيلة ساعتين، وبعد أنْ دكَّت المدفعية أهدافها أرسل عاكف بك سريةً من الجنود يحملون المعاول والمجارف والقنابل اليدوية فشرعوا يفتحون أبواب الدور بالقوةِ ويحتلونها[٣١].

استمر تدمير الدور حتَّى يوم ١٩ تشرين الثاني، وكان لدى عاكف بك قائمة بأسماء عددٍ كبير من الحلِّيين المطلوبين، فأصدر أوامره بإلقاء القبض عليهم وإيداعهم في السجن، لذا اقتضت الخطَّة إرسال مفارز عديدة إلى القرى المجاورة للبحث عن الهاربين منهم، ثمَّ أمر بتشكيل محكمة عسكرية لمحاكمتهم وإصدار الأحكام عليهم، وكان نتيجة تلك الأحكام شنق (١٢٧) رجلاً منهم ونفي (٢٣١) آخرين[٣٢].

أمر عاكف أن تكون طريقة الشنق على دفعاتٍ يوماً بعد يوم، ويُقال إنَّه أراد أن يشنق نفس العدد الذي قُتل من جندهِ في العام الماضي، حتَّى شنق شخصاً أصم وأبكم استكمالاً لنصاب قتلى جيشهِ[٣٣].

وقد كان من بين المشنوقين (الحاج علي الشيخ حسن) وشُنق معه أخوه (وهيب)[٣٤]، وكان أخوه الثالث (مُحمَّد سعيد) محكوماً عليه بالإعدام، فهرب إلى مدينة الديوانية ووقع بقبضة السلطات وهناك تمَّ شنقه بعد معرفتهم بهِ أنَّه من الحلِّيين المُتهمين بالانتفاضة[٣٥].

وقد ذهب عبد الجليل الطاهر بالقول: «... إنَّه تمَّ تنفيذ حكم الإعدام بجماعةٍ من رؤساء المدينة ووجهائها يُقدَّر عددهم بحوالي (١٢٩) شخصاً، وقُتل ما يُقارب من (٥٠٠) شخص حال فكِّ الحصار الذي فرضه عاكف على الحلَّة للحيلولة دون الدخول والخروج منها، وأخذ عدداً لا يُستهان بهِ من الأسرى»[٣٦].

ويقول الطاهر أيضاً: «إنَّ من جُملة أسباب مجزرة عاكف وجود حامية من العثمانيين في الديوانية رفضت الاستسلام لقوات الحلفاء حتَّى قصف الطائرات البريطانية لها، وقد تحرك أهل الديوانية وضربوا قوات الحامية العثمانية أيضاً... لقد كان من انعكاسات مذبحة الحلَّة إرهاب أهل الديوانية التي ذبحت بعض الضباط العثمانيين»[٣٧].

ويذكر العزاوي في هذا الصدد: «... ودمَّرت قوات عاكف أكواخ الناس وبساتينهم، إلاَّ أنَّ صمود الحلِّيين دفعهم للمقاومة بوجه جيشهِ والدخول إلى المدينة فقتل الكثير منهم، وإنَّ القوات العثمانية بإمرة عاكف قصفت الحلِّيين الثائرين على الدولة وصبَّت الطائرات حممها عليهم, وقامت الخيالة بتعقُّب أولئك الحلِّيين المقاومين»[٣٨].

وحدثنا العمري بالقول: «بلغ عدد القتلى من أهل الحلَّة الذين استشهدوا في أثناء القتال والمطاردة ألفاً وخمسمائة شهيد، بينما كانت خسائر الجنود العثمانيين خمسة وثلاثين شخصاً بين قتيلٍ وجريح»[٣٩].

ونتيجـةً لاسـتمرار مقاومـة الحلِّيين فـي التصـدي لقـوات عاكـف نفـذ صبـر القوات العثمانيـة، لذا قرر عاكف توجيـه إنذار نهائي لأهالي المدينة بتسـليم ما بحوزتهم من أسـلحةٍ وذخائـر وإحالة المُتهمين إلـى المحاكم العرفية ومصادرة أموالهم[٤٠].

لم تنتهِ أعمـال التنكيل بالحلِّيين إلاَّ في ٢٧/ تشرين الثاني/١٩١٦م حين أصدر عاكف عفواً عاماً بعد أنْ واجه ضرباتٍ موجعة من الحلِّيين بالرغم من الخراب والدمـار الذي أصابهم من جراء القصف المدفعي[٤١].

نتائج واقعة عاكف بك:

بعـد انتهاء مـدة الإنذار نفَّـذ عاكف أوامره والتـي نجم عنها مصادرة ما يُقارب ثلاثة آلاف طـن من الحبوب، ما أدى إلى ارتفاع الأسـعار وظهور المجاعـة بين الأهالي، كما قَبِل عاكف مجموعـة من الناس الذين استسـلموا لعسـكرهِ ويُقدَّر عددهم بسـتمائة وواحد وخمسين رجلاً، سِيقوا إلى أماكن متفرقة من البلاد، ولم يُنفَّذ بهم حكم الإعدام واعتبرهم عاكف دخلاء[٤٢].

كما تمَّ نفي وتشـريد عشـرات العوائل من الذيـن حكمت عليهم المحكمة التي تشـكَّلت في أثناء الأحكام العرفية[٤٣].

وكان من نتائج ذلك الإنـذار المقيت أنْ نفَّذ عاكف أحكام شـنقٍ حتَّى المـوت بكلِّ من يتفوَّه بحقيقـة الأوضاع، فشـنق شـخصياتٍ معروفة ووجهـاء كان مـن ضمنهـم عم مُحمَّـد مهدي البصير[٤٤] صادق الشيخ عبد الحسين الشهيب، الذي شُنق وعُلِّقت جثته مقابل الجسر[٤٥].

الخاتمة:

تُعـد واقعة عاكف بك مـن الأحداث المهمة في تاريـخ العراق أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، وهـي انعـكاس للصـراع الدائر بين العثمانيين والبريطانيين في العراق، وللحلِّيـين دور في هـذهِ الواقعة لعـدم قراءتهم الجيدة للأحداث، فكانوا يتوقعون انهياراً سريعاً للعثمانيين أمام القوات البريطانية، فاسـتعجلوا الثورة عام ١٩١٥م.

وعندمـا تراجعـت القـوات البريطانيـة في الكوت وتنفَّست القوات العثمانية الصعداء، كانت خطوتها الأولى السيطرة على مدينة الحلَّة لأنهم وجدوها تمثل بؤرة التأييد للبريطانيين، ومن سوء طالع الحلِّيين أنَّ قادتهم لم يكونوا على رأيٍّ واحد تجـاه تحرك قوات عاكف بك إلـى الحلَّة وطلبه دخولها، وأرى أنَّ سـوء التقدير مـن الموافقين على دخول عاكف بـك وجنودهِ إلى مدينة الحلَّة كان له أثر سلبي على المدينة وما جرى فيها.

إنَّ أحداث الحلَّة عام ١٩١٦م تُبين مدى قوة الصراع بين المُحتلين العثمانيين والبريطانيين، ومدى تذمـر أهالي مدينة الحلَّـة خصوصاً من المُحتل القديم العثماني ومحاولتهم التخلص منه مُستعينين بالمُحتل الجديد البريطاني.

وربما يتسـاءل أحدهم، كيـف كان الحلِّيون يتأملـون مـن البريطاني خيراً وقد ثـار علماء الدين والعشـائر ضدَّ البريطانيين عام ١٩١٥م فـي منطقة الشـعيبة فـي البصرة، ويبـدو جلياً أنَّ المجتمـع العراقـي لـم يكن توجهـه موحَّداً تجاه أحداث الحرب العالمية الأولى، وبالنسـبةِ للحلِّيين كان الهدف التخلص من العثمانيين يأتي في المقـام الأول، والأمـل ببريطانيا تحقيق ما كانت تُعلنه من الحريةِ والاستقلال.

الهوامش:

(١) عاكف بك: قائد عسكري عثماني، قاد أحد الألوية العسكرية في جبهة العراق ضدَّ البريطانيين، ارتبط اسمه بمعركتين داخل مدينة الحلة، الأولى عام ١٩١٥م خسر فيها، والثانية عام ١٩١٦م انتقم فيها من الحلِّيين. للتفاصيل، يُراجع: يوسف كركوش، تاريخ الحلَّة، (النجف الأشرف، المطبعة الحيدرية، ١٩٦٥م)، ج١، ص ص١٦٥-١٧٠.

(٢) توغلت القوات البريطانية في الفاو في ٦/تشرين الثاني/١٩١٤م، فرفع عليها العَلَم البريطاني، ما اضطر العثمانيون إلى الانسحاب، فيما تمكَّنت بريطانيا من السيطرةِ على مدخل شط العرب، فدخلت القرنة في ٢٢/تشرين الثاني/١٩١٤م، ومن بعدها احتلت مدينة البصرة، وفي ١٩/كانون الأول/١٩١٤م اندحرت القوات العثمانية، وفي ١٢/نيسان/١٩١٥م شنَّت القوات العثمانية هجوماً فاشلاً أسفر عن انتصارٍ كاسح للقوات البريطانية في منطقة الشعيبة. للتفاصيل، يُنظر: حميد حمدان التميمي، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني (١٩١٤-١٩٢١م)، (بغداد، ١٩٧٩م)، ص٥٥؛ جريدة زوراء، ع٤٩٥، ٧/ صفر/١٣٣٣هـ الموافق ٢٤/كانون الأول/١٩١٤م؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٢، (صيدا، ١٩٥٧م)، ص٥٧.

(٣) شكَّل العثمانيون لجنة لتحصين بغداد، وحدثت أول معركة في مدينة الكوت في ٢٧/أيلول/١٩١٥م، انتهت بانسحاب العثمانيين نحو المدائن بعد أن خسروا (١٧) ألف بين قتيل وجريح، و (١٢٨٩) أسير. الحسني، مرجع سابق، ص٣٤.

(4) F. J. Moberly, Official History of the Grate War. The camping in Mesoptamia 1910-1916, London: 1927, Vol.1, Pp.106-115;

وكذلك يُنظر: شكري محمود نديم، حرب العراق، (بغداد، ١٩٦٧م)، ص ص٦٨–٦٩؛ جريدة زوراء، ع٢٥٤٤، ٢٤/محرم/١٣٣٤هـ الموافق ٢/ كانون الأول/١٩١٥م.

(٥) تُشير المصادر إلى أنَّ القوات العثمانية لم تعلم بانسحاب القوات البريطانية من المدائن إلاَّ في صباح اليوم التالي، حين جاءهم بعض الخيالة العشائريين وهم يحملون الكثير من البنادق الإنكليزية، وقالوا إنَّها موجودة في الخنادق إلى جانب القتلى. للتفاصيل، يُنظر: تحسين العسكري، الثورة العربية الكبرى، (بغداد، ١٩٣٦م)، ج١، ص٩٦.

(٦) تشارلس طاوزند، محاربتي في العراق، ترجمة: عبد المسيح وزير، (بغداد، ١٩٢٣م)، ص٣٤٦؛ جريدة صدى الإسلام، ع١٣٢، ٢٠/ صفر/١٣٣٤هـ؛ جريدة صدى الإسلام/ ع١٩٦، جمادي الأولى/١٣٣٤هـ.

(٧) لمزيدٍ من التفاصيل عن واقعة عاكف الأولى، يُراجع: كريم مطر حمزة الزبيدي وسعد كاظم المولى، واقعة عاكف عام ١٩١٦م، مجلَّة جامعة بابل، ع٤، ٢٠٠٧م؛ طالب حمادي الجنابي، محمد مهدي القزويني ودوره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي حتَّى عام ١٩١٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٧م.

(٨) وصل مصطفى بك المميز قائممقاماً لمدينة الحلَّة أواسط عام ١٩١٦م، محاولاً إعادة هيبة الدولة العثمانية، فكان إنساناً متعجرفاً سَلَك مع الحلِّيين سلوكاً مشيناً. للتفاصيل، يُنظر: محمد حسين علي مجيد، «ولاة الحلَّة وحكَّامها في القرن التاسع عشر حتَّى نهاية الحكم التركي في العراق»، مجلَّة المؤرخ العربي، بغداد، ع٢٠، ١٩٨١م، ص٢٩٠.

(٩) في العَقد الأخير من القرن التاسع عشر كانت الحلَّة مركزاً للمتصرفية التي تضم الديوانية والدغارة، وبعد ذلك التاريخ انتقل مركز المتصرفية إلى الديوانية، فيما بقت الحلَّة مركزاً للقيادة العسكرية. عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية، بيروت، مطابع دار لبنان،١٩٧٢، ج١، ص ١٥.

(١٠) يوسف كركوش، مرجع سابق، ج١، ص١٦.

(١١) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، (قم، منشورات الشريف الرضي، ١٤١٠هـ)، ج٨، ص٣٠٠.

(١٢) يوسف كركوش، مرجع سابق، ج١، ص١٦٤.

(١٣) المس غيرترود بيل، فصول من تأريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، (بيروت، دار الكشَّاف، ١٩٤٩م)، ص٩٨.

(١٤) خليل باشا: والي بغداد عام ١٩١٦م، كان مولعاً بالنساء، وشاع أنَّه قال لأحدى غريماتهِ: «أنا قائد الجبهة وأنتِ الحاكم المُطلق عليَّ». وكان الناس في ريبةٍ من أمرهم بسبب ظروف الحرب. عباس

العزاوي، مرجع سابق، ج٨، ص٢٩٩.

(١٥) محمد أمين العمري، حرب العراق، (بغداد، ١٩٣٥)، ج١، ص١١٤.

(١٦) المسيَّب: قضاء يقع شمال غرب مدينة الحلَّة، ويبعد عنها حوالي (٣٥) كم. للتفاصيل، يُراجع: كريم مطر حمزة الزبيدي ويوسف كاظم جغيل الشمري، صفحات من تاريخ الحلَّة، (عمان، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م)، ص٣٢٠.

(١٧) الشخاتير: جمع شختور، وهو أشبه بالزورق يستخدمه الأفراد للعبور بين الأنهر والممرات المائية، ويُستخدم أيضاً لنقل البضائع. يُراجع: وادي العطية، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً، (النجف الأشرف، المطبعة الحيدرية، ١٩٥٤م)، ص٣٣.

(١٨) يوسف كركوش، مرجع سابق، ج١، ص١٦٩.

(١٩) مشهد الشمس: ويُسمَّى أيضاً مقام الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وهو مكان تأريخي مقدس يقع حالياً في مركز مدينة الحلَّة على الطريق العام المؤدي إلى محافظة كربلاء المقدسة، حيث حلَّ الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في هذا المكان لأداء فريضة الصلاة بعد عودتهِ من مقاتلة الخوارج في معركة النهروان متجهاً صوب الكوفة، ولا زال مشهد الشمس إلى يومنا هذا مكاناً مقدساً يرتاده المسلمون من كافةِ أنحاء العالم تيمناً بالإمام علي (عليه السلام). للتفاصيل، يُنظر: ابن كثير الدمشقي، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤هـ/١٣٧٢م)، البداية والنهاية، خرج أحاديثه: محمد بيومي وآخرون، (القاهرة، مكتبة الإيمان، د.ت.)، ج٦، ص٤٨٦؛ الشريف الرَّضي، أبو الحسن مُحمَّد بن الحسين بن موسى (ت٤٠٦هـ/١٠١٥م)، خصائص الأئمة، تحقيق: محمد هادي الأميني، (مشهد، مجمع البحوث الإسلامية، ١٤٠٦هـ)، م١، ص ص٥٦–٥٧.

(٢٠) كانت انتصارات العثمانيين على البريطانيين في جبهةِ الكوت تُعد نصراً كبيراً، فقد استعد العثمانيون بقيادة نور الدين لمُلاقاة البريطانيين قرب المدائن، وحصلوا على إمداداتٍ عسكرية من الأناضول، كما وصل بغداد الجنرال الألماني فون دركولتز Wilhelm Leopold Colmar von der Goltz (١٨٤٣-١٩١٦م) لتنظيم الدفاعات العثمانية حول مدينة بغداد, وفي يوم ٢١/تشرين الثاني/١٩١٥م وقعت المعركة بين الطرفين حيث تمكن العثمانيون من توجيه ضربةٍ قوية اضطرت بسببها القوات البريطانية إلى الانسحاب والتراجع نحو مدينة الكوت، بعد أن تكبَّدت خسائر فادحة بلغت يوم ٢٢ تشرين الثاني وحده (٤٥١١) ألف قتيلاً، كما قامت بتعقب فلول البريطانيين المُندحرة، وتمكَّنت من محاصرتهم في مدينة الكوت في ٧/كانون الأول/١٩١٥م، ليستمر الحصار حوالي خمسة أشهر، ذاق فيها البريطانيون ويلات الحصار، فأكلوا لحوم الخيل وخلعوا أبواب وشبابيك البيوت لاستعمالها في الوقود، السبب الذي دفع البريطانيين إلى الاستسلام في ٢٩/ نيسان/١٩١٦م، وبلغ عدد القوات التي استسلمت ١٣،٥٠٠ ألف جندي عدا الضباط. للتفاصيل، يُنظر:

Moberly, Op. cit., Vol. 2, p.485.

كذلك يُنظر: جريدة صدى الإسلام، ع٢٩، ١٥/ شوال/١٣٣٣هـ؛ جريدة الزوراء، ع٢٥٤٤، ٢٤/ محرم/١٣٣٤هـ الموافق ٢/كانون الأول/١٩١٥م.

(٢١) يوسف كركوش، مرجع سابق، ج١، ص١٦٨.

(٢٢) افتعل عاكف حيلةً مفادها أنَّه طلب من الحلِّيين السماح لجنودهِ بالتبضع من أسواق المدينة، ومن ثمَّ التوجه لمهمة عسكرية كُلِّف بها من القيادة العثمانية مُعتبراً ذلك أنَّ البلد في ظروف حرب.

(٢٣) انتُخب القزويني على رأس الوفد باعتبارهِ من وجهاء الحلَّة ويمثل شخصية دينيَّة، ولد مُحمَّد مهدي القزويني في محلَّة الجامعين في مدينة الحلَّة عام ١٨٤٦م، وهو من الشخصيات العلمية، وله العديد من المؤلَّفات، منها: طروس الإنشاء وسطور الإملاء، أبطال الكلام النفسي، أرجوزة في حديث الكساء، وهو من وجهاء الحلَّة الكبار، توفِّي عام ١٩١٦م. للمعلومات، يُراجع: كريم مطر حمزة الزبيدي ويوسف كاظم جغيل الشمري، مرجع سابق، ص ص٣٧٣-٣٧٤.

(٢٤) يوسف كركوش، مرجع سابق، ج١، ص١٦٧.

(٢٥) المرجع نفسه، ج١، ص١٦٨.

(٢٦) المرجع نفسه، ج١، ص ١٦٨.

(٢٧) المرجع نفسه، ج١، ص١٦٩.

(٢٨) المُنادي: الرجل الذي يُبلِّغ الناس عن طريق مناداتهِ لهم من خلال تجوالهِ بين الأزقَّة والطُرق لإيصال البلاغات الرسمية وغير الرسمية إليهم بواسطة صوتهِ الجهوري العالي، لعدم توفر مكبِّرات الصوت في ذلك الوقت. مقابلة شخصية مع

هادي الشـهيب (أخو البصير)، معلِّـم متقاعد، ٢٣/ شباط/٢٠٠٥م، في مدينة الحلَّة.

(٢٩) هنـاك ثلاث محلاَّت رئيسـية فـي الحلَّة ولا زالت قائمـة حتَّى يومنا هذا، وهي محلَّة الجامعين والطاق المجـاورة لها وجبران المقابلة لهما، وهي المحلاَّت التي تمثـل الجانب الكبير من الحلَّـة، وهي محلاَّتٍ شـعبية لا زالـت زاخـرة بتراثهـا القديـم وأزقتهـا الضيقـة. عذراء شـاكر هـادي الهلالـي، الحلَّة من (١٨٠٠–١٨٦٩م).. دراسـة في الأحوال السياسية والاقتصاديـة والاجتماعية، رسـالة ماجسـتير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٩م.

(٣٠) عبد الجليل الطاهر، مرجع سابق، ج١، ص١٥.

(٣١) تُشـير بعض المصادر إلى أنَّ المدافع التي نصبها عاكف لـدكِّ المحـلاَّت الثلاث نُصبـت على الجبل حاليـاً. للتفصيل، يُنظر: منعم حميد حسـن، البصير شـاعراً، (بغداد، دار الرشـيد للطباعـة، ١٩٨٠م)، ص٢٢؛ العمري، مرجع سابق، ج١، ص٢٥٢.

(٣٢) كامـل الجادرجـي، مذكـرات كامـل الجادرجـي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٠م)، ص٤٩.

(٣٣) المرجع نفسه، ص ص٤٩-٥٠.

(٣٤) هو الشـخص الذي وقع عليه الشجار مع القائممقام مصطفى بك المميز، كما مرَّ بنا سـابقاً، والذي كان السبب المباشر للواقعة.

(٣٥) بعد أنْ تعرفت السـلطات في الديوانية على الهارب (مُحمَّد سـعيد)، أبرق المتصرف إلى عاكف يستفسر منه ما سـيفعل بهذا الرجل، فـكان جواب عاكف بك وباللغـة التركية بالقول: "بر دقيقة فوت ايتمكسـزين صلبـاً إعدامي"، أي: اصلبه حالاً، فشُـنق في الثكنة العسكرية ليلاً دون أنْ يشعر بهِ أحد من أهل الديوانية. للتفاصيـل، يُنظـر: مصطفى نـور الديـن الواعظ، الروض الأزهر، (الموصل، ١٩٤٨م)، ص٤٥٠.

(٣٦) الطاهر، مرجع سابق، ج١، ص ص١٥-١٦.

(٣٧) المرجع نفسـه، ج١، ص١٦. وهذا يعني أنَّ الدولة العثمانيـة أرادت أن تقـوم بعمليـةٍ تأديبيـة لأهالـي الفرات الأوسط كافة، لأنَّ انتفاضة الفرات لم تقتصر علـى مدينتي الحلَّـة والديوانية، بل كانـت قد بدأت من النجـف وكربـلاء والحلَّة والديوانية والسـماوة والناصرية.

(٣٨) عباس العزاوي، مرجع سابق، ج٨، ص٣٠٠.

(٣٩) محمـد أميـن العمـري، مرجع سـابق، ج١، ص ص٢٥٢-٢٥٣.

(٤٠) المرجع نفسه، ج١، ص٢٥٤.

(٤١) تُقدَّر المسافة بين المحلاَّت التي أراد عاكف ضربها بالمدفعيـة عن الجَبل (تل الرماد) أقل من كيلو متر، في كلّ الأحوال واجه سـكَّان المدينة أثناءها ويلات العذاب والخراب فضُربت البيوت، ونُهبت المحال، وواجه الناس حالات الخوف والفزع. المرجع نفسه، ج١، ص٢٥٣.

(٤٢) فـي الحقيقـة إنَّ هذا النفر من العوائـل لا علاقة له بالأحـداث، لكن عاكف كان عازمـاً على إيقاع أكبر الخسـائر بأهل مدينة الحلَّة، بالرغم من أنَّ هذا العدد كان محايداً، لذا لم ينفذ بهم حكم الإعدام بل تمَّ إجلاؤهم عن محالِ سُكناهم، وبالرغم من الظلم الذي وقع عليهم لكننا نعد هذا الحُكم أقل وطأةً من الآخرين.

(٤٣) غادرت العوائل المنفية من مدينة الحلَّة باتجاه بغداد تحـت حماية جُند عاكـف ومن ثمَّ إلـى الأناضول، ونزلـت ليلة واحـدة في الكاظمية فـي (خان قنديل) قرب باب البلدة، وتجمهر أهالي الكاظمية في الساحة التـي تقع أمام الخان وهم في دهشـةٍ لا يعرفون ماذا جرى، ويقول من شاهد الحادثة: "إنَّهم سمعوا امرأةً من إحدى غـرف الخان المُطلَّة على السـاحة وهي تسـتغيث بهم، وتقـول يا أهل الغيـرة نحن جواعة، فتراكض الناس إليها وصـاروا يرمون إليهم أرغفة الخبز من فوق السطوح". للتفاصيل، يُنظر: يوسف كركوش، مرجع سابق، ج١، ص١٧٠.

(٤٤) مُحمَّد مهدي البصير: ينتسـب إلى عائلة الشـهيب الكلابيـة، ولـد فـي مدينة الحلَّـة محلَّة الطـاق عام ١٨٩٦م، وفي السـن الخامسـة من عمرهِ فقد بصره بسبب مرض الجدري، تميز في ثورة العشرين وكان خطيبها، وأكمل دراسته وأصبح يحمل الدكتوراه في الأدب العربي وزاول التعليم في الجامعات العراقية، وتوفي عام ١٩٧٤م، لـه مؤلَّفات عدَّة، منها: تاريخ القضيـة العراقية والبـركان (شـعر). يُراجع: علي كاظم حمزة الكريعـي، مُحمَّد مهدي البصير ودوره في السياسة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٦م.

(٤٥) مُحمَّـد مهدي البصيـر، تاريخ القضيـة العراقية، تقديم: غسَّان عطية، (لندن، ١٩٩٠م)، ج١، ص١.

The Battle Of Akif Bek In Al Hilla City

(New Reading)

Prof. Dr. Karim Mattar Hamza Al-Zubaidy
Babil University/Collage Of Education

Abstract:

Akef Bek is an important event in the history of Iraq during the First World War (1914-1918), a reflection of the conflict between the Ottomans and the British in Iraq. The locals had a role in this incident because they did not read the events well. They expected a rapid collapse of the Ottomans before the British forces.

When the British troops retreated in Kut and the Ottoman forces breathed a sigh of relief, their first step was to take control of the city of Hilla because they found it to be the focus of support for the British. Unfortunately, the generals did not have a single opinion on the movement of Akef Bek forces to Hilla, In our opinion - played a large role in the entry of the Ottoman forces to the Hilla and the destruction of some neighborhoods and the killing of a large number of their children and the displacement of the rest, and as I mentioned in the research was a misjudgment of the Caspian in understanding events.

The events of Hilla in 1916 show the strength of the conflict between the Ottoman occupiers and the British, and the extent of resentment residents of the city of Hilla, especially from the old Ottoman occupier and trying to get rid of it, using the new British occupier.

Perhaps one wonders how the paratroopers were thinking of the British good. The clerics and the clergy rebelled against the British in 1915 in the Shuaiba area of Basra. It is clear that Iraqi society was not unified in the direction of World War I. The first place, and the hope of Britain to achieve what it declares freedom and independence.

الموقف العسكري العثماني من التقدم البريطاني لاحتلال بغداد (١٩١٦- ١٩١٧م)

أ.م.د. نزار علوان عبد الله(*)

مقدمة:

تتناول هذهِ الدراسة القيادة العسكرية العثمانية في العراق وموقفها من التقدم البريطاني لاحتلال بغداد الذي بدأ عام ١٩١٦م، لاسيَّما بعد هزيمة البريطانيين في مدينة الكوت، الذين أخذوا ينظمون أنفسهم من جديد، لمحو العار الذي لَحِق بهم من جراء تلك الهزيمة، مُستفيدين من حالةِ الهدوء النسبي التي انتابت الجيش العثماني، فأجروا تغييراتٍ عدَّة على مستوى إدارة حملتهم العسكرية، وقيادتها التي أصبحت بإمرة الجنرال مود (Maude)، الذي عَمِل جاهداً منذ أن تولَّى منصبه على تهيئة الوحدات والتشكيلات العسكرية اللازمة لخوض المعركة الحاسمة.

ولم يمضِ وقتٌ طويل حتَّى بدأ القتال بين الطرفين، حين هاجم البريطانيون مواقع العثمانيين في الكوت بالقرب من منطقة إمام محمد أبو الحسن عند الضفَّة اليُمنى من نهر دجلة يوم ٩/كانون الثاني/١٩١٧م، وأجبروهم على التراجع إلى ضفَّة نهر دجلة اليُسرى، لتصبح الضفَّة اليُمنى كلَّها بقبضة البريطانيين.

بعد ذلك عبر الجيش البريطاني النهر، وقام بحركة التفاف على جهة الفلاحية، الأمر الذي اضطر العثمانيين إلى الانسحاب نحو منطقة العزيزية ومنها إلى مدينة سلمان باك التي وصلوها يوم ٢٨ شباط، لكنهم رأوا أنَّ قواتهم ليست قوية بحيث تستطيع أنْ تثبت في الموضع الأخير، لذا فإنَّهم تراجعوا إلى نهر ديالى، ثمَّ إلى بغداد، والقوات البريطانية مُستمرةٌ في تعقبهم حتَّى أطبقت على المدينة، واحتلتها فجر الحادي عشر من آذار ١٩١٧م، لتطوي بذلك صفحة الوجود العثماني في العراق الذي فقد قدراته العسكرية ولم يعد بإمكانهِ الاستمرار على المقاومة، لذا فإنَّه آثر التراجع والانسحاب عن ميدان المعركة على المواجهة الحتمية مع البريطانيين.

(*) الجامعة المستنصرية / كلية التربية.

مرحلة الهدوء النسبي وأخطاء القيادة العسكرية العثمانية:

لم يستثمر العثمانيون النصر الذي تحقَّق لهم على الجيش البريطاني في مدينة الكوت بتاريخ ٢٩/نيسان/١٩١٦م[١]، وبدلاً من أنْ يواصلوا تقدمهم إلى جنوب العراق لفرض إرادتهم على البلاد بالكامل، وإنهاء الوجود البريطاني فيها، نجد بأنَّهم يركنون إلى مدَّةٍ من الهدوء، والتوقف عن الحركات العسكرية[٢].

ويمكن أنْ نُسمِّي تلك المدة التي كان أمدها سبعة أشهر بمرحلةِ الغرور العثماني[٣]، فبينما كانت القوات العثمانية تنعم بالاستراحة والسكون، نجد أنَّ الجيش البريطاني هيأ كلَّ الاستحضارات اللازمة للقيام بهجومٍ فاصل في العراق عند سنوح أول فرصة له[٤].

وفي الوقت الذي كان فيه البريطانيون يعدون العدَّة لمحو عار هزيمتهم في الكوت، كان الروس يهددون حدود العراق من نقطتين، إذ كان هنالك جحفل روسي بقيادة الجنرال باراتوف Baratov المسقوف قد وصل على مقربةٍ من خانقين مطلع شهر أيار، وكان هناك أيضاً جحفل روسي آخر بقيادة الجنرال جرنازوبوف Genazovov يزحف نحو العراق من جهةِ رايات في الشمال، حتَّى تغلغل داخل الأراضي العراقية ليتمكن من احتلال مدينة راوندوز في ١٣/أيار/١٩١٦م[٥].

كان الواجب المُناط بالجحفل الأول هو احتلال مدينة خانقين والتقدم نحو بغداد، لإرغام الجيش العثماني على نقل جزء من قطعاتهِ المُرابطة عند خنادق دجلة من جهة الكوت لمقاتلة الأرتال الروسية المتفرقة على جبهة إيران، وهو اتفاق مع بريطانيا من أجل تخفيف الضغط العثماني على القطعات البريطانية المُرابطة في الكوت، من أجل فتح الطريق أمامها للتقدم إلى بغداد[٦].

وحين أدرك أنور باشا وزير الحربية العثماني حجم الخطر القادم من شرق العراق، سارع على الفور بالقدوم إلى بغداد، وعقد اجتماعاً يوم ٢٥/ أيار/١٩١٦م مع خليل باشا القائد العام للقوات العثمانية في العراق، بحضور بعض القادة الميدانيين، بينهم القائد الألماني في الجيش العثماني فون لوسوف Von Losev، وقد انتهى الاجتماع إلى وضع خطَّة عُرفت باسم خطَّة (أنور – فون لوسوف)، وهي تتضمن الأمور الآتية: تقدم الفيلق الثالث عشر بقيادة الزعيم علي إحسان بك من الكوت لمُحاربة قوات بارتوف المسقوف، والزحف باتجاه كرمنشاه وهمدان، وتقدم جحفل السليمانية المؤلَّف من لواء مُشاة وفوجي حدود منطقة (سَنه) في ديالى، وتقدم جحفل الموصل المؤلَّف من الفرقة الرابعة العثمانية لاستعادة راوندوز من الروس، والزحف باتجاه (صاو جبلاق) في الأراضي الإيرانية[٧].

ووفقاً للتغيرات العسكرية الجديدة استطاع علي إحسان بك في ٣/حزيران/١٩١٦م من دحر الروس في خانقين، وإيقاف تقدمهم[٨]، ومن ثمَّ مطاردتهم داخل الأراضي الإيرانية، حتَّى وصل الفيلق الثالث عشر إلى كرمنشاه التي احتلها في الأول من تموز، وهمدان التي احتلها في العاشر من آب، وهي آخر نقطة توقف عندها[٩]. حيث شَرَع في تحكيم موضع دفاعي شرقها أشغله كخطٍّ دفاعي، بعد أن اقتنع بخطورة التقدم إلى أبعد من هذا الحد، وبقي بتماسٍ ضعيف مع القوات الروسية على هذا الخط الذي يبعد عن الكوت بحدود الـ(٧٠٠) كم[١٠].

وفي الوقت الذي كان فيه الفيلق الثالث عشر يُحرز الانتصارات الباهرة في إيران، كان جحفلا السليمانية والموصل يُعانيان المشاق دون أنْ يحققا أيَّ تقدمٍ يُذكر، بسبب اعتمادهما على العشائر بالدرجة الأولى، وهي قوات غير منظَّمة، أمَّا القوات النظامية فإنَّها كانت قليلة نسبياً[١١].

وبعد التحرك العسكري للفيلق الثالث عشر نحو إيران، تسلَّم الفيلق الثامن عشر- الذي كان بإمرة القائد العثماني العميد كاظم قره بكر، المؤلَّف من الفِرَق (٥١) و (٥٢) و (٤٥) - واجب الدفاع عن جبهة دجلة، وقد وضعت عند الضفَّة اليُسرى للنهر الفرقتين (٥١) و (٥٢) في موضع الصناعيات مناوبةً، أمَّا الفرقة (٤٥) فإنَّها شغلت الضفَّة اليُمنى على خطِّ مناطق إمام محمد أبو الحسن – عتابه – بسروقية – الغراف[١٢].

ورغم الإمكانيات العسكرية للفيلق الثامن عشر، لكن اقتصار جبهة دجلة عليه فقط، أوقع العثمانيين بأخطاءٍ جمَّة، ذلك أنَّ ابتعاد الفيلق الثالث عشر لمسافةٍ بعيدة في إيران، وتوقفه هناك دون العودة إلى العراق حال انتهاء مهمتهِ جعله منعزلاً، ولا يُستفاد منه في الدفاع عن بغداد[١٣]، وهذا ما ثبت فيما بعد حين فشل الفيلق الثامن عشر في مواجهة التقدم البريطاني على الكوت، إذ كان من الواجب على أنور باشا ومستشاريه أنْ يوجهوا اهتمامهم بالدرجةِ الأولى إلى إزاحة الخطر البريطاني الجاثم في جنوب البلاد، والذي كان يهدد بغداد في كلِّ لحظة، قبل أنْ يفكروا بالفتوح والأمجاد في جبهة إيران التي تُعد ذات أهمية ثانوية بالنسبةِ إلى جبهة الكوت[١٤].

استئناف الحركات العسكرية والتراجع العثماني:

بتاريخ ١٦/تموز/١٩١٦م استلمت وزارة الحرب البريطانية زمام السيطرة الإدارية الكاملة على حملة العراق العسكرية، وبذلك أصبحت الحملة من مسؤولية المقر العام في لندن بدلاً عن حكومة الهند[١٥].

وقد أخذت وزارة الحرب على عاتقها إعادة النظر في واجبات الحملة، بعد استسلام حامية الكوت، فحددتها بالمهمات الآتية: تقوية النفوذ البريطاني في ولاية البصرة، وحماية آبار النفط في عبَّادان، وتقليل تأثير هزيمة البريطانيين في الكوت بالمُحافظة على جبهةٍ قوية في دجلة، وتثبيت الفيلق العثماني الثامن عشر بجوار الفلاحية، والتعاون مع الجيش الروسي المتقدم عِبرَ الأراضي الإيرانية[١٦].

وفي ٢٨/آب/١٩١٦م قررت وزارة الحرب البريطانية إسناد منصب القيادة العليا في بلاد ما بين النهرين إلى الليفتنت السير ستانلي مود، نظراً لما عُهِد فيه من النشاط والنباهة والتدريب[١٧]، إذ كان مثالاً نادراً للحزم والمقدرة على العمل الدائب[١٨].

غادر مود البصرة في تشرين الأول، واتخذ مقره في الجبهة بالقرب من الكوت[١٩]، ومنذ وصولهِ شَرَع على الفور بتنظيم الوحدات والتشكيلات العسكرية وتهيئة القطعات بالتدريب، من أجل تصحيح الأخطاء التي حدثت فيما سبق، لإزالة وصمة العار التي لحقت بالجيش البريطاني في الكوت[٢٠].

أمَّا العثمانيون فإنَّهم اتخذوا موقعهم على جانبي نهر دجلة وراء الكوت، وكان أهم

موقـع لديهم هو موقع الفلاحية الذي أطلق عليه البريطانيـون أسـم (الصناعيـات)، ويقع على الجانب الأيسـر مـن النهر المذكـور على بُعد خمسـة وعشـرين ميلاً من الكوت، وهو عبارة عن برزخ ضيق من الأرض تُحيط بهِ دجلة من الجنوب، وهور الشويجة من الشمال[٢١].

وبينمـا كان الجنـرال مود دائـبٌ في تنظيم قواتـهِ، وصلـت تقارير من الألمـان إلى خليل باشـا، تُعلمـه بـأنَّ هناك تحـركاتٍ عسـكرية بريطانيـة على القوات العثمانيـة المُرابطة في جهة الفلاحية، واتضح ذلك من خلال الرسـائل التي أُرسـلت إلى الأخير من قبل كاظم قره بكر قائد الفيلق الثامن عشر المسؤول عن الفلاحية، مؤكِّداً لـه فيها أنَّ القوات البريطانية في الكوت أصبحـت تفـوق قوته، إذ تبلغ نحـو (٤٠) ألف جنـدي، وأنَّ الفيلـق الثامن عشـر لا يزيد عن (١٠٠٠٠) جنـدي، وأنَّ بقـاء جبهـة الفلاحية بهذهِ القوة قد يؤدي إلى خطرٍ عظيم، وطلب منه المزيد من التعزيزات[٢٢].

لقد اسـتخف خليل باشا بكل ما ورد إليه من تقارير ورسـائل تُحذره من استعدادات الإنكليز وتعاظم قواتهم، ولم يعبأ بمطالب كاظم قره بكر، الذي حاول جاهداً زيادة إمكانياته العسكرية، بل ذهـب إلى أبعد من ذلك حين أخبر الأخير، بأنَّه واثـق كلَّ الثقة بـأنَّ البريطانيين لن يتمكنوا من اختراق الخطـوط العثمانية فـي الفلاحية مهما حاولـوا، وأنَّ الفيلـق الثالث عشـر الذي تعقَّب الروس في إيران سـوف يعود حالاً إلى العراق عن طريق بدرة وجصَّان، إذا ما شـعر بوجود خطـر علـى القـوات العثمانيـة المُرابطـة في الكوت[٢٣].

ولمَّـا وصلت تلك الأنباء إلى مسـامع أنور باشـا، أبرق في ٢٧/كانون الأول/١٩١٦م إلى خليل باشا للتأكد من صحَّتها، وهل يتطلَّب الأمر اسـتدعاء الفيلق الثالث عشر من همدان لتدارك الخطـر، إلاَّ أنَّ الأخير أخبره بأنَّ زيادة الجيش البريطاني لا أساس لها، وأنَّ الفيلق الثامن عشر كافٍ لصدِّ أيِّ هجومٍ مُحتمل، وبذلك أضل خليل باشـا المقر العام في إسـتانبول وأغفلـه بجهلهِ وغرورهِ[٢٤].

وهنـا يتبـادر إلى الذهن سـؤال، لمـاذا لم يُحسـن خليـل باشـا التصـرف، والتعاطي مع مُجريـات الأحداث بواقعية، لاسـيَّما وأنَّه القائد العـام للجيـش العثماني السـادس فـي العراق، وكيـف لجنـرالٍ مثلـه يخطأ وهـو يمتلك أرفع المناصـب العسـكرية ؟ والجـواب كمـا يقول باركـر (Barker): "إنَّ الاعتـداد بالنفـس، والأفكار الثابتة، هي التي كانت مسـيطرةً على ذهنـهِ، لذا أقنعته بالكثير من الأخطاء التي أدت بالنهاية إلى ضياع البلاد"[٢٥].

فبعـد أقل من أسـبوعين علـى مكالمة أنور باشا لخليل باشا، شَرَع الجيش البريطاني بقيادة الجنـرال مود فـي ٩/كانـون الثانـي/١٩١٧م بالتعـرض والهجـوم على مواضـع العثمانيين بالقرب من إمام محمد[٢٦].

ولـم يمضِ وقـتٌ طويل على معـارك إمام محمد حتَّى سـقطت مواضعهـا بيد البريطانيين فـي ٩/شـباط/١٩١٧م، الذيـن قامـوا بعد ذلك بتعـرضٍ شـديد على ضفـاف نهـر الغراف، وأمطروا وابل قنابلهم على مواضع العثمانيين، مما اضطرهم إلى الانسحاب والعبور إلى ضفَّة دجلة اليُسـرى ليلة ١٦/شـباط، لتصبح الضفَّة اليُمنى بقبضة الجيش البريطاني[٢٧].

وعندما تمَّ للبريطانيين استيلاءهم على الجانب الأيمن من دجلة قرروا عبور الجانب الأيسر، لقطع خط الرجعة على العثمانيين المُتحصنين في موقع الفلاحية، وقد اختاروا منعطف شمران من النهر نسبة الى بيت شمران موضعاً للعبور، وهو يقع على بعد سبعة أميال من غرب الكوت[٢٨].

بدأ الهجوم الكاسح يوم ٢٣/شباط، بقصفٍ مدفعي كثيف من قبل الجيش البريطاني على مواضع العثمانيين في الضفَّة اليُسرى، حتَّى جعلوهم غير قادرين على الاستمرار في المواجهة، وبذلك تمكَّنت الوحدات البريطانية من نصب جسرٍ على النهر في دورة شمران وعبورهِ في اليوم التالي[٢٩].

وعلى الفور قامت تلك الوحدات بحركة التفاف على جهةِ الفلاحية اليُسرى، الأمر الذي اضطر العثمانيين إلى التراجع نحو العزيزية، تحت وطأةِ المُطاردة البريطانية لقواتهم المُنسحبة[٣٠].

الاحتلال البريطاني لبغداد ونهاية الوجود العثماني في العراق:

وبعد تلك الهزائم التي مُنيت بها القوات العثمانية، أدرك خليل باشا حراجة موقفه العسكري، وأنَّ بغداد أصبحت في خطر، فسارع على الفور يوم ٢٥/شباط بطلب تحريك الفيلق الثالث عشر من همدان إلى العراق[٣١]، لكن خطوته تلك جاءت متأخرة، لأنَّ الفيلق المُشار إليه كان محصوراً بالثلوج ويحتاج أياماً حتَّى يصل العراق، وحينها سوف تكون القوات البريطانية قد احتلت بغداد[٣٢].

ولمَّا أصبحت القيادة العسكرية العثمانية في العراق في وضعٍ لا يُحسد عليه، أصدرت أوامر سرية يوم ٢٧/شباط – من باب الاحتياط – بنقل ما يمكن نقله من مخازن الجيش إلى سامراء وتدمير الباقي، فأخذت القطارات والمراكب النهرية تنقل ما تستطيع حمله من الأسلحة والمواد الغذائية والبضائع التي صودرت من التجار، أمَّا ما بقي منها فقد رُمي في النهر أو أُحرق[٣٣].

وفي ذلك الوقت تلقَّى فيه الجنرال مود مجموعةً من الوصايا من قبل رئيس الأركان الإمبراطوري لبريطانيا العظمى سير ويليام روبرتسون William Robertson، حددت هدفه القادم، وهو إشاعة النفوذ البريطاني في ولاية بغداد، على أنْ يدخل ضمن ذلك تدمير القوات العثمانية المُرابطة في مواجهتهِ، والاستيلاء على مدينة بغداد[٣٤].

أمَّا عن مصير الفيلق الثامن عشر المُنسحب إلى العزيزية، فإنَّه واصل تراجعه حتَّى استقر في سلمان باك يوم ٢٨/شباط، وأمضى ستة أيام في تقوية الخنادق في موضعهِ الجديد، لكنه رأى أنَّ قواته ليست قوية كفايةً بحيث تستطيع أنْ تثبت في خطٍّ متقدم طويل، لذا فإنَّه تراجع إلى بغداد، ولم يتسنَّ له الوقوف إلاَّ على خط نهر ديالى يوم ٦/آذار/١٩١٧م[٣٥]، وهو اليوم الذي أوعز فيه خليل باشا لجميع الموظَّفين الإداريين في بغداد، والذين كان أغلبهم من الأتراك، إخلاء مواقعهم الإدارية في جهاز الدولة، ومغادرة المدينة على الفور[٣٦].

أصبحت القوات البريطانية الزاحفة من جهة الكوت على تماسٍ مع العثمانيين ومواضعهم على نهر ديالى يوم ٧/آذار، وفي

ليلــة ٨-٩/آذار تمكَّنت تلك القــوات من عبور النهــر المذكــور، لتُجبــر الفيلق الثامن عشــر العثماني على الانســحاب يوم ٩/آذار إلى خط كرارة – تل محمد، لكن البريطانيين ســرعان ما أدركوا المواضع العثمانية الجديدة يوم ١٠/ آذار، وهــم مســتمرون في التقــدم على ضفَّتي نهر دجلة[٣٧].

وهكذا أطبقت القوات البريطانية على بغداد من كِلا الجانبين، الشــرقي علــى مقربةٍ من تل محمد، والغربي على مقربةٍ من أم الطبول[٣٨]، بعــد أن فشــل الفيلق الثامن عشــر مــن إيقاف تقدمها[٣٩].

وأمام هذا الوضــع المُريب الذي كانت تمر بهِ بغداد آنذاك، عقدت القيادة العسكرية العثمانية اجتماعــاً، ظُهــر العاشــر مــن آذار ١٩١٧م، بحضــور خليل باشــا وأركان حربــهِ في مخفرٍ للشــرطة بالقرب من نهر الخر المعروف حالياً بـ(نهر الخير)، تداول المجتمعون فيه الأوضاع التي آلت إليها المدينة، وهل يدافعون أم يتخلَّون عنها[٤٠].

وكان خليــل باشــا يــرى وجــوب الثبــات والمقاومــة، نتيجةً للرســائل التــي كانت تصله مــن أنور باشــا التي تدعوه لذلــك[٤١]، في حين أصــرَّ القادة الميدانيون المعنيــون بالاعتبارات العســكرية على ضــرورة الانســحاب، بعد أن بيَّنــوا عجز قواتهم عن صدِّ أيِّ هجوم بريطاني مُحتمل[٤٢].

طلب خليل باشــا من المُجتمعين أنْ يُمهلوه مدة ليتخــذ قراره الحاســم، فخرج إلــى حُجرةٍ مجاورة، وبعد عشــر دقائق عــاد إليهم واعتمد قرار الانســحاب، على أنْ يتم ذلك في الســاعة الثامنــة ليــلاً إلــى نقطةٍ تقــع على مســافةِ أحد عشــر ميلاً من الكاظمية، وأرســل بذلك برقيةً إلى إســتانبول ليُعلمها بمُجريــات الأحداث[٤٣]، هذا نصهــا: «لمَّا كان العدو قد قام بهجومٍ دائب طوال الأشــهر الأخيرة، وبقــواتٍ وعتادٍ تفوق مــا لدينا، وجدت الفيلق الثامن عشــر في توقفٍ تــام، ومعنوياتــه قد انهــارت، وشَــمِل ذلك كلَّ من فيــه من القائد الأعلى حتَّــى أصغر جندي، فلذلك صرت على ثقةٍ من أنَّ أيَّةِ معركةٍ يشــنُّها جيش العدو كله ستؤدي إلى ضياع بغداد صباح الغد، والاستيلاء على كلِّ ما لجيشنا من مدافع، ورغبةً منــي في تحطيم الإجراء المُتخذ وتقوية معنويــات الجيش ومعداته ســأواجه الضرورة المُلزمة وهي إخلاء بغداد»[٤٤].

وافقت إســتانبول على قرار الانسحاب[٤٥]، ومضى خليل باشــا وضبــاط أركانهِ إلى محطَّة الكاظميــة، ومــن هنــاك اســتقلوا القطــار إلى ســامراء، وقبل ذلك جرى تدميــر جميع النقاط العســكرية المهمة[٤٦]، وقطعوا الجسر الرئيس الرابــط بيــن الرصافة والكرخ[٤٧]، كما نســفوا (بــاب الطلســم) التاريخي الذي كان مُســتخدماً من قبــل العثمانيين كمخــزنٍ للذخيرة[٤٨]، وفي الســاعة الثانية بعد منتصف ليلة الحادي عشــر من آذار كان آخر قطار عثماني قد غادر المدينة ليودعها الوداع الأبدي[٤٩].

وخلال المدة التي تلت الانســحاب العثماني مــن بغداد، ودخول القــوات البريطانية لها عند بزوغ الفجر، عانت المدينة من غياب للســلطة وهيبــة القانون، اســتغل من قبــل الرعاع الذين أغاروا على الأســواق ونهبوها، حتَّى أشــاعوا الذعر والرعب في نفوس الأهالي[٥٠].

وفــي الصبــاح الباكــر مــن يــوم ١١/

آذار/١٩١٧م، احتُلَّت بغداد من قبل القوات البريطانية، حين وصل الجنرال مود في الساعة الثامنة إلى دار الاعتماد البريطاني[٥١]، ليُنهي بذلك الحكم العثماني في العراق[٥٢].

وبعد أنْ وصلت القوات العثمانية إلى سامراء، جعلت وجهتها الأخيرة الموصل[٥٣]، وسرعان ما انحلَّت كاملاً، ولم يعد لها أي أمل في استعادة مكانتها العسكرية[٥٤].

قدَّر مود الموقف العسكري، ولاحظ أنَّ موسم الفيضان وشيك الحدوث، وقرب الصيف، حيث تفتر العمليات العسكرية، فقرر تأمين العُمق الكافي لحماية بغداد من تعرضٍ مقابل، فدفع قواته لمُطاردة العثمانيين في جميع الاتجاهات على ضفَّتي دجلة، وباتجاه بعقوبة والفلوجة مُستهدفاً الوصول إلى سامراء وشهربان والفلوجة[٥٥].

وفي ضوء التطورات الأخيرة يمكن القول بأنَّ القيادة العسكرية العثمانية في العراق هي من تتحمل مسؤولية الاحتلال البريطاني لبغداد، وتسليمها إلى الإنكليز، بسبب الغرور والإهمال الذي أصابها بعد انتصارها في الكوت عام ١٩١٦م[٥٦].

استنتاجات البحث:

من دراستنا للموقف العسكري العثماني في العراق بين عامي (١٩١٦-١٩١٧م) نجد بأنَّ هنالك جملة من الأسباب تقف وراء فشل القيادة العسكرية العثمانية في مواجهة التقدم البريطاني لاحتلال بغداد، من بينها:

١. السكون والتراخي الذي انتاب القوات العثمانية بعد النصر الذي تحقَّق لهم في الكوت.

٢. عدم وضوح الإستراتيجية العسكرية العثمانية وزجّ نفسها في أخطاءٍ غير محسوبة، لاسيَّما تكليف الفيلق الثالث عشر في معارك جانبية في إيران، بينما كان العراق بأمس الحاجة لخدماتهِ في تقوية دفاعات بغداد.

٣. إنهيار معنويات الجيش العثماني نتيجةً للتعب والإرهاق الذي عانوه أثناء معاركهم الغير متكافئة مع البريطانيين.

٤. نقص التموين والإمدادات الكافية العثمانية التي تساعد على استمرار أمد القتال.

٥. فشل القيادة العسكرية العثمانية في التعاطي مع الأحداث، وعدم إدراكها لقوة الخصم البريطاني.

٦. فساد الإدارة العثمانية في بغداد وعدم امتلاكها الشعور بالمسؤولية في الدفاع عن المدينة.

٧. ضعف تحصينات بغداد أمام الزحف البريطاني، والتي أدت إلى الانهيار السريع والمُفاجئ للقيادة العسكرية العثمانية.

الهوامش:

(١) وهـو التاريـخ الذي استسـلم فيـه القائـد البريطاني طاوزنـد إلى العثمانيين فـي الكوت، بعد حصارٍ دام خمسة أشهر فرضه الأخيرون على قواته المُتحصِّنة فـي المدينة، واسـتمر هـذا الحصار مـن ٥/كانون الأول/١٩١٥م حتَّـى ٩/نيسـان/١٩١٦م، واعتبـر نكسـةً كبرى لمعارك الجيش البريطاني في العراق. للتفاصيل، يُنظر: برادون، رسل، حصار الكوت في الحرب بين الإنكليز والأتراك في العراق (١٩١٤–١٩١٨م)، ترجمة وتعليق: سـليم طه التكريتي وعبد المجيد ياسـين التكريتي، (بغـداد، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٤م)، ج١؛ سعيد، سنان، «قائد حصار الكوت يتحدث.. مذكرات الجنرال خليل باشا»، آفاق عربية (مجلَّة)، بغداد، دار الشـؤون الثقافية العامة، ٤/أيلول/١٩٨٠م، ص ص٨٢-٩١.

(٢) نديـم، شـكري محمود، حـرب العـراق (١٩١٤–١٩١٨م)، ط٥، (بغـداد، مطبعـة التضامـن، ١٩٦٦م)، ص١١٣.

(٣) الـوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، (بغداد، ١٩٧٤م)، ج٤، ص٣١٥.

(٤) العمـري، محمد أمين، تاريخ حـرب العراق خلال الحرب العظمى (١٩١٤–١٩١٨م)، (بغداد، مطبعة النجاح، ١٩٣٥م)، ج٢، ص٣.

(٥) الوردي، مرجع سابق، ج٤، ص٢٩٣.

(٦) أي فنس. أم. سي. بي. أس. سي.، الخطوط الأساسية لحـرب العـراق (١٩١٤–١٩١٨م)، ترجمة: بهاء الدين نوري، (د. م.، ١٩٣٥م)، ص٦٩.

(٧) نديـم، شـكري محمود، الجيش الروسـي في حرب العـراق (١٩١٤–١٩١٧م)، (بغـداد، مطبعـة دار التضامن، ١٩٦٧م)، ص ص٢٢–٢٣.

(٨) المرجع نفسه، ص ص٢٤–٣٠.

(9) Sykes, Percy, A history of Persia, London: 1958, Vol. 3, Pp.451–452.

(١٠) نديم، حرب العراق، ص١١٤.

(١١) الوردي، مرجع سابق، ج٤، ص٢٩٥.

(١٢) نديم، حرب العراق، ص ص١١٤–١١٥.

(١٣) الدليمي، إياد طـارق خضير، مدينة بغداد في ظل الاحتـلال البريطانـي (١٩١٧–١٩٢١م)، (بغداد، ٢٠١٣م)، ص٣٠.

(١٤) الوردي، مرجع سابق، ج٤، ص٢٩٦.

(١٥) الدليمي، مرجع سابق، ص٢٧.

(١٦) نديم، حرب العراق، ص١١٥.

(١٧) أي فنس، مرجع سابق، ص٧٥.

(١٨) الوردي، مرجع سابق، ج٤، ص٣١٥.

(١٩) ويلسـون، سـير آرنولد تي.، بلاد مـا بين النهرين بيـن ولاءين، ترجمة: فؤاد جميل، ط٢، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩١م)، ج١، ص٣٩٩.

(٢٠) العمري، مرجع سابق، ج٢، ص٣.

(٢١) الوردي، مرجع سابق، ج٤، ص٣١٧.

(٢٢) الموصلي، محمـد طاهر العمري، تاريخ مقدرات العـراق السياسـية، (بيروت، دار الرايـة البيضاء، ١٩٢٥م)، م١، ص ص١١٩–١٢٠.

(٢٣) المرجع نفسه، م١، ص١٢٠.

(٢٤) المرجع نفسه، م١، ص١٢٠.

(25) Barker, A. J., The Neglected War Mesopotamia 1914–1918, London: 1967, p.376.

(٢٦) الموصلي، مرجع سابق، م١، ص١٢٠.

(٢٧) ونفردنن، ألفابس أميرال، معارك السـفن الحربية على ضفـاف دجلة، ترجمة: فخـري عمر، (بغداد، مطبعة دنكور الحديثة، د.ت.)، ص٢١٤.

(٢٨) الوردي، مرجع سابق، ج٤، ص٣٢١.

(٢٩) نديم، حرب العراق، ص ص١٢١–١٢٣.

(٣٠) الموصلي، مرجع سابق، م١، ص١٢٣.

(٣١) ويلسون، مرجع سابق، ج١، ص ص٤١٩–٤٢٠.

(٣٢) المرجع نفسه، ج٢، ص١٩.

(٣٣) الوردي، مرجع سابق، ج٤، ص ص٣٢٣–٣٢٤.

(٣٤) نديم، شكري محمود، العراق في عهد السيطرة العثمانية.. مرحلة المشروطية الثانية (١٩٠٨–١٩١٨م)، (عمّان، دار دجلة، ٢٠٠٨م)، ص٢٢٢؛ ويلسون، مرجع سابق، ج١، ص ص٤٢٣–٤٣٣.

(٣٥) ونفردنن، مرجع سابق، ص ص٢٣٠–٢٣١.

(٣٦) العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين احتلالين.. العهد العثماني الأخير (١٨٧٢–١٩١٧م)، (بيروت، الدار العربية للموسوعات، د.ت.)، ج٨، ص٣٥٦؛ مشتاق، طالب، أوراق أيامي (١٩٠٠–١٩٥٨م)، (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦٨م)، ج١، ص١٧.

(٣٧) نديم، العراق في عهد السيطرة العثمانية، ص٢٢٥؛ ويلسون، مرجع سابق، ج٢، ص١٨.

(٣٨) الوردي، مرجع سابق، ج٤، ص ص٣٢٥–٣٢٦.

(٣٩) الزبيدي، فخري، بغداد من ١٩٠٠ حتّى سنة ١٩٣٤م.. الجامع من المفيد والظريف، (بغداد، دار الحرية للطباعة، ٢٠١٣م)، ص٦٩.

(40) Barker, A. J., Op. Cit., p.375.

(41) Moberly, F. J., Official History of the War.. The campaign in Mesopotamia 1914–1918, London: 1927, Vol.3, p.241.

(42) Barker, A. J., Op. Cit., p.375.

(٤٣) المميز، أمين، بغداد كما عرفتها.. شذرات من ذكريات، (بيروت، مكتبة الحضارات، ٢٠١٠م)، ص٥٨.

(٤٤) كوك، ريجارد، بغداد مدينة السلام، ترجمة: فؤاد جميل ومصطفى جواد، (بغداد، مطبعة شفيق، ١٩٦٧م)، ج٢، ص١٩٦.

(٤٥) المميز، مرجع سابق، ص٥٩.

(٤٦) كوك، مرجع سابق، ج٢، ص ص١٩٦–١٩٧.

(٤٧) الدوري، أسامة عبد الرحمن، تاريخ العراق في سنوات الاحتلال البريطاني (١٩١٧–١٩٢٠م)، (د.م.، دار الشرق للطباعة والنشر، ٢٠٠٩م)، ص١٩.

(٤٨) الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، نشرة عن مدينة بغداد، (بغداد، مطبعة الإدارة المحلية، ١٩٦٢م)، ص٣٥.

(٤٩) التكريتي، سليم طه، «شاهد عيان يتحدث عن سقوط بغداد بأيدي الإنكليز»، آفاق عربية (مجلّة)، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ع٧، س٣، آذار، ١٩٧٨م، ص٢٢.

(٥٠) المِس غيرترود بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، (بيروت، مطبعة دار الكتب، ١٩٧١م)، ص١٠٣.

(٥١) كوك، مرجع سابق، ج٢، ص١٩٨.

(٥٢) العطية، غسان، العراق: نشأة الدولة (١٩٠٨–١٩٢١م)، (لندن، دار اللام، ١٩٨٨م)، ص٢٠٣.

(٥٣) العلاَّف، عبد الكريم، بغداد القديمة (١٨٦٩–١٩١٧م)، ط٢، (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩م)، ص٢٦٢.

(٥٤) القصَّاب، عبد العزيز، من ذكرياتي، (بيروت، مطبعة فضول، ١٩٦٢م)، ص١٧٦.

(٥٥) نديم، العراق في عهد السيطرة العثمانية، ص٢٢٦.

(٥٦) البحراني، رؤوف، مذكرات رؤوف البحراني.. لمحات عن وضع العراق في أواخر العهد العثماني (١٩٠٠–١٩٢٠م)، تحقيق: جواد هبة الدين الحسيني، (بغداد، مطبعة العمال المركزية، ١٩٩٣م)، ج١، ص١١٩؛ الورد، باقر أمين، بغداد: خلفاؤها، ولاتها، ملوكها، رؤساؤها منذ التأسيس عام ٧٦٢م إلى عام ١٩٨٤م، (بغداد، دار القادسية للطباعة، د.ت.)، ص٢٨١.

The Ottoman Military Position Of The British Progress To The Occupation Of Baghdad (1916 - 1917A.D.)

Ass. Prof. Dr.Nazar Alwan Abdullah
Al-Mustansiriya University - Collage Of Education

Abstract:

This study deals with the Ottoman military leadership in Iraq and its stand from the British advancement to occupy Iraq, which started in 1916, especially after the British defeat in Kut. Propelled by the desire to erase the shame created by such defeat, the British reorganized, taking advantage of the relative calm shown by the ottoman Army. Many changes were made to the Campaign leadership, with General Maude becoming its commander. The latter worked hard to prepare the military units and formations necessary for entering the decisive battle.

Before long, the fighting started, with the British attacking Ottoman posts in Kut near Imam Mohamed Shrine on Dec 9, 1917, forcing their opponents to retreat to Tigris left bank, thus controlling all of the river's right bank.

After that, the British Army crossed the river, making a circular move towards Al-Falahiya, forcing Ottomans to retreat to Al-Azeeziya, then to Salman Back, where they arrived on February 28th. Feeling their forces were not strong enough to hold their position there, the Ottomans moved to Diyala River and then to Baghdad, with the British right on their heels. The attacking forces occupied the City on the dawn of March 1917, thus putting an end to the Ottoman presence in Iraq. After losing its military capabilities, the Ottoman Army opted to retreat and leave the battlefield rather than facing an inevitable defeat at the hands of the British.

الجنرال ستانلي مود ودوره العسكري في العراق في سنوات الحرب العالمية الأولى

أ.د. إنعام مهدي علي السلمان(*)

مقدمة:

اندلعت الحرب العالمية الأولى في آب عام ١٩١٤م في أوربا بين دول الوسط (إمبراطورية النمسا – المجر وألمانيا) ضدَّ دول الوفاق التي كانت تُمثلها كلٍّ من (بريطانيا وروسيا القيصرية وفرنسا)، ولم تكن الدولة العثمانية قد حسمت أمرها في ذلك الوقت إلى أيِّ جبهةٍ ستقف، ولو أنَّ كلَّ الدلالات كانت تُشير إلى وقوفها بجانب دول الوسط. وهكذا كان، فبعد قرابة ثلاثة أشهر أعلنت الدولة العثمانية الحرب على دول الوفاق، ولكون العراق خاضعاً للدولة العثمانية في حينها ولوجود أنابيب ومصافي النفط في عبَّادان التي تقع في الجنوب الشرقي من العراق فقد اكتوت البلاد بنار الحرب، ووضعته القيادة البريطانية في دائرة اهتمامها. لذلك نجد أنَّ القيادة العسكرية البريطانية ومنذ إعلان الحرب على الدولة العثمانية قد تقدمت نحو جنوب العراق حيث احتلت البصرة، وتقدمت القوات البريطانية لاحتلال بقية المناطق، وقد نجحت في ذلك حتَّى وصولها إلى مدينة الكوت حيث أُصيبت بنكسةٍ كبرى بسبب الحصار الذي فُرض عليها، وانتهى باستسلام القوات البريطانية وقائدهم، غير أنَّ اليأس لم يدخل في نفس القوات البريطانية، فقد عهدت القيادة إلى ستانلي مود الذي وضع على عاتقهِ احتلال بقية مدن العراق، ومن هنا بدأ دوره العسكري.

سيرته الذاتية:

ولد ستانلي مود Stanley maude في٢٤/حزيران/١٨٦٤م في جبل طارق، لأسرةٍ عسكرية، فهو ابن الجنرال السير فريدريك فرانسيس مود Frederick Francis Maude، وهو جنرال مُنح وسام الملكة فيكتوريا Victoria Cross في عام ١٨٥٥م خلال حرب القرم(١)، لشجاعتهِ النادرة خلال الهجوم الفاشل على ريدان، ودُفن في

(*) جامعة بغداد / كلية الآداب.

مقبـرة برومبتـون Brompton Cemetery في لندن، وكانت والدته كاثرين ماري بيسهوب Catherine Mary Bisshopp، والاثنـان ينحدران من أصولٍ إيرلندية[٢].

تلقَّـى مود تعليمه في مدرسـة إيتون Eton college[٣] قبـل دخولـهِ كلِّيـة ساندهيرسـت Royal Military College, Sandhurst التي بعـد تخرجه منها عـام ١٨٨٣م بدأ حياته العسكرية.

انضـم مـود إلـى حـرس كولـد سـتريم Coldstream Guards في شـباط ١٨٨٤م، ثمَّ نُقل للعمل في مصر بين آذار - أيلول من عام ١٨٨٥م، ولنشاطهِ المتميز حصل على الميدالية المصريـة والنجمـة المصرية الخديويـة أثناء خدمتهِ فيها، تزوج مود عام ١٨٩٣م من إحدى الفتيات الجميـلات، وهي ابنة العقيد تايلر الذي تعود أصوله إلى إيرلندا، وشارك مود في حرب البوير الثانية (١١/تشـرين الأول/١٨٩٩-٣١/ مايـس/١٩٠٢م) حيث خدم بين كانـون الثاني ١٩٠٠م حتَّـى آذار ١٩٠١م، وقـد تـمَّ تعيينـه مُرافقـاً لأحد أمراء الجيـش المتميزين فحصل على وسام الملكة فيكتوريا.

وبحلول مايس ١٩٠١م عُيِّن مود سـكرتيراً عسكرياً للحاكم العام لكندا حينذاك اللورد منتو، وبقـي فـي المنصب حتَّى نهاية عـام ١٩٠٤م، حيـث كُلِّـف بعد ذلـك بالعديـد مـن الواجبات الصعبـة خـلال تولّيـه سلسـلةٍ مـن الوظائف العامة، وبإشـراف مود الدقيـق ومُثابرتهِ تمَّت ترقيتـه إلى رتبة (مُقدَّم) عام ١٩٠٧م، وبحلول عام ١٩١١م وصل إلى رتبة (عقيد)[٤].

وحينمـا اندلعت الحـرب العالميـة الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) خـدم مـود لأول مـرة فـي فرنسـا، وكان ضابطاً في الفيلق الثالث[٥]، وفي تشـرين الأول ١٩١٤م، تـمَّ ترقيتـه إلـى رتبة (عميد) وأُعطي قيادة لواء المُشـاة الرابع عشر / الفرقـة الخامسـة / الفيلـق الثاني فـي الجبهة الغربية، ومن الواضح أنَّ مود كان قائداً عملياً، فكان يقوم بزيارة الخنادق بانتظام، مع الحرص على أوضاع مُنتسـبيه، وبالتالي حماية وراحة جنودهِ، وبإشـراف مود الدقيق جعل مرؤوسيه كثيراً ما يشـعرون بالغضب منه، وتحقيقاً لهذهِ الغاية تمَّ مراراً تغيير مقره في جبهات القتال.

تعـرض مـود خلال مشـاركتهِ فـي القتال بجروحٍ خطيرة، وذلك في نيسان عام ١٩١٥م، عانـى كثيـراً منها وعاد إلى منزلـهِ في إنكلترا للتعافي، وبعد شـهر واحد عاد إلى جبهة القتال في فرنسـا، وفـي حزيـران تمَّـت ترقيته إلى رتبـة (جنـرال)، ونُقل إلى قيـادة الفرقة الثالثة والثلاثيـن علـى الجبهـة الغربية ليُشـارك في معـارك الدردنيل. لكنه سـرعان ما نُقل في آب من العام نفسـهِ إلى جبهة غاليبولي، إذ أُعطيت لمود بدلاً من ذلك مهمة الفرقة الثالثة عشـر في تلك الجبهة، وقد عانى مود من سـقوط خسـائر فادحـة في الأرواح وصلت نسـبتها إلى ٥٠٪، إذ تـمَّ إجلاءه وقواته من غاليبولي قبل أنْ يُنقلوا إلى العراق[٦].

مع فشـل قيادة السـير جون نيكسون John Nixon من بلاد ما بين النهرين نيسان ١٩١٥ - كانون الثاني ١٩١٦م، التي بلغت ذروتها في الاستسلام المُهين لقوات السير تشارلز طاونزند فـي الكوت في نيسـان ١٩١٦م - التي تُشـرف عليها الإدارة في الهند - قرر مكتب الحرب في لنـدن تعيين قائدهم، وبالتالـي تلقَّى مود أوامره

للذهاب هو وفرقته العسكرية إلى العراق، حيث ساهم في حملات الإنقاذ التي أُرسلت لفكِّ الحصار عن الكوت، وفي ١١/تموز/١٩١٦م رُقِّي مرةً أخرى فأصبح قائداً لفيلق دجلة، إذ حلَّ مود محل الجنرال جورج غورينج George Goring، وبعد ثمان وأربعون يوماً رُقِّي مرةً أخرى، إذ أُعطيت له المسؤولية عن الجبهة بأكملها من خلال منصب القائد العام للجيش البريطاني في العراق، حيث حلَّ محل الجنرال ليك General leek الذي عُيِّن في هذا المنصب في كانون الثاني ١٩١٦م، وشَرَع مود على الفور في إعادة تنظيم القوات البريطانية والهندية في المنطقة[٧].

وعلى الرغم من ذلك كان مود قائداً حذراً وليس مذهلاً، قاد قواته في سلسلةٍ من الانتصارات في دجلة، بدءاً من معركة الكوت الثانية وصولاً إلى الاستيلاء على بغداد في ١١/آذار/١٩١٧م، وكان الأمر طبيعياً لكون مود كان مُنكبَّاً على عملهِ إلى الدرجة القصوى، فلم يكن يعرف في حياتهِ سوى ما يتَّصل بشؤون عملهِ، وكيف يقوم بهِ على الوجه الأكمل، وقد وصفته الصحفية الأمريكية إليانور إيغان Eleanor Franklin Egan (١٨٧٩-١٩٢٥م) التي زارت بغداد في أوائل تشرين الثاني ١٩١٧م، ونزلت في ضيافة مود في منزلهِ الواقع على النهر، خير وصف حينما قالت: "إنَّه يدأب على العمل طيلة الوقت الذي هو غير نائم فيه، وهو دقيق كلَّ الدقَّة في توقيت أعمالهِ، حيث يستيقظ في الخامسة صباحاً فيقضي ساعتين في النظر في أوراقهِ وإملاء البرقيات، ثمَّ يتناول فطوره في الساعة السابعة، ويذهب إلى مكتبهِ في الساعة الثامنة، كان شعاره أنَّ الوقت عنصر في غاية الأهمية في الحرب، لهذا فهو ينزعج كلَّ الانزعاج حين يجد أحداً يتأخر دقيقة واحدة عن موعدهِ معه، أو يضيع لحظة من وقتهِ الثمين"[٨].

تميَّز مود أيضاً بأنَّه ذو مقدرةٍ عجيبة على العمل وعلى التركيز فيه، فهو لا يتعب وكان لقوة بُنيتهِ أثرٌ في ذلك، لكنه كانت لديه عيوب تمثَّلت بحصر جميع الأمور بيدهِ، وكان لا يترك شيئاً دون إشرافهِ وتدقيقهِ، وكان يرى أنَّ منح الصلاحيات إلى مُساعدي القادة الذين هم بدون همَّة ونشاط سيؤدي إلى فشلهم، "ولولا هذا التصرف لكان مود رجلاً عظيماً بلا حدود"[٩].

حصل مود على العديد من التكريمات إثر احتلالهِ بغداد، إذ اهتزت الإمبراطورية البريطانية فرحاً بهذا الانتصار، وأصبح أسم الجنرال مود مشهوراً في أرجاء العالم، وجاءته التهاني، كما منحته الحكومة البريطانية مختلف الألقاب والأوسمة، ورُقِّي من رتبة جنرال (لواء) إلى رتبة (ليفتنانت) جنرال (فريق). أمَّا فرنسا حليفة بريطانيا في الحرب، فقد منحته لقب (قائد جيش الشرف)، وذهب فريق من الخبراء العسكريين ليُعلنوا أنَّ الخطَّة التي وضعها مود "لفتح" بغداد تُعد قطعة رائعة من الفن العسكري[١٠].

ومن المُفارقة أنَّ البريطانيين ووليام روبرتسون William Robertson، الذي كان يشغل منصب رئيس هيئة الأركان البريطانية في لندن وجدوا أنفسهم ضحيةً لنجاحهم، وضمن استمرار مود المتواصل للانتصارات لم يكن من الممكن اعتبار تقليص العمليات في بلاد ما بين النهرين أمراً ممكناً؛ نظراً لأنَّ سُمعة مود نَمَت في العالم الإسلامي لذلك.

توسَّعت العمليات البريطانية لوقف التهديدات من القوات التركية على نهري الفرات وديالى ودجلة. في نيسان ١٩١٧م شَهِد مود انتصاراً مرةً أخرى في سامراء، وواصل هجومه في الرمادي وتكريت قبل وقوع الكارثة في أوائل تشرين الثاني من عام ١٩١٧م[١١].

وصلت المجاعة إلى بغداد شتاء (١٩١٧-١٩١٨م)، وقد ساهمت تلك المجاعة في انتشار الأمراض كالكوليرا، وكان ممن أصابهم المرض الجنرال مود الذي رفض التطعيم ضدَّ المرض، فتوفِّي جراء ذلك[١٢].

أمَّا كيف توفِّي مود، ففي مساء يوم ١٤/ تشرين الثاني أقامت مدرسة الإليانس اليهودية حفلاً لتكريم مود، حيث أُعدَّ له كرسي مُزخرف على منصَّة وكان هناك أمام الكرسي منضدة صغيرة وضع عليها كوبان ووعاء للقهوة وصحن وقارورة وضع فيها الحليب، فأخذ مود يشرب القهوة بعد أنْ صبَّ عليها مقداراً كبيراً من الحليب البارد غير المغلي والملوث، أمَّا مرافقته الصحفية إيغان فلم تشرب سوى القهوة، وفي اليوم التالي شَعَر مود بتوعكٍ في صحتهِ، ثمَّ اشتد عليه المرض في المساء وبعد فحصهِ اتضح أنَّه أُصيب بالكوليرا، وفي مساء يوم ١٨/تشرين الثاني/١٩١٧م لفظ أنفاسه الأخيرة، حيث دُفن في مقبرة الإنكليز في منطقة باب المُعظَّم التي ما تزال موجودة حتَّى وقتنا الحاضر[١٣]، وبعد إجراء تحقيق استمر ثلاثة أشهر بُرِّئ اليهود من محاولة تسميمهِ كذلك المُتعهِّد، وفي ٣٠/تشرين الثاني/١٩١٧م اجتمع عدد من وجهاء بغداد في دار الحاكم العسكري وقرروا إنشاء تمثال له يُخلِّده، حيث أُقيم له التمثال في جانب الكرخ أمام دار المُعتمد السامي البريطاني، وأُزيح الستار عنه في ٤/ كانون الأول/١٩٢٣م[١٤]، وبقي التمثال حتَّى قيام ثورة الرابع عشر من تموز/١٩٥٨م، حيث أسقطته الجماهير الغاضبة، كما سُمِّي الجسر الذي يربط بين الصالحية في جانب الكرخ ورأس القرية في جانب الرصافة، والذي شُيِّد عام ١٩١٨م باسم جسر مود (سُمِّي بعد قيام ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨م بأسم جسر الأحرار) حيث تمَّ افتتاحه عام ١٩٢٣م.

كانت الصدمة كما هو الحال بالنسبة للكثيرين، خاصةً لقوات خط المواجهة له، أنَّها أعطت ويليام روبرتسون الفرصة لتقليص العمليات في بلاد ما بين النهرين، وبوفاة مود عُيِّن الجنرال ويليام مارشال ليحل محلَّه في قيادة جبهة العراق[١٥].

تعيين مود قائداً عسكرياً في العراق:

بينما كان الأتراك يعيشون انتصاراتهم بعد معركة كوت الأمارة التي استسلم فيها القائد البريطاني طاونزند وعدد كبير من الضبَّاط والجنود نهاية نيسان ١٩١٦م، كان البريطانيون يُحشِّدون جيوشهم لاحتلال بغداد محاولين إعادة الهيبة إلى جيشهم المُنهزم[١٦]، عيَّن البريطانيون الجنرال ستانلي مود وكان هذا الرجل، حسب ما يصفه الدكتور علي الوردي: "مثالاً نادراً للحزم والمقدرة على العمل الدؤوب، إنَّه كان الرجل المناسب في المكان المناسب"[١٧].

أخلف الجنرال ستانلي مود الجنرال غورنج في قيادة القوات في جبهة العراق، وفي ٢٨/ أب/١٩١٦م رُقِّي مود إلى منصب القائد العام للقوات البريطانية في العراق خلفاً للسير

برسي ليك. وكان الجنرال مود حسب ما يُشير الكولونيل كرسي: "كان الجنرال مود من ذوي المقدرة العظيمة في استنباط وإدارة التفصيلات التي تتعلَّق بحركاتهِ، كان واسع الإطِّلاع في أعمال الأركان... لقد جعل الجنرال مود من قيادتهِ المنهوكة قوةً مقاتلة ذات شأن، وكان عازماً على أنْ لا يُكرر أخطاء من سبقوه بأنْ تقوم قطعاته بحركاتٍ هجومية دون أنْ يكون لديها ما تحتاج إليه لتأمين كفايتها"[١٨].

بدأ مود بالتحضير للمرحلةِ التالية، فأجرى تقدم يصعب فيه على القوات العثمانية صدَّه، منها الفيلقان الهنديان الأول والثالث وفرقة خيالة وأُجريت تجارب بالهجوم على طُرق جديدة، وجُلبت مدفعية إضافية، فضلاً عن مدافع هاون، ولَّما أصبح الجنرال مود قائداً عاماً للقوات البريطانية في ٢٨/آب/١٩١٦م أفاد حينها بأنَّ موقف القوات البريطانية أفضل من القوات العثمانية[١٩].

غادر مود البصرة في تشرين الثاني من عام ١٩١٦م، واتخذ مقره في الجبهةِ بالقرب من مدينة الكوت، وأخذ بدراسة مواقع الأتراك العسكرية تمهيداً لوضع خطَّة الهجوم عليها، وكان لدى مود فيلقان أحدهما على الجانب الأيسر من نهر دجلة تجاه منطقة (الفلاحية) بقيادة الجنرال كوب، والثاني على الجانب الأيمن بقيادة الجنرال مارشال.

استأنف مود مع قواتهِ الهجوم ضدَّ العثمانيين منذ نهاية عام ١٩١٦م وأوائل عام ١٩١٧م متبعاً خطَّة توجيه أعظم قوة على أضعف نقطة في المواقع العثمانية، آخذاً بنظر الاعتبار توجيه القيادة العليا للجيش القاضية بالسماح بتكبُّد الخسائر على أنْ لا تتجاوز نسبتها ٢٥٪، ودارت معارك عنيفة بين الجانبين خاصةً في منطقة (دورة الخضيري) التي كان يتحصَّن بها الأتراك، حيث عُدَّت هذهِ المعركة من أشد معارك احتلال العراق لكثرةِ الخسائر التي تكبَّدها العثمانيون والبريطانيون، واستمرت ثلاثة أسابيع. وفي ٢٥/كانون الثاني هجم مود على منطقة (صدر الغراف) حيث استمرت المعارك فيها عشرة أيام[٢٠]، بدأ بعد ذلك تضعضع مركز العثمانيين الذين اضطروا إلى الانسحاب من مدينة الكوت إلى المدائن يوم ٢٧/شباط، وتحصنوا فيها. وعند تقدم مود أصدر القائد التركي خليل باشا أوامر سرية بنقل ما يمكن نقله من مخازن الجيش إلى سامراء وتدمير الباقي، وهنا طلب مود من القيادة العسكرية في لندن استغلال تعب الأتراك بسبب الهزيمة والتقدم نحو بغداد، فاستمرت القوات البريطانية بقيادة مود في تقدمها نحو المدائن مما دفع العثمانيون إلى الانسحاب في ٦/آذار نحو نهر ديالى، ثمَّ انسحبوا من بغداد التي دخلها مود في ١١/آذار/١٩١٧م[٢١].

احتلال مدينة بغداد:

دخل الجنرال مود بقواتهِ إلى بغداد من جانبين، الأول من الجانب الشرقي حيث وصلت قواته إلى مقربةٍ من (تل محمد)، ومن الجانب الغربي إلى مقربةٍ من (أم الطبول)[٢٢].

شكَّل احتلال بغداد يوم ١١/آذار/١٩١٧م منعطفاً تاريخياً مهماً، فقد انحسرت ثمَّ انتهت حقبة مهمة من تاريخ العراق في ظلِّ الدولة العثمانية، وبدأت حقبة جديدة ممثلةً بالاحتلال البريطاني[٢٣].

كثُر قلق البغداديين كلَّما تقدمت القوات البريطانية شمالاً تجاه بغداد وازدادت حيرة الناس، وقاسى البغداديون الأَمَرَّين في هذهِ الفترة لاسيَّما ليلة ١٠-١١/آذار/١٩١٧م، إذ توالت عليهم الأهوال والنكبات والجوع والقحط والحرمان[٢٤]، لاسيَّما بعد قرار القيادة العثمانية الانسحاب إلى سامراء، وقد حاولت القيادة العثمانية إعاقة تقدم الجنرال ستانلي مود من خلال قطع الجسر الوحيد في بغداد، حيث قامت بإحراقهِ لتبقى ألسنة النار تشتعل فيه حتَّى اليوم الثاني، لذلك عَمَد الأخير إلى إصدار أوامره بالسير من وراء بغداد والاستعانة بأصحاب القوارب لعبور النهر حتَّى تمَّ إصلاح الجسر، وصل مود وحاشيته بغداد في الساعة الرابعة والنصف عصراً وبمعيتهِ سبعة مراكب حربية حيث نزل في دار القنصلية البريطانية الواقعة على النهر دون أيَّة مظاهر احتفالية، كونه لم يكن من محبّي التباهي والشعور بالزهو[٢٥]، وقد رافق الاحتلال عمليات سلب ونهب من قبل الأهالي للممتلكات العامة، على الرغم من قِصر المدة بين انسحاب القوات العثمانية ودخول الجنرال مود مع قواتهِ[٢٦].

كان مود قبل وصولهِ إلى مدينة بغداد قد وصلته برقيةً من لندن تأمره أنْ لا يذيع أيَّ بيان على الأهالي، لأنَّ هناك بيان خاص يُصاغ في لندن[٢٧]، إذ حاولت الإدارة البريطانية أنْ تُعطي صورة مطمئنة لأهالي بغداد من خلال التصريح الذي تضمَّنه بيان الجنرال مود الذي أعلنه للأهالي في ١٩/آذار/١٩١٧م، والذي أعدته في لندن اللجنة الإدارية لبلاد ما بين النهرين، وصاغه مارك سايكس Mark Sykes أحد أعضاء المكتب العربي في القاهرة، وصادق عليه مجلس الوزراء. وقال فيه بالنص: "يا أهالي بغداد... إنَّ جيوشنا لم تدخل مدنكم وأراضيكم بصفة قاهرين، أو أعداء، بل بمنزلة محررين... ولا يجب عليكم أنْ تظنوا بأنَّ رغبة الحكومة البريطانية هي تكليفكم بأنظمة أجنبية، وإنَّ ملك بريطانيا يدعو مَن يُخاطبه إلى المشاركة بواسطة أشرافهم وأرباب الصدارة فيهم إدارة شؤونهم"[٢٨].

ومن أجل أنْ يزرع الثقة بينه وبين الناس، دعا مود إلى الاشتراك بإدارة شؤون البلاد ووعدهم بالازدهار قائلاً: "سوف يزدهر أهل بغداد ويستمتعون بثرواتهم وجهودهم في ظلِّ مؤسَّساتٍ ملائمة للقوانين المقدسة والآراء العرقية". كما أكَّد مود على "أنَّ رغبة الشعب العراقي والأمم المتحالفة معها هي أنْ تمكن العنصر العربي من النهوض مرةً أخرى إلى مدارج العظمة، واستعادة مكانتهِ بين شعوب الأرض"[٢٩].

ومع أنَّ مود قد أذاع البيان وذيله بتوقيعهِ، لكنه كان بالنسبة إليه غير ملائم من كلِّ الوجوه، ولم يكن راضياً عليه، بل أصدره مُرغماً، لذلك أعلن احتجاجه مبيناً أنَّ البيان غير ضروري وليس في أوانهِ، وهو سيجعل من السكَّان يطمحون إلى تحقيق آمالهم وأطماعهم، في الوقت الذي يجب أنْ تبقى سلطة الجيش هي السائدة[٣٠]، لكن الحكومة البريطانية كانت قد أهملت احتجاجه هذا.

كان مود يواصل سياسته العسكرية الصارمة في معالجةِ المسائل الإدارية، فعيَّن اللواء هوكر حاكماً عسكرياً على بغداد، فضلاً عن تعيينهِ نوابه من الحُكَّام العسكريين دون استشارة برسي كوكس Percy Cox رئيس الحُكَّام السياسيين، وكان مود يفتخر بسيطرتهِ

على جميع الأمور المتعلِّقة بالإدارة المدنية[٣١]، وقد أدى تداخل الصلاحيات بين الطرفين (مود وكوكس) والصراع بينهما، وتعاظم نفوذ ستانلي مود إلى أنْ يقوم كوكس أولاً بعرض خلافهِ مع مود إلى السير رونالد ستورز[٣٢] الذي زار بغداد في ٨/أيار/١٩١٧م، إذ شكى له من تصرفات مود، وأنَّه مُحب للتسلط، وليس من الممكن التعاون معه، حتَّى وصل بهِ الأمر إلى التفكير بالاستقالة، لكن ستورز طلب منه الهدوء وأنَّ بلاده بحاجة إلى خدماتهِ[٣٣]. ولمَّا وجد كوكس أنَّ الأمر قد زاد حدَّة عرض قضيته على وزير الدولة لشؤون الهند في ٢٥/ أيار/١٩١٧م موضحاً أنَّ السلطة المحدودة الممنوحة له لا تخوله تقديم التقارير الإدارية إلى الحكومة البريطانية مباشرةً، لذا قررت لجنة إدارة ما بين النهرين مع الجهات المعنية تغيير منصب برسي كوكس من رئيس الحُكَّام السياسيين إلى الحاكم المدني العام، وقد أشارت المِس بيل Miss Bell المُقربة من برسي كوكس إلى ذلك قائلةً بأنَّ مود كان يعد الجهاز الإداري (جهازاً مغلوطاً)، ولا يرى حاجةً لتعيين حُكَّام سياسيين، وكان يفضل أنْ يحل محلَّهم ضباط للاستخبارات يرتبطون بهِ مباشرةً، لذلك شكَّل هيأةً عسكرية لإدارة ولاية بغداد، وبذلك أصبح هناك إدارتين إحداهما عسكرية بقيادة مود، وأخرى مدنية بقيادة كوكس، لكن إدارة مود هي التي كان لها الثقل الأكبر على الساحة[٣٤]، لاسيَّما بعد أنْ أوجدت الحكومة البريطانية حلاً وسطاً من خلال الاستمرار بالصفة العسكرية للإدارة المدنية، وأن يكون هدف كوكس هو تحقيق الحد الأدنى من الكفاءة الإدارية.

من خلال ما تقدم نجد أنَّ الحكومة البريطانية ممثلةً بوزارة الحرب قد استجابت لمقترحات ستانلي مود، كون الجانب العسكري يمثل الأهمية الكبرى بالنسبة للبريطانيين، لذلك حددت وزارة الحرب واجبات كوكس في آب من عام ١٩١٧م، بحماية خطوط مواصلات الجنرال مود، من خلال الاتصال بالعشائر لتأمين الأراضي التي يمر بها الجيش[٣٥].

احتلال الرمادي وسامراء وتكريت:

بعد احتلال بغداد وإحكام قوات مود عليها، قرر إيفاد قوة من التي في إمرتهِ إلى مدينة (الفلوجة) لقطع خط رجعة الأتراك ولدرء الهجمات العثمانية، ومنعهم من غمر شمالي بغداد بمياه الفيضان، وتبرز أهمية قراره بإبعاد القوات التركية عن بغداد بمسافةٍ تؤمّن العُمق اللازم للاحتفاظ بالمدينة أنْ أثبتت إجراءاته صحة قراره. ورغم أنَّ حركة قواتهِ امتازت بالبطء[٣٦]، لكنها احتلت الفلوجة في ١٨/ آذار/١٩١٧م، ثمَّ توجَّهت القوات نحو منطقة (سن الذبان) لتحتلها في ٨/تموز، لتتحرك بعدها إلى مدينة الرمادي لتهاجمها في ١١/تموز[٣٧]. وبسبب شدَّة الحرارة وهبوب زوابع رملية وعطش القطعات وعِناد المدافعين الأتراك وبُعد القوات عن مراكز التموين، عادت القوات البريطانية إلى الفلوجة يوم ١٤/تموز، وبعد أن تمَّ لمود ما أراد وتحقيق أهدافه وترصين بغداد، قرر إراحة قطعاتهِ لارتفاع درجات الحرارة، واستمر الحال هكذا حتَّى أواسط شهر أيلول/١٩١٧م[٣٨].

وفي خريف عام ١٩١٧م هيَّأ مود قواته لمعركة الرمادي الثانية، واستطاع بخطَّةٍ مُحكمة ضرب القوات العثمانية وتكبيدها خسائر فادحة، ونجحت قواته في إخضاع مدينة الرمادي كما أخضعت ديالى[٣٩].

من جانبٍ آخر توجَّهت قوات بريطانية نحو سامراء فاحتل مود المدينة يوم ٢٢/ نيسان/١٩١٧م، التي لم تَشهَد عملياتٍ عسكرية حتَّى بداية تشرين الثاني ١٩١٧م، حيث واجهتها مقاومة من قبل العشائر استجابةً لفتوى السلطان العثماني، لكن الغلبة كانت للقوات البريطانية، ثمَّ احتل مود وقواته مدينة تكريت في السادس من تشرين الثاني عام ١٩١٧م، حيث وجَّهت لها القوات التي بإمرة مود ضربةً قوية، إلاَّ أنَّ هذهِ القوات لم تستمر في المدينة بأمر من الجنرال مود، لأسبابٍ تتعلَّق بصعوبة المواصلات والحصول على التموين لقواتهم(٤٠).

الخاتمة:

لم يكن إختيار ستانلي مود قائداً عاماً للجيش البريطاني في العراق محض صُدفة، بل كان لاعتباراتٍ مهمة تمثَّلت بجهودهِ العسكرية التي بذلها أثناء خدمتهِ العسكرية في أوربا، لاسيَّما وأنَّ القيادة البريطانية كانت تحتاج إلى شخصيةٍ عسكرية فذَّة تمحي آثار الهزيمة القاسية التي تلقَّتها القوات البريطانية بقيادة تشارلز طاونزند في معركة كوت الأمارة التي أدت إلى استسلام أعداد كبيرة من الجنود والضبَّاط البريطانيين إلى القوات العثمانية، وعلى الرغم من المدَّة الزمنية القصيرة التي تسلَّم بها مود القيادة العسكرية، إلاَّ أنَّه يُعد من أشهر القادة العسكريين في تاريخ العراق الحديث والمُعاصر، فقد ارتبط أسمه باحتلال بغداد، ومقولته الشهيرة: "جئنا محررين لا فاتحين"، رغم أنَّ الخطاب الذي ألقاه لم يكن موافقاً عليه وفُرض عليه، ويبدو أنَّ الزمن قد فرض حكمه، فقد شاء القدر أنْ يُدفن مود في المقبرة الإنكليزية في بغداد ليحتضن ترابها جثمان من احتلها.

الهوامش:

(١) اندلعت حرب القرم أو (الحرب الشرقية) كما يُسمِّيها الروس، بين كلٍّ من روسيا والدولة العثمانية، بمُشاركة العديد من الدول التي وقفت إلى جانب الدولة العثمانية كفرنسا، وبريطانيا، ومصر، وإيطاليا وغيرها، وذلك في عام ١٨٥٣م، وقد استمرت هذهِ الحرب حوالي ثلاث سنوات، وقد اندلعت على أراضي شبه جزيرة القرم في شمالي البحر الأسود، وقد تمكَّنت الدولة العثمانية مع الدول الأوربية من القضاء على الأسطول الروسي، مما دفع روسيا إلى اللجوء إلى الحلِّ السلمي، حيث تمَّ توقيع معاهدة باريس عام ١٨٥٦م. نادية أبو رميس، «ما هي حرب القرم؟»، مجلَّة موضوع، ٢٠/حزيران/٢٠١٧م.

(2) https://en.wikipedia.org/wiki/Frederick_Stanley_Maude

(٣) مدرسة ايتون Eton College: تأسَّست عام ١٤٤٠م في إنكلترا في مقاطعة بركشاير من قبل الملك هنري السادس. وهي مدرسة داخلية تقبل الطلبة من عمر (١٣) إلى (١٨) عام. لمزيدٍ من التفاصيل، يُنظر الموقع الإلكتروني:

https://en.wikipedia.org/wiki/Eton_College

(4) MRS. stuart menzies, sir Stanley Maude and other men, New York: 1920, p5.

(5) Who's Who – Sir Stanley Frederick Maude, first world war fourm.

(6) MRS. stuart menzies, op. cit, p.8.

(7) Who's Who – Sir Stanley Frederick Maude.

(٨) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، (بغداد، ١٩٧٤م)، ج٤، ص٣١٥.

(٩) المرجع نفسه، ص٣١٦.

(١٠) المرجع نفسه، ص٣٣٦.

(11) Who's Who – Sir Stanley Frederick Maude.

(١٢) أسـامة عبـد الرحمن الدوري، تاريـخ العراق في سـنوات الاحتـلال البريطانـي (١٩١٧-١٩٢٠م)، (سوريا، ٢٠٠٩م)، ص١٢٩.

(١٣) للمزيـد من التفاصيـل عن المقبـرة، يُنظر: إنعام مهـدي علي السـلمان، "مقابـر الجيـش البريطاني فـي العـراق (١٩١٤-١٩٥٨م)»، بحـث مقدم إلى المؤتمر الخامس عشـر لمؤتمـر الآثاريين العرب، تشرين الأول/٢٠١١م.

(١٤) علي الوردي، مرجع سابق، ص٣٧٨.

(15) Who's Who – Sir Stanley Frederick Maude.

(١٦) علي الوردي، مرجع سابق، ص٣١٥.

(١٧) المرجع نفسه، ص٣١٥.

(١٨) الكولونيـل كرسـي، حرب العـراق.. دروس في السـوق والتعبئـة، تعريـب: الملازم فخـري عمر، (بغداد، د.ت.)، ص٧٩.

(١٩) المرجع نفسه، ص٨٣.

(٢٠) علي الوردي، مرجع سابق، ص ص٣٢٣-٣٢٤.

(٢١) جعفـر عباس حميـدي، تاريخ العـراق المعاصر (١٩١٤-١٩٦٨م)، (بغداد، ٢٠١٥م)، ص٢١.

(٢٢) علي الوردي، مرجع سابق، ص٣٢٦.

(٢٣) أسامة عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص١٩.

(٢٤) المرجع نفسه.

(٢٥) علي الوردي، مرجع سابق، ص٣٤٣.

(٢٦) أسامة عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص٢١.

(٢٧) علي الوردي، مرجع سابق، ص٣٦١.

(٢٨) علي ناصر حسـين، الإدارة البريطانية في العراق (١٩١٤-١٩٢١م).. دراسـة فـي تاريـخ العـراق الحديث، (بغداد، ٢٠٠٨م)، ص١٧٣.

(٢٩) نقـلاً عن: أسـامة عبـد الرحمن الـدوري، مرجع سابق، ص٢٢.

(٣٠) علي الوردي، مرجع سابق، ص٣٦٢.

(٣١) علي ناصر حسين، مرجع سابق، ص١٧٤.

(٣٢) السـير رونالد سـتورز Sir Ronald Henry Amherst Storrs (١٨٨١-١٩٥٥م)، هـو أحد أبناء الطبقـة الوسـطى البريطانيـة، تعلَّـم بمدارس التعليـم العام، ثمَّ التحـق بجامعة كامبردج ودرس الآداب اليونانية واللاتينية واللغات الشـرقية (العربيـة والتركيـة والفارسـية)، عَمِـل موظَّفاً في مصر منذ عام ١٩٠٤م، ثمَّ أصبح السكرتير الشرقي بـدار المُعتمـد البريطانـي فـي القاهـرة ١٩٠٨م، عَمِـل مع المُعتمـد البريطانـي كيتشـنر (١٩١١-١٩١٤م) إذ أشـغل منصـب مستشـار فـي دار الاعتمـاد البريطانـي في القاهرة، بعدها تمَّ إرسـاله إلى الجزيرة العربية للاتصال بالشـريف حسين بن علـي عـام ١٩١٤م، وعمل بعدها مسـاعداً للمُعتمد البريطاني هنري مكماهـون (١٩١٤-١٩١٧م)، ثمَّ حاكماً عسـكرياً في القدس (١٩١٧-١٩٢٠م) أثناء الحرب العالمية الأولى. فلما احتل الجيش البريطاني فلسطين، عُيّن السير رونالد حاكماً لمدينة القدس أيام الإدارة العسـكرية، وظلّ في منصبـهِ حتَّى بعد بدء الإدارة المدنية عام ١٩٢٠م، وكان أشهر منصب له هو تعيينه حاكماً لقبرص (١٩٢٦-١٩٣٢م). نيقولا زيادة، «حاكم القدس السير رونالد ستورز يجلس مع أربعة كتب في جزيـرة نائية»، جريدة الحياة، العدد ٤٠٧، ١٥/حزيران/٢٠٠٥م.

(٣٣) علي الوردي، مرجع سابق، ص٣٦٤.

(٣٤) علي ناصر حسين، مرجع سابق، ص١٧٨.

(٣٥) المرجع نفسه، ص١٨١.

(٣٦) شـكري محمـود نديم، حـرب العـراق (١٩١٤-١٩١٨م)، ط٨، (بغداد، ١٩٧٤م)، ص١٥٧.

(٣٧) المرجع نفسه، ص١٦٣.

(٣٨) المرجع نفسه، ص١٥٥.

(٣٩) أسـامة عبـد الرحمـن الـدوري، مرجـع سـابق، ص١٥٣.

(٤٠) المرجع نفسه، ص١٢٥.

General Stanly Mood.. And His Military Role In Iraq In The First Years Of The War

Prof. Dr. An'aam Mahdi Ali Al-Salman
Baghdad University / Collage Of Arts

Summery:

The choice of Stanley Maude was not merely a coincidence but a major consideration of his military efforts during his military service in Europe, especially since the British leadership needed a military figure to erase the harsh defeat suffered by the British forces led by Chalers Tonsund in the Battle of Kut Al-amara which led to the surrender of large numbers of British soldiers and officers to the Ottoman forces. In spite of the short period of time received by the maude of the military leadership, he is one of the most famous military leaders in modern and contemporary history of Iraq. His name was associated with the occupation of Baghdad and his famous saying, «We came not liberators», although the speech he gave did not agree and was imposed on him. It seems that time has imposed his rule has wanted fate to bury Maude in the English cemetery in Baghdad to embrace the soil of the body of the occupier.

الإدارة العسكرية البريطانية
وموقفها من القوميات والأقليات الدينيَّة في العراق
(١٩١٤-١٩٢٠م)

د. سيف عدنان ارحيم القيسي(*)

مقدمة:

ارتبط العراق من الناحية الجيولوجية بالكتلتين العربية والإيرانية الواقعة بين منطقة جبال زاجروس The Zagros Mountains وطوروس The Taurus Mountains، ولا زال يُشكل هذا الموقع أهميةً في النواحي السياسية والجيولوجية والبشرية، فيُلاحظ أنَّ حدوده الطبيعية مفتوحةً أمام معظم المناطق والدول المجاورة خلال مراحل الحرب والسِّلم وعِبرَ كل حِقَب التاريخ بما فيها خضوعه للنفوذ والسيطرة العثمانية ولأكثر من أربعةِ قرونٍ مضت، فقد ارتبط بالدولة العثمانية The Ottoman Empire في ظروف قوتها وضعفها، ولذلك أضحت مميزات موقعه الجغرافي وموارده وإمكانياته محطَّ أنظار القوى الدولية الكبرى (بريطانيا، فرنسا، روسيا، ألمانيا)، فضلاً عن ذلك الاستحواذ على خيراتهِ، وفي مقدمتها إمكانية وجود النفط في العراق بعد اكتشافهِ في إيران، إضافةً إلى استغلال شبكة المواصلات، ولهذا تغلغلت الشركات التجارية في ولايات العراق الثلاث.

كتب بعض الرحالة الأجانب مؤلَّفاتٍ وثَّقت الجوانب الحياتية والجغرافية والدينية والاجتماعية في العراق، ومنها رحلة المُقيم البريطاني في بغداد كلوديس جيمس ريج[١] James Rich Claudius وما بعدها في الموصل عام ١٨٢٠م، كما تعرف الرحالة والسياسيون البريطانيون على مكونات المجتمع العراقي من المسلمين واليهود والمسيحيين والقوميات المتعددة كالعرب والكُرد والتركمان تجمعهم روح التعايش السلمي، فحاولوا خرقها بكلِّ وسائلهم والطرق المُتاحة لهم، ومنها توثيق العلاقات مع العشائر العراقية العربية والكردية في محاولة إضعافها وتحديد صلتها بالدولة العثمانية، ولم يكتفوا بذلك بل عملوا على تشجيع القوميات والطوائف على إقامة

(*) الجامعة العراقية / كلية الآداب.

دول مستقلة بذاتها، تدعمها بكل الإمكانيات المادية والمعنوية، ولا شكَّ أنَّ تلك السياسة حقَّقت بعض خطوات النجاح عن طريق استمالتها بعض مَنْ وعدتهم بالاستقلال عن الدولة العثمانية، من دون أنْ تُظهر لهم حقيقة ما دار في كواليس الغرف المغلقة بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية من تقسيم الدول العثمانية والولايات التابعة لها، ومنها العراق ليكون في إطار مطامع بريطانيا بموجب اتفاقية سايكس – بيكو عام ١٩١٦م.

ولكن السؤال هل كان الهدف من تقارب بين الجانبين ورفع راية الدفاع عن حقوق الأقليات هدفه صيانة حقوقهم، أو الهدف منه خلق مكونات مجتمعية منقسمة قد تفجر أزمة داخلية في أي وقت؟

لقد استغلت الإدارة العسكرية البريطانية التناقضات الدينية والمذهبية والمناطقية القائمة في العراق لتوظفها لمصلحتها وديمومة وجودها، فضلاً عن ذلك شجَّعت القوميات والطوائف على تحقيق الانفصال وتجزئة المجزأ؛ وهذهِ إشكالية العراق اليوم؛ ومنها تنطلق إشكالية هذهِ الدراسة التي نحن بصددها.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الإدارة العسكرية البريطانية وآلية تعاملها مع القوميات والأقليات الدينية في العراق، من عشية الاحتلال عام ١٩١٤م وحتَّى إعلان الحكم الأهلي في العراق ١٩٢٠م، مبينةً بالشواهد والوقائع التاريخية كيفية افتعالها للأزمات الداخلية في العراق، ولاسيَّما موضوع الأقليات، وهي فرصة لها للبقاء والنفوذ وهذا ما حصل واقعاً.

تمهيد:

العراق في الإستراتيجية الاستعمارية أواخر القرن التاسع عشر

إنَّ حقيقة فهم فحوى سياسات الدول الكبرى في المشرق العربي يُلزم العودة إلى سياساتها أواخر القرن التاسع عشر وبيان الدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية والدينية، ومنها الأطماع الأوربية الممثلة ببريطانيا وفرنسا، وقد ساعدتها عوامل فرضت هيمنتها على المنطقة ومنها الأقليات القومية والدينية في الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية التي ازدادت ضعفاً وتفككاً[٢].

لا شكَّ أنَّ عوامل الضعف التي شَهِدتها الدولة العثمانية كانت قد أسهمت في تسهيل مهمة القناصل ووكلاء الدول الأوربية وزادت من تدخلهم في الشؤون الداخلية للدولة[٣]، فقد كان النشاط البريطاني على أشدهِ في العراق[٤]، كما كان للبعثات التبشيرية دور مهم في بثِّ المفاهيم الأوربية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ومنها تأسيس المدارس، كمدارس (الإليانس) اليهودية التي تأسَّست في مدن العراق وفي الموصل والكاظمية والحلَّة والعِمارة تحت إشراف الدكتور دبليو أي. ويكرام[٥] Wikram. E. W.، إذ نشطت في شمالي العراق وجنوبهِ وأسَّست لها مدرسة في العَمَادية، كما أنَّ دعم القنصل الفرنسي للإرساليات الدينية الكاثوليكية كان على أشدهِ، وفي الوقت نفسهِ تأسَّست مدرسة ألمانية لأول مرةٍ في الموصل عام ١٩٠٩م ولكنها لم تستمر طويلاً، وبعدها كثر تردد البعثات الألمانية للتنقيب عن الآثار العراقية[٦].

لم يقتصر النشـاط التبشـيري على البعثات التبشيرية البريطانية والفرنسية، بل تعدى الأمر إلى البعثات التبشيرية الأمريكية هذهِ المرة التي بـدأت مع كونها لم تشـترك بأي نشـاط في ذلك الصـراع، إلَّا أنَّهـا خاضـت صراعـاً من أجل الحصول علـى الأسـواق لتصريـف منتجاتها الصناعيـة والاشـتراك فـي التجـارة العالمية، وكشفت الوثائق الأمريكية بدورها وبشكلٍ واضح عن نشـاطات المبشِّـرين التجسسـية في تزويد حكوماتهـم بمعلومـاتٍ تفصيلية عـن الأوضاع السياسـية والاقتصادية والاجتماعيـة، وأخذت البعثـات التبشـيرية الأمريكيـة البروتسـتانتية بالتزايد في الأقسام الشمالية من العراق، ولاسيَّما فـي الموصـل منـذ النصـف الثاني مـن القرن التاسـع عشـر، وكان مدعوماً من قبل بريطانيا المُساندة للبروتستانتية تجاه الكاثوليكية الفرنسية، والتي شـكَّلت تهديداً خطيراً لمصالحها، وبسبب تلـك الظروف المسـاعدة تتابع قدوم المبشـرين الأمريـكان من أمثال بركنـز Perkins وفورد Ford إلـى الموصل والمناطـق الكُردية أيضاً، وكانـوا يقدمون لهم الخدمـات الطبية والتعليمية التي يفتقر إليها سكَّان تلك المناطق بسبب إهمال السلطات الحكومية لها[٧].

سجلت وقائع الحرب العالمية الأولى المحك الذي ركَّزت بريطانيا نفسها في مصر ثمَّ لتحدد نقـاط بقائها في العـراق بوصفهِ موقعاً وسـطاً بين مصـر والهند، وهكـذا تجسَّـدت المواقف البريطانيـة بنـاءً علـى إسـتراتيجيةٍ واضحـة بدفـع مـن الرأسـمال البريطاني التجـاري في محاولةٍ لإيجاد أسـواق وموارد أولية قد تصاعد مـع أهميـة المنطقـة مـن الناحيتيـن الدفاعية والإستراتيجية[٨].

الأساليب البريطانية في استيعاب الأقليات وتوظيفها في العراق:

سـعى القناصل والـوكلاء البريطانيون إلى كسـبِ ثقـة طوائف العـراق بهـدف الحصول علـى نفوذٍ فـي البـلاد، وعملوا علـى اختراق منظومة العشائر الكردية وإثارة مشكلة العشائر العربية[٩].

وكان للمناطق الشمالية التي يقطنها الأكراد بوصفهـا أجـزاءً غنيـة ومهمـة مـن الناحيـة الإسـتراتيجية مـكان خـاص فـي التوجهـات البريطانية، مما دعا مسـؤوليها وبعض تجارها للسـعي بمختلف الوسـائل لتعزيز نفوذهم فيها، بغيـة تأمين الطرق البريـة الموصلة إلى الهند، والسـيطرةِ على منطقةٍ واسـعة وحساسـة من الشرق الأوسط، من خلال إحكام السيطرة على شمالي العراق، وتحديد الطرق المهمة والمواقع الإسـتراتيجية التـي وصلها عدد مـن الضباط البريطانيين[١٠].

لقد كرست الإجراءات التي اتخذتها الإدارة البريطانية فـي تعزيز نفوذها في العراق، ومن هذهِ الإجراءات لجوؤهـا إلى منح التأييد القوي للمصالـح التجاريـة البريطانيـة ولاسـيَّما في العـراق، فلما طلب خط المِلاحة العائد لشـركة لينـج[١١] إذن الحكومة العثمانية بتشـغيل باخرة ثالثة في دجلة، أولت الحكومة البريطانية دعمها التام للشركة، فقد كتب لويد جورج[١٢] Lioyd George إلى السير تشارلس هاردنغ Charles Hardinge فـي ١٨/كانـون الأول/١٩٠٦م يؤيد له دعم الشـركة: "أن أبـادر القول أنَّ أيَّ إضعاف لوضعنا الحاضر في دجلة لا يعني فقط إضعاف مركزنا برمتهِ في بلاد ما بين النهرين،

بل يعني كذلك زيادة مقابلة في التجارة ونشاط الألمان"[١٣]، وقد اتسع هذا النشاط واكتسب بُعداً آخر مع اتساع أساليب الاستعمار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأصبح عاملاً مهماً للتصارع بين الدول على إخضاع البلاد المضطهدة، فلم يكن الاستعمار مقتصراً على القوة العسكرية والنشاط الاقتصادي، بل عملوا على إتباع سياسة قائمة على الأمور الآتية:

١. إغراء القوميات المنضوية تحت لواء الدولة العثمانية بمنحهم الاستقلال في حال الانتفاض على الدولة العثمانية.

٢. استخدام الأساليب الإنسانية لتحقيق أهداف وتوسعات استعمارية في العراق عن طريق حماية الأقليات الدينية[١٤].

ويظهر أنَّ هذا التقارب مع القوميات أخذ بُعداً أكثر قوةً من قبل، لاسيَّما بعد انقلاب الاتحاديين عام ١٩٠٨م، عندما صرَّح قادة جمعية الاتحاد والترقي: «أنَّ الأمة العثمانية كانت وستظل هي الأمة الحاكمة في السلطنة العثمانية، وأنَّ العثمانيين يتمتعون بحقوق وامتيازات سامية بصفتهم فاتحين، فلا مجال إذاً للاعتراف بحقوق مساوية للعناصر العِرقية الأخرى»[١٥]، وكان هذا التصريح كافياً ليولِّد شعور بالتمرد على الدولة العثمانية آنذاك.

مع ذلك فإنَّه لم يحدث أيَّ تعديلٍ في سياسة الأوساط العثمانية الحاكمة إزاء الشعوب غير التركية بعد انتصار الاتحاديين في عام ١٩٠٨م، بل على العكس من ذلك سرعان ما ظهرت منطلقات جديدة وهي خيبة في نفوس هؤلاء السكَّان تجاه الاتحاديين، ومنها أمور أخرى بدأت تمس حياة الفرد اليومية بصورةٍ مباشرة، والتي أسهمت في انتقاد الاتحاديين ليوظَّف ذلك الموقف ضدهم[١٦]، وفي تقرير بريطاني أوضح أهداف دولته تجاه السكَّان المحليين مستفيدين من موقف السكَّان العدائي للاتحاديين: «لم يكن لدينا سبيل للاعتقاد بأنَّهم كانوا معادين كلِّياً للعثمانيين، وفعلاً فإنَّ المليون أو أكثر من السكَّان لم يكونوا كذلك، ولكن أملنا يعتمد على قدراتنا في إقناعهم منذ البداية أنْ ينتابنا نحوهم ونحو معتقداتهم طيبة وبذلك نستطيع إبقائهم على الحياد، فبدعوتنا نسوي خلافاتنا مع العثمانيين دون التأثير عليهم»[١٧].

وكان من بين جهود تعزيز مركز بريطانيا إرسال الإرساليات، ومنها الإرسالية الطبية في الموصل العائدة إلى الجمعية الإرسالية لكنيسة إنكلترا فيما بين النهرين، وكادت أنْ تُنهي أعمالها لعدم توفر الأموال لولا تدخل الموظَّفين البريطانيين لضمان استمراريتها، وبهذا كتب لويد جورج في مذكرةٍ بتاريخ ٣/ أيلول/١٩٠٧م، قائلاً: «يجب أنْ نُدرك بوضوح من وجهة النظر السياسية، أنَّ وجود الإرسالية وعملها لهما أهمية عظيمة وبعيدة المدى، ومن المتعيَّن على المصالح البريطانية كذلك، إمَّا أنْ تتطور سريعاً، أو أنْ تتدهور على مدى العقد القادم من السنين، نظراً للتطور الذي بشَّر بفتح هذهِ البلاد للاستثمار والمنافسة الأجنبيتين، ويبدو أنَّ من غير المُستحسن جداً التفريط بمثل هذهِ الوسيلة القوية من وسائل نشر الحضارة والنفوذ السياسي»، وقد أمكن للإرسالية في الموصل أنْ تستمر في البقاء بمعونةٍ من القنصلية البريطانية في بغداد، وقد زوَّدت القنصلية اعتباراً من ١٩٠٦م إحدى المدارس اليهودية بأموالٍ لقاء المباشرة بتدريسها للغة الإنكليزية[١٨].

الاحتلال البريطاني للعراق وتشكيل الإدارة العسكرية:

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى في آب من عام ١٩١٤م وانضمام الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا، وانضمامها إلى كتلة الوسط في الخامس من تشرين الثاني عام ١٩١٤م، نزلت القوات البريطانية مدينة الفاو في السادس من تشرين الثاني عام ١٩١٤م، ومن ثمَّ خاضت غِمار حربٍ ضدَّ القوات العثمانية المتواجدة في العراق، واستمرت الحرب على العراق خلال المدة (١٩١٤-١٩١٨م)[١٩].

وحينما أكملت الجيوش البريطانية احتلالها للعراق انتهت مهمة المراكز التجارية، ودبلوماسية تعزيز النفوذ إلى السيطرة البريطانية المباشرة، وإتباع أساليب تثبيت الوجود البريطاني القائم على أساس تكريس سياسة الاستيلاء والسيطرة، وإقامة نظام احتلال مطلق وهو ما عُرف بالإدارة العسكرية البريطانية للعراق (١٩١٤-١٩٢٠م)، وبدأت الإدارة البريطانية في العراق ببناء تنظيماتها على شكلِ مؤسَّساتٍ يُديرها القادة العسكريون، وكانت سياساتهم قائمة على فرض القوانين والأنظمة الهندية التي أثارت امتعاض السكَّان منها[٢٠]، وعلى ما يبدو أنَّ الإدارة العسكرية البريطانية وجدت ضالَّتها في الأقليات من اليهود والمسيحيين لشغل الوظائف الحكومية.

ومع الاعتراضات على نظام الإدارة العسكرية البريطانية بيَّنت بريطانيا عن عزمها البقاء في العراق، حتَّى لو شكَّلت حكومة تمثل الشعب العراقي، فيُشير أحد الضباط البريطانيين في العراق برترام توماس[٢١] Bertram Tomas عن الاستقلال بقولهِ: «كيف نعطي الاستقلال الناجز والنهائي لشعب لا يعي معنى السياسة، وفي كثير من الأماكن لا تجد ذكراً أو معنى لكلمة حكومة على الإطلاق، كيف تُقيم حكومات وإدارات وطنية تقودهم إلى التخلص من التخلف، وتمكينهم من حق الاختيار في بلدٍ غالبية رجالهِ من الجهلاء»[٢٢].

وثمَّة مجموعة من الافتراضات حول الحكم كانت أكثر تعقيداً من المفهوم الصريح للحكم الاستعماري المباشر، وبات على البريطانيين إقامة دولة تستمد فيها الحكومة من ساكني البلاد، ومع ذلك سيحتفظ البريطانيون بما يكفي من السلطة السياسية لضبط السياسات والقرارات غير المقبولة التي تتخذها الحكومة الوطنية، وتمثل الأمر اللازم بإفساد علاقاتها مع الدولة العراقية[٢٣].

وهذا ما دفع بريطانيا لتوظِّف من بقائها بعد فرض الانتداب البريطاني على العراق بشكلٍ رسمي، بموجب صك الانتداب الصادر من عصبة الأمم في ٢٥/نيسان/١٩٢٠م التي أبرمت كنتيجة لتصفية الدولة العثمانية، وإدخال مبدأ «حماية الأقليات» في صكوك الانتداب لتبرير وجودها الدائم والعمل على التفتيت القومي[٢٤].

بل تحولت مسألة حماية حقوق الأقليات الدينية والعِرقية إلى عقبةٍ في تشكيل المملكة العراقية في عام ١٩٢١م، عندما أُجري استفتاء حول ترشيح فيصل بن الحسين (١٨٨١-١٩٣٣م) ملكاً على العراق، فلقد طالب أصحاب الديانات والأقليات بإضافة بند في التصويت ينص على حماية حقوق الأقليات السياسية والثقافية[٢٥].

اتفاقية سايكس – بيكو (١٩١٦م) ومشروع التقسيم:

ركَّزت بريطانيا نشاطها في العراق بعد تزايد النفوذ الألماني، ومحاولتهِ مد سكَّة حديد بغداد – برلين التي أثارت جدلاً واسعاً في أروقةِ الدول الأوربية المنافسة لألمانيا، فخشيت بريطانيا أنْ تتزعزع سيادتها على البحار، وأدركت أنَّه لم يبقَ بعد هذا السبيل إلى التفاهم مع ألمانيا، فتقدمت إلى فرنسا تتقرب إليها حتَّى عقدت معها اتفاقية عام ١٩٠٤م، ثمَّ توسَّطت فرنسا بين بريطانيا وروسيا القيصرية فتمَّ الاتفاق بينهما على تقسيم مناطق النفوذ في عام ١٩٠٧م[٢٦].

وبعد قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م ومحاولات الشريف حسين بن علي شريف مكَّة البحث عن مشروع الدولة العربية الكبرى، الذي وعِدَ بهِ من قبل البريطانيين في حال إعلانهِ الثورة على الدولة العثمانية لتتحفظ بريطانيا على الحدود التي حددها الشريف حسين بن علي، ولذا وجدت بريطانيا من الضروري التوصل مع حليفتها فرنسا إلى تسويةٍ حول تقسيم المشرق العربي، فطلبت بريطانيا أنْ تُحدد لها مندوباً لوضع اتفاقية التقسيم، فعيَّنت فرنسا مستشار سفارتها الأول بلندن فرانسوا جورج بيكو Francois Georges-Picot (١٨٧٨-١٩٥١م)، لتُعين بريطانيا من جانبها مارك سايكس Mark Sykes (١٨٧٩-١٩١٩م)، لتبدأ مفاوضات التقسيم السرية بينهما[٢٧].

وفي حقيقة الأمر إنَّ اتفاقية سايكس – بيكو لم تكن في حقيقتها إلاَّ رداً على تحركات الشريف حسين بن علي والقادة القوميين الذين طالبوا بالوحدة العربية القومية، والذين كانوا يأملون بأنَّ الطريق بات مفتوحاً أمام تنفيذ المشروع القومي العربي، الذي كان محور نشاطهم وتفاهمهم مع بريطانيا، والتي أثبتت التطورات اللاحقة أنَّ هذا التفاؤل لم يكن في محلِّهِ[٢٨]، مع أنَّ بريطانيا لم تكن عازمةً على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، وكان لها موقف معروف منذ أنْ برزت روسيا كقوةٍ كبرى مناوئة لجارتها الدولة العثمانية ومزاحمةً لبريطانيا في مناطق نفوذها، وكان رأي بريطانيا المحافظة على سلامة الدولة العثمانية، ومنع روسيا من الوصول إلى البحر المتوسط The Mediterranean Sea[٢٩].

ولكن الموقف تغير بالنسبة لبريطانيا بسبب تدخل الدول الأوربية في شؤون الدولة العثمانية بطرق وأساليب مختلفة، وذلك استناداً إلى الامتيازات الممنوحة من قبل الدولة العثمانية للأجانب في تواريخ مختلفة، لذا أصبحت الدول الأوربية تعد تلك الامتيازات بمثابة حقوق مُكتسبة لها ولرعاياها، ودخول ألمانيا كحليف للدولة العثمانية هو ما أثار بريطانيا المحافظة على بقاء الدولة العثمانية فرأت بضرورة اقتسام أملاكها[٣٠].

ولم تَكَد الدولة العثمانية تدخل الحرب حتَّى بدأت المفاوضات السرية بين دول الوفاق ترى النور لاقتسام أملاكها، فقد تمَّ الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا وروسيا في آذار من عام ١٩١٥م على أنْ تكون القسطنطينية من نصيب روسيا، ووافقت هذهِ الدول في معاهدة لندن المُنعقدة في ٢٦/نيسان/١٩١٥م والتي انضمت إليها إيطاليا على أنْ يُحفظ التوازن السياسي في البحر المتوسط بمنح إيطاليا عند اقتسام الدولة العثمانية حصَّة مُعادلة لحصَّة بريطانيا وفرنسا وروسيا، وأُعيد النظر في ٢٦/نيسان/١٩١٦م بمعاهدة لندن وعُقدت على أساسها معاهدة (زازونوف – باليولوك السرية) بين فرنسا وروسيا لتعيين حصَّتهما من البلدان العثمانية، وفيها مُنحت روسيا ولايات طربزون وأرضروم وبتلسيس،

ومُنحت فرنسا ما يُعادل حصَّة روسيا من البلدان المُحاذيــة لها مــن جهةِ الجنوب، علــى أنْ تُعيَّن الحدود بمفاوضة بريطانيا والاتفاق معها، وعلى إثــر ذلك جــرت المفاوضــات وتــمَّ الاتفاق بين الدولتين على اتفاقية سايكس – بيكو في آيار من عام ١٩١٦م، فعُيّن لفرنســا بلاد الشــام (سورية ولبنان) وولاية الموصل[٣١].

وفــي ظــلِّ الانتقــادات الموجَّهــة لاتفاقيــة سايكس – بيكو بكونها أجهضت مشروع الوحدة العربية الذي دعا إليه الشريف حسين بن علي، يتســاءل الحاكم العسكري فيما بعد على العراق آرنولــد ولســون Arnold Wilson (١٩١٨-١٩٢٠م): "إنَّ تحقيق آمالهم المزعومة بالوحدة بأنْ يتحالف وهابية نجد وعسير وسادة الكويت والعــرب في ســورية والعراق فمــا هو مصير تلك الأقليــات"[٣٢]، ولــم تكتفِ بتقســيم مناطق نفوذ بل وجدت بريطانيا وفرنســا فيما بعد حجة قائمــة وهي أنَّه يجب أنْ يضع العهد الجديد بعد الحرب على كواهل الــدول الأوربية التزامات لا نحــو الأقليات العنصرية والدينية التي تعيش بين ظهرانيها فحســب، بل أيضاً التزامات نحو الجماعات الضعيفة المتأخرة التي بسطت عليها الدول القوية سيطرتها، وأنْ تقوم علاقاتها بتلك الجماعات على مبدأ الوصاية[٣٣].

الإدارة العسكرية البريطانية والكُرد:

كانت بريطانيا قد بحثت عن مناطق نفوذ لها في العراق وبمختلف الطُّــرق، وكانت المناطق الكردية أحد تلك المنافذ لتحقيق أهدافها منذ نهاية القرن التاسع عشر وصولاً إلى القرن العشرين، وهــذا يعود إلــى العلاقــة بيــن الكُــرد والدولة العثمانيــة التــي مرت في حــالاتِ مــدٍّ وجزر، وسياســة المركزية التي اتبعتها الدولة العثمانية، وأمَّا العلاقات بين ســلطات الاحتلال البريطاني وبين الكُرد فقد اتَّســمت بالتذبذب حســب أهداف بريطانيا الإستراتيجية، بما فيها خيارات الحرب مع الإشــارة إلى أمر في غايــة الأهمية وهو أنَّ الموقع الجغرافي وانعدام وجود منفذ على البحر قد أسهم في تأخر وصولهم إليها[٣٤].

تعــود بدايات الاتصال بيــن بريطانيا وكُرد العراق إلى أعقاب الحرب الروســية – العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨م) إذ عيَّنــت وزارة الخارجيــة البريطانيــة الميجــر أ. ج. تروتر .Megger.A J. Trotter قنصلاً لعموم كردســتان العثمانية، قام بإرســال التقارير إلى لندن والنظر إلى الكُرد في أحد تقاريرهِ ما نصه: "لا شــكَّ أنَّ الكُرد في العديد من الأماكن يعانون من ســوء الحكم أكثر من المســيحيين، واتصالهم بالقناصل الأوربيين ضعيفاً، وأنا لا أرى أيَّ داعٍ بأيِّ حالٍ من الأحوال يمنع خضوع الكُرد المستقرين إلى ذات القوانين والمؤسَّسات التي يخضع لها المسيحيون"[٣٥].

تطــورت علاقــات الإدارة العســكرية البريطانيــة مع أكراد العراق[٣٦] في وقتٍ مبكر مــن قيام الحرب العالمية الأولــى، وذلك بإقامة مسح شامل أجرته الاستخبارات البريطانية عن أهمِّ العشائر الكردية في الوضع السياسي العام، ونجحــت في كســبِ ود بعض زعمــاء القبائل الكردية المتنفذة ممــا عرَّض بعضهم للنفي من السلطات العثمانية بعدما نظر إليهم بعين الخشية بسبب ميولهم للجانب البريطاني[٣٧].

وشــدَّد الضباط البريطانيون المنتشرون في كردستان والألوية المُحيطة مراقبة الأوضاع في كردستان، وأرســلوا التقارير المفصلة للأحداث والمعلومات، بيَّنت الواقع المرير في المنطقة[٣٨].

ولا شـكَّ أنَّ اكتشـاف النفـط قد عـزَّز من صـلات بريطانيـا بالشـيوخ الكُرد، ولاسـيَّما خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، وقد نظـرت إليه بريطانيا بأنَّه كنز لا يمكن تجاهله، وعلى هذا النحو عزَّزت الإدارة العسـكرية من رجالات استخباراتها في المنطقة ومنهم الميجر سـون[٣٩] Megger. Soan الذي عُدَّ خبيراً في الشؤون الكردية[٤٠].

وعشـيَّة قيـام الحـرب العالميـة الأولى عام ١٩١٤م قدَّمت شخصيات كردية تعاونها مع دول الوفاق الـودي، إذ أجرى البعض منهم اتصالاتٍ مع روسيا حليفة بريطانيا، وأجرى محمد شريف باشـا خندان أحد الشـخصيات السياسية الكردية وشـيخ عشـيرة (بلباس) في السليمانية اتصالاتٍ مع بريطانيا في كانـون الأول ١٩١٤م، عارضاً مسـاعدته للحملة العسـكرية البريطانيـة مقابل حصولـهِ على ضماناتٍ حول اسـتقلال المناطق الكرديـة، إلاَّ أنَّ بريطانيا شـكَّكت فـي إمكانيتها بالاسـتقرار في مناطق شمالي العراق، ولكن بعد احتلال بغداد في ١٧/آذار/١٩١٧م تغيرت موازين القـوى لصالـح البريطانيين، فتطلَّـع الكُرد نحو بريطانيا بعد إنكارهم للسياسة التي اتبعتها القوات الروسـية في المناطق الكردية، ومن ثَمَّ انسحابها بعد قيام ثورة أكتوبر ١٩١٧م، وأصبحت الفرصة كما يبدو مؤاتية لهم لإحياء فكرة الحكم الذاتي، بعد تصريح القائد البريطاني سـتانلي مود Stanley Maude (١٨٦٤-١٩١٧م) عنـد دخولـهِ بغداد وإبـداء تعاطفـهِ مـع العرب فـي الحصول على الاسـتقلال، بعد أنْ تغيرت سياسة بريطانيا التي أخذت تهتم بكُرد العراق، وتسعى إلى كسب المزيد من الزعماء الكُرد المحليين إلى جانبها[٤١].

وأنَّ تعزيز صلاتها وبناء جسـور علاقاتها مع الأقليات في العراق بحجَّة حمايتهم ما هي إلاَّ ورقة ضغط تستخدمها عندما ترى أنَّ مصالحها في خطر، وأنَّ الأقليات أنفسـهم يربطون بقائهم ببقـاء بريطانيا في العراق، وقد زرعت الإدارة البريطانيـة قواتها فـي العراق، وهـذا ما أكَّده المفـوض السـامي البريطانـي هنـري دوبس Henry Dobbs (١٨٧١-١٩٣٤م) قائـلاً: «لو انسـحبت القـوات البريطانية مـن العراق أعتقـد أنَّ الحكومة العراقية كانت إمَّا تلاشـت كلياً خلال أشـهر قليلة، أو بقيت ملتصقةً بشكلٍ بائس بشـريط مـن الأرض على امتـداد دجلة بين سـامراء والكـوت فقط، بينما انشـقت بقية البلاد»[٤٢]، واستقبل بعض الزعماء العشائريين ومنهـم زعماء كردسـتان بالترحـاب[٤٣]، وقد يكون ذلك بسبب الإغراء وشراء الضمائر.

لقد تفهمت الإدارة العسـكرية البريطانية من جانبها رغبة الكُرد في الاستقلال السياسي، وذلك عندما قرروا تعيين الشيخ محمود الحفيد[٤٤] حاكماً للسـليمانية، رد الشـيخ الحفيد الـذي ذهب أكثر من طموحهِ بإعلان نفسـه ملكاً على كردستان، وهـذا الأمر لم يُرضهم فشـرع بالثورة ضدهم، الأمر الذي ولَّد ردود فعل معاكسة لدى بريطانيا فناصبوه العداء وعملوا على إخماد ثورتهِ[٤٥].

عزز (نوئيل) الضابط السياسـي البريطاني في السليمانية الذي جرى تعيينه في تشرين الثاني ١٩١٨م، والذي بدأ بتوطيد نفوذ دولتهِ حتَّى بعد تعيين محمود الحفيد حكمدار لكردسـتان لم تكن في حقيقتها كما ذكر في أحد تقاريره بأنَّه: «أعير لنشـر النفـوذ البريطاني بين العشـائر الكردية، وفرض النظام والشـرعية، ومما لا شـكَّ فيه أنَّ البريطانييـن حققـوا بعض النجاحـات في بادئ الأمر، وقد انتشر شـعار كردستان للكُرد والذي

قصد بهِ أنْ يكون تحت الحماية البريطانية»[٤٦]، فلم تـدع خطوات الإدارة العسـكرية البريطانية في العراق بعد هدنة مودورس[٤٧] حتَّى كشـفت بريطانيا عن سياسـتها الحقيقة في العراق وتجاه الكُـرد، عندمـا بدأت تعمل على إعـادة القوانين والنظـام إلـى نصابهمـا، وبالدرجـة الأسـاس للمناطق الكردية التي بدأت على ما يبدو تُشـكِّل خطراً على مصالحها.

وبعـد أنْ فرضت بريطانيا سـيطرتها على العـراق عقب هدنة مودورس في ٣٠/تشـرين الأول/١٩١٨م لتعطـي الكُرد أبعـاداً دولية من خـلال إعطائهم حقوق دوليـة بموجب المادتين (٦٢-٦٤) من معاهدة سـيفر المنعقدة في ١٠/ آب/١٩٢٠م، بأنْ يوضع مشـروع للاسـتقلال المركـزي للمناطق الكردية في شـرقي الفرات وجنوب غربي أرمينيا، وشمالي الحدود التركية المُتاخمـة لسـوريا والعراق، وذلـك في خلال ستة أشـهر من تاريخ دخول هذهِ المعاهدة حيّز التنفيذ[٤٨]، وفي ظرف سـنة واحـدة من تاريخ هـذهِ المعاهدة فاتح الكُـرد مجلس عصبة الأمم وأعربـوا عن رغبتهم في الانفصال عن تركيا، وأقر المجلس رغبتهم في ذلك[٤٩].

لقـد تفهَّم البريطانيون الأهميـة الاقتصادية للمناطـق الكُرديـة ودورهـا في اسـتقرارها، وينظرون لهم بوصفهم قوة انفصالية غير راغبة بالمشـاركة في بناء مجتمع عراقـي موحَّد[٥٠]، وهـو ما يبدو مـا كان يطمح إليـه البريطانيون لتستخدم هذهِ الورقة عند الضرورة.

وحقيقـة الأمر أنَّ بريطانيـا أولت اهتمامها بالمناطـق الكردية بهدف اسـتثمار النفط، ومن ثـمَّ تحويلها قاعدة للتوسـع القادم فـي الجبهات الشـمالية والغربيـة والشـرقية، والعمـل على مواجهـة الحركة الكردية القومية الناشـئة فيها بالحركـة العربية التي اشـتد عودهـا أيضاً في العراق، ومن ثمَّ توطيد السيطرة البريطانية في البـلاد كلها، وقد تمَّ تنفيذ جميع هذهِ المخطَّطات في مراحل متفاوتة[٥١].

الإدارة العسكرية البريطانية ويهود العراق:

أبدت الطائفـة اليهودية مـن جانبها ترحيباً بالاحتلال البريطاني للعراق، كون البريطانيين في نظرهم سيُنقذونهم من سوء مُعاملة العثمانيين لهم خلال فترات حكمهم للعراق[٥٢].

ومع دخول البريطانيين البصرة أواخر شهر تشرين الثاني من عام ١٩١٤م، وجدوا اليهود فيها «على استعداد لقبول فرص التعاون معهم، لاسيَّما فـي الجوانب الإقتصادية التي عُرفوا فيها بمجال تفوقهم، لاسيَّما بغداد والموصل والبصرة[٥٣].

ولـم يقتصر الأمر على ذلك بـل كانت لهم علاقات مع التجـار العراقيين اليهود المُهيمنين على التجارةِ في البلد[٥٤]، وقد بدأ النشاط اليهودي هو الآخر على أشدهِ بعد تزايد البعثات التبشيرية الأوربية، ففـي تقرير بريطانـي أوضح أنَّه قد وُزّع بين اليهود في بغداد منشور تحريض طُبع باللغـةِ العبرية، وطبعه مُبشّـر يهودي أمريكي يُدعى ويليام بلاكتون William Blackton، وقد اتخذ المبشرون الاحتياط لمغادرة بغداد قبل أنْ يوزع المنشـور، وقد تضمن المنشـور بيان الطريقة التي تعامل بها اليهود في العراق، وما دام اليهود يُعاملون بلا مودة فعليهم إلَّا يُظهروا منهـا شـيئاً، وأضـاف أنَّ الحكومـة العثمانية فاسدة، وأنَّ السـلطة المركزية العثمانية فاسدة، وقد جاز زمن اليهود للكفاح"[٥٥].

ويبدو أنَّ الآراء المتطرفة لبعض يهود العراق واستغلالهم الأزمة الإقتصادية خلال سنوات الحرب العالمية الأولى دفعت الوالي العثماني فائق بك، ومدير شرطة بغداد سعد الدين الخنَّاق قبل أسبوع واحد من سقوط بغداد عام ١٩١٧م بالقبض ليلاً على عددٍ من الصيارفة، بحجَّة أنَّهم سببوا هبوط سعر الأوراق المالية التركية إثر تلاعبهم بسعرها، وامتناعهم عن تبديل الليرة الورقية بالليرة الذهبية، فنكَّل بهم تنكيلاً شنيعاً، وجُدعت أنوفهم، وقُطعت آذانهم، وسُمِلَت عيونهم، ثمَّ وضعوا في أكياس وأُلقيت جثثهم في نهر دجلة[٥٦].

إنَّ من الأسباب التي أدت إلى هبوط سعر الصرف والتي اتُّهم فيها اليهود يعود في حقيقتهِ إلى صدور «النوط» العُملة الورقية التي أصدرتها الدولة العثمانية لتحل محل العملة الذهبية والفضية، فانخفضت قيمة العملة لكونها لم تلقَ رواجاً في الأسواق العالمية، وخسر اليهود من تلك الخطوة الكثير؛ لأنَّ أغلب الصرافين هم من اليهود، وبدورها وجهت السلطات العثمانية التهم لليهود[٥٧].

ومهما يكن من أمر فقد أصاب يهود العراق خلال سنوات الحرب الضرر البالغ، لاسيَّما رجال الأعمال فقد خضع التجار اليهود والصرافون لرقابةٍ شديدة، لِمَا كانوا يُتهمون بهِ من تخزين البضائع، ومن مُضاربة الأسعار، وليس هذا فحسب بل حاول بعضهم تحاشي الخدمة العسكرية، كما حاول بعض المُجنَّدين الهرب من الجيش، وقد شُنق علناً من قُبض عليه منهم بتهمة الفرار، كما شُنق آخرون بتهمة التجسس، فليس من المُستغرب أن تُرحِّب الطائفة اليهودية بدخول القوات البريطانية ترحيباً حاراً، وقد أصبحت هذهِ الطائفة السند الأقوى للإدارة البريطانية[٥٨].

اتضح أنَّ اليهود كانوا أكثر ارتياحاً بالوجود البريطاني فقد كان عددهم في بغداد يومذاك خمسين ألفاً، وخرج معظمهم هاتفين للبريطانيين[٥٩]، وهذا الترحيب بدأ مع نزول القوات البريطانية للبصرة لم تُسجل الطائفة اليهودية موقفاً جديداً بترحيبها بالمُحتلين البريطانيين الجُدد الذين وصلت قواتهم إلى مدينة الفاو في ٦/تشرين الثاني/١٩١٤م، ومع دخول القوات البريطانية بغداد في ١١/ آذار/١٩١٧م عدَّ اليهود هذا اليوم وهو يوم دخول القوات البريطانية بغداد بقيادة الجنرال ستانلي مود يوماً «معجزة»، احتفلوا بذكراه عدَّة سنين متوالية كونه يومٌ «حَسَن» بالنسبةِ إليهم، إلى حدِّ أنَّهم لم يسجدوا فيه على وجوههم في صلاة الصبح، وأطلقوا أيضاً على هذا اليوم أسم «يوم الأعجوبة»، مدَّعين أنَّهم تنفسوا فيه الصُّعداء باحتلال الإنكليز لبغداد، ووصفوهم بالمنقذين فاستقبلوهم بالتهليل والترحيب[٦٠].

وعلى هذا النحو شبَّه أحد الكُتَّاب البريطانيين دخول ستانلي مود إلى بغداد بدخول كورش الأخميني إلى بابل، عندما أعاد لهم نفائسهم التي سُلبت منهم أيام البابليين، فقد شعر اليهود بأنَّ الاحتلال البريطاني كان لهم كالاحتلال الفارسي الذي أنقذ أسلافهم من الأسر البابلي، ومن الطرائف التي أُشيعت بين اليهود المقولة الشهيرة: «ايش ما يقول لك الصاحب قُل له يس»[٦١].

ولم يكتفِ اليهود بالتعبير عن فرحهم بدخول البريطانيين بل أقامت مدرسة الإليانس اليهودية[٦٢] في ١٦/تشرين الثاني/١٩١٧م حفلةً على شرف القوات البريطانية، حضرها

قائد القوات البريطانية ستانلي مود، وتذكر المِس غيروترود بيل Miss Gertrude Bell (١٨٦٨-١٩٢٦م) التي رافقت (مود)، عن أحوال اليهود، قائلةً: «إنني عازمة على الانصراف إلى العناية بالطائفة اليهودية، والوقوف على الكثير من التفاصيل المُتعلِّقة بها وبنشاطها العام، مما لا شكَّ فيه أنَّ هذهِ الطائفة سيكون لها في يومٍ ما شأنٌ كبير»[٦٣].

وبالرغم من ذلك فإنَّ اليهود استطاعوا من خلال تشعُّب نشاطاتهم التجارية وانتشارهم في المدن العراقية تمكنوا من ترسيخ قوتهم الإقتصادية بالتدريج، والسيطرة على أغلب الحلقات التجارية ليستفيدوا من وقوع الحرب العالمية الأولى بالتقارب مع الإدارة العسكرية البريطانية في العراق[٦٤].

وفي أعقاب انتهاء العمليات العسكرية تهافت اليهود بدورهم على التوظف في الدوائر الرسمية، وملأ شبابهم بوجهٍ خاص دوائر المالية والمحاسبات والكمارك والمكوس والبريد والبرق والسكك الحديدية وميناء البصرة، ولم تخلُ منهم دوائر وزارة الداخلية والعدلية والجيش والشرطة، وشغلوا وظائف شركة النفط وسائر المؤسَّسات البريطانية والوطنية[٦٥].

ويبدو أنَّ سبب تهافت اليهود على الوظائف يعود إلى سياسة بريطانيا، وتقربها إلى الأقليات ومنها اليهودية، فاستخدموهم ووثَّقوا بهم شأنهم في التعامل مع الأقليات في كُلِّ مكان، ولأنَّهم كانوا أكثر إخلاصاً لهم، فتحوا لهم أبواب المؤسَّسات الحكومية، كما فتحوا أبواب المدارس، وكانت مكاتب الحكومة غاصَّةً بهم، حتَّى شغل بعضهم مناصب رفيعة وصلوا إليها في سنوات الاحتلال[٦٦].

درست الإدارة العسكرية البريطانية من جانبها أحوال الطوائف الأخرى ومنها اليهودية بحجَّة سوء أوضاعها في العراق، ففي تقريرٍ سري للحاكم العسكري البريطاني في العراق بيَّن الأوضاع المتردية للمدارس اليهودية في العراق، موضحاً أنَّ سبب عدم التحاقهم بالمدارس الأخرى واقتصارهم على مدارس الطائفة المُكتظة بالطلبة: «أنَّهم أُرسلوا إلى المدرسة لا ليتعلَّموا، بل لمجرد أن يبتعدوا عن الأذى من الطوائف الأخرى»، وطالب التقرير بضرورة تزويد بعض المدارس اليهودية بالمال[٦٧].

وبهدف تنظيم الأوضاع في العراق عزمت بريطانيا على تشكيل حكومةٍ محلية في العراق بعد أحداث ثورة ١٩٢٠م[٦٨]، وناقش الحاكم العسكري أوضاع الطائفة اليهودية في العراق في ظلِّ تشكيل أيِّ كيانٍ سياسي جديد مما أثار اعتراض اليهود، ولتخوفهم من احتمال ظهور كيان سياسي متعصب ضدهم، يُشير تقرير بريطاني أنَّهم أرسلوا التماساً يطلبون فيه أن يُسمح لهم أن يكونوا رعايا بريطانيين إذا ما أُقيمت حكومة عربية في العراق؛ ليشذوا بموقفهم هذا من جديد عن الشعب العراقي، إلَّا أنَّ المندوب السامي البريطاني في العراق السير برسي كوكس هدَّأ من روعهم، بتقديمهِ الضمانات لحمايتهم من أيِّ شكلٍ من أشكال الاستبداد، بل وأشرك ساسون حسقيل (١٨٦٠-١٩٣٢م) كوزير للمالية في أول حكومةٍ عراقية شكَّلها عبد الرحمن النقيب (١٨٤٥-١٩٢٧م) في الخامس والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٠م[٦٩]، ليتعزز موقفهم في ظلِّ المملكة العراقية التي ترأسها الملك فيصل بن الحسين في الحادي والعشرين من آب ١٩٢١م، والذي بدورهِ أكَّد على المُساواة في ظلِّ الهوية العراقية.

الإدارة البريطانية العسكرية والطائفة المسيحية في العراق:

إنَّ مسألة الأقليات لا تُعد مشكلةً في حقيقة الأمر، فهذهِ الأقليات ومنها المسيحية التي كان يُقدَّر عددها عند دخول القوات البريطانية بـ(٨٠٠٠٠) ألف حسب إحصاء نيسان ١٩٢٠م، وينفرد المسيحيون من بين الأقليات الدينية بالاحتفاظ بمدارسهم الخاصة، فهم إجمالاً أفضل تعليماً من العربِ والكُرد[٧٠]، ففي ظلِّ هذا التنوع القومي والديني لولايات العراق الثلاث لم يكن هدف بريطانيا فقط البحث عن الطرق التجارية وإقامة مراكز تجارية فحسب، بل بدأت تُوظِّف قضايا جوهرية لتتدخل بشكلٍ ممنهج في شؤون الدولة العثمانية، لتجد لها منفذاً آخر من دعمها للأقليات القومية والدينيَّة، وهم أصحاب الديانة المسيحية الذين يُشكِّلون جزءاً من المجتمع العراقي، الذي سَعَت بريطانيا في إيجاد قواعد لها بداخلهِ لتتمحور من خلالها إلى الدولة العثمانية بحجَّة حماية الأقليات المُضطهدة.

عملت بريطانيا من جانبها أنْ تجد لها موطئ قدم بين الأقليات الدينية ومنهم المسيحيون، لاسيَّما من خلال البعثات التبشيرية، ففي تقرير للموظَّفين البريطانيين بعد أنْ قررت الجمعية الإرسالية لكنيسة انكلترا الطبية في الموصل أنْ تُنهي أعمالها بسبب الضائقة المالية، كتب لويد جورج Lloyd George عضو مجلس العموم البريطاني في مذكرةٍ بتاريخ ٣/أيلول/١٩٠٧م: "يجب أنْ نُدرك بوضوح من وجهةِ النظر السياسية أنَّ وجود الإرسالية وعملها لهما أهمية عظيمة وبعيدة المدى، ومن المُتعيَّن على المصالح البريطانية كذلك إمَّا أنْ تتطور سريعاً، أو أن تتدهور على مدى العَقد القادم من السنين، نظراً للتطور الذي يُبشِّر بفتح هذهِ البلاد للاستثمار والمنافسة الأجنبيتين". وقد أمكن لهذهِ الإرسالية أنْ تستمر في الموصل[٧١].

ومع بوادر الحرب العالمية الأولى انضم المسيحيون الآشوريون من مناطق حكاري (المنطقة الواقعة بين سهل نينوى وبحيرة وان[٧٢]) إلى جانب بريطانيا بهدف التخلص من سيطرة الدولة العثمانية من جانب، والتخلص من مضايقات بعض العشائر الكردية والإيرانية من جانبٍ آخر، فاضطروا إلى ترك مدنهم والدخول تحت حماية القوات البريطانية في العراق، حيث دخلت أول المجاميع من وان والقفقاس في شهر آب ١٩١٨م بلغ تعدادهم (٥٠) ألف، فقد استغلت بريطانيا من جانبها الوضع السيء للآشوريين، وقررت أنْ تؤلِّف قوات من هؤلاء تستخدمهم في الحملات التأديبية في المناطق المُحتلة، وليُعرفوا فيما بعد بقوات «الليفي»[٧٣].

والمسيحيون هم الآخرون أظهروا تقربهم من الإدارة البريطانية؛ لأنَّهم كانوا بالأمس قد ذاقوا الأمرين من بلايا التجنيد والنوط والمُصادرة وغيرها، ثمَّ وجدوا تلك البلايا تزول عنهم بين عشيةٍ وضحاها، وشعروا بإزاحة كابوس ثقيل كان جاثماً على صدورهم[٧٤].

وقد تقلَّد البعض منهم وظائف إدارية والعمل كمترجمين مع القوات البريطانية، أو في دوائر الدولة الأخرى، لكن الآثوريين الذين استقروا بعد الحرب العالمية الأولى في العراق كان لهم نصيبٌ أوفر من الرعاية البريطانية، ومن الواضح أنَّ أسباب ذلك تعود إلى ما قدمه هؤلاء من مساعداتٍ للسلطات البريطانية في حالةِ حدوث اضطرابات عن طريق وجودهم في أفواج قوات الليفي[٧٥]، أي أصبحوا قوةً

يمكـن أنْ تقـف بوجـهِ أيِّ قـوةٍ محليـة تحاول تقويض مركز بريطانيا في العراق.

ويُشـير باحث معاصر بأنَّه «لـم يكن إقدام البريطانيين للآثوريين حدثاً عادياً، وإنَّما أرادوا بوساطتهم تنفيذ برامجهم في العراق، فجعلوهم يتصـورون أنَّ قيـام بريطانيـا بإسـكانهم فـي العراق هو مكافأة لهم مقابل مساندتهم إياهم في الحرب، وأفهموهم بأنَّهم لن يستخدموهم للدفاع عن العراق، بل وعدوهم بالعودة إلى أوطانهم، فكانوا يأملون من حلفائهم البريطانيين المساعدة بعد عودتهم إلى مواطنهم السابقة، إلى (تأسيس حكم ذاتي) تحت الحماية البريطانية»[٧٦].

ويُشـير إلـى ذلـك آرنولـد ولسـن القائـد العسـكري للإدارة البريطانية فـي العراق عن المسـيحيين ومنهم الآثوريون، بقولهِ: «لقد جاء معهم مطارنتهم وقسسهم من النساطرة والكلدان والأرمـن والكاثوليـك والأورثوذوكس، وكان هؤلاء بالنسـبة للإشـراف الروحي فـي عهدةِ رأس القساوسة العسكريين»[٧٧].

وبـدأت الإدارة البريطانيـة تجـد لهـا فـي الأقليات وسـيلةً من وسـائل التأثير على الواقع الاجتماعي في العراق، عندما بدأت تُثير القلاقل بين السـكَّان المحليين بحجَّة حماية المسيحيين، كما حـدث في واقعةِ الكويان فـي قضاء زاخو أحـد أقضيـة لـواء الموصل في كانـون الأول مـن عـام ١٩١٨م، عندما طرح أحـد الرهبان واقع المسـيحيين في القضاء، والتعصب الديني ضدَّهم مع حاكم القضاء (بهسن) ليُثير في نفسهِ العصبيـة الدينيـة، وبدأ (بهسـن) بإثـارة قبائل الكويان فيما بينهم، والتي أدت في النهاية لمقتلهِ وإثـارة الفوضى فـي القضاء، لتُجـرد القوات البريطانيـة بمعيـة الآثوريين فـي الخامس من آيار عام ١٩١٩م حملةً عسكرية لتحرق القرى، وإخضاع العشائر المتمردة ضدهم[٧٨].

وفـي محاولـةٍ مـن قبـل الإدارة العسـكرية البريطانية إشراك المسيحيين في عددٍ من الوظائف الحكومية، ذكر تقريـر بريطاني مؤرخ في ٢٧/ نيسان/١٩٢٠م بصدد ذلك: «لا يمكن أنْ يذكر بين المسيحيين البارزين في بغداد أي شخص يستطيع الكلام أو الكتابة بلغةٍ أوربية»[٧٩].

ولعـلَّ ما يؤشـر تقـرب الإدارة البريطانية إلى مسـيحيي العراق هو مشـاركة وفد مؤلَّف من (٤٠) شـخصية عراقيـة أغلبهم من اليهود والمسـيحيين، المؤيديـن للسياسـة البريطانيـة الذيـن قابلوا آرنولد ويلسـون لعرض مطاليبهم الوطنية[٨٠]، وأضـاف التقرير البريطاني حول ذلك اللقاء أنَّ أوضاع المسيحيين في ظلِّ تشكيل كيان سياسـي فـي العراق قلـق، وصرحوا أنَّ موقف المسلمين منهم أصبح قاسياً»[٨١].

وهذهِ الإشـكالية التي خلقتها ظروف السياسة الاسـتعمارية في المنطقة العربية والعراق على نحوٍ خاص موظِّفةً التنوع العِرقي والديني، لتصبح إشكالية مُستديمة تواجه الحكومة العراقية، لاسيَّما بعد تشكيل الحكومة العراقية في ٢٣/آب/١٩٢١م، وقد عبَّر الملك فيصل الأول عن شـكواه من ذلك بمرارةٍ عندما أشار بمذكرتهِ الشهيرة عن العراق: «إنَّ البلاد العراقية من جُملةِ البلدان التي ينقصها أهم عنصر مـن عناصر الحياة الإجتماعية، ذلك هـو الوحدة الفكرية المللية والدينية، فهي والحالة هذهِ مبعثرة القوى منقسـمة على بعضها، يحتاج ساستها أنْ يكونوا حكماء مدبرين، وفي عين الوقت أقوياء مادةً ومعنىً، غير مجلوبين لحساسياتٍ أو أغراضٍ شخصية أو طائفية أو متطرفة، يداومون على سياسة العدل والموازنة والقوةِ معاً»[٨٢].

الخاتمة:

لـم يكن اهتمام الإدارة البريطانية العسـكرية بالعـراق فحسـب، بل عَمِلَت على إيجاد سياسـةً أخـرى للتعامل مع القوميات والأقليـات الدينيَّة، ومنها استمالتها إلى جانبها، وتوظيفها في المناصب الحكومية إلى جانبها كي تكون ملتصقةً بها، كونها صاحبة الفضل في تبوءها تلك المناصب.

من جانبٍ آخر بـروز ظاهرة القمع والإذلال المُتعمـد فـي التعامل مع أبناء البـلاد، من خلال مظاهر الاسـتبداد السياسـي والقمع العسـكري، محاولةً إثارة الفُرقة الإجتماعية بين أفراد المجتمع العراقي، بوسـائل سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفـة (كالحـروب أو الصراعـات الداخلية)، أو ((الشـللية) = الكتل الحزبية أو العشـائرية أو الدينية أو الطائفية أو العنصرية... إلخ). من خلال عناصـر حاولـت ربـط مصالحهـا الخاصة مع مصالح المُحتل الأجنبي، ليس في مراحل الاحتلال العسكري المباشر فحسب، وإنَّما في مرحلة ما قبل الاحتـلال وبعدهِ، فضلاً عن الإسـقاطات التي قد يخلقها المرتبطون والمستفيدون من المُحتلين بعد رحليهم أيضاً، ولعلَّ واحدةً من نتائج الاحتلالات الأجنبية المستمرة للعراق، أنَّها أدت إلى محاولات تزويق وتعميـم ثقافة الفُرقة بين أفـراد المجتمع الواحد، واسـتغلال بعض العناصـر الداخلة في تكوينة المجتمع العراقي[٨٣].

مهمـا يكن من أمـر فـإنَّ الإدارة البريطانية وسياسـة التجزئة التـي اعتمدتها تجـاه العراق توضـح مدى اعتمادهـا على الأقليـات القومية والدينيـة؛ لتُحقق بدورها مآربها في المسـتقبل، وتلعـب على وتر تلك الأقليات بحجَّة الدفاع عن حقوقها المسلوبة، للضغط على الحكومة العراقية، وهذا ما تحقَّق فيما بعد من خلال اسـتخدام ورقة الآثوريين والكُرد، مسـتغلةً مشـاعرهم الدينية والقومية الرافضة لحكم الأكثرية العربية، وهذا ما جعـل فيما بعـد بريطانيـا تحقق مـن خلالهِ مصالحهـا، الأمر الذي أحدث شـرخاً في داخل بُنيـة المجتمع العراقي، حتَّى بقي يُعاني منه إلى الوقت الحاضر نتيجةً لتكريس تلك السياسة.

الهوامش:

(١) كلوديـوس جيمـس ريـج (١٧٨٧-١٨٢١م): هـو مُستشـرق وعالِـم آثـار إنكليـزي، شَـغَل منصـب المُقيم البريطانـي في العراق خلال الفترة (١٨٠٨-١٨٢١م)، وكان مندوبـاً عن شـركة الهند الشـرقية البريطانيـة، توفِّـي عـام ١٨٢١م بمدينـة شـيراز بعـد إصابتـهِ بوباء الكوليـرا. للمزيد، يُنظر: باسـم حطَّـاب الطعمة، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق (١٧٩٨-١٨٣١م)، رسـالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥م، ص٨٥.

(٢) علـي محافظـة، موقف الـدول الكبرى مـن الوحدة العربية، (بيروت، مركز دراسـات الوحدة العربية، ١٩٨٥م)، ص ص١٣-١٤.

(٣) علـي ناصر حسـين، الإدارة البريطانية في العراق (١٩١٤-١٩٢١م)، بغداد، ص ص١٥-١٦.

(٤) إينـاس سـعدي عبـد الله، تاريـخ العـراق الحديـث (١٢٥٨- ١٩١٨م)، (بغـداد، مكتبـة عدنـان، ٢٠١٤م)، ص٤٠٥.

(٥) هـو: لاهوتي اسـكتلندي، مثقف وأديب وسياسـي، قـدم فـي زيارةٍ مكث فيها زهاء عشـر سـنوات في شـرق كردسـتان مبعوثاً دينياً من لدن رئيس أساقفة كانتربـري لاسـتصلاح أحـوال الآثوريـين الدينيَّة في موطنهم بكردسـتان، لـه مؤلَّف بعنـوان: (مهد البشـرية)، يتنـاول فيـه أوضاع مسـيحيي العراق. للمزيد، يُنظر الموقع الإلكتروني:

http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=761586.0

(٦) فـؤاد فزانجـي، العـراق فـي الوثائـق البريطانيـة (١٩٠٥-١٩٣٠م)، (دار المأمون، بغداد، ١٩٨٩م)، ص٦٠.

(٧) سـعاد رؤوف شـير محمـد، التغلغـل الأمريكي في العـراق (١٩٢١-١٩٣٩م)، (بغداد، مؤسَّسـة ثائر العصامي، ٢٠١٦م)، ص ص٣٦-٣٨.

(٨) فاروق صالح العُمر، العلاقات العراقية – البريطانية (١٩٢٢-١٩٤٨م)، (بيروت، دار ومكتبة البصائر، ٢٠١٤م)، ص٦.

(٩) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، (القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨م)، ص٣٠١.

(١٠) عبد الرحمن صالح إدريس، سياسة بريطانيا تجاه كُرد العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، ص ص٣٩-٤٠.

(١١) هي: شركة نهرية بريطانية، أسَّستها أسرة لنج في عام ١٨٤١م، عندما سجلها ستيفن فينس لنج في لندن بماركة الحكومة البريطانية مع أخويه هنري بلوس وتوماس كير، باسم "شركة لنج إخوان المحدودة"، وتنوع نشاط الشركة بين النقل والتجارة، ولقيت مُساندةً من الوكيل السياسي البريطاني في العراق، وحصلت رسمياً على الحماية من وزارة الخارجية البريطانية.

(١٢) لويد جورج (١٨٦٣-١٩٤٥م): سياسي بريطاني، وعضو في حزب الأحرار، انتخب عدَّة مرات عضواً في مجلس العموم البريطاني منذ العام ١٨٩٠م، شغل منصب رئيس الوزراء للفترة (١٩١٦-١٩٢٢م)، ومُنح لقب لورد. للمزيد، يُنظر:

Encyclopedia Britannica Ultimate Reference Suite, Chicago: 2013.

(١٣) غسان العطية، نشأة الدولة (العراق)، ترجمة: عطا عبد الوهاب، (لندن، دار اللام، ١٩٨٨م)، ص١٠٥.

(١٤) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر لأوربا، (القاهرة، ١٩٧٥م)، ص ص٣٠٨-٣٠٩.

(١٥) محمد إبراهيم محمد، مقاومة العرب للاضطهاد العثماني، (بغداد، دار الجواهري، ٢٠١١م)، ص٣٣.

(١٦) عبد الرزاق أحمد النصيري، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق (١٩٠٨-١٩٣٢م)، (بغداد، مكتبة عدنان، ٢٠١٢م)، ص٢١٨.

(١٧) فؤاد قزانجي، العراق في الوثائق البريطانية، ص٤.

(١٨) غسان العطية، مرجع سابق، ص ص١٠٥-١٠٦.

(١٩) للمزيد، يُنظر: جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر (١٩١٤-١٩٦٨م)، (بغداد، مكتبة عدنان، ٢٠١٥م)، ص ص١٦-٢١.

(٢٠) ياسين طه ظاهر، دار الاعتماد البريطانية وتكوين الحكم الوطني في العراق (١٩٢٠-١٩٣٢م)، (بغداد، مكتبة أحمد الدباغ، ٢٠١١م)، ص ص٢٨-٢٩.

(٢١) برترام توماس (١٨٩٣-١٩٥٠): موظَّف مدني ورحالة إنكليزي، خدم في عدَّة وظائف حكومية في العراق خلال المدة (١٩١٦-١٩١٨م)، وفي الأردن (١٩٢٢-١٩٢٤م)، شَغَل بعدها منصب وزير المالية لسلطان مسقط وعُمان من (١٩٢٥-١٩٣٢م). للمزيد، يُنظر: مذكرات برترام توماس، ترجمة: كامل سلمان الجبوري وعبد الهادي فنجان، (بيروت، مؤسَّسة العارف للمطبوعات، ٢٠٠٢م).

(٢٢) برترام توماس، مخاطر ورحلات في الجزيرة العربية، ترجمة: عبد الهادي فنجان الساعدي، (بغداد، دار مصر مرتضى، ٢٠٠٩م)، ص٧٦.

(٢٣) عديد دويشا، عراق الحقبة الملكية، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، (بغداد، دار مصر مرتضى، ٢٠١٢م)، ص٢٩.

(٢٤) شامل عبد القادر ومحمد جبير، يهود العراق.. المقدمات التاريخية والخطاب الثقافي، (بغداد، دار الجواهري، ٢٠١٣م)، ص٢٦.

(٢٥) عديد دويشا، مرجع سابق، ص٩٥.

(٢٦) عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، (بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٧٨م)، ص١٣٠.

(٢٧) هـ. أ. ل. فِشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠م)، ترجمة: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٨م)، ص٥٧٣.

(٢٨) رغيد الصلح، حربا بريطانيا والعراق (١٩٤١-١٩٩١م)، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٣م)، ص٣٧.

(٢٩) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة: جعفر خياط، (بغداد، مكتبة دار المتنبي، ١٩٦٤م)، ج٢، ص١٠٥.

(٣٠) محمد إبراهيم محمد، مرجع سابق، ص١٠٥.

(٣١) للمزيد، يُنظر: جورج لنشوفسكي، مرجع سابق، ص ص١٠٥-١٠٦؛ عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، ص ص٢٢٩-٢٣٠.

(٣٢) سير آرنولد تي ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ترجمة: فؤاد جميل، (بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٢م)، ج٢، ص٣٢.

(٣٣) هـ. أ. ل. فِشر، مرجع سابق، ص٥٧٣.

(٣٤) أوفرا بينغيو، كُرد العراق.. بناء دولة داخل دولة،

ترجمة: عبد الرزاق عبد الله بوتاني، (بيروت، دار الساقي، ٢٠١٤م)، ص٢٣.

(٣٥) سعد بشير إسكندر، من التخطيط إلى التجزئة.. سياسة بريطانيا العظمى تجاه مستقبل كردستان (١٩١٥-١٩٢٣م)، (السليمانية، منشورات بنگه ژين – مطبعة شفان، ٢٠٠٧م)، ص٤٦.

(٣٦) حنا بطاطو، العراق.. الطبقات الإجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتَّى قيام الجمهورية، (الكويت، منشورات دار القبس، ٢٠١١م)، ج١، ص٣١.

(٣٧) عبد الرحمن صالح إدريس، مرجع سابق، ص ص٢٩-٣١.

(٣٨) المرجع نفسه، ص ص٣٥-٣٦.

(٣٩) ضابط بريطاني، تجول في كردستان العراق قبل الحرب العالمية الأولى، متنكراً بزي رجل فارسي تحت اسم (ميرزا غلام حسين شيرازي)، عُين ضابطاً سياسياً لمندلي عام ١٩١٧م، ثمَّ للسليمانية ١٩١٩م، توفِّي عام ١٩٢٣م. للمزيد، يُنظر: عبد الرحمن صالح إدريس، مرجع سابق، ص٣٢.

(٤٠) سعد بشير اسكندر، مرجع سابق، ص٤٩.

(٤١) عبد الرحمن صالح إدريس، مرجع سابق، ص ص٦٥-٦٦.

(٤٢) حنا بطاطو، مرجع سابق، ج١، ص٤٣.

(٤٣) سير آرنولد تي. ويلسون، مرجع سابق، ص١٦.

(٤٤) الشيخ محمود الحفيد البرزنجي (١٨٨٢-١٩٥٦م): من مواليد السليمانية، ينتمي إلى أسرةٍ دينية صوفية، وبسبب مكانتهِ الدينية إلتف حوله الكُرد، شغل الحكومتين البريطانية والعراقية بحركاتٍ مُسلَّحة خلال المدة (١٩١٨-١٩١٩م)، أعلن نفسه ملكاً على كردستان سنة ١٩٢٢م لتُجرد ضده حملاتٍ عسكرية أنهت تحركاتهِ المُسلَّحة. توفِّي في بغداد عام ١٩٥٦م. للمزيد، يُنظر: عبد الرحمن صالح إدريس، مرجع سابق، ص٥٣.

(٤٥) عديد دويشا، مرجع سابق، ص٥٠.

(٤٦) م. س. لازاريف، المسألة الكردية (١٩١٧-١٩٢٣م)، ترجمة: عبدي حاجي، ط٢، (بيروت، دار الفارابي، ١٩٨١م)، ص٦٣.

(٤٧) هي: هدنة وقِّعت في ٣٠/تشرين الأول/١٩١٨م بين بريطانيا والدولة العثمانية، والتي أنهت القتال في منطقة الشرق الأوسط، واستسلام القوات العثمانية في الولايات العربية ومنها العراق. للمزيد، يُنظر: جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، (بغداد، مكتبة عدنان، ٢٠١٦م)، ص٢١.

(٤٨) أوفرا بينغيو، مرجع سابق، ص٢٤.

(٤٩) بعد تتويج فيصل الأول ملكاً على العراق في ٢٣/آب/١٩٢١م غيرت بريطانيا من سياستها تجاه انفصال الكُرد لتضمها إلى المملكة العراقية، وبعد تقرير اللجنة الأُممية التي حسمت قضية بقاء الموصل جزءاً من الدولة العراقية، وأوصت اللجنة ببقاء المناطق الكردية ضمن المملكة العراقية، بعد أنْ ضمنت لهم حقوقهم القومية في الدستور العراقي، وهذا الموقف الذي عزز من موقع الكُرد في واقعةٍ يعود إلى أنَّ بريطانيا أصبحت سيدة الوضع في العراق، وبدأت تشدد من ضغطها على القيادة الكردية للعمل ضمن الدولة العراقية، ولكنها من جانبٍ آخر أسهمت في إرغام الكُرد على خدمةِ مصالحها العسكرية والسياسية في المنطقة، وتبيَّن أنَّها آثرت في المرحلة الأولى في اتخاذ إجراءاتٍ ذات طابع سياسي مع استغلال مشاعر الكُرد القومية في الاستقلال. للمزيد، يُنظر: عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، (بغداد، دار الرافدين، ٢٠١٣م)، ج١، ص ص٢٩٦-٣٠٠؛ م. س. لازاريف، مرجع سابق، ص٥٧.

(٥٠) عديد دويشا، مرجع سابق، ص٥٢.

(٥١) م. س. لازاريف، مرجع سابق، ص٦٤.

(٥٢) إيستر مائير غليتشتاين، رحيل يهود العراق (١٩٤٨-١٩٥١م)، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، (بغداد، دار ميزوبوتاميا، ٢٠١٦م)، ص١٦.

(٥٣) أحمد برهان الدين باش أعيان، النشاط الصهيوني في العراق (١٩٤١-١٩٥٢م).. أوضاع اليهود العراقيين، بحث غير منشور، ٢٠١٣م. (نسخة منه لدى الباحث).

(٥٤) غسان العطية، مرجع سابق، ص٦٣.

(٥٥) فؤاد قزانجي، مرجع سابق، ص٩٣.

(٥٦) نبيل عبد الأمير الربيعي، اليهود في العراق.. منذ السبي الآشوري والبابلي وإلى تهجيرهم القسري في منتصف القرن العشرين، (بغداد، دار الرافدين، ٢٠١٣م)، ص٢٤.

(٥٧) أزهار عبد علي حسين الربيعي، موقف النُخبة اليهودية في العراق من الهوية العراقية (١٩٢٠-١٩٥٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١١م، ص٢٠.

(٥٨) غسان العطية، مرجع سابق، ص١٣١.

(٥٩) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق

الحديث، (بيروت، دار الراشد، ٢٠٠٥م)، ج٤، ص٣٩٧.

(٦٠) للمزيد، يُنظر: صالح حسن عبد الله، تهجير يهود العراق (١٩٤١-١٩٥٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٣م، ص٢٨؛ نور محمد العبدلي، ساسون حسقيل ودوره السياسي والاقتصادي في العراق (١٨٦٠-١٩٣٢م)، (بغداد، مكتبة النهضة العربية، ٢٠١٧م)، ص٧٣.

(٦١) علي الوردي، مرجع سابق، ج٤، ص٣٩٧.

(٦٢) مدارس الإليانس اليهودية: هي المدارس التي أنشأها الاتحاد الإسرائيلي العالمي نهاية القرن التاسع عشر في العديد من الدول، وكان لها فروع في البلدان العربية ومنها العراق، فأسَّست أول مدرسة للإليانس في العراق سنة ١٨٦٤م. للمزيد، يُنظر: نوال كشيش محمد الزبيدي، موجز تاريخ اليهود في العراق، (بغداد، دار ضفاف، ٢٠١٥م)، ص٨٦.

(٦٣) إليزابيث بيرغوين، جيرترود بيل من أوراقها الشخصية (١٩١٤-١٩٢٦م)، ترجمة: نمير عباس مظفَّر، (بيروت، المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢م)، ص١٢٢.

(٦٤) نوال كشيش، مرجع سابق، ص٢٠.

(٦٥) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، (لندن، دار الوراق، ٢٠٠٦م)، ص٤٢.

(٦٦) صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق (١٩١٤-١٩٥٢م)، (بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، ١٩٨٠م)، ص١٥.

(٦٧) تقارير إدارية لسنة ١٩١٨م عن بعض الأقسام المدنية في مناطق العراق المحتلة. للمزيد، يُنظر: العراق في سجلات الوثائق البريطانية (١٩١٤-١٩٦٦م)، المحرر: ألف دي. ل. رش، محرر البحوث: جين بريشود، ترجمة: كاظم سعد الدين، (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١٣م)، المجلَّد الثاني، ص١٣٤.

(٦٨) تُشير الباحثة في تاريخ يهود العراق أنَّه عقب ثورة العشرين اعتمدت الإدارة البريطانية على الأقليات للحصول على دعم في ترسيخ كيانهم. للمزيد، أنظر: إيستر مائير، مرجع سابق، ص١٦.

(٦٩) العراق في سجلات الوثائق البريطانية، مرجع سابق، م٢، ص٢٧٤؛ صالح حسن، مرجع سابق، ص ص٣٠-٣١.

(٧٠) اللورد لويد دولبران، العراق من الانتداب إلى الاستقلال (١٩١٤-١٩٣٢م)، ترجمة: مجموعة مترجمين، (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٢م)، ص٢٠٩.

(٧١) غسان العطية، مرجع سابق، ص١٠٦.

(٧٢) Lake Van Van Gölü: أكبر بحيرة في تركيا، وتقع في منطقة شرق الأناضول، وتبلغ مساحتها الإجمالية حوالي (١٢,٥٠٠) كيلو متر مربع بعمق (١٧٤) متر في المتوسط. والبحيرة مالحة، كما يتواجد في البحيرة عدة جزر صغيرة، وتطل على البحيرة عدة مدن، منها مدينة (وان) ومدينة (خلاط)، وقد عُرفت البحيرة قديماً باسم (بحيرة أرجيش). للمزيد، يُنظر الموقع الإلكتروني:

https://en.wikipedia.org/wiki/Lake_Van

(٧٣) وليم خمو وردا، الحماية الدولية للأقليات.. دراسة حالة الحماية الدولية للمسيحيين العراقيين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣م، ص ص٢٢٢-٢٢٣.

(٧٤) علي الوردي، مرجع سابق، ج٤، ص٣٩٦.

(٧٥) أنعام مهدي علي السلمان، بريطانيا وتكوين الدولة في العراق.. أثر السير هنري دوبس في السياسة العراقية (١٩٢٣-١٩٢٩م)، (بغداد، دار الشؤون الثقافية، ٢٠١٦م)، ص١٤٨.

(٧٦) رياض رشيد ناجي الحيدري، الآثوريون في العراق (١٩١٨-١٩٣٦م)، (القاهرة، مطبعة الجيلاوي، ١٩٧٧م)، ص٩٥.

(٧٧) سير آرنولد تي. ويلسون، مرجع سابق، ج٢، ص١١٤.

(٧٨) عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، (بغداد، دار الرافدين، ٢٠١٣م)، ج١، ص ص٤١-٤٢.

(٧٩) العراق في سجلات الوثائق البريطانية، مرجع سابق، م٢، ص٢٤٠.

(٨٠) طارق مجيد تقي البلداوي، مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، (بغداد، مؤسَّسة ثائر العصامي، ٢٠١٦م)، ص٦٤.

(٨١) العراق في سجلات الوثائق البريطانية (١٩١٤-١٩٦٦م)، مرجع سابق، م٢، ص٢٧٥.

(٨٢) عبد الكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق.. تحليل للعوامل الطائفية والعنصرية في تعطيل الحكم الديمقراطي في العراق والحلول الضرورية للتغلب عليها، (بيروت، د.م.، ١٩٩١م)، ص٢.

(٨٣) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتَّى الاستقلال، ط٢، (بغداد، ١٩٦٧م)، ص٣٩.

British Military Administration and its attitude of Ethnicities Religious Minorities in Iraq (1914 - 1920)

Dr. Saif Adnan Irhayyim
Iraqi University - College of Arts

Summary:

The Interests of British Military in Iraq was not based upon unified vision for the Iraqi identity, it worked on breaking that identity and deal with the different ethnic and religious minorities and tried to bring it to its side and use it and its figures in the governmental position, the aim was to make these minorities and here to the Britain to achieve its purposes and strategies in Iraq also vowed to provoked discord social conflicts between the components of Iraqi society.

However, the British military administration depended the portioning and deepen the cracks by depending on ethnic as well as religious minorities to achieve its plans in the future and plays on the string of these minorities under the pretext of defending it and its deprived rights, it was the alibi were all Arthurian and Kurds were used later through the use of their religious sympathies and feelings that reject the rule of majority of Arabs.

This issue aimed to create conflicts and states of instabilities inside Iraq.

العراق.. ما بين مشاريع التقسيم والوحدة
دراسة في الوثائق البريطانية (١٩١٤-١٩٢٠م)

أ.م.د. سؤدد كاظم مهدي(*)

مقدمة:

يتميَّـز الإطار الزمنـي المُحـدَّد لموضوع المشاريع البريطانية الاستعمارية لتقسيم العراق في المـدَّة ما بين الاحتـلال البريطاني للبصرة فـي ٢٣/تشـرين الثاني/١٩١٤م وبيـن اندلاع ثـورة العشـرين فـي ٣٠/حزيـران/١٩٢٠م، بجانبيـن مهميـن يمكـن التنويـه بهمـا. الأول أنَّ المـدَّة توضـح مرحلة مهمة مـن مراحل ما قبل تأسـيس الدولـة العراقية الحديثـة في عام ١٩٢١م، وهـي المرحلة التي شَـهِدَت تضارباً واضحـاً بين مراكز القـرار البريطاني في كلٍّ من لندن، والهند، والقاهرة، وبغداد حول تحديد الرؤية السياسـية لخارطة العـراق الجغرافية، والإدارية، والسياسـية، ثمَّ صياغة شكل الدولة القومية الحديثة وإظهارها على السـاحة الدولية بعد تسـويات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، أمَّا الجانب الثاني فقد تمثَّل في ظهور الحركـة القوميـة - الوطنية في العـراق، التي توّجـت بالعديـد من الحـركات الثورية في تلك المـدَّة، كان أبرزها ثورة العشـرين التي قامت من أجل الاستقلال وتحرير البلاد من الاحتلال البريطاني.

تراوحـت المشـاريع البريطانيـة تجـاه مسـتقبل العـراق السياسـي ما بين مشـاريع تقسـيم العـراق إلى مجموعـة دويلات، وبين مشـاريع الوحدة الإدارية والسياسية لولايات العراق الثلاث وهـي ولاية البصرة، وبغداد، والموصـل، في مرحلةٍ مهمة مـن مراحل ما قبل تأسـيس الدولـة العراقية، بـكلِّ ما حملت مـن معاني دقيقة وحسَّاسـة أثرت على طبيعة العلاقات القوميـة والمذهبية داخل بُنية الدولة لتظهـر فيمـا بعـد أزمـة هويـة حول شـكل الدولـة القائمة، وصراعاً بيـن الدولة القومية مـن جهـة والدولـة الدينيَّة من جهـةٍ أخرى،

(*) الجامعـة المسـتنصرية / مركـز المسـتنصرية للدراسات العربية والدولية.

بالنسبة لمشاريع التقسيم شَهِدَت السياسة البريطانية وتحديداً من لندن توجهاً مهماً في تحديد صورة الاحتلال للعراق، وكان ذلك ضمن الاتفاقية الشهيرة (سايكس – بيكو) The Sykes–Picot Agreement في عام ١٩١٦م، التي تُعد من أبرز المشاريع البريطانية غير المُنفذة نحو تقسيم العراق رسمياً إلى منطقتين شمالية فرنسية ووسطى وجنوبية بريطانية، إلَّا أنَّ الظروف الدولية حينذاك لم تسمح بتنفيذ ذلك المُخطَّط الذي استمرت روحه ضمنياً في تهديد مستقبل العراق السياسي والإداري، ومن ثَمَّ مُعاهدة سيفر The Treaty of Sèvres عام ١٩١٩م، التي نصَّت على تقسيم العراق إلى دولتين قوميتين عربية وكردية، ومشاريع بريطانية أخرى تمَّ التأكيد فيها على ضمان وحدة أراضي العراق وجعلهِ مُستعمرةً تابعة لحكومة الهند البريطانية، أو حكمهِ من خلال واجهة عربية من جهةٍ أخرى.

تحاول الدراسة تتبع أبرز المشاريع البريطانية الاستعمارية لتحديد مستقبل العراق السياسي خلال المرحلة التاريخية التي مرَّ بها الموضوع، منذ الاحتلال البريطاني للبصرة عام ١٩١٤م وما رافقه من مشاريع بريطانية من حكومة الهند نحو ضمِّ البصرة وجعلها جزءاً من إمبراطورية الهند البريطانية، باعتبارها البوابة الوحيدة التي يطل العراق من خلالها على الخليج العربي، ومروراً باتفاقية سايكس – بيكو الشهيرة عام ١٩١٦م وما حملت من مشاريع تقسيم وتفتيت تتضارب مع الوعود التي قطعتها للشريف حسين لتشكيل دولةٍ عربية.

كما أدت مرحلة ما بعد احتلال بغداد عام ١٩١٧م وظروف الحرب التي كانت نتائجها غير معلومة، ومن ثَمَّ ضم ولاية الموصل في ٣٠/تشرين الثاني/١٩١٨م باعتبارها وحدة جغرافية سياسية للعراق، في عدم كشف بريطانيا عن طبيعة الدولة المُزمع إقامتها في العراق والبتِّ بصورةٍ نهائية في تقرير الصيغة الإدارية له، بل ولم تُلزم نفسها في المدَّة ما بين (١٩١٨-١٩٢٠م) على الرغم من صدور التصريح البريطاني – الفرنسي حول تشكيل حكوماتٍ عربية، كما أدى ذلك التضارب في المشاريع البريطانية في عدم تحديد شكل المنطقة الكردية في تلك المرحلة التي تراوحت ما بين تشكيل دولةٍ كردية وبين منحها الحكم الذاتي وضرورة ضمِّها إلى الدولة العراقية المُقترحة.

محاولة ضم البصرة إلى حكومة الهند البريطانية (١٩١٤-١٩١٥م):

عند إعلان الحرب العالمية الأولى في آب ١٩١٤م، كانت لدى حكومة الهند البريطانية في بومباي تصور كامل حول أهمية البصرة بالنسبة للمصالح البريطانية في الخليج العربي عموماً، لِمَا تحتل من أهميةٍ إستراتيجية حيوية، لاسيَّما وأنَّها البوابة الوحيدة التي يطل العراق من خلالها على الخليج العربي، ولم تخضع للسيطرة أو النفوذ البريطاني، ولذلك كانت حكومة الهند البريطانية التي أوكلت إليها حكومة لندن حماية المصالح البريطانية في العراق، ترى ضرورة إلحاق البصرة بشكلٍ دائم بحكومة الهند، وقد ساعد هذهِ المدرسة الفكرية التي يُطلق عليها بـ «المدرسة الهندية – الإنكليزية» في تحقيق

هدفهـا هو إعلان الدولة العثمانية الحرب على دول الحلفـاء في ٢٩/تشـرين الأول/١٩١٤م، فبـدأت الحملـة العسـكرية البريطانيـة التـي عُرفت بالقوات الهندية الاستكشـافية التي رُمز لهـا بحـرف (D) باحتـلال البصـرة في ٢٣/ تشـرين الثانـي/١٩١٤م[١]، وكانـت أهـداف الحملة البريطانية نحو البصرة تقضي بما يلي:

١. حماية مصافـي النفط وخزاناته وأنابيبه في منطقة عبَّادان.

٢. تأميـن نزول قوات عسـكرية بريطانية إذا مـا اقتضـى الأمـر لطمأنةِ العـرب في تلك المنطقـة، وهما (الكويـت والمُحمَّرة)، وإحباط أيَّة عمـل مضاد في حال إعلان الجهاد من قبل الدولة العثمانية.

٣. تأميـن الوجـود البريطاني فـي الخليج العربي وما جاوره على المدى البعيد، وإسـناد الخطـط لتأمين إرث الدولة العثمانية في مرحلةِ ما بعد الحرب[٢].

ونظـراً لطمـوح القيادة السياسـية في الهند متمثلةً بنائب الملـك ويليام هاردنك William Harding وحكومتـهِ نحو ضمِّ البصرة وتهيئة إدارتهـا، لِمَا تحتـل من منافع مهمـة لبريطانيا في الجوانب السياسـية والإدارية والاقتصادية، أوصـى هاردنك فـي هذا الصدد برسـالةٍ بعث بهـا إلى وزيـر الهند فـي لندن، فـي ٢/كانون الأول/١٩١٤م، قائـلاً: "يجب أنْ لا نتخلَّى عن البصرة أبداً ثانيةً"[٣].

كمـا حـاول هاردنـك إقناع عددٍ مـن كبار السياسـيين البريطانييـن بموقفـهِ هـذا خـلال المدة مـا بيـن (٢/كانـون الأول/١٩١٤-٣١/ آذار/١٩١٥م)، وخاصـةً اللورد كرو Robert Offley Ashburton Crewe-Milnes (١٨٥٨-١٩٤٥م) وزيـر الهنـد، وفالنتايـن جبـرول Valentine Gabrol المُعتمـد لـدى وزارة الخارجيـة، وسـير ريجنالـد وينكـت Reginald wingate (١٨٦١-١٩٥٣م) الحاكم العام للسـودان[٤]، وكانت رسـائله تحث في كلِّ واحدةٍ منها على ضرورة الاحتفاظ الدائم بالبصرة[٥]، كما كان لمُعظم الضباط السياسيين المُرافقيـن للحملة على البصـرة نفس التوجه، وهـو ما عبَّر عنه بشـكلٍ واضـح أحد الضباط السياسـيين بعد مرور أيام من احتلال البصرة، فـي ٢٨/تشـرين الثاني/١٩١٤م، قائـلاً: «أود أنْ أُعلـن من الضروري ضم مـا بين النهرين إلى الهند كمُسـتعمرةٍ، بحيث تقوم حكومة الهند بإدارتها وزراعة سـهولها الواسـعة بالتدرج... وأنَّه بالإمكان إسـكانها بعناصر عسـكرية من البنجاب... وأنَّه سيُسـاعد فـي تخفيف الضغط السكَّاني بالهند»[٦].

سـارعت حكومـة الهند إلـى تطبيق وجهة نظرهـا السياسـية فـي المنطقـة، فضـلاً عن سـعيها المُبكِّر إلى اسـتثمار علاقاتها السياسية والاقتصاديـة القائمة مع شـيوخ الخليج العربي وأُمرائـهِ مـن أجل تدعيـم موقعها العسـكري والسياسـي، إذ حرصـت بعـد احتـلال مدينـة العِمارة في ٢٣/حزيران/١٩١٥م، ثمَّ الناصرية في ٢٥/تموز/١٩١٥م، جعل البصرة والمناطق المُحتلـة الأخرى والجهـات المُحيطة بها تحت الإدارة البريطانية العسكرية، رغم أنَّه بموجب قوانين الحرب البرية الملحقة باتفاقيتي (لاهاي) المعقـودة فـي اليـوم ٢٩/تمـوز/١٨٩٩م و ١٨/تشـرين الأول/١٩٠٧م The Hague Conventions of ١٨٩٩ and ١٩٠٧، تنص على سـلطة الاحتـلال أنَّ تتخـذ ما تراه

مناسباً لتحقيق الأمن، شريطة أنْ تحترم القوانين النافذة المفعول في البلاد المُحتلة[٧].

كان موقف حكومة لندن من إصرار حكومة الهند على ضمِّ البصرة إلى الهند ومن ثمَّ ترشيد إدارتها، قد تمثل في رفض الموافقة على تلك المُخطَّطات، خشيةً من الأبعاد السياسية التي قد يخلفها مثل هذا الإعلان لدى حلفائها الذين قد يُفسِّروه بأنَّه استغلال مبكِّر غير متَّفق عليه لنصرٍ عسكري مرحلي محدود[٨]، كما أرسلت حكومة لندن تعليماتها إلى نائب الملك في الهند أنْ تبقى الإدارة المحلية العثمانية إلى أبعد حدٍّ ممكن، وأنْ لا تجري أيَّة محاولة آنية لتحويل البصرة إلى مقاطعةٍ هندية[٩].

مع ذلك أخذت الإدارة البريطانية المدنية برئاسة برسي كوكس Percy Coxs (١٨٦٤-١٩٣٧م)[١٠] بوضع اللبنات الأساسية لبناء هياكل الإدارة المدنية بصيغ مختلفة عن الإدارة العثمانية، واختارت الأساليب الإدارية الهندية نمطاً للإدارة، لكن هذهِ المسؤولية واجهت معوقاتٍ عديدة من الناحية العملية لأسبابٍ عديدة، تقف في مقدمتها هروب الموظَّفين العثمانيين مع القوات العثمانية المتراجعة مُستصحبين معهم معظم السجلات الرسمية، كما كان لحالة الفوضى التي سادت البصرة عند بداية الاحتلال قد أسفر عن نهب التجهيزات والأثاث الحكومية[١١].

وكان رد الفعل الوطني تجاه الاحتلال البريطاني للبصرة قد تمثل في معركة الشعيبة في نيسان ١٩١٥م، التي كانت الشرارة الأولى التي عمَّقت بوادر الوعي الوطني لدى العراقيين جميعاً، ولأول مرة في تاريخ العراق المعاصر، عندما سجلت معركة الشعيبة صورة من صور التلاحم الوطني الديني – العشائري في تحالفهم مع القوات العثمانية، مُتناسين بذلك السياسة العثمانية المقيتة على مدى قرونٍ عديدة (١٥٣٤-١٩١٤م)، وما خلَّفت من آثار سلبية على الواقع العراقي من تخلف وجوع ومرض[١٢].

فبعد إعلان الجهاد ووجوب الوقوف إلى جانب العثمانيين شرعاً في مسألة الدفاع عن البلاد[١٣]، قاد علماء الدين وأبناء المراجع الدينيَّة ألوية الحرب ضدَّ القوات البريطانية في البصرة، وحملات تعبئة المتطوعين في وحداتٍ مُنظَّمة أُطلق عليها بـ(كتائب المجاهدين)، ليدخل علماء الدين في صناعة القرار السياسي مع بدايات الاحتلال البريطاني للعراق (١٩١٤-١٩١٥م)، هذا ولم يكتفِ رجال الدين باستنهاض العشائر في وسط وجنوب البلاد، بل قام آخرون إلى شيخ الأحواز, بتوجيه البرقيات إلى الشيخ خزعل شيخ الأحواز في ٢٧/تشرين الثاني/١٩١٤م من قبل السيد مُحمَّد حسن مهدي، والسيد مصطفى الكاشاني، والسيد عبد الكريم الجزائري[١٤].

وبلغت أعداد المتطوعين تحت ألوية الجهاد حسب ما ورد في المصادر العثمانية، ما بين (٦-١٢) ألف مُجاهد، وبلغ عدد القوات العثمانية حوالي (٦) آلاف جندي، وصلت تلك المجاميع إلى منطقة الشعيبة التي تقع على بُعد (٩) أميال من الجنوب الشرقي للبصرة، ودارت المعركة مع البريطانيين في الأيام ما بين ١٢-١٥/نيسان/١٩١٥م، كان عدم التكافؤ في التسليح واضحاً في سير المعركة, وفقر كتائب المُجاهدين الدينيَّة - العشائرية في مفهومها الإستراتيجي للحركة سبباً في الهزيمة[١٥].

تقسيم العراق بموجب اتفاقية (سايكس - بيكو) عام ١٩١٦م:

عُقدت اتفاقية سايكس – بيكو في ربيع ١٩١٦م، بين كلٍّ من بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية من أجل الإعداد لمرحلةٍ ما بعد الحرب والعمل على تفادي أيَّة نزاعات مُحتملة بينهما، ولذلك تتحدث الاتفاقية عن توزيع ممتلكات الدولة العثمانية في منطقة الهلال الخصيب The Fertile Crescent بين فرنسا وبريطانيا وترتيباتٍ خاصة بنفوذهما في الحكم والإدارة في المنطقة، مع إطلاق يد روسيا القيصرية في آسيا الصغرى بما في ذلك اسطنبول وأرمينيا وشمال كردستان[١٦].

قامت الاتفاقية على تفاهم واتفاق سري توصل إليهما الدبلوماسيان البريطاني سير مارك سايكس Mark Sayks [١٧] والفرنسي جورج بيكو George Picot [١٨]، التي حملت الاتفاقية إسميهما بمشاركة وزير خارجية روسيا سيرجي سازونوف Sergey Sazonov (١٩١٠-١٩١٦م)، استغرقت مدَّة التنسيق ما بين تشرين الثاني ١٩١٥م ولغاية أيار ١٩١٦م، من أجل التنسيق بين المصالح والعلاقات البريطانية – الفرنسية في كلٍّ من العراق وبلاد الشام، وقد حُدد حصَّة كل دولة بموجب هذهِ الاتفاقية بمذكراتٍ تمَّ تبادلها بين وزير خارجية روسيا سيرجي سازونوف، وسفير فرنسا باليولوغ M. Paleologue[١٩]، وبين اللورد كري Lord Crey وزير الخارجية البريطاني، والكونت بينكيندروف Benckendorff Cont السفير الروسي في لندن في أيار ١٩١٦م[٢٠].

نصَّت الاتفاقية على اثني عشر بنداً، فيما يتعلَّق بحصَّة بريطانيا في العراق بشكلٍ خاص، فقد قُسِّم إلى قسمين ما بين النفوذ الفرنسي والبريطاني كما قُسِّمت ولاياته الثلاث وهي ولاية الموصل وبغداد والبصرة إلى ثلاثِ أقسام، قسمٌ تحت الحكم الفرنسي، والثاني تحت الحكم البريطاني غير المباشر، والأخير تحت النفوذ البريطاني المباشر[٢١]، نصَّت الاتفاقية على منح بريطانيا شريط أرضي يمتد من جنوب سوريا إلى العراق، الذي خُصِّصت له فيه المساحة المُمتدة من الخليج العربي إلى شمال بغداد حتَّى امتداد الخط المُحدَّد لمنطقة النفوذ الفرنسي جنوب الموصل، علماً أنَّ الاتفاقية قد منحت القسم الأعظم من سوريا وجزء من جنوب الأناضول والموصل إلى فرنسا[٢٢]، كما نصَّ الاتفاق على منح مينائي عكَّا وحيفا إلى بريطانيا، وهو ما يعكس الخريطة المُرتبطة بالاتفاقية ورسوم التفكير الاستعماري عندما يتم فرض حدود بمئات الكيلومترات من حيفا إلى كركوك[٢٣]، ومما لا شكَّ فيه أنَّ المنطقة المذكورة تمثل ممراً حيوياً بارزاً في السوقية العسكرية والأهمية الإستراتيجية في المجالات السياسية والاقتصادية لمنطقة المشرق العربي عموماً، عندما حاول منظرو الاتفاقية الاستفادة منه كممر حيوي للمصالح البريطانية المختلفة.

وعدَّت كل منطقة من مناطق الدولتين (بريطانيا وفرنسا) مكونةً من جزئين الأول منهما يلون باللون الأحمر على الخريطة بالنسبة لبريطانيا والأزرق بالنسبة لفرنسا، أمَّا الثاني فيؤشر بالحرف (أ) في المنطقة الفرنسية، والحرف (ب) في المنطقة البريطانية[٢٣]، وتختلف الإدارة في المنطقتين تبعاً لهذا التقسيم، فالقسم الملون تُطلق فيه يد الدولة صاحبة النفوذ

فـي إقامـة الإدارة التي تراها مناسـبة، أمَّا في القسـم المؤشَّـر عليه بأحد الحرفين المذكورين فـإنَّ الإدارة تكون ذات سـيادة عربية مُعترف بها ومسنودة من قبل الدولة المعنية بذلك الجزء المُحدَّد لها جغرافياً في خريطة الاتفاقية على أنْ تتمتـع تلك الدولة بحقِّ احتـكار تقديم الموظَّفين والمُستشـارين الأجانـب الذيـن تحتاجهـم في المشاريع الإقتصادية[٢٤].

كما هدف المسؤولون البريطانيون من عقد الاتفاقيـة المذكورة الأخذ بالسياسـة البريطانية نحـو مـا قـد يظهر مـن خلافـاتٍ في تفسـير محتويـات مُراسـلات (حسـين – مكماهـون) (١٩١٥–١٩١٦م)[٢٥]، وهـو مـا يتعـارض وبشـكلٍ واضح مع التعهـدات والتحفظات التي عقدتها بريطانيا مع الشريف حسين حول تشكيل دولةٍ عربية، وانسـجاماً مع هـذهِ الاتفاقية التي نصَّت ضمنـاً أنَّ البصرة وبغـداد مناطق نفوذ بريطانيـة بصلاحياتٍ مُطلقة، وهو ما ينسـجم تماماً مـع حقيقة أهـداف المُخطَّـط البريطاني للمنطقـة، وليس كما كان الحال من الخلاصات التي انتهت إليها مراسلات حسين – مكماهون، وكمـا هو معروف فإنَّ الاتفاقية ظلَّت حبرٌ على ورق، ولم تأخذ سبيلها إلى الإبرام التعاقدي، إذ كشـفت الاتفاقية في كانون الأول عام ١٩١٧م عند وصول الشيوعيين إلى الحكم[٢٦].

مرحلة ما بعد احتلال بغداد في ١٩١٧م:

كانـت السياسـة البريطانيـة تجـاه العراق بعـد احتلال بغـداد فـي ١١/آذار/١٩١٧م وما بعدها، تخطـط لها جهتان رئيسـيتان مختلفتان في أسـلوب العمل للوصول إلـى غايةٍ واحدة، وهي خدمـة المصالح البريطانية، كانت الأولى مُستمدةً من الهند وتُسـمَّى بالمدرسة الإنكليزية – الهندية Anglo India، والأخرى مُسـتمدة مـن السـلطة البريطانيـة فـي مصر وتُسـمَّى المدرسـة الإنكليزيـة – المصريـة Anglo-Egyptian[٢٧]، أمَّـا مُجمـل الاختلاف بينهما فكان أنَّ مدرسة الهند تنظر إلى القضايا العربية مـن زاويـة مصالح حكومـة الهنـد وترى في استعمار العراق ضماناً لمصالح الإمبراطورية البريطانيـة، ولذلـك فإنَّهـا لم تكـن ترغب في إشـراك العرب في ميـدان السياسـة والإدارة. وبعبارةٍ أخرى فإنَّها لا تعترف بأهمية الأهداف القوميـة داخل العـراق وخارجـهِ، بينما كانت مدرسـة القاهرة ترى فائدةً فـي تعزيز الحركة القومية العربية لتأسيس حكوماتٍ عربية تتولَّى مسـؤولية الإدارة والسياسـة الداخليـة تحـت سيطرة الحكومة البريطانية وإشرافها[٢٨].

وبعد أيامٍ معدودة مـن احتلال بغداد أُثيرت مسـألة السياسـة العامة لإدارة ولايتي البصرة وبغـداد فـي وسـط خـلاف داخـل الحكومـة البريطانية والسلطات العسـكرية والسياسة في العـراق، إذ عدَّ أتباع المدرسـة الهندية خطاب الجنـرال سـتانلي مـود Stanley Maude (١٨٦٤-١٩١٧م) الـذي خاطـب أهالـي بغـداد، قائـلاً: "إنَّ جيوشـنا لـم تدخـل مدنكم وأراضيكم بمنزلة قاهريـن وأعداء، بل بمنزلةِ محررين"[٢٩]، بأنَّه قد يـؤدي إلى: «خلق بلبلة في أذهان العرب حول نوايـا بريطانيا المُقبلة، ويُثير آمالهم ومطامعهم في وقتٍ يجب أنْ تكون سلطة الجيش البريطاني هي العليا والمُطلقة في المناطق المُحتلة»[٣٠].

وكان الموقـف المذكـور ينطلق مـن تأكيد حاكـم الهنـد على ضـرورة أنْ تكـون الإدارة

مباشـرة من جهـة، وتذكير حكومتـه بمطالب الهند في العراق، والمُنادي بضمِّ ولاية البصرة مع ممارسة حكم غير مباشر في بغداد من جهةٍ أخـرى[٣١]، وبما أنَّ حكومة لنـدن كانت حذرةً بشـأن الآثـار الناجمـة عن أيَّـةِ سياسـةٍ هندية في العـراق، وفي ضوء أوضـاع الحرب التي كانـت نتائجها غيـر معلومة آنـذاك، ولرغبتها فـي التمهل في نهج سياسـةٍ معينـة حتَّى تضع الحـرب أوزارها، جاءت الخطـوة الأولى من حكومة لنـدن لبحث إطارٍ معين لسياسـتها بعد احتـلال بغـداد، عندمـا عقـد مجلـس وزراء الحرب وبتاريـخ ١٩١٧/٣/١٦م اجتماعاً جاء فيه: «في ضـوء احتلال بغداد وضرورة زيادة عدد المسـؤولين عن الأمر، يجب أنْ تقوم لجنة لدراسـة مسـألة من هي الجهة العليا للسـيطرة السياسية على بلاد ما بين النهرين»[٣٢].

وتشكَّلت على إثر هذا الاجتماع لجنةً إدارية لبلاد مـا بين النهرين برئاسـة اللـورد جورج كـرزون George Curzon[٣٣]، للنظـر فـي مسـتقبل البـلاد السياسـي، وكانـت التعليمات التي أصدرتها اللجنة على هدي مسـودة إتفاقية سـايكس - بيكـو مع بعض التعديـلات، أي من حيث التقسيم السياسـي والإداري تبعاً للمناطق المشـمولة بالحكم البريطاني، إذ تقسـم المنطقة الوسـطى والجنوبيـة إلـى نظاميـن إداريين مختلفيـن، الأول تبقـى ولايـة البصـرة تحت الحكـم البريطانـي، وتكـون الناصرية وشـط الحي والكوت وبدرة الحدود الغربية والشـمالية للولاية، أمَّا الثاني فيكون في بغداد إدارة محلية خاضعة للحماية البريطانية في كلِّ شيء ما عدا الاسم، هذا ولم تُحدد اللجنة طبيعة تشكيل الإدارة في بغـداد في بداية الأمر، بسـبب عدم الاتفاق على ذلك بين وزارتي الهند والخارجية[٣٤]. كما جاء في هذهِ المفردات:

١. تُـدار بغداد طبقاً للقوانين والمؤسَّسـات الموجـودة إلـى أبعد حـدٍّ ممكـن، وعلى وجه الخصـوص أنْ لا يُسـتعمل القانـون العراقي، ولكـن يُحافظ علـى الإلتزام القضائـي المحلي بالنسبة إلى القانون والأشخاص نافذاً، وأنْ يبدل فقط الاسم التركي بالاسم العربي.

٢. ينطبـق هـذا علـى الجهـاز الإداري والتنفيـذي أيضـاً، فيُحافـظ على نظـام الحكم العشائري ومجالس الولاية والبلدية.

٣. أنْ لا يمس نظام جباية ضرائب الأرض الحالي بشـيء، وأنْ لا يشجع اسـتخدام الهنود فـي جميع فـروع الإدارة باعتبـارهِ لا يتفق مع المبادئ المُشـار إليها، وأنْ لا يُستخدم آسيويون مـن الخـارج إلَّا إذا كانوا من أصـلٍ إيراني أو عربي أو متوطِّن، ويُطبَّق الشـيء نفسه بالنسبة لولاية البصرة.

٤. في حالة عدم إلحاق البصرة بالهند يجب أنْ يكون المندوب السامي المُقيم في بغداد على رأس إدارة جميـع بلاد ما بين النهرين، ويكون له مقر اسـمي في البصرة بالرغم من إقامتهِ في بغـداد، وينوب عنه عند غيابـهِ وكيل حاكم في البصرة ووكيل مندوب سامي في بغداد[٣٥].

وبعـد انتهـاء الحـرب العالميـة الأولـى وجـد مؤيدو مدرسـة القاهرة بأنَّ بـوادر إذكاء الشـعور القومـي وإثـارة الآمـال العراقية في تحديد مسـتقبلهِ قد جاءت مؤاتية مع أول خطوة للحكومة البريطانية نحو مفهوم تقرير المصير، ففـي كانـون الأول ١٩١٧م صـرَّح ديفيد لويد جـورج David Lioyd George (١٩١٦-١٩٢٢م) رئيـس وزراء بريطانيـا أمام مجلس

العموم، بأنَّ: «رغبات وآمال مصالح الشعوب المُضطهدة يجب أنْ تكون العامل المُهيمن في تسوية حكوماتها في المستقبل، هذا هو المبدأ الذي تسير في جادتهِ»[٣٦].

ومع أنَّ لويد جورج لم يُقدم تفصيلاتٍ وافية حول ما يعنيه بالضبط حول الكيانات القومية المُستقلة، لكن التصريح يكشف من جهةٍ أخرى عدم ميل الحكومة البريطانية إلى إلحاق العراق كمُستعمرةٍ تابعة لحكومة الهند البريطانية.

وقد جاء احتضان الحكومة البريطانية لمبدأ حق تقرير المصير متوافقاً مع إعلان ودرو ولسون Woodrow Wilson (١٩١٢-١٩٢٠م) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لبنودهِ الأربعة عشر The Fourteen Points في ١٨/كانون الثاني/١٩١٨م, لاسيَّما البند الثاني عشر الذي نصَّ على الحكم الذاتي للشعوب الخاضعة للدولة العثمانية المُنهارة[٣٧]، إلَّا أنَّ تطبيق بريطانيا لهذا المبدأ كان مقيداً في الساحة الدولية، بقدر تعلُّق الأمر بالعراق تباطأت الحكومة البريطانية في البتِّ بصورةٍ نهائية في تقرير الصيغة السياسية والإدارية له، بل ولم تُلزم نفسها بسياسةٍ معينة في المدَّة ما بين عامي (١٩١٨-١٩٢٠م)، بخصوص تقرير المصير الذي سيعطي للعراق استقلاله بموجب خطاب لويد جورج الآنف الذكر، أو الواجهة العربية التي يُراد اصطناعها في بغداد بموجب البند الثاني عشر من بنود ودرو ولسون، وحتَّى بالنسبة للطريقة التي يجب أنْ تحتفظ بريطانيا بنفوذ مُسيطر في العراق، وقد يعود ذلك إلى المشاكل التي كانت تنتظر تسويتها بموجب مؤتمر الصُّلح في فرساي، خاصةً بالنسبة للشكوك الفرنسية حولها – لاسيَّما مسألة عدم استقرار الاحتلال البريطاني في ولاية الموصل، تلك المنطقة التي كان من المُفترض بموجب مُعاهدة سايكس - بيكو عام ١٩١٦م أنْ تكون منطقةً خاضعة للنفوذ الفرنسي[٣٨]، وفي ضوء ذلك فإنَّ موقف بريطانيا اتجاه مستقبل الحكم في العراق لم يكن واضحاً أو معيناً، هذا على الرغم من الإعلان البريطاني – الفرنسي في ٨/تشرين الثاني/١٩١٨م، الذي أكَّد على نوايا حكومتي بريطانيا وفرنسا في تحرير الشعب العربي وإقامة حكوماتٍ حرة[٣٩]، إذ إنَّ الحكومة البريطانية استمرت في عدم كشفها عن طبيعة الدولة المُزمع إقامتها في العراق، بل ولم تتوصل إلى قرار بخصوص السياسة الإدارية له، وبعبارةٍ أخرى إنَّ الإعلان البريطاني الفرنسي لم يكن بياناً ختامياً يحدد فيه إلتزامات الطرفين تجاه الشعوب المُحتلة من قبلها.

وعانت الإدارة البريطانية في العراق بعد مرحلة الاحتلال من التخبط الحاصل في عملية صنع القرار في لندن، لاسيَّما في ظلِّ وجود أكثر من جهة واحدة تعمل في السياسة البريطانية تجاه العراق، فقد كانت هناك سياسات لوزارة الهند، وحكومة الهند، ووزارة الخارجية، والمكتب العربي في القاهرة، وقد أشار آرنولد ولسون الحاكم المدني العام وكالةً في بغداد إلى ذلك، قائلاً: «إنَّ الأمر كان سيُربك اثناسيوس Athanasius نفسه إنْ أراد العمل بدقَّةٍ بخصوص قضايا الشرق الأوسط من زاوية الهند ووزارة الخارجية وحكومة الهند والمكتب العربي في القاهرة»[٤٠].

بدأت الحكومة البريطانية بعد الإعلان البريطاني – الفرنسي تبحث عن أكثر الحلول ملائمةً قبل الشروع بأيِّ عمل في

العـراق، ولغرض الاهتـداء إلى نـوع الحكم المُقبل قررت اللجنة الشـرقية التابعة للحكومة البريطانية إجراء اسـتفتاء عام في العراق[٤١]، وطرحـت فـي برقيـةٍ بعثـت بها إلـى آرنولد ولسـون الحاكـم المدني العام وكالـةً في بغداد نوايـا الحكومة البريطانية بصـدد ثلاثة قضايا مهمة تتعلَّق بتشـكيل دولة حديثة، وهي مسألة الحـدود السياسـية للدولـة الجديـدة، ومـدى اسـتجابة العراقيين لترشـيح أمير عربي لحكم العـراق، وصلاحيـات الحكومـة البريطانية، وصلاحيـة الحـكَّام البريطانيين فـي العراق، وكذلك جـاءت التعليمات تؤكِّد بشـكلٍ صريح علـى: «إننا نرغب أنْ تقوم في العراق حكومة قوية ومستقرة قدر الإمكان، شريطة أنْ لا تُثير هـذهِ الحكومة الكراهية لدى السـكَّان، ومما لا شـكَّ فيه أنَّ الضـرورة تقضي فـي البداية أنْ يتم قدر واسـع من الإشـراف البريطاني، وأنْ تتولَّى العلاقات الخارجيـة كلياً أيادٍ بريطانية، وإننـا نرغب بصـورةٍ خاصة أنْ يقـدم الحكَّام السياسـيون إلينا بياناً موثقاً حـول وجهة نظر السـكَّان المحليين في مختلـف المناطق حول الأمـور المحـددة الآتيـة: هـل يرغبـون في دولـةٍ عربية واحدة تحت الوصايـا البريطانية تمتـد من الحـدود الشـمالية لولايـة الموصل حتَّـى الخليـج...؟ هل يرغبون في هـذهِ الحالة فـي رئيـس عربي بالاسـم يرأس هـذهِ الدولة الجديدة؟ من هو الرئيس الذي يريدونه في هذهِ الحالـة؟»[٤٢].

سَـعت حكومة بغـداد وبصيغةٍ مُشـدَّدة أنْ تكـون نتائج الاسـتفتاء العـام متفقةً مـع آرائهِ السياسة الرامية إلى حكم العراق حكماً مباشراً، ولذلـك عَمِل الحاكم المدني علـى نقل الصورة إلى أذهان الحكَّام السياسيين في مناطق العراق المختلفة، بأنَّ عملية الحصول على الآراء التي يرتأيها السـكَّان المحليـون، بتعميم الاسـتفتاء وإيصالـهِ إلى الناس شـيء غيـر عملي وغير ضروري معـاً؛ لأنَّ العراقيين وحسـب وجهة نظر آرنولد ولسـون غير مهيأين لحكم أنفسـهم بأنفسهم.

مرحلة تقسيم العراق إلى دولتين عربية وكردية (١٩١٨-١٩٢٠م):

وهـي مرحلة بدايـة تعيين بعـض الملامح الرئيسـة للخُطط البريطانيـة العامة في العراق بعـد ضـمِّ ولايـة الموصـل فـي ٣٠/تشـرين الثانـي/١٩١٨م، باعتبـارهِ وحـدة جغرافيـة وسياسـية، إلَّا أنَّ الحكومـة البريطانية تباطأت فـي البتِّ بصـورةٍ نهائيـة في تقريـر الصيغة الإدارية له، بل ولم تلزم بسياسةٍ معينة في المدَّة ما بين (١٩١٨-١٩٢٠م) بخصوص حق تقرير المصير، إذ استمرت في عدم كشفها عن طبيعة الدولة المُزمع إقامتهـا في العراق، وذلك نظراً للمشـاكل التي كانـت تنظر بريطانيا تسـويتها حول أمرين:

الأول: مسـألة عـدم اسـتقرار الاحتـلال البريطانـي لولاية الموصـل، تلك المنطقة التي كانـت من المُفتـرض بموجب اتفاقية سـايكس – بيكـو خاضعـةً للاحتـلال الفرنسـي، وبين المطالب التركية للولاية التي استندت إلى أحكام هدنـة مدروس في ٣٠/تشـرين الثاني/١٩١٨م التي لا تسمح باستمرار العمليات العسكرية بعد إعلانهِ[٤٣].

الثانـي: يتعلَّق بالمسـألة الكردية وتضارب المشـاريع البريطانيـة حول المنطقـة، إذ أثار

الإعـلان البريطانـي – الفرنسـي الصادر في تشـرين الأول ١٩١٨م، رغبة شيوخ ورؤساء الأكـراد «أنْ لا تكون كردسـتان خـارج قائمة الشعوب المُحررة»[٤٤]، لاسيَّما بعد أن أظهرت الجماعـات الكردية القاطنة في شـرقي الزاب موقفاً ودياً واستعداداً لإطاعة الأوامر الصاعدة إليهـا مـن بريطانيـا مـن أجـل تحقيـق الأمن والنظـام، فضلاً عن موقفها السياسـي الرافض لعودة الأتراك[٤٥].

وهو مـا يمثل اعترافـاً بالحماية البريطانية وحاجاتهـم إليهـا لتحقيـق طموحاتهـم المُتعلِّقة بمسـتقبل المنطقة السياسـي، ومـع أنَّ زعماء الأكراد في المـدَّة ما بين (كانون الأول/١٩١٨ – شباط/١٩١٩م) لم يتفقوا على صيغة الإدارة التـي يمكن أنْ تُطبَّق فـي مناطقهم، حيث فضَّل بعضهم وضع كردستان تحت الإدارة البريطانية المباشـرة، بينما عارض آخرون ذلك، في حين طالب البعض الآخر بوجوب فصل كردسـتان وإداراتها مباشـرةً من قبل حكومة لندن[٤٦]، إلَّا أنَّ إدارة بغداد كانت تسـير عكس ما يرغب بهِ معظم الأكـراد، فقد هدفت إدارتـه نحو تعزيز الحكـم البريطانـي المباشـر في شـرقي عموم العـراق، عندما طلبت الحكومة من لندن إجراء الاسـتفتاء العام في البـلاد لغرض الاهتداء إلى نوع الحكم في المسـتقبل، حرص ولسون على تحقيق نتائج مرضية تنسـجم مع أهدافهِ الرامية إلى الحكـم البريطاني المباشـر، إذ قـدَّم وثيقةً تحمل ما يقرب من أربعين شيخاً وزعيماً كردياً تنص على أنَّ الرؤساء وبصفتهم ممثلين لأهالي كردسـتان يطالبـون حكومة صاحـب الجلالة بقبولهـم تحـت حمايتهم وربطهـم بالعراق لئلا يُحرموا من منافع ذلـك الارتباط، كما اقترحوا أنْ يقـوم ضبـاط بريطانيـون وأكراد بشـؤون الإدارة العسكرية على أن يتولَّى موظَّفون أكراد الإدارة المدنية[٤٧].

وبما أنَّ السياسـة البريطانيـة تجاه العراق عمومـاً كانـت غير واضحـة المَعَالـم كما مرَّ بنا سـابقاً، فإنَّ المسـألة الكردية فـي المنظور البريطانـي فـي تلـك المرحلـة من التسـويات السياسـية بيـن دول الحلفاء المنتصـرة، كانت تتراوح بين ثلاثة خيـارات وهي: إلحاق ولاية الموصـل كجزء مـن العراق، أو ترك شـريط حـدودي للمناطـق الكردية يتمتـع بحكم ذاتي، علـى أنْ يحكم هـذهِ المناطق رؤسـاء محليون مع مستشـارين سياسـيين بريطانيين، أو فصل كردسـتان عـن العراق وتشـكيل دولـة كردية مستقلة[٤٨].

كان أسـلوب المرونـة غالباً على السياسـة الإدارية البريطانية تجاه الأكراد في العراق في قضية مشاركة السكَّان المحليين في الحكم، وهو يختلـف عن ما هو عليه في المناطق الوسـطى والجنوبية من العراق، ويعود ذلك بشكلٍ رئيسي إلـى النـزاع البريطاني – العثمانـي ثمَّ التركي على ولايـة الموصل، الذي دخل أروقة عصبة الأمـم The League of Nations كمشـكلةٍ دوليـة معلَّقة بين الأعـوام (١٩١٨–١٩٢٥م)، ومـا رافقه مـن تهديـداتٍ وادعـاءاتٍ قانونية وسياسية عثمانية بأحقية امتلاكها[٤٩].

وهدفت الإدارة البريطانية من تلك السياسة تطمين الأكـراد بأنَّه ليس فـي نيتها أنْ تفرض عليهم إدارة غريبة عن عاداتهم وتقاليدهم، وأنَّها أكثـر مدنية وحداثة مـن الإدارة العثمانية، كما أنَّها تعمل على تحقيق مصير الأكراد بتأسـيس دويـلاتٍ تتمتَّـع بالحكم الذاتـي، ولذلك عرفت المنطقـة الكرديـة أنواعـاً مختلفـة فـي أنظمة

الإدارة وبالأشكال الآتية: منح بعض المناطق وضعاً خاصاً، كتثبيت الشيخ محمود الحفيد على السليمانية، وتعيين عددٍ آخر من العناصر الكردية على مناطقهم كحلبجة، وجمجمال، وراوندوز، والعَمَادية، وحكم مناطق أخرى حكماً بريطانياً مباشراً بتعيين عددٍ من الحُكَّام السياسيين البريطانيين لأجل ضمان جمع الضرائب والتوسط في حلِّ النزاعات المحلية، حسب وجهة النظر البريطانية، وتشجيع النظام العشائري والتشديد على تشكيل اتحاداتٍ عشائرية لتسوية شؤونهم العامة بإشراف الحُكَّام السياسيين[٥٠].

وبذلت الإدارة البريطانية في بغداد في المدَّة ما بين عامي (١٩١٨–١٩٢٠م) جهوداً كبيرة لأجل تمهيد السبيل لحكم العراق حكماً مباشراً، من منطلق أنَّ النظام المُلائم لمشاركة العراقيين في الحكم هو الشروع في إقامة مجالس بلدية كواجهةٍ تفي بدور العراقيين سياسياً[٥١]، ومما ساعد في تنفيذ تلك السياسة هو ترك حكومة لندن إدارة بغداد دون سياسةٍ تُذكر.

ولذلك لعبت الإدارة البريطانية في بغداد دوراً مهماً في اجتناب بذل الوعود للأكراد حول تشكيل دويلاتٍ كردية مستقلة تحت الإشراف البريطاني، على الرغم من إصرار الشيخ محمود[٥٢] حاكم السليمانية على إقامة تلك الدولة، رافضاً تطويق سلطته الجغرافية بين حدود الزاب الكبير وديالى (ما عدا أجزاء القبائل الكردية الإيرانية)[٥٣]، وتأكيد الحاكم السياسي البريطاني على كركوك (نوئيل) على ضرورة تشكيل دولة كردية مستقلة، انسجاماً مع الأهداف القومية لتلك المرحلة، في مذكرةٍ بعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية، ناقش فيها ثلاثة أشكال للدولة الكردية: دولة تقع في جنوبي كردستان ومركزها السليمانية وتضم كلاً من راوندوز وأربيل وكركوك وكفري وخانقين، وأخرى كردستان المركزية ومركزها الموصل، وأخيراً كردستان الغربية ومركزها ديار بكر وتمتد إلى الشمال[٥٤].

انطلق رفض إدارة بغداد لفكرة تشكيل دولة كردية مستقلة وعلى غِرار مقترح (نوئيل) من إستراتيجيةٍ مفادها أنَّ جبال الشمال الطبيعية هي الحدود الدفاعية لسهول بلاد الرافدين وامتدادها الجغرافي، وبالتالي فإنَّ الولايات المتبعة بالحكم الذاتي في السليمانية، وراوندوز، والعَمَادية كافية لتمثيل الحكم الكردي في مناطقهم[٥٥].

أ. موقف الأكراد من الاستفتاء العام لتشكيل الدولة العراقية ١٩١٩م:

في ٢٧/تشرين الثاني/١٩١٨م أوصت حكومة لندن الإدارة في بغداد على ضرورة إجراء استفتاءٍ عام عن آراء العراقيين حول تشكيل حكومة قوية ومستقرة على تعبير التعليمات الصادرة عن اللجنة الشرقية المُشرفة على سياسة العراق، هذا مع توثيق وجهة نظر السكَّان المحليين في مختلف المناطق.

كان الحاكم البريطاني العام يعتقد بأنَّ الحصول على الآراء التي يرتأيها السكَّان المحليون بتعميم الاستفتاء شيئاً غير عملي وغير ضروري معاً، بسبب تفشّي الأمِّية بين الناس واعتمادهم على شيوخهم وعلماء دينهم التي كانت على درجةٍ عالية من الوضوح، فحصر الاستفتاء بالشيوخ والملَّاكين والوجهاء وعلماء الدين، حيث دعوا للاجتماعات التي عُقدت بحضور الحُكَّام السياسيين[٥٦]، الذين نقل

إليهم آرنولد ولسون وبصيغةٍ مشددة ضرورة أنْ تكون نتائج الاستفتاء متَّفقةً مع النتيجة المتوقعة للاختيار، وهي دعم آرائهِ الرامية إلى تعزيز الحكم البريطاني المباشر[٥٧].

فضلاً عن ذلك تولَّى الحاكم المدني العام بنفسهِ الحملة الدعائية لإجراء الاستفتاء بتجوالهِ بين مدن العراق المختلفة للضغط على رأي ممثلي السكَّان، ومن بين تلك المدن كانت السليمانية التي زارها في الأول من كانون الأول ١٩١٨م، وعقد اجتماعاً فيها بحضور الشيخ محمود وحوالي (٦٠) شيخاً كردياً، بما فيهم شيوخ في الجانب الآخر من الحدود الإيرانية، بدا واضحاً في الاجتماع أنَّه ثمَّة إجماع على ضرورة عدم رجوع الأتراك[٥٨].

أمَّا موقفهم من مسألةِ الانضواء تحت دولةٍ عراقية تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل إلى الخليج العربي جنوباً، فقد كان موقفهم منقسماً على نفسهِ، إذ لم يتفق الشيوخ على صيغة الإدارة التي يمكن أن تُطبَّق في مناطقهم، فقد كان بعضهم يفضل وضع كردستان تحت الإدارة البريطانية المباشرة، بينما كان آخرون يعارضون هذهِ الفكرة، كما كان البعض الآخر يُطالب بوجوب فصل كردستان عن العراق وإدارتها مباشرةً من لندن وليس من بغداد، وبعد المناقشة والمُداولة صدرت عن الاجتماع وثيقة تحمل توقيع ما يقرب من أربعين شيخاً كردياً، تنص على أنَّ: «الحكومة البريطانية قد أعلنت رسمياً أنَّ هدفها من الحرب هو تحرير الشعوب الشرقية من الاضطهاد التركي، ومنحهم المُساعدة اللازمة لإنجاز استقلالها، فإنَّ زعماء كردستان وممثلو شعبها قد طلبوا من الحكومة البريطانية قبولهم في الانضواء تحت الحماية البريطانية وإلحاقهم بالعراق حتَّى لا يتم حرمانهم من فوائد الاتحاد»[٥٩].

كما اقترح المُجتمعون الأكراد تأسيس إدارة عسكرية كردية بريطانية[٦٠] للإشراف على الأوضاع الأمنية من جهة، وتقديم العون والتقدم الحضاري للأمة الكردية من جهةٍ أخرى.

إنَّ ذلك يكاد أنْ يُشير إلى شكل الدولة التي كانت في مُخيلة الحكومة البريطانية، وهي أنَّ كردستان الجنوبية جزءاً من الدولة العراقية الحديثة، وعلى العكس من ذلك خلقت مقدمة المضبطة انطباعاً في مخيلة الأكراد للعودة إلى استقلال الإمارات الكردية في العهد العثماني وبمساعدةٍ وديةٍ من بريطانيا – كما تُبيِّن الوثيقة رفض شيوخ الأكراد الاشتراك في الإدارة مع العنصر العربي، أو تنصيب حاكم عربي عليهم، وهو ما عبَّرت عنه صراحةً مضابط أكراد ولاية الموصل العشر التي أخذت من ممثلي الطوائف المختلفة، عندما أبدى الأكراد الذين يشغلون ثلثي الولاية عدم رغبتهم في الانضواء تحت الحكمالعربي[٦١].

ب. حركة الشيخ محمود لتشكيل دولةٍ كردية:

كان الشيخ محمود يمتلك فهماً مختلفاً تماماً للتسوية السياسية البريطانية في العراق، خاصةً تجاه المسألة الكردية، فهو لم يتصور أنْ تكون سلطته الجغرافية السياسية بين حدود الزاب الكبير وديالى، (ما عدا الأجزاء الإيرانية)، على العكس من ذلك رأى أنَّ بريطانيا سوف تُقدم الدعم له وللأكراد في سبيل تحويل هذهِ

الإدارات المحلية إلى دولةٍ كردية مستقلة منفصلة، كما وعد بهِ الحلفاء بموجب المادة الثانية عشر من بنود ودرو ولسون، كما اعتقد أنَّ بريطانيا سوف تُقدم له العون في أنْ يكون رئيساً لتلك الدولة بحكم مكانتهِ الدينيَّة والشعبية، لكونهِ يعد نفسه المُرشَّح الوحيد لرئاسة الدولة المنشودة[٦٢].

ولم يمضِ وقت طويل حتَّى تكشَّف سوء الفهم الأساسي البريطاني – الكردي، حيث عَمِلت إدارة بغداد على تغيير النظام الإداري في كردستان بحيث تكون جزءاً من العراق على أنْ يتمتع بحكم ذاتي في مناطق محددة فقط، وقد بررت الإدارة البريطانية ذلك التغيير إلى أوضاع المنطقة الكردية المتخلفة، وانعدام المواصلات، والنزاع المُستمر بين القبائل[٦٣]، هذا فضلاً عن عدم رغبة العديد من القبائل الكردية الخضوع لسيطرة الشيخ محمود، وكان أبرزهم قبائل الجاف وباجلان، لاسيَّما الشيوخ منهم، هذا فضلاً عن شيوخ قبيلة الطالباني في كركوك، الذين كانوا منافسيه في الطريقة القادرية، وكذلك شيوخ بياره وطوبله[٦٤]، كما أعلنت قبائل كفري بشكلٍ خاص عدم رغبتها في الخضوع تحت حكم الشيخ محمود[٦٥].

توترت الأوضاع بشكلٍ أكبر عندما تمَّ تعيين الرائد الي. بانستر سون محل نوئيل[٦٦] حاكماً سياسياً على السليمانية في آذار ١٩١٩م، عندما بدأت الأمور تأخذ منحىً آخر، حيث اتخذ (سون) خطواتٍ من أجل كبح سلطة الشيخ محمود وإرجاعهِ إلى الوضع الذي كان عليه قبل احتلال بريطانيا المنطقة، إذ عَمِل على تخفيض المساحة الخاضعة رسمياً له، وسمح لعشائر الجاف في حلبجة بالانفصال عن نفوذ السليمانية، كما أوفد حاكماً بريطانياً إلى حلبجة لإدارة المنطقة[٦٧]، كما عَمِل على إقصاء كركوك وكفري وكويسنجق وراوندوز عن سلطة الشيخ محمود[٦٨].

وإزاء ذلك شعر الشيخ محمود أنَّه سيُجرَّد من معظم سلطاتهِ، فقام في ٢٠/أيار/١٩١٩م بحركةٍ مفاجئة وغير متوقعة بنظر البريطانيين، عندما تمكَّن من السيطرة على قوةٍ من الشبانه الموجودة هناك، والقبض على الضباط البريطانيين والاستيلاء على الخزينة، وأعلن عن تشكيل دولة كردية، كما اتخذ له علماً خاصاً بدولتهِ[٦٩] في حزيران ١٩١٩م، فسارت قوة عسكرية كبيرة بقيادة الفريق الأول فريزر T. Fraser إلى مضيق دربند بازبان، وأحاطت بقوات الشيخ محمود بحركة التفاف وبمُساعدة بعض الشيوخ الموالين من عشائر الهماوند، طوَّقت قوة الشيخ محمود ودمَّرتها وجُرح الشيخ محمود نفسه، وجيء بهِ إلى بغداد وحُكم عليه بالإعدام، ثمَّ أُبدل الحكم بالسجن عشر سنوات خوفاً من قيام حركةٍ جديدة، فنُفي الشيخ محمود مع بعض أتباعهِ إلى الهند حتَّى أواخر عام ١٩٢٢[٧٠].

ويقف وراء فشل حركة الأكراد في تحقيق دولةٍ كردية مستقلة منذ عام ١٩١٩م العديد من الأسباب، ولعلَّ أبرزها: أنَّها افتقرت إلى عامل الوحدة التي لم يدعُ لها الشيخ لكسب تأييد كبار الشيوخ الذين كان بوسعهم أنْ يُشكِّلوا جبهةً كردية موحَّدة ضدَّ السيطرة البريطانية، فاندلعت الانتفاضة بشكلٍ عفوي لم يجرِ الاستعداد لها كما يجب، وعدم التكافؤ في التسليح بين الطرفين، فقد تميَّزت قوة الشيخ

محمود بكونها قوة عشائرية قليلة التسليح وقفت أمام دولةٍ متطورة، وإنَّ العشائر الكردية لم تكن متذمرةً بعد من سوء الإدارة البريطانية التي كانت سبباً لتذمر الشيخ محمود[٧١].

ج. ضم المنطقة الكردية للدولة العراقية الحديثة (١٩٢٠-١٩٢١م):

إنَّ تخلِّي بريطانيا عن العهود التي قطعتها للأكراد يمكن شرح أسبابه، ولكن لا يمكن بأيِّ شكلٍ من الأشكال تبريره بعيداً عن النكث بالوعود، والأكثر من ذلك دخلت قائمة الوعود البريطانية حول تشكيل دولة قومية للأكراد المحافل الدولية، فطبقاً لمُعاهدة سيفر التي عُقدت في ١٠/آب/١٩١٩م[٧٢]، وعدت بتشكيل منطقة ذات حكم ذاتي للأكراد وفق المواد (٦١-٦٢-٦٤) من المُلحق الأول، على أنْ يتم إجراء استفتاء من أجل الاستقلال الكامل بعد سنةٍ واحدة من تشكيل منطقة الحكم الذاتي، كما سمحت المُعاهدة أيضاً بإلحاق كردستان الجنوبية بهذهِ الدولة الكردية في المستقبل[٧٣]، لكن هذهِ المُعاهدة لم تدخل حيِّز التنفيذ، بسبب عدم اكتراث الدول الموقعة عليها بالحقائق التي جرت على الأراضي التركية آنذاك، عندما كانت تشهد حرباً أهلية وخارجية في وقتٍ واحد، وبالتالي فإنَّ المُعاهدة قد فُرضت على حكومةٍ رمزية تفتقر إلى المصداقية والشعبية حتَّى في استانبول نفسها[٧٤].

والأسوأ من ذلك أنَّ بريطانيا سمحت بمرور الوقت بدون سياسةٍ واضحة المعالم، ساعدها في ذلك المدَّة الفاصلة ما بين هدنة مودرس في ٣٠/تشرين الأول وبين مُعاهدة سيفر في ١٠/آب/١٩١٩م، وكان من الصعب التصرف فيها بحرية في مستقبل المنطقة. بسبب الاعتداءات الأرمنية واليونانية على الأناضول، وصعود الكماليين والمراوغة والتسوية بين الحلفاء[٧٥].

وليس مُستغرباً بالتالي أنْ تدل الأحداث أنَّ هناك تصميماً عملياً بريطانياً على إخضاع الأكراد لـ «فوائد» النظام البريطاني، سواء أحبوا ذلك أم لا، لاسيَّما بعد ظهور اعتبار اقتصادي جديد، تمثل بالتقارير الجيولوجية الصادرة في شباط ١٩١٩م، التي فاقت كمية النفط في كركوك التصورات البريطانية السابقة حول المنطقة، وهو ما أدى أنْ يتبلور هذا العامل الاقتصادي ليتحول إلى سياسة في آذار ١٩٢٠م، عندما توصل مجلس الوزراء البريطاني إلى استنتاج مفاده: «إنَّ المناطق التي تنطوي على إمكانية وجود النفط في مناطق الموصل، ضرورية للعائدات التي سيعتمد عليها مستقبل البلد برمَّتهِ»[٧٦].

ولذلك اقتنع واضعي السياسة في لندن بضرورة التمسك بالمنطقة الجبلية في العراق، وإنْ كانت السيطرة عليها غالية الثمن، فبموجب مُعاهدة (سان – ريمو) The San Remo conference التي عُقدت في نيسان ١٩٢٠م، تمَّت التسوية الرسمية بين بريطانيا وفرنسا حول المنطقة الشمالية من العراق، على أساس ضمِّ ولاية الموصل إلى منطقة الاحتلال البريطاني لقاء تأييد بريطانيا لفرنسا في احتلالها حماه وحلب[٧٧].

كما تمَّ الإعلان في هذهِ المُعاهدة عن نيَّة تشكيل حكومة ذات واجهة عربية في العراق تقع تحت الانتداب البريطاني، دون أنْ تحتوي المُعاهدة أيَّ اعترافٍ بالضمانات الممنوحة للأكراد بموجب مُعاهدة سيفر التي لم تمضِ بضعة أشهر على توقيعها، ولذلك فإنَّ من السهل

الوصول إلى استنتاج مفاده أنَّ بريطانيا لم تعد لديها النيَّة في ضمان المصالح الكردية، التي أصبحت خاضعةً للاعتبارات الإستراتيجية والاقتصادية البريطانية في العراق.

وهكذا تمَّ التخلِّي نهائياً عن فكرة السماح بتشكيل دولة كردستان الجنوبية، على الرغم من أنَّ القضية الكردية في العراق كانت حاضرةً في ملفات مؤتمر القاهرة الذي عُقد برئاسة ونستون تشرشل Winston Chrchil وزير المُستعمرات البريطاني (١٩٢١-١٩٢٢م)، في المدَّة ما بين ١٢-٢٤/آذار/١٩٢١م، والذي هدف إلى تنسيق الجوانب السياسية والعسكرية والمالية للبلدان الخاضعة للانتداب البريطاني في منطقة الشرق الأوسط، فقد كان قرار الجلسة السياسية الرابعة التي عُقدت في ١٥ آذار لمناقشة مستقبل الأكراد، أنَّه سوف يتم من خلال المندوب السامي البريطاني السعي إلى تقارب عربي - كردي إداري ضمن دولةٍ موحَّدة في المستقبل[٧٨].

المشاريع البريطانية لتشكيل دولةٍ عراقية واحدة (١٩١٨-١٩٢٠م):

بدأت الحكومة البريطانية بعد الإعلان البريطاني – الفرنسي تبحث عن أكثر الحلول مُلائمةً قبل الشروع بأيِّ عملٍ في العراق، ولغرض الاهتداء إلى نوع الحكم المُقبل في العراق، طلبت الحكومة البريطانية بتاريخ ٢٧/تشرين الثاني/١٩١٨م، إجراء استفتاءٍ عام في البلاد، وكان الاتجاه في حكومة لندن يميل بصورةٍ صريحة نحو: «أن تقوم في العراق حكومة قوية ومستقرة قَدَر الإمكان... وأنْ يتم قدر واسع من الإشراف البريطاني عليها، وأنْ تتولَّى العلاقات الخارجية كلِّياً أيادي بريطانية... بيد أننا لا نفكر، كما يتراءى لنا في الوقت الحاضر، لا بالضم ولا تبشير بيان رسمي بالحماية، كما أنَّ بالإمكان القياس على وضع مصر قبل الحرب، باستثناء وجود الامتيازات الأجنبية»[٧٩].

وما لا ريب فيه أنَّ التعليمات المذكورة تطرح نوايا بريطانيا ومشاريعها نحو وحدة الحدود ومن ثمَّ تنصيب أمير عربي وليس عراقي، إلَّا أنَّ نتائج الاستفتاء جاءت مضلِّلةً للحكومة البريطانية التي أرادت كما يظهر معرفة حقيقة الحال في العراق، إذ أظهرت إدارة بغداد التي جاءت بنتيجةٍ مُرضية لها بأنَّ العراقيين وحسب الاستفتاء وكأنَّهم يريدون استمرار الاحتلال والإدارة البريطانية، إذ جاء التقويم العام في كانون الأول ١٩١٩م أنَّ أغلبية السكَّان لا تُحبِّذ تغييراً في الحكم، وأقلية كبيرة فضَّلت أميراً عربياً بإشرافٍ وسيطرةٍ بريطانية، وأنَّه ليس هناك ثمَّة أي أسم مُرشَّح يحظى برضا حتَّى أقلية صغيرة[٨٠]، فكان مدعاةً جديدة لعدم اهتداء الحكومة البريطانية إلى حقيقة الحال في العراق في الوقت المُلائم، والوصول إلى حلٍّ علمي يقرب بين وجهة نظر البريطانيين – العراقيين.

وفي النصف الثاني من سنة ١٩١٩م وبموجب المادة (٢٢) من ميثاق عُصبة الأمم الذي جاء ضمن مُعاهدة فرساي The Treaty of Versailles الموقَّعة في ٢٨/حزيران/١٩١٩م، دخل العراق ضمن منطقة الانتداب، غير أنَّ هذا الانتداب لم يكن قد

جرى منحه لأحد، فافترضت بريطانيا ضمناً أنْ تكون هي الدولة المُنتدبة، ولكنها تحفَّظت عن تهيئة الصيغة النهائية لخططها المُتعلِّقة بمستقبل العراق السياسي قبل توقيع معاهدة الصُلح، وفي ٤/أيار/١٩٢٠م وصل بغداد خبر انتداب بريطانيا للعراق، فعدَّه العراقيون استعماراً بدلاً مما كان يُفترض أن يُنتظر منه حكماً وطنياً ممهداً للاستقلال، فبموجب قرار الانتداب تعهَّدت بريطانيا بتشكيل دولةٍ عربية تستفيد إلى مؤسَّساتٍ انتخابية تحت إشرافها، على أنْ يلتزم العراق بقبول الاستشارة البريطانية إلى أن يصل إلى الدرجة الضرورية من التطور التي تحدد بريطانيا المدة الزمنية لها[٨١].

فأصبح الوضع في العراق مختلفاً كما كان سابقاً، وكان لعامل القومية العربية دور فعَّال في توضيح معالمه في المدَّة ما بين عامي (١٩١٨-١٩٢٠م)، وهي السنتان اللتان أعقبتا نهاية الحرب العالمية الأولى، ولم يُحقِّق البريطانيون حينذاك أيَّة وعود للعرب، سواءٌ ما تعلَّق حول تشكيل دولةٍ عربية بموجب مُراسلات حسين – مكماهون (١٩١٥–١٩١٦م)، أو إعلان مود ١٩١٧م، أو التصريح البريطاني – الفرنسي في تشرين الثاني ١٩١٨م، أو البند الثاني عشر الذي ينص على منح الحكم الذاتي للشعوب الخاضعة للدولة العثمانية، ولذلك أخذت الحركة الوطنية تتبلور بين مثقفي بغداد، وأصبحت لها فروع في مختلف أنحاء العراق، ولا ريب أنَّ ما حدث قد ترك في نفوس العراقيين مشاعر التحرر من السيطرة الأجنبية وتشكيل حكومةٍ مؤقتة.

ولذلك لم يلبث قادة الحركة الوطنية في بغداد أنْ رأوا أنَّ نجاح قضيتهم في تأسيس حكومة مستقلة، لا يمكن أنْ يتحقق إلَّا إذا توحَّدت المَساعي لتحقيق وحدةٍ وطنية، والمطالبة بتأليف مجلس عراقي يُمثل البلاد ويقرر شكل الحكومة القادمة[٨٢]، واتجاه تلك الأوضاع التي أخذت تتجه نحو التصعيد، تتمثل بتظاهراتٍ تؤججها الخُطب الداعية باسم القومية العربية والدين الإسلامي، قام ولسون في ٢/حزيران/١٩٢٠م وتحت ضغط الحركة الوطنية المُطالبة بتحقيق أهدافها بمقابلة مندوبي الحركة الوطنية الخمسة عشر[٨٣]، ووعدهم برغبة حكومتهِ بتشكيل حكومةٍ وطنية تقوم على أساس تشكيل مجلس دولة برئاسة شخص عربي لإدارة شؤون البلاد، وأنْ يستمر ذلك الوضع إلى أنْ يتم الموافقة على كتابة الدستور النهائي من قبل الجمعية التشريعية التي سوف تُشكَّل مستقبلاً، كما قدَّم الحاكم المدني أسباب تأخير حكومتهِ في تنفيذ تلك الإجراءات، إلى عدم البتِّ في الخطَّة المناسبة حول العراق حينذاك[٨٤].

وفي وسط حدَّة التوتر السياسي في بغداد والشجب العراقي للإدارة البريطانية الذي أخذ يتقدم بسرعةٍ نحو الثورة، أجرت الحكومة البريطانية محادثاتٍ مُسهبة للوصول إلى رأيٍ حاسم اتجاه طبيعة الحكم في العراق، وفي ١٧/حزيران/١٩٢٠م قرر مجلس الوزراء البريطاني خطَّةً لمُستقبل العراق وحكومتهِ في ظلِّ الانتداب، فأعلنت بياناً يُبين عزم بريطانيا على تأسيس دولةٍ عراقية مُستقلة تضمن وجودها عُصبة الأمم وحق بريطانيا كدولةٍ مُنتدبة في المحافظة على الأمن الداخلي

والخارجي، ولتنفيذ ذلك تقرر إعادة برسي كوكس إلى بغداد في الخريف بوصفهِ مندوباً سامياً، وأنْ يُمنح الصلاحيات الكاملة لتشكيل هيئاتٍ حكومية مؤقَّتة من مجلس دولةٍ برئاسة رئيسٍ عربي، ومجلس نيابي عام يُنتخب من قبل الشعب العراقي، وتكون مهمته إعداد القانون الأساسي للدولة العراقية، بالتشاور مع المجلس الانتخابي العام[٨٥].

إلَّا أنَّ سياسة إذاعة خطط وبيانات على الشعب العراقي تنسجم مع الوعود المقطوعة سلفاً للعرب لم تترك مجالاً يؤثر في تهدئة هيجان الشعب ضدَّ الانتداب البريطاني، فبعد أيامٍ قليلة من نشر بيان ١٧/حزيران/١٩٢٠م في الصُحف المحلية العراقية تحول الهياج الشعبي إلى ثورةٍ بوجه الإدارة البريطانية في ٣٠/حزيران التي لم تتمكن من السيطرة عليها إلَّا في نهاية تشرين الأول/١٩٢٠م، بعد أنْ تكبَّدت خسائر بشرية ومادية كبيرة، إذ بلغ العدد الإجمالي للإصابات (بمن فيهم الهنود) في المدَّة ما بين (٢/تموز-١٧/تشرين الأول/١٩٢٠م) ما مجموعه (٢٢٦٩) بين قتيلٍ وجريحٍ ومفقود[٨٦]، أمَّا التكاليف المادية التي تكبَّدتها الخزينة البريطانية بسبب الثورة فقد بلغت (٤٠) مليون باون[٨٧].

الخاتمة:

- إنَّ الاتفاقيات التي عُقدت في مرحلةِ ما قبل تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م كانت رمزاً للنظام الجديد المُعقَّد والمُتشعب في المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الأولى، التي خضعت للتقسيم ما بين الاحتلالين البريطاني والفرنسي، من أجل تشكيل دول قومية حديثة على الساحة الدولية، بعد أنْ فرضت عليها حدوداً حملت في طيَّاتها نزاعاتٍ مُبطَّنة وانعكاساتٍ ممتدة إلى وقتنا الحاضر.

- ما زالت اتفاقية سايكس – بيكو حتَّى بعد مرور (١٠٠) عام على توقيعها تُثير الجدل المُستمر في العالمين العربي والإسلامي، عندما تُشير إلى التفكير الاستعماري في عملية وضع خطوط وهمية على الورق قسَّمت منطقة الهلال الخصيب بموجبها إلى دويلاتٍ ضعيفة، العراق منها، لا تستطيع إدارة شأنها السياسي ولا الاجتماعي ولا الاقتصادي ولا الأمني، دون أنْ تكون له قوة أو إرادة، وقد احتلت الاتفاقية المذكورة الصدارة في الاهتمام بعد أحداث عام ٢٠٠٣م لكونها تضرب استقرار العراق، وكانت مسألة تقسيم العراق إلى ثلاثِ أقاليم واضحة نسبياً في تلك المرحلة، وفي سوريا بعد أحداث عام ٢٠١١م، عندما باتت المنطقة غير مستقرة في ظلِّ ما تشهده من تصدعاتٍ سياسية وصراعاتٍ متعددة المستويات محلياً وإقليمياً ودولياً، ومراجعاتٍ فكرية وثقافية وإيديولوجية، وصعود تيارات مذهبية وطائفية.

- كان إعلان الجهاد ووجوب قتال البريطانيين شرعاً في مسألةِ الدفاع عن البلاد في عام ١٩١٥م، ومن ثمَّ عام ١٩٢٠م، تحدياً مهماً للمشاريع البريطانية تجاه العراق، خاصةً

بعـد أنْ أفشـل إعـلان الجهاد مشـروع الحكم البريطانـي المباشـر بحجَّة عدم كفاءة الشـعب العراقـي علـى تحمل مسـؤولية الحكـم، ودفع المشـاريع البريطانية نحو تأسيس دولةٍ عراقية ذات حكـم وطني بإشـراف بريطاني، كما كان للجهـاد أثـر بارز فـي تبلور الفكـر الوطني – القومي من أجل اسـتقلال العراق والحفاظ على وحدة أراضيه بعـد طرد القوات البريطانية من العراق.

- على الرغم من أنَّ الدول القومية والحدود التـي رسـمها الفرنسـيون والبريطانيـون منذ (١٠٠) عام، كانت جوهراً لمرحلةٍ من مراحل الاستعمار الأوربي للمنطقة، إلَّا أنَّ تلك الدول تمسَّـكت بتلك الحدود واعتبرتها حدوداً مقدسة وتُمثـل جوهـر سـيادتها والذود عنهـا واجب وطني، بل أصبحت تلك الحدود أكثر رسـوخاً لمواجهـة الاضطرابـات والتصدعـات التـي تسود المنطقة كمشروع الشرق الأوسط الجديد وإعـادة هيكلـة المنطقة من جديد، ومشـروع أصحـاب الخلافـة الإسـلامية وتمثلهـا تنظيم الدولة (داعش) الإرهابـي، عندما أعلنت قيام دولـة الخلافـة على أرضٍ اسـتولت عليها في العراق وسوريا.

- تكشـف الـ(١٠٠) عام من عُمر المسـألة الكردية في العراق، وتحديداً منذ حركة الشيخ محمود عام ١٩١٩م، عن سـوء الفهم السياسي الكـردي – الغربـي (البريطاني أو الأمريكي) حول طبيعة حكم المنطقة الشمالية في العراق، عندمـا تحددت الرؤيـة الغربية تجـاه المنطقة في عـدم الرغبة في إعادة ترسـيم الحدود من جديـد والإبقـاء على مـا رسـمه البريطانيون والفرنسـيون في المنطقة منـذ مائة عام، وهو ما يُفسِّـر توافق القوى الدولية والإقليمية حول بقـاء المقومـات والهيـاكل الرئيسـية في دول المنطقـة، هذا مع تشـجيع التفـكك الداخلي أو ظهـور قوى محليـة، وقد تتدخل قـوى إقليمية ودوليـة لمُسـاعدة حلفائهـا فـي الصراعـات الداخلية، أمَّا الرؤية الكردية فتسـعى إلى إقامة دولة كردسـتان كحلم قومي وعلى الغرب دفع المكافـأة علـى ذلـك باعتبارهم حلفـاء للغرب ويمثلون ورقة في توظيـف المصالح الأجنبية في العراق.

- أدت حركـة القوميـة العربيـة التي على أساسـها تمَّ تشـكيل الدولـة العراقيـة الحديثة، والتـي أكَّـدت عليهـا المدرسـة الإنكليزية – المصرية في تحديد مسـتقبل العراق، في إثارة واحدة من أعقد المشـاكل فـي العراق ومنطقة الشـرق الأوسـط عموماً، عندما غَدَت الحركة القوميـة الكرديـة التـي دخلت تاريـخ العراق المعاصـر منذ مرحلـة ما قبل تأسـيس الدولة العراقية أول تحـدٍّ يمس وجود الدولة الحديثة، كمـا حـددت تلـك الإشـكالية المُعقَّـدة العلاقة العربيـة – الكرديـة بين مكونين رئيسـين من مكونات المجتمع العراقي، ولعب السياسـيون البريطانيون دوراً رئيسـاً في الإشكالية القائمة بيـن الحكومـة المركزيـة فـي بغـداد والقادة الأكـراد، عندما وعدوا الأكراد بتشـكيل دولةٍ كما جـاء في مُعاهـدة سـيفر ١٩١٩م، وعلى غِرار الدول القومية التي عملوا على تأسيسـها بعـد انهيـار الدولـة العثمانية، وبمُـوازاة ذلك فـإنَّ القـادة البريطانييـن بذلـوا كل مـا يمكن من جهودٍ دبلوماسـية وسياسـية لحلِّ المشـكلة وفقـاً لمصالحهـا وأهدافها، مـن دون الاهتمام بأيِّ طـرفٍ من الأطراف الكردية بالاسـتماع لمطالبهـم أو آرائهم بهـذا الخصوص، خاصةً

بعد ظهـور اعتبار اقتصادي جديـد، تمثل في كمية النفـط في كركوك التي فاقت التصورات السـابقة حول المنطقة، ولذلك تعقَّدت المشكلة في المنطقـة وظلَّت بدون حلٍّ جذري ونهائي، وازدادت التعقيـدات حتَّـى وصلـت مراحـل خطـرة بعد التدخـلات الإقليميـة والدولية في المشكلة.

الهوامش:

(١) وتُسـمَّى هذهِ المدرسـة أيضاً (مدرسـة بلاد العرب الشـرقية) أو (المدرسـة السـعودية)؛ لأنَّهـا كانت تُعنى برعايـة وتنظيم علاقـات بريطانيا في منطقة الخليج العربي وشرق شبه الجزيرة العربية والعراق وجنوب إيران وعدن. لمزيدٍ من التفاصيل، يُنظر:

Main, Ernest, Iraq.. from Mandate to Independence, London: 1935, Pp.50-53.

(2) Mobetly, Official History: the Campaign in Mesopotamia lalu, History,1. of Great War Based on official Document, London: 1923, vol.1, Pp.69-70.

(3) Wedgwood, Mesopotamia Commission, Report of the Commission A pointed by Act of parliament to Enquire into the operation of war, London: 1917.

(٤) السـير ريجنالـد وينغـت: قائـد عسـكري بريطاني للسـودان (١٨٩٩-١٩١٦م)، ومندوبـاً سـامياً لبريطانيا في مصر (١٩١٧-١٩١٩م).

Encyclopedia Britannica, Chicago: 1970

(5) Busch, Briton, Britain and the Persian Gulf, 1. squ-laln, London: 1964, p.17.

(6) Ibid., Pp.20-21.

(7) Ibid., Pp.12-13.

(8) Ibid., p.14.

(9) Ibid., p.15.

(١٠) سياسي بريطاني، ساهم في رسم السياسة البريطانية فـي الخليـج العربـي بعد انهيـار الدولـة العثمانية، شارك في قوات الثورة العربية عام ١٩١٦م، ومقيم سياسـي في الخليـج العربي، ومندوب سياسـي في العـراق (١٩٢٠-١٩٢٣م). لمزيـدٍ مـن التفاصيل، يُنظر: منتهى عذاب ذويب، برسـي كوكس.. ودوره في السياسـة العراقيـة (١٩١٨-١٩٢٣م)، رسـالة ماجسـتير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥م؛

Graves, P., The life of sir Perce Cox, London: 1974.

(١١) التميمـي، حميـد أحمد حمدان، البصـرة في عهد الاحتـلال البريطانـي (١٩١٤-١٩٢١م)، (بغـداد، ١٩٧٩م)، ص٥٢٨.

(١٢) المـس غيرتـرود بيل، فصول مـن تاريخ العراق القريـب، ترجمة: جعفر خيـاط، (بغداد، ١٩٧١م)، ص٢٠.

(١٣) عبد الله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي، (الكويت، ١٩٧٦م)، ص٨٨.

(14) Philip Graves, op. cit., p.219.

(١٥) غسَّـان العطية، العـراق.. نشـأة الدولة (١٩٠٨-١٩٢١م)، (لندن، دار اللام، ١٩٩٠م)، ص١٥.

(16) Busch, op. cit., Pp.17-18.

(١٧) دبلوماسـي وعسـكري ورحالة، خـدم في الجيش البريطانـي في الحرب العالميـة الأولى وفي حرب البوير.

Encyclopedia Britannica, Chicago,1970.

(١٨) دبلوماسي فرنسي (١٨٧٠-١٩٥١م). وهو يقرب لرئيس فرنسـا دسـتان، كان سـبب شـهرته اتفاقية سايكس–بيكو.

Encyclopedia Britannica, Chicago: 1970.

(19) Busch, op. cit., Pp.21-22.

(20) Sluglett, Peter, Britain in Iraq 1914-1932, Oxford: 1976.

(٢١) آرنولـد ولسـون، بلاد ما بيـن النهريـن.. ما بين ولاءين.. خواطر شـخصية وتاريخية، ترجمة: فؤاد جميل، (بغداد، ١٩٩٢م).

(٢٢) المرجع نفسه، ص ص٥٧٨-٥٧٩.

(23) Busch, op. cit., Pp.84-85.

(24) Wilson, Arnold, op. cit., Pp.152-153.

(٢٥) جـورج انطونيـوس، يقظـة العـرب، (بيـروت، د.ت.)، ص ص٣٥٠-٣٥١.

(٢٦) وتُسـمَّى هذهِ المدرسة مدرسة بلاد العرب الغربية أو المدرسـة الهاشـمية، وترى ضرورة السـيطرة علـى مصر وسـوريا والأردن مع الاسـتعداد على مكَّة المكرمة، والمدينة المنورة، والقدس، من خلال اسـتقلال الحركة القومية العربية واسـتغلال مكانة الشـريف حسـين بن علـي لمصالحهم في تأسـيس دولةٍ عربية تحت السـيطرة البريطانيـة. لمزيدٍ من التفاصيل، يُنظر:

Georgy Lenczowski, The Middle East in word Affairs, New York: 1956, Pp.70-73.

(27) Seton William, Britain and the Atabs states Asurveuy of Anglo-Arab Relations 1920-1948, London: 1948, Pp.18-19.

(٢٨) نقـلاً عن: كاظم هاشـم نعمـة، الملك فيصل الأول والإنكليـز والاسـتقلال، (بيـروت، الـدار العربية للموسوعات، ١٩٨٨م)، ص٢٣.

(٢٩) نقلاً عن: فيليب إيرلند، العراق.. دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر خياط، (بيروت، ١٩٤٩م)، ص ص٦٥-٦٦.

(30) Kedonrie Elie, England in the middle East, the Distinction of the ottoman empire, lalu-1921, Great Britain: 1978, p.178.

(٣١) نقلاً عن: كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص١٧.

(٣٢) شـغل منصب الحاكم العام للهند البريطانية ما بين (١٨٩٩-١٩٠٥م)، ووزير خارجية بريطانيا ما بين (١٩١٩-١٩٢٤م).

(33) l. Marlow, The Late Victorian.. The life if sir Wilson, London: 1967, p.137.

(٣٤) غسان العطية، مرجع سابق، ص١٨٧.

(35) P. R. o. F. O. 371. u178.3503. Anglo-French Dec Leration Tegarsiing, Syria Mesopotamia

(36) Ibid.

(٣٧) تمَّت التسـوية رسـمياً بيـن الطرفيـن البريطاني والفرنسـي حـول المنطقة الشـمالية من العراق في مؤتمر سان ريمو، نيسان ١٩٢٠م، على أساس ضم ولايـة الموصل إلى منطقة الاحتلال البريطاني لقاء تأييد بريطانيا لفرنسـا في احتلالهما دمشق، حمص، وحمـاه، وحلب. لمزيـدٍ من التفاصيـل حول قضية ولايـة الموصل وتطوراتها، يُنظر: فاضل حسـين، مشكلة الموصل، ط٢، (بغداد، ١٩٦٧م).

(38) P.R.o F.O.371.u178.3503.Anglo-French DecLeration tegarsiing. Syria Mesopotamia.

(39) l. Marlow, op. cit., p.137.

(40) P.R. F.O 3718-3503 Anglo French Decleration regarding Syria and Mesopotamia.

(41) P.R.O.F o.371- 178 secret and cone fidential. from office of the covet commissioner, Baghdad, Date 30.th November1918.p.1.

(42) P.R.O -F.O.371.3407-07739. No.9351. From political Baghdad to Foreign and Deheran, Dated 1st November, 1918.

(43) F.O.371.3407.007739. P.R.O. London: No.8744. From Baghdad Political Baghdad to Simla, Dated 15th December, 1918.

(44) Ibid.

(45) Ibid.

(٤٦) آرنولد ولسون، ج٢، ص١٢٩؛ المِس بل، مرجع سابق، ص١٩٠.

(47) F.O.371.5065-4342. P.R.O. Administration Report of Sulaimaniy ah Division for the year 1919.

(٤٨) استمرت هذهِ المشكلة معلَّقةً ما بين عامي (١٩١٨-١٩٢٥م)، وحُلَّت حين أرسلت عصبة الأمم في أيلول ١٩٢٤م اللجنة الأممية لدراسة المشكلة، التي أنهت أعمالها بتقديم توصيةٍ إلى مجلس العصبة، أشارت فيه إلى وجوب انضمام ولاية الموصل إلى العراق على شرط أن يستمر الانتداب البريطاني عليها لمدة (٢٥) عاماً، وقد نقد العراق ذلك عندما جاءت التوصية النهائية للجنة الأممية بقرار عقد معاهدة ١٩٢٦م واستمرار الانتداب لمدة (٢٥) عاماً. لمزيدٍ من المعلومات، يُنظر: فاضل حسين، مرجع سابق.

(49) 371.5065-4342. P.R.O. Administration Report of Sulaimaniy ah Division for the year 1919.

(50) p.R.O.F o.371- 178 secert and comfie dential. from office of the covet commissioner, Baghdad, Date 30.th November 1918. p.1.

(٥١) الشيخ محمود (١٨٨١-١٩٥٦م): وهو الحفيد الأبعد لرجل ديني كردي ذي سمعةٍ كبيرة هو كاكه أحمد، وينتمي إلى الأسرة البرزنجية، تولَّى الشيخ محمود السلطة في السليمانية في السنوات التالية (١٩١٩، ١٩٢٢، ١٩٢٧، ١٩٢٩م). يُنظر: المس بِل، مرجع سابق، ص١٨٧.

(52) F.O.371.5065-4342. P.R.O. Administration Report of Sulaimaniyah Division for the year 1919.

(٥٣) آرنولد ولسون، مرجع سابق، ص١٢٩.

(٥٤) ادموندس، كرد وترك وعرب، ترجمة: جرجيس فتح الله، (بغداد، ١٩٧١م)، ص٩٥.

(55) secret and confidential .from office of the civil commissioner, Baghdad, 30th November, p.1.

(٥٦) آرنولد ولسون، مرجع سابق، ص ص١١٠-١١١.

(٥٧) المرجع نفسه، ص١٣٠.

(٥٨) فيليب إيرلند، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٥٩) ديفيد مكدول، مرجع سابق، ص١١٠.

(٦٠) المرجع نفسه.

(61) P.R.O -F.O.371.3407-07739.. No. 9351. From political Baghdad to Foreign and Deheran, Dated 1st November 1918.

(٦٢) آرنولد ولسون، مرجع سابق، ص١٤٣.

(63) F.O.371.5065-4342. P.R.O. Adminism tration Report of Sulaimaniyah Division for the year 1919.

(٦٤) خدم نوئيل في الدائرة السياسية الخارجية البريطانية في الهند، شارك في الحرب العالمية الأولى، وأدى دوراً بارزاً في مطاردة عملاء ألمانيا في إيران، اختير من وزارة الخارجية البريطانية بمهمة الذهاب إلى كردستان. لمزيدٍ من التفاصيل، يُنظر: المِس بل، مرجع سابق، ص١٨٧؛ كمال مظهر أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة: محمد الملا عبد الكريم، ط٢،

(بغداد، ١٩٨٤م)، ص٢٢٩.

(65) F.O.371.5065-4342. P.R.O. Administration Report of Sulaimaniyah Division for the year 1919.

(٦٦) ديفيد مكدول، مرجع سابق، ص١٢٥.

(٦٧) آرنولد ولسون، مرجع سابق، ص١٣٧.

(٦٨) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة: جعفر الخياط، (بغداد، ١٩٦٤م)، ص ص١٤٠-١٤١.

(٦٩) نيكتين، الأكراد، (القاهرة، ١٩٦٠م)، ص٢١٩.

(٧٠) المرجع نفسه، ص١٢٣.

(٧١) لنشوفسكي، مرجع سابق، ص ص١٦٠-١٦٥.

(٧٢) ديفيد مكدول، مرجع سابق، ص٢٤٥.

(٧٣) المرجع نفسه.

(٧٤) المرجع نفسه.

(٧٥) نقلاً عن: المرجع نفسه، ص٢٨٤.

(76) P.R.O.F.O. 371-5069-4342. No.6184. from civil comm. Issioner Baghdad to foreign, dated 13rd July 1920.

(77) p. r. o. air 8-37-4628-report on middle east conference held in Cairo and Jerusalem, march 12-30 1921.

(78) Secret and confidential from office of the civil Commissioner, Baghdad: Dated 30th November 1918, p.1.

(٧٩) آرنولد ولسون، مرجع سابق، ص٥٢.

(٨٠) البصير، محمد مهدي، تاريخ القضية العراقية، ط٢، (لندن، ١٩٨٧م)، ص١١٣.

(٨١) المرجع نفسه، ص٩٤.

(٨٢) وهم: مُحمَّد الصدر، يوسف السويد، فؤاد الدفتري، محمد جعفر أبو التمن، الشيخ أحمد الطاهر، الشيخ أحمد الداود، علي أفندي، عبد الوهاب النائب، عبد الكريم الحيدري، السيد أبو القاسم الكاشاني، عبد الرحمن الحيدري، سعيد النقشبندي، محمد مصطفى خليل، ياسين الخضري، رفعت الجادرجي. يُنظر: المرجع نفسه، ص٩٤.

(٨٣) آرنولد ولسون، مرجع سابق، ص٥٧.

(٨٤) على الرغم من لغة التهديد التي أنذر بها ولسون مندوبي الحركة الوطنية من أيّ تحريض على العنف أو الإخلال بالنظام، رفع يوسف السويدي نيابةً عن المندوبين مذكرةً تضمَّنت المطالب التالية: تأليف مجلس عراقي يمثل البلاد شكل الحكومة القادمة، حرية الصحافة، رفع القيود على الاتصالات البريدية والبرقية في داخل البلاد ومع العالم الخارجي. يُنظر: جريدة العراق، ع١١، ٣/ حزيران/١٩٢٠م؛ خيري، سعاد، من تاريخ الحركة الثورية.. المعاهدة في العراق (١٩٢٠-١٩٥٨م)، (بغداد، ١٩٧٨م)، ص٢٤.

(٨٥) جريدة العراق، ع١٢٧، ٢١/حزيران/١٩٢٠م.

(٨٦) هولدين، إلمر، ثورة العراق ١٩٢٠م، ترجمة: فؤاد جميل، (بغداد، ١٩٦٥م)، ص٣٩٢؛ إيرلند، مرجع سابق، ص٢٧٣.

(87) Lieyd, set on, twin Rivet, A brief history of Iraq from the ear list limes to the present day, Bombay: 1961, p.212.

Iraq.. Between Division and Unit Projects

Study in British Documents (1914 - 1920)

Dr. Su'dad Kadhim Mahdi
Al Mustansiriya Center for Arabic and International Studies

Abstract:

The specific time frame for the subject of British colonial projects to divide Iraq between British occupation of Basra on 23 November 1914 and the outbreak of the twentieth revolution on June 30, 1920. Two important aspects can be mentioned. The first is that the period illustrates an important stage of the pre-establishment of the modern Iraqi state in 1921, a period in which there was a clear conflict between the British decision centers in London, India, Cairo and Baghdad on defining the political vision of Iraq's geographic, administrative, And then shape the shape of the modern nation-state and show it on the international scene after the settlements of the First World War (1914-1918). The second aspect was the emergence of the national-nationalist movement in Iraq, which culminated in many revolutionary movements during that period. The most prominent of these was the 1920 revolution, in which both Arabs and Kurds contributed to independence and the liberation of the country from the British occupation.

The British projects towards Iraq's political future ranged from projects dividing Iraq into states, and between the administrative and political units of the three Iraqi states of Basra, Baghdad and Mosul at an important stage in the pre-establishment of the Iraqi state, with all accurate and sensitive meanings. On the nature of national and sectarian relations within the structure of the state to emerge later a crisis identity on the form of the existing state.

- The agreements that were held in the pre-establishment of the modern Iraqi state in 1921, was a symbol of the new complex and complex system in the Arab region after the First World War, which was divided between the British and French occupation, in order to form modern nation states on the international scene, Imposed on it borders that have involved inlaid conflicts and repercussions extended to the present time.

- The Sykes-Picot Agreement, even 100 years after its signing, continues to provoke ongoing debate in the Arab and Muslim world. When it refers to colonial thinking in the process of laying false lines on paper, the Fertile Crescent is divided into weak states, Iraq can not manage its political affairs Social, economic, and security, without any strength or will. The agreement was the focus of attention after the events of 2003 be-

cause it strikes the stability of Iraq, and the issue of dividing Iraq into three regions relatively clear at that stage, and in Syria after the events of 2011, when the region is unstable, in view of the political cracks Multi-level conflicts at the local, regional and international levels, intellectual and cultural and ideological reviews, and the rise of sectarian and sectarian streams.

- The declaration of jihad and the need to fight the British legitimately in the defense of the country in 1915 and then in 1920, an important challenge for British projects towards Iraq, especially after the failure of the declaration of Jihad, the draft British direct rule on the pretext of incompetence of the Iraqi people to bear the responsibility of governance, The British government was also keen to establish an Iraqi state with a national government under British supervision. The Jihad also inspired Barrza to crystallize national and national ideas for the independence of Iraq and the preservation of its territorial integrity after the expulsion of British troops from Iraq. A hundred years later, the declaration of Jihad in June 2014 was the challenge

- Although the nation states and the borders drawn by the French and the British 100 years ago were essential to the stage of the European colonization of the region, but those countries adhered to those limits and considered a sacred frontier and represent the essence of sovereignty and promised a national duty, but became more established to address the disorders and cracks Which is dominated by the region as the new Middle East project and the restructuring of the region again, and the project of the owners of the Islamic Caliphate and represented by the State Organization / Da'ash, when it announced the establishment of the Caliphate State on land seized in Iraq and Syria.

- 100 years of Kurdish life in Iraq, specifically since the Sheikh Mahmoud movement in 1919, revealed the Kurdish-Western (British or American) political misunderstanding about the nature of the rule of the northern region of Iraq, when the Western vision of the region was determined not to The desire to redelineate the border and to keep what the British and French have drawn up in the region a hundred years ago, which explains the consensus of the international and regional powers on the survival of the main components and structures in the countries of the region. While encouraging internal disintegration or the emergence of local forces. Regional and international forces may intervene to help their allies in internal conflicts. The Kurdish vision seeks to establish a state of Kurdistan as a national solution and the West pay the reward for that as allies of the West and represent a paper in the employment of foreign interests in Iraq.

- The Arab nationalist movement, on the basis of which the modern Iraqi state was established by the English-Egyptian school in determining the future of Iraq, stirred up one of the most complex problems in Iraq and the Middle East region in general. The pre-establishment of the Iraqi state is the first challenge affecting the existence of the modern state. This complex problem also identified the Arab-Kurdish relationship between two major components of Iraqi society. British politicians have played a major role in the dilemma between the central government in Baghdad and the Kurdish leaders, when they promised the Kurds to form a state as stipulated in the treaty.

المُساومات البريطانية للعراق (١٩٢٦ – ١٩٣٢م)
مشكلة الموصل أنموذجاً

م.د. ضمياء عبد الرزاق خضير(*)

مقدمة:

مـرَّ تاريـخ العراق السياسـي منذ تأسـيس الدولة العراقية سـنة ١٩٢١م بأزماتٍ سياسـية واقتصادية واجتماعية، وكان للدول الاستعمارية آنذاك ولاسيَّما بريطانيا دورٌ رئيسٌ في خلق هذهِ الأزمات، إذ كانت من أشد الدول الأجنبية طمعاً في خيراتهِ، وكانت تخلق الأزمات سواء كانت سياسـية أو اقتصادية أو اجتماعية، وفي الوقت نفسهِ تبحث عن حلول تصبُّ في مصلحتها.

كانت مشكلة الموصل من أخطر المشكلات التي واجهت العراق في بداية تأسيسـهِ، بعد أنْ بـدأت تركيا تُطالـب بولاية الموصـل[١]، التي تشـمل الموصل منـذ أنْ نجح الزعيـم التركي مصطفى كمـال أتاتورك[٢] في السـيطرةِ على مقاليـد الأمور في بلادهِ وبـدأ يتطلَّع لبناء دولةٍ كبرى في تركيـا، إدراكاً منه لأهمية نفط ولاية الموصل في إقامة هذهِ الدولة، في وقتٍ كان فيه العراق عاجزاً عن الدفاع عن أراضيه وحدوده بقوات جيشهِ الناشئ آنذاك.

نشـأت مشـكلة الموصـل بعـد الحـرب العالميـة الأولـى واندحـار الدولـة العثمانيـة أمـام الحلفاء الذين بدأوا بتقسـيم ممتلكاتها، إذ اسـتولت بريطانيا على العراق بولاياتهِ الثلاث البصرة وبغداد، ومن ثمَّ الموصل التي احتلتها القـوات البريطانية بعـد توقيع هدنة مودروس Armistice of Mudros[٣]، الأمـر الـذي أثار اعتراض الأتـراك الذين عدَّوا ذلك عملاً غير مشـروع، فَجَرَتْ مفاوضـاتٌ ومداولاتٌ بيـن الجانبيـن البريطانـي والتركي لم تُسـفِر عن شـيء، فاتفقا على إحالة الموضوع بأكملهِ إلـى مجلس عُصبة الأمم[٤] لدراسـة المُشـكلة وإعطـاء الرأي الأخير فـي عائدية الموصل، وهـذا ما سنُسـلِّط الضوء عليه مـن خلال هذا البحث.

(*) الجامعـة المسـتنصرية / مركـز المسـتنصرية للدراسات العربية والدولية.

قُسِّم البحث على مقدمةٍ وخمسة مباحث: تناول الأول جذور مشكلة الموصل، بينما تضمَّن الثاني تطورات مشكلة الموصل وأثرها في العلاقات العراقية – التركية بعد معاهدة لوزان Treaty of Lausanne[٥] سنة ١٩٢٢م، أمَّا الثالث فقد عالج قرار مجلس عُصبة الأمم عن مشكلة الموصل بعد انتهاء اللجنة من تقريرها، فيما عالج الرابع التسوية النهائية لمُشكلة الموصل وإقرار مُعاهدة سنة ١٩٢٦م، وما تمخَّض عنها من شروطٍ أبقت الانتداب البريطاني على العراق، أمَّا المبحث الخامس فقد تناول المعاهدة العراقية – البريطانية – التركية لسنة ١٩٢٦م التي أقرت الحدود النهائية بين الأطراف المُتنازعة.

المبحث الأول:
جذور مُشكلة الموصل

أعادت الدولة العثمانية تشكيل ولاية الموصل في سنة ١٨٧٩م، فشَمِلَت مناطق الموصل وأربيل والسليمانية وكركوك، وهي المناطق التي صارت تُعرف بعد الحرب العالمية الأولى بألوية الموصل وأربيل والسليمانية وكركوك، وكانت ولاية الموصل تُمثل نحو ربع مساحة دولة العراق الحديثة، وكان عدد سكَّانها يمثِّل نحو ربع سكَّان البلاد حينذاك[٦].

وقد أثر نفط ولاية الموصل في تعميق المُشكلة، ففي سنة ١٨٨٨م أصدر السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م) فرماناً حصر فيه حق منح التنقيب عن النفط وإعطاء الامتيازات لاستثمارهِ في ولاية الموصل بخزانتهِ الخاصَّة، وفي سنة ١٩٠٤م حصلت شركة سكك حديد الأناضول الألمانية[٧] على عقدٍ من خزانة السلطان الخاصَّة تعهَّدت فيه بالقيام بمسحٍ تمهيدي لحقول النفط ونالت حقَّ استثمارهِ، وفي سنة ١٩٠٦م أنهت الخزانة الخاصَّة عقدها مع شركة الأناضول ودخلت في مفاوضاتٍ مع بعثة دارسي البريطانية[٨] لاستثمار حقول النفط، وفي سنة ١٩٠٩م استؤنفت المفاوضات مع وزارة المالية العثمانية التي نُقل إليها امتياز نفط الموصل من خزانة السلطان الخاصَّة[٩].

وفي سنة ١٩١٢م حاولت البعثة الألمانية الحصول على تأييد الحكومة العثمانية للترتيبات التي أُجريت في سنة ١٩٠٤م، وتعاونت هذهِ البعثة مع بعثةٍ بريطانية لتكوين شركة بريطانية تُسمَّى شركة النفط التركية Turkish Petroleum Co. يكون قسم من رأسمالها ألمانياً وقسم آخر بريطانياً. وفي التاسع عشر من آذار وقِّعت اتفاقية قُسِّم النفط بموجبها بنسبة ٥٠٪ لبعثة دارسي البريطانية، و٢٥٪ للبنك الألماني، و٢٥٪ لشركة النفط الإنكلو – سكسونية The Anglo-Saxons، ومُنح رجل الأعمال الأرميني كالوست سركيس كولبنكيان[١٠] ما نسبته ٥٪ في شركة النفط التركية من دون حقّ التصويت، مكافأةً لخدماتهِ في الحصول على امتيازات النفط، وقد قُدِّمت هذهِ النسبة بالتساوي من بعثةِ دارسي ومن الشركة الإنكلو – سكسونية، وفي الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩١٤م أخبر الصدر الأعظم سعيد حليم باشا[١١] السفيرَ البريطاني في استانبول رسمياً أنَّ وزارة المالية التركية وافقت على إجازة المنابع المُكتشفة والتي ستُكتشف في ولايتَيْ بغداد والموصل، غير أنَّ الحرب العالمية الأولى حالت دون توقيع الاتفاقية النهائية[١٢].

وخـلال الحـرب العالميـة اتفقـت كل مـن بريطانيا وفرنسـا وروسيا وإيطاليا على اقتطاع بعض أجزاء الدولة العثمانية. وفي السادس عشر من أيار ١٩١٦م تـمَّ الاتفاق بين وزير خارجية بريطانيا والسـفير الفرنسي في لندن على تقسيم العـراق وسـوريا ولبنـان وفلسـطين، وأُلحقت بالاتفاقية خارطة وقَّعها السـير مارك سـايكس (Sir Mark Sykes)[١٣] بالنيابة عن بريطانيا، وجورج بيكـو (Georges-Picot)[١٤] بالنيابة عن فرنسا، وعُرفت باسم سايكس – بيكو[١٥].

قُسِّـمت حصَّة فرنسـا على قسـمين: الأول أزرق، والثاني يُشار إليه بالحرف (A). وقُسِّمت حصَّة بريطانيا على قسمين أيضاً: الأول أحمر، والثاني يُشار إليه بالحرف (B). وتكون الدولتان في القسـمين الأزرق والأحمر حُرَّتين في إقامة إدارة خاصَّـة بهمـا، بينمـا تكـون الإدارة فـي القسـمين (A و B) تحت سـيادةٍ عربية تعترف بهـا وتسـندها الدولة المُختصة، علـى أنْ تكون لتلك الدولة الأولوية في المشروعات الإقتصادية وحقِّ الانفراد فـي تزويد الإدارة العربية المُقبلة بما قد تحتاج إليه من موظَّفين ومُستشارين[١٦].

بهـذهِ الاتفاقيـة أصبحـت معظـم ولايـة الموصل ضمن حصَّة فرنسـا في منطقةِ (A). وعندمـا وُقِّعـت اتفاقية سـايكس – بيكو فكَّرت الحكومـة البريطانيـة بجعـل فرنسـا حاجـزاً بينها وبين روسـيا، ولذلك وافقـت على منحها ولاية الموصل. بعـد ذلك وافق رئيس الوزراء الفرنسـي جـورج كليمنصـو (Georges Clémenceau)[١٧] علـى نقل ولاية الموصل إلى منطقة نفوذ بريطانيا بثلاثة شروط:

١. أنْ تنال فرنسا حصَّةً من نفط الموصل.

٢. أنْ تؤيد بريطانيا فرنسـا تأييداً تاماً ضدَّ اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية.

٣. إذا عُمِلَ بنظام الانتداب فيجب أنْ توضع دمشـق وحلب والاسـكندرونة وبيـروت تحت الانتداب الفرنسي[١٨].

وفي سـنة ١٩١٩م التفَّ الوطنيون الأتراك حـول مصطفى كمـال، ثمَّ عقـدوا مؤتمراً بين الرابع والحادي عشر من أيلول في سيواس[١٩]، وافق علـى الميثاق الوطني الـذي أقرَّه مجلس النواب في اسـتانبول في الثامن والعشـرين من كانـون الثاني ١٩٢٠م، وقد أكَّد مضمون المادة الأولـى مـن الميثاق الوطنـي على عـدِّ ولاية الموصل جزءاً من تركيا[٢٠].

وفي مؤتمـر مودانيا[٢١] بين تركيا والحلفاء فـي الحادي عشـر من تشـرين الأول ١٩٢٢م أصرَّ مصطفى كمـال على عدِّ الميثاق الوطني حـدَّاً أدنى مـن لائحةِ حقـوقٍ تركيـة، وطالب باسـترجاع الأراضـي المفقـودة (أي ولايـة الموصـل)، وفي الأول من تشـرين الثاني من السـنة نفسـها شـرَّع المجلس الوطني التركي الكبيـر في أنقـرة قانوناً عدَّ فيه نفسـه صاحب السلطة العليا في البلاد وألغى السلطنة[٢٢].

وبعـد ذلك وقَّع الحلفاء معاهدةً مع تركيا في العاشـر من آب ١٩٢٠م عُرفت بمعاهدة سيفر (Treaty of Sèvres)[٢٣]، والتـي اعترفـت تركيـا بموجبهـا بالانتـداب البريطانـي علـى العـراق وبضمنهِ ولايـة الموصل، ولكن تركيا والحلفاء لم ينفذوا هذهِ المُعاهدة[٢٤].

المبحث الثاني:
تطورات مشكلة الموصل وأثرها في العلاقات العراقية - التركية

في العشرين من تشرين الأول ١٩٢٢م افتُتح مؤتمر في لوزان (سويسرا) من أجل عقد مُعاهدةٍ للصُّلح تحل محلَّ مُعاهدة سيفر بين الحلفاء وتركيا الكمالية، وكان حلُّ مشكلة الموصل من بين مواد جدول أعمال المؤتمر، وقد تبادل وزير خارجية بريطانيا اللورد كيرزن[٢٥]، ووزير خارجية تركيا عصمت أينونو[٢٦] وجهات النظر بشأن مُشكلة الموصل في مذكراتٍ مكتوبة وزّعت على وفود الحلفاء، وذلك بين الرابع عشر من كانون الأول ١٩٢٢م والحادي والثلاثين منه، واحتوت تلك المذكرات حجج الطرفين عن أسباب وجوب احتفاظ العراق بها أو إعطائها إلى تركيا لأسبابٍ عنصرية وسياسية وتاريخية وجغرافية واقتصادية وعسكرية[٢٧].

وفي الرابع والعشرين من تموز ١٩٢٣م وقَّع الحلفاء وتركيا مُعاهدة الصُّلح في لوزان، وقد نصَّت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المُعاهدة على أنْ يُعيَّن خط حدود بين تركيا والعراق بترتيبٍ ودي بين تركيا وبريطانيا خلال تسعة أشهر، وإذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاقٍ خلال ذلك، يُرفع النزاع إلى مجلس عصبة الأمم[٢٨]، وإلى حين التوصُّل إلى قرار بشأن النزاع، تتعهَّد الحكومتان البريطانية والتركية بألاَّ تحدث أيَّة حركة عسكرية أو غير عسكرية تغير الوضع القائم[٢٩].

وبناءً عليه اتفقت تركيا وبريطانيا على عقد مؤتمر في إستانبول في التاسع عشر من أيار ١٩٢٤م لبحث مشكلة الموصل وفقاً للمادة الثالثة من مُعاهدة لوزان. وقد رأس الوفد التركي رئيس المجلس الوطني الكبير فتحي بك، ورأس الوفد البريطاني السير برسي كوكس Sir Percy Cox (١٨٦٤-١٩٣٧م) ورافقه رئيس أركان الجيش العراقي طه الهاشمي (١٨٨٨-١٩٦١م) بصفة مُستشار، وكرر فتحي بك الحجج التركية العنصرية والجغرافية والعسكرية للاحتفاظ بولاية الموصل، وبيَّن أهمية استفتاء السكَّان لمعرفة رغبات أهل ولاية الموصل، وأكَّد الحاجة إلى سلامٍ دائم بين الطرفين، وأثار مشكلة مستقبل الآثوريين وإعادة إسكانهم في مناطقهم السابقة في تركيا تحت الحماية البريطانية، وطالب بانضمام المنطقة الآثورية إلى العراق. وكان رد فتحي بك أنَّ المسيحيين لا يزالون يجدون في تركيا السكينة والرفاهية، وقال إنَّ الجمهورية التركية مؤلَّفةٌ في الغالب من أتراك وأكراد، وهم في رأيهِ من جنسٍ ودمٍ واحد، وإنَّ هناك بعض النواب الأكراد من ولاية الموصل في المجلس الوطني التركي الكبير، ورفض مطالب بريطانيا بشأن الآثوريين، ولذلك انتهى مؤتمر إستانبول بالفشل[٣٠].

بعد ذلك كتب رئيس الوزارة البريطانية رامزي ماكدونالد Ramsay MacDonald[٣١] (١٩٢٤-١٩٣١م) ووزير خارجيتها اللورد كيرزن إلى الأمين العام لعُصبة الأمم في الحادي والعشرين من أيار ١٩٢٤م طالباً إدخال مادة العراق في جدول أعمال مجلس العُصبة المُقبل، أمَّا في العراق فقد أبرم المجلس التأسيسي العراقي المُعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٢٢م، بشرط أنْ تُحافظ الحكومة البريطانية على حقوق العراق في ولاية الموصل بأجمعها[٣٢].

وفي الثلاثين من أيلول ١٩٢٤م وافق مجلس عُصبة الأمم بالإجماع على تعيين لجنة تحقيق دولية من ثلاثة أعضاء لتقدم للمجلس كلَّ المعلومات والمُقترحات التي قد تُساعده في التوصل إلى قرار، وكان على اللجنة أنْ تُشرع بالتحقيق في منطقة ولاية الموصل بنفسها، وفي الحادي والثلاثين من تشرين الأول أُذيع أنَّ اللجنة تشكَّلت من الجغرافي رئيس وزراء المجر السابق الكونت بال تَلَكي Pál Teleki (تموز ١٩٢٠- نيسان ١٩٢١م) ووزير السويد المفوض في بوخارست وأي. إف. فرسن، والعقيد المتقاعد في الجيش البلجيكي أ. بولس[٣٣].

وبسبب تردِّي الوضع على خطِّ الحدود بين تركيا والعراق، عقد مجلس العُصبة اجتماعاً طارئاً في العاصمة البلجيكية بروكسل في السابع والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٤م، وافق فيه الطرفان على خطِّ حدودٍ مؤقت يُمثل الحدِّ الأقصى المسموح لكلِّ طرف باحتلالهِ[٣٤]، ثمَّ وافق مجلس العُصبة بالإجماع على ذلك الحد الذي صار يُعرف بخطِّ بروكسل[٣٥].

وبعد ذلك اجتمع أعضاء اللجنة في مقر عُصبة الأمم بجنيف في السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٢٤م، وانتُخب أي. إف. فرسن رئيساً لها، وقد خصَّصت اللجنة بضعة أيام للتعرف على الوثائق التي أعدتها الأمانة العامة لعُصبة الأمم التي تخص خطِّ الحدود بين تركيا والعراق، فدرست محاضر جلسات مؤتمر لوزان ومجلس العُصبة ومذكَّرات الحكومتين البريطانية والتركية، وزارت اللجنة كلاً من لندن وأنقرة قبل أنْ تسافر إلى بغداد[٣٦].

عيَّنت الحكومة البريطانيّة آر. إف. جارون مساعداً للجنة، ورافقه وزير المواصلات العراقي السابق صبيح نشأت[٣٧] ممثلاً عن الحكومة العراقية، وعيَّنت الحكومة التركية مفتش الجيش العام في ديار بكر جواد باشا مساعداً للجنة، ورافقه الخبيران كامل بك وفتَّاح بك[٣٨].

وصلت اللجنة إلى بغداد في السادس عشر من كانون الثاني ١٩٢٥م فدرست العلاقات الإقتصادية بين ولايتي بغداد والموصل. وقدَّم الملك فيصل الأول (١٩٢١-١٩٣٣م) إلى اللجنة مذكرةً مكتوبة ذكر فيها الاتفاق المُرتقب بشأن استغلال حقول النفط، وذكر أنَّ تجريد العراق من حدودهِ الطبيعية يمثل ضربةً مميتةً لمُستقبلهِ، وأنَّ الرأسمال الأجنبي لن يأتي إلى العراق إذا تعرض لأخطار الفوضى والغزو[٣٩].

وزارت اللجنة في بغداد عدداً من الوزارات والكلِّية العسكرية والمُستشفيات ومعاهد التعليم، وقابلت شخصياتٍ بارزة ومُمثلي الطبقات والطوائف، وتفقَّدت الأسواق ومخازن الحبوب والأخشاب، ودرست إحصائيات الجمارك وتقارير القناصل في مرحلةِ ما قبل الحرب العالمية الأولى[٤٠]، وبعدها وصلت إلى مدينة الموصل في السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٢٥م، وزارت بعض الأشخاص من ذوي الخبرة والمعرفة في مدينة الموصل، وقابلت واستوضحت من السلطات المحلية واللجان السياسية والجمعيات المهنية وجميع فئات الناس عن رأيهم حول ضمِّ الموصل إلى تركيا أو إبقائها ولايةً عراقية، وقد كوَّن أعضاؤها فكرةً عامَّة عن آراء الناس، ثمَّ قرروا تعيين لجان

فرعية لتُجري تحقيقاتها في الأقسام البعيدة من ولاية الموصل، بعد ذلك اجتمع أعضاؤها في كركوك وتوجهوا منها إلى السليمانية[٤١].

عادت اللجنة إلى الموصل في الثامن من آذار ١٩٢٥م وفيها تابعت تحقيقها، ثمَّ سافرت إلى زاخو والعَمَادية ودهوك للغرض نفسهِ، ولم يقتصر غرضها على النواحي السياسية، بل درست نفسية الناس ومشكلاتهم الإقتصادية والتجارية، ودرست القضايا العنصرية والجيولوجية، وجمعت المعلومات عن وسائل المواصلات والمرافق الزراعية، وفي نهاية آذار عادت اللجنة إلى مدينة الموصل وأمضت بضعة أيام في تنسيق المعلومات التي جمعتها، ثمَّ سافرت إلى جنيف Geneva، وفي العشرين من نيسان بدأت بكتابة تقريرها[٤٢]، الذي تضمَّن التقرير مجموعة من النقاط، منها:

الحجج الجغرافية: تُشكِّل الأراضي المُتنازع عليها وحدةً قائمةً بذاتها، فهي مُحاطةٌ بحدودٍ طبيعية من أكثر جهاتها، وللقسم الشمالي الذي مركزه الموصل خصائص مُشابهة لخصائص نصيبين وماردين وديار بكر وأورفا، بينما يرتبط القسم الجنوبي العراق بلورستان، وإنَّ أفضل خط لتقسيم الولاية هو الزاب الصغير[٤٣]، إذ إنَّ أحد مظاهر الوحدة في الأراضي المُتنازع عليها هو إلتقاء جميع الطرق في الموصل، ولاسيَّما في القسم الشمالي، وهذهِ الوحدة الإقتصادية حسمت تاريخ الولاية، أمَّا عن الآثوريين فقد قالت اللجنة إنَّه ليس من العدل فصل أراضٍ من تركيا لإسكان الآثوريين الذين حملوا السلاح ضدَّ سلطاتهم[٤٤].

وعن الناحية القانونية ذكرت اللجنة في تقريرها أنَّ تركيا ظلَّت تحتفظ بسيادتها على ولاية الموصل ما دامت لم تتنازل عن حقوقها فيها، ولكن يحق للعراق أنْ تكون له حدود تسمح له بالبقاء سياسياً واقتصادياً. إلاَّ أنَّ وضع العراق الداخلي غير مستقر لأنَّه يفتقر إلى الخبرة السياسية، لذلك قررت اللجنة بضرورة استمرار الانتداب بشكل المُعاهدة العراقية – البريطانية القائمة لمدة خمس وعشرين سنة، وإذا لم يمدد الانتداب بعد انتهاء مُعاهدة ١٩٢٢م، فإنَّ من الأفضل أنْ تُعطى ولاية الموصل إلى تركيا؛ لأنَّ معظم السكَّان الأكراد سيفضلون الانضمام إلى تركيا إذا لم يعطوا بعض الضمانات الإدارية والمحلية، لذلك من مصلحة الحكومة العراقية أن تقبل بتمديد أمد الانتداب البريطاني حسب مُعاهدة سنة ١٩٢٢م، وإلَّا ستظهر صعوبات سياسية خطيرة ستُجبرها على ضمِّ الموصل إلى تركيا، وأوصت أنَّه في حال قرر مجلس العُصبة تقسيم الأراضي المُتنازع عليها، فإنَّها تعتقد أنَّ الخط المُمتد مع الزاب الصغير هو أفضل حدٍّ للتقسيم[٤٥]، وهنا كشفت بريطانيا عن سياستها الحقيقية تجاه العراق، فقد أكَّدت من خلال التوصيات التي جاءت بها اللجنة أنَّها تسعى إلى إبقاء العراق تحت سيادتها بحجَّة أنَّه ما زال غير مؤهل لقيادة نفسهِ، وذلك لتظل تستنزف خيراته وتستغل موقعه الجغرافي لتحقيق أطماعها الأخرى.

الحجج العنصرية: تسكن ولاية الموصل مجموعةٌ من القوميات والديانات المختلفة، إلاَّ أنَّ جميع تلك القوميات مُتعايشة سلمياً إلى حدٍّ ما مع بعضها، وأنَّ القوميتين العربية والكردية تُعد الأكثر تماسكاً وتسكن مناطق واسعة، إذ يبلغ عدد الأكراد في الأراضي المُتنازع عليها نحو نصف مليون نسمة، ولكن هذا العدد يُشكِّل نسبة ضئيلة مقارنةً بنفوس العراق، وبسبب

اختلاط الأجناس استنتجت اللجنة أنَّه لا يمكن أخذ القضايا العنصرية المحضة بنظر الاعتبار في تحديد الحدود[٤٦].

الحجج التاريخية: أقرت اللجنة "أنَّ العرب أو الإيرانيين أو الأتراك أو المغول لم يكونوا أسياد الموصل بصورةٍ مُستمرة"، إلاَّ أنَّها واثقة من أنَّ الموصل كانت تحت سيطرة السلاطين العثمانيين في القرون الأربعة الماضية، ولكن هذهِ السيطرة لم تكن فاعلة وشاملة لكلِّ الولاية دوماً، وقد شاركت ماردين والجزيرة وديار بكر بغداد في تاريخها، ولذلك فإنَّ أيَّ خط يُقترح سيكسر السلسلة التاريخية، وبمعنىً آخر إنَّ الولاية مُرتبطة تاريخياً بالعراق[٤٧].

الحجج الإقتصادية: أكَّدت اللجنة أنَّ من الخطأ فصل الموصل عن الأراضي المُرتبطة بها اقتصادياً، وأنَّ أفضل تسوية لولاية الموصل هي إلحاقها بالعراق، ولكن إذا اقتضت الضرورة فلا مانع من فصل أقضية زاخو والعَمَادية وحتَّى دهوك، ولكن من الصعب فصل كركوك وكفري والسليمانية من بغداد، وإذا فُصلت فمن الضروري جداً عقد اتفاق اقتصادي مع بغداد، وإذا كان من المرغوب فيه تقسيم ولاية الموصل لأسبابٍ أخرى غير اقتصادية، فإنَّ التسوية المقبولة اقتصادياً هي أنْ يُرسم خطُّ الحدود شمال الزاب الصغير تاركاً كويسنجق وطاق ورانية في العراق، وعلى كلِّ حال يجب ترك منطقة ديالى في العراق[٤٨].

الحجج العسكرية: أصرَّت اللجنة على صلاحية الخط الذي اقترحته الحكومة البريطانية شمالي خط بروكسل؛ لأنَّ الصحراء تُشكِّل خطَّاً عسكرياً ممتازاً، كما برهنت الحرب العالمية الأولى، وفي المقابل فإنَّ الخط الذي اقترحته الحكومة التركية والذي ينقسم على قسمين (قسمٌ يمتد في الصحراء غربي نهر دجلة، والقسم الآخر يمتد بين نهر دجلة والحدود الإيرانية) ضعيف ولا يصلح لتقسيم الولاية[٤٩].

الحجج السياسية: كشفت اللجنة من خلال تحقيقاتها ولقاءاتها التي أجرتها مع سكَّان الموصل أنَّ الشعور الوطني كان ضعيفاً باستثناء ما عند العرب المثقفين، إلَّا أنَّ الحس القومي لدى الأكراد كان أقوى، ووجدت أنَّ المصالح الفردية أو الجماعية هي الغالبة على الوطنية المُشتركة. ودحضت اللجنة تأكيدات الحكومة التركية بأنَّ أكثرية سكَّان منطقة السليمانية ترغب بالرجوع إلى تركيا فعلاً؛ لأنَّها وجدت معظمهم يميلون إلى العراق، ولهذا جاء استنتاجها في حينهِ: "إنَّ القومية واللغة لا تصلحان دوماً دليلاً موثوقاً على الآراء السياسية"[٥٠].

المبحث الثالث:
قرار مجلس عُصبة الأمم عن مشكلة الموصل

في الثالث من أيلول ١٩٢٥م اجتمع مجلس العُصبة لدراسة ومُناقشة تقرير لجنة التحقيق الدوليَّة، وقال مندوب بريطانيا إنَّ لجنة التحقيق سجَّلت رأيها باعتبار المنطقة المُتنازع عليها تركية من الناحية القانونية إلى أنْ تتنازل تركيا عن حقوقها فيها، إلَّا أنَّ الحكومة التركية وافقت سَلَفاً في المادة الثالثة من مُعاهدة لوزان على التنازل عن جميع المناطق الواقعة إلى الجنوب من الخط الذي يقرره المجلس كخطٍّ للحدود، وذكر أنَّ المُدة التي يحتاج فيها العراق للمُساعدة والاستشارة الخارجية لا يقل عن خمس وعشرين سنة، وأنَّ الحكومة البريطانية لا تزال مُتمسكةً بوعدها لإدخال العراق وقبوله في عضوية عصبة الأمم

بأسرع ما يمكن، ولمَّا كانت الحكومة البريطانية تتكلَّم نيابةً عن الحكومة العراقية، اعترض ممثل بريطانيا في عُصبة الأمم على اقتراح اللجنة القاضي بتقسيم الأراضي المُتنازع عليها، وقال إنَّ تجزئة العراق تُهدد استقراره، وكرَّر رأي الحكومة البريطانية "بأنَّ المُشكلة هي تعيين خط الحدود بين تركيا والعراق، وليس مُستقبل ولاية الموصل"، وفنَّد إدعاء المندوب التركي الذي أكَّد التشابه التام بين الأكراد والأتراك، في حين ذكرت اللجنة في تقريرها أنَّ الأكراد جنسٌ يختلف عن الأتراك والعرب، ولا أساس لادعاء الأتراك بأنَّ سكَّان الولاية يطالبون بعودتهم إلى تركيا بشدَّة[٥١].

بعد هذهِ المُناقشات أشار الرأي الاستشاري لمحكمة العدل ومقرر مجلس عُصبة الأمم إلى مسألتين: الأولى ما صفة القرار الذي يصدره المجلس بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من مُعاهدة لوزان؟ هل القرار تحكيمي أم توصية أو توسط بسيط؟ والأخرى، أيجب أنْ يكون القرار بالإجماع، أم يجوز أن يؤخذ بالأغلبية؟ أيجوز لمُمثلي الطرفين المُتنازعين أنْ يشتركا في التصويت؟ اقترحت اللجنة على المجلس تقديم السؤالين إلى محكمة العدل الدولية الدائمة لاستشارتها[٥٢].

ردَّ ممثل الحكومة البريطانية بأنَّ قرار مجلس العُصبة سيكون قراراً تحكيمياً مُلزماً للطرفين، وليس بتوصيةٍ ولا بتوسط، أمَّا مندوب تركيا فقد علَّق على أنَّ قرار مجلس العُصبة سيكون بالإجماع، وأكَّد على أنَّ رأي محكمة العدل استشاري ولا يمكن أنْ يؤثر في حقوق تركيا بموجب مُعاهدة لوزان، وأنَّ المجلس الوطني التركي الكبير غير مُلزم بأيِّ عهدٍ عدا القوانين التي أبرمها[٥٣].

وفي الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٢٥م أصدرت محكمة العدل الدولية الدائمة قرارها الذي أكَّدت فيه أنَّ القرار الذي يُصدره مجلس عُصبة الأمم بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من مُعاهدة لوزان مُلزم للطرفين المعنيين، ويكون تحديداً نهائياً لخطِّ الحدود بين تركيا والعراق، أمَّا ما يخص قرار التصويت فمن الأفضل أنْ يكون قرار التصويت بالإجماع ويشترك الطرفان المُتنازعان بالتصويت، ولكن صوتيهما لا يُحسبان لغرض الإجماع، وفي الثامن من كانون الأول ١٩٢٥م اجتمع مجلس العُصبة لمُناقشةِ رأي المحكمة الاستشاري، فأكَّد ممثل بريطانيا قبول حكومتهِ لقرار المجلس، بينما أكَّد مندوب تركيا أنَّ حكومته غير مُلزمة برأي المحكمة الاستشاري، إلَّا أنَّ مجلس العُصبة وافق بالإجماع على رأي المحكمة الاستشاري، وفي السادس عشر من كانون الأول ١٩٢٥م اجتمع مجلس العُصبة، وطرح حلولاً للمُشكلة، منها: (١) إلحاق كل المنطقة الواقعة إلى الجنوب من خطِّ بروكسل بالعراق، (٢) تقسيم المنطقة المُتنازع عليها بخطٍّ يمتد في الغالب مع مجرى نهر الزاب الصغير. وقد فضَّل أغلب الحضور الحل الأول[٥٤].

بعد ذلك طلب مقرر لجنة المجلس استمرار النظام المُتفق عليه في مُعاهدة التحالف بين بريطانيا والعراق لسنة ١٩٢٢م لمدة خمس وعشرين سنة، ولتحقيق هذهِ الغاية يجب عقد مُعاهدة جديدة بين الحكومتين البريطانية والعراقية، وسألت اللجنة المندوب البريطاني عن الوقت الذي تحتاجه حكومته لتقديم المُعاهدة الجديدة إلى مجلس العُصبة ليضمن استمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة كما هو مُحدد بمُعاهدة التحالف المعقودة بين البلدين، ما لم يُضم العراق إلى العُصبة قبل انتهاء هذهِ

المدة، وحالما يخبر المجلس خلال ستة أشهر ابتداءً من السادس عشر من كانون الأول ١٩٢٥م وبتنفيذ هذا الشرط يُعلن المجلس أنَّ قراره أصبح نهائياً[٥٥].

المبحث الرابع:
التسوية النهائيَّة لمشكلة الموصل وإقرار المُعاهدة الجديدة لسنة ١٩٢٦م

بعد صدور قرار عُصبة الأمم بشأن قضية الموصل، أرسل رئيس الحكومة العراقية جعفر العسكري (٢١/تشرين الثاني/١٩٢٦-٣١/ كانون الأول/١٩٢٧م) إلى رئيس الحكومة البريطانية رامزي ماكدونالد يُخبره أنَّ حكومة العراق مُستعدة من أجل عقد المُعاهدة الجديدة، وبناءً على رسالة الحكومة العراقية أعدت بريطانيا مشروع المُعاهدة وأرسلته إلى مندوبها السامي في العراق السير برسي كوكس ليقوم بمُراسلة الحكومة العراقية.

نصَّت المادة الأولى من المُعاهدة على أنَّ مُعاهدة سنة ١٩٢٢م تبقى نافذةً لمدَّة خمس وعشرين سنة، وتبقى الاتفاقيات المُلحقة بها نافذة للمدَّة نفسها. ونصَّت المادة الثانية على أنْ يدرس الطرفان المُتعاقدان إمكان تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية. أمَّا المادة الثالثة فنصَّت على أنَّه عند انتهاء مُعاهدة التحالف بموجب بروتوكول الثلاثين من نيسان لسنة ١٩٢٣م وخلال الأربع سنوات التالية حتَّى تنتهي مدَّة دخول العراق في عُصبة الأمم ستأخذ الحكومة البريطانية بنظر الاعتبار مسألتين: الأولى استمرار مُحاولة الحكومة البريطانية لقبول عضوية العراق في عُصبة الأمم، والأخرى، إذا لم تنجح محاولتها لقبولهِ، فلا بدَّ من تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية بسبب تقدم العراق، أو لأيِّ سببٍ آخر[٥٦].

أمَّا الحكومة العراقية فقد طالبت بتعديل مدَّة الاتفاقيات المُلحقة بالمُعاهدة، إلاَّ أنَّ المندوب السامي رفض وكتب إلى الملك فيصل الأول أنَّه يوجد خياران أمامكم، إمَّا قبول العراق للمُعاهدة كما هي، أو تسليم ولاية الموصل إلى تركيا، مما اضطر الحكومة العراقية بالتسليم للأمر الواقع وقبول المُعاهدة، وفي الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٢٦م وافق مجلس النواب العراقي على المُعاهدة، وفي اليوم التالي وافق مجلس الأعيان عليها، ووافق البرلمان البريطاني عليها في الثامن عشر من شباط ١٩٢٦م[٥٧].

في السادس عشر من كانون الأول ١٩٢٥م أصبحت المُعاهدة نهائية، وفي الحادي عشر من آذار ١٩٢٦م وافق مجلس العُصبة على قرار ينص على أنْ يعد المجلس المُعاهدة العراقية–البريطانية لسنة ١٩٢٦م كافية لاستمرار نظام الانتداب لمدَّة خمس وعشرين سنة، وأرسل المجلس إلى لجنة الانتداب الدائمة المُذكرة البريطانية المُتعلِّقة بإدارة المناطق الكردية في العراق[٥٨].

المبحث الخامس:
المُعاهدة العراقية ـ البريطانية ـ التركية لسنة ١٩٢٦م

في الحادي عشر من أيار ١٩٢٦م أرسل المندوب السامي البريطاني في العراق كتاباً إلى رئيس الوزراء العراقي أوضح فيه المُفاوضات التي دارت بين بريطانيا وتركيا[٥٩]، وأرفقه بمشروع مُعاهدة تُعقد بين بريطانيا وتركيا والعراق لأجل تسوية الحدود بين تركيا والعراق، وقد وافق العراق على تلك المُعاهدة التي وقِّعت في أنقرة

فـي الخامس من حزيـران ١٩٢٦م، وكانت وفقاً لمُعاهـدة لوزان، وفيها اعترفت تركيا باسـتقلال العراق وبعلاقاتهِ الخاصَّة مع بريطانيا[٦٠].

نصَّـت المـادة الأولى مـن المُعاهـدة على أنَّ خط بروكسـل الذي يُمثل الحـدود بين تركيا والعراق هو خط الحدود النهائي بين البلدين. أمَّا المادة الرابعة فقد عالجت جنسية سكَّان الأراضي التي أُعطيت للعراق لتُنظَّم بالمواد (٣٠-٣٦) من مُعاهـدة لوزان، ويمكن اسـتعمال حق الاختيار لمدَّة اثني عشـر شـهراً ابتـداءً من دخـول هذهِ المُعاهدة حيِّز التنفيذ، ولكن تقرر أنْ تحتفظ تركيا بحرية العمل في الاعتراف بخَيار السكَّان الذين قـد يختارون الجنسـية التركيـة. (وكانت المادة الثلاثون مـن مُعاهدة لوزان قـد نصَّت على أنَّ المواطنين العثمانيين الساكنين في الأراضي التي فُصلت عن تركيا يصبحون مواطنين للدولة التي نُقلت إليها تلـك الأراضي. أمَّا المواد (٣١-٣٦) فقد نظَّمت حقَّ الخيار والإقامة)[٦١].

أمّـا المادة الرابعة عشـرة فقـد نصَّت على إلـزام الحكومـة العراقية بدفع نسـبة ١٠٪ إلى الحكومـة التركية لمدَّة خمس وعشـرين سـنة ابتـداءً من تنفيـذ المُعاهدة، مـن جميع عائدات شـركة النفط التركية والشركات أو الأشخاص الذيـن قد يسـتغلون النفط عَمَلاً بأحـكام امتياز شـركة النفـط التركيـة، فضلاً عن الشـركات الفرعية التي قد تؤلَّف عَمَلاً بأحكام الامتيازات المذكـورة، أمَّا الجانـب العراقي فقد وافق على نصِّ المادة السادسـة عشرة بمنح العفو لكلِّ من قام بنشاطٍ سياسي في مصلحة تركيا حتَّى توقيع المُعاهدة، وبعد انتهاء المُناقشات دخلت المُعاهدة العراقية – البريطانية – التركية حيِّز التنفيذ في الثامن عشر من حزيران ١٩٢٦م[٦٢].

الخاتمة:

كانت الـدول الأوربيـة تتنافس فيمـا بينها للاستحواذ على ما يمكن استحواذه من ممتلكات الدولـة العثمانية، وظهرت هناك بعض القضايا التـي قام البريطانيون فيها بدور كبير لترسـيخ نفوذهـم ومنهـا مُشـكلة الموصـل، إذ احتلـت بريطانيا الموصل بعد هدنة مودروس ١٩١٨م، وبـررت بريطانيـا احتلالهـا بدافع عسـكري مُسـتندةً إلى نصوص الهدنة التي أعطت الحق لدول الحلفاء احتلال أيَّة نقطة إسـتراتيجية، في حين زعم الأتراك بزعامة مصطفى أتاتورك أنَّ هذا الاحتلال غير شـرعي لأنَّه وقع بعد إعلان الهُدنـة، ويمكن عدَّ ذلك أحد أهم الأسـباب التي أدت إلى ظهور مشـكلة الموصـل، التي كانت نتيجـةً لتضـارب المصالـح والادعـاءات بين بريطانيـا وتركيا، إذ إنَّ كلاً من هذين الطرفين كان يحاول الاحتفاظ بالموصل خدمةً لمصالحهِ وأغراضهِ.

لذلك يمكن القول أنَّ قصة نفط ولاية الموصل أقدم من مُشـكلة الموصل نفسـها، وكان هو أهم عامـل مؤثر في سـير حـوادث هذهِ المُشـكلة، وقد حدَّد النفط مواقـف كلٍّ من تركيا وبريطانيا والولايات المُتحدة وفرنسا من المُشكلة، ولاسيَّما بريطانيا التي أرادت أنْ تجعل من مُشكلة الموصل تهديداً متواصلاً للعراق لتُجبره إلى تسـليم نفطهِ ومقدراتـهِ الإقتصادية إليهـا، ولم تكن تهتم بغير مصالحها، ولكن مصالحها في هذهِ كانت متوافقةً مـع مصلحة العراق، بينمـا كان يجب أن تكون مصالح الشـعب العراقي هي العامل الحاسم عند النظر في اسـتثمار نفطهِ، فالعراق كبلد في بداية تكوينـهِ كان بحاجةٍ إلى كلِّ قطرةٍ من نفطهِ الذي يؤلِّـف ثروته الوطنية الرئيسـية لكي يتمكن من تنفيذ مشاريعه التربوية والصحية والصناعية..

لاحظنا من خلال هذا البحث أنَّ الهدف الأساسي للدول الاستعمارية متمثلةً ببريطانيا وفرنسا، والولايات المتحدة لاحقاً هو تمزيق وحدة الأقطار العربية، ولاسيَّما العراق وبلاد الشام، وكانت بريطانيا في مقدمة الدول التي سَعَت لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في العراق كونه دولة حديثة النشأة، ولا يمتلك القدرة السياسية التي تمكنه من الدفاع عن وحدة أراضيه، كما أنَّ الأسلوب الذي اتبعته بريطانيا من أجل تحقيق أهدافها في السيطرةِ على مُقدراتهِ هو فرض الانتداب بحجَّة تأهيلهِ ليكون دولةً مُستقلة، وبعد أنْ رسَّخت أقدامها قامت بفرض المُعاهدات العسكرية والسياسية والمالية التي كبَّلت مُقدرات العراق الإقتصادية، وأسهمت في ترسيخ فكرة لدى القادة السياسيين آنذاك مفادها أنَّها المُنقذ الوحيد للحفاظ على وحدة أراضيه لذلك أخذت تطمح إلى زيادة استغلالها لموارد العراق، ولاسيَّما النفط الذي كان من أهمِّ العوامل في توسيع نفوذها وسيطرتها على القادة السياسيين آنذاك، وكانت مُشكلة الموصل من أهمّ الوسائل التي كانت بيدها، إذ اتخذتها ذريعةً وحجَّةً لتمرير مُعاهدة سنة ١٩٢٦م والمُعاهدات التي تلتها.

الهوامش:

(١) كانت ولاية الموصل تشمل مدينة الموصل والجزء الأكبر من شمال العراق (كردستان الحالية) وكركوك.

(٢) مصطفى كمال (١٨٨١-١٩٣٨م): قائد الحركة التركية الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، أسَّس الجمهورية التركية الحديثة، وألغى الخلافة العثمانية وأعلن علمانية الدولة، أُطلق عليه لقب (أتاتورك) أي أبو الأتراك، للبصمة الواضحة التي تركها في تأسيس الدولة التركية الحديثة. للمزيد، يُنظر: ماهر حسن المصري، تركيا الحديثة، (القاهرة، ١٩٩٢م)، ص١٢.

(٣) هدنة مودروس: وهي المُعاهدة التي وقِّعت في ٣٠/ تشرين الأول/١٩١٨م، بين وفد الدولة العثمانية برئاسة رؤوف بك وفريق كاثروب عن دول الحلفاء برئاسة الأميرال البريطاني سومرست آرثر غوف في جزيرة مودروس اليونانية، وبهذهِ الهدنة تمَّ إيقاف العلميات الحربية فيما بينهم، وقد فرض الحلفاء مجموعةً من الشروط على الدولة العثمانية، أهمها فتح مضيقي البوسفور والدردنيل لسفن الحلفاء، ونزع سلاح الجيش العثماني وتسليم البوارج الحربية، فضلاً عن استسلام الحاميات العسكرية في الحجاز واليمن وعسير والعراق وسوريا، كما منحت الهدنة الحلفاء الحق في احتلال أي مواقع إستراتيجية في حال تعرض أمنها للخطر. للمزيد، يُنظر: إبراهيم خليل أحمد، خليل علي مراد، إيران وتركيا في التاريخ الحديث والمعاصر، (الموصل، ١٩٩٢م)، ص٢٢٩.

(٤) مجلس عُصبة الأمم: هو الهيأة التنفيذية التي تُدير وتوجه أعمال العُصبة، وبدأ المجلس بأربعة أعضاء (بريطانيا العظمى، فرنسا، إيطاليا، واليابان) وأربعة أعضاء غير دائمين اختارتهم الجمعية لدورة أمدها ثلاث سنوات، والأعضاء غير الدائمين هم كل من: (بلجيكا، البرازيل، اليونان، وأسبانيا). وكان من المُفترض أن تكون الولايات المتحدة عضواً دائماً خامساً، لكن مجلس الشيوخ الأمريكي صوَّت في ١٩/آذار/١٩٢٠م ضدَّ إقرار مُعاهدة فرساي، ليمنع بذلك مشاركة الولايات المتحدة في العُصبة. تغيرت تشكيلة المجلس مراتٍ كثيرة، وارتفع العدد أول مرة إلى ستة أعضاء غير دائمين في ٢٢/أيلول/١٩٢٢م، ثمَّ إلى ثمانية أعضاء في ٨/أيلول/١٩٢٦م. وانضمت ألمانيا للعصبة أيضاً وأصبحت العضو الدائم الخامس للمجلس في وقتٍ متأخر ليصبح تمثيل المجلس خمسة عشر عضواً، وفيما بعد أنْ تركت ألمانيا واليابان العُصبة ارتفع عدد الدول غير الدائمة من (٩) إلى (١١) دولة. وكان المجلس يجتمع خمس مرات في السنة كمُعدل وفي جلساتٍ استثنائية عند الضرورة. وبالإجمال عُقدت (١٠٧) جلسات علنية بين عامي ١٩٢٠-١٩٣٩م. للمزيد، يُنظر:

F. S. Northdge, The League of Nations: lts Life and Times 1920-1946, New York:

1986, Pp.42-48.

(٥) وُقِّعت مُعاهدة لوزان في ٢٤/تموز/١٩٢٣م في مدينة لوزان السويسرية، بين تركيا من جهة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا والبرتغال وبلغاريا وبلجيكا ويوغسلافيا من جهةٍ أخرى، وقد تمَّ توقيعها من قبل حكومة أنقرة التي كانت منافسة لحكومة إستانبول بقيادة الصدر الأعظم المسؤول أمام السلطان العثماني، وقد ألغت هذهِ المُعاهدة مُعاهدة سيفر ١٩٢٠م، وتألفت من (١٤٣) مادة، أعادت تنظيم العلاقات بين هذهِ الدول في مرحلةٍ ما بعد الحرب العالمية الأولى، ونظر إليها الأتراك باعتبارها وثيقة تأسيس للجمهورية التركية، لأنَّها قادت إلى الاعتراف الدولي بسيادة جمهورية تركيا كدولةٍ خلفت الإمبراطورية العثمانية. للمزيد، يُنظر: أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، (عمان، ٢٠١١م)، ص٦٦.

(٦) ساطع الحصري، مذكراتي في العراق (١٩٢١-١٩٢٧م)، (بيروت، ١٩٦٧م)، ج٢، ص٢٢.

(٧) شركة سكك حديد الأناضول الألمانية: طريق حديدي له أهمية دولية، يربط قارة أوربا بآسيا الصغرى والشرق الأوسط، وتمَّت آخر حلقاته في عام ١٩٤٠م، ويربط محطَّة حيدر باشا في إستانبول، بمحطَّة البصرة في العراق، ويتصل عن طريق الخطوط البديلة والفرعية بشمال إيران وروسيا وسوريا وفلسطين، ولقد مولته بشكلٍ خاص رؤوس الأموال الألمانية، وتمَّت أجزاؤه المارة بالأناضول في عام ١٨٩٦م، ثمَّ ظهر مشروع آخر وبحجم أكبر لمدهِ إلى بغداد، وتكونت شركة لهذا الغرض برؤوس أموال ألمانية. وقد احتجت كلٌ من بريطانيا وفرنسا وروسيا، لاسيَّما بريطانيا التي عدَّته تهديد مباشر لإمبراطوريتها في الهند. لذلك توقف العمل بهِ ولم يُستأنف إلاَّ عام ١٩١١م. للمزيد، يُنظر: محمد البخاري، المشرق العربي في سياسة المصالح الغربية، (الرباط، ١٩٩٨م)، ص٢١.

(٨) نسبةً إلى السير وليام نوكس دارسي William Knox D›Arcy (١٨٤٩-١٩١٧م): جيولوجي ومهندس نفط بريطاني من أصل أسترالي، يُعد من أهم المؤسِّسين لصناعة البتروكيمياويات في بلاد فارس (إيران). يُنظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، (بغداد، ١٩٨٨م)، ج٨، ص٨٤.

(٩) فاضل حسين، مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية الإنكليزية التركية وفي الرأي العام، ط٣، (بغداد، ١٩٧٧م)، ص٣٠٣.

(١٠) كالوست سركيس كولبنكيان (١٨٦٩-١٩٥٥م): رجل أعمال أرمني وصاحب أعمال خيرية، يُسمَّى أيضاً Mr. Five Percent، لأنَّه كان يتقاضى نسبة خمسة بالمائة من عائدات النفط على إثر دورهِ المُهم في إتاحة حقول البترول في الشرق الأوسط للاستثمار والتطوير الغربي، قبل وفاتهِ كان من أغنى رجال العالم ومجموعته من الأعمال الفنية هي من أكبر المجموعات الفنية على مستوى العالم، وكان ملعب الشعب الدولي في العراق هديةً منه، بالإضافة إلى مُساهمتهِ في بناء مدينة الطِّب أكبر الصروح الطبية في بغداد. للمزيد، يُنظر:

Jonathan Conlin, "Philanthropy without borders: Calouste Gulbenkian's founding vision for the Gulbenkian Foundation", Análise Social, Social Sciences Institute of the University of Lisbon, 2010, vol. 45, Pp. 277–306.

(١١) سعيد حليم باشا (١٨٦٣-١٩٢١م): سياسي عثماني، ابن الأمير مُحمَّد عبد الحليم بن مُحمَّد علي باشا مؤسِّس الأسرة العلوية بمصر، تولَّى منصب الصدارة العظمى من عام ١٩١٣م إلى عام ١٩١٧م، وقَّع مُعاهدة التحالف مع ألمانيا عام ١٩١٤م، ومع ذلك عُرف بمعارضتهِ لدخول تركيا الحرب، حاول الاستقالة عند اندلاع الحرب ولكنه احتفظ بمنصبهِ نزولاً عند إلحاح رجال حزب تركيا الفتاة، اتُّهم بالخيانة، وقد بُرئ من الاتهامات وأُطلق سراحه في عام ١٩٢١م، وانتقل إلى صقلية، أراد العودة إلى إستانبول، ولكن هذا الطلب رفض، وقد اغتيل بعد فترةٍ وجيزة في روما من قبل ارشافير شيراكيان، وكيل الاتحاد الثوري الأرميني، لدورهِ في الإبادة الجماعية للأرمن. غير أنَّ مصادر أخرى ذكرت أنَّه لا علاقة له بالإبادة الجماعية، اغتيل في روما سنة ١٩٢١م. للمزيد، يُنظر: جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ط٣، (القاهرة، ١٩٩٥م)، ج١، ص١٥٢.

(١٢) فاضل حسين، مشكلة الموصل، ص ص٢٤-٢٨.

(١٣) السير تاتون بنفينتو مارك سيكس (١٨٧٩-١٩١٩م): سياسي بريطاني ومستشاراً دبلوماسياً لدى حزب المُحافظين البريطاني، لاسيَّما بقضايا الشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الأولى، وقد ارتبط أسمه باتفاقية تقسيم الإمبراطورية العثمانية ١٩١٦م سايكس بيكو فيما بين بريطانيا وفرنسا وروسيا. للمزيد، يُنظر:

Karl Ernest Meyer and Shareen Blair Brysac, Kingmakers: The Invention of the Modern Middle East, New York & London: 2008, p.203.

١٤ (١٤) فرانسو ماري دينيس جورج بيكو (١٨٧٠-١٩٥١م): محامي ودبلوماسي فرنسي، قاد التفاوض عن الجانب الفرنسي في اتفاقية عام ١٩١٦م بين بريطانيا وفرنسا لتقسيم أملاك الإمبراطورية العثمانية. للمزيد، يُنظر:

M. Andrau, The Climax of French Imperial Expansion 1914-1924, Stanford: 1981, p.20.

(١٥) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، (بغداد، ١٩٨٠م)، ص٣٣.

(١٦) فاضل حسين، مشكلة الموصل، ص٤٩.

(١٧) جورج بنيامين كلمينصو (١٨٤١-١٩٢٩م): طبيب وسياسي فرنسي، تولَّى رئاسة الوزراء مرتين (١٩٠٦-١٩٠٩م)، (١٩١٧-١٩٢٠م) تمكَّن من طبع السياسية الفرنسية بطابعهِ الخاص وحقَّق الكثير من المُنجزات، ففي ولايتهِ الأولى تمَّ فصل الكنيسة عن الدولة، فضلاً عن إصدارهِ قوانين تتعلَّق بالعمال وأرباب العمل، ووطَّد علاقة فرنسا بكلٍّ من بريطانيا والولايات المتحدة، وتمكَّن من تعبئةِ الجماهير الفرنسية لخوض الحرب ضدَّ ألمانيا، أمَّا في ولايتهِ الثانية في مرحلةِ الحرب العالمية الأولى فكان يقوم بزياراتٍ ميدانية للجنود حاثاً إياهم على الثبات لتحقيق النصر والثبات، وواصل الحرب على الرغم من الظروف القاسية التي كانت تمر بها فرنسا، مما أطلق عليه بعد انتهاء الحرب "أبو النصر"، لعب دوراً محورياً في صياغةِ مُعاهدة السلام في باريس ١٩١٩م، وكان موقفه قاسياً تجاه ألمانيا إذ قاد موقفه إلى إرغامها على دفع تعويضاتٍ كبيرة لصالح دول الحلفاء. للمزيد، يُنظر: الموسوعة العربية العالمية، ط٢، (الرياض، ١٩٩٩م)، مج٦، ص٣٧٠.

(١٨) عبد الأمير العكَّام، الحركة الوطنية في العراق (١٩٢١-١٩٣٢م)، (النجف، ١٩٧٥م)، ص٦٠.

(١٩) مؤتمر سيواس Sivas Congress: مؤتمر عقدته الحركة الوطنية التركية بين الرابع والحادي عشر من أيلول ١٩١٩م في مدينة سيواس في وسط شرقي تركيا، وقد وحَّد المؤتمر المندوبين من جميع ولايات الأناضول في الدولة العثمانية، وحينما عُقد المؤتمر كانت العاصمة استانبول والكثير من المدن والمناطق الإقليمية تحت الاحتلال، وكان مصطفى كمال أتاتورك قد أصدر الدعوة إلى المؤتمر الذي صدرت عنه عدد من القرارات الحيوية التي كانت الأساس لتشكيل السياسة المُستقبلية التي جرت في إطار حرب الاستقلال التركية. لمزيدٍ من التفاصيل، يُنظر:

Kate Fleet et al (eds.), The Cambridge History of Turkey, vol. 4, Cambridge: 2006, p.125.

(٢٠) فاضل حسين، "المُساومات الدولية حول ولاية الموصل (١٣٣٤-١٣٤٤هـ/١٩١٦-١٩٢٦م)"، موسوعة الموصل الحضارية، (الموصل، ١٩٩٢م) ج٥، ص٥١.

(٢١) مؤتمر مودانيا: مؤتمر عُقد بين دول الحلفاء وحكومة أنقرة الكمالية لإنهاء الحرب اليونانية – التركية، افتتح المؤتمر أعماله في ٣/تشرين الأول/١٩٢٢م، واستمر لغاية ١١/تشرين الأول، تضمَّن مجموعةً من الشروط منها جلاء اليونانيين من تراقيا في مدَّةٍ أقصاها خمسة عشر يوماً، إيجاد قوة للحلفاء على الضفَّة الغربية لنهر مارينزه، إيقاف عمل التحصينات في المضائق. للمزيد، يُنظر: كاظم باقر علي، حسين عبد الكاظم عودة، «مؤتمر مودانيا ودوره في إنهاء الحرب اليونانية العثمانية ١٩١١-١٩٢٢م وموقف بريطانيا منه»، مجلَّة أبحاث البصرة، البصرة، ٢٠١٣م، ج٣٢، ص٨٨.

(٢٢) فاضل حسين، مشكلة الموصل، ص٣٨.

(٢٣) مُعاهدة سيفر: عُقدت في ١٠/أب/١٩٢٠م، بين الدولة العثمانية ودول الحلفاء، وقد تضمَّن شروط قاسية بحقّ الدولة العثمانية إذ جردتها من كلّ

الأراضي التي يقطنها غير الأتراك، فضلاً عن سيطرة دول الحلفاء على أراضي تركية، أثارت شروط هذهِ المُعاهدة انفصال الحركة التركية الوطنية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك عن حكومة إستانبول، وأقامت برلماناً خاصاً بها في أنقرة. للمزيد، يُنظر: الآن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث (١٧٨٩-١٩٤٥م)، ترجمة: سوسن فيصل الثامر ويوسف محمد أمين، (بغداد، ١٩٩٢م)، ج٢، ص ص٢٧٠-٢٧١.

(٢٤) فاضل حسين، مشكلة الموصل، ص ١٢.

(٢٥) اللورد جورج كيرزن (١٨٥٢-١٩٢٥م): سياسي بريطاني شَغَل منصب الحاكم العام للهند البريطانية في الفترة (١٨٩٩-١٩٠٥م) ووزير خارجية بريطانيا خلال الأعوام (١٩١٩-١٩٢٤م). للمزيد، يُنظر: ضمياء عبد الرزاق خضير، لويد جورج ودوره في السياسة البريطانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٩م، ص٢٥٢.

(٢٦) مصطفى عصمت أينونو (١٨٨٤-١٩٧٣م): ثاني رؤساء الجمهورية التركية، تولّى الرئاسة للمدّة (١٩٣٨-١٩٥٠م)، كما شَغل قبلها منصب رئيس الوزراء عدّة مرات، وأصبح زعيم حزب الشعب الجمهوري للمدّة (١٩٣٨-١٩٧٢م). للمزيد، يُنظر: الموقع الإلكتروني:

https://ar.wikipedia.org/wiki

(٢٧) فاضل حسين وعبد الوهاب القيسي وعبد الأمير محمد، تاريخ العراق المعاصر، (بغداد، ١٩٨٠م)، ص٤٢.

(٢٨) عُصبة الأمم: هي إحدى المُنظَّمات الدولية التي تأسَّست عقب مؤتمر باريس للسلام سنة ١٩١٩م، الذي أنهى الحرب العالمية الأولى. وتُعد أول مُنظَّمة أمن دولية هدفت إلى الحفاظ على السلام العالمي، وصل عدد الدول المُنتمية لهذهِ المُنظَّمة إلى (٥٨) دولة في أقصاه، وذلك خلال الفترة المُمتدة من سنة ١٩٣٤م إلى سنة ١٩٣٥م، كانت أهداف العُصبة الرئيسة تتمثل في منع قيام الحرب عِبرَ ضمان الأمن المُشترك بين الدول، والحدِّ من انتشار الأسلحة، وتسوية المُنازعات الدولية عِبرَ إجراء المفاوضات والتحكيم الدولي، كما ورد في ميثاقها، ومن الأهداف الأخرى التي كانت عُصبة الأمم قد وضعتها نصب أعينها: تحسين أوضاع العمل بالنسبةِ للعمَّال، مُعاملة سكَّان الدول المُنتدَبة والمُستعمرة بالمُساواة مع السكَّان والمُوظَّفين الحكوميين التابعين للدول المُنتدِبة، والعناية بالصحة العالمية وأسرى الحرب، وحماية الأقليات العرقية في أوربا. للمزيد، يُنظر: ضمياء عبد الرزاق خضير، مرجع سابق، ص١٠٦.

(٢٩) ساطع الحصري، مرجع سابق، ص٥٨.

(٣٠) عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، (صيدا، ١٩٣٥م)، ج١، ص٢٦٩.

(٣١) رامزي ماكدونالد (١٨٦٦-١٩٣٦م): سياسي بريطاني ويُعد من مؤسِّسي حزب العمال البريطاني، اختير رئيساً للحزب عام ١٩١١م، وكان من أشد المُعارضين لدخول بريطانيا الحرب العالمية الأولى، ولكن الأغلبية الحزبية بقيادة آرثر هندرسون كانت مع دخول بريطانيا الحرب، فاستقال من رئاسة الحزب، وفقد مقعده في البرلمان عام ١٩١٨م، وفي عام ١٩٢٣م عاد إلى البرلمان وترأس الحزب مرةً أخرى، وفي عام ١٩٢٤م أصبح رئيساً للوزراء تقلَّد فيها حقيبة الخارجية إضافةً إلى منصبهِ، وفي مدَّة وزارته هذهِ أسهم في حلِّ مسألة التعويضات الألمانية إثر مُعاهدة فرساي ١٩١٩م، ووقَّع مُعاهدة اقتصادية مع ألمانيا، ووضع في جنيف مخطَّطاً لخفض التسلح، وفي عام ١٩٢٩م نجح حزب العمَّال بالانتخابات، وكُلف ماكدونالد مرةً ثانية رئاسة الوزراء، وكان عليه حل المشكلات الداخلية العالقة، فأصدر عام ١٩٣٠م قانون إصلاح مسألة التقاعد، وتأمين العاطلين عن العمل وتحسين الأجور، وشروط العمل، غير أنَّ بريطانيا تأثرت بالأزمة الإقتصادية العالمية التي حدثت عام ١٩٢٩م إثر إنهيار بورصة نيويورك، فاستقالت حكومة ماكدونالد، وكُلف من جديد تشكيل حكومة مشتركة مع المحافظين، فاتهمه خصومه داخل الحزب بالخيانة فاستقال من منصبهِ عام ١٩٣م. للمزيد، يُنظر: الموسوعة العربية العالمية، مج٧، ص٥٠٩.

(٣٢) فاضل حسين، مشكلة الموصل، ص٤٩.

(٣٣) المِس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، (بيروت، ١٩٧١م)، ص٥٣.

(٣٤) فاضل حسين، مشكلة الموصل، ص٥٨.

(٣٥) خط بروكسل: هو الخط الحدودي الفاصل بين

العـراق وتركيا الـذي اقترحته عُصبـة الأمم لفضّ النـزاع حول ولاية الموصل، ويبـدأ من ملتقى نهر دجلـة مع خطِّ الثالـوك لنهر الخابور إلـى أنْ يلتقي بخـطِّ الثالوك لنهر الهيزل ثمَّ إلـى نقطةٍ واقعة على بُعـد ثلاثة كيلومتـرات فوق ملتقى النهر، ويسـتمرُّ الخـط بالارتفاع والانخفاض لينتهـي بنقطة الالتقاء بخطٍّ مسـتقيم بيـن حوضي نهر حاجي بـك ورافده الـذي يمـر من شـرق أوروبـا، وبعـد أنْ يتبع خط تقسـيم المياه المذكور يسـير رأسـاً إلى نهر حاجي بك، ثمَّ يسـير مع النهر معاكساً الجريان إلى الحدود الإيرانيـة. للمزيد، يُنظـر: أراد دمبكجيـان، قضية الموصل، مجلَّـة الكاردينيا (الإلكترونية)، ٨/كانون الأول/٢٠١٣م.

http://algardenia.com/maqa-lat/7694-2013-12-08-07-35-24.html

(٣٦) زكي صالح، مقدمة في دراسـة العراق المعاصر، (بغداد، ١٩٥٣م)، ص٢٥.

(٣٧) صبيـح نشـأت: وزير الأشـغال والمواصلات في وزارتي عبد الرحمن النقيـب الثالثة (٢/أيلول-١٦/ تشـرين الثاني/١٩٢٢م)، ووزارة جعفر العسكري الأولى (٢٢/تشرين الثاني/١٩٢٣-٢/أب/١٩٢٤م)، كما أُرسـل ممثلاً للمملكة العراقية في مؤتمر العقير الـذي عُقد فـي ٢/كانـون الأول/١٩٢٢م، لترسـيم الحدود بين المملكة العراقية وإمارة الكويت وسلطنة نجـد. للمزيـد، يُنظر: ناظـم عبد الواحد جاسـور، إشـكالية الحـدود فـي الوطـن العربي: دراسـة في الصراعات السياسـية والخلافات الحدودية العربية، (عمان، ٢٠٠١م)، ص٦٥.

(٣٨) المرجع نفسه، ص٢٩.

(٣٩) ساطع الحصري، مرجع سابق، ص٦٣.

(٤٠) فاضل حسين، مشكلة الموصل، ص٥٤.

(٤١) فاضل حسين وآخرون، مرجع سابق، ص٤٥.

(٤٢) المرجع نفسه، ص٤٦.

(٤٣) الـزاب الصغير: أحد روافد نهر دجلة، تقع منابعه في شـمال غربي إيران، ويمتد لمسـافة (٤٠٢) كم داخل العراق.

(٤٤) إبراهيم خليل العلاَّف، جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، (الموصل، ١٩٨٩م)، ص٤٦.

(٤٥) المرجع نفسه، ص٤٨.

(٤٦) فاضل حسين وآخرون، مرجع سابق، ص٤٩.

(٤٧) ساطع الحصري، مرجع سابق، ص٨٥.

(٤٨) خيري العُمري، مرجع سابق، ص٨١.

(٤٩) المرجع نفسه، ص٣٨.

(٥٠) مريـم عزيز فتـاح، تحليل العوامل التي رسـمت الحدود العراقية – التركية، (السـليمانية، ٢٠٠٧م)، ص٢٨.

(٥١) خيري العُمري، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، (القاهرة، ١٩٦٩م)، ص٧٦.

(٥٢) عبد الرزاق الحسني، مرجع سابق، ص٢٧٢.

(٥٣) محمد طاهر العُمري، مقدرات العراق السياسـية، (بيروت، ١٩٢٥م)، ص١٤٥.

(٥٤) فاضل حسين، مشكلة الموصل، ص٥٦.

(٥٥) محمد طاهر العمري، المرجع السابق، ص١٥٢.

(٥٦) فـاروق صالـح العمـر، المُعاهـدات العراقيـة – البريطانيـة وأثرها في السياسـة الداخلية (١٩٢٢-١٩٤٨م)، (بغداد، ١٩٧٧م)، ص١٤٠.

(٥٧) المرجع نفسه، ص١٣٦

(٥٨) فاضل حسين، مشكلة الموصل، ص١٧٦.

(٥٩) في كانون الأول ١٩٢٥م جرت مفاوضات بريطانية – تركية حول قضية الموصل، وفيها هدَّد البريطانيون بصورةٍ غير مباشـرة الأتراك في إمكانيتها السـماح لتدخـل إيطاليـا واليونان فـي الأناضـول، في حال أصرت الحكومة التركية بمطالبتها بولاية الموصل، وفـي الوقت ذاتهِ قدمت الحكومـة البريطانية عرضاً لتركيـا كان عبـارةً عن تقديم قرض بمبلغ عشـرين مليون جنيه، فضلاً عن تخفيض الدين الذي كان على الدولة العثمانية سابقاً، إلاَّ أنَّ الحكومة التركية رفضت العرض، وطالبت بحصَّـة من نفط الموصل وتعديل خطِّ الحدود, وبذلك أعلنت عن موافقتها النهائية بضمِّ ولايـة الموصل إلى العراق. للمزيد، يُنظر: محسـن محمد متولي، كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م حتَّى سقوط الملكية ١٩٥٨م، ط١، (بيروت، ٢٠٠١م)، ص٢١٤.

(٦٠) محمـد صالح عقـراوي، الكُرد والدولة المُسـتقلة والمُعاهـدات والمواثيق الدولية، (أربيل، ٢٠٠٥م)، ص٣١.

(٦١) المرجع نفسه، ص٣٥.

(٦٢) محسن محمد متولي، مرجع سابق، ص٢١٥.

British Hurdles To Irag (1926 - 1932A.D)….
Mosul Problem As Model

Dr. Dhamyaa Abdulrazag Khudhair
Al-Mustansirya University

Abstract:

Iraq's political history has undergone, since 1921, political, economic and social crises. Britain has played a major role in creating these crises, and it was among the most greedy foreign countries in Iraq's wealth. The problem of Mosul was one of the most serious problems faced by Iraq that arose after the British occupation of Iraq. The Turkish opposition to the occupation of Mosul led to negotiations between the British and Turks, but nothing came of it. So, they refered the entire issue to the League of Nations.

The main objective of the colonial powers was the disintegration the unity of the Arab countries, especially Iraq and the Levant. Britain was the first of countries that sought to achieve its strategic goals in Iraq as a newly emerging state and does not have the political capacity to enable to defend its territorial integrity. Britain's approach to achieve its goals in controlling its capabilities is to impose the mandate on the pretext of qualifying it as to be an independent state. Having established its foothold, it has imposed military, political and financial treaties that have encapsulated Iraq's economy. Therefore, it began to increase its exploitation Iraq's oil, which was the most important factor in expanding its influence and control over the political leaders at the time. The problem of Mosul was one of the most important mean that was in its hands, as it took it a pretext to endorsement the treaty of 1926 and the treaties that followed.

الهوية الوطنية لثورة العشرين التحررية في العراق

أ.د. أسامة عبد الرحمن الدوري(*)

مقدمة:

كتب الكثير من المؤرخين والباحثين، عراقيين وعرباً وأجانب عن ثورة عام ١٩٢٠م في العراق. ولمَّا كنا نحتفل بالذكرى (٩٧) لتلك الملحمة الوطنية، والتي تتزامن اليوم مع ملحمةٍ جديدة يخوضها الشعب العراقي في التخلص من تنظيم داعش الإرهابي، والأمل لبناء وطنٍ موحَّد آمن مُستقرٍ مُزدهر، أود أن أتناول موضوع ثورة العشرين من هذهِ الزاوية المهمة، مركِّزاً ليس على أسبابها وأحداثها ونتائجها وحسب، ولكن سأسلِّط الضوء على المناطق التي ساهمت بالثورة، سواء أكانت تلك المشاركات عسكرية قتالية أم فكرية أم تنظيمية، فضلاً عن التركيز على أهمِّ الشخصيات التي ساهمت بشكلٍ فاعل في تلك الثورة، سواء أكانوا شخصيات عشائرية أو دينيَّة أو حركة وطنية أو صحافة أو ضباط عثمانيين أو أفندية، وفوق هذا كلهِ سأحاول ومن خلال المعلومات المتوافرة بيان مشاركات العراقيين فضلاً عن دينهم ومذهبهم أو قومياتهم، ومهما كانت طبيعة تلك المشاركات في توحيد الصف واللُّحمة الوطنية.

حاولت الاعتماد على عددٍ من المصادر المتنوعة آملاً في عدم إغفال دور أي طرف عراقي، لإيماني أننا نحتاج اليوم إلى التلاحم قبل فوات الأوان، وسوف لن ينفع الندم على طغيان الصراعات التي لا تُغني ولا تُسمن من جوع، في الوقت الذي تتسابق الأُمم من أجل تقدمها ورخاء شعوبها.

وأبدأ دراستي بقولٍ لنابليون بونابرت Napoléon Bonaparte، القائد العسكري والسياسي والإمبراطور الفرنسي (١٧٦٩-١٨٢١م)، اقتبسته من الدكتور علي الوردي، أستاذ علم الاجتماع (١٩١٣-١٩٩٥م): "الهزيمة يتيمة، أمَّا النصر فله ألف أب"، وهذا قول يصدق على ثورة العشرين كما يصدق على غيرها من أحداث التاريخ، فإنَّ كل فريق من الذين ساهموا في الثورة حاول أن ينسب

(*) جامعة بغداد / كلية الآداب.

الفضل في الانتصار لنفسهِ، أمَّا انهيار المقاومة فقد حاول كل طرف أن يتنصل من مسؤوليتهِ عنها وأن يضع اللوم فيها على غيرهِ[١].

يقوِّم الدكتور علي الوردي في كتابهِ (لمحات اجتماعية) ثورة العشرين وهويتها الوطنية بالقول: «يمكن القول على أيَّةِ حال أنَّ ثورة العشرين هي أول حدث في تاريخ العراق، يشترك فيه العراقيون بمختلف فئاتهم وطبقاتهم، فقد شوهدت فيها العمامة[٢] إلى جانب الطربوش[٣]، والكشيدة[٤] إلى جانب اللفة القلعية، والعقال[٥] إلى جانب الكلاو، وكلُّهم يهتفون «يحيى الوطن»»[٦].

أمَّا رأي الدكتور عباس كاظم في كتابه (ثورة ١٩٢٠)، والمُترجم عن الإنكليزية، وهو آخر دراسة علمية مُعمَّقة قرأتها عن ثورة العشرين، حيث صدرت عن جامعة تكساس الأمريكية، فيُشير بقولهِ: «وعلى الرغم من هذهِ العوامل، كانت ثورة العشرين ثورةً وطنية عراقية في المقام الأول، وكانت العوامل المحلية هي التي حفَّزتها وأنجزتها». مؤكِّداً أنَّ كلَّ المشاركين في الثورة لم يستلموا أيَّة مساعدة أو دعم خارجي، بل اعتمدوا على الموارد الذاتية[٧].

أمَّا المؤرخ العراقي الكبير السيد عبد الرزاق الحسني (١٩٠٣-١٩٩٧م)، فقد أفرد كتاباً كاملاً عن ثورة العشرين، عنونه (الثورة العراقية الكبرى)، أشار في خاتمتهِ ما يلي: «إنَّ ثورة العشرين على الرغم من فشلها عسكرياً – نظراً للتفوق البريطاني بما يملكه من أسلحةٍ وجيش مُنظَّم وتجارب قتالية – إضافةً إلى عوامل الضعف في الحركات الوطنية العراقية، فقد نجحت سياسياً لإيقاظها وعي الشعب بمختلف طبقاتهِ، وعلى مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما دفع بالإنكليز إلى إعطاء العراق حكماً شبه وطني بعد تأمين مصالحهم الرئيسية فيه»[٨].

وأشار السيد حسان علي آل بازركان في مدخل الطبعة الثانية لكتاب والده، ما نصه: «الذين حاولوا أن يعزوا ثورة ١٩٢٠م إلى قيام عشيرةٍ ما دون الشعب كلِّهِ، أو الذين عزوه إلى طائفةٍ ما دون سائر شعب العراق، أو إلى منطقةٍ ما دون سائر أرض العراق، ما هم إلَّا مُفرقو الصفوف وممزقو وحدة الشعب وهم الذين حرفوا الحوادث التاريخية...»[٩].

أمَّا الأستاذ الدكتور وميض جمال عمر نظمي، فقد أشار في مقدمة كتابهِ، ما نصه: «إنَّ الثورة قد أسرعت وأسهمت – موضوعياً – في قيام الدولة العراقية الحديثة، والتي اعتور استقلالها الكثير من النفوذ البريطاني، ذلك النفوذ الذي كان سيناضل ضدَّه شعب العراق، والذي سيُصفي حساباته معه في ميعادٍ آخر»[١٠].

وكتب المؤرخ العراقي الكبير، الكردي الأصل، كمال مُظهر أحمد، ما يلي: «... إنَّ صفحاتٍ مهمة من ثورة العشرين تبقى تنتظر البحث الجدِّي الذي لا بدَّ منه حتَّى تُستكمل أبعاد صورتها، ويأتي دور الكُرد في الثورة على رأس المواضيع التي يجب معالجتها، لا من حيث مدى الاشتراك الفعلي لجزءٍ مهم من أبناء الشعب العراقي في أحداث الثورة نفسها فقط، بل كذلك من منطلق دوره الواضح في العملية الثورية التي اجتاحت مناطق مختلفة من العراق مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، أي عشيَّة الثورة، ومن حيث توافر أمثلة حيَّة عن واقع المناطق الكردية إثر الاحتلال البريطاني، بإمكانها إضفاء بُعد جديد على أهم عوامل استياء الشعب العراقي ككل، وأخيراً فإنَّ توضيح الاشتراك الفعلي للأكراد في

ثورة العشـرين يسـاعد بدورهِ علـى تفنيد آراء الغربيين غيـر الموضوعية عنهـا، باعتبارهم إياها «تمرداً»، أو ردَّ فعل رجعيٍّ شـرقيٍّ على الحضـارة الأوربيـة، أو نتيجـة عوامل جانبية كاختـلاف الدين وجهل الموظَّفيـن البريطانيين للغة العربية وما شابه»[١١].

ولا يمكن إغفال رأي الباحث محسـن جبار العارضـي، الـذي يقـول: «برهـن العراقيون عامـةً، ولاسـيَّما الفراتيون منهم خاصـة أنَّهم جنود أُمناء في سـوح القتال، ولن يصبروا على ضيم، فشـهروا أسـلحتهم ذائدين عـن كرامتهم وحرياتهـم المُغتصبـة في ثـورةٍ عارمة عمَّت البـلاد مـن أقصاهـا إلـى أقصاها علـى مدى (١٤٠) يوماً»[١٢].

وللمؤرخ والأكاديمي السوفيتي المعروف ل. ن. كوتلوف، رأيٌ لا يبتعد كثيراً عمَّن أسـلفنا، إذ يقول: «سَـرَت الثورة في البلاد سريان النار في الهشيم، وأصبحت تهدد باكتساح كافة أنحاء البلاد، وعلى هذا فليس غريباً أن تسـتحوذ ثورة الرميثة على اهتمام وتأييد مختلف أبناء الشعب العراقي، حيث حازت على تأييدِ أوسـع الجماهير الشعبية، وكانـت تقاريـر الضباط السياسـيين في مختلف مناطـق العراق تؤكِّد اسـتعداد الفلاَّحيـن والبدو الرُّحَّل وسكَّان المدن للالتحاق بالثوار والمُساهمة بالثورة، وألقى الكثير ممن التحق بالشبانة سلاحهم والهرب من الخدمة»[١٣]. وبعـد هذهِ الآراء التي تُعبِّر عن الهويـة الوطنية للثورة لا بد من العودةِ والكلام عن أسباب ثورة العشرين.

أسباب قيام ثورة العشرين:

أورد الكثيـر مـن الباحثيـن والمؤرخيـن أسـباباً كثيـرة ومتنوعـة عـن ثورة العشـرين سنحاول تثبيتها، فيُشـير الدكتور علي الوردي الذي اسـتقى البحث الكثير من المعلومات التي أوردهـا. إذ يـرى الشـاعر والزعيـم العراقي والمفكـر والمُصلـح الاجتماعـي مُحمَّـد رضا الشـبيبي (١٨٨٩-١٩٦٥م) أنَّ أسـباب الثورة تكمـن بالضغـط والاسـتغلال الاقتصـادي واسـتنزاف جهود العاملين في ميدان الزراعة، وكذلك فتـاوى العلماء الأعـلام المُجاهدين في كربلاء والنجف وفي مقدمتهم المُجاهدين مُحمَّد تقي الشـيرازي (ت١٣٣٨هـ/١٩٢٠م) وشـيخ الشـريعة الأصفهاني (ت١٣٣٩هـ/١٩٢١م) والشـيخ مهدي الخالصي (١٨٨٨-١٩٢٥م).. إضافةً للفئة المثقفة في النجف. والسـبب الآخر هو الضغـط السياسـي والمُطالبة بحـقِّ تقرير المصير بأنفسهم، واختيار حكَّامهم وحكوماتهم، وقـد تأثر بهـذا العامل أبناء المـدن والحواضر أكثر من غيرهم.

ويرى السـيد عبد الـرزاق الحسـني أيضاً أنَّ العراقييـن عانوا من ظلـم وإرهاق الإنكليز لهم، فبثوا شكواهم للعلماء، فاتفق الطرفان على الشـروع بمُقاتلة الغاصبين، لاسيَّما وأنَّ العرب مجبولون على الأخلاق الكريمة، والشمم والإباء وعدم الصبـر على الظلم وتعسـف الحُكَّام[١٤]. وهناك رأيٌ آخر يرى أنَّ سبب الثورة هو امتداد للمعارك التي كانت العشـائر العراقية تقوم بها ضدَّ العثمانيين بين حينٍ وآخر[١٥].

ويُضيـف علـي الـوردي مفصلاً أسـباب اندلاع ثورة العشرين بقولهِ:

إنَّ العراقييـن اعتـادوا الحكم السـائب أيام العثمانييـن الذين كان المهم عندهـم أن يأخذوا الضرائـب ويتركوا الناس يفعلون ما يشـاؤون ولا يتدخلون في شؤونهم، أمَّا في فترة الاحتلال البريطانـي فوجدوا صرامةً شـديدة في تطبيق القوانين والأنظمة.

التضخم النقدي الذي أصاب البلاد أيام الاحتلال البريطاني، والذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكلٍ كبير، ما ولَّد مجاعةً في بغداد وباقي المدن العراقية، فمثلاً ارتفع سعر طغار (مائة كيلو غرام) الحنطة في الحلَّة من (٨-١٠) ليرة أيام العثمانيين إلى مائة ليرة أيام الاحتلال، والشلب من (١-٥) ليرة إلى (٣٥-٥٠) ليرة، ومن جهةٍ أخرى زادت الضرائب أيام الاحتلال ثلاثة أضعاف ما كانت عليه أيام العثمانيين.

إنَّ تقريب الإنكليز لبعض شيوخ العشائر، حسب طريقة روبرت ساندمان Sir Robert Groves Sandeman (١٨٣٥-١٨٩٢م) التي طبَّقها في بلوجستان عام ١٨٧٥م، وإهمال شيوخ آخرين، أثار الضغينة بين شيوخ العشائر الذين امتعضوا من سياسة المُحتل البريطاني.

إنَّ السياسة البريطانية التي تتوخَّى العدالة والمُساواة في الحكم القضائي دفعت الفلَّاحين إلى أنْ لا ينظروا إلى شيوخهم كما كانوا في الماضي، ولهذا زاد كُره الملاَّكين للسياسة البريطانية.

رعونة بعض الحكَّام السياسيين البريطانيين ومعاونيهم وقلَّة خبرتهم، ومنهم ليجمان Gerard Evelyn Leachman (١٨٨٠-١٩٢٠م) في الموصل ومن ثمَّ الرمادي، والنقيب ديلي في الديوانية، حيث اتَّسمت سياستهما بالتعسُّف والاستبداد والفظاظة، وبالفعل قُتل ليجمان يوم ١٢/آب/١٩٢٠م أثناء ثورة العشرين بعد أن وجَّه إهانةً للشيخ ضاري محمود الزوبعي (ت١٩٢٨م)، وسبق ذلك أن وجَّه إهانةً للشيخ عجيل الياور شيخ شمَّر (ت١٩٤٠م)، ما دفع الأخير للإنضمام إلى الثورة ضدَّ الإنكليز بعد أن كان موالياً لهم، إذ شبهه بالمرأة وأمره بالسكوت[١٦]. إنَّ امتهان الكرامة الإنسانية أمرٌ لا يتحمله الإنسان، فقد أشار الشيخ ضاري أثناء محاكمتهِ أنَّه اعتدى عليه لفظياً وجسدياً «فقام عليَّ يسبني ويشتمني وبصق في وجهي وأشهر عليَّ المسدس ورفسني، وكنت مريضاً في ذلك اليوم»، وفي السياق نفسهِ تجاوز الكابتن ويب معاون الضابط السياسي في ناحية عفج على الشيخ صكبان أبو جاسم، أحد أبرز شيوخ آل بدير، عندما قال له حرفياً: «إنَّ كلبي أنظف منك؛ لأنني أنظفه بالصابون مرتين يومياً»، فخرج ابن الستين عاماً غاضباً «ألعن أبوك وأبو الإنكريز كلهم! تريد تتميجر بجعبي»[١٧].

دور الموجهين بإثارة الجماهير من الناحية السياسية، والمقصود بالموجهين وسائل الإعلام والإشاعات وأحاديث المجالس، ومنهم أيضاً رجال الدين والوعَّاظ والخُطباء والشعراء والمؤلِّفين والكُتَّاب والمُعلِّمين والقصَّاصين والمُنكِّتين.

لعب التعاون بين الأفندية والمُلاَّئية دوراً في التقارب الطائفي الذي ظهر بوضوح أيام الثورة.

إنَّ الزيارة التي قام بها الشيخ مُحمَّد رضا نجل آية الله محمد تقي الشيرازي (١٢٥٦-١٣٣٨هـ) إلى بغداد للتعرف والإطلاع على الحركة الوطنية في بغداد والكاظمية، ومطالبهم في إنهاء الاحتلال وتأسيس حكومةٍ وطنية، كانت عاملاً مُضافاً لتأجيج الموقف ضدَّ الاحتلال البريطاني.

تأثير الوعود البريطانية بيان مود «إننا جئنا محررين لا فاتحين»، والتصريح البريطاني الفرنسي الصادر في ١٩١٨/١١/٧م، والذي جاء فيه: «إنَّ الغاية التي ترمي إليها كلٌّ من فرنسا وبريطانيا العظمى في خوض غِمار

الحـرب في الشـرق من جراء أطمـاع ألمانيا، هي تحرير الشـعوب التـي طالما رزحت تحت أعباء اسـتعباد الأتـراك تحريراً تامـاً ونهائياً، وتأسـيس حكومـاتٍ وإداراتٍ وطنيـة تسـتمد سلطتها من رغبة السـكَّان الأصليين وبمحض اختيارهـم»، إضافـةً لبنـود الرئيس ويلسـون الأربعة عشـر التي أعلنها أمـام الكونغرس في ٨/كانـون الثانـي/١٩١٨م، كلَّها سـاهمت في بلورة الرغبة بالاسـتقلال[١٨]. ولا يمكن إغفال ما قاله السـيد علوان الياسري في تموز من عام ١٩٢٠م للكابتـن مان حاكـم غماس: «عرضتم علينا الاستقلال ونحن لم نطلبه أبداً ولم نحلم بهِ أبداً، إلَّا حينما وضعتموه أنتم في رؤوسنا، وفي كلِّ مرةٍ نُطالب بهِ تسجنوننا»[١٩].

إنَّ ما حـدث في دول الجوار ولاسـيَّما في سـوريا ومصـر والحجار، كان لـه تأثير على الحركة الوطنية العراقية للمُطالبة بالاسـتقلال، ففي سـوريا ارتفع شعار (سـوريا للسوريين)، والثـورة المصريـة عـام ١٩١٩م بقيادة سـعد زغلول (١٨٥٨-١٩٢٧م)، وثورة الحجاز كُلُّ ذلـك كان حديث الخـاص والعام فـي العراق، وقلَّمـا خـلا مجلس من ذكرها بمـا تنقله جريدة «العقـاب» السـورية، كما يُشـير مُحمَّد مهدي البصير (١٨٩٥-١٩٧٤م).

ولا يمكـن إغفـال دور الضبـاط العراقيين فـي الشـام وتشـجيعهم لإخوانهم فـي العراق بالوثـوب والدعاية ضـدَّ الإنكليـز، ومن جهةٍ أخرى اسـتمرار الدعاية العثمانية أنَّهم عائدون إلـى العـراق لمُحاربةِ عدوٍ مشـترك، لاسـيَّما وأنَّ هنـاك من العراقيين من بقـي يتمنَّى عودة العثمانيين، فضلاً عـن أخبار المقاومة الوطنية الإيرانية ضدَّ بريطانيا والتي تروَّج في مختلف مناطـق العـراق، ولا ننسـى الدعاية البلشـفية ودعواتهم لمُحاربة الاستعمار ودعواتهم للعرب بأن ينهضوا باسم الإسلام[٢٠].

لعبـت الموصـل دوراً بالـغ الأهمية لكثرة الأفنديـة فيها وموقعها القريـب من تركيا، وإنَّ صلات العراقيين في سـوريا مع الموصل قوية جداً، ولهذا كانت الموصل ملتقى ثلاث دعايات: تركية وعربية وبلشفية، ويبدو أنَّ تلك الظروف هيـأت لتعليـق إعلانـاتٍ مناوئـة للبريطانيين وعقـدت اجتماعات وطنية، وفي الوقت نفسـهِ ازدادت الغـارات علـى خطـوط المواصلات البريطانيـة، وهذا ما أكدته المس بيل في كتابها (تاريخ العراق القريب)[٢١].

ويُثير الوردي نقطةً في غاية الأهمية، وهي أنَّ آرنولـد ويلسـون Sir Arnold Talbot Wilson (١٨٨٤-١٩٤٠م) الحاكـم الملكـي العام في العراق وكالةً، وابن الـ(٣٥) عاماً كان على علاقةٍ سـلبية مع آية الله الشيخ الشيرازي، وكان ويلسـون يذمه في تقاريـرهِ إلى حكومتهِ؛ لأنَّ الشيخ الشيرازي لم يترك له مجالاً في تأييد السياسة البريطانية.

وفـي بغـداد حيث نشـأت الحركـة الوطنية التـي تولاَّها المعارضون للحكم البريطاني، رُفع شعار "الاستقلال"، وتأسَّس حزبان سريان، هما "حرس الاستقلال" الذي ظهر في شهر شباط من عام ١٩١٩م، ومن مؤسِّسـيه جلال بابان وشاكر محمود ومحمود رامز وعارف حكمت وحسـين شـلال وسـعيد حقي وعبد المجيد يوسـف وعبد اللطيف حميد ومحي الدين السهروردي، والثاني نشـأ بنفـس الوقت، وهـو فرع من حـزب العهد برئاسة سـعيد النقشـبندي، ومن أعضائهِ: أحمد عزت الأعظمي وحسـن رضا وبهاء الدين سعيد ونـوري فتَّاح وعلاء الدين النائـب وأمين زكي، وجراء تصادم الحزبين سـرعان ما انحلا بسبب

اتهامات أحدهما للآخر، أحدهما بالولاء لبريطانيا والآخر للعثمانيين[٢٢]، ثمَّ عاد نشاط حرس الاستقلال وانتمى إليه الشيخ باقر الشبيبي من أدباء النجف، والسيد مُحمَّد الصدر من شيوخ الكاظمية، ووثَّقوا علاقة الحزب مع الطائفة الشيعية، وأخذ جعفر أبو التمن دوره الريادي فيه. كما انضم إلى الحزب أعضاء جمعية الشبيبة الجعفرية.

كان للمدرسة الأهلية في بغداد ومديرها علي البازركان دورٌ في تأجيج روح الشباب والمثقفين الوطنية، حيث كانت مكاناً لعقد الاجتماعات كلَّ اثنين وخميس، تُلقى فيها القصائد والخُطب الوطنية والتي تحث على العلم وحب الوطن، وبدأت تجري اتصالاتٍ بين بغداد ومدن الفرات الأوسط بوساطة السيد هادي زوين، ورافق تلك النشاطات في بغداد نشأة حركة وطنية في كربلاء إثر استفتاء ويلسون، كان قطبها الميرزا مُحمَّد رضا ابن آية الله الشيرازي، والذي أيده أبوه، فأسَّس جمعيةً سرية باسم «الجمعية الإسلامية»، وتزامن مع هذهِ التطورات الفكرية والسياسية في بغداد إعلان الانتداب البريطاني على العراق في ٢٥/نيسان/١٩٢٠م.

ومن الجدير ذكره أنَّه جرت أحداث ومواجهات عسكرية في دير الزور وتلعفر ضدَّ الإنكليز، وصولاً إلى الموصل خلال شهري مايس وحزيران من عام ١٩٢٠م، كانت أخبارها المُبالغ بها تُثير الحماسة في الوسط والجنوب.

وفي بغداد جرت أحداث خلال شهر رمضان ١٩٢٠م، وأهمها اشتداد التقارب الشيعي السُّنِّي، واستثمروا شهر رمضان للقيام بالمولد النبوي ومجلس التعزية الحُسينية، وأُقيمت الحفلات في جامع الميدان، وأخرى في جامع الحيدر خانة، وثالثة في جامع الشيخ صندل، وكان يحضرها أكثر من عشرة آلاف شخص، وتضمَّنت إحدى القصائد التأكيد على وحدة المسلمين وعلى استقلال العراق، فاعتقل شاعرها عيسى عبد القادر الريزلي، فتشكَّل وفد من (١٥) شخصية دعا إليه السيد علي البازركان وضمَّ السيد مُحمَّد الصدر ويوسف السويدي وآخرون لإطلاق سراح الشاعر الريزلي، والحقيقة لعب الشعر دوراً مهماً في تأجيج الروح الوطنية والدعوة للاستقلال.

لم يقتصر الوعي الوطني على التقارب الشيعي السُّنِّي في بغداد وتوحيد جهودهما لمواجهة المُحتل البريطاني، فقد شَهِدت بغداد وحسب التقارير البريطانية توحيد القوى بين المسلمين والمسيحيين، ففي مناسبةٍ دينية مسيحية، كما يُشير تقرير الاستخبارات البريطانية، تجمع وفد إسلامي ضمَّ أبو التمن والداوود والبازركان وغيرهم من المتنورين الشيعة والسُّنَّة ورموا الورود والماء المُعطَّر على موكب المسيحيين، وهتفوا: «عاش مجد سيدنا المسيح.. عاشت الوحدة الوطنية»، وأجاب المسيحيون: «عاش أخواننا المُحمَّديون، عاش العرب»، وجرى كلَّ ذلك بداية شهر حزيران من عام ١٩٢٠م[٢٣].

ولن أستطيع طي صفحة النشاط الوطني في بغداد دون أن أقف بكلِّ وقارٍ وخشوع على قصيدة الشاعر العراقي الكبير مُحمَّد مهدي البصير، وهي تهز الوجدان الوطني، وهو أحد أبرز شعراء ثورة العشرين، حين يقول:

يا عِلمُ عش وأعش فعصرك راقٍ

وأعِد شموس الشرق للإشراقِ[٢٤]

ولم يقتصر نشاط الحركة الوطنية على بغداد، بل تزامن معها نشاط وطني كبير

في كربلاء والنجف والحلَّة، والتي ركَّزت مطالباتها على حقوق العراقيين المشروعة بالطُّرق السلمية، والتي أدت إلى اعتقال الميرزا مُحمَّد رضا الشيرازي أواخر شهر حزيران، ويعد علي الوردي أمر اعتقاله وأصحابه من أهمِّ عوامل اندلاع الثورة[٢٥].

ويُشير الدكتور وميض أيضاً إلى وجود روابط سياسية وتنظيمية بين القوميين والزعماء الدينيين والعشائريين في الفرات الأوسط وبغداد، حيث جرى أول اجتماع بين قادة الفرات الأوسط وبين شخصياتٍ بغدادية، فكان ممثلو الفرات الأوسط هادي زوين وشلاش، حيث عُقد الاجتماع يوم ٢٢/نيسان، وحضره السويدي والصدر والنقشبندي وآل بازركان وأبو التمن ورفعت الجادرجي والداوود والنائب والدفتري وباقر الشبيبي وبابان وصادق حبَّه وصادق الشهربلي، واتفقوا على تنسيق جهودهم وتشديد فعالياتهم، ثمَّ أُرسل أبو التمن إلى النجف وعقد اجتماعاتٍ عديدة في شهر مايس من عام ١٩٢٠م، وكانت تلك الاجتماعات بمثابة تحالف قومي ديني عشائري، وجرت اجتماعاتٍ عديدة في كربلاء والحلَّة والنجف والموصل، جرى التركيز خلالها على الوحدة واستقلال العراق، وحصلوا على تأييد آية الله الشيرازي[٢٦].

بوادر الثورة المسلَّحة:

كان السبب المباشر للثورة هو نشوب نزاع ثانوي في دينٍ مقداره (٨٠٠) روبية كان على شعلان أبو الجون، وهو شيخ بارز في مدينة الرميثة، أن يسدده للحكومة، والرميثة يومئذٍ تابعة إدارياً لمنطقة الديوانية التي يحكمها النقيب ديلي، أحد أبشع الضباط البريطانيين قساوةً، والذي طلب إحضار الشيخ شعلان إلى الديوانية وأوقفه، فعبأ أبو الجون رجال عشيرتهِ وأخرجوه من السجن فكانت شرارة الثورة.

لقد تزامن مع تلك الحادثة تصاعد الموقف ضدَّ البريطانيين في كربلاء والنجف، سواء من رجال الدين أو أعيان السادة وشيوخ عشائر الفرات الأوسط[٢٧].

وفي الفرات الأوسط ترشَّحت فكرة الثورة المُسلَّحة وخاصةً في مدينة المشخاب، وانتشرت دعواتهم للمناطق الأخرى[٢٨].

أصدر آية الله الشيرازي فتوىً تُجيز الثورة المُسلَّحة، سُمِّيت «الفتوى الدفاعية»، ونصها: «مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين، ويجب عليهم من ضمن مطالباتهم رعاية السلم والأمن، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنكليز قبول مطاليبهم».

ويُشير السيد مُحمَّد الخالصي في مذكراتهِ إلى أنَّ آية الله الشيرازي كان يأمر «بإرسال ثلاثين إلى أربعين وزنة من التمر ومثلها خبزاً، وهذا غاية ما كان يمكن إرساله إلى جبهات القتال، فيُصيب كلَّ مقاتل كسرة خبز وكفٍّ من التمر، فيطوي عليها ليله ونهاره وهو صابرٌ مُحتسب»[٢٩].

ومن جهةٍ ثانية فإنَّ من فتاوى آية الله الشيرازي أنَّه حرَّم على الوالدين منع ولدهما من المُساهمة في الحرب وأوجب على النساء الاشتراك بالحرب بما يمكن لها، غسل ثياب المُجاهدين ونقل الماء والطعام وتضميد الجرحى وحملهم، ومن مات في هذهِ الحرب فهو شهيد لا يُغسَّل ولا يُكفَّن، بل يُصلَّى عليه ويُدفن بثيابهِ[٣٠].

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ الثورة أُعلنت

في المشـخاب بعد أن قرر الزعماء من مضيف الشيخ عبد الواحد الحاج سِكر (ت١٩٥٦م) يوم ١١/تموز، ثمَّ بـدأ حصار أبو صخير يوم ١٣/ تموز، ثمَّ بدأت الثورة في مدينة الشامية، وأخفق مؤتمـر الكوفة فـي عقد هدنة يـوم ١٧/تموز، ولهذا انتشرت الثورة في الفرات الأوسط.

يمكن اعتبار (معركة الرارنجية) نقطة تحول فـي ثورة العشـرين وأعظم معاركهـا، فقد حلَّت كارثة بالقوات البريطانية وغنمت العشائر غنائم كثيرة، وجرت ثورة في شـرقي الديوانية «شـط الدغَّـارة»، ثمَّ انضمت عشـائر عفـج والأكرع للثورة وجرت معارك القطار والتي أربكت القوات البريطانية، فلم تستطع القوات البريطانية المُنسحبة من الديوانية الوصول إلى الحلَّة إلَّا بعد أحد عشر يوماً، علماً أنَّ المسافة كانت (٨٥) كيلو متراً، وهذا يؤشر حجم المواجهة والمقاومة والبسالة للمقاتلين، ولكن تعرض المقاتلين لنكسـةٍ أثناء الهجوم على الحلَّـة إدى إلى تراجعهم فقدموا تضحياتٍ كثيرة، ومـن جانبها واصلت عشـائر بنـي حجيم القتال ضمن محور السماوة والخضر، وجرت معارك الخضـر والبواخـر والمحطَّـة، ولا يخفـى دور عددٍ من الضباط العراقيين الذين التحقوا بالثوار، ومنهم: حسين علوان الدوري وشاكر القره غولي ومحمود رامز وإسـماعيل حقـي وفؤاد المدفعي وسـامي النقشـلي، في تقديـم أبرز فنـون القتال والمهارات العسكرية، والتي أشار إليها بالتفصيل الدكتور علي الوردي ومعاصرون للثورة.

وأُعلنـت الثورة فـي كربلاء أواخر شـهر تمـوز (٢٥/تمـوز)، وفي النجـف ٢١/تموز، حيث انسحبت القوات البريطانية بعد إحساسهم بغليان الثورة، وفـي الكوفة حوصرت الحامية البريطانية وضُربت الباخـرة (فاير فلاي) يوم ١٧/آب، فاحترقـت ولـم ينتهِ حصـار الحامية البريطانيـة فـي الكوفـة إلاَّ فـي ١٧/تشـرين الأول/١٩٢٠م[٣١].

صحيـح أنَّ البحـث تضمـن دور السـيد الشـيرازي وفتواه الدفاعيـة، إلاَّ أنَّه وللعلم فإنَّ السيد الشيرازي ورغم كل الدعوات من العشائر ظـلَّ يدعو إلى التهدئة والسـلم وإخمـاد الفتنة، كما حاول الشـيخ فتح الله الأصفهاني (١٢٦٦-١٣٣٩هـ) في النجف التوسـط لإيقاف القتال، وأرسـل رسائل إلى ويلسـون والعشائر لإيقاف القتال، وأبدى رؤسـاء العشـائر أخيراً رغبتهم بالسـلام امتثـالاً لـرأي المُجتهدين ولأسـبابٍ أخـرى، وبيَّنـوا إنْ كانـت الحكومـة ترغـب بالسـلم فلتُحقق المطالـب التالية: منـح العراق الاسـتقلال التام؛ إيقاف القتال في الرميثة حالاً؛ جـلاء الحكَّام البريطانيين عـن الفرات، والبدء بمفاوضـاتٍ بيـن الحكومـة وزعمـاء العراق في جوٍّ هادئ؛ وإطلاق سـراح ابن الشـيرازي وجميع المسجونين والمنفيين[٣٢].

المناطق العراقية التي شَهدت مواجهات مع القوات البريطَانية:

سنحاول في هذهِ الفقرة من البحث أن نُسلِّط الضـوء علـى المناطـق العراقية فـي الجنوب والوسـط والشـمال والتي شَـهِدت معـارك أو اجتماعات أو تجمعات أو نشـاط سياسي.. فكلُّها تصب في مجرى الثورة.

لا يختلف اثنان أنَّ الثورة المُسلَّحة انطلقت من مدينة الرميثة وقبلها بيومين كانت الاسـتعدادات تجـري في المشـخاب واجتماعـاتٍ في كربلاء والنجـف، وأبرز المعارك جرت أولها شـمالي الرميثـة في منطقة العارضيـات، وظلَّت نيران الثورة في السـماوة حتَّى ١٧/تشـرين الأول، ثمَّ اندلعت مواجهاتٍ في أبي صخير قرب النجف،

ثمَّ بدأ حصار القوات البريطانية في الكوفة وقاده السيد علوان الياسري، ثمَّ توجه الشيخ عبد الواحد آل سِكر شيخ عشيرة الفتلة إلى بلدة الكفل ومن ثمَّ إلى الحلَّة.

أمَّا في كربلاء والنجف فقد أخلاهما البريطانيون طوعاً، وكانت خطَّة الثوار الاستيلاء على الحلَّة لتكون العشائر على أبواب بغداد، الأمر الذي احتاطت له القوات البريطانية.

وفي ٢١/تموز أحرز الثوار نصراً مؤزراً في معركة الرارنجية الواقعة بين الحلَّة والكِفل، كما فرضت العشائر سيطرتها على مدينة طويريج ثمَّ الهندية (الواقعة بين الحلَّة وكربلاء).

وبعد أكثر من شهر ونصف امتدت الثورة إلى مناطق الفرات الأعلى، بعد مقتل ليجمان على يدِ رجال قبيلة زوبع، ولكنها لم تنتشر لكلِّ لواء الدليم لوقوف بعض الشيوخ ضدَّ توسعها.

وفي الفرات الأسفل (الناصرية) انتشرت الثورة بين عشائر المنتفك، وهي إضافة للناصرية، سوق الشيوخ والشطرة وقلعة سِكر، إذ قطع السكَّان خطوط التلغراف، ولكن وقف بعض الشيوخ أيضاً ضدَّ توسعها.

وأرَّخ بعض الشعراء موقف بعض الشيوخ الذين لم يُبادروا بالوقوف مع الثوار:

يا خيون شنهو المانعك لليوم

تندله فرض مثل الصلا والصوم

كصور يريد فضة يو ذهب حطله

يكنزها وبيها يجوونه

وهكذا لم تحدث معارك في مدينة الناصرية.

امتدت الثورة إلى ديالى في الأسبوع الأول من شهر آب، وقطعت عشائر العزَّة خطوط السكك الحديدية بين بغداد والمناطق الشرقية من البلاد، وشَهِدت مناطق الخالص (ديلتاوه) ثورةً مُشابهة، وساهم السيد مُحمَّد الصدر والشيخ المُجتهد مهدي الخالصي مع أهالي ديالى في مواجهة البريطانيين، ثمَّ هاجمت عشائر بني تميم المقدادية (شهربان) وأصبحت تحت سيطرة الثوار، وامتدت الثورة إلى مناطق كركوك وأربيل[٣٣].

وفي الوقت الذي أؤشر أنَّ الدكتور عباس كاظم لم يُعطِ صورةً كاملة عن مناطق الثورة، فإنِّي سأترك المؤرخ العراقي الكبير السيد عبد الرزاق الحسني ليُنصف المناطق العراقية التي أهملها الدكتور عباس كاظم، وسأُشير فقط إلى المناطق كما وردت في كتابهِ «الثورة العراقية الكبرى»، والتي أبرزت الهوية الوطنية لثورة العشرين أفضل بكثير مما أوردها الدكتور عباس كاظم، وحسب التسلسل الزمني: احتلال دير الزور، احتلال تلعفر، إقامة حفلات المولد النبوي في بغداد، موقف علماء الدين، تنبه رجال القبائل، الاجتماعات السرية، مظاهرات كربلاء، مظاهرات الحلَّة، مظاهرات النجف.

وعن جبهات القتال: الرميثة، أبو صخير، الرستمية، الحلَّة، السماوة، الدغَّارة، الانسحاب من الديوانية، جبهة الجسر (الكوفة)، جبهة الحلَّة وسدَّة الهندية، جبهة الدليم، جبهة ديالى، جبهة كفري، جبهة كركوك، وجبهة المنتفك[٣٤].

ويذهب كوتلوف إلى أعمق وأبعد مما أورده عدد من المؤرخين السابقين، فيُفسِّر ويُعلِّل بمنطقٍ علمي تاريخي، إذ يُشير صراحةً أنَّ المُحتل البريطاني أفشل قيام حركة مُسلَّحة في بغداد ولهذا بدأ الوطنيون بما فيهم قادة حرس

الاستقلال يغادرون بغداد إلى مناطق الثورة، فقد توجه السيد مُحمَّد الصدر رئيس جمعية حرس الاستقلال إلى ديالى، والتحق يوسف السويدي إلى اليوسفية جنوب غرب بغداد، وتسلَّل جعفر أبو التمن وعلي البازركان إلى الفرات الأوسط.

وفي ديالى ظهرت المقاومة المُسلَّحة في بعقوبة بقيادة الشيخ حبيب الخيزران شيخ قبيلة العزَّة، وباشر بنسف السكَّة الحديد بين بغداد وبعقوبة وخانقين، ثمَّ سقطت مدن ديلتاوه وشهربان وبعقوبة بأيدي الثوار.

وساهمت القبائل الكردية بفعاليةٍ في الثورة، ففي ١٤/آب ثارت القبائل الكردية قرب (قزلرباط)، ثمَّ زحفت باتجاه خانقين ثمَّ كفري ومنطقة النفط خانة.

وامتدت الثورة إلى غربي العراق، ففي ١٢/آب قُتل ليجمان من قبل ابن الشيخ ضاري شيخ زوبع، ونُسفت خط سكَّة الحديد بين بغداد والفلوجة.

وعاد الثوار الأكراد نشاطهم في المناطق الجبلية، وتمركزت الأنصار في زاخو والسليمانية، وفي أربيل لم يجرأ الضابط السياسي البريطاني على الظهور في شوارع المدينة إلاَّ بحراسةِ عددٍ كبير من الجنود، وفي شهر أيلول سيطر الثوار على عددٍ من القرى في المنطقة الواقعة بين راوندوز وكفري.

ويُشير كوتلوف إلى أنَّه رغم تراجع المقاومة والثورة، ولأسبابٍ عديدة في الوسط والجنوب، إلاَّ أنَّ عمليات الأنصار استمرت في مختلف المناطق الشمالية حتَّى شهر آذار/١٩٢١م، فقد أصبح الطريق بين الموصل وزاخو غير آمن بسبب هجمات الفصائل الصغيرة للأنصار، واستمرت الاشتباكات في أربيل حتَّى منتصف كانون الأول من عام ١٩٢١م، كما سيطر الثوار على ممر سبيلك (بين سهل حرير ومضيق كلي علي بيك) وراوندوز[٣٥].

وانبرى المؤرخ الكبير كمال مُظهر أحمد ليدافع عن دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية، بعد أن حاول البعض طمس أو تسطيح ذلك الدور، ناسين أنَّ الباحثين الغربيين يريدون ذلك لتحجيم ثورة العشرين، وكما أشرنا إلى ما ذكره الدكتور كما مُظهر أحمد في بداية البحث، فقد أشار أنَّ للكُرد دوراً امتد من بغداد إلى زاخو في ثورة العشرين، ففي بغداد تعاون حمدي بابان مع المعارضة أيام الثورة، كما اجتمع عدد من الوطنيين الكُرد مثل رفيق حلمي وفائق توفيق وآخرين من السليمانية وكركوك لإقامة نوع من الصلات مع الثوار في بغداد، وفي ديالى كانت عشائر خانقين سبَّاقةً للانخراط في صفوف الثورة وسقطت خانقين وأنزلوا العَلَم البريطاني ورفعوا العَلَم العثماني، كما هاجمت القبائل الكردية في كركوك على كفري وأسروا معاون الحاكم السياسي، كما خرجت قرى ليلان القريبة من كركوك على الإنكليز.

وفي أربيل لم تكن الأمور أحسن حالاً، فقد عبَّروا عن تأييدهم المُطلق لمطالب قادة الثورة في بغداد، وجرت منذ شهر آب أكثر من محاولةِ اغتيال لحاكم المدينة السياسي الكابتن هاي، كما حاولوا حرق دارهِ، الأمر الذي له مغزاه، كما قُطعت خطوط التلغراف بين أربيل وكويسنجق، كما انفجرت الأوضاع في باتاس وراوندوز بداية شهر أيلول وكذلك في مناطق بادينان ولم تستقر الأوضاع في عقرة.

ويؤشر حقيقة مهمة حاول الكثير من مؤرخينا تجاهلها، ولكن الدكتور كمال بجرأتهِ

المعهـودة صـرَّح بها جهـاراً، وهـي: «هناك مشـكلة أنَّ عدداً من زعماء العشائر في الوسط والجنوب وكذلـك بالمنطقة الكرديـة وقفوا مع قـوات الاحتـلال وهـذا أثر سـلباً على مسـار الثـورة، وعلـى الرغم من نهاية الثـورة إلاَّ أنَّ قضايـا الوطـن والاسـتقلال السياسـي وحتَّى التحـرر الاجتماعي بدأت تحـل محلَّ المطالب العشـيرية أو المحليـة الضيقة»، وأكَّـد أنَّ من نتائج ثـورة العشـرين أنَّها رفعت مـن الوعي لدى العرب والكُرد، وأسـرعت بشكلٍ ملموس فـي عملية توحيد القـوى الوطنية في صراعها ضدَّ الاسـتعماريين الإنكليز، ودشَّنت بوقائعها ودروسـها بدايةً جديدة للنضال العربي الكُردي المشترك، الذي تحول إلى عنصر محرك أساس لمُجمل حركة التحرر الوطني العراقي[٣٦].

الشخصيات الوطنية العراقية التي لها دور بارز في الثورة:

لقـد ذكرنا في ثنايا صفحات البحث أسـماء شخصياتٍ عراقية كثيرة لها دور مباشر ومؤثر في ثورة العشرين وضمَّت شخصيات عشائرية ودينيَّـة وسياسـية ومثقفيـن وضبـاط عراقيين وكُتَّاب وشعراء وما إلى ذلك، وهنا سأُشير إلى بعض الأسـماء من باب التذكير، ومن لم يُذكر لا يعني البتة أنَّ دوره كان ضعيفاً.

أول مـن دعا إلى الثورة المُسـلَّحة حسـب رأي الدكتور الوردي، السـيد علوان الياسـري وأول من أيده مُحمَّـد رضا الصافي حيث التقيا فـي منطقة أبي صخيـر، بعد أن طـرد الحاكم السياسـي البريطاني السيد الياسـري من أمامهِ فاستشاط السيد الياسري غضباً، ثمَّ انضم إليهما السـيد كاطع العوادي ونور الياسـري والسـيد محسن أبو طبيخ والشيخ عبد الواحد الحاج سِكر وأعلنـوا أنَّ غايتهم اسـتقلال العـراق في حكمٍ ذاتي، واتفقوا على ترشـيح أحد أنجال الشريف حسين، وساندهم السيد آية الله الشيرازي وحمل رسائلهم إلى الحجاز الشيخ رضا الشبيبي.

وسـبقت ثورة الرميثة المُسلَّحة أحداث دير الـزور وواقعـة تلعفـر وأحـداث رمضان في بغداد، فاشـترك فـي محاربة الإنكليـز في دير الـزور مولود مخلص ورمضان شـلاش وفهد البطيخ من رؤسـاء عشيرة شمَّر في العزيزية، والتحق بهم محمد فتيـان الراوي واتجهوا نحو الشـرقاط، ثمَّ اتجهوا إلى تكريت وهم أكثر من (٣٠٠) مُحـارب، والتحـق بهـم مجموعة من شباب تكريت، وهاجموا يوم ٢٤/أيار/١٩٢٠م سكَّة الحديد والقطار الذي يحمل قوات بريطانية واستحوذوا على أسلحتهم وتجهيزاتهم.

ومن المُعادين للإنكليـز نجرس الكعود من رؤساء الدليم، واعتبره القائد البريطاني هالدن: «إنَّه من أشد خصومنا في الفرات الأعلى إثارةً للمتاعـب وأبرعهـم فـي التملـص»، وكان له دور في تحشـيد عدد من العشـائر، كألبو محل والعقيـدات وألبو نمر والجغايفة، لشـنِّ غاراتٍ على الشرقاط وحمَّام العليل.

إنَّ معـارك ديـر الـزور وتلعفـر وطريق الموصـل أثَّـرت علـى الـرأي العـام العراقي وخاصـةً الموصـل وبغداد والفرات الأوسـط، ورافقتهـا إشـاعات حول قـوة العرب وضعف الإنكليـز، ولعبـت جريدة «العقـاب» دوراً في إثارة الناس بالحمـاس الديني الممزوج بالروح الوطنية والقومية.

تحركـت حملـة فـي أوائـل أيار مـن عام ١٩٢٠م لمهاجمـة تلعفـر، لمقـت شـيوخها الإنكليـز، وتحركت حملة بقيادة جميل المدفعي في ٢٢/أيـار، وحمل جندي علم الثورة العربية

وعليه عبارة «الموت أو استقلال العراق»، جرى ذلك بعد اتفاق علي جودت الأيوبي والملك فيصل ملك سوريا يومئذٍ، وساهم معهم عجيل الياور شيخ قبائل شمَّر وجماعاتٍ من عشائر الجبور وطي، واحتلت تلك القوات تلعفر يوم الخامس من حزيران بعد أن وصلت يوم الأول من حزيران ١٩٢٠م إلى شرق جبل سنجار، ولكن تلك القوات هُزمت قرب الموصل وعاد الإنكليز إلى تلعفر[٣٧].

صحافة وشعراء ثورة العشرين:

أدت الصحافة وعدد من كُتَّاب الثورة والمثقفين العراقيين والشعراء دوراً بارزاً في تعبئةِ الرأي العام العراقي، وكان لهم دور بارز في إلهاب حماسة الجماهير.

فقد كانت جريدة «الاستقلال» التي صدرت في مدينة النجف والتي أصبحت تحت إدارة ثورة العشرين، وزيَّنت صدر جميع أعدادها بشعار «لا حياة بلا استقلال»[٣٨]، وهدفها رد أضاليل المُحتل البريطاني، ونشر مظالمهم البربرية، ورفع الستار عن حقيقتهم، وتوضيح مطالب الأمة المشروعة، ونشر أخبار المعارك والحوادث المحلية، وتولَّى إدارة تلك الجريدة مُحمَّد عبد الحسين، ولكنها استمرت لأسبوعين فقط من ١٩٢٠/١٠/١م ولغاية ١٩٢٠/١٠/١٤م، ثمَّ مُنح السيد عبد الغفور البدري ترخيصاً في بغداد لتأسيس جريدة بنفس الاسم، وظهر العدد الأول منها في ٢٨/أيلول/١٩٢٠م، ولكن كانت اهتماماتها سياسية لصالح الهاشميين والحكومة المؤقتة التي أُقيمت في بغداد.

وقبل جريدة الاستقلال النجفية، أسَّس مُحمَّد باقر الشبيبي في النجف جريدة «الفرات»، ظهر عددها الأول في ٧/آب/١٩٢٠م، وكان هدفها «لنُعرِّف الأمة العراقية كيف تكتسب الفضيلة وتجتنب الرذيلة»، ولكنها هي الأخرى توقفت بعد صدور عددها الخامس في ١٥/ أيلول/١٩٢٠م.

ولا يخفى ما لدور جريدة «العقاب» الدمشقية من أثر في تأجيج الرأي العام العراقي وحماستهِ الدينيَّة الممزوجة بالروح الوطنية والقومية.

واتبع أيضاً أسلوب توزيع المنشورات في الشوارع والأسواق أو إلصاقها على جدران الجوامع والأماكن العامة، ويرى الدكتور علي الوردي أنَّ تلك المنشورات كانت تنقل أخبار المعارك والانتصارات التي حازها الثوار وقد غلب عليها طابع المبالغة[٣٩]، وعلى الرغم من قصر عمر صحافة ثورة العشرين، إلاَّ أنَّها قامت بدورٍ لافت للنظر[٤٠].

وقبل نهاية هذا المبحث لا بدَّ من الإشارة إلى دور الشعراء، وأولهم الشاعر مُحمَّد مهدي البصير الذي رصَّعت قصائده معظم من كتب عن ثورة العشرين، وكلُّها تحث العراقيين على الثورة ضدَّ الإنكليز، وله قصيدة مشهورة مطلعها:

إنْ ضاقَ يا وطني عليَّ فضاكا
فلتَتَّسعْ بي للأمامِ خُطاكا

نهاية الثورة:

كانت وفاة السيد الشيرازي، وعودة بيرسي كوكس، ونفاذ إمكانيات الثوار المادية، وتزايد حجم القوات البريطانية القادمة من إيران قد قلبت موازين القوى لصالح بريطانيا، لاسيَّما وأنَّ بيرسي كوكس على العكس من ويلسون كان مُدركاً لطبيعة الشعب العراقي وقيمه، ففي ٢٥/تشرين الأول/١٩٢٠م شكَّل بيرسي كوكس بمساعدة المس غرترود لوثيان بيل

حكومـةً عراقية برئاسـة السـيد عبـد الرحمن النقيـب، ضمَّت (٢١) وزيراً، لـكلِّ واحدٍ منهم مستشاراً بريطانيا، وكانت مهمة كوكس الثانية إيجـاد ملك للدولـة العراقية، يكـون مقبولاً من العراقيين والبريطانييـن، فبدأت البوصلة تميل لصالح فيصل بن الشريف حسين.

الهوامش:

(١) الـوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديـث، ط٢، (بيـروت، دار الراشـد، ٢٠٠٥م)، ج٥، ق١، ص٣٨٠.

(٢) العِمامـة Turban: وهي لباس رأس اختلفت ألوانها وأنواعها وأشـكالها، كما يختلف المغزى من لبسـهِ بيـن جزءٍ مـن زيٍّ تقليدي شـعبي وبيـن زيٍّ ديني أو مذهبـي وبيـن الموضـة الصِرفـة. https://en.wikipedia.org/wiki/Turban

(٣) الطربـوش Fez: وهـو غطـاء رأس كالقبعة أحمر اللون على الأغلب، وعلى شكل مخروطي تتدلَّى من جانبهِ الخلفي حزمة من الخيوط الحريرية السـوداء. https://en.wikipedia.org/wiki/Fez

(٤) الكشـيدة Kashida: كلمة فارسـية معناها التطويل والتفصيل. https://en.wikipedia.org/wiki/Kashida

(٥) زي عربي للرجال في شبه الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشـام والأحـواز. ويُصنع من شـعر الماعز ويُلبس فوق اليشماغ أو الغُترة، وله عدَّة أنواع ولكلِّ نوع معنى ودلالة. https://en.wikipedia.org/wiki/Agal_accessory

(٦) الوردي، مرجع سابق، ج٥، ق١، ص٧.

(٧) كاظـم، عبـاس، ثـورة ١٩٢٠م.. قـراءة جديدة في ضـوء الوثائـق التاريخيـة، ترجمة: حسـن ناظم، (بيروت، ٢٠١٤م)، ص١٠٢.

(٨) الحسـني، عبد الـرزاق، الثورة العراقيـة الكبرى، (بيروت، ٢٠١٣م)، ص٤٥٦.

(٩) آل بـازركان، علـي، الوقائـع الحقيقية فـي الثورة العراقية، (بغداد، ١٩٩١م)، ص١٦.

(١٠) نظمـي، وميـض جمال عمـر، ثورة العشـرين.. الجـذور السياسـية والفكرية والاجتماعيـة للحركة القومية العربية «الاستقلالية» في العراق، (بيروت، ١٩٨٤م)، ص١٩.

(١١) أحمد، كمال مظهر، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية، (بغداد، ١٩٧٨م)، ص ص٧-٨.

(١٢) العارضـي، محسـن جبار، ٩٠ عامـاً على ثورة العراق التحررية الوطنية في ٣٠/حزيران/١٩٢٠م، (بغداد، ٢٠١٠م)، ص ص٨-٩.

(١٣) كوتلوف، ل. ن.، ثورة العشرين الوطنية التحررية فـي العـراق، تعريـب: عبـد الواحـد كـرم، ط٢، (بيروت، ١٩٧٥م)، ص١١٦.

(١٤) لمزيد من التفاصيل يُنظر: الحسني، مرجع سابق، ص ص١٣٣-١٥٤.

(١٥) الوردي، مرجع سابق، ص ص١٠-١٥.

(١٦) المرجع نفسه، ص ص٢١-٣٥.

(١٧) نقـلاً عـن: كاظـم، مرجع سـابق، ص ص١٠٢-١١٢.

(١٨) الـوردي، مرجع سـابق، ص ص٣٧-٤٥؛ كاظم، مرجع سابق، ص ص٨٧-٩٠.

(١٩) كاظم، مرجع سابق، ص٩١.

(٢٠) الوردي، مرجع سابق، ص ص٤٩-٥٦.

(٢١) المِس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب.. كتاب يبحـث عن العراق في عهد الاحتلال البريطاني بين سـنتي (١٩١٤-١٩٢٠م)، ترجمـة: جعفر الخياط، (بيـروت، ٢٠١٠م)، ص٤١٨؛ الـوردي، مرجـع سابق، ص٥٨.

(٢٢) الوردي، مرجع سابق، ص ص٥٧-٩٩.

(٢٣) نظمي، مرجع سابق، ص ص٣٥٧-٣٦٥.

(٢٤) المرجع نفسه، ص٣٧٢.

(٢٥) الوردي، مرجع سابق، ص ص١٥٠- ٢٢٢.

(٢٦) نظمي، مرجع سابق، ص٣٧٤.

(٢٧) كاظم، مرجع سابق، ص ص١٣١-١٣٢.

(٢٨) الوردي، مرجع سابق، ص ص١٠١-١٢١.

(٢٩) مذكـرات الإمام المُجاهد الشـيخ مُحمَّد الخالصي، بطل الإسلام الشـهيد الإمام مُحمَّد مهدي الخالصي. وثائـق أحـداث العراق فـي حركة الجهـاد والثورة (١٩١٤-١٩٢٥م)، (طهران، ٢٠٠٧م)، ص١٧٤.

(٣٠) المرجع نفسه، ص١٧٩.

(٣١) الوردي، مرجع سابق، ص ص٢٦٠-٣٤٣.

(٣٢) المرجع نفسه، ص ص٢٢٢-٢٥٩.

(٣٣) كاظم، مرجع سابق، ص ص١٣٦-١٥٩.

(٣٤) الحسـني، عبد الرزاق، الثـورة العراقية الكبرى، ط٢، (بيروت، ٢٠١٣م)، ص ص ٢١٨-٣٠٧.

(٣٥) كوتلوف، مرجع سابق، ص ص١٢٥-١٦٠.

(٣٦) أحمد، مرجع سابق، ص ص١١٥-١٦٢.

(٣٧) الوردي، مرجع سابق، ص ص١٢٤-١٧٨.

(٣٨) أحمد، مرجع سابق، ص١٠٤.

(٣٩) الوردي، مرجع سابق، ص٣٣٦.

(٤٠) كاظم، مرجع سابق، ص ص١٩١-٢٠٥.

The National Identity of the Twentieth Revolution Libertarian National in Iraq

Prof. Dr. Usama A. Numan Al-Duri
University of Baghdad / College of Arts

Abstract:

Many of Historians and Researchers, Iraqis and Arabs and Foreign wrote about 1920 Revolution in Iraq.

The Search will focus on various Iraqi areas, which participated in the Revolution.

Whether those were combat, intellectual or organizational, and the reference to the most figures that contributed (Tribal, Religious, Intellectual, and Politics, Journalism, Poets. Officers, Effendis).

I will try and through information available a statement Iraqi shares regardless of their religion and their beliefs or their Nationality, whatever the nature of those posts in the national ranks.

And I tried through sources do not overlook any Iraqi Party for my belief we are need to Unite before it is too late.

Participated in the Revolution: Arab &Kurd ,Muslims and Christians, Cities people & Rural, although the full Conviction of the large participation Tribes sons.

It was a great spiritual role darics Fatwas in flames the enthusiasm of revolutionals, as for Poets and the Iraqi Women a prominent role in the revolution period.

عراقية مدفع الرارنجية البريطاني
أسطورة وطنية عراقية

أ.د. حازم مجيد أحمد الدوري(*)

مقدمة:

كثيرٌ هي الأحداث التاريخية التي تجسَّدت فيها الوحدة الوطنية العراقية، لاسيَّما في تاريخنا الحديث والمعاصر، ومن أهمِّ تلك الأحداث ثورة العراق الكبرى عام ١٩٢٠م ضدَّ الاحتلال البريطاني.

تناولت الدراسات والبحوث ثورة شعبنا العراقي عام ١٩٢٠م بتفصيلٍ وافر وشمولية واسعة تقريباً، إلاَّ أنَّ الذي استوقفني وشدَّ اهتمامي إليه، رحلة مدفع الرارنجية البريطاني الذي استولى عليه ثوار الفرات الأوسط بعد انتصارهم على الرتل البريطاني (رتل مانجستر Manchester Tower)، وأهمية تلك الرحلة تكمن بالروح الوطنية العراقية المميزة التي أوجدت منه مدفعاً صالحاً للاستعمال بعد أن أفقده البريطانيون خاصية عملهِ في ثلاثِ مواضع منه: المِغلاق والإبرة وعتلة الرمي.

جسَّدت عملية البحث عن تلك الأدوات الروح الوطنية العراقية الرائعة والتي استُكملت بمشاركة أعداد ليست بالقليلة من الضباط العراقيين، ومن ألوية (محافظاتٍ) عراقية مختلفة في إصلاح المدفع والمباشرة بعجلة إطلاق القذائف منه، والتي أثرت بشكلٍ كبير على البريطانيين، لاسيَّما بتدمير وإحراق وإغراق الباخرة البريطانية (فاير فلاي) سيئة الصيت في الفرات الأوسط.

قُسِّم البحث إلى ثلاثة فقراتٍ، وكانت الآتي: أولاً: شيء من ثورة العشرين العراقية. ثانياً: رحلة المدفع. ثالثاً: عراقية المدفع.

شيء من ثورة العشرين العراقية:

رفض العراقيون الحكم البريطاني المباشر، بعد أنْ أمِلُوا من بريطانيا مساعدتهم في حصولهم على الاستقلال، إلاَّ أنَّهم استفاقوا على

(*) جامعة سامراء / كلية التربية.

مُستعمرٍ جديد لبلدهم، وحين فشلت المساعي السلمية العراقية في الحصول على مُبتغاهم من البريطانيين بدأت الحركات المُسلَّحة العراقية في الظهور ضدَّ البريطانيين، بدأً من ثورة النجف عام ١٩١٨م ، ثمَّ الحركات المُسلَّحة في شمال العراق، إذ قامت ثورات الأكراد في آذار عام ١٩١٩م، وارتقت تلك الحركات المُسلَّحة العراقية إلى إخراج البريطانيين من دير الزور في ١١/كانون الأول/١٩١٩م، من قبل العراقيين الموجودين في سوريا، أعقبها تقدم الجيش العربي (الشريفي) بقيادة الضابط العراقي جميل المدفعي[١] نحو تلعفر ونشوب الثورة فيها في ٤/حزيران/١٩٢٠م، وقتل وإخراج الحامية البريطانية منها[٢].

وهذا يعني أنَّ الشعب العراقي كان رافضاً للحكم البريطاني وعنده الاستعداد الكامل للتضحية من أجل تحرير بلادهِ، فساد جوٌّ من عدم الرضا والغضب الشعبي لسنتين أو يزيد قبل ثورة العشرين في الشارع العراقي، وشجَّعت الغارات والثورات المُسلَّحة المتفرقة بعضها البعض في مقاومة الاستعمار البريطاني؛ لأنَّها كانت تسعى إلى هدفٍ واحد، وبهذا الصدد ذكر الفريق مزهر آل فرعون: «إنَّ الثورة بدأت في الشمال، وكان هناك اتصال بينها وبين الثورة التي قامت بعد ذلك في جنوب العراق من حيث الغايةِ والقَصد»[٣].

مهما يكن من أمر، فإنَّ أجواء العراق عموماً كانت مهيأةً للثورة ضدَّ البريطانيين، وإنْ تعددت أسباب ثورة العشرين، فإنَّ العامل الوطني يبقى هو الأساس الذي قامت عليه الثورة، إذ تلخص الهدف الرئيسي منها في التخلص أو التحرر من الحكم البريطاني واستقلال العراق، وأنْ تُحكم البلاد من قبل شخصية عربية[٤].

فبدأت صفحات ثورة العشرين يوم ٣٠/ حزيران/١٩٢٠م، مُطرزةً أروع مآثر التضحية بالنفس في سبيل الوطن، وتجسَّدت الوحدة الوطنية العراقية تجسيداً فاق كلَّ التوقعات، وذلك بمشاركة العديد من الضباط العراقيين، الذين كانوا سابقاً في الجيش العثماني في تلك الثورة، وكان من روائعها المدفع البريطاني عيار (١٨) عقدة، أو باون، الذي غنمه الثوار في معركة الرارنجية، والذي هو عِمادُ بحثنا.

المدفع البريطاني:

كان لشجاعة عشائر الفرات الأوسط وقعٌ كبير على القوات البريطانية التي توالت انسحاباتها من معظم تلك المناطق، الأمر الذي نبَّه القادة البريطانيين أنَّ تلك الانسحابات من تلك المناطق سيوسع من الرقعة الجغرافية التي يحتلها الثوار، بالمقابل فإنَّ معظم القبائل التي لم تنظم إلى الثورة والتي كانت مترددةً في ذلك، شجَّعتها الانسحابات البريطانية في الانضمام إلى الثورة، وبالتالي خسارتهم حتَّى حلفائهم، وعليه أرسل البريطانيون رتلاً كبيراً وقوياً أطلق عليه (رتل مانجستر) لإعادة احتلال مدينة الكفل في ٢٣/تموز/١٩٢٠م، وتألَّف الرتل من[٥]: سريتان من خيالة السند (٣٥)، ومدفعية الميدان الملكية بطرية (٣٩)، وسريتان من الفوج الثاني / كردوس مانجستر، وسرية الفنيين السبيك (٣٢/١)، وحظيرة طبية واحد من مستشفى الميدان المختلط (٢٤)، وبلغ مجموع أفراد الرتل (٨٠٠) فرد.

وعند وصول الرتل إلى قناة الرستمية أو منطقة الرارنجية، أقام الجُند معسكرهم فيها

وعلى موضع مُحصَّن بشكلٍ جيد للدفاع، وعند ظهور طلائع الثوار القادمين من الكفل أطلقت المدفعية البريطانية قذائفها عليهم، مما شتَّت قوة الثوار وتفرقوا وتراجعوا إلى الخلف كيلومتراً واحداً، استطاع الخيالة العرب من جمعهم مرةً أخرى وإعادة الكرة والهجوم على القوات البريطانية، واستمرت المعركة ست ساعات وصلت إلى حدِّ الاشتباك بالأيدي والسلاح الأبيض، وقد أبلى العراقيون بلاءاً مُنقطع النظير، وأظهروا من الشجاعة النادرة في الكثير من المواقف، إلى أنْ تمَّ إلحاق الهزيمة بالقوة البريطانية التي لاذت بالفِرار بعد تكبيدها خسائر فادحة، وانسحبت تتقهقر تاركةً أسلحتها وأثقالها ومؤنتها وحيواناتها وخيمها غنيمةً للثوار، ومن أهمِّ تلك الغنائم مدفع عيار (١٨) باون، إدعى الفريق سير إلمر هولدين Sir A. L. Haldane القائد العام للقوات البريطانية في العراق "أنَّ المدفع سقط أثناء الانسحاب الليلي في قناةٍ عميقة ولم يستطيع الجنود إخراجه، لذا تُرك في مكان السقوط"[٦].

قصة الاستيلاء على المدفع:

وضَّحَ فريق المزهر آل فرعون قصة الاستيلاء، بأنَّ المدفع تركه البريطانيون خلال انسحابهم بعد أنْ أفقدوه خاصية عملهِ بنزعهم الإبرة عنه والمِغلاق، وأعتقد أنَّ هذا هو الرأي الصحيح، فإذا كان قد وقع حسب إدعاء هولدين في قناةٍ عميقة فكيف نُزِعَ المغلاق عنه والإبرة ولماذا ؟ والمُتعارف عليه في العُرف العسكري أن تُدمَّر أو تُعطَّل الأسلحة عند الانسحاب أو الهزيمة؛ كي لا يستفاد منها العدو وهذا ما حصل.

مهما يكن من أمر فإنَّ الثوار قد حصلوا على المدفع وأخرجوه بشقِّ الأنفس من أحد المبازل وعلت صيحاتهم وهوساتهم فرحين بحصولهم عليه، وما حقَّقوه من نصرٍ كبير على قوات الاحتلال. أمَّا قوات الاحتلال فأُصيبت بخيبةٍ وكسران، ووصفت المِس بيل ما حدث وتأثيره على عزيمة البريطانيين، قائلةً: «إذا جرى حادث آخر مثل ما جرى للمانجستر، فإنَّ عشائر دجلة ستصل على الفور إلى حدود بغداد»[٧]، لذلك عدَّها هولدن من أسوء الأمور التي حدثت، قائلاً: «إنَّ مثل هذا الحادث المؤسف لم يكن ليحدث في ظرفٍ غير مؤاتٍ كالظرف الذي كنا فيه، وأنَّ الغلطتين الرئيسيتين تكمنان في الحركة يوم الرابع والعشرين صوب الكفل، وفي الانسحاب الليلي، فالكارثة التي تجئ في أعقابهما كانت محقَّقة وما من ذلك بد وهي كارثية»[٨].

مسيرة المدفع:

سار الثوار وبرفقتهم المدفع مسحوباً بحبالٍ مشدودة على البغال حتَّى أوصلوه إلى مقربةٍ من مدينة الكوفة، وهم يهوسون (الطوب أحسن لو مكَواري)، ووضعوه في موضعٍ قريب من ضفَّة النهر اليُسرى على بعد نحو ميلين عن الكوفة[٩].

المدفع من الناحية الفنية كان معطَّلاً ليس فيه مغلاق ولا إبرة، والعطل الثالث هو عتلة الرمي التي تضرب الإبرة عند إطلاق المدفع، وكان لون العتلة أصفر مما أغرى بعض أفراد العشائر ظناً منهم بأنَّها مصنوعة من الذهب، فكسروها طمعاً فيها[١٠].

بمعنى أنَّ المدفع كان بحاجةٍ إلى مختصين لإدخالـهِ فـي الخدمـة وإصلاحـهِ، ولـم تكن ثورة العشـرين فقيـرةً بعناصرهـا الفنية، إذ تواجد كوكبة من الضبـاط العراقيين بمختلف الصنـوف بيـن الثوار، وكان مـن بين هؤلاء ثلاثـة ضبـاط خدموا فـي الجيـش العثماني، وصنفهم مدفعية، هم: حسـين علوان الدوري، وزكـي أميـن الكـردي، ومحمـود سـامي البغدادي، وفي مصـادر أخرى الضابط فؤاد القاضي[١١].

شـخَّص الضبـاط الخلل وحـددوا نواقص المدفـع، وجـاء دور الحلول لإصـلاح المدفع لرمـي حامية الكوفـة بهِ وتدميرهـا، كان رأي الضابط حسـين علوان الدوري أنَّه من الممكن صنـع مِغـلاق محليـاً، وكذلـك مـن الممكـن الاسـتغناء عن العتلة بمطرقـةٍ كبيرة (جاكوج) مـن مطارق الحدادين، أمَّا المشـكلة الأساسـية فهي الإبـرة لأنَّها تُصنع مـن معدنٍ خاص ولا توجـد إلاَّ في مخـازن البريطانيين فـي بغداد، الأمـر الذي يسـتوجب الحصـول عليهـا بأيّ طريقةٍ أو ثمن، وعليه أُرسـل شخص إلى بغداد لهذا الغرض[١٢].

اسـتقبل رجـال الحركة الوطنيـة في بغداد ومنهم جعفر أبو التمن، وعلي البازركان وسامي خونـدة، المرسـال القادم مـن الكوفـة وأخذوا يبحثـون عن من يوصلهم إلـى مكان الإبرة في معسـكرات البريطانييـن، فاهتدوا إلـى جنديٍّ هنـدي يعمل في أحـد المُعسـكرات البريطانية اسـمه (غلام شـهيد)، فأجاب طلبهـم وحصلوا على الإبرة والمِغلاق، وأعطاه علي البازركان ثلاث ليرات ذهبية، وأُرسـلت الإبرة والمغلاق مع الميكانيكي السيد داود السامرائي[١٣].

وقـد أدلى السـيد داود السـامرائي بحديثٍ لجريدة (كلّ شيء) البغدادية بعد (٤٩) عام من الحدث، أنَّ شـخصاً أتى إليه وسأله عن أسمه، ثـمَّ قال لـه: «إنَّ الوطن يحتاج إلـى خدماتك. فقلـت إني فـي خدمة الوطـن... وذهب بهِ إلى جماعتـهِ فـي الحيدرخانـة وطلبوا منه القسـم بالقـرآن علـى خدمـة الوطن حتَّـى الموت... وقسم على الطريقة البغدادية (الخبز والملح).. ثمَّ ذكر السامرائي أنَّه وضع الإبرة في زجاجةٍ وأخفاهـا تحت لفات الأقمشـة ثـمَّ وضعها في عربـةٍ مليئةٍ بالقـش، وذهب بها إلـى كربلاء ثـمَّ النجف، فوصلها عنـد منتصف الليل فوجد الجميع ينتظرونه»[١٤].

لـم تُرسـل الإبرة وحدهـا بل أرسـل علي البـازركان مجموعـةً مـن الضبـاط لإصلاح المدفع واستخدامه، «أمَّا بعد تعمير المدفع، فقد أرسلتُ الضابط فؤاد القاضي المدفعي والضابط زكي أمين المدفعي إلى النجف، وكنت أرسـلت قبله السـيد طالب الجده والضابط جميل قبطان لإصلاح المدفع المذكور»[١٥].

كمـا وذكـر البـازركان أنَّ خبـراً وصل إليـه مفـاده أنَّ المدفـع لا يحتاج إلـى مغلاق فقـط، وإنَّما يحتـاج إلى رفَّاس (زنـاد)، وقد حصـل عليـه وأرسـله أيضـاً إلـى الكوفـة، أشـرف الضابط حسـين علوان الدوري على إعـداد المدفع قبل وصول الإبـرة، عاونه في ذلـك (أسـطة إكديمي) حداد من أهـل النجف لديه خبـرة في إصلاح البنـادق، وفعلاً تمكن الأسـطة إكديمي من صنع مغـلاق يصلح أنْ يكون بديـلاً للمغلاق الأصلـي[١٦]، والذي تمَّ الحصول عليه أيضاً، فقد روى فريق المزهر قصـة الحصـول عليـه، وهـي مثـال للروح

الوطنية التي تمتَّع بها العراقيون، إذ إنَّ شاباً عمره عشرون عاماً دفعت روحه الوطنية وإحساسه بتقصيرهِ في أداء الواجب أمام وطنيته ورغبته في خدمة الثورة لإرضاء الله والوطن، فتطوع للذهاب إلى بغداد للحصول على المغلاق في المعسكر البريطاني مُجازفاً بحياتهِ في سبيل إصلاح المدفع، أخذ رقم المدفع وحجمه وسافر إلى بغداد وتبرع السيد محمد علي هبة الدين الشهرستاني بستِّ ليرات لتكون مصرفاً له، وعند وصولهِ إلى بغداد عرض نفسه للخدمة كقواد بأجر (هكذا وردت.. وتعني أحد سماسرة بنات الهوى)، ومكث يبحث عن الضابط العسكري البريطاني الذي إذا ما عَمِلَ عنده خادماً سوف تتيسَّر له أمور الوصول إلى المغلاق، فوصل أخيراً إلى ضابطٍ يعمل في شعبة الميرة والتموين (بيرنك) فاستخدمه الأخير بأجرٍ شهري قدرهُ عشرون روبية، وفعلاً عَمِل عنده لخدمتهِ وغَسيل ملابسهِ.. وفي الوقت نفسهِ كان يبحث في المخازن عن المغلاق حتَّى وصل إليه وجاء بهِ إلى الكوفة وسلَّمه إلى الثوار[١٧].

وأخيراً عند وصول السيد داود السامرائي ومعه الإبرة قام حسين علوان الدوري بتجربة المدفع بحضور كلٍّ من الشيخ عبد الكريم الجزائري والسيد أبو القاسم الكاشاني وعلوان الحاج سعدون، وبدون وجود عتلة الرمي مما اضطر الدوري إلى مسك الإبرة بإحدى يديه ومسك بيده الأخرى مطرقة كبيرة (جاكوج) فَضَرب المطرقة بالإبرة فانطلقت النار من المدفع، وهذا يعني نجاح التجربة وأصبح المدفع جاهزاً للعمل، فعلت أصوات الحاضرين بالصلاة على مُحمَّدٍ وآل مُحمَّد، «وتقدم علوان الحاج سعدون نحو الدوري يهنئه على عملهِ، واغرورقت عيون الجزائري والكاشاني بدموع الفرح»[١٨].

انتشر خبر إصلاح المدفع ونجاح الضباط الآخرين من إصلاحهِ، فخرجت الجموع في النجف تموج بالهوسات الشعبية وتناقلت المجالس فيها البشائر، وأنَّ الحامية البريطانية المحصورة في الكوفة ستغدو (شَذَر مَذَر) خلال ساعاتٍ معدودة، في الوقت نفسهِ أعَدَّ قادة الثورة إنذاراً طويلاً موجهاً إلى قائد الحامية البريطانية موضحين فيه انتصاراتهم ويهددونهم بمدافعهم الضخمة التي يملكونها ويدعونهم إلى التسليم[١٩].

يُلاحظ كيف أدى إصلاح المدفع إلى رفع المعنويات، وأصبح الثوار يهددون بالمدافع وليس بالمدفع، وهذا إنَّما يعزى إلى الروح المعنوية العالية والعزيمة القوية والآمال الكبيرة التي علَّقوها على فعل مدفعهم، هذا فضلاً عن شعورهم بقوة جبهتهم أو جانبهم من خلال تواجد الضباط العراقيين معهم في ساحة المعركة وتسخير إمكانياتهم وخبرتهم العسكرية في سبيل نجاح الثورة وطرد الاستعمار.

وعلى الرغم من حدوث بعض التجاذبات وتأخر العمل بالمدفع إلاَّ أنَّ الضابط حسين علوان استعمل في صباح ١٧/آب المدفع بحضور جماعةٍ من وجهاء الكوفة وعلماء النجف والضباط، إذ أطلق حسين علوان الدوري ثلاث قنابل باتجاه الباخرة (فاير فلاي)[٢٠] التي كانت ترسو بالجهة المُقابلة وهي تحاصر الكوفة، وتُعد قلعةً مُدجَّجةً بالسلاح والذخيرة تُرهب أهالي الكوفة والمنطقة.

وقد وصفها الشاعر العراقي الكبير محمد مهدي الجواهري (١٨٩٩-١٩٩٧م) ببعض الأبيات:

غداة تجلى الموت في غير زيِّهِ
وليس كراء في التهيب سامع
بباخرة فيها الحديد
معاقل تقيها وأشباح المنايا مدارع
على إنَّها والغدر مك ضلوعها
على النار منها قد طويت الأصابع
مدرعة الأطراف تحمي حصونها
كماة قطيات الحديد دوارع[٢٢]

أصابت القذيفة الأولى وسط الباخرة فاندلعت النيران فيها وتمَّ إغراقها وقُتل العديد من أفراد طاقمها[٢٢].

وقد أصيب الضابط الرامي حسين علوان الدوري بجراحٍ في رأسهِ نتيجة استخدامهِ كِلتا يديه برفع المطرقة الكبيرة وضربهِ للإبرة فيها، فسال دمٌ كثير من عندهِ، فأسرع السيد أبو القاسم الكاشاني لإسعافهِ وأخرج من جيبه منديلاً حريرياً وربط بهِ رأس الدوري، واحتفظ الدوري فيما بعد بذلك المنديل واعداً أنْ يُريه للناس في بعض المناسبات افتخاراً وتدليلاً على صدق وطنيتهِ بمشاركتهِ في ثورة العشرين ومقاومتهِ الاستعمار البريطاني[٢٣].

أمَّا بخصوص المدفع فقد رأى عامة الناس أنَّ موضع المدفع على بعد ميلين عن الحامية البريطانية عَمَلٌ غير ذي نفع أو جدوى، وأنَّ المدفع يجب أنْ يكون قريباً أكثر من الحامية، وحاول الضباط إقناعهم بأنَّ موقعه صالح للعمل من الناحية الفنية، إلَّا أنَّهم لم يقتنعوا بذلك، وعلى الرغم من قيام الضابط حسين علوان بضرب الباخرة وإصابتها ليُثبت صحَّة رأي الضباط، غير أنَّ الثوار أصروا على نقل المدفع، ونبَّه الضباط أنَّ المدفع سيكون عُرضةً أو هدف سهل للحامية البريطانية، فلم يجد الضباط إلَّا الإصرار والمُعاندة، وإنَّ أحد الضباط (محمود سامي) بكى، وقال: «إذا كنتم صممتم على نقل المدفع فإنِّي أُفضل أنْ تقتلوني قبل أنْ تأمروا بتقريب المدفع إلى الهدف»[٢٤].

نُقل المدفع ليلاً إلى موضعهِ الجديد في الضفَّة المقابلة للحامية البريطانية، وعملوا له جداراً لحمايتهِ من نيران الحامية، وأعطيت حمايته للثوار من آل عيسى وهم فخذ من بني حسن المشهورين بالشجاعة، وما أنْ تمَّ نصب المدفع حتَّى وجَّهت الحامية البريطانية عليه أنوارها الكاشفة وبدأت بتوجيه رصاص بنادقها وقذائفها نحو المدفع وحُماته، وواجههم الثوار من آل عيسى بنيرانهم واستشهدوا جميعاً دفاعاً عن المدفع، وأصبح المدفع عاطلاً عن العمل مرةً أخرى، وعلى إثر ذلك تمَّ نقل المدفع إلى موضعٍ آخر بعد أنْ أدرك الناس صحَّة رأي الضباط فارتفعت منزلتهم[٢٥].

بدأت عملية إصلاح المدفع من قبل السيد داود السامرائي الذي بقي مع الثوار خشية أنْ يحتاجوه، وكذلك الأسطة إكديمي وآخرين معهم، وتمكنوا من إصلاحه في ٢٨/آب، وبدأ المدفع بإطلاق قذائفهِ بفعل الضباط العراقيين، وجيء بمدفع آخر صغير من بقايا العهد العثماني من النجف واستمر في قصف الحامية البريطانية، وكان مجموع ما أُطلق من القذائف المدفعية (٩٠) قنبلة، أرهقت الجانب البريطاني وسبَّبت لهم خسائر بالأرواح، (٢٥) قتيلاً و (٢٧) جريحاً، وكان الكابتن مان Man أحد الضباط البريطانيين المكلفين بقيادة الرتل من جُملة القتلى[٢٦].

حـرص البريطانيون على إسـكات المدفع بأيَّة وسـيلة (المال والنقود)، إلاَّ أنَّه بقى شـوكةً فـي عيونهـم لغاية السـابع عشـر من تشـرين الأول عنـد وصـول القـوات البريطانيـة التي فكَّـت الحصار عـن الحامية فـي الكوفة، الذي استمر (٨٩) يوماً، فضلاً عن قصف الطائرات للثوار[٢٧].

ولن أتكلم عن نهاية الثورة فهي وإنْ أخفقت في الجانب العسـكري في النهاية إلاَّ أنَّها شـقَّت طريـق الحريـة والاسـتقلال بدماء شـهدائها، وأجبـرت الحاكـم الأجنبـي المتغطـرس إلـى الانصياع وتبديل أسـلوبه وشكل حكمه إرضاءً لشعب العراق الأبي.

عراقية المدفع:

إنَّ مشـاركة العديد من الضبـاط العراقيين فـي ثـورة العشـرين كانـت إضافـة نوعيـة عراقيـة للثـورة وإعطائهـا الصبغـة الوطنية العمومية لا الطابع المناطقي، ومن أبرز أولئك الضباط[٢٨]:إسـماعيل حقـي الآغا (الموصل)، شـاكر محمـود قنبـر علـي (بغـداد)، الحـاج شـاكر القره غولي (كركـوك)، الحاج محمود رامـز (بغداد)، حسـين علوان (قضـاء الدور/ صلاح الدين)، محمود سـامي (بغداد)، سـعيد حقـي (بغداد)، فـؤاد المدفعي (بغـداد)، الحاج طالـب الجده (بغداد)، إبراهيـم مهدي (بغداد)، سـامي النقشـلي (بغداد)، زكي أميـن الكردي (السليمانية)، سامي خونده (بغداد)، السيد داود الميكانيكي (سامراء / صلاح الدين).

وعلى ضـوء ما تقـدم، يتضح بـأنَّ الثوار حصلـوا على مدفع عيـار (١٨) باون أو رطل مـن البريطانيين في معركـة الرارنجية، إلاَّ أنَّ ذلك المدفع معطَّل بفعل البريطانيين أنفسـهم إذ نزعـوا عنه الإبرة والمغلاق كما كُسـرت عتلة الرمي، فأصبح المدفع محتاجاً إلى تلك الأشياء الثلاث، فكان لا بدَّ من الاتصال برجال الحركة الوطنيـة في بغداد لمُسـاعدة الثـوار للحصول على المُعـدات المعطَّلة والمفقـودة في المدفع، فأرسـلوا مرسالهم واستقبله الوطنيون في بغداد وسعوا حثيثاً لأجل الحصول على تلك المُعدات، وبعـد اتصالاتٍ وبحثٍ دقيق عرفوا أنَّ معداتهم موجـودة في المعسـكر البريطاني فـي بغداد، واستطاعوا أن يقنعوا (يرشوا) جندي هندي في المعسكر الذي جلب لهم ما يريدون.

لا بـدَّ من شـخص يعـرف فـي الميكانيك لتركيب تلك المُعدات وإصـلاح المدفع، فضلاً عن ضباط عسـكريين من صنـف المدفعية لهم معرفة بذلك واستخدام المدفع أيضاً.

وجـد الشـخص الميكانيكـي (السـيد داود السـامرائي) كما وأرسلت الحركة الوطنية عدد من الضبـاط العراقيين الذين خدموا في الجيش العثماني سـابقاً إلى النجف والكوفة للمشـاركة في قتـال البريطانييـن بسـلاحهم (المدفع) بعد إصلاحهِ، فكان خروجهم من بغداد خفيةً وهرباً من البريطانيين خشية معرفتهم بنواياهم، لاسيَّما وأنَّ أجـواء ثورة العشـرين خيَّمت على أجواء بغـداد، وإدراك البريطانييـن بـأنَّ أهـل بغداد والعراقيين عامة متعاطفون مع الفرات الأوسط بثورتهِ، وخشيتهم من اسـتجابة الوطنيين لنداء الثورة، فأحكموا الطوق عليهم[٢٩].

مهمـا يكـن مـن أمر فقـد وصـل الضباط ووجدوا ضباطاً آخرين قد سبقوهم في المشاركة فـي الثورة، فعملـوا على إصـلاح المدفع بكلِّ الوسائل، ونجحوا بذلك.

إنَّ متابعةً دقيقة لرحلة المدفع البريطاني لتؤكِّد عراقيــة تلك الرحلة، التي امتدت من الاســتيلاء عليه من قبل الثوار، وهم أبناء الفرات الأوســط المعروفون بانتمائهم العربي والديني والمذهبي، وأخذه وســحبه إلى مدينة الكوفة وهي من توابع النجف الأشرف مدينة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وقدوم أعداد من الضباط العراقيين الذين خدموا في الجيش العثماني إلى النجف للمشاركة فــي الثــورة وتقديم المســاعدة، وخاصــةً الفنية وبالذات موضوع بحثنا (المدفع)، فكان الضابط حسين علوان الدوري من قضاء الدور الذي كان تابــع إلى لواء بغداد (وحالياً إلى محافظة صلاح الدين) وسط العراق، وضابط آخر هو محمد أمين زكي الكردي من مدينة السليمانية شمال العراق، كذلك الضابط إســماعيل حقي آغا من الموصل، والحــاج محمــود رامز، وطالب الجده وســامي النقشــلي وآخــرون من بغــداد، والحاج شــاكر الكركوكي من كركوك والسـيد داود السامرائي مــن مدينة ســامراء المقدســة.. إذن هــم كوكبة عراقية من مختلف مدن العراق شاركوا وأسهموا في ثورة العشرين وقدموا الدعم والإسناد للثوار، لاســيَّما من الناحيــة الفنية والعســكرية، وبذلك فــإنَّ رحلة المدفع الذي غنمــه الثوار في معركة الرارنجية هي رحلة وطنية عراقية، إذ اســتولى عليه الثوار من الفرات الأوسط، وقام بجلب آلاتهِ ومعداتهِ المفقودة عراقيون من النجف الأشــرف ومن مدينة سامراء المقدسة، ومن بغداد، والتحق ضباط لإصلاحهِ من مدينة الســليمانية وكركوك وبغداد، واستخدم وتمَّ الرمي بهِ وإحراق الباخرة البريطانية (فاير فلاي) من قبل ضباط من قضاء الــدور محافظة صلاح الدين وآخــر كردي من الموصل تُحيط بهم ومعهم رجال دين من كربلاء والنجــف وثوار مــن مدينة الكوفــة والحلَّة... ما أروع ذلك المدفع الذي جمع شمل العراقيين على مختلف قومياتهم ومذاهبهم ليُعبِّروا عن وطنيتهم وحرية بلدهم وضرب قوة الاستعمار البريطاني، مــن هنــا فإنِّي أطلق علــى ذلك المدفــع بـ(مدفع الرارنجية الوطني العراقي)؛ لأنَّ في الاســتيلاء عليه وســحبه إلى الكوفة وعملية إصلاحهِ ومن ثمَّ عمله وإطلاق قذائفه تجسَّدت الروح العراقية الوطنية الأصلية التي أســأل الله (عزَّ وجلَّ) أنْ تتجسَّد في وقتنا الحاضر في جميع أعمالنا، خدمةً لبلدنا الجريح عراق المحبَّة والسلام.

الخاتمة:

إنَّ رحلــة مدفــع الرارنجية التــي بدأت من إسقاطهِ في بزل الرستمية ثمَّ انتشاله وسحبه إلى الكوفة، ثمَّ إنطلاق الرحلة الثانية وهي الســعي إلــى إصلاح المدفع والتعاون الذي تمَّ مع رجال الحركــة الوطنيــة في بغــداد وإرســال أو قدوم الضباط العراقيين للمشــاركة في عملية إصلاح المدفع واســتخدامهِ، والحصــول على المُعدات المفقودة ورحلــة العودة بالإبرة مــن بغداد إلى الكوفة بصُحبة أحد الميكانيكيين الوطنيين السيد داود الســامرائي ومجازفتهِ بالخروج من بغداد إلــى الكوفة للمســاعدة فــي عمليــة الإصلاح، وتواجــد الضبــاط الغيارى مــع أبنــاء جلدتهم لإصلاح شــيء (المدفع) تكمن فيه مكامن القوة التي هم (العراقيين) بحاجتها لإخراج المُستعمر ونيــل الاســتقلال، بحــق إنَّهــا رحلــة عراقية ملحمية للقيام بعمليةٍ عراقية وطنية شــارك فيها ابن الشــمال الكردي، وابن الوسط مع إخوانهم الثائرين في الفرات الأوسط وجنوب العراق.

تظافــرت كلَّ الجهــود وأثمــرت بإصــلاح المدفــع وتكلَّلــت العملية بنجــاح، بإطلاق أولي للمدفع مصيباً ســفينة الرعب والقتل البريطاني

(فايـر فلاي) ودمرها وأحرقها وأغرقها، يا لها من فرحة تزهو بنصر الثوار العراقيين.

بحـق إنَّها ملحمـة عراقية دوّنت في سِـفر ثـورة العـراق الكبـرى ١٩٢٠م، شـارك فيها أبناء العـراق من مختلف الديانـات والقوميات والمذاهـب، بـل إنَّهـم عراقيون فقـط هويتهم عراقيتهم، لتكـن تلك الرحلـة العراقية الرائعة درسـاً ونبراسـاً لنا نحن العراقييـن، ولتجمعنا عراقيتنـا مهمـا اختلفنـا، ومـن خلال مـا تقدم نستنتج النقاط الآتية:

١. إنَّ اسـتجابة وعزيمة الثوار العراقيين كانت أقـوى مـن الجيـوش البريطانيـة المُدربة والتي تمتلك الأسـلحة الحديثة، بالمقابل هم يفتقرون إلى أيِّ سلاحٍ حديث.

٢. إنَّ معركة الرارنجية مثَّلت صفحةً مشـرفة من صفحات ثورة العشرين.

٣. إنَّ انتصـار الثـوار على الرتـل البريطاني مانجيسـتر، أجبرهـم علـى الهزيمة وترك أسـلحتهم المتوسـطة والثقيلـة، فضلاً عن الخيـم والمـواد التموينية والعتاد، وخشـية وقوع المدفع (١٨) عقدة، بيد الثوار نزعوا منـه المغلاق والإبرة والعتلة وهذا الإجراء متَّبع في الأعراف العسكرية.

٤. مشـاركة الضبـاط العراقييـن مـن مختلف المحافظـات العراقية جسَّـد الروح الوطنية العراقية في مقاومة الاستعمار.

٥. إصـلاح المدفع يعني نـزوع العراقيين إلى أسباب القوة وبذل الغالي والنفيس للحصول على أسـبابها للوصول إلى هدفٍ أسمى هو الحرية والاستقلال.

٦. تجسُّـد الـروح الوطنية العراقيـة في رحلة إصـلاح المدفع واسـتعمالهِ، وهذا يعني أنَّ وطنية العراقي فوق أي اعتبار، وأنَّ الهوية الوطنيـة العراقية فوق وأعلى من أيِّ هويةٍ فرعية.

٧. سـمو الهويـة الرئيسـية حال توفير أبسـط مقومـات الفعـل الوطني العراقي، لاسـيَّما وإن وجد تحدٍّ خارجي.

٨. بعد رحلة المدفع وما تبعها من أفعال وحشـد طاقات وطنية لإصلاحهِ والمباشرة بالعمل بهِ والفعل الذي قام بهِ، يصح أنْ نطلق عليه (مدفع الرارنجية العراقي الوطني).

٩. إنَّ المشتركات الوطنية التي تجمع العراقيين أرض خصبـة تنمو دائماً بها وعليها الروح الوطنيـة وتزدهر وتتحقـق الوحدة الوطنية بفعـل القواسـم المشـتركة التـي جمعـت العراقييـن وتعايشـوا وبنـوا حضاراتهـم المتعددة على مرِّ العصور.

الهوامش:

(١) جميـل المدفعي: شـخصية عراقية مـن مواليد مدينة الموصـل عـام ١٨٩٠م، أكمل دراسـته الابتدائية في الموصل ثمَّ أكمل دراسته الرشدية والإعدادية العسكرية في بغداد، وأكمل دراسـته في الأكاديمية العسكرية في إسـتانبول وتخرج ضابطاً برتبة ملازم أول وأُرسـل إلـى منطقة الروملي (تركيا الأوربية)، ثمَّ أُرسـل إلى القفقاس وشارك في حروب البلقان بين عامي (١٩١٣-١٩١٤م)، شـارك في جيش الثـورة العربية ١٩١٦م وفـي الحكومة العربيـة السـورية ١٩١٨م، عاد إلى العراق وتقلَّد العديد مـن المناصب، وترأس الحكومة العراقية سـبع مـرات، توفِّـي عـام ١٩٥٨م. يُنظر: السـراج، طارق يونـس، جميل المدفعـي ودوره في السياسة العراقية (١٨٩٠-١٩٥٨م)، رسالة ماجستير غير منشـورة، كلية الآداب، جامعة بغـداد، ١٩٩١م؛

فوزي، أحمد، ١٢ رئيس وزراء، (بغداد، ١٩٨٤م)، ص ص١٦٩-١٨٣.

(٢) التلعفري، قحطان أحمد عبوش، ثورة تلعفر ١٩٢٠م.. والحركات الوطنية الأخرى في منطقة الجزيرة، (بغداد، مطبعة الأزهر، ١٩٦٩م)، ص ص٤١٨-٤١٩.

(٣) آل فرعون، فريق مزهر، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠م، (بغداد، مطبعة النجاح، ١٩٥٢م)، ج١، ص٣٣٨.

(٤) حسن، محمد سلمان، طلائع الثورة العراقية.. العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الأولى، ط٢، (بغداد، مطبعة العاني، ١٩٥٨م)، ص٧.

(٥) إلمر هولدين، ثورة العراق ١٩٢٠م، ترجمة وتقديم: فؤاد جميل، (بيروت، الرافدين للطباعة والنشر، ٢٠١٠م)، ص١٥٩.

(٦) هولدين، المرجع السابق، ص١٧١؛ لونكريك، ستيفن همسلي، العراق الحديث (١٩٠٠-١٩٥٠م)، ترجمة: سليم طه التكريتي، (بغداد، مطبعة حسام، ١٩٨٨م)، ج١، ص٢٠٢.

(7) Bell, The Letters of Gertrude Lothian Bell, Edited by: Lady F., New York. Boni and Liveright, 1927, 2 Vol., p.494;

نظمي، وميض جمال عمر، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م)،ص٣٨١.

(٨) هولدين، مرجع سابق، ص١٧١.

(٩) الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ط٢، (بيروت، دار الرشيد، ٢٠٠٥م)، ج٥، ق١، ص٣٤٩.

(١٠) المرجع نفسه، ص٣٥٠.

(١١) الدوري، حازم مجيد أحمد، الضباط العراقيون وتأسيس الدولة القومية (١٩٠٨-١٩٤١م)، (لندن، دار الحكمة، ٢٠١٢م)، ص١٦٥.

(١٢) الوردي، مرجع سابق، ص٣٥٠.

(١٣) البازركان، علي، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، (بغداد، مطبعة أسعد، ١٩٥٤م)، ص١٥٢.

(١٤) جريدة (كل شيء) البغدادية، في: ٣٠/ حزيران/١٩٦٩م، نقلاً عن: الوردي، مرجع سابق، ص ص٣٥٠-٣٥١.

(١٥) البازركان، مرجع سابق، ص١٥٢.

(١٦) يذكر فريق المزهر أنَّ الحداد من الكوفة واسمه (رضا الصيقل)، هو الذي صنع المغلاق المؤقت. آل فرعون، مرجع سابق، ص٢٣٨.

(١٧) آل فرعون، مرجع سابق، ص٢٣٩.

(١٨) نقلاً عن: الوردي، مرجع سابق، ص٣٥١.

(١٩) المرجع نفسه، ص٣٥١.

(٢٠) ذكر السيد عبد الرزاق الحسني أنَّ الباخرة (فاير فلاي) كانت ترسو في شط الكوفة أمام معاقل الحامية في الأبنية المُلاصقة، تُقلق بال الزعماء وتقض مضاجعهم وتقتل الصبية والنساء بما كانت تصبه على الثوار من النيران المتواصلة لتحول بينهم وبين الحامية، لأنَّها كانت مجهزة بمدفعين واثني عشر رشاش. يُنظر: الحسني، عبد الرزاق، الثورة العراقية الكبرى، ط٥، (بيروت، مطبعة دار الكتب، ١٩٨٢م)، ص٢٢١.

(٢١) يُنظر: الواعظ، رؤوف، الاتجاهات الوطنية في الشعر العراقي الحديث (١٩١٤-١٩٤١م)، (بغداد، دار الحرية، ١٩٧٤م)، ص١٠٤.

(٢٢) هولدين، مرجع سابق، ص٢٩٧.

(٢٣) الوردي، مرجع سابق، ص٣٥٤.

(٢٤) نقلاً عن: الوردي، مرجع سابق، ص٢٥٣.

(٢٥) المرجع نفسه، ص٢٥٤.

(٢٦) هولدين، مرجع سابق، ص٢٩٧؛ الوردي، مرجع سابق، ص٣٥٥.

(٢٧) آل فرعون، مرجع سابق، ص٢٣٩؛ هولدين، مرجع سابق، ص٢٩٨؛ العيطة، محمود، بغداد وثورة العشرين، (بغداد، ١٩٧٧م)، ص٥.

(٢٨) الحسني، مرجع سابق، ص١٨٠.

(٢٩) ولسون، آرنولد، الثورة العراقية، ترجمة: جعفر الخياط، ط٢، (بيروت، دار الرافدين، ٢٠٠٤م)، ص١٠٦.

Iraqi Identity of Al-Raranjyyah British Canon

Prof. Dr. Hazim Majeed Ahmed al-Dury
Samaraa University-Collage of Education

Abstract:

A close view of the journey of the canon ensures the Iraqi identity of this journey. The journey starts when it was taken by the revolutionists of the Middle Euphrates who are known with loyalty to their Arabic and Islamic identity. The canon was dragged to Kufa city, which is a part of Najaf Ashraf of Imam Ali bin Abi-Talib. Many officers, who served in the Ottoman Army, came to Najaf to participate in the revolution and provide the technical help especially concerning the canon. Among them were: the officer Hussein Alwan Al-Douri from Dour town, which was part of Baghdad brigade (now it is part of Salahaddin) in the middle of Iraq; the officer Muhammad Ameen Zaki Al-Kurdi from Sulaimanyyah city in the North of Iraq; the officer Ismael Haqqi Agha from Mosul; Haj Mahmood Ramiz; Talib Al-Jaddah; Sami Al-Naqshli and others from Baghdad; Haj Shakir Al-Karkukli from Karkuk; Sayyed Dawood Al-Samarrai from Samarra city. So, they were a group of Iraqi figures, from different cities of Iraq, who participated in the Twenty Revolution and provided

the support to the revolutionists, especially in technical and military aspect. Thus, the journey of the canon, which was taken by the revolutionists in the Raranjyyah battle, was an Iraqi national journey; because it was taken by the revolutionists from the Middle Euphrates; Iraqis from Najaf, Samarra and Baghdad brought its equipment and sets; officers from Baghdad, Sulaimanyyah and Karkuk came to repair it; and it was used by officers from Dour city and a Kurd officer from Mosul to bomb and burn the British battleship (Firefly). They were also religious men from Karbala and Najaf and revolutionists from Kufa and Hilla around them.

It was a wonderful canon which brought different Iraqis from different parts together, to show loyalty to their country and people's freedom by attacking the British colonialism force. From this point, I name this canon (The Iraqi National Al-Raranjyyah Canon) as by it is journey (taking it from British Army, dragging it to Kufa, fixing it and bombing the battleship) the Iraqi national spirit was shown. I ask Allah to enable us to have such a spirit in all our deeds for serving and saving our country, the country of love and peace.

الاستعمار البريطاني للعراق

دور بريطانيا وتأثيرها على تشكيل الحكم الملكي في العراق

دراسة تاريخية

أ.م.د. صلاح خلف مشَّاي(*)

مقدمة:

إنَّ احتلال الأوطان هو العلامة البارزة في تاريخ الدول الأوربية، تلك الدول تَعمد على اختيار فريستها ذات موقع إستراتيجي مهم وتعيش حالة من التخلف واليأس، فتَعمد على اتخاذها ذريعةً ومبرر لاحتلالها.

هذا بالضبط ما عملته بريطانيا حينما احتلت العراق الذي كان راضخاً تحت الاحتلال العثماني المتخلِّف، فوظَّفت كُلَّ إمكانياتها المادية والإعلامية تمهيداً لاحتلال ذلك البلد، ذي الموقع الإستراتيجي المهم القريب من مُستعمرتها الكبرى في الهند.

عَمَدت بريطانيا على إشاعة أنَّها قادمة لتحرير العراق، وهدفت من ذلك إلى حشد همم العراقيين ضدَّ السلطات العثمانية وإضعافها في الحرب العالمية الأولى، لكن الذي حصل هو العكس تماماً، فعَمَدت إلى احتلال العراق واستغلالهِ اقتصادياً.

أهداف الدراسة:

١. إظهار الدور الذي تؤديه الدول الاستعمارية في استغلال الشعوب وإضعافها.

٢. بيان ماهيَّة الخطط التي تتبعها الدول الاستعمارية في احتلال الأوطان.

٣. إظهار أهمية العراق الإستراتيجية ودور بريطانيا في تشكيل الحكم الملكي في العراق.

تقسيمات الدراسة:

قُسِّمت الدراسة إلى مبحثين، الأول: أهمية العراق الإستراتيجية في السياسة البريطانية. أمَّا المبحث الثاني فتناول دور بريطانيا وتأثيرها على تشكيل الحكم الملكي في العراق.

(*) جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية.

المبحث الأول:
أهمية العراق الإستراتيجية في السياسة البريطانية

لقد مهَّدت الأوضاع السيئة التي عاشها العراق تحت ظلِّ الاحتلال العثماني، إلى دخولهِ مرحلةً أخرى مظلمة من تاريخهِ تمثَّلت في الاحتلال البريطاني، والذي بدأ في العام ١٩١٤م، تزامناً مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، فدخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا حليفها المهم ضدَّ بريطانيا وفرنسا، ومن ثَمَّ أصبحت أراضي الدولة العثمانية ومنها كل دول المشرق العربي كالعراق، وسوريا، ولبنان هدفاً ومطمعاً لهجمات بريطانيا وفرنسا، وحتَّى قبل إعلان الدولة العثمانية دخولها الحرب، كانت بريطانيا قد أمرت قواتها المُرابطة في الهند بمهاجمة العراق، وكان هدف بريطانيا الأساس آنذاك هو تأمين إمدادات النفط الإيراني، الذي تمَّ اكتشافه في العام ١٩٠٨م، وإذا ما علمنا أنَّ بريطانيا بدأت منذ عام ١٩٠٩م، تغير اعتمادها على مصادر الطاقة من الفحم إلى النفط، تتضح لنا أهمية العراق الإستراتيجية، لاستمرار تدفق النفط الإيراني إلى الإمبراطورية البريطانية من خلال أراضيه[١].

وتأتي أهمية العراق الإستراتيجية لبريطانيا، نتيجة موقعهِ على طريقين مهمين هما الطريق الجنوبي، أو ما يُعرف بـ(طريق الهند) المار بقناة السويس، والطريق الآخر هو طريق الهند البري المار بآسيا الجنوبية، والخليج العربي من العراق إلى البحر المتوسط عِبرَ سوريا، وإنَّ هذين الطريقين لتأمينهما، هناك حاجة أولاً إلى تأمين كلاً من ولايتي[٢] البصرة والموصل، وهذا يعني السيطرة على العراق من شمالهِ إلى جنوبهِ[٣].

وفي تشرين الثاني من العام ١٩١٤م، بدأ الاحتلال البريطاني للعراق من خلال نزول كتيبة عسكرية في مدينة الفاو، وبعد أسبوعين، أي في ٢٣/تشرين الثاني/١٩١٤م، احتُلت البصرة وطُرد منها الأتراك، وفي ١١/ آذار/١٩١٧م، احتُلت بغداد من قبل القوات البريطانية[٤].

البريطانيون في سعيهم لتثبيت سلطتهم في العراق، عَمَدوا إلى إدارة كلَّ الشؤون العراقية بما فيها الشؤون المدنية كالضرائب والزراعة والطرق والإدارات العامة، وقد حكم العراق طول المدة الممتدة من العام ١٩١٤م وحتَّى العام ١٩٢٠م ضباط عسكريون، كان همهم الأول دعم الجيش البريطاني، وتدعيم سيطرتهم العسكرية، فقد عَمَد البريطانيون إلى مجموعةِ تغييراتٍ قانونية، منها إلغاؤهم قانون العقوبات التركي، والكثير من مواد القانون المدني[٥]، ومع دخول القوات البريطانية بغداد بحلول آذار من العام ١٩١٧م، أعلن الجنرال (ف. س. مود)[٦]، القائد العام للقوات البريطانية في العراق بيانه الشهير، والذي أكَّد فيه أنَّ الإنكليز ما دخلوا فاتحين بل دخلوا محررين، مؤكِّداً على أنَّه كقائد عام للجيش البريطاني في العراق أولي سلطة عليا تامة في جميع المناطق التي يقوم فيها الجيش البريطاني بعملياتهِ، وأضاف مود أنَّ إرادة ملك بريطانيا وشعبها، وإرادة جميع الشعوب العظيمة المتحالفة مع بريطانيا، هدفها أنْ يكون العراق أمَّةً مزدهرة، وخاطب مود العراقيين قائلاً ما نصه: "لا ينبغي أنْ يتبادر إلى أذهانكم أنَّ الحكومة البريطانية ترغب في أنْ تفرض عليكم أنظمة ومؤسَّسات غربية لا ترضون عنها، بل الأمر على نقيض هذا، فإنَّ الحكومة البريطانية تأمل في أنْ تتحقق يوماً الأماني والآمال، التي كان يحلم بها مفكروكم وأدباؤكم"[٧].

إنَّ إعلان الجنرال مود وما تلاه من الإعلان الإنكليزي - الفرنسي المشترك الصادر في ٨/ تشرين الأول/١٩١٨م، أي قبل استسلام ألمانيا بثلاثةِ أيام وانتهاء الحرب العالمية الأولى، عززت الآمال لدى بعض العراقيين في أنَّ بريطانيا ستحترم وعودها، وتمنح العراقيين استقلالهم، فقد أكَّد البريطانيون والفرنسيون في بيانهم على أنَّهم حاربوا في الشرق لغرض تحرير الشعوب التي رزحت أجيالاً تحت نظام التُّرك، وأنَّ هدفهم النهائي هو تحرير هذهِ الشعوب، وإقامة حكوماتٍ وطنية تستمد سلطتها من اختيار الأهالي الوطنيين لها، اختياراً حراً، ومن ضمن هذهِ المناطق العراق وسوريا، كما أكَّد البيان على أنَّ كُلَّاً من فرنسا وإنكلترا لن تسعيا أبداً إلى فرض الحكم الذي تريدانهِ على أهالي العراق وسوريا، بل أنْ تساعد الحكومات التي ستنشأ على إقامة العدل والمُساواة بين الجميع، وأنْ تساعد في إحياء الاقتصاد، ونشر العِلم، والقضاء على الخلافات القديمة، وهنا إشارة إلى الخلافات المذهبية[٨].

وقد عَمَدت السلطات البريطانية أيضاً إلى نشر المبادئ الأربعة عشر الشهيرة للرئيس الأميركي توماس ويلسون[٩] في العراق، ومنها المبدأ الثاني عشر، الخاص بتقرير مصير الشعوب التي كانت خاضعةً للحكم العثماني[١٠].

هذا ما كان يُعلنه الإنكليز عن رغبتهم في مساعدة الشعوب التي (حرروها)، وإقامة حكم وطني، ومؤسَّسات ذات مقبولية شعبية، لكن الواقع كان مختلفاً، ففي التاسع من أيار عام ١٩١٦م، وقَّع كلاً من عضو البرلمان البريطاني والخبير في شؤون الشرق الأوسط السير مارك سايكس[١١]، مع ممثل الحكومة الفرنسية فرانسوا جورج بيكو[١٢] في لندن، ما عُرف لاحقاً باتفاقية (سايكس بيكو)، والتي كان فحواها تقسيم المناطق الخاضعة سابقاً لسيطرةِ الدولة العثمانية في المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا، حيث خضع العراق عدا (الموصل) إلى إنكلترا، وحظيت فرنسا بكلٍّ من سوريا ولبنان[١٣].

ومع نهاية شهر تشرين الأول من العام ١٩١٨م، انتهت الحرب العالمية الأولى ووقِّعت هدنة (مودرس)[١٤]، لإنهاء الحرب بين بريطانيا وفرنسا وحلفائهما من جهة، وبين ألمانيا وحلفائها ومنهم الدولة العثمانية من جهةٍ أخرى، ومع انتهاء الحرب كانت القوات البريطانية قد أصبحت على مشارف الموصل فقامت باحتلالها، ولقد أدرك الإنكليز عَقِب توقيع إتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦م أنَّهم أخطأوا بالسماح لفرنسا بضمِّ الموصل (ولاية الموصل تضم إضافةً إلى الموصل محافظات إقليم كردستان الحالي الثلاثة)؛ وذلك لأنَّ الموصل كانت غنيةً بالنفط، كما أشارت إلى ذلك الاستكشافات النفطية هناك، ولذا تمَّ احتلال الموصل من قبل القوات البريطانية عام ١٩١٨م، فأصبحت فرنسا أمام الأمر الواقع، وعلى أساس ذلك تمَّ تعديل اتفاقية سايكس بيكو، لتصبح الموصل خاضعةً بموجب التعديل لبريطانيا بدل فرنسا[١٥].

وقد بادرت بريطانيا من جانبها عَقِب انتهاء الحرب العالمية الأولى إلى تأليف لجنة لوضع تصور حول سياستها في الشرق الأوسط، وفي المناطق التي من الممكن أنْ تبقى تحت سيطرة البريطانيين، وكانت الآراء منقسمةً حول هذا الموضوع، فمع الإعلان البريطاني - الفرنسي

المشترك في ٨/تشرين الثاني/١٩١٨م، ظهر مفهوم (الحكم الوطني)، من خلال إنشاء حكم محلِّي في المناطق التي تحتلها بريطانيا، وكان هذا رأياً مقبولاً عند كثيرٍ من صُنَّاع القرار الإنكليز، وفي مقابل ذلك كان هناك رأيٌ آخر، يذهب إلى ضرورة الإبقاء على الحكم الإنكليزي المباشر للأراضي الواقعة تحت سيطرة البريطانيين، ومنها العراق[١٦].

وخلال حقبة انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتأليف اللجنة البريطانية المعنية بدراسة شؤون المناطق الواقعة تحت سيطرة البريطانيين ومنها العراق، كان على رأس الإدارة البريطانية المدنية في العراق أحد أكثر الداعمين لفكرة الحكم المباشر للعراق وهو (إي. تي. ولسون)[١٧]، والذي حلَّ محل المندوب المدني بيرسي كوكس[١٨]، الذي نُقل سفيراً للمملكة المتحدة لدى إيران، وكان ولسون يحمل صفة المندوب المدني وكالةً، كان ولسون من الرافضين للبيان الإنكليزي - الفرنسي المُشترك الذي صدر في ٨/تشرين الثاني/١٩١٨م، وكان يصف هذا البيان بأنَّه مُخالف لـ(وعد بلفور)[١٩] الصادر في العام ١٩١٧م، والقاضي بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وبأنَّ هذا البيان لم يأخذ بعين الاعتبار حقوق الأقليات كالمسيحيين والأقليات الأخرى، ولإثبات وجهة نظرهِ طلب من مكتب الهند البريطاني والذي كان العراق يقع تحت سلطتهِ، السماح له بإجراء استفتاء لبيان رأي العراقيين حول طبيعة وشكل السلطة التي يدعمونها، ولبيان موقفهم من الوجود البريطاني في العراق، ومع نهاية تشرين الثاني من العام ١٩١٨م، وصلت الموافقة على إجراء استفتاء يضم ثلاثة أسئلة، هي[٢٠]:

١. هل يُؤثِر الأهلون إقامة دولة عربية واحدة، تمتد من الحدود الشمالية لولاية (الموصل) إلى الخليج الفارسي تحت وصايةٍ إنكليزية.

٢. وفي حال قبول الأهليين بهذا، هل يرضون أنْ يكون على رأس هذهِ الدولة أمير أو شريف عربي.

٣. في حال قبول هذا المبدأ، فمن يريدون أنْ يكون على رأس هذهِ الدولة.

لقد كان ولسون حريصاً على أنْ تكون نتائج الاستفتاء متوافقة مع توجهاتهِ الرافضة لمبدأ الحكم الوطني، وهكذا في ٢٥/شباط/١٩١٩م سافر ولسون إلى لندن حاملاً معه نتائج الاستفتاء الداعمة لبقاء الحكم البريطاني المباشر للعراق، وبناءاً على هذهِ النتائج قدَّم ولسون رؤيته لحكم العراق، حيث اقترح أنْ يُلغى تعيين أمير عربي على رأس الدولة العراقية، وأنْ يُستبدل بمندوبٍ سامي بريطاني، وأنْ يُقسَّم العراق إلى أربع ولايات هي بغداد، والبصرة، والفرات، والموصل، وإذا ضمَّت المناطق الكردية التي يسكنها الأكراد يكون عدد الولايات خمس، كما اقترح ولسون أنْ يكون اشتراك العراقيين في مجالس حكم هذهِ الولايات استشارياً وليس تشريعياً، وقد لاقت مقترحات ولسون القبول من قبل لجنة الشرق الأوسط المُكلَّفة بدراسةِ أوضاع المناطق الخاضعة لبريطانيا، وتمَّ قبولها في ٦/ نيسان/١٩١٩م، في جلسةٍ حضرها ولسون، لكن الموضوع جُمِّد لحين انتهاء مؤتمر الصُلح في فرساي بفرنسا عام ١٩١٩م، والذي كان عقده مقرراً لإنهاء ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الأولى[٢١].

لقد كانت النتائج الحقيقية للاستفتاء ليس كما نقلها ولسون، فقد كانت مُجمل الآراء تذهب إلى ضرورةِ إقامة دولة يرأسها أحد أنجال الشريف حسين[٢٢] شريف مكّة، كما أنَّ ولسون بالغ كثيراً في نقل مدى موافقة العراقيين على استمرار النفوذ البريطاني في العراق، وكانت من الشخصيات التي باتت تُخالف ولسون في توجهاتهِ، الموظَّفة الإنكليزية البارزة في العراق غيرترود بيل[٢٣]، إذ باتت بيل ميالةً أكثر إلى تشكيل دولةٍ عراقية يحكمها الإنكليز بشكلٍ غير مباشر[٢٤].

وفي الحقيقة لم يكن موقف ولسون حول ضرورة الاستمرار في الحكم الإنكليزي المباشر للعراق نابعاً من العدم، بل إنَّ كثيراً من الشخصيات العراقية ذات النفوذ العشائري، والديني، والاجتماعي كانت داعمةً لبقاء الإنكليز في العراق، وكانت تُعلن ذلك بدون تردد، فقد كانت بريطانيا تدفع لبعض شيوخ العشائر وبعض الوجهاء عشرات الآلاف من الجنيهات بصفةِ هدايا، وعطاءاتٍ لضمان استمرار ولائهم[٢٥].

وعلى سبيل المثال لا الحصر، كان نقيب أشراف بغداد عبد الرحمن الكيلاني[٢٦] من الداعمين للوجود البريطاني في العراق، والذي أصبح لاحقاً أول رئيس وزراء في الدولة العراقية الجديدة، حيث كان الكيلاني من المقرين بحقّ بريطانيا في حكم العراق، وكان لا يتردد في إعلان ذلك، فهو القائل: "إنَّ أحسن ما تعملونه هو أنْ تستظلوا بظلّ الحكومة البريطانية"[٢٧]، ويُضيف قائلاً: "إنني اعترف بانتصاركم، وأنتم الحكَّام وأنا المحكوم، وأنا من رعايا المنتصر، إنَّ الإنكليز فتحوا هذهِ البلاد وبذلوا ثروتهم من أجلها، كما أراقوا دماءهم في تربتها، ولذلك فلا بدَّ لهم من التمتع بما فازوا بهِ"[٢٨]، بل إنَّ الكيلاني يذهب إلى أبعد من ذلك، ويؤكِّد أنَّ ما حصل من استفتاء، وهنا يُشير إلى الاستفتاء الذي أجراه ولسون على ما فيهِ من تضليلٍ وكذب، يصفه بأنَّه حماقة، مؤكِّداً على أنَّه لا يصلح لحكم العراق إلاَّ رجل مثل بيرسي كوكس، ولم يكتفِ الكيلاني بذلك بل ذهب إلى ما هو أبعد منه، حيث يقول مُخاطباً (المس بيل): "إنَّ معظم أولئك الذين تكلموا ضدكم هم رجال لا سمعة لهم ولا شرف"[٢٩].

وفي ١٨/كانون الثاني/١٩١٩م، افتتح مؤتمر الصُلح بـ(فرساي) في فرنسا، وكان طرفاه الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى والدول الخاسرة، وما يميز هذا المؤتمر أنَّه ظهرت خلاله فكرة (الانتداب)، وهو مقترح تقدم بهِ مندوب جنوب أفريقيا إلى المؤتمر، وكانت الغاية من تقديمهِ هو (مساعدة) تلك الشعوب، والدول التي كانت خاضعةً لسيطرة الدولة العثمانية، وغيرها من الدول الخاسرة في الحرب العالمية الأولى، وكانت غاية المساعدة المقدمة من خلال الانتداب، هي نهوض الدول الخاضعة تحت الانتداب، والوصول بها إلى المرحلة التي تستطيع فيها إدارة شؤونها بنفسها، من خلال وضعها تحت انتداب دولٍ راقية ومتطورة[٣٠].

وفي نيسان من عام ١٩٢٠م، وقَّع الحلفاء اتفاقية (سان ريمو)، والتي ثبَّتت بشكلٍ نهائي مناطق الانتداب لكلٍّ من فرنسا وبريطانيا، حيث دخل العراق بما فيه لواء الموصل تحت الانتداب البريطاني بشكلٍ رسمي[٣١].

المبحث الثاني:
دور بريطانيا وتأثيرها على تشكيل الحكم الملكي في العراق

شَـهِدَ شـهر آب من عـام ١٩٢٠م، التنازل الرسـمي من قبل الدولة العثمانية عن المناطق الواقعـة ما بيـن النهرين في معاهدة (سـيفر)، وفي هذهِ المعاهدة ولأول مرة تمَّت الإشارة إلى إمكانية اسـتقلال المناطق الكردية، وإقامة دولة كردية عليها، لكن هذا الأمر لم يتم أبداً[٣٢].

لقد مهَّـدت الاتفاقيات والمُعاهدات المذكورة آنفاً إلى تضمين مبدأ (الانتداب) في ميثاق عُصبة الأمـم، والذي نصَّـت المـادة (٢٢) من الفصل الأول منه على ذلك، وقد علَّل ميثاق عُصبة الأمم إقراره لمبدأ الانتداب، بعجز سكَّان تلك المناطق على حكم بلادهم ذاتياً، في ظلِّ الأوضاع الصعبة التي يعيشها العالم الحديث آنذاك، وقد أكَّد الميثاق على أنَّ رفاهية الشـعوب الواقعة تحت الانتداب وارتقاءها وديعةٌ مقدسةٌ من ودائع المدنية[٣٣].

وبعد أنْ حصلـت بريطانيا على الاعتراف الأُممـي بحقها في أنْ تكون دولة الانتداب على العـراق، مُسـتعينةً بالفقـرة الرابعة مـن المادة (٢٢) مـن ميثـاق عُصبة الأمـم، والتي نصَّت على ما يلـي: "إنَّ بعض البلاد كانت في القديم تابعةً للإمبراطورية العثمانية، وقد بلغت درجةً راقية يمكن معها الاعتراف مبدئياً بكيانها كأمم مستقلة، على أنْ تشـهد الإرشاد والمُساعدة من دولـةٍ أخرى..."[٣٤]، وانطلاقـاً من هذهِ الفقرة، أُعلنت لائحة الانتداب البريطاني على العراق، والتـي تضمَّنـت عشـرين مـادة تناولت وضع الدسـتور العراقـي، وحقـوق بريطانيـا كدولةٍ منتدبـة على العراق، وما يترتَّـب عليها وعلى العراق جراء هذا الانتداب[٣٥].

وبنـاءاً علـى التطـورات الدوليـة الجديدة، باتت رؤيـة الحاكم المدني وكالةً ولسـون لحكم العـراق غير صالحة، ولهذا فقـد أعلن في بيانٍ رسمي نُشر في ١٧/حزيران/١٩٢٠م، أنَّ هدف بريطانيا هو: "تحقيق استقلال العراق، وضمان هذا الاستقلال من قبل عُصبة الأمم، وأنَّ مؤتمراً عراقياً منتخباً من الشعب بمحض اختيارهِ سيُعقد لسـنِّ القانون الأسـاس، والتي سـتبدأ إجراءات عقـدهِ في الخريف القادم، وهذا بناءاً على إعلان لائحة الانتـداب البريطانـي"[٣٦]، والتي نصَّت مادتها الأولى على مـا يلي: "المُنتَدِب يضع في أقـرب وقت لا يتجاوز ثلاث سـنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب قانوناً أساسياً للعراق..."[٣٧].

إنَّ الشعور الوطني الذي عبَّر عنه الكثير من العراقيين خلال العامين (١٩١٩-١٩٢٠م) كان واضحاً، حيث صدرت بعض الصُحف التي كانت تدعو إلـى دولةٍ يحكمها الدسـتور وإلى حكومةٍ وطنية، وإلى إبعـاد النفوذ الأجنبي عن العراق، لكن تعنُّـت بريطانيا وحاكمها المدنـي بالوكالة كان واضحاً ومسـتفزاً لمشـاعر العراقيين، مما دفعهم إلى العمل المُسلَّح ضدَّ القوات البريطانية، فيمـا عُـرف لاحقاً بـ(ثـورة العشـرين)، والتي يُسمِّيها البعض بـ(ثورة التأسيس)، حيث كان من أبرز نتائج هذهِ الثورة إسـراع بريطانيا بتشكيل الحكومة العراقية الأولى[٣٨].

لقـد عَمَـدت بريطانيا رغبةً منهـا في إنهاء الثـورة، إلـى مجموعـةِ خطـواتٍ كان أولهـا اسـتبدال الحاكـم المدنـي بالوكالـة (إي. تـي. ولسـون)، والذي كان موقفـه الرافض من منح العراقييـن حكمـاً وطنيـاً من الأسـباب المهمة لنشوب ثورة العشرين، فاستُبدل ولسون بالسير بيرسي كوكس، والذي كان حاكماً مدنياً للعراق حتَّـى أيار من العـام ١٩١٨م، قبل إيفـادهِ إلى

إيـران بصفتهِ سـفيراً، والذي عـاد للعراق في ١١/تشرين الأول/١٩٢٠م، أي بعد نحو أربعة أشهر من اندلاع ثورة العشرين[٣٩].

لقـد كان للعامل الاقتصادي الأثر الأكبر في قبول بريطانيا فكرة إنشـاء حكم وطني عراقي، حيـث سَـعَت بريطانيا مـن خلال ذلـك إلى أنْ تتحول إلى الحكم غير المباشر للعراق من جهة، وتخفيض تكاليف حكمها المباشر للعراق من جهةٍ أخـرى، حيث انخفض عديـد القوات البريطانية فـي العراق من (٣٣) كتيبـة و (٦) أفواج خيالة و (١٦) بطاريـة مدفعية و (٦) سـرايا هندسـة وألغام، وسـواها من القوات، إلى (١,٥) سـرية عربات مُدرعة و (٤) أسـراب من سـلاح الجو فقط، في الفترة من ١٩٢١م إلى ١٩٢٩م[٤٠].

عَمَـد كوكـس بُعيـد وصولـهِ للعـراق إلـى تأليـف أول حكومـة عراقيـة فـي ٢٥/ تشـرين الثاني/١٩٢٠م برئاسـة عبـد الرحمن الكيلاني[٤١]، وكانت هـذهِ الحكومة تعمل تحت إشراف المندوب السامي البريطاني (كوكس)، وسُـمِّيت بـ(مجلس الدولة)، وتشكَّلت من رئيس وزراء و (٨) وزراء بحقيبـة، مع (١٢) وزيراً بـدون حقيبـة مثَّلـوا مجلسـاً استشـارياً داعماً للحكومـة، وقـد أكَّد كوكس في كتـاب التكليف أنَّ هـذا المجلس هو مجلـس مؤقَّت لحين جمع المجلـس التأسيسـي العراقـي، والذي سـيُقرر الشكل النهائي للحكم في العراق.

واسـتكمالاً لخطوات إنشاء حكم وطني في العراق، عَمَد الإنكليز إلى عقد مؤتمر في القاهرة رأسه ونستون تشرشل[٤٢]، وزير المُستعمرات البريطاني آنذاك في آذار من عام ١٩٢١م، كان هدفـه تقرير نوع الحكم في العـراق، والذي تمَّ تثبيتـه على أنَّه حكم ملكي دسـتوري، على أنْ يكـون الملك هـو فيصل بن الحسـين[٤٣]، ثالث أنجال الشـريف حسـين بن علي شـريف مكَّة، لكن المشـكلة التي واجهـت المؤتمر هي كيف سـيتم اختيار فيصل، فهناك حاجة إلى أنْ يظهر الاختيار على أنَّه مطلب شعبي، ولذا تمَّ الإيعاز إلـى الحكومة المؤقتة للمُناداة بفيصل ملكاً على العراق[٤٤].

وفي تموز من العام ١٩٢١م نادت الحكومة العراقية الأولى بفيصل ملكاً على العراق، بشرط أنْ تكون حكومته دسـتورية، نيابية، ديمقراطية مقيدة بالقانون، وقد وافق كوكس من جانبهِ على مـا اقترحته حكومة الكيلاني الأولى، وأعلن أنَّ موافقتـه مرهونةً بقبول العراقييـن فيصل ملكاً على العراق، ولمعرفـة آراء العراقيين عَمَدت حكومة الكيلاني إلى إجراء استفتاء عام للشعب العراقـي لمعرفـة رأيهـم في أنْ يكـون فيصل ملكاً علـى العراق، وأظهرت نتيجة الاسـتفتاء مـا يلي: أنَّ (٩٧٪) مـن العراقيين وافقوا على أنْ يكـون فيصل ملكاً على العـراق، فيما تذكر المصـادر البريطانية أنَّ نسـبة الموافقين كانت (٩٦٪) مـن المصوتين، وأنَّ نسـبة المعارضة ضدَّ فيصل جاءت بشـكلٍ أسـاس من الأكراد، الذين وُعِدوا في معاهدة (سـيفر) بالاستقلال ثمَّ تخلَّت بريطانيا وحلفاؤها عن وعودها لهم[٤٥].

وفي ٢٣/آب/١٩٢١م توِّج فيصل ملكاً على العـراق، وألقى خطاب التتويج الذي بيَّن فيه أنَّ أبرز مهامه كملك هي[٤٦]: مباشـرة الانتخابات التي سـتفرز مجلسـاً تأسيسـياً يضع الدسـتور بمشـورة الملـك، والمُصادقـة علـى المعاهدة العراقية - البريطانية.

ولم يكن العراق في ظلِّ الاحتلال البريطاني أفضل حالاً منه في ظلِّ الاحتلال العثماني، ولكن ما اختلف هو الآليات والوسـائل التي اسـتعملها البريطانيـون، والتي كانت أكثـر حداثةً من تلك

التي استعملها ومارسها العثمانيون، لكن ما هو ثابت أنَّ البريطانيين ظلُّوا ينظرون إلى سكَّان العراق على أساس مذاهبهم وطوائفهم، فحين أراد الحاكم المدني وكالةً ولسون، إجراء استفتاء عام لمعرفة رأي العراقيين حول تفضيلهم بقاء الإنكليز كقوةٍ مسيطرة من عدمهِ، طالب ولسون القاضيين الشرعيين في بغداد السُّنِّي والشيعي، بانتخاب (٢٥) شخصاً سُنياً، و (٢٥) شخصاً شيعياً للحديث معهم حول هذا الاستفتاء، ولكن الرائع في هذهِ المسألة أنَّهما رفضا، وبدلاً عن ذلك تمَّت الدعوة إلى حشدٍ كبير في جامع الحيدر خانة ببغداد، وهناك تمَّ انتخاب ممثلين عن أهالي بغداد بمختلف طوائفهم للحديث مع ولسون، وهذا إنْ دلَّ على شيء فهو يدل على رغبة التعايش بين العراقيين، رغم كل محاولات تفرقتهم، ولم يعمد البريطانيون إلى محاولة تقسيم العراقيين على أساس المذهب فقط، بل إنَّهم عمَّقوا الشرخ الذي كان موجوداً أصلاً بين الريف والمدينة، وذهبوا إلى إقرار القانون العشائري، وهو عبارة عن مجموعةٍ من الأعراف القبلية كانت تطبقها العشائر فيما بينها، ولا زال بعضها معمولاً بهِ حتَّى اليوم، وفيما بعد جعلوه نصاً دستورياً ضمَّنوه القانون الأساسي العراقي عام ١٩٢٥م، علماً أنَّ هذهِ الأنظمة العشائرية قد اعترف الإنكليز بها رسمياً منذ تموز من عام ١٩١٨م، لذا فقد بقي العراق حتَّى عام ١٩٥٨م، حيث حصل التغيير السياسي وانتهى الحكم الملكي، خاضعاً لنظامين قضائيين الأول خاص بالمدن، والثاني خاص بالريف العشائري[٤٧].

لقد تجاوز الإنكليز كلَّ المعايير وذهبوا إلى أبعد من الطبقية، حيث عملوا على فصل أولاد مشايخ العشائر، وعزلهم عن أقرانهم من الناس العاديين، وعملوا على بناء مدارس خاصة بهم، ففي تقرير بريطاني يعود إلى العام ١٩١٨م، يؤكِّد البريطانيون فيه على ما يلي: "يجب عدم إرسال أولاد هذهِ الطبقة إلى المدارس الحضرية ليختلطوا بأبناء المدن، فتُفسدهم الرذائل المتنوعة للمدينة العراقية، وألاَّ يرافقوا أولئك الذين ينظر آباؤهم إليهم على أنَّهم أدنى منزلةً"[٤٨]، والنص السابق يُظهر مدى وحدَّة التمييز الذي كان البريطانيون يمارسونه، ويزرعونه في عقول البعض[٤٩].

أمَّا التمييز على أساسٍ مذهبي فكان هو الأكثر وضوحاً، فقد أُقصي الشيعة من أغلب المراكز المهمة، وعلى الرغم من أنَّ الشيعة كانوا في مطلع القرن العشرين يمثلون نحو (٦٠٪) من مجموع سكَّان العراق، إلاَّ أنَّهم أُقصوا بشكلٍ متعمد عن دوائر صنع القرار، وعن هذا الأمر تتحدث الموظَّفة البريطانية المهمة في العراق غيرترود بيل، قائلةً: "أنا شخصياً فأبتهج وأفرح أنْ أرى الشيعة الأغراب يقعون في مأزق حرج، فإنَّهم من أصعب الناس مِراساً وعناداً في البلاد"[٥٠]، أمَّا بيرسي كوكس فذهب إلى القول في العام ١٩١٨م إلى: "إنَّ الذين تُناط بهم مسؤولية التعاون مع الإدارة البريطانية هم الطائفة اليهودية، والوجهاء والأشراف العرب من سكَّان مدينتي بغداد والبصرة، والملاَّكين، والأغنياء، والشيوخ، والأكابر للعشائر المتواطئة"[٥١]، كما أنَّ أهم المناصب في العراق أُسندت إلى شخصياتٍ أقل ما يُقال عنها أنها كانت نفعية، لا همَّ لها إلاَّ إرضاء الإنكليز، وتثبيت مصالحهم الخاصة، حتَّى وإنْ كان ذلك على حساب العراقيين الآخرين، فمثلاً كان رئيس الوزراء العراقي الأول (عبد الرحمن الكيلاني)، يُخاطب المِس بيل، قائلاً: "أقول لكِ أن تكوني حذرة من الشيعة، إذا رجعتِ إلى صفحات التاريخ ستجدين أنَّ أبرز ميزة تُميِّز الشيعة هي خفتهم، التقلب والوثنية تجتمعان فيهم، إياكِ أنْ تعتمدي عليهم"[٥٢].

إنَّ شكل العلاقة مع العراقيين اختلفت مع تتويج فيصل ملكاً على العراق في العام ١٩٢١م، ففي السابق كانت بريطانيا متفردة بإدارتها للشأن العراقي، ولكن مع وجود ملك وحكومة، بات للبريطانيين شريكٌ في إدارة الشأن العراقي، على الرغم من أنَّ النفوذ البريطاني ظلَّ قوياً.

وبعد اكتمال تنصيب فيصل وتشكيل حكومة عراقية جديدة بدأت الأنظار تتجه نحو إقرار المعاهدة العراقية البريطانية من أجل تنظيم العلاقة بين بريطانيا والعراق عَقِب إقامة حكم وطني عراقي، حيث وافق مجلس الوزراء العراقي في حزيران عام ١٩٢٢م على المعاهدة العراقية البريطانية، ولكنه اشترط أنْ يوافق عليها المجلس التأسيسي العراقي أيضاً[٥٣].

لقد كانت المُعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢م تتضمن عدَّة فقرات، كان أهمها: أنَّ بريطانيا ستأخذ بيد الدولة العراقية الجديدة وتهيؤها للانضمام إلى عُصبة الأُمم المتحدة، وأنَّ تحالفاً عسكرياً سيقوم بين بريطانيا والعراق، إضافةً إلى احتفاظ بريطانيا ومن خلال مندوبها السامي بمسألةِ السيادة الجوية في العراق[٥٤].

وبما أنَّ المُعاهدة العراقية البريطانية لكي تصبح نافذة يجب مُصادقة المجلس التأسيسي العراقي عليها، وهذا المجلس كان من أبرز ما أشار إليه الملك (فيصل) في خطاب التتويج، حيث أُجريت انتخابات المجلس التأسيسي وعُقدت أولى جلساتهِ في آذار من عام ١٩٢٤م، وقد ضمَّ هذا المجلس شيوخاً للعشائر وبعض المثقفين والمحامين وعددٍ من أكراد العراق وبعض المسيحيين واليهود[٥٥].

ولأنَّ المجلس التأسيسي العراقي لم يُصادق لغاية حزيران من عام ١٩٢٤م على المعاهدة العراقية البريطانية، وُجِّه تهديد بحلِّ المجلس من قبل المندوب السامي البريطاني إلى الملك فيصل في حال عدم إقرار المعاهدة، وقبل انقضاء ليل العاشر من حزيران عام ١٩٢٤م صادق المجلس التأسيسي العراقي على المعاهدة، حيث صوَّت للمُعاهدة (٣٧) من أصل (٦٩) عضواً حضروا المجلس[٥٦]. وبهذهِ المعاهدة اكتملت خطوات البريطانيين بتثبيت حكمهم غير المباشر للعراق.

الخاتمة والاستنتاجات:

- إنَّ بريطانيا خدعت الشعب العراقي حينما أعلنت أنَّها ستُحرره من الاستعمار العثماني.
- إنَّ بريطانيا عَمَدت إلى تمزيق وحدة الشعب العراقي، إذ أنَّها أقصت أبناء المذهب الشيعي من المشاركة في الحكم.
- لم يكن الحكم الملكي في العراق، ولاسيَّما في بدايتهِ، مستقلاً عن السياسة البريطانية.
- شكَّلت ثورة الشعب العراقي عام ١٩٢٠م رفضاً عملياً للاحتلال البريطاني.
- جاءت بريطانيا بشخصٍ غير عراقي ليحكم العراق، وهو مخالف لكلِّ ما وعدت بهِ قبل احتلالهم لذلك البلد.
- عَمَدت بريطانيا نتيجةً لتأثيرات ثورة العشرين إلى حكم العراق حكماً غير مباشر، وهذا تغير كبير أحدثتهُ ثورة العشرين في السياسة البريطانية.
- إنَّ الشعب العراقي استمر في رفض السياسة البريطانية، وهو ما تمثل برفض المرجعيات الدينيَّة الشيعية التعامل مع الإنكليز، فضلاً عن ثورات العشائر في الجنوب والوسط والشمال، كلَّها دلائل بارزة على ذلك الرفض.

الهوامش:

(١) بيل، المِس غيرترود، فصول من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، ط٢، (بيروت، دار الكتب، ١٩٧١م)، ص١.

(٢) أحد النواب العراقيين في مجلس المبعوثان، قال مخاطباً المجلس: "تصوروا أيها السادة محاكمة تجري في أحد محاكم العراق، الحاكم (القاضي)، يجهل اللغة العربية، والمُتهم يجهل التركية، ويقوم الكاتب أو المباشر بمهمة الترجمة، فأي ظلم هذا الذي يجري باسم القانون حين يخطأ المترجم". للمزيد، يُنظر: الرهيمي، علاء حسين، المعارضة البرلمانية في عهد الملك فيصل الأول، ط٢، (بيروت، دار الكتب العراقية، ٢٠١٠م)، ص٤٤.

(٣) ديب، كمال، زلزال في أرض الشقاق.. العراق (١٩١٥-٢٠١٥م)، (بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٣م)، ص٥٢.

(٤) ظهر مفهوم (الولاية) مع صدور قانون الولايات العثمانية في العام ١٨٦٤م، وقد طبق هذا القانون في العراق مع وصول (مدحت باشا) حاكماً عليه في العام ١٨٦٩م، إذ قسَّم العراق إلى ثلاث ولايات، وفي القانون وضِّحت حدود كل ولاية، والتقسيمات الإدارية المُلحقة بها، وكانت بغداد العاصمة لارتباط ولايتي الموصل والبصرة بها، ولأنَّها كانت أي بغداد مقراً للجيش العثماني السادس، للمزيد، يُنظر: الحسني، عبد الرزاق، العراق قديماً وحديثاً، ط٤، (بيروت، مطبعة دار الكتب، ١٩٧١م)، ص ص٩٠-٩٤.

(٥) الخطَّاب، رجاء حسين، العراق بين (١٩٢١-١٩٢٧م)، (بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٦م)، ص ص١٧-١٨.

(٦) ستانلي مود Sir Frederick Stanley Maude: ولد مود في مقاطعة جبل طارق عام ١٨٦٤م، وهو من أصل بريطاني، تخرج من كلية الأركان في كاميري، وشغل مناصب مهمة في مصر وفي حرب البوير جنوب أفريقيا وفي الحرب العالمية الأولى شغل منصب رئاسة أركان فيلق ثمَّ آمرية لواء وقيادة الفرقة (١٣) في العراق. كان مود قائد القوات البريطانية التي احتلت مدينة بغداد في ١١/آذار/١٩١٧م. وتوفِّي بمرض الكوليرا ببغداد في ١٨/تشرين الثاني/١٩١٧م. لمزيدٍ من التفاصيل، يُنظر: نديم، شكري محمود، حرب العراق (١٩١٤–١٩١٨م)، (بغداد، شركة النبراس للطباعة، ١٩٦٤م)، ص١١٣.

(٧) للمزيد من المعلومات عن احتلال العراق وتفاصيله، يُنظر: مجيد، خدوري، أسباب الاحتلال البريطاني للعراق، (الموصل، ١٩٣٣م)، ص ص١٢-١٦.

(٨) العنجهية البريطانية كانت واضحة جداً في حكم العراق حتَّى عام ١٩٢٠م، ففي إحصائيةٍ أُجريت عام ١٩٢٠م، تبيَّن من خلالها أنَّ (٩٦٪) من الضباط السياسيين الإنكليز الحاكمين بالعراق في مختلف مناطقهِ كانوا دون سن الأربعين من العمر، وأنَّ الثلثين من هؤلاء الـ(٩٦٪) كانوا دون الثلاثين، وأنَّ (٢٣٪) من الـ(٩٦٪) كانوا دون الـ(٢٥٪) سنة من العمر، بل إنَّ نائب الحاكم المدني (إي. تي. ولسون) نفسه، كان دون الـ٣٥ سنة من العمر. يُنظر: النفيسي، فهد عبد الله، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ط٢، (الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠م)، ص١٥٥.

(٩) توماس وودرو ويلسون Thomas Woodrow Wilson: ولد عام ١٨٥٨م، وهو سياسي وأكاديمي أميركي شغل منصب الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة من عام ١٩١٣ إلى ١٩٢١م. ولد ويلسون في مدينة ستونتون في فرجينيا، وقضى سنواته الأولى في أوغستا، جورجيا وكولومبيا، ساوث كارولينا. حصل ويلسون على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة جونز هوبكنز The Johns Hopkins University، وشغل منصب أستاذ وباحث في مختلف المؤسَّسات قبل اختياره رئيساً لجامعة برنستون Princeton University، وهو المنصب الذي شغله في الفترة من عام ١٩٠٢ إلى ١٩١٠م. وفي عام ١٩١٠م، ترشَّح عن الحزب الديمقراطي في انتخابات حكومة ولاية نيوجيرسي، وانتُخب ليكون الحاكم الرابع والثلاثين للولاية من عام ١٩١١ إلى ١٩١٣م. ترشَّح ويلسون في انتخابات الرئاسة عام ١٩١٢م واستفاد من انقسام الحزب الجمهوري ليفوز بالمنصب، وحصل على أغلبيةٍ كبيرة في المجمع الانتخابي و (٤٢٪) من عدد الأصوات الشعبية في السباق الذي جمع أربعة مرشحين. وكان أول جنوبي يُنتخب رئيساً منذ انتخاب زكاري تايلور Zachary Taylor في عام ١٨٤٨م. توفِّي عام ١٩٢٤م. للمزيد، يُنظر:

Blum، John Morton, Woodrow Wilson.. and the Politics of Morality, Boston: Little Brown, 1956, Pp10-18.

(١٠) استقبل العراقيون هذهِ المبادئ بكثيرٍ من الأمل، إذ اعتقدوا أنَّ أميركا ستُساعد على تطبيق ونشر مبادئ الرئيس ولسون، حتَّى أنَّ بعض مراجع الدين في النجف، كتبوا إلى الرئيس الأميركي يُطالبونه بتطبيق مبادئهِ التي دعا إليها وتبناها في العراق، لكن الواقع أثبت أنَّ هذهِ

المبادئ لم تعدو كونها شعاراتٍ ليس إلَّا. للمزيد عن هذا الموضوع، يُنظر: الخيون، رشيد، النزاع على الدستور بين علماء الشيعة (المشروطة والمُستبدة)، ط٢، (دار مدارك للنشر، دبي، ٢٠١١م)، ص ص١٣-١٤.

(١١) مارك سايكس Sir Tatton Benvenuto Mark Sykes: ولد عام ١٨٧٩م، هو ابن البارون السادس من سيلدمير، مستشار سياسي ودبلوماسي وعسكري ورحالة بريطاني، كان مختصاً بشؤون الشرق الأوسط ومناطق سوريا الطبيعية خلال فترة الحرب العالمية الأولى، وقَّع عام ١٩١٦م على اتفاقية سايكس-بيكو عن بريطانيا مع بيكو عن فرنسا، لاقتسام مناطق النفوذ في أراضي الهلال الخصيب التابعة بمعظمها آنذاك للدولة العثمانية المتهاوية. توفّي عام ١٩١٩م. للمزيد، يُنظر:

Encyclopedia Britannica, vol.11, p.231.

(١٢) فرانسوا ماري دينيس جورج بيكو François Marie Denis Georges-Picot: ولد في باريس عام ١٨٧٠م، كان سياسي ودبلوماسي فرنسي، وقَّع اتفاقية سايكس-بيكو عن الجانب الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى لاقتسام مناطق النفوذ مع بريطانيا في منطقة الهلال الخصيب وأراضي أخرى كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية. فيما بعد كان مسؤولاً عن إلحاق مناطق المشرق العربي للنفوذ الفرنسي والتأسيس للانتداب الفرنسي على سوريا. توفّي عام ١٩٥١م. للمزيد، يُنظر:

Encyclopedia Britannica, vol.10. p.351

(١٣) تمَّ نشر نص هذهِ الاتفاقية في العام ١٩١٧م بعد الثورة البلشفية في روسيا، وتضمَّنت (١٢) مادة تناولت الحدود، والشكل المقترح للسلطة في المناطق التي خضعت للنفوذ البريطاني الفرنسي، وللإطلاع على النص الكامل لهذا الاتفاق، يُنظر: سعيد، الثورة العربية الكبرى، ص ص١٤٧-١٥١.

(١٤) أنهت هدنة مودروس الموقَّعة في ٣٠/ أكتوبر/١٩١٨م العمليات القتالية في القتال في الشرق الأوسط بين الدولة العثمانية والحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى، وقد وقَّعها وزير الشؤون البحرية العثماني رؤوف أورباي بك والأميرال البريطاني سومرست آرثر غوف، على متن السفينة (إتش إم. أس. أغاممنون) في ميناء مودروس في جزيرة ليمنوس اليونانية. أعقب الهدنة احتلال اسطنبول، وتقسيم الإمبراطورية العثمانية، أُلغيت في وقتٍ لاحق بعد معاهدة لوزان ٢٤/يوليو/١٩٢٣م عقب انتصار الأتراك في حرب الاستقلال التركية. للمزيد، يُنظر: الحسني، العراق قديماً وحديثاً، ص ص٥٣-٥٦.

(١٥) الخطَّاب، مرجع سابق، ص١١٢.

(١٦) غيرترود بيل، فصول من تاريخ العراق الحديث، ص ص٣٣٥-٣٣٧.

(١٧) أرنولد ويلسون Sir Arnold Talbot Wilson (١٨٨٤-١٩٤٠م): عسكري وسياسي بريطاني قَدِم مع الحملة العسكرية البريطانية إلى العراق عام ١٩١٤م تحت إمرة المقدم بيرسي كوكس، وكان ويلسون آنذاك ضابط برتبة (نقيب)، ثمَّ عُين حاكماً عاماً بالوكالة بعد استدعاء بيرسي كوكس وتعيينه سفيراً في طهران، اتهمته الصحافة البريطانية بأنَّه يسعى إلى (تهنيد) العراق، أي جعله تابعاً إلى الهند، قُتل ويلسون خلال الحرب العالمية الثانية أثناء أدائهِ للخدمة العسكرية في القوة الجوية البريطانية. يُنظر: فؤاد قزانجي، العراق في الوثائق البريطانية (١٩٠٥– ١٩٣٠م)، تقديم ومراجعة: عبد الرزاق الحسني، (بغداد، ١٩٨٩م)، ص٤٢٦؛ مذكرات سندرسن باشا (طبيب العائلة الملكية في العراق) (١٩١٨-١٩٤٦م)، ترجمة: سليم طه التكريتي، ط٢، (بغداد، ١٩٨٢م)، ص ص٥٤– ٥٥.

(١٨) بيرسي كوكس Sir Percy Zachariah Cox: ولد عام ١٨٦٤م، سياسي بريطاني ساهم في رسم السياسة البريطانية في العالم العربي بعد انهيار الدولة العثمانية، حيث شارك قوات الثورة العربية الكبرى في مُحاربة قوات الدولة العثمانية. وقد عمل بمنصب المُقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي والعراق، وكان له علاقة مع شيوخ دول الخليج العربي، وتربطه ببعض القبائل علاقاتٍ ودية. توفّي عام ١٩٣٤م. للمزيد، يُنظر:

Encyclopedia Britannica, vol.13. p.267.

(١٩) وعد بلفور أو (تصريح بلفور) Balfour Declaration: هو الأسم الشائع المُطلق على الرسالة التي أرسلها آرثر جيمس بلفور بتاريخ ٢/نوفمبر/١٩١٧م إلى اللورد ليونيل وولتر دي روتشيلد، يُشير فيها إلى تأييد الحكومة البريطانية إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، حين صدر وعد بلفور كان تعداد اليهود في فلسطين لا يزيد عن (٥٪) من مجموع عدد السكَّان. وقد أُرسلت الرسالة قبل شهر من احتلال الجيش البريطاني فلسطين، يُطلق المناصرون للقضية الفلسطينية عبارة "وعد من لا

يملك لِمَن لا يستحق" لوصفهم الوعد. للمزيد، يُنظر:

Yapp، M. E., The Making of the Modern Near East 1792-1923, Harlow, England: Longman, 1987, p.290.

(٢٠) الأدهمي، محمد مظفر، المجلس التأسيسي العراقي، ط٢، (بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٩م)، ج١، ص٤٦.

(٢١) المرجع نفسه.

(٢٢) حسين بن علي الهاشمي: مؤسِّس المملكة الحجازية الهاشمية، وأول من نادى باستقلال العرب من حكم الدولة العثمانية، ولد في إسطنبول سنة ١٢٧٠هـ/١٨٥٤م حينما كان والده منفياً فيها فألمَّ باللغة التركية، وحصل على إجازاتٍ في المذهب الحنفي، عاد إلى مكَّة وعمره ثلاث سنوات، قاد الثورة العربية الكبرى متحالفاً مع البريطانيين ضدَّ الدولة العثمانية لجعل الخلافة في العرب بدل الأتراك في ١٩١٦م، ولُقب بملك العرب. توفِّي عام ١٩٣١م. للمزيد، يُنظر: علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول.. حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق (١٨٨٣-١٩٣٣م)، (بغداد، مطبعة الخلود، ١٩٩٠م)، ص١٥٤؛ عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة (١٩٢١-١٩٣٢م)، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩١م)، ص٩٧.

(٢٣) غيرترود م. ل. بيل Gertrude Margaret Lowthian Bell (١٨٨٦-١٩٢٦م): رحالة وسياسية بريطانية، عَمِلَت في المخابرات البريطانية منذ شبابها، وزارت العراق ثلاث مرات لذلك الغرض قبل أن تلتحق بالجيش البريطاني في البصرة عام ١٩١٦م، وكانت حلقة وصل بين الإدارة البريطانية والأهالي والعشائر، وبعد دخول الجيش البريطاني إلى بغداد عُيِّنت بمنصب السكرتيرة الشرقية في السفارة البريطانية ببغداد، ثمَّ تولَّت مديرية الآثار العامة. وقد توفيت ودُفنت في بغداد عام ١٩٢٦م. فؤاد قزانجي، العراق في الوثائق البريطانية، ص١٣٧.

(٢٤) بطاطو، حنا، العراق: الطبقات الإجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتَّى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، (قم، منشورات فرصاد، ٢٠٠٥م)، ج١، ص ص١١٧-١٢٣.

(٢٥) المرجع نفسه.

(٢٦) هو: عبد الرحمن بن السيد علي أفندي، ولد في بغداد سنة ١٨٤٥م ولُقِّب بـ(الكيلاني)، كلَّفه الملك فيصل الأول بتشكيل ثلاث وزارات، وبعد استقالتهِ من رئاسة الوزراء عام ١٩٢٢م ترك السياسة ولازم داره حتَّى وفاته سنة ١٩٢٧م. يُنظر: رجاء حسين الخطَّاب، عبد الرحمن النقيب.. حياته الخاصة وآراؤه السياسية وعلاقته بمُعاصريه، (بغداد, المؤسَّسة العربية للدراسات، ١٩٨٥م)، ص ص٩-١٣.

(٢٧) المقتطفات أعلاه هي جزء من مذكرةٍ رفعتها غيرترود بيل إلى الخارجية البريطانية عقب لقاءٍ جمعها مع الكيلاني، وفي هذا اللقاء أيضاً يتناول الكيلاني مواضيع ذات صبغة طائفية مقيتة تُظهر توجهاته الطائفية، وللإطلاع على النص الكامل لهذهِ المذكرة، يُنظر: غيرترود بيل، مرجع سابق، ص ص٤٧٢-٤٨١.

(٢٨) المرجع نفسه.

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) للإطلاع على تفاصيل مؤتمر الصلح بفرساي عام ١٩١٩م، وتفاصيل مؤتمر سان ريمو بايطاليا، يُنظر: عيسى، حامد محمود، القضية الكردية في العراق.. من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأميركي (١٩١٤-٢٠٠٤م)، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥م)، ص ص١١٠-١١٩.

(٣١) المرجع نفسه، ص ص١٢٠-١٢٣.

(٣٢) الخطَّاب، مرجع سابق، ص٢٦.

(٣٣) نصَّت الفقرة (١) من المادة (٢٢) من ميثاق عُصبة الأمم، على ما يلي: "في المُستعمرات والأراضي التي لم تعد بعد الحرب تابعةً لسيادة الحكومة التي كانت خاضعةً لها سابقاً، والتي يعجز سكَّانها عن القيام بالحكم الذاتي في بلادهم، تحت الظروف الصعبة في العالم الحديث، يجب أنْ يُطبق المبدأ القائل بأنَّ رفاهية هذهِ الشعوب وارتقاءها، وديعة مقدسة من ودائع المدنية، وأنْ يتضمن هذا الميثاق الضمانات اللازمة للقيام بهذهِ الأمانة". كما نصَّت الفقرة (٢) من المادة (٢٢) من ميثاق عُصبة الأمم، على ما يلي: "إنَّ الطريقة المُثلى لتحقيق هذهِ المبادئ عملياً، هو تسليم وصاية هذهِ الشعوب إلى الأُمم الراقية...". للإطلاع على النص الكامل للمادة (٢٢) من عُصبة الأمم، يُنظر: الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، ص ص٢٤٣-٢٤٤. وللإطلاع على النص الكامل للائحة الانتداب البريطاني على العراق، يُنظر: المرجع نفسه، ص ص٢٤٤-٢٤٨.

(٣٤) المرجع نفسه.

(٣٥) جميل، حسين، الحياة النيابية في العراق (١٩٢٥-١٩٤٦م)، (بغداد، مكتبة المثنى، ١٩٨٣م)، ص١٨.

(٣٦) المرجع نفسه.

(٣٧) المرجع نفسه.

(٣٨) كان من أبرز تداعيات ثورة العشرين في العراق، قتل (٥٠٠) جندي بريطاني، وجرح أكثر من (١٢٠٠) جندي آخرين. للمزيد عن خسائر القوات البريطانية خلال ثورة العشرين، وللمزيد عن ثورة ١٩٢٠م في العراق، يُنظر: الطاهر، جواد، ثورة العشرين، (بغداد، مجموعة العدالة للصحافة والنشر، ٢٠١٠م)؛ عيسى، نديم، الفكر السياسي لثورة العشرين، (بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٢م).

(٣٩) المرجع نفسه، ص٣١.

(٤٠) جميل، مرجع سابق، ص٢٩.

(٤١) كان عبد الرحمن الكيلاني يرفض رفضاً قاطعاً تولّي أي منصب سياسي، ويؤكّد أنَّه (درويش)، وإنَّ تولّي أي منصب سياسي حتَّى لو كان رفيعاً، هو ضد أشد مبادئ عقيدتهِ تأصلاً، وأنَّه يرغب في أنْ يقضي السنوات المتبقية من عمرهِ في الدرس والتأمل، وأكد الكيلاني بضرسٍ قاطع أنَّه لن يتراجع عن موقفهِ الرافض لتولّي أي منصب سياسي، حتَّى إذا كان ذلك يعني الدمار التام للعراق!؟. للمزيد، يُنظر: غيرترود بيل، مرجع سابق، ص ص٤٨٠-٤٨١.

(٤٢) السير ونستون ليونارد سبنسر تشرشل Sir Winston Leonard Spencer-Churchill: ولد عام ١٨٧٤م في لندن، كان رئيس الوزراء في المملكة المتحدة من عام ١٩٤٠ وحتَّى عام ١٩٤٥م إبان الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٥١م تولَّى تشرشل المنصب ذاته إلى عام ١٩٥٥م، يُعد تشرشل أحد أبرز القادة السياسيين الذين انبلجوا على الساحة السياسية خلال الحروب التي اندلعت في القرن العشرين، قضى تشرشل سنوات حياته الأولى ضابطاً بالجيش البريطاني، ومؤرخاً، وكاتباً، بل وفناناً، كلٌّ في آنٍ واحد، تشرشل هو رئيس الوزراء الوحيد الذي يحصل على جائزة نوبل في الأدب، وكان أول من تمنحه الولايات المتحدة المواطنة الفخرية، وينحدر تشرشل من سلالة عائلات الدوقات الأرستقراطية بمارلبورو؛ وهي أحد فروع عائلة سبنسر الأشهر ببريطانيا، كان والده اللورد راندولف تشرشل أحد الساسة ذا الشخصية الكاريزمية، الذي تولَّى منصب وزير الخزانة آنذاك، وكانت جيني جيرودر والدة تشرشل عضواً بارزاً في المجتمع الأميركي في تلك الآونة. توفّي عام ١٩٦٥م ودُفن في بلادون. للمزيد، يُنظر:

Encyclopedia Britannica, vol.7. p.178.

(٤٣) فيصل بن حسين بن علي الهاشمي: ولد عام ١٨٨٣م، وهو ثالث أبناء شريف مكَّة حسين بن علي الهاشمي وأول ملوك المملكة العراقية (١٩٢١-١٩٣٣م)، وملك سورية (مارس/١٩٢٠- يوليو/١٩٢٠م). توفّي عام ١٩٣٣م. محمد، علاء، مرجع سابق، ص٤.

(٤٤) المرجع نفسه.

(٤٥) كان الاستفتاء أشبه بالبيعة، فقد وقَّع بعض أهالي المحلاَّت الذين تمَّ اختيارهم على مضابط لذلك، وقد كانت غالبية العراقيين لا تعرف ما هو الاستفتاء وماذا يحوي، وقد بيَّنت النتائج أنَّ أهالي بغداد وقعوا (١٥٧) مضبطة مؤيدة لفيصل، لكن (٦٨) منها طالبته بالابتعاد عن النفوذ الإنكليزي، وبعقد مؤتمرٍ وطني، وفي البصرة كانت هناك (٤٧) مضبطة مؤيدة دون شروط، وفي الموصل كانت هناك (٦٨) مضبطة اشترطت (٦) منها حماية حقوق الأقليات والأكراد، و (٧) اشترطت استمرار الانتداب البريطاني، وفي كركوك كان عدد المضابط المؤيدة (صفر)، في مقابل (٢١) مضبطة رافضة، كما اشترطت بعض المضابط المؤيدة في كلٍّ من لوائي الحلَّة والديلم استمرار الانتداب البريطاني. للإطلاع على النتائج مفصلةً، يُنظر: صلاح عبد الرزاق، الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الإسلامي (١٩٠٥-١٩٢٠م)، ط٤، (شركة الأنس للطباعة والنشر، د.ت.)، ص ص١٦١-١٦٢.

(٤٦) للإطلاع على النص الكامل لخطاب التتويج، يُنظر: الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج١، ص ص٣٥-٣٧.

(٤٧) الجدة، رعد، النظام الدستوري في العراق، ط٢، (بغداد، المكتبة القانونية، ٢٠٠٧م)، ص٣٠٣.

(٤٨) حنا بطاطو، مرجع سابق، ج١، ص٤٣.

(٤٩) المرجع نفسه، ج١، ص١٢٠.

(٥٠) غيرترود بيل، مرجع سابق، ص٤٧٨.

(٥١) المرجع نفسه.

(٥٢) المرجع نفسه.

(٥٣) الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، ص٣٣.

(٥٤) المرجع نفسه.

(٥٥) المرجع نفسه.

(٥٦) المرجع نفسه.

The British Colonization Of Irag … Britains Role And In Flunce On The Formation Of The Monorchy Of Irag (A historical Study)

Assis. Prof. Dr. Salah Khalaf Mashay
Babil University-Collage Of Education For Human Science

Conclusion:

The occupation of the homelands is a prominent feature in the history of the European countries. These countries deliberately choose their prey with an important strategic position and find a situation of backwardness and despair that they are trying to take as a pretext and a justification for their occupation. This is precisely what Britain did when it occupied Iraq, which was repressed under the backward Ottoman occupation, and put all its material and media resources in preparation for the occupation of that country with an important strategic location close to its largest colony in India.

Britain was rumored to be coming to liberate Iraq and aimed to mobilize Iraqis against the Ottoman authorities and weaken them in the First World War, but what happened is quite the opposite to the occupation and exploitation of Iraq economically. Objectives of the study :

Explain the role that colonial countries play in exploiting and weakening peoples.

What are the plans of the colonial Powers to occupy the homelands?

the importance of Iraq's strategic role of Britain in the formation of the monarchy in Iraq.

Study Divisions:

The study was divided into two sections, The importance of Iraq strategy in British policy The second topic dealt with the role of Britain and its impact on the formation of the monarchy in Iraq.

أهمية العراق الإستراتيجية للسياسة البريطانية

قراءة في دوافع وتطورات العلاقات البريطانية - العراقية حتَّى عهد الانتداب ١٩٢٢م

أ.م.د. صباح كريم رياح الفتلاوي(*)

مقدمة:

إنَّ التنافس الاستعماري من أجل الحصول على مناطق نفوذ جديدة بدأ من القرن السابع عشر، وقد عَرَّض المنطقة العربية للسيطرة الأجنبية، فالتنافس الفرنسي – الإنكليزي أدى بالأخيرة إلى احتلال مصر ١٨٨٢م، إلَّا أنَّ هذا التنافس قد تلاشى ظاهرياً بعد أنْ وجدت هاتان الدولتان ما يُهدد مصالحها بظهور ألمانيا دولةً قوية منافسة لهما، حيث توطَّد الوفاق بين الدولتين والذي ظهرت آثاره خلال الحرب الأولى في توزيعات سايكس – بيكو.

وفي الوقت الذي تُعلن فيه الدول الاستعمارية المُتنافسة أهدافها الظاهرية في تخليص المنطقة من السيطرة العثمانية، كما تُعلن أنَّها تهدف إلى تطوير المنطقة وإنمائها، نراها في حقيقة الأمر تُخطِّط من أجل أهدافها الجوهرية الرامية إلى خدمة مصالحها الاستعمارية.

وبعد الحرب الأولى وفي الوقت الذي ركَّزت بريطانيا نفسها في مصر بإعلان الحماية عليها، وتركيزها بالذات في قناة السويس على اعتبارها القاعدة البريطانية البحرية في منطقة الشرق الأوسط، كانت تحاول في الوقت نفسه إيجاد مناطق أخرى للدفاع الجوي، فاتجهت نحو العراق باعتبارهِ موقعاً وسطاً بين مصر والهند. وهكذا تجسَّدت المواقف البريطانية بناءً على إستراتيجيةٍ واضحة، بدفعٍ من الرأسمال البريطاني التجاري في محاولةٍ لإيجاد أسواق وموارد، كالمواد الأولية مع تصاعد أهمية المنطقة من الناحية الدفاعية والإستراتيجية.

وفي هذهِ الدراسة سنُسلِّط الأضواء على دوافع وتطورات العلاقات البريطانية – العراقية حتَّى عهد الانتداب ١٩٢٢م، من خلال النظرة البريطانية إلى أهمية العراق الإستراتيجية آنذاك.

(*) جامعة الكوفة / مركز دراسات الكوفة.

تضمَّنت الدراسة مقدمة ومبحثين، تناول المبحث الأول بإيجاز علاقة بريطانيا بالعراق وعوامل الاهتمام البريطاني بهِ، بينما تطرق المبحث الثاني إلى أثر الأوضاع الدولية في علاقات بريطانيا بالعراق وعوامل الاهتمام البريطاني بهِ، وجاءت خاتمة الدراسة بأهمِّ الاستنتاجات والخلاصة في تحديد عوامل وتطورات علاقة بريطانيا بالعراق، فيما احتوت قائمة المصادر على جملةٍ من الكتب والوثائق باللغتين العربية والإنكليزية فضلاً عن الكتب المُعربة.

المبحث الأول:

أثر الأوضاع الدولية في علاقات بريطانيا بالعراق وعوامل الاهتمام البريطاني بهِ

ارتبط مفهوم العلاقة بين بريطانيا والعراق منذ البدء بالمصالح والأطماع والاستعمار، وكان ذلك مع أوائل القرن السابع عشر، حين كان العراق لا يزال ولايات ثلاث تابعة للدولة العثمانية The Ottoman Empire المُترامية الأطراف، ومع مرور الأيام توسَّعت وترسَّخت هذهِ العلاقة، حتَّى أخذت شكلها الاستعماري بقيام بريطانيا بغزو وادي الرافدين واحتلالهِ أثناء الحرب العالمية الأولى، ومع النتائج المعروفة التي آلت إليها تلك الحرب، أُسِّست دولة العراق المعاصر كدولةٍ واقعة تحت الانتداب البريطاني، بيد أنَّ ذلك لم يكن شيئاً عابراً، فقد ترسَّخ في العقل الجَمعي العراقي، مفهوم الاستعمار المُرتبط ببريطانيا، فهي التي احتلت العراق في الحرب العالمية الأولى بعد حربٍ دامية مُكلفة استغرقت أربعة أعوام بحجَّة التحرير، وهي التي فرضت عليه الاحتلال، وهي التي أسَّست الجيش العراقي، ثمَّ قامت (بإنشاء) الدولة المعاصرة من الولايات العثمانية السابقة (بغداد، البصرة، الموصل)، وفرضت عليه الانتداب ونصَّبت عليهِ ملكاً من الحجاز، ثمَّ كبَّلته بالمُعاهدات الاستعمارية، وأنشأت فيه القواعد العسكرية[1].

لقد تركت هذهِ العلاقة المعقَّدة بصماتها الواضحة بعُمق على الدولة والمجتمع العراقي، فكان بناء العراق المعاصر، والانتقال بهِ من المجتمع المتخلف، يحمل بصمات وطبائع وأهداف بريطانية، فبريطانيا كانت وراء إنشاء كل مؤسَّسات الدولة الجديدة، وأصبحت اللغة الإنكليزية هي اللغة الثانية في العراق، وكانت هي اللغة الأولى والسائدة في مؤسَّساتٍ كثيرة كالتعليم العالي والسكك والموانئ والطيران، وهذا يعني من بين أمور أخرى انعكاس الأنظمة البريطانية على مناحي كثيرة من الحياة في العراق مما يتطلَّب وجود جالية بريطانية كبيرة فيه، لاسيَّما أنَّ كثيراً من مؤسَّساتهِ كانت تُدار بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة من الإنكليز كشركات النفط والمصافي، وأنَّ الأمر يتطلب وجود المستشارين كما في كلِّ الوزارات والجيش والدوائر المهمة الأخرى، الأمر الذي أوجد دوراً مهماً وخطيراً للسفارة البريطانية في بغداد، إذ جعلها تتحكَّم في كلِّ أمور الحياة[2]. ولسعة وتشعب هذهِ العلاقة، سنقف على أهمِّ المحطَّات التي تخدم الغرض من هذهِ الدراسة وبحدود ما يسمح بهِ البحث.

العراق والسيطرة العثمانية:

بعد سلسلةِ حروبٍ متصلة بين الدولتين العثمانية والصفوية، أصبح العراق جزءاً من الدولة العثمانية وذلك منذ القرن السادس عشر

الميلادي، عندما احتل السلطان سليم الأول[٣] مدينة بغداد في العام ١٥٣٤م، ومن المعروف أنَّ الدولة العثمانية استمرت تبسط سلطانها على المنطقة العربية في قلب الشرق الأوسط ما يقرب من أربعة قرون، لحين زوال تلك السلطة نهائياً من هذهِ المنطقة في القرن العشرين عند انتهاء الحرب العالمية الأولى، وعلى هذا فإنَّ مصير (العراق) ومستقبله كان قد تقرر استناداً إلى علاقات الدولة العثمانية مع الدول الأوربية، لاسيَّما أنَّ التوجهات العثمانية نحو الشرق قد اصطدمت بجدار دولة فارس الصفوية[٤].

كانت ملامح الضعف والتراجع في الدولة العثمانية قد بدأت في الظهور أواخر القرن الثامن عشر، وقد شغل أذهان الساسة في أوربا التفكير في مصير هذهِ الدولة ووراثة أملاكها، ومنذ ذلك الوقت المُبكِّر وأثناء القرن التاسع عشر، كانت بريطانيا وروسيا وفرنسا هي الدول الأكثر اهتماماً بمصير الدولة العثمانية ومصير أملاكها، فبريطانيا رغبت في تأمين طُرق مواصلاتها إلى الشرق الأقصى والهند خصوصاً، سواء عن طريق قناة السويس والبحر الأحمر أو عن طريق الخليج العربي ونهري دجلة والفرات، أمَّا روسيا فقد أرادت أن تجد لها منفذاً من البحر الأسود إلى البحر المتوسط بالاستيلاء على القسطنطينية ومضايق البسفور والدردنيل، فضلاً عن أحلامها في الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج العربي[٥]، بينما أخذت فرنسا على عاتقها منذ زمنٍ مبكِّر حماية مصالح رعايا الدولة (المسيحيين في شرق المتوسط)، إنَّ هذهِ الدول الثلاث كما سنرى فيما بعد هي الدول التي شاركت في رسم قسمة أملاك العثمانيين، "رجل أوربا المريض"[٦] أثناء الحرب فيما عُرف باتفاقية (سايكس – بيكو)[٧].

المسألة الشرقية[٨]:

ركَّزت الدول الأوربية عند النظر في مصير الدولة العثمانية، على ضرورة المُحافظة على توازن القوى، وعدم الإخلال بالتوازن الدولي في أوربا. ولقد ترتَّب على محاولة الوصول إلى حلٍّ لمشكلة مصير الدولة العثمانية وأملاكها في القرن التاسع عشر وحتَّى أوائل القرن العشرين، أنْ برز ما صار يُعرف باسم "المسألة الشرقية". وانبرى كثيرون لتعريف هذا المصطلح في ضوء المُحاولات التي هدفت للتوفيق بين مصالح الدول المُتضاربة على حساب الدولة العثمانية[٩]، وكان واضحاً أنَّ أكثر اهتمام الدول الأوربية كان موجَّهاً لتقرير الكيفية التي يمكن بها ملء الفراغ الذي ينجم من تقلص الحكم العثماني في أوربا (البلقان)[١٠]، بيد أنَّ الدول الأوربية تمكَّنت من إيجاد حلٍّ للمسألة الشرقية عن طريق مؤتمر برلين (١٨٧٨م)، إذ استطاعت تصفية القسم الأكبر من هذهِ المسألة باستقلال دول البلقان[١١]، وهكذا يصح القول أنَّه أمكن تسوية المسألة الشرقية قبل قيام الحرب العالمية الأولى.

من الواضح أنَّ التسوية التي تمَّ الاتفاق عليها قد تركَّزت في أملاك تركيا في البلقان، ولذلك لم تفقد تركيا من أملاكها العربية سوى ليبيا، إذ بقيت الدولة العثمانية محتفظةً بسلطانها الفعلي أو بحقوق سيادتها أو بنفوذها الإسمي على المنطقة العربية في الشرق الأوسط، حتَّى قيام الحرب العالمية الأولى[١٢].

تجدد البحث في مصير الدولة العثمانية وأملاكها التي بقيت لها بعد الحروب السابقة، منذ أن بدأت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، وذلك لانضمام تركيا إلى جانب ألمانيا والنمسا ضدَّ دول الوفاق الثلاثي (بريطانيا

وفرنسا وروسيا) في هذهِ الحرب. ولهذا فإنَّ كسب الحرب وهزيمة الدولة العثمانية كانا أمرين ضروريين لتحقيق هدف تجريد الدولة العثمانية من أملاكها وإنهاء نفوذها في الشرق الأوسط، قبل معالجة موضوع ملء الفراغ الذي نشأ في تلك المنطقة، ويبدو أنَّه على خلاف ما حدث عند تسوية المسألة الشرقية، لم تشأ دول الوفاق أن يملأ الفراغ المنتظر حدوثه وحدات سياسية ذات كيان مستقل، كالدول التي أُسِّست في البلقان، بل أرادت إخضاع المنطقة إمَّا لسلطانها الفعلي وإمَّا لنفوذها غير المباشر[١٣].

وكانت مسألة التعجيل في هزيمة الأتراك وإخراجهم من الشرق الأوسط هي الشغل الشاغل لدول الوفاق – لاسيَّما بريطانيا-، إذ رأت تلك الدول أنَّ الحلَّ يكمن في تحريض العرب في تلك المنطقة على الأتراك؛ لذلك حرك الإنكليز بواسطة جواسيسهم ورجالهم في المنطقة ومنهم (لورانس)[١٤] القبائل العربية في الحجاز لإعلان الثورة، وسعوا لاستمالة الشريف حسين بن علي شريف مكَّة[١٥] إلى جانبهم، ومساعدته في إعلان الثورة، بيد أنَّ مطامح الإنكليز كانت ترنو بشغف ورغبة كبيرة إلى منطقة وادي الرافدين[١٦].

أكَّد السير مكماهون[١٧] في رسائل عدَّة بعث بها إلى الشريف حسين، ضرورة قيام العرب بالثورة ضدَّ الأتراك، ووعد بمُساعدتهم في نيل الاستقلال، وجاء في بعضٍ من تلك الرسائل ما يلي: "أمَّا في خصوص ولايتي بغداد والبصرة، فإنَّ العرب تعترف أنَّ مركز بريطانيا العظمى الموطَّدة ومصالحها هناك تستلزم اتخاذ تدابير إدارية، لاسيَّما لوقايةِ هذه الأقاليم من الاعتداء الأجنبي، وزيادة خير سكَّانها، وحماية مصالحنا الإقتصادية المتبادلة"[١٨]، وأكَّد السير مكماهون للشريف حسين: "أنَّ حكومة بريطانيا العظمى كما سبقت فأخبرتكم مستعدة لأن تعطي كلَّ الضمانات والمساعدات إلى المملكة العربية، ولكن مصالحها في ولاية بغداد تتطلَّب إدارة وديـة ثابتة كما رسمتم، على أنَّ صيانة هذهِ المصالح كما يجب تستلزم نظراً أدق وأتم مما تسمح بهِ الحالة الحاضرة والسرعة التي تجري بها هذهِ المفاوضات"[١٩].

بريطانيا والاهتمام بالعراق:

يرجع تفكير بريطانيا في العراق إلى عهودٍ سابقة طويلة سبقت الحرب العالمية الأولى، فنظراً لموقعهِ الجغرافي، ومركزه السوقي، وعلاقته الوثيقة بجنوب إيران وخليج البصرة، فإنَّه من غير الطبيعي أنْ تغفل عنه دولة استعمارية وتجارية كبرى كبريطانيا العظمى[٢٠]، ولم يكن الاهتمام بسلامة المواصلات الإمبراطورية والمحافظة على طريق الهند (درَّة التاج البريطاني) الحافز الوحيد للتفكير والاهتمام بأرض ما بين النهرين[٢١]، إذ كانت هناك أسباب مهمة أخرى لاهتمام بريطانيا بالعراق، منها:

١. إنَّ موقع العراق الإستراتيجي بين الشرق والغرب، كان عاملاً جوهرياً وأساسياً في توجيه انتباه البريطانيين وتحديد مسارات تغلغلهم ونفوذهم فيه، وإنَّه قلب الشرق الأوسط، وخطورة موقعهِ هذا تُفسِّر جوانب من صراعهِ الطويل مع قوىً أجنبية عديدة[٢٢].

إنَّ لكلِّ دولةٍ من عالمنا هذا موقع جغرافي له ميزاته الخاصة، ولكن هناك دول لَعِبَ موقعها الجغرافي أخطر دور في تاريخها، ومن هذهِ الدول

(العراق)، فهو معبر عالمي بين الشرق والغرب، كما أنَّه قلب العالم الإسلامي، وفي الوقت نفسهِ يقع على الطرف القصي الشرقي للوطن العربي[٢٣]. ويقع العراق في موضعٍ يجعله طريقاً عالمياً، وفي الوقت نفسهِ مُلتقى لطرق العالم كلِّها، ولقد كانت هذهِ القطعة من الأرض تبدو بالنسبة إلى القطعان البشرية الجائعة خلال العصور، كنزاً للكثير من أولئك الذين كان يحركهم الشعر القائل «وطن الإنسان هو المكان الذي يجد رفاهه فيه»، فأين يمكن العثور على منطقةٍ مثل هذهِ، كبيرة كانت أم صغيرة، قد منحت العالم، أو أخذ منها العالم هذا الشيء الوفير» ؟[٢٤].

وفي ظلِّ اشتداد التنافس الاستعماري الذي شَهِدته المنطقة في القرن التاسع عشر، تمكَّنت بريطانيا من تحقيق الأرجحية في العراق، حتَّى غدا يشغل حيزاً كبيراً في تفكيرها الإستراتيجي.

إنَّ ثلاثة عقود من القرن التاسع عشر (١٨٣٠-١٨٦٠م) كانت خطيرةً جداً في تاريخ العراق، إذ تميَّزت بتضخم مصالح بريطانيا، وتعدد مشاريعها واستقرار نفوذها في ربوعهِ، فقد كان الهدف الإستراتيجي البريطاني في تأمين السيطرة على خطوط المواصلات الدولية المؤدية إلى الهند، يعني الدفاع عن وجود الإمبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس، والعراق عظيم الأهمية من وجهة نظر الدفاع عن هذهِ الإمبراطورية وحفظ مواصلاتها[٢٥].

٢. كان الموقف السياسي في العراق أثناء القرن الثامن عشر، يساعد على تغلغل النفوذ البريطاني، فقد كان المماليك يحكمون العراق منذ العام ١٧٠٤م، وكان هؤلاء رغم تبعيتهم الإسمية للسلطان العثماني، ينفردون بالحكم في العراق، ولذلك هم في حاجة إلى المُساعدة وتأييد دولةٍ كبرى ضدَّ أيَّة محاولة من جانب السلطة العثمانية لإرجاع نفوذها المباشر في العراق، وفي الوقت نفسهِ ضدَّ محاولات فارس في بسط نفوذها على العراق، وقد نتج عن ذلك تقارب بين ولاية بغداد والسلطات البريطانية في بومباي، فقد وافق ولاة بغداد على تطبيق قاعدة الامتيازات التي كانت تمنحها الدولة العثمانية للأوربيين، كما أنَّ بغداد كانت في أشدِّ الحاجة إلى مساعدة بريطانيا لمواجهة الخطر الوهابي الذي ظهر في نجد، جنوب العراق[٢٦].

٣. الصراع الدولي، فقد شَهِدت منطقة الخليج العربي منذ بداية القرن السابع عشر صراعاتٍ دامية بين الدول المتنافسة، فكان الصراع البريطاني البرتغالي، ثمَّ الصِدام البريطاني الهولندي، وانتهت الأمور أخيراً لصالح السيادة البريطانية في الخليج، ففي أواخر القرن الثامن عشر أصبحت لبريطانيا العظمى الأرجحية تجارياً وسياسياً[٢٧].

لكن التطور الخطير في سياسة بريطانيا وموقفها ليس تجاه الخليج العربي فحسب، بل تجاه وادي الرافدين ومنطقة الشرق الأوسط حدث مع بداية القرن التاسع عشر، وعند ذلك لم يعد إحراز الأرجحية في نظر بريطانيا مجرد أمر مُحبَّذ أو مرغوبٌ فيه، بل لا بدَّ منه لصيانة مصالحها، وهيبتها في هذهِ البقعة من العالم، ولقد كان العامل الأكبر في حدوث هذا التطور الخطير، ظهور منافس عتيد على مسرح الشرق، ذلك هو نابليون بونابرت[٢٨] بقيامهِ بغزو مصر، واتضاح خطرهِ على الهند، فكان عصر نابليون هو العصر الذي أسَّس فيه النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط بصورةٍ جدية[٢٩].

وكان على العراق أن يتحمل المزيد من عبء الصراع الدولي الذي أخذ أبعاداً أكثر تعقيداً وخطورة، لاسيَّما مع التقارب التركي الألماني والأطماع الروسية في فارس والخليج العربي، ومعها دخلت المصالح الإستراتيجية البريطانية في العراق مرحلةً جديدة شَهِدت أوجهاً أخرى من التغلغل البريطاني، من خلال العديد من المنافذ والوسائل ومنها: خطوط السكَّك الحديد، المواصلات التلغرافية، مشاريع التنقيب الآثاري، مؤسَّسات التبشير، الجاليات البريطانية، تعدد القنصليات، فضلاً عن زيادة عدد الشركات التجارية والمِلاحية البريطانية. وهذا يعني أنَّ أهمية العراق الإستراتيجية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لم تزد إلاَّ قوةً وتأكيداً، بل إنَّ العراق أصبح منطقة نفوذ بريطانية فعلاً، لذلك عبَّر أحد الإنكليز المهتمين بالسياسة والتاريخ، قائلاً: «لم يكن ليغيب عن بال الجميع في العراق، أنَّ مستقبل بريطانيا العظمى في العراق سائرٌ إلى الأهمية لا محالة، وربما ليصبح شيئاً أعظم»[٣٠].

٤. العامل الاقتصادي، فقد كان العراق مصدراً مهماً للموارد الإقتصادية والمواد الأولية التي تغذي الصناعة البريطانية، كما يُعد سوقاً مهماً لصناعتها وبضاعتها التي تحتاج إلى أسواق لتصريفها[٣١].

ولقد قامت بعثات الخبراء البريطانيون وفي المقدمة منهم مهندسو الري بإرسال بعثةٍ فنية للقيام بمسح مشاريع الري القديمة في العراق، وتحديث التصاميم اللازمة لإحيائها، وإنَّ مهمة بعثة الري الفنية هذهِ التي استمرت زهاء سنتين، تمكَّنت من دراسة مختلف نواحي العراق وطبيعة أرضهِ وتضاريسهِ، وهي خطوة مهمة عززت فيها بريطانيا من نفوذها في العراق قبل نشوب الحرب العالمية الأولى[٣٢].

وفضلاً عن النفوذ التجاري والاقتصادي المُتزايد فقد سعى البريطانيون في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في الكشف عن سُبُلٍ جديدة للتوغل في أرض ما بين النهرين، فأنشؤوا مثلاً دوائر بريد بريطانية هندية في بغداد والبصرة، وكذلك كانت طريقاً لأسلاك البرق التي تصل الهند بإنكلترا، التي تربط الأسلاك البرية للخط التركي بأسلاك بحرية تتصل عِبرَ مدينة الفاو، كما وضعوا الخطط اللازمة لإنشاء خط سكَّة حديدية يمتد من بغداد إلى البصرة؛ لاستخدامها في المواصلات العسكرية والاقتصادية التي تخدم مصالح بريطانيا الحيوية داخل العراق وخارجهِ من خلال ربطهِ بالخليج العربي[٣٣].

إنَّ المصالح الإقتصادية كما هي الحال عِبرَ التاريخ، تجلب معها النفوذ السياسي والتدخل الأجنبي، فقد تحول خليج البصرة إلى بحيرةٍ بريطانية هندية، الأمر الذي دفع بـ"اللورد كرزون" نائب الملك في الهند[٣٤] إلى القول بأن: "العلاقة بين بريطانيا والخليج قد انفصلت عن دفاتر التجارة إلى حقائب السَّاسة"[٣٥].

٥. الحرب العالمية الأولى، فهناك عوامل عدَّة ربطت دخول بريطانيا الحرب العالمية الأولى، بالعراق. ومن أبرز تلك العوامل ما يأتي:

أ. إنَّ العراق جزء من الدولة العثمانية التي انضمت إلى جانب ألمانيا والنمسا ضدَّ دول الوفاق (بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية)، فمن الطبيعي أن تهاجم بريطانيا (العراق)

بوصفهِ من أمـلاك الدولة العثمانية، فضلاً عن ميراث الموقع والثروات والخصائص الأخرى التي يمتلكها.

ب. النفـط: حصلـت بريطانيـا بواسـطة المهندس البريطاني (وليام دارسي)[٣٦] في سنة ١٩٠١م مـن مظفَّر الدين شـاه[٣٧] على امتياز التنقيب عن النفط، واستخراجه في منطقة جنوب إيران لمدة سـتين سنة، فتشـكَّلت (شركة النفط الإنكليزية الفارسـية)، لتتولَّى القيام باسـتثمار ينابيع النفـط في الأراضي الإيرانيـة[٣٨]، ولمَّا نشـبت الحرب العالميـة الأولى، تبيَّـن للجميع بـأنَّ لا سـبيل إلى النصـر إلاَّ بتأميـن إمدادات النفط، إذ أصبح النفـط المحرك الرئيس لماكنة الحـرب، بيد أنَّ هناك مـن كان يعتقد أنَّ الدفاع عن مصالح شـركة النفط البريطانية في إيران، هو الباعث إلى حملـة العراق، مع أنَّ الحكومة البريطانية كانـت تعتقد أنَّ النفط وحده لا يدعو إلى إرسـال حملة كحملة العراق، فثمَّة مصالح أخـرى ذات أهمية بالغـة وذات جذور تاريخية دعـت إلى تلك الحملة، ولكن سـرعان ما ازداد الأمـر أهميـةً بعد أن أصبح النفـط المُجهَّز من حقـول عبَّادان، العامل الأول في تحقيق أهداف الحـرب، الأمر الـذي جعل الشـركة تُضاعف جهودها، فقد زاد إنتاج شـركة النفط الإنكليزية الفارسية من (٢٧٠) ألف طن في عام ١٩١٤م، إلى (٩٠٠) ألف طن في نهاية الحرب[٣٩].

كانـت بريطانيـا تنظر إلى ولايـة البصرة أثنـاء تلك الحِقبة، بوصفها جـزءاً وثيق الصِلة بالقسـم الجنوبـي من إيـران والخليـج، فكثَّفت جهودها لتثبيت مركزها العسـكري والسياسـي والاقتصـادي فـي البصـرة وإيـران والخليج، ولقد كانـت البصرة وما يُحيط بهـا ذات أهمية حيويـة للإنكليـز، أمَّا القسـم الشـمالي (بغداد والموصل) فلم يكن يمثل الأهمية الإستراتيجية للإمبراطوريـة البريطانية، وكان هذا التقسـيم واضحـاً فـي أذهـان البريطانييـن منـذ العـام ١٨٩٨م، إذ إنَّ النصـف الجنوبـي من العراق يؤلِّف جـزءاً من الخليج، وهـو المنطقة "التي خلقـت فيها الدبلوماسـية البريطانية لمدة قرنين وضعـاً فريداً، تتداخل فيـه المصالح الإنكليزية والمِلاحة البحرية، والطريق الإسـتراتيجي إلى الهند جميعاً"[٤٠].

كتب لويد جورج[٤١] رئيس وزراء بريطانيا في أواخر أيلـول ١٩١٤م: "أصبح واضحاً أنَّ تركيا سـتنضم إلى الدول العـدو على الأرجح، وهـذا الأمر جعـل من المهم علـى الفور اتخاذ خطواتٍ للمحافظة على تجهيز النفط في الخليج والتـي كانـت مملوكةً لشـركة النفـط الإنكلو-فارسـية، كوسـيلةٍ لتأميـن تجهيـزات الوقـود النفطي للبحرية"[٤٢].

ومع انـدلاع الحرب العالميـة الأولى عام ١٩١٤م، تحركت قوة عسـكرية بريطانية نحو جنـوب البصرة، وفي ٦/تشـرين الثاني نزلت فـي الفاو، ثـمَّ تقدمت إلـى البصـرة فاحتلتها. ويمكـن الاسـتنتاج بـأنَّ الهـدف البريطانـي الأسـاس لم يكن احتلال كل العـراق، بقدر ما كان ضمـان المصالـح البريطانية فـي الخليج وجنـوب إيـران، ولكـن فيمـا بعد وللسـهولة التي أحرزتهـا القوات البريطانيـة الهندية في احتـلال البصـرة وانسـحاب القـوات التركية شـمالاً، واسـتثماراً للفوز الـذي حصل، ومع الواقع السياسي الجديد والتحالفات الناشئة، فقد اندفعت القوات البريطانية شـمالاً حتَّى أكملت احتلال العراق مع نهاية الحرب[٤٣].

وكان من الواضح قبل الحرب العالمية الأولى أنَّ العراق قد أصبح من مناطق النفوذ البريطانية المهمة، فتعمَّقت مصالح بريطانيا في هذا الجزء من الدولة العثمانية وتشعَّبت، وكان منها وضع العراق الزراعي وأهميته كمجال حيوي لاستيطان عددٍ كبير من السكَّان الذين يفيضون عن قابلية الهند، وأيضاً أطماع بريطانيا الإقليمية في العراق ورغبتها في احتلال القسم الجنوبي منه على وجه الخصوص وربطهِ بالهند، ولذلك قامت بريطانيا بعد احتلال البصرة باتخاذ إجراءاتٍ على الأرض، لربط الجزء الجنوبي من العراق بنظام حكومة الهند البريطانية، وذلك باعتماد النُّظُم والقوانين الإدارية الهندية؛ لغرض ضمِّ جنوب العراق للهند تحقيقاً للسياسة التي أنتجتها المدرسة الهندية البريطانية من رجال الاستعمار البريطاني، التي كانت تُهيمن على دائرة نائب الملك في بومباي[٤٤]؛ لذلك فإنَّ تلك السياسة قد تمَّ تثبيتها تماماً مع بداية الحرب، ففي ٢٨/تشرين ثاني/١٩١٤م كتب ويلسون (الذي أصبح وكيل الحاكم البريطاني العام في العراق)[٤٥]: "أود أن أُعلن أنَّه من الضروري ضم ما بين النهرين إلى الهند كمُستعمرةٍ للهند والهنود، بحيث تقوم حكومة الهند بإدارتها وزراعة سهولها الواسعة بالتدريج، وتوطين أجناس البنجاب المُحاربة فيها"[٤٦].

لقد كانت سياسة ويلسون ومشروع ربط العراق بالهند. من أخطر المشاريع الاستعمارية البريطانية التي لو حالفها النجاح لغيرت مستقبل العراق والمنطقة بالكامل، ومن المعروف والمُسلَّم بهِ أنَّ ثورة ١٩٢٠م في العراق كانت هي العامل الحاسم الذي أطاح بتلك السياسة وذلك المشروع.

المبحث الثاني:

مشاريع بريطانيا في الاهتمام بولادة العراق المعاصر

اهتمت بريطانيا بتعزيز طموحاتها في بسطِ سيطرتها على بلاد وادي الرافدين، من خلال العديد من المشاريع والوسائل، منها:

مشروع سكَّة حديد بغداد:

يُعد مشروع سكَّة حديد بغداد، أحد أهم أسباب اهتمام بريطانيا بالعراق، فضلاً عن كونهِ أحد أهم الدوافع التي أدت إلى خوض غِمار الحرب العالمية الأولى.

كانت بريطانيا تنشد منذ أوائل القرن التاسع عشر طريقاً سهلاً قصيراً إلى جوهرة إمبراطوريتها يومذاك (الهند)، وفي سنة ١٨٣٧م أنفقت مالاً كثيراً على مسح وادي الفرات لهذهِ الغاية، وحصلت من تركيا على امتياز مدِّ خط سكَّة حديد تصل الإسكندرية على البحر المتوسط بالخليج العربي وكان ذلك سنة ١٨٥١م، إلاَّ أنَّ بريطانيا نبذت مشروع المِلاحة في الفرات سنة ١٨٧٦م، عندما استطاعت شراء ما قيمته أربعة ملايين باون من أسهم قناة السويس، ورأت أنَّ الإفادة من القناة أفضل من الاستفادة من مشروع مِلاحة وسكَّة حديد عِبرَ الفرات ووادية[٤٧]، وقبل الحرب العالمية الأولى أخذت ألمانيا تفكر في مشروع سكَّة حديد تمتد من برلين فاستانبول فبغداد فالبصرة، وهذا شيء أقلق مضاجع الساسة البريطانيين، وهم الذين كانوا يسعون جاهدين إلى الحفاظ على حياد تركيا وإبعاد النفوذ الألماني عنها، فلقد أراد الألمان من وراء سكَّة حديد برلين البصرة، التقرب من الهند وخلق المتاعب وإثارة القلاقل في أرجاء

العالم الإسلامي، لخلخلةِ كيان الإمبراطورية البريطانية من جهة، وتهديد استثمار النفط، إذ تعمل شركة النفط الإنكليزية الفارسية منذ سنة ١٩٠٦م في جنوب إيران وتمتد أنابيبها ومصافيها إلى عبَّادان على شطِّ العرب[٤٨]، هذا فضلاً عن الامتيازات الإقتصادية المُتحققة من مدِّ خط السكَّة، عن طريق الاستثمار (ومنها النفط) على جانبي امتداد الخط في منطقة بين النهرين.

لقد كان مشروع سكَّة حديد بغداد من أشدِّ مشكلات الاستعمار التي جابهتها الدول الأوربية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تعقيداً، ومن أقوى العوامل في سوق هذهِ الدول للانغمار في أتون الحرب الأولى، وكان أيضاً من أهمِّ الدوافع التي جعلت بريطانيا تقرر استعمار العراق، والسيطرة على المنطقة العربية لضمان سلامة أقصر طُرق المواصلات إلى الهند، وإبعاد التهديد الأوربي عنها، فقد شكَّل هذا المشروع تنافساً استعمارياً، وصراع قوى بين أهم الدول الفاعلة آنذاك على الساحة الأوربية: بريطانيا وألمانيا وفرنسا وروسيا[٤٩].

لقد أثيرت في بريطانيا قضية إنشاء الطريق البري للوصول إلى الهند أكثر من أيِّ وقتٍ مضى، بعد أن شرع الفرنسيون في فتح قناة السويس، فقد شعرت بريطانيا أنَّ إيجاد طريق مختصرة كلِّياً لفرنسا للوصول إلى الهند هو أمر في غاية الخطورة بالنسبة لوجودها ومصالحها في تلك المنطقة من العالم، وهكذا أُثيرت في بريطانيا مسألة إنشاء الطريق البري نحو الهند، على أساس إقامتهِ كمنافس وبديل بريطاني لقناة السويس، بمدِّ سكَّة حديد من السويداء على خليج الإسكندرية حتَّى قلعة جابر في أعالي الفرات، وكان الأمر معقوداً أن تكون هذهِ السكَّة حلقة وصل بين البحر المتوسط والطُّرُق النهرية في الفرات، وفي الوقت نفسهِ إمكانية مد السكَّة المذكورة نحو بغداد ومنها إلى البصرة[٥٠].

وضمن تقرير اللجنة التي شكَّلتها الحكومة البريطانية في مجلس العموم البريطاني برئاسة السير نورثكوت لدراسة المشروع، وردت النقاط المهمة الآتية[٥١]:

أولاً: إنَّ قضية موضوع بناء سكَّة حديد وادي الرافدين كما أسمتها اللجنة TRANS MESOPOTMIAN RAIL WAY هو أمر في غاية الضرورة لبريطانيا ومصالحها الحيوية في المنطقة، وهو من الناحية الأخرى يؤمن سرعة نقل البريد نحو الهند والخليج العربي، وله مزايا وفوائد اقتصادية مهمة لبريطانيا.

ثانياً: إنَّ من الممكن استعمال السكَّة للأغراض الحربية الخاصة بنقل القطعات والأسلحة والمؤن نحو الهند، ويمكن عدَّها حاجزاً لإيقاف أي توسع روسي تجاه الخليج العربي[٥٢].

وبما أنَّ المشروع كان موضوعاً للمنافسة والصراع الاستعماري، فقد تقدمت روسيا القيصرية بعرضٍ لمدِّ سكَّة حديد من طرابلس على البحر المتوسط إلى الكويت على الخليج العربي عِبرَ الصحراء، على أن يُربط بالعراق بواسطة طريق فرعي يمتد نحو كربلاء[٥٣]. كما أنَّ فرنسا تبنَّت أيضاً إنشاء مشروع سكَّة حديد بغداد، الأمر الذي رأت فيه بريطانيا تهديداً مباشراً لمصالحها، فإنَّ ذلك إلى جانب حصَّة

فرنسا الواسعة في قناة السويس يعني سيطرتها على الطريق البري نحو الهند، الأمر الذي يُشكِّل تهديداً مباشراً لمصالح وسياسة بريطانيا في الشرق الأوسط والهند[٥٤]. ولأسبابٍ عدَّة لم تلقَ كلَّ تلك المشاريع موافقة السلطان العثماني[٥٥].

وفي الجانب الألماني كان استلام القيصر وليام الثاني[٥٦] الحكم عام ١٨٨٨م قد شكَّل تغييراً جذرياً إزاء سياسة التحفظ الألمانية حيال الإمبراطورية العثمانية، تحت تأثير حاجة الاقتصاد الألماني لإيجاد أسواق جديدة في الشرق، ودخول ألمانيا مُعترك التنافس التجاري والسياسي مع الدول الرأسمالية الكبرى، إذ كان القيصر الألماني يُحبِّذ فكرة التوسع الألماني في الدولة العثمانية، ويرى في الأمر تقويةً للمراكز الألمانية في آسيا كلِّها[٥٧].

وفي سنة ١٨٩٨م قام القيصر وليام الثاني برحلةٍ إلى بيت المقدس في فلسطين عِبرَ إستانبول، وكان لهذهِ الرحلة تأثيراً عميقاً في نفس السلطان عبد الحميد[٥٨]، إذ كان الرأي العام الأوربي ناقماً عليه نقمةً شديدة من جراء مذابح الأرمن[٥٩] التي وقعت حوادثها قُبيل هذهِ الرحلة، على أنَّ المنافع الإقتصادية كانت هي الأصل في هذهِ الرحلة كما يتبيَّن من مذكرة الفون بولو وزير الخارجية الألماني، التي نوَّه فيها بالمنافع التي عادت بها الرحلة، فقال: "... ومما يجب أنْ ننوه بهِ هنا ذكر تصميم إيصال سكَّة حديد الأناضول ببغداد، وهو ما نأمل أنْ نُحقِّق بهِ إكمال الفتح الاقتصادي في آسيا الصغرى"[٦٠].

ونتيجةً لهذا التقارب الألماني التركي، فاز الألمان في ٢٧/تشرين الثاني/١٨٩٩م باستحصال موافقة السلطان العثماني المبدئية على منح البنك الألماني امتياز إنشاء سكَّة حديد تمتد من قونية إلى بغداد فالخليج، وبعد مرور ثلاث سنوات صدرت الإرادة السلطانية بمنح الامتياز نهائياً إلى الألمان في العام ١٩٠٢م، وكانت الشركة الألمانية قد أكملت أثناء هذهِ المدة أعمال المسح ووضع الخرائط[٦١].

أعطي الامتياز النهائي لسكَّة حديد بغداد في ٥/آذار/١٩٠٢م، ونص الامتياز على موادٍ عدَّة، يمكن إجمال أهمها في ما يلي:

١. الحق لشركة سكَّة حديد الأناضول بتمديد الخط من قونية إلى بغداد والبصرة، عِبرَ أو عند أقرب نقطة من قونية ونصيبين والموصل وتكريت وبغداد وكربلاء والنجف والزبير، مع إقامة فروع للخط إلى مناطق عدَّة، أهمها حلب وخانقين ونقطة على الخليج العربي يتفق بشأنها فيما بعد بين الحكومة التركية وأصحاب الامتياز. والمُلاحظ أنَّ نص الامتياز لم يُشر صراحةً إلى أسم الموقع الذي تمَّ الاتفاق عليه في الخليج العربي لتشييد فرع السكَّة إليه من الزبير، غير أنَّه من المعروف عموماً أنَّ الكويت كانت هي تلك النقطة المُقترحة كي تكون نهاية سكَّة حديد بغداد.

٢. حددت مدة الامتياز بتسعة وتسعين عاماً.

٣. أعطيت الشركة الحق في استغلال كُلِّ المناجم التي يُعثر عليها لمسافة عشرين كيلو متراً من جانبي الخط[٦٢].

لقد كانت إحدى النتائج المهمة التي أدت إليها زيارة القيصر الألماني إلى تركيا والأراضي المقدسة، أنْ عجَّلت بريطانيا بالسعي للقيام بعددٍ من الإجراءات الهادفة إلى حماية خطوط

مواصلاتها نحو الهند، إزاء تقدم ألماني مُحتمل في منطقة وادي الرافدين عن طريق تنفيذ سكَّة حديد بغداد، وقام اللورد كرزون نائب ملك بريطانيا في الهند باستمالة الشيخ مبارك شيخ الكويت[٦٣]، لعقد معاهدة حماية سرية بين بريطانيا والكويت في حزيران ١٨٩٩م، وفرضت المعاهدة المذكورة على شيخ الكويت عدم قبول أي ممثل لدولةٍ أجنبية في إمارتهِ دون الحصول على موافقةٍ مُسبقة من الحكومة البريطانية، كما منعته من رهن أي جزء من أراضيه أو بيعه أو إيجاره دون الحصول على تلك الموافقة نفسها[٦٤].

امتازت الحِقبة التي أعقبت إعطاء امتياز سكَّة حديد بغداد عام ١٩٠٢م وحتَّى إعلان الحرب العالمية الأولى بكونها حقبة المفاوضات والمناورات السياسية العنيفة بين الدول الأوربية الكبرى لأجل التوصل إلى المُساهمة أو منع مساهمة الآخرين في مشروع السكَّة. لقد كادت تلك المفاوضات والمناورات التي كانت تسير صعوداً ونزولاً أنْ تعطي نتائج قائمة على أساس تفاهم الأطراف المعنية لولا قيام الحرب العالمية الأولى. ولقد عدَّت المشكلات الدولية المتعلقة بسكَّة حديد بغداد من العناصر الرئيسة للخلافات الأوروبية التي سبقت قيام الحرب العالمية الأولى[٦٥].

على أنَّ كلَّاً من بريطانيا وفرنسا وروسيا التي لها أطماعها ومصالحها في تلك المناطق، لم تنظر إلى المشروع بعين الرضا والقبول عندما شرع الألمان في مدِّ السكَّة، فبريطانيا مثلاً اشترطت وفق اتفاقية ١٥/حزيران/١٩١٤م مع ألمانيا، على أنْ تكون البصرة نهايةً للسكَّة مهما كانت الظروف، وكذلك عدم القيام ببناء ميناء أو محطَّة للسكك الحديد على الخليج العربي، على أنَّ الدبلوماسية الألمانية لم تألُ جهداً في محاولةِ إنهاء معارضة الدول الكبرى لمشروع السكَّة ووضع حدٍّ لتلك المعارضة، ولكنها لم تتمتع بمتَّسع من الوقت لجني ثمار جهدها الدبلوماسي وتحقيق حلمها بربط برلين ببغداد، ينقل الوجود الألماني إلى أبواب الهند والشرق، فما أنْ كادت تصل إلى الاتفاق مع أكبر منافسيها وهي بريطانيا حتَّى اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى.

وبقيام الحرب العالمية الأولى إنهار مشروع سكَّة حديد بغداد الذي تمَّت المباشرة بهِ تواً، وتحولت الأنظار الأوربية واهتمامها نحو الصراع الحربي الدائر[٦٦].

المِلاحة النهرية في العراق:

كان القرن السادس عشر قرن الانطلاق عِبرَ المُحيطات للاستكشافات والاستعمار، وتزعمت هذهِ الحركة الكبرى كل من إسبانيا والبرتغال، فكانت الضربة التي وجَّهتها البرتغال للتجارة العربية في مياه المُحيط الهندي والخليج العربي حاسمةً ومروعة، وفشلت مجهودات مماليك مصر ثمَّ سلاطين الدولة العثمانية في إعادة السيطرة الإسلامية على المياه الجنوبية.

وكانت إنكلترا في القرن السادس عشر تسعى إلى الحصول على شيءٍ من ثروات التجارة البحرية، فقد كان الأسطول الإسباني البرتغالي حتَّى الثلث الثاني من القرن السادس عشر هو المتحكم في البحار والمُحيطات، لكن البحرية البريطانية استطاعت أنْ تكسر قوة ذلك الأسطول في عام ١٥٨٨م عندما انتصرت على الأرمادا الإسبانية The Spanish Armada،

وبذلك أصبحت الطُّرق البحرية إلى المُحيط الهندي مفتوحةً أمام السفن البريطانية، إذ أسَّست شركة الهند الشرقية البريطانية[٦٧] في عام ١٦٠٠م، وبعد أنْ تمَّ طرد البرتغاليين من هرمز في العام ١٦٢٢م، انفتح الخليج العربي أمام السفن الإنكليزية الذاهبة إلى البصرة، وبذلك أصبحت البصرة واحدةً من أهمِّ مراكز التبادل التجاري مع شركة الهند الشرقية[٦٨].

ونظراً لاتساع نطاق العلاقات السياسية والاقتصادية بين بريطانيا والدولة العثمانية، فقد دارت مفاوضات بين الدولتين، انتهت بعقد معاهدة ١٦٧٥م التي وضعت أُسس امتيازات المصالح البريطانية في العراق وتوطيدها بصفةٍ عامة وفي نهري دجلة والفرات بصفةٍ خاصة، فقد تضمَّنت معاهدة عام ١٦٧٥م امتيازاتٍ عدَّة فيما يخص المِلاحة النهرية[٦٩].

لقد تظافرت عوامل عدَّة وراء اهتمام بريطانيا بالمِلاحة النهرية في العراق، ومن بين أهم تلك العوامل:

١. كان أمر حماية الهند وتقريب المسافة بينها وبين لندن، من أهمِّ الدوافع في اهتمام إنكلترا بوادي الرافدين، فقد قام الإنكليز بمحاولاتٍ كثيرة لتمهيد طرق المِلاحة في الفرات ومدِّ السكك الحديد بين البحر المتوسط وسواحل الخليج.

٢. قيام نابليون بونابرت بغزو مصر.

٣. الخوف من نشوء دولةٍ قوية في مصر تقف في وجه الأطماع البريطانية، ولذلك فقد قاومت بريطانيا مُحمَّد علي باشا[٧٠] لمَّا أراد أن يوحِّد سورية ومصر ويؤسِّس دولة حديثة قد تمتَّد إلى العراق وتوحد منطقة الشرق العربي.

٤. المباشرة بإنشاء قناة السويس تحت رعايةٍ فرنسية.

٥. مقاومة توسع النفوذ الروسي في الدولة العثمانية وأطماعها في الخليج، فإذا قبضت روسيا على الفرات سهل اجتياح سوريا والساحل الشرقي للبحر المتوسط وآسيا الصغرى[٧١].

لقد تداخلت أهمية المِلاحة في وادي الفرات مع سكَّة الحديد، إذ إنَّه مهما يكن لقناة السويس من الأهمية لأوربا، فإنَّه يمكن غلقها بسهولة، وإنَّها بمنزلةٍ ثانوية لسكَّة حديد وادي الفرات التي يمكن أن توفر الميزات الآتية:

١. إنَّها تُهيئ السبيل لمنع روسيا من التقدم في آسيا الصغرى.

٢. إنَّ المشروع يربط البحر المتوسط بالخليج، ولذلك أهمية كبرى من الوجهتين السياسية والتجارية.

٣. إنَّه يقصر المسافة بين الهند وإنكلترا ألف ميل، ويُقلل المدَّة اللازمة لقطعها من عشرين يوماً إلى عشرة أيام.

٤. سيُضاعف من قوة إنكلترا الحربية، ويجعل آسيا الصغرى وسوريا والعراق وإيران مناطق نفوذ لها، كما أنَّ سيطرة إنكلترا عليه أمر متيسر إذ يسيطر أسطولها على طرفيه في البحر المتوسط والخليج[٧٢].

وابتداءً من سنة ١٧٢٨م أصبح للإنكليز قوارب في نهر دجلة تُبحر بين بغداد والبصرة، وتطور النشاط البريطاني خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فقد بدأ الإنكليز باستخدام قوتهم البحرية ضدَّ هجمات

العشائر، وضدَّ حكَّام العراق إذا ما اتخذوا موقفاً معادياً للأطماع البريطانية، وضدَّ إيران إذا تعرضت المصالح البريطانية في البصرة للخطر[٧٣]، وفي أعقاب نزول الحملة الفرنسية إلى السواحل المصرية في العام ١٧٩٨م، تمَّ إرسال سفينةٍ حربية بريطانية لحماية المُقيمية البريطانية في بغداد، واستمرت هذهِ السفينة مع جنودها مُرابطةً في بغداد رغم فشل الحملة الفرنسية وانسحابها من مصر، وقد كانت المدة التي حكم فيها علي رضا[٧٤] قائداً للجيش العثماني الذي بعثه السلطان محمود الثاني[٧٥]، ليضع نهايةً لحكم المماليك في العراق والتي امتدت من (١٨٣١-١٨٤١م)، هي الحقبة التي وضع فيها الإنكليز أُسس حقوقهم في المياه العراقية، بعد أنْ قام خبراؤهم وابتداءً من سنة ١٨٣٠م بدراسة نهري دجلة والفرات ومسحهما[٧٦].

لقد تكلَّلت أعمال المسح النهري بتأسيس شركة مِلاحة غالباً ما تُعرف بشركة "بيت لنج"[٧٧] وتُعرف رسمياً بـ"شركة المِلاحة البخارية في دجلة والفرات" التي أُسِّست في سنة ١٨٦٠م، والتي كانت تُسيِّر باخرتين تجاريتين في دجلة، لقد اتَّسع نطاق أعمال الشركة وتعاظمت أهميتها أثناء الربع الأخير من القرن التاسع عشر نظراً لزيادة النفوذ البريطاني، إذ إنَّ الشركة اعتمدت أثناء الحِقبة التي سبقت الحرب العالمية الأولى على حماية الحكومة البريطانية.

حظيت أعمال شركة لنج بأعلى اهتمام من قبل الحكومة البريطانية؛ لأنَّ المصالح السياسية تتطلَّب توطيد المصالح التجارية، فهذا لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني يكتب في ١٨/كانون أول/١٩٠٦م، قائلاً: "إنَّ من الحكمة، جراء كون نهر دجلة هو أحد خطوط المواصلات المهمة إلى الخليج الفارسي والهند، أن نحذر لئلا يخرج النهر من قبضتنا، ثمَّ إنَّ مركزنا الممتاز في النهر يغدو الآن أكثر قيمةً جراء اقتراب سكَّة حديد بغداد، وجراء احتمال أنْ تكون المِلاحة هي وسيلة النقل الوحيدة ورأس السكَّة في بغداد والبصرة"[٧٨]، وقد منحت الحكومة التركية، تحت الضغط البريطاني المُستمر، الأذن المطلوب لشركة لنج في العام ١٩٠٧م لتشغيل باخرة ثالثة في دجلة[٧٩].

ولادة العراق المعاصر:

رأينا من خلال ما سبق أنَّ السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، قد اهتدت تقليدياً بالضرورة السياسية والنزعة النفعية، وكانت كُلٌّ من فرنسا وروسيا القيصرية وألمانيا تُحيط بالمصالح البريطانية، لاسيَّما منذ مغامرة نابليون في مصر. لقد حثَّ الوهن السياسي والاجتماعي والاقتصادي للرجل المريض (الدولة العثمانية) على التنافس بين القوى العظمى، كما مهَّد ذهاب تركيا إلى المعسكر الألماني، والحاجة إلى الإبقاء على روسيا حليفةً لبريطانيا في أيَّةِ حربٍ أوربية، مهَّد إلى ابتعاد السياسة البريطانية عن نهجها المُعلن في الحفاظ على إعلان وحدة تركيا، فقد ألزمت الحرب بريطانيا باتباع سياسة تفكيك النظام السياسي العثماني، وكان هذا التوجه قد حظي بترحاب أنصار "الإمبريالية الجديدة" New Imperialism التي بلغت ذروتها في حكومة لويد جورج David Lloyd George (١٨٦٣-١٩٤٥م)[٨٠].

لقد ظهرت المرحلة الأولى في نيل أهداف إمبريالية عزيزة على "الإمبرياليين الجُدد" عندما نزلت قوات الاستطلاع الهندي في الفاو على الخليج العربي في ٦/تشرين الثاني/١٩١٤م، فقبل ذلك لم تكن بريطانيا قادرةً على الانتفاع من كونها أقوى دولة في المنطقة، كما كان يتوجَّب على رجال السياسة البريطانيين والإستراتيجيين تعزيز الحلقات الواهنة في سلسلةِ الدفاع عن الهند، ولقد أطلق احتلال القوات البريطانية للبصرة البوابة الإستراتيجية للعراق، الطموحات الأسيرة لدُعاة الضم في الهند ودار الحكومة البريطانية، فلقد أبرق السير برسي كوكس بعد احتلال البصرة بأنَّه من الصعوبة بمكان "تغاضي أخذ بغداد"[٨١].

أثارت النجاحات المُبكِّرة في احتلال البصرة جدلاً سياسياً عسكرياً بريطانياً بشأن القضية الكبرى في ماهيَّة المصالح الأساسية البريطانية في العراق، وكيف يمكن بلوغها والذود عنها، فحاجج "الإمبرياليون الجُدد" بأنَّ على بريطانيا أنْ تبسط مجال نفوذها على العراق كافَّة، وإلاَّ فإنَّ القوى المنافسة الأخرى ستتحرك، فالعراق لا يمكن الدفاع عنه بالاحتفاظ بالمنطقة الجنوبية وحسب، لذا لا بدَّ من بلوغ الحدِّ الأقصى من الحدود الطبيعية[٨٢]، وقد كانت (وزارة الهند) من أولى الدوائر التي حاولت وضع سياسة خاصة بالعراق، فكتب السير آرثر هرتزل السكرتير السياسي في الوزارة المذكورة مذكرةً مفصلة بتاريخ ١٤/آذار/١٩١٥م عن مستقبل بلاد ما بين النهرين، فاستناداً إلى نظرية الري في نشوء الدول ووحدتها، كتب يقول: "إنَّ الدولة التي تعتزم أنْ تطور ولاية البصرة يجب أنْ تكون هي الدولة التي تطور ولاية بغداد، وأنْ تكون كذلك هي الدولة التي تُسيطر على المجاري العليا للأنهار حتَّى الموصل والرقَّة". وهو يطمح من ذلك إلى أنَّ مشاريع الري ستُتيح فرصةً طيبة لهجرة الهنود إلى العراق لحاجتهِ إلى العمَّال من جهة، وكذلك لأسبابٍ أخرى أيضاً، منها إنشاء مستوطنة هندية في العراق[٨٣].

وفي خضمِّ هذا الجدل تقرر التقدم نحو بغداد واحتلالها؛ لأنَّ ذلك سيؤمن أهداف بريطانيا في العراق، بضمِّ البصرة وبغداد والجزء الأكبر من الموصل، وإنَّ احتلال بغداد سيرفع السُّمعة البريطانية في الشرق الأوسط، وسيقطع خطوط المواصلات الألمانية مع إيران، ويؤمِّن الدفاع عن حقول النفط، وأخيراً وليس آخراً فإنَّ بغداد "كوكب جذاب" وأسم رومانسي قد يُثير مخيلة البريطانيين، إذ كانت بغداد هي الجائزة المتلألئة التي تتجه إليها جميع الأنظار[٨٤]. وهكذا ففي ١١/آذار/١٩١٧م، احتلت القوات البريطانية بغداد، ثمَّ جرى احتلال مدينة الموصل بتاريخ ٨/تشرين الثاني/١٩١٨م وذلك بعد ثمانية أيام فقط من عقد الهدنة مع تركيا، وبذلك انتهت الحرب العالمية الأولى والولايات الثلاث جميعها، البصرة وبغداد والموصل تحت السيطرة البريطانية.

اتفاقية سايكس بيكو:

لمَّا دخلت تركيا الحرب، بدأت الرغبات الاستعمارية الحبيسة تتحسَّس طريقها نحو التجسد، فأرادت روسيا أخذ القسطنطينية والمضايق، وطالبت فرنسا بسوريا، وبدأت إنكلترا تحس بحاجتها إلى طريق برية إلى الشرق، وتود أي شيء آخر ضروري يمكن أنْ يشل أثر المطامح الفرنسية والروسية، كما

أنَّ حكومة الهند كانت تصوب أطماعها بقوة نحو العراق، فافتتح باب المفاوضات في أوائل العام ١٩١٥م وأُبرمت بين تلك الدول سلسلةً من المُعاهدات السرية لاستقطاع أراضي الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب، فيما كانت بريطانيا في الوقت نفسهِ تعقد عهوداً جديدة تُناقض عهودها التي أعطتها للعرب بواسطة السير "مكماهون" في سنة ١٩١٦م، وكانت أولى تلك المعاهدات هي اتفاقية سايكس بيكو The Sykes–Picot Agreement، وقد عقدت بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية في ربيع ١٩١٦م، فلم يكد السير مكماهون يُنجز صفقته مع الشريف حسين، حتَّى بدأت وزارة الخارجية البريطانية مباحثاتٍ في لندن مع الحكومة الفرنسية، هدفها الوصول إلى تدبيرٍ ما، بحيث يمكن التوفيق بين ما تدَّعيه فرنسا من حقٍّ في بلاد الشام وما تعهدت بهِ بريطانيا للعرب. ولأسبابٍ مختلفة آثرت وزارة الخارجية البريطانية أنْ تُخفي عن فرنسا شروط الاتفاق الذي عقدته مع الشريف حسين[٨٥]. وكان المندوب الفرنسي هو المسيو جورج بيكو François Marie Denis Georges-Picot (١٨٧٠-١٩٥١م)، أمَّا زميله الإنكليزي فهو السير مارك سايكس Sir Tatton Benvenuto Mark Sykes (١٨٧٩-١٩١٩م)، ورسم المندوبان مشروعاً لاحتياز تلك الأجزاء التي ترغب كل من بريطانيا وفرنسا أخذها من الإمبراطورية العثمانية، ثمَّ توجها بعد ذلك إلى بطرسبرغ لبحث مقترحاتهما مع الحكومة الروسية، وابتدأت المفاوضات في آذار ١٩١٦م ونتج عنها تفاهم ثلاثي، تبلورت عنه مسودات التفاهم رسمياً في نيسان وأيار من تلك السنة[٨٦].

وفيما يخص دراستنا فقد احتفظت فرنسا لنفسها بالقسم الأعظم من سوريا، وبحصَّةٍ غير صغيرة من جنوب الأناضول ومنطقة الموصل، أمَّا حصَّة بريطانيا فكانت تتألَّف من شريطٍ يمتد من أقصى جنوب سوريا عِبرَ العراق ليشمل بغداد والبصرة وكلَّ المنطقة الواقعة بين الخليج العربي والمنطقة المُخصَّصة لفرنسا، وأيضاً مينائي حيفا وعكَّا في فلسطين مع قطعةٍ صغيرة من المنطقة الداخلية، وهناك مناطق أخرى تضم منطقةً من فلسطين لتكون تحت حكم دولي خاص[٨٧]. إلاَّ أنَّ انتصار الثورة البلشفية في روسيا نهاية العام ١٩١٧م، وقيام السلطة الجديدة فيها بنشر بعض الوثائق السرية الموضوعة في محفوظات وزارة الخارجية القيصرية ومن بينها نصوص اتفاقية سنة ١٩١٦م، أدى إلى فضح اتفاقية سايكس بيكو وانسحاب روسيا منها[٨٨].

وفي كانون الأول ١٩١٨م حاول كليمنصو[٨٩] رئيس وزراء فرنسا أنْ يُقنع لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا الاعتراف باتفاقية سايكس بيكو من جديد، ولكن لويد جورج طالب بتعديل الاتفاقية فيما يخص ولاية الموصل وفلسطين، ومن ثمَّ وافق كليمنصو على نقل ولاية الموصل إلى منطقة النفوذ البريطاني على شروط، منها أنْ تنال فرنسا حصَّةً من نفط الموصل[٩٠]. بيد أنَّ الحلفاء اتفقوا في أثناء مؤتمر الصُّلح في باريس، على توزيع الانتدابات، وقد أعطيت بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين، وأعلنت هذهِ القرارات في ٢٦/شباط/١٩٢٠م، إذ كان المفروض أنَّ الانتداب قد وجد كحلٍّ وسط بين سياسة الاستعمار القديمة ووعود الحلفاء في أثناء الحرب، وذلك وفقاً للمادة الثانية والعشرين من ميثاق عُصبة الأمم[٩١].

لقد كانت الحرب العالمية الأولى نهاية قصَّة طال أمدها وتشعَّبت فصولها، وبداية مرحلة جديدة في تاريخ البلاد التي أصبحت تُعرف بالمملكة العراقية، ثمَّ استمرت العلاقات البريطانية العراقية تجري بواسطة أجهزة وأساليب جديدة وفي ظروفٍ تختلف جوهرياً عن كلِّ ما سبق، غير أنَّ الإستراتيجية بقيت على حالها من حيث الباعث والهدف وغموض المصير، وفي ظلِّ آمالٍ ووعودٍ وشكوك غدا العراق تحت الانتداب البريطاني، وبقيام ثورة العشرين انقلبت كلَّ الخطط وعصفت بها الثورة إلى حيث لا رجعة، فقد انتهت وإلى الأبد مشاريع ربط العراق بالهند وتقسيمه، فكان تشكيل أول حكومة عراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب[٩٢] (٢٥/تشرين أول/١٩٢٠م)، وتتويج فيصل ملكاً على العراق (٢٣/آب/١٩٢١م)[٩٣]، واستعاضت بريطانيا عن صكِّ الانتداب بمعاهدة تحالفٍ مع العراق (١٩٢٢م)[٩٤].

وبرز في تلك المرحلة دور النفط في سياسة السيطرة البريطانية على العراق واستخدمه في دائرة مساوماتها السياسية معه، وهو دور لا يقل عن الاعتبارات الإستراتيجية التي كانت تشغل أذهان المسؤولين البريطانيين تجاه العراق، وكان خبراء النفط البريطانيون قد درسوا إمكانيات العراق النفطية منذ السنوات الأولى من القرن العشرين، وبعد الحرب أتم أولئك الخبراء وضع تقارير شاملة لأغلب مناطق النفط في العراق[٩٥]. وغَدَت قضية النفط وامتيازاته في الحِقب اللاحقة، أحد أبرز صور الوجود البريطاني في العراق ونفوذه واستغلاله.

الخاتمة:

لقد كان الجانب المادي الاقتصادي السبب الكبير والواضح من وجهة النظر الاستعمارية في احتلال بريطانيا المناطق المختلفة من العالم، خاصةً المنطقة العربية ومنها العراق، وفق إستراتيجيةٍ بُنيت على أساس الأسواق الجديدة والمواد الأولية المعدنية منها، والزراعية إضافةً إلى أهمية الموقع الإستراتيجي والدفاعي الذي يدخل ضمن الحفاظ على هذهِ المصالح.

إنَّ اهتمام بريطانيا بالعراق قد سبق تدخلها العسكري المباشر فيه، ولكن بعد الحرب وبعد نزول القوات البريطانية في ولاية البصرة في شهر تشرين الثاني ١٩١٤م، وجدت السلطات البريطانية، وخصوصاً وزارتي الخارجية والهند واللجنة الوزارية للشؤون الشرقية، أنَّه لا بدَّ من التفكير في مستقبل الولايات العثمانية الثلاث: البصرة، بغداد، الموصل. وقد ازدادت الحاجة لبلورة سياسة مُحدَّدة على هذا الصعيد مع التطور في المعارك الحربية وتوسيع القوات البريطانية في احتلال أراضي ما بين النهرين Mesopotamia، وقد كانت هناك أسباب مهمة أخرى لاهتمام بريطانيا بالعراق، ومنها:

أولاً: إنَّ موقع العراق الإستراتيجي بين الشرق والغرب، كان عاملاً جوهرياً وأساسياً في توجيه انتباه البريطانيين وتحديد مسارات تغلغلهم ونفوذهم فيه، أنَّه قلب الشرق الأوسط، وخطورة موقعهِ هذا تُفسِّر جوانب من صراعهِ الطويل مع قوىً أجنبية عديدة.

ثانياً: كان الموقف السياسي في العراق أثناء القرن الثامن عشر يساعد على تغلغل

النفـوذ البريطاني، فقـد كان المماليك يحكمون العراق منذ العـام ١٧٠٤م، وكان هؤلاء رغم تبعيتهم الإسـمية للسـلطان العثمانـي ينفردون بالحكـم فـي العـراق، ولذلـك هـم بحاجة إلى المسـاعدة وتأييد دولة كبرى ضـدَّ أيَّة محاولةٍ مـن جانب السـلطة العثمانية لإرجـاع نفوذها المباشـر في العـراق، وفي الوقت نفسـهِ ضدَّ محاولات فارس في بسط نفوذها على العراق. وقـد نَتَـج عن ذلـك تقـارب بين ولايـة بغداد والسـلطات البريطانية في بومبـاي، فقد وافق ولاة بغـداد على تطبيق قاعدة الامتيازات التي كانت تمنحها الدولـة العثمانية للأوربيين، كما أنَّ بغـداد كانت في أشـدِّ الحاجة إلى مسـاعدة بريطانيا لمواجهـة الخطر الوهابي الذي ظهر في نجد، جنوب العراق.

ثالثاً: الصراع الدولي: شَهِدت منطقة الخليج العربي منذ بداية القرن السابع عشر صراعاتٍ داميـة بين الـدول المتنافسـة، فـكان الصراع البريطانـي البرتغالـي ثـمَّ الصِّـدام البريطاني الهولندي، وانتهت الأمور أخيراً لصالح السيادة البريطانية في الخليج، ففي أواخر القرن الثامن عشـر أصبحـت لبريطانيا العظمـى الأرجحية تجارياً وسياسياً.

رابعـاً: العامـل الاقتصـادي: كان العراق مصـدراً مهمـاً للمـوارد الإقتصاديـة والمواد الأولية التي تغذي الصناعة البريطانية، كما يُعد سـوقاً مهماً لصناعتها وبضاعتهـا التي تحتاج إلى أسواق لتصريفها.

خامسـاً: الحـرب العالميـة الأولـى: هناك عوامـل عدَّة ربطـت دخول بريطانيـا الحرب العالميـة الأولـى، بالعـراق. ومـن أبـرز تلك العوامل ما يأتي:

١. إنَّ العراق جزء من الدولة العثمانية التي انضمـت إلى جانـب ألمانيا والنمسـا ضدَّ دول الوفاق (بريطانيا وفرنسـا وروسيا القيصرية)، فمـن الطبيعـي أنْ تُهاجـم بريطانيـا (العراق) بوصفهِ من أمـلاك الدولة العثمانية، فضلاً عن ميراث الموقع والثروات والخصائص الأخرى التي يمتلكها.

٢. النفط: حصلت بريطانيا في سنة ١٩٠١م مـن مظفَّر الدين شـاه على امتيـاز التنقيب عن النفط واستخراجهِ في منطقة جنوب إيران لمدَّة ستين سـنة، فتشـكَّلت شـركة النفط الإنكليزية الفارسـية، لتتولَّى القيام باسـتثمار ينابيع النفط في الأراضي الإيرانية[٩٦]، ولمَّا نشـبت الحرب العالميـة الأولى، تبيَّن للجميع بأنَّ لا سـبيل إلى النصر إلاَّ بتأمين إمدادات النفط، إذ أصبح النفط المحرك الرئيس لماكنة الحرب.

سادسـاً: كان مـن الواضـح قبـل الحـرب العالمية الأولى أنَّ العراق قد أصبح من مناطق النفـوذ البريطانيـة المهمـة، فتعمَّقـت مصالح بريطانيـا في هذا الجـزء من الدولـة العثمانية وتشـعَّبت، وكان منها وضـع العراق الزراعي وأهميته كمجالٍ حيوي لاستيطان عددٍ كبير من السـكَّان الذين يفيضون عن قابلية الهند، وأيضاً أطماع بريطانيا الإقليميـة في العراق ورغبتها فـي احتـلال القسـم الجنوبـي منه علـى وجه الخصوص وربطهِ بالهند.

الهوامش:

(١) العطيـة، غسـان، العراق.. نشـأة الدولـة (١٩٠٨-١٩٢١م)، ترجمة: عبد الوهاب الأمين، (لندن، دار اللام، ١٩٨٨م)، ص١٣٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ص١٣٣-١٣٤.

(٣) السـلطان سليم الأول: سـليم الأول بن بايزيد الثاني، تاسع سلاطين الدولة العثمانية. ولد في مدينة اماسية بالأناضول في ١٤٧٠م، اتصف بالشجاعة والإقدام، وتولَّـى مناصـب عـدَّة في عهـد والدهِ، وبعـد وفاة والده في مايس ١٥١٢م تولَّى عرش السـلطنة. هزم الجيش الصفوي بقيادة الشـاه إسـماعيل في معركة جالديران ١٥١٤م وأنهى احتلالهم للعراق، دخل في حـروبٍ مـع المماليك والبرتغاليين. توفِّي في ٢٢/ أيلول/١٥٢٠م، للمزيد، يُنظر: المحامي، محمد فريد بك، تاريـخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسـان حقي، (القاهرة، دار النفائس، ٢٠٠٦م)، ص١٨٦.

(٤) المرجع نفسه، ص١٤٤.

(٥) أوصى بطرس الأكبر Peter the Great (١٦٨٢-١٧٢٥م) قيصر روسـيا القياصرة الذين جاءوا من بعـدهِ بالوصول إلى مياه المُحيط الهندي الدافئة، بعد أن اسـتطاع بموجـب معاهدة ١٧٢٣م، مـع الدولة العثمانية، السـيطرة على الأقاليم الفارسية المُجاورة لبحر قزويـن. ينظر: نورس، علاء موسـى كاظم، العـراق في العهد العثماني.. دراسـة فـي العلاقات السياسـية (١٧٠٠-١٨٠٠م)، (بغداد، دار الرشـيد للنشـر، ١٩٧٩م)، ص٩٦؛ ويذكر كرزن أنَّ إنشاء ميناء روسـي على الخليج العربي هو حلم الوطنيين المتحمسـين من أهل الفولكا (نهر مشـهور يمر في موسـكو)، لكن هذا الحلم سيكون عنصر اضطراب فـي الخليج العربي حتَّى في وقت السـلم، وسـيضر بتـوازن القوى الـذي فرضته بريطانيـا بعد مجهودٍ شاق. للمزيد عن الموضوع، يُنظر:

Gurson. G. N., Persia and the Persian, London: question, 1892, Vol.2, p.49.

(٦) الرجل المريض: أسـم أطلقه قيصر روسيا نيقولاي الأول Nicholas I (١٨٢٥-١٨٥٥م) على الدولة العثمانية سنة ١٨٥٣م بسبب ضعفها، ودعا بريطانيا إلـى أنْ تشـترك معه في اقتسـام أمـلاك الدولة، ثمَّ شـاع هذا الأسم بعد ذلك واسـتعملته الدول الأوربية الأخـرى. للمزيد، يُنظـر: الصلابـي، محمد علي، الدولة العثمانية.. عوامل النهوض وأسباب السقوط، (القاهرة، ١٩٧٩م)، ص ص٢٢-٢٤.

(٧) اتفاقيـة سـايكـس – بيكـو sykes-Picot Agreement: هـي الاتفاقية التـي وقعت في ١٦/ أيار/١٩١٦م، بين بريطانيا وفرنسـا وانضمت إليها روسـيا، وبموجبها حصلت بريطانيـا على العراق وفلسطين وحصلت فرنسـا على سوريا، أمَّا روسيا فحصلت على ولايات أرضروم وطرابزون وبتليس وجزء كبير من شـمالي كردسـتان يمتد إلى الحدود الفارسـية. للمزيـد، يُنظـر: مصطفـى، أحمـد عبد الرحيـم، فـي أصول التاريـخ العثمانـي، (بيروت، ١٩٨٣م)، ص ص١٩٠-١٩٢.

(٨) المسـألة الشـرقية: المقصود بها النـزاع بين الدول الأوربيـة الكبرى في المدة مـن أواخر القرن الثامن عشـر حتَّى انتهـاء الدولـة العثمانية فـي ١٩٢٣م، وتمحـور هـذا النزاع حـول الدولة العثمانية بشـأن البـلاد الواقعة تحت سـلطانها، وبعبـارةٍ أخرى هي مسـألة وجود الدولة العثمانية نفسـها في أوربا، وقد اسـتخدم مصطلـح المسـألة الشـرقية لأول مرة في مؤتمـر فيرونـا الذي عقـده المحفل الأوربي سـنة ١٨٢٢م. للمزيـد، يُنظـر: التكريتي، هاشـم صالح، المسـألة الشـرقية.. المرحلـة الأولـى (١٧٧٤-١٨٥٦م)، (بغداد، بيت الحكمة، ١٩٩٠م)، ص٢١؛ حسـين، فاضل وآخرون، التاريخ الأوربي الحديث (١٨١٥-١٨٣٩م)، (بغداد، ١٩٨٢م)، ص ص٥٢-٥٨.

(٩) أنيس، محمد والسيد رجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديـث والمعاصر، (القاهرة، دار النهضة العربية، د.ت.)، ص١٩٩.

(١٠) حرب البلقان: في تشرين الأول من عام ١٩١٢م اشتعلت الحرب بين دول البلقان المتحالفة (بلغاريا والصرب واليونان) والدولة العثمانية، تمكَّنت خلالها دول البلقان من تحقيق انتصاراتٍ سريعة على الدولة العثمانية، واستطاعت الدول الكبرى من خلال مؤتمر لندن أنْ تضع حداً لهذهِ الحرب في أيار من عام ١٩١٣م، وتحقيق السلام الذي اضطرت الدولة العثمانية بموجبهِ إلى التخلي عن جزيرة (غاليبولي) التي كانت تحت سيطرتها منذ النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي. للتفاصيل، يُنظر: هـ. أ. ل. فِشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠م)، تعريب: أحمد نجيب هاشم وديع الضبع، ط٨، (القاهرة، ١٩٨٤م)، ص ص٤٥٣-٤٥٤.

(١١) المرجع نفسه، ص٢٠٠.

(١٢) مجموعة من الأساتذة العراقيين، العراق في التاريخ، (بغداد، مطبعة الثورة، ١٩٨٣م)، ص٦٣٣.

(١٣) المرجع نفسه، ص٦٣٤.

(١٤) توماس إدوارد لورنس Thomas Edward Laurence (١٨٨٨-١٩٣٥م): مغامر سياسي بريطاني، عَمِل في المخابرات التابعة للجيش البريطاني أثناء الحرب العالمية الأولى في مصر، ثمَّ انضم سنة ١٩١٦م إلى القوات العربية المُحاربة ضدَّ الدولة العثمانية بقيادة فيصل الأول، ألَّف كتباً كثيرة، أهمها: أعمدة الحكمة السبعة. يُنظر: الكيالي، عبد الوهاب وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، (بيروت، المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤م)، ص٤٦٣.

(١٥) الشريف حسين بن علي (شريف مكَّة): هو الحسين بن علي بن مُحمَّد بن عبد المعين من آل عون، ولد في إستانبول عام ١٨٥٣م، ثمَّ انتقل مع أسرتهِ إلى مكَّة عام ١٨٥٥م عند إسناد منصب الشرافة لجدِّهِ، وفي عام ١٨٩٣م عيّن عضواً في مجلس شورى الدولة، وفي تشرين الثاني ١٩٠٨م عيّن أميراً لمكَّة وبقي على شرافتها إلى أنْ أُجبر على التنازل عن الملكية لابنه الكبير الشريف علي في أيلول ١٩٢٤م، ونُفي إلى جزيرة قبرص في حزيران ١٩٢٥م. توفي في ٤/حزيران/١٩٣١م. للمزيد، يُنظر: جار شلي، إسماعيل حقي أوزون، أمراء مكَّة المكرمة في العهد العثماني، ترجمة: خليل علي مراد، (البصرة، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٥م)، ص ص١٨٢-١٨٥.

(16) P. Graves, The life of sir Persy Cox, London: 1941, p.182.

(١٧) سير هنري مكماهون Sir Henry McMahon: ولد في ٢٨/نوفمبر/١٨٦٢م في الهند. الممثل الأعلى لملك بريطانيا في الهند. عَمِل مديراً في الهند، اشتهر بمراسلاتهِ مع شريف مكَّة الحسين بن علي بين عامي (١٩١٥-١٩١٦م) خلال الحرب العالمية الأولى. توفي في كانون الثاني من عام ١٩٤٩م في لندن. للمزيد، يُنظر:

The New Britannic Encyclopedia, London: 1973, vol.3, p.993.

(١٨) مذكرة السير مكماهون الثانية إلى الشريف حسين بن علي، القاهرة، ٢٤/تشرين أول/١٩١٥م،:مقتبس من: العطية،مصدر سابق،ص١٨٢.

(١٩) مذكرة السير مكماهون الثالثة إلى الشريف حسين بن علي، القاهرة، ١٣/كانون أول/١٩١٥. مقتبس من: العطية،مصدر سابق،ص١٩١.

(٢٠) البزاز، عبد الرحمن، العراق من الاحتلال حتَّى الاستقلال، ط٣، (بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٧م)، ص٤٢.

(٢١) المرجع نفسه، ص٤٣.

(٢٢) ويلسون، آرنولد تي.، بلاد مابين النهرين بين ولائين، ترجمة: فؤاد جميل، ط٢، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩١م)، (المقدمة)، ج١، ص(أ).

(٢٣) نوار، عبد العزيز سلمان، المصالح البريطانية في

أنهـار العراق، (القاهرة، مكتبـة الإنجلو المصرية، ١٩٦٨م)، ص٣.

(٢٤) فوسـتر، هنري، نشـأة العراق الحديـث، ترجمة: سـليم طـه التكريتـي، (بغـداد، المكتبـة العالميـة، ١٩٨٩م)، ج١، ص٧.

(٢٥) المرجع نفسه، ص٧.

(٢٦) أنيس، مرجع سابق، ص ص١٠٠-١٠٣.

(٢٧) غازي، علـي عفيفي علي، الصراع الأجنبي على العراق والجزيرة العربية في القرن التاسـع عشـر، (بيروت، دار الرافدين، ٢٠١٥م)، ص ص١١-١٦.

(٢٨) نابليون الأول Napoleon Bonaparte: هو قائد عسـكري وحاكم فرنسـا وملك إيطاليـا وإمبراطور الفرنسيين (١٧٦٩-١٨٢١م)، خاض معارك عديدة احتـل بها نصف أوربا، وفـي النهاية خرج مهزوماً علـى أيـدي بريطانيـا وحلفائهـا، للمزيـد، يُنظر: سـليمان، علـي حيدر، تاريـخ الحضـارة الأوربية الحديثـة، (بغـداد، دار واسـط للدراسـات والنشـر والتوزيع، ١٩٩٠م)، ص ص١٩٩-٢١٦.

(٢٩) صالـح، زكـي، بريطانيـا والعـراق حتَّـى عـام ١٩١٤م، (بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٨م)، ص٥٧.

(٣٠) لونكريك، ستيفنسـن هيمسـلي، أربعـة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، ط٦، (بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٥م)، ص٣٣٦.

(31) Mohammed A. Tarbush, The Role of the military in politics,.. a case study of Iraq to 1941, Isted, London: 1983, p.31.

(٣٢) نظمـي، وميض جمـال عمر، الجذور السياسـية والفكريـة والاجتماعيـة للحركـة القوميـة العربية (الاستقلالية) في العراق، (بيروت، مركز دراسات الوحـدة العربيـة، ١٩٨٤م)، ص ص٤٠٠-٤٠١؛ البزاز، مرجع سابق، ص٥٩.

(٣٣) إبراهيـم، عبد الفتاح، على طريـق الهند، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٤م)، ص٧٢؛

Zaki saleh, Mesopotamia (Iraq) (1900-1914), Baghdad: 1957, Pp.153-154.

(٣٤) اللـورد كيـرزن Lord George Curzon (١٨٥٩-١٩٢٥م): سياسـي بريطانـي معـروف، تولَّـى مناصب إدارية وسياسـية عديـدة في حكومة الهنـد البريطانية حتَّـى أصبح نائباً للملـك في الهند بين (١٨٩٩-١٩٠٥م)، ثمَّ أصبح عضواً في مجلس اللوردات عام ١٩٠٨م، وظلَّ في هذا المنصب حتَّى وفاته. للتفاصيل، يُنظر:

The New Encyclopedia Britannic، vol.3, London: 1973, p.807.

(٣٥) آيرلانـد، فيليـب، العـراق.. دراسـة فـي تطوره السياسـي، ترجمة: جعفـر الخياط، (بيـروت، دار الكشَّاف للطباعة، ١٩٤٩م)، ص٣٧.

(٣٦) وليـام نوكـس دارسـي William N. Darcy (١٨٤٩-١٩١٧م): مهنـدس بريطانـي هاجـر إلى أستراليا، وعَمِل في مناجم الذهب فجمع ثروةً كبيرة، ثـمَّ عاد إلى بريطانيا، وفي عام ١٩٠١م حصل على امتياز النفط على سـواحل الخليج العربي في إيران، وبعد سـنتين على منح الامتياز قام دارسـي بتأسيس شركةٍ لاستثمار النفط برأسمالٍ مقداره (٦٠٠) ألف جنيه إسـترليني، وحصل دارسي على أرباح كبيرة خلال أعمالـه في حقول النفط الإيرانية، وقدَّم بعدها طلباً إلـى الحكومة العثمانية للحصـول على امتياز النفط العراقـي. للتفاصيل، يُنظر: ميكائيل بروكس، النفط والسياسـة الخارجية، ترجمة: غضبان السعد، (بغداد، ١٩٥١م)، ص٤٢؛

S. H. Longrrigg, Oil in the Middle East, London: Groom Hel, Mltd., 1968, Pp.17-36.

(٣٧) مظفَّـر الديـن شـاه (١٨٥٣-١٩٠٧م): خامـس ملوك أسـرة آل قاجـار، اختاره والـده ناصر الدين شـاه وليـاً للعهد وهو في سـنّ الخامسـة من عمره، اتصف بالثقافة والتحدث بأكثر من لغة، كان ضعيف

الشخصية مما أدى إلى سيطرة حاشيته على مقاليد الحكم. للتفاصيل، يُنظر: المالكي، لازم لفته ذياب، إيران في عهد مظفَّر الدين شاه (١٨٩٦-١٩٠٧م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ١٩٧٩م، ص ص٣٩-٤٣.

(٣٨) إبراهيم، مرجع سابق، ص١٧٤.

(٣٩) بولارد، ريد، بريطانيا والشرق الأوسط، ترجمة: حسن أحمد السلمان، (بغداد، مطبعة الرابطة، ١٩٥٦م)، ص٩٧.

(40) Stephan H. Longrigg, Iraq 1900 to 1950: Apolitical, Social and Economic History, London: Oxford University Press, 1953, p.3

(٤١) ديفيد لويد جورج David Lioyd-George (١٧/كانون الثاني/١٨٦٣-٢٦/آذار/١٩٤٥م): سياسي بريطاني، عضو في مجلس العموم للمدة من (١٨٩٠-١٩٤٥م)، تولَّى لأول مرة منصب وزير التجارة سنة ١٩٠٥م، ثمَّ وزيراً للخزانة للمدة (١٩٠٨-١٩١٥م)، عُيِّن وزيراً للحربية لبضعة أشهر سنة ١٩١٦م، حتَّى أصبح رئيساً للوزارة، استقال من رئاسة الوزارة سنة ١٩٢٢م للاختلاف حول الميزانية. للمزيد، يُنظر:

The New Encyclopedia Britannica, op. ct.,Vol,V1., p.28.

(٤٢) نظمي، وميض جمال عمر، مرجع سابق، ص٤٠١.

(٤٣) حميدي، جعفر عباس، تاريخ العراق المعاصر (١٩١٤-١٩٦٨م)، (بغداد، دار عدنان للطباعة والنشر، ٢٠١٥م)، ص ص١٦-٢١.

(44) Gurson, Op., cit., p.49.

(٤٥) آرنولد ويلسون Arnold Talbot Wilson (١٨٨٤-١٩٤٠م): عسكري بريطاني، خدم في الهند ثمَّ في الأحواز، وقَدِمَ مع الحملة البريطانية على العراق عام ١٩١٤م، وعُيِّن وكيل الحاكم المدني في العراق منذ عام (١٩١٨-١٩٢٠م)، غادر العراق نهائياً على إثر قيام انتفاضة ١٩٢٠م والنتائج التي ترتبت عليها. قُتل في معركةٍ جوية خلال الحرب العالمية الثانية في الأول من حزيران عام ١٩٤٠م. للمزيد، يُنظر:

.Encyclopedia Britannica, Vol.15, p.312

(٤٦) نظمي، مرجع سابق، ص٣٩٩.

(٤٧) حافظ، طالب حسين، النفط والسياسة في العراق، (بغداد، دار الكتب العلمية، ٢٠١٧م)، ص٤٧.

(٤٨) ويلسون، مرجع سابق، ص١١.

(٤٩) حافظ، مرجع سابق، ص٤٧.

(٥٠) بحري، لؤي، سكَّة حديد بغداد، (بغداد، شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٦٧م)، ص ص١٠-١٢.

(٥١) حسين، علي ناصر، تاريخ السكك الحديدية في العراق (١٩١٤-١٩٤٥م)، (بغداد، ١٩٨٦م)، ص٢١؛

E. M. Earle, Turkey The Greet Power and The Baghdad Railway, A study in Imperialism, New York: 1966, p.135.

(52) Zaki Saleh, Op. cit., p.154.

(٥٣) حسين، مرجع سابق، ص٢٢.

(٥٤) حسين، مرجع سابق، ص٢٢.

(٥٥) بحري، مرجع سابق، ص٢١.

(٥٦) ويليام الثاني William II (١٨٥٩-١٩٤١م): ملك بروسيا وإمبراطور ألمانيا، والدته ابنة الملكة فيكتوريا ملكة بريطانيا، سعى إلى تبنِّي سياسة النهج الجديد التي أكَّدت حق ألمانيا في زعامة العالم، تلك السياسة التي أثارت البريطانيين ضده، كان يُعاني من عقدة الشعور بالنقص بسبب عوق في يدهِ اليُسرى، وفي تشرين الثاني من عام ١٩١٨م تنازل عن العرش بعد أنْ انهزمت ألمانيا في الحرب، ونُفي خارج ألمانيا، وعاش في المنفى حتَّى وفاتهِ في عام ١٩٤١م. آلان بالمر، موسوعة التاريخ الحديث

(١٧٨٩-١٩٤٥م)، (بغداد، دار المأمون للطباعة والترجمة والنشر، ١٩٩٢م)، ج٢، ص ص٣٩١-٣٩٢؛

Encyclopedia Americana, New York: 1968, Vol.28, p.779; Paul Kennedy Randon, The Rise and Fall of the Great Powers, U.S.A: 1987, p.25.

(٥٧) بحري، مرجع سابق، ص٢٢.

(٥٨) السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٤٢-١٩١٨م): سلطان عثماني، حكم من (١٨٧٦-١٩٠٩م)، كان عهده طافحاً بالحروب، حكم البلاد حكماً استبدادياً قاسياً، أُكره على منح دستور للبلاد عام ١٩٠٨م، وفي عام ١٩٠٩م أجبرته حركة تركيا الفتاة على التنحي عن الحكم. وتوفي عام ١٩١٨م. يُنظر: علي، أورخان محمد، السلطان عبد الحميد الثاني وأحداث عصره، (بغداد، مطبعة الخلود، ١٩٨٧م)، ص ص١-٣٧؛ والدي، عائشة عثمان أوغلي، السلطان عبد الحميد، ترجمة: صالح سعداوي صالح، (عمَّان، ١٩٩١م)، ص ص١١-٤٨.

(٥٩) مرت القضية الأرمنية بثلاث مراحل تاريخية: حقبة السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م)، والاتحاديين الطورانيين (١٩٠٩-١٩١٩م)، وحقبة تركيا الكمالية (١٩١٩-١٩٢٣م). للمزيد عن القضية الأرمنية، يُنظر: اليافي، نعيم وخليل موسى، نضال العرب والأرمن ضدَّ الاستعمار العثماني، (اللاذقية، دار الحوار، ١٩٩٥م)، ص٢١.

(٦٠) إبراهيم، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٦١) المرجع نفسه، ص ص١١٣-١١٥.

(٦٢) البحري، مرجع سابق، ص ص٦٩-٧١.

(٦٣) مبارك الصباح: الشيخ مبارك بن صباح الصباح، حاكم الكويت السابع والمؤسِّس الحقيقي لها، ولد عام ١٨٣٧م في الكويت، تولَّى الحكم في ١٧/ مايس/١٨٩٦م بعد أن قتل أخويه محمد وجراح، لُقِّب بمبارك الكبير، ازدهرت الكويت في عهدهِ تجارياً، وشيَّد فيها أول المدارس النظامية والمستشفيات. توفي في ٢٨/نوفمبر/١٩١٥م. للمزيد، يُنظر: براي، ن.، مغامرات لجمن في العراق والجزيرة العربية، ترجمة وتعليق: سليم طه التكريتي، (بغداد، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٠م)، ص٤٢.

(٦٤) البحري، مرجع سابق، ص ص٥١-٥٢.

(٦٥) المرجع نفسه، ص٥٢.

(٦٦) فوستر، هنري، مصدر سابق، ج١، ص ص٥٩-٦٥.

(٦٧) شركة الهند الشرقية الإنكليزية The English East India Company : شركة تجارية أُسِّست للمتاجرة مع الشرق في ٣١/كانون الأول/١٦٠٠م، وكان هدفها استيراد البضائع الشرقية مقابل تصدير البضائع الإنكليزية. للاستزادة عن شركة الهند الشرقية، يُنظر: محمد أمين، عبد الأمير، «التنافس بين الشركات التجارية الإنكليزية في منطقة الخليج العربي والأقطار المجاورة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر»، مجلَّة كلية الآداب، (مجلَّة)، بغداد، ع٤٨، ١٩٦٣م؛

Bennett, Thomas Jewell, "the past and Present Connection of England with the PERSIAN Gulf", Journal of the Society of Arts, London: June, 13, 1902, Pp.634-652.

(٦٨) نوار، مرجع سابق، ص ص٢٣-٢٤.

(٦٩) تضمَّنت المعاهدة ما يلي: حق مجيء الإنكليز إلى أراضي السلطان العثماني للتجارة بسفنهم الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، وأنْ يقوموا بالشراء والبيع. أنْ تُعامل إنكلترا معاملة الدولة الأكثر رعاية. للمزيد، يُنظر:

J. Hurewit, Diplomacy in the Near and Middle East, London: 1958, Vol.I. Pp.25-32.

(٧٠) محمد علي باشا (١٧٦٩-١٨٤٩م): ضابط عثماني ألباني الأصل، ولد في مدينة قولة الألبانية، جاء مع الفرقة الألبانية التي أرسلتها الحكومة العثمانية بهدف إخراج الغزاة الفرنسيين الذين سيطروا على مصر عام ١٧٩٨م، وبسبب ذكاء هذا الضابط وبمساعدة الظروف له استطاع أنْ يكون والياً على مصر وأنْ يُثبِّت مركزه، وكان الشخصية الأكثر شهرةً في تاريخ مصر، إلَّا أنَّ الدول الأوربية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا أوقفت طموحاته في معاهدة لندن عام ١٨٤٠م. توفّي عام ١٨٤٩. للمزيد، يُنظر: شبارو، عصام محمد، المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسي والغزو البريطاني، (بيروت، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢م)، ص ص١٠٠-١٠٢.

(٧١) حافظ، مرجع سابق، ص٥٣.

(72) Sir A. T. Wilson, Loyalties, Mesopotamia (1914-1917), London: 1930, p.102.

(٧٣) صالح، مرجع سابق، ص٢٨.

(٧٤) علي رضا اللاظ: ولد في طرابزون الواقعة على البحر الأسود عام ١٧٧٩م، اتصف بالشدة ضدَّ المماليك حيث ذبح منهم نحو مائتي مملوك ومن بينهم ابن داوود باشا، إلاَّ أنَّه أحسن معاملة داوود باشا، إذ حافظ على حياتهِ وجعله يرحل إلى أسطنبول بسلام. كما اتصف بميلهِ إلى الطرق الصوفية، ومنها البكتاشية. توفّي في إسطنبول عام ١٨٤٦م. للمزيد، يُنظر: العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين احتلالين،(بغداد، ١٩٥٥م)،ج٧، ص٤١٩؛ همسلي، مرجع سابق، ص٣٢٢.

(٧٥) محمود الثاني (١٧٨٤-١٨٩٣م): سلطان عثماني من (١٨٠٨-١٨٣٩م)، أُجلس على العرش بعد خلع أخيه مصطفى، تابع ما بدأه السلطان سليم الثالث من إصلاحات، استمرت في عهدِ الحرب البروسية – العثمانية (١٨٠٦-١٨١٢م) والتي فقدت فيها السلطنة بساربيا، وعوضتها باسترجاع صربيا سنة ١٨١٣م، قضى على ثورة اليونان بمساعدة مُحمَّد علي باشا، وقد غزا في عهدِ محمد علي فلسطين وسوريا والأناضول (١٨٣٣-١٨٣٩م). للمزيد، يُنظر: غربال، محمد شفيق، الموسوعة العربية الميسرة، (بيروت، دار الفكر، ١٩٧٤م)، ص١٦٣٣.

(٧٦) المرجع نفسه، ص٣٣.

(٧٧) تحولت مؤسَّسة (لينش) إلى شركةٍ للملاحة البخارية في أنهار العراق عام ١٨٦١م، تحت مُسمَّى (شركة السادة لينش للملاحة البخارية في نهري دجلة والفرات) Messrs Lynch of the Euphrates and Tigris steam Navigation Company، وظلَّت قائمةً حتَّى تمَّت تصفيتها عام ١٩٥١م. للمزيد، يُنظر: نوار، مرجع سابق، ص٣٩٨.

(٧٨) العطية، العراق.. نشأة الدولة، ص١٠٥.

(٧٩) المرجع نفسه، ص١٠٥.

(٨٠) نعمة، كاظم، الملك فيصل الأول، (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٨م)، ص١٠.

(81) P. Graves, The Life of sir Persy Cox, London: 1941, p.182.

(٨٢) نعمة، مرجع سابق، ص١٢.

(٨٣) العطية، مرجع سابق، ص ص١٧٤-١٧٥.

(٨٤) المرجع نفسه، ص٢٠٠.

(٨٥) أنطونيوس، جورج، يقظة العرب.. تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط٦، (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٠م)، ص ص٣٤٨-٣٤٩. إنَّ من أهم الأسباب التي دعت وزارة الخارجية البريطانية إلى إخفاء شروط الاتفاق الذي عقدته مع الشريف حسين، يعود لخشيتها من تعارض الاتفاق مع ما تريده فرنسا، فضلاً عن عدم رغبتها في الإيفاء بتعهداتها للشريف حسين وخوفها من تحالف الأخير مع فرنسا فيما لو كشفت الأخيرة سر ما تُضمره بريطانيا، ناهيك

عن إحساس بريطانيا بحاجتها إلى طريق برية إلى الشرق ورغبتها في عمل أي شيء ضروري يمكن أنْ يشل أثر المكاسب الفرنسية والروسية من اتفاقية سايكس – بيكو، إضافةً إلى أنَّ حكومة بريطانيا وعدت الشريف حسين بتنصيب ولده فيصل ملكاً على سوريا دون أن تُعلم حليفتها فرنسا بذلك، وكانت مخاوف حكومة بريطانيا في محلها، إذ أخرج الفرنسيون فيصلاً من سوريا بعد احتلالهم لها في معركة ميسلون آذار ١٩٢٠م.

(٨٦) وقعت الاتفاقية بين مندوب الحكومة البريطانية مارك سايكس Mark Sykes ومندوب الحكومة الفرنسية شارل فرانسو بيكو Charles Franceis Picot، سنة ١٩١٦م، لذا عُرفت بهذا الأسم ووضعت ولايتي البصرة وبغداد تحت الوصاية البريطانية، أمَّا ولاية الموصل فقد وضعت تحت الولاية الفرنسية. يُنظر: البراوي، راشد، البترول في الشرق الأوسط، (القاهرة، مطبعة دار العرب، ١٩٥٥م)، ج٤، ص ص١٢١-١٢٢.

(٨٧) أنطونيوس، يقظة العرب، ص ص٣٤٨-٣٤٩.

(٨٨) المرجع نفسه، ص٤٣٨.

(٨٩) جورج كليمنصو George Clemencea (١٨٤١-١٩٢٩م): من أبرز السياسيين الفرنسيين، رأس الوزارة مرتين (١٩٠٦-١٩٠٩م) و (١٩١٧-١٩١٩م)، انتُخب عضواً في مجلس النواب عام (١٨٧٦-١٨٩٣م)، وفي مجلس الشيوخ عام ١٩٠٢م، وفي عام ١٩٠٦م أصبح رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية، وفي تشرين الثاني ١٩١٧م أصبح رئيساً للوزراء مرةً ثانية، وأقام حكومةً ائتلافية (حكومة الاتحاد المقدس)، واصلت الحرب حتَّى إحراز النصر، اعتبر كليمنصو معاهدة فرساي غير كافية لضمان سلامة فرنسا. للمزيد، يُنظر: بالمر، آلان، مرجع سابق، ج١، ص١٩٠.

(٩٠) حافظ، مرجع سابق، ص٦٠.

(٩١) عُصبة الأمم League of Nations: هي إحدى المنظَّمات الدولية السابقة التي تأسَّست عَقِب مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩م، والذي أنهى الحرب العالمية الأولى التي دمرت أنحاء كثيرة من العالم وأوربا خصوصاً، وهي أول منظَّمة دولية هدفت إلى الحفاظ على السلام العالمي. للمزيد، يُنظر:

The New Encyclopedia Britannica, New York: Vol.VI, p.244.

(٩٢) عبد الرحمن النقيب (١٨٥٤-١٩٢٧م): من رجال السياسة والحكم في العراق، ولد في بغداد وتعلَّم فيها، وتولَّى نقابة الأشراف فيها، تولَّى أول وزارة عراقية بعد ثورة العشرين، ثمَّ بعد تولّي فيصل الأول عرش العراق تولَّى رئاسة الوزارة مرتين، عُقدت في عهدهِ المعاهدة العراقية - البريطانية عام ١٩٢٢م. توفي في بغداد عام ١٩٢٧م ودفن فيها. للمزيد، يُنظر: كحالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٧م)، ج٥، ص١٥٦.

(٩٣) الملك فيصل الأول (١٨٨٣-١٩٣٣م) (١٩٢١-١٩٣٣م): ولد في مدينة الطائف في العشرين من أيار عام ١٨٨٣م. ودرس في أسطنبول، شارك في الثورة العربية الكبرى التي اندلعت في العاشر من حزيران عام ١٩١٦م، إلَّا أنَّ الفرنسيين أزاحوا فيصلاً عن عرش سوريا بعد موقعة ميسلون في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٠م، وفي آذار ١٩٢١م رشَّحت بريطانيا فيصلاً ملكاً على العراق في مؤتمر القاهرة، وفي الثالث والعشرين من آب ١٩٢١م اعتلى عرش العراق. توفي في ليلة السابع على الثامن من أيلول عام ١٩٣٣م. للتفاصيل، يُنظر: التكريتي، عبد المجيد كامل عبد اللطيف، فيصل الأول.. ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة (١٩٢١-١٩٣٣م)، (بغداد، ١٩٩١م)، ص ص١٠-١٥.

(٩٤) حافظ، مرجع سابق، ص٦١.

(٩٥) المرجع نفسه، ص٦١.

Iraq's Strategic Importance to British Policy
Reading the motives and developments of the British - Iraqi relations until the mandate of 1922

Dr. Sabah Kareem Reah Al-Fatlawi
University of Kufa / Kufa Studies Center

Abstract:

The colonial rivalry for the acquisition of new areas of influence began in the seventeenth century and introduced the Arab region to foreign domination. The French-English rivalry led to the occupation of Egypt in 1882, This rivalry, however, seems to have faded after these two countries found their interests threatened by the emergence of Germany as a strong rival state. The two countries forged their relations during the first war in the Sykes-Picot distributions.

After the first war, while Britain concentrated itself in Egypt by proclaiming its protection and its own concentration in the Suez Canal as the British naval base in the Middle East, it was also trying to find other areas of air defense, heading towards Iraq as a middle position between Egypt and India. Thus, the British positions were shaped by a clear strategy to be paid by British commercial capital in an effort to find markets and resources, such as raw materials, as the region became increasingly defensive and strategic.

The economic aspect was the big and obvious reason from the colonial point of view in Britain's occupation of the various regions of the world, especially the Arab region, including Iraq, There have been other important reasons for British interest in Iraq, including:

First, Iraq's strategic location between East and West was a fundamental and fundamental factor in bringing the British to the attention of the British and identifying their

routes of penetration and influence.

Second, the political situation in Iraq during the eighteenth century helped to penetrate British influence. The Mamluks ruled Iraq since 1704, and despite their nominal dependence on the Ottoman rulers, they ruled in Iraq. They therefore needed the assistance and support of a major country against any attempt by the Ottoman authority to restore its direct influence in Iraq, Extending its influence over Iraq. This resulted in a rapprochement between the mandate of Baghdad and the British authorities in Bombay. The governors of Baghdad agreed to apply the rule of privileges granted by the Ottoman Empire to the Europeans.

Third : The International Conflict Since the beginning of the seventeenth century, the Arab Gulf region witnessed bloody conflicts between rival countries. The British-Portuguese conflict and the British-Dutch conflict finally ended in favor of British sovereignty in the Gulf. In the late 18th century, Great Britain became commercially and politically competitive.

Fourth: The economic factor: Iraq was an important source of economic resources and raw materials that feed the British industry, and is an important market for the industry and goods that need markets for disposal.

Fifth. World War I: Several factors linked the entry of Britain into World War I, Iraq. The most prominent of these factors are the following:

1. Iraq is part of the Ottoman Empire, which joined Germany and Austria against the Compromise States (Britain, France and Tsarist Russia). It is natural that Britain (Iraq) is attacked as a property of the Ottoman Empire, as well as its heritage, wealth and other characteristics.

2. Oil: In 1901, Muzaffar Al-din Shah obtained the concession of oil exploration and extraction in southern Iran for 60 years. The Persian English Oil Company was formed to undertake the investment of oil springs in Iranian territory. When the First World War broke out, it became clear to all that victory could only be achieved by securing oil supplies, as oil became the main engine of the war machine.

تأثير الاحتلال البريطاني على الأوضاع الإقتصادية في العراق
التجارة أنموذجاً (١٩١٨-١٩٢١م)

أ.م.د. صبا حسين مولى(*)
م.د. غصون مزهر المحمداوي(**)

مقدمة:

إنَّ العوامل الإقتصادية كانت وما زالت هي المحرك الأساس في تحركات البريطانيين وغيرهم باتجاه احتلال مناطق واسعة في أنحاء العالم، لأنَّ المصالح العُليا للمملكة البريطانية المتحدة وخدمة أطماعها تأتي أولاً، فعند احتلال البريطانيين للهند زادت الأهمية الإقتصادية للعراق كونه ممراً إستراتيجياً لحركة التجارة في إطار الممتلكات البريطانية، ومع ضعف الدولة العثمانية في إدارتها للولايات الخاضعة لسيطرتها، فإنَّ القوات البريطانية وخلال الحرب العالمية الأولى تحركت باتجاه احتلال العراق بدايةً من البصرة وصعوداً حتَّى الموصل، وأكملت احتلاله في عام ١٩١٨م.

ويشمل نطاق البحث، الحديث عن الأوضاع الإقتصادية وخاصةً التجارة في العراق خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، وتأثير الأوضاع الإقتصادية السيئة التي كان يعيشها العراق خلال فترة الاحتلال العثماني، كما يتحدث البحث عن حركة التجارة في ظلِّ الاحتلال البريطاني (١٩١٨-١٩٢١م) وتأثرها بالمقاومة الوطنية ضدَّ وجود القوات البريطانية في العراق، وتناولت الفقرة الاخيرة تأثير سياسة الاحتلال على حركة التجارة العامة في العراق خلال هذهِ الفترة.

أوضاع التجارة خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م):

دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) إلى جانب دول الوسط (ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر) ضدَّ دول الوفاق (إنكلترا وفرنسا وروسيا القيصرية، ثمَّ الولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت الحرب عام ١٩١٧م)، وأدى اشتراك الدولة العثمانية في الحرب إلى توقف التبادل التجاري بينها

(*)(**) الجامعة المستنصرية / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

وبين الدول المُتحاربة، وإلى تدهور الأوضاع الإقتصادية في الولايات العربية الخاضعة لها ومنها ولايات العراق، وعبَّر هذا التدهور عن نفسهِ بقلَّة النقود المُتداولة وانعدام الثقة المالية بين التجار[١]، وبقاء السلع والبضائع مكدَّسةً في مخازن التجار، وانخفاض القُدرة الشرائية لدى السكَّان[٢]، وأسهم في تفاقم الأوضاع الإقتصادية لجوء السلطات العثمانية إلى فرض ضريبة المجهود الحربي (التكاليف الضريبية) لضروراتٍ تموينية بالدرجة الأولى، ففرضت على سبيل المثال لا الحصر على كلِّ شخص تسليم ربع ما عنده من الأغنام والحبوب والأبقار والجمال، فضلاً عن فرض ضريبة على الأثرياء والتجار وأرباب الحِرف والصناعات، وبشكلٍ عشوائي، فاضطر بعض البقَّالين وأصحاب الحِرف إلى بيع مساكنهم أو رهنها بفوائد عالية تزيد على (٢٥٪) من أجل سداد الضريبة[٣]، كما قامت الحكومة العثمانية باستيفاء البدل النقدي من المشمولين بالخدمة العسكرية، بدلاً من سوقهم لتلك الخدمة[٤]، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة، وظهور الضائقة المالية بشكلٍ واضح، فاضطر المشمولون بالخدمة العسكرية إلى الاقتراض من المصارف لدفع البدل النقدي بدلاً من أداء الخدمة العسكرية، وحفَّز ذلك بدورهِ المصارف الحكومية لزيادة الفائدة إلى (٦٠٪)، ولقاء رهن كمية من الذهب، ضماناً لتسديد المُستحقات، وعندما عجز الناس عن تسديد ما بذمَّتهم من قروض، أصدرت الأخيرة قانوناً أجلت بموجبهِ دفع الديون (الموراتوريوم)[٥]، مما أدى إلى زيادة الأرباح المفروضة بسبب تراكم الديون، التي طالما عجز الكثيرون عن إيفائها، فضلاً عن تأزم وضعهم المالي الذي أثر سلباً في حركة التجارة.

اتخذت الحكومة العثمانية إجراءاتٍ عدَّة، تحسباً لعدم الإضرار بمصالحها، بحكم علاقاتها الإيجابية مع ألمانيا، وتخوفها من عدوتها بريطانيا، فقد عملت على إبعاد أصحاب المخازن والشركات الذين كانوا يتولَّون عملية الاستيراد والتصدير قبل الإعلان رسمياً دخولها للحرب العالمية الأولى[٦].

واستولت بدورها على مخازن تلك الشركات، لتأمين احتياجات قواتها من المؤن والحاجات الضرورية، وبيع ما تبقى منها في المُزايدة العلنية، وبسبب حاجة القوات العثمانية إلى مادتي الفحم والنفط لأغراضٍ عسكرية، أقدمت في شهر آب من عام ١٩١٤م، على مُصادرة الفحم من مخازن شركة ملاحة دجلة والفرات في البصرة[٧]، الأمر الذي دفع الأخيرة إلى أنْ توقف نشاطها التجاري، وسحب سفنها من ميناء البصرة إلى المُحمَّرة، وفي الوقت نفسهِ قامت الحكومة بتحذير التجار البريطانيين العاملين في البصرة وبغداد وبقية المدن العراقية من القيام بأيِّ عملٍ يهدف من ورائهِ الاستحواذ، أو السيطرة على المواد التي تُصدَّر إلى الخارج، كما أقدمت الحكومة العثمانية أيضاً على إغلاق شط العرب أمام المِلاحة التجارية، وقررت زيادة الرسوم على البضائع الأجنبية الواردة إلى البصرة بنسبة (١٥٪)[٨].

أدى إصدار المصرف العثماني للأوراق النقدية الجديدة، محل الليرة الذهبية المُتداولة سابقاً إلى تدهور قيمة العملة، وانخفاض قيمتها الشرائية، وعدم ثبات سعرها في الأسواق[٩]، فضلاً عن زيادة التضخم النقدي الذي عانت منه السلطات العثمانية كثيراً أبان الحرب العالمية الأولى.

وبسبب ذلك فقدت العملة الجديدة أربعة أخماس قيمتها، فقد كان سعر الورقة النقدية من فئة (المائة قرش) تساوي في التعامل عشرون قرشاً من العملة المعدنية، كما أنَّ الورقة النقدية العثمانية التي قيمتها (ليرة واحدة) هبطت إلى أنْ أصبحت كل (ثمانية ليرات) تساوي ليرة ذهب واحدة[١٠].

كان من الطبيعي والحالة هذهِ، أنْ تتضرر الحركة التجارية، وبخاصةٍ وأنَّ الحكومة العثمانية احتسبت في معاملاتها مع الأفراد الليرة الورقية مُعادلةً الليرة الذهبية، وكانت تدفع في مشترياتها من السلع لتموين الجيش وغير ذلك بالعملة الورقية على أساس أنَّه يُعادل العملة بالذهب، بينما كانت الحكومة تجني الضرائب والرسوم وغيرها من المواطنين بالعملة الذهبية[١١]، وهكذا أصبحت القاعدة المُتَّبعة اعتماد الذهب عملةً رسمية في حالة الجباية من الأفراد، والعملة الورقية هي العملة القانونية في حالة الدفع العام.

وفي ضوء هذهِ المتغيرات تأثرت الحركة التجارية سلباً، فشَهِدت البصرة كساداً تجارياً واضح المعالم، تمثل بجمود حركة الاستيراد والتصدير من جهة، وركود تجارة الأسواق الداخلية من جهةٍ أخرى، فتكدَّست التمور خلال هذهِ المدة في مخازن التجار، وتوقفت عملية تصديرهِ إلى الخارج، نظراً لغموض الموقف العسكري والتخوف من احتمالات تطوراتهِ المختلفة، وتوقف النقل النهري[١٢]، فضلاً عن ضعف القوة الشرائية لدى الأفراد، والاضطرابات المالية التي خلَّفتها الإجراءات العثمانية[١٣]، ولم يكن الحال أفضل منه في الموصل، فما أنْ سرت أخبار إعلان الحرب في هذهِ الولايات حتَّى أغلقت العديد من المحال التجارية أبوابها وأُصيبت النشاطات الإقتصادية بالشلل، وتوقفت مبادلاتها التجارية عِبرَ جنوب العراق، واقتصرت على بعض المدن المجاورة كحلب[١٤]، ومع ذلك فقد تراجعت التجارة مع الأخيرة بسبب فقدان النقل (الدولاب) التي استولت عليها السلطات العثمانية للأغراض العسكرية، إلى جانب فقدان الأمن على الطرق الرئيسية للتجارة[١٥]. فانقطعت عن أسواق الموصل الحاجيات الضرورية من منافذ دول الوفاق، مثل السكَّر والأدوية والأقمشة الأجنبية وغيرها، وكثرت عمليات السطو والنهب من لدن الجنود العثمانية ومُمثلي الحكومة من دون أنْ يدفعوا للتجار أي تعويض، عدا وصولاتٍ ورقية لا قيمة لها بالبضائع المُصادرة أو المسروقة[١٦]، كما تزايد الطلب الواسع للجيش العثماني على المواد الغذائية المحلية، وأصبحت الموصل خلال سنوات الحرب مركزاً لإعاشة الجيش العثماني، في حين لم تشهد بغداد تلك المتغيرات التجارية بفضل النشاط التجاري الألماني خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، فقد استغل الألمان حالة الحرب لتعزيز نفوذهم التجاري في العراق، فوسَّعوا دائرة تجارتهم في بغداد، وأسسوا فرعاً للمصرف الألماني فيها، وبقي يعمل حتَّى احتلال القوات البريطانية لها في ١١/آذار/١٩١٧م[١٧]، كما شجعوا شركة (ونكهاوس الألمانية للتجارة) التي تأسَّست عام ١٨٩٧م، وشركائها على تأسيس فرع تجاري لها في بغداد برئاسة (المستر

براون)[١٨]، الأمر الذي أدى إلى التخفيف من عبء الضائقة المالية التي كان يشهدها العراق آنذاك.

لم تستمر هذهِ الضائقة التجارية طويلاً، فسرعان ما تحولت الأزمة إلى فترة رخاء تجاري لا مثيل له في تاريخ العراق التجاري آنذاك، باعتراف الوثائق الرسمية نفسها[١٩].

وقد استفادت الدولة العثمانية من البضائع المُكدَّسة في المستودعات التجارية، لأنَّها أغدقت عليها أرباحاً لم تكن تتوقعها، وذلك للإقبال الشديد على تلك السلع والبضائع من قبل سوريا وإيران وغيرهما من البلدان، التي انقطعت عنها المواصلات والسفن التجارية بفعل الأوامر التي أصدرتها دول الوفاق، بغلق المنافذ التجارية أمامها، لذا نجد أنَّ التجار خلال تلك المدة قد قصدوا بغداد لشراء ما يلزمهم من البضائع[٢٠]، ونتيجةً لهذا ارتفعت أسعار جميع الغلاَّت العراقية، فقد بيع الطن الواحد من الحنطة على سبيل المثال بـ(٧٠٠) روبية[٢١] في عام ١٩١٧م، بينما كان سعره (٥٠) روبية فقط قبل الحرب[٢٢]، أي تضاعف السعر (١٤) مرة خلال الحرب، أمَّا سعر الشعير فكان في سنة ١٩١٨م أكثر من سعره في سنة ١٩١٣م بـ(١٦٠٪)، وصبغ الاثلين من (٧) ليرات إلى (٣٥٠) ليرة، كذالك ارتفع سعر المواد الغذائية الأساسية، مثل الشاي والسكَّر إلى أكثر من ثلاث مرات ما بين عامي (١٩١٣-١٩١٨م)[٢٣].

أدى الارتفاع المتزايد في الأسعار، وزيادة الطلب على البضائع من جانب الدول المجاورة للعراق، والأرباح الخيالية، إلى تشجيع التجار لنقل البضائع بشتَّى الطُّرق، لاسيَّما التجار اليهود[٢٤]، الذين كانوا يتصلون بالمراكز التجارية للدول المُتحاربة بواسطة الدول المُحايدة مثل سويسرا واليونان والولايات المتحدة الأمريكية قبل أنْ تدخل الأخيرة الحرب.

فقد أرسلوا البرقيات إلى تلك الدول دون إثارة الشك أو الظن لدى الرقيب، يطلبون فيها بعض السلع والبضائع الاستهلاكية مثل الأدوية وورق السكائر والعطور وأقمشة الحرير وغيرها من المواد التي كانت تأتي بشكل طرودٍ بريدية[٢٥].

أدى تصدير البضائع من العراق إلى الدول المجاورة إلى اختفائها من الأسواق المحلية، واحتكارها من قبل التجار، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها[٢٦]، فقد حرصت الحكومة العثمانية على اتخاذ تدابير عدَّة للحدِّ من هذهِ الظاهرة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تحديد كمية البضاعة المُصدَّرة في كلِّ شهر، وخاصةً ما يدخل ضمن نطاق الحاجات الأساس للاستهلاك المحلي، مثل السكَّر والحبوب وغيرهما من المواد، وفي الوقت نفسهِ عملت على بيع تلك الحاجيات بأسعارٍ مناسبة بعد أخذها من تجار الجملة[٢٧].

ولكي تكون الصورة أوضح نُشير إلى أنَّ الحكومة العثمانية كانت قد أبلغت جميع التجار بأنْ يسجلوا أنواع بضائعهم وكمياتها في سجلاَّتٍ تُقدم إلى لجنةٍ شُكِّلت لهذهِ الغاية، واستهدفت الحكومة من وراء ذلك معرفة مقدار السلع والبضائع الموجودة لدى كلِّ تاجر لغرض شرائها وبيعها للأهالي لسدِّ احتياجاتهم المحلية[٢٨].

أمَّـا في ميـدان التعامل التجـاري، ونتيجةً لظروف الحرب، فقد أبطلت أصول المعاملات التجاريـة المُنتظمة بواسـطة الصكوك المالية، وصـار التعامل يتم بالنقد مباشـرةً، نتيجةً لغلق المنافـذ التجارية وانعدام وسـائل النقل، وفقدان قواعـد وأصـول التعامـل التجاري، ولـم يبقَ للأرباح السائدة آنذاك (١٠٪) أيَّة أنظمة وقواعد تجارية مرعية، إذ راجت أسـواق المُضاربات وصارت الأرباح بالأضعاف وصارت التجارة والبيع والشراء مطلباً سهلاً لكلِّ من هبَّ ودب، وبسـبب ذلك جنى معظم التجار ثـرواتٍ مالية كبيرة خلال سنوات الحرب[٢٩]، وبعد أيامٍ قليلة من توقيـع الهدنة بيـن الدولـة العثمانية ودول الوفـاق فـي جزيـرة مـودروس Moudros اليونانية في ٣٠/تشـرين الأول/١٩١٨م قامت القوات البريطانية في ٨/تشرين الثاني باحتلال الموصـل[٣٠]، لتبـدأ مرحلة جديدة مـن تاريخ العـراق المعاصـر، حيـث تُسـلِّط لنـا الوثائق البريطانية توجهات الإسـتراتيجية الاستعمارية الراميـة إلى احتلال العـراق برمتهِ وإخضاعهِ اقتصادياً وسياسياً[٣١].

حركة التجارة في ظلِّ الاحتلال البريطاني (١٩١٨-١٩٢١م):

أسفرت الحرب وظروفها المعقَّدة عن نتائج سـلبية مختلفة انعكسـت بصورةٍ مباشـرة، أو غير مباشـرة، على أوضاع العراق الإقتصادية في سـنوات الاحتلال والانتداب، فنجد مثلاً أنَّ العمليـات العسـكرية أدت بطبيعـة الحـال إلى تغيراتٍ في الوضع الاقتصادي العراقي وخراب الكثير من المدن والقرى[٣٢]، حيث استخدم كِلا الجانبين المُتنازعين جميع الإمكانيات والثروات المتوفرة في البلـد لتلبيةِ احتياجات مجهوداتهما العسكرية[٣٣]، فمع الاحتلال البريطاني للبصرة في ٢٣/تشرين الثاني/١٩١٤م، بدأ الطلب على المُنتجات المحلية مثل التمور والحنطة واللحوم وأنواعٍ من الخضروات وبعض المواد الإنشائية التي تحتاج إليها القوات المُحتلة، وتزايد الطلب على المواد تزايداً طردياً مع زيادةِ عدد القوات البريطانيـة الوافدة إليهـا، وازدادت الأوضاع الإقتصادية سـوءاً حينما بدأت إمدادات القوات المُحتلـة بالانخفـاض نظـراً لفعاليـات الحرب مـن جهـة، والأوامر التـي أصدرتهـا وزارة الحـرب البريطانيـة أواخر عـام ١٩١٦م إلى موظَّفيها باسـتغلال كلِّ الموارد الإقتصادية في البـلاد المُحتلة إلى أقصى حـدٍّ، وعدم الاعتماد على الحكومة البريطانيـة إلاَّ عندما يكون ذلك ضرورياً من جهةٍ أخرى[٣٤].

وانعكـس ذلـك بمُجملهِ على أسـعار المواد والبضائع، الأمر الذي وصفه آرنولد ولسن[٣٥]، بقولهِ: «ارتفعت الأسـعار بحيث بيعت أرخص أنـواع التمور فـي كانون الأول بأسـعارٍ تفوق أسـعار أفضل التمـور التي كانـت تُصدَّر إلى أوربـا قبل إعلان الحرب، وأخذت النقود تتدفق بحرية»[٣٦]، وشَهِدت هذهِ المرحلة كذلك ظهور عددٍ من التجـار المحليين الذين يقومون بتوفير المـؤن اللازمة لقـوات الاحتلال، لقاء أسـعارٍ محـددة يتَّفق عليها مـع الدائرة السياسـية التي أنشـأتها القيادة العامة لقـوات الاحتلال[٣٧]. إلاَّ أنَّ حدوث مشـكلاتٍ ماليـة والخلل في الإلتزام بيـن المحتليـن والتجـار، دفعـت الحكومة إلى تشكيل دائرة جديدة، أُطلق عليها (دائرة الموارد المحليـة)، التـي انتهجت أسـلوب المناقصات السـرية لتوفيـر مـا تحتـاج إليـه مـن المؤن والاحتياجـات، إذ كانـت تعـرض احتياجاتهـا علـى التجـار المحليين الذين يتعهـدون بتوفير

تلك الاحتياجات لمدةٍ زمنية محددة[٣٨]، وتُحمِّل التاجر العراقي الذي يقدم أقل الأسعار مسؤولية التجهيز.

وظهرت بوادر انتعاش حركة التجارة في ظلِّ الاحتلال في البصرة أولاً، الذي شجع عدداً من التجار العرب وغيرهم للقدوم إليها بأعدادٍ كبيرة، لدرجةٍ وصفها يوسف غنيمة بكونها: «منتدى الأعمال من كلِّ الصنوف»[٣٩].

ولكن حركة التجارة بين بغداد والبصرة توقفت إثر احتلال القوات البريطانية الغازية بغداد، وانقطاع طرق المواصلات، ومع استمرار العمليات الحربية مع القوات العثمانية، على خطِّ دجلة ما بين العمارة والكوت وبغداد، فقد نهضت النجف بدورٍ تجاري جديد لم تكن تُمارسه من قبل، فتحولت إلى مركزٍ تجاري يُجهِّز بغداد وغيرها من الأماكن بما تحتاج إليه من المواد المُستوردة من الهند عن طريق البصرة، ويتم نقلها عِبرَ الفرات إلى النجف ومنها إلى بغداد[٤٠].

وعلى الرغم من الدور الوسيط الذي مارسته النجف بين بغداد والبصرة، إلاَّ أنَّ حركة التجارة لم تكن مستقرة، إذ اختفت معظم المواد الغذائية التي كانت تصل إلى بغداد عِبرَ البصرة، وارتفعت الأسعار، غير أنَّ هذا الأمر اختلف بعد احتلال بغداد في ١١/آذار/١٩١٧م من قبل القوات البريطانية[٤١]، وخاصةً بعد أن استقرت الأمور لصالح تلك القوات، وانسحاب القوات العثمانية قبل دخول المحتلين، حيث شَهِدت حركة التجارة توسعاً كبيراً، وقد أسهمت مجموعة من العوامل في دعمها، كان أبرزها الإنفاق الواسع للجيش البريطاني، لاسيَّما إذا علمنا أنَّ تلك القوات كانت تدفع أثمان السلع والبضائع نقداً ومباشرةً وبالأسعار السائدة[٤٢]، فضلاً عن الإقبال الشديد للمُستهلك العراقي على البضائع الأجنبية، وزيادة اعتماد إيران على طريق بغداد في تجارتها لغلق طريق روسيا بسبب الأحداث السياسية التي نشبت آنذاك نتيجةً لثورة تشرين الثاني عام ١٩١٧م، والعدوان الذي شنَّتهُ دول التحالف ضدَّ روسيا ثمَّ فرض الحصار الاقتصادي عليها[٤٣].

أدى الطلب المُتزايد على البضائع من قبل قوات الاحتلال إلى نفاذ المتوفر من تلك المواد في بغداد، الأمر الذي دفع التجار للعمل السريع والمتواصل لجلبها من مختلف المناطق[٤٤]، وبعد أنْ أصبحت بغداد والبصرة تحت سيطرة قوات الاحتلال، وعودة حركة النقل على طرق المواصلات بينها، عادت التجارة إلى سابق عهدها بين المدينتين، ونشط التجار بشكلٍ كبير وذلك تحقيقاً للأرباح الطائلة التي يجنيها التجار من تجارتهم هذهِ. وقد وصفت وثيقة عراقية التجارة في بغداد آنذاك، بالقول: «مرت على تجارة بغداد دوراً من السعة واليُسر بشكلٍ لم يكن له مثيل في تاريخها»[٤٥].

ويتبيَّن من الإحصاءات المتيسرة أنَّ قيمة الواردات لولاية البصرة بلغت في عام ١٩١٨م (١،٠١١،٠٢٧) لك روبية، بعد أنْ كانت في عام ١٩١٧م (٦٢،٥٤٤) لك روبية، أي بزيادةٍ قدرها (٤٨،٤٨٣) لك الروبية. أمَّا الصادرات العراقية فقد بلغت في عام ١٩١٨م (١٣،٤٩١) لك الروبية، بينما كانت في عام ١٩١٧م (١٢،٢٨٨) لك روبية، أي بزيادةٍ مقدارها (١،٢٠٣) لك الروبية، ومن ذلك يتضح أنَّ زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات قد أدى إلى حدوث عجز في الميزان التجاري بلغ

فـي عـام ١٩١٧م (٥٠،٢٥٦) لك روبية. وفي عام ١٩١٨م (٩،٧٥،٣٦٠) لك روبية[٤٦].

ويوضـح الجدول رقم (١) قيمة الصادرات والـواردات في مينـاء البصرة، حيـث يتَّضح نسبة العجز الكبير نتيجةً لكثرة الواردات قياساً بالصادرات إبان تلك الفترة[٤٧].

وتُشـير المصادر إلـى أنَّ المـواد الغذائية والاسـتهلاكية من أهمِّ المواد المُستوردة خلال فتـرة الاحتـلال، مثـل البُن والسـكَّر والشـاي والمنسـوجات الصوفيـة والقطنية والأخشـاب والشمع والصابون وغيرها من المواد[٤٨].

ويُشـير الجدول رقـم (٢) إلى زيـادة أقيام الـواردات خلال عام ١٩١٨م، فمثلاً نجد زيادة قيمة المنسوجات المسـتوردة (١،٩٢٠،٠٠٠) جنيـه إسـترليني عـام ١٩١٧م إلـى (٣،٦٢٠،٠٠٠) جنيه إسـترليني عام ١٩١٨م. والحبوب من (٤٧٣،٠٠٠) جنيه إسترليني إلى (٩٦٠،٠٠٠) جنيه إسـترليني عـام ١٩١٨م، والسـكَّر من (٣٨٠،٠٠٠) جنيه إسترليني عام ١٩١٧م إلـى (٩٤٦،٠٠٠) جنيـه إسـترليني عام ١٩١٨م، والشـاي مـن (٦٦،٠٠٠) جنيه إسـترليني إلـى (٤٤٠،٠٠٠) جنيه إسـترليني عـام ١٩١٨م، وتعود أسـباب الزيـادة هذهِ إلى تحسـن الطرق التجارية بين العـراق وإيران، الأمـر الـذي أدى إلى زيادة نسـبة الطلب على السكَّر والشاي.

أمَّا على صعيد الصادرات العراقية من ميناء البصـرة، فقـد احتل الصـوف المرتبة الأولى، ومـن ثمَّ التمـور والمنسـوجات والجلـود[٤٩]، ويوضح الجدول رقم (٣) قيمة المواد المُصدَّرة من ميناء البصرة خلال عام ١٩١٨م.

نسـتنتج مـن الجدوليـن (٢-٣) أنَّ حجـم الاسـتيراد يفوق حجـم المُصدَّر أبَّـان الحرب العالميـة الأولـى، وهو أمـرٌ طبيعي فـي ظلِّ أوضاع الحرب المريرة.

أثر سياسة المُحتلين على حركة التجارة:

طبَّقت بريطانيا خلاصة تجاربها في الهند علـى العراق، على الرغم من الاختلافات بين ظروفهـا الخاصة، وحتَّـى العامة إلى حدٍّ ما، وتمثـل أول مظهـر لذلـك في تشـريع قوانين جديـدة، واتخاذ إجـراءاتٍ اقتصادية متعددة، اسـتهدفت من خلالها السـيطرة على مُقدَّرات العراق السياسـية والاقتصادية ومنها الحركة التجاريـة، وقد كان من بيـن تلك الإجراءات التـي أثرت تأثيراً مباشـراً علـى التجارة هي جعـل العُملـة الهنديـة (الروبيـة) تحل محل الليـرة العثمانيـة فـي التعامل التجـاري[٥٠]، الأمر الـذي أثر فـي حركة التجـارة إلى حدٍّ مـا، وألحـق بالتجار خسـائر غيـر قليلة[٥١]، علـى الرغم من أنَّ الروبيـة عملة مألوفة في التعامـلات التجارية خاصةً في البصرة، التي كانـت تتعامـل بالروبية مـع مناطـق الخليج العربي الخاضعـة للسـيطرة البريطانية ومع الهنـد، الأمـر الـذي سـهَّل التعامـل بالعملة الجديـدة[٥٢]، وذلـك لقـوة وثبات هـذهِ العملة ومـا توفر مـن ضماناتٍ واحتياطـاتٍ كبيرة، خاصةً الفضية منها، التي كانت نسـبة الفضة فـي العملة ذاتهـا (٩١،٦٪) الأمر الذي لعب دوراً كبيـراً في تسـهيل عملية التداول بها من قبل التجار[٥٣].

كما أسـهم عامل آخر في زيادة إقبال التجار على التعامـل بالعملة الهندية هو إقدام الحكومة

العثمانيــة على ســحب «الليرة الذهبيــة» التي كانــت متداولــة قبل الحــرب العالميــة الأولى، وحلَّت محلَّهــا العملة الورقية التــي تُعد عديمة الفائدة بســبب تدهور قيمتها آنــذاك، لهذا وأمام حاجــة الناس إلى العملة لكونها وســيلة للتعامل والتبــادل، فقــد اتجهــت أنظارهــم إلــى العملة الجديدة وهي «الروبية الهندية»[٥٤].

أدى التعامــل المتزايد مــن جانب المحتلين والتجار بالعملة الهندية بعد العام ١٩١٦م[٥٥]، إلى أنْ تُصدِّر ســلطات الاحتلال بياناً أصبحت بموجبــهِ العملــة الهنديــة عملــةً رســمية فــي العراق[٥٦]، وبهذهِ الطريقة حلَّت العملة الهندية (الروبيــة) محــل العملــة العثمانيــة الورقية، الأمــر الذي انعكس بشــكلٍ إيجابي على حركة التجــارة نظــراً لِمــا تتمتع بهِ الروبيــة من قوةٍ وضمــان رغم كثرة ما أُنفق منها من قبل قوات الاحتــلال البريطانيــة، ولكن التعامــل بالعملة العثمانيــة الورقية بقي لدى الناس متداولاً لأمدٍ طويل وبشــكلٍ محدود، وقد أصدرت ســلطات الاحتــلال البريطانــي فــي العراق بعــد نهاية الحــرب العالميــة الأولى بياناً منعــت بموجبهِ التعامــل بــالأوراق النقدية العثمانيــة، وعدَّتها عملة غير رســمية، سواء الذي صدر منها قبل الحرب أو أثنائها[٥٧].

كما ســعت القوات البريطانية الموجودة في العــراق إلى تغيير السياســة الكمركيــة المتَّبعة آنــذاك مــن خــلال إلغــاء القوانيــن العثمانية، واســتبدالها بقوانيــن جديــدة، وبمــا أنَّ صياغة أي قانــون يتطلب وقتــاً وخبرة، فقد اســتعانت بالتشريعات الجاهزة التي كانت متَّبعة في الهند، فشــرعت إلى تطبيق قانون الكمــارك البحرية رقم (٨) لسنة ١٨٧٨م[٥٨].

ونظــراً لأنَّ القانــون آنــف الذكــر شُــرِّع بالأســاس لتنظيــم التجــارة البحرية فــي ميناء كلكتــا، ولعدم شــمولهِ على مــواد تنظيم حركة التجــارة بــراً[٥٩] فقــد أصــدر المحتلــون بيان الكمارك البرية رقم (١٤) لسنة ١٩١٨م، الذي تألَّف من (١٦) مــادة، نصَّت المادتان (١-٣)، علــى تحديد المراكز والطُــرق الكمركية، بينما المــواد (٥-٧-٩) تضمَّنت كيفيــة تحديد القيمة المُعتبــرة فــي اســتيفاء الرســوم القيميــة، كما أجازت المادتان (٥-١٠) على إعفاء السلع من الرســوم الكمركية، فضلاً عن أنَّ هذا البيان قد تناول في طياتهِ مواداً تخص الأحكام الإجرائية والعقابية[٦٠].

ولحاجــة الســلطات البريطانية إلــى المال لاســتكمال مشــاريعها، ولعــدم احتــواء كِلا القانونين على موادٍ تنص فيه على نســبة الرسم الكمركــي المفــروض علــى الســلع الصــادرة والــواردة، لجــأت إلــى بيــان تعريفة الرســوم الكمركيــة رقم (١٩) لســنة ١٩١٩م، الذي عُدَّ أول قانــون فــي تاريخ العــراق الحديــث يُنظِّم أمــور الضرائــب الكمركية[٦١]، فقد حدد نســبة الرسوم الكمركية المفروضة على جميع المواد المُســتوردة ســواء كانت مــواد اســتهلاكية أو إنتاجيــة بـ(١١٪) من قيمتها، في حين اســتثنى مــن هــذا البيــان المشــروبات الكحوليــة التي خضعت لرســم كمركي مقــداره (٣٪)[٦٢]، أمَّا رسوم الصادرات فقد حُددت بنسبة (١٪) لكافة السلع الخارجية من العراق باستثناء الصادرات الحكوميــة، والتمر الذي خضع لرســم كمركي مقداره (٣٪)[٦٣].

وكانت الرســوم المفروضــة على البضائع والسلع الخاصة بالترانسيت، قد نظَّمها بيان رقم

(٦٣) لسنة ١٩٢٠م، إذ أجازت المادة الثالثة منه بعبور تلك السلع مقابل دفع ثُمُن رسوم استيرادها[٦٤].

ومن هنا يتضح أنَّ السياسة التجارية التي اتبعتها السلطة المُحتلة، كانت متجانسةً مع السياسة الكمركية العثمانية إلى حدٍّ ما، على الرغم من الاختلاف الظاهري الذي مارسته سلطة الاحتلال والتي فرضت نسباً متعددة على السلع والبضائع حسب الحجم والوزن، في حين كانت الدولة العثمانية تفرض نسباً معينة من الرسوم على جميع الصادرات والاستيرادات، وعلى الرغم من هذا الاختلاف، لكن المغزى وراء تلك الرسوم عند كلا الطرفين، يهدف إلى الحصول على الموارد المالية، دون مراعاة الأهداف الأخرى للسياسة التجارية، وخاصةً فيما يتعلَّق بـ(التنمية الإقتصادية)، التي سعى العراق لتحقيقها بعد فترة الحرب العالمية الأولى.

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ الشركات البريطانية الموجودة في العراق قد سيطرت على فعاليات التجارة الخارجية إبان فترة الاحتلال، مستندةً في ذلك على سيطرة حكومتها المحتلة على شرايين التجارة العراقية[٦٥]، وتمركز السلطة التشريعية بيد القائد العام لقوات الاحتلال البريطاني[٦٦]، الذي أعطى بدورهِ تسهيلاتٍ وامتيازاتٍ لأصحاب الشركات البريطانية، فضلاً عن انعدام المنافسة من قبل الشركات الأوربية والمحلية آنذاك[٦٧]. الأمر الذي انعكس على سيطرة المحتلين على تجارة العراق الخارجية، وهذا ما أوضحه تقرير رئيس البنك الشرقي البريطاني حينما طالب بسحب الجيوش البريطانية من العراق في عام ١٩١٨م، والذي ورد فيه: «إنَّ شركاتنا تستحوذ على أكثر من عشرة ملايين باون من المستوردات العراقية، وشركاتنا الأخرى تلعب الدور الأكبر في صادرات العراق التي نتوقع أنْ تأخذ بالازدياد، ثمَّ إنَّ شركات الشحن البريطانية تنقل هذهِ التجارة وتلك، وأخيراً فإنَّ بنوكنا تمول كل تجارة العراق الخارجية»[٦٨].

ومما زاد الأمر سوءاً، أنَّ بعض الشركات البريطانية اتفقت فيما بينها لاحتكار الأنشطة والفعاليات التجارية كافة، وعلى سبيل المثال لا الحصر إقدام شركة أخوان ليمتد، وستفين لنج وشركاؤه، وكري مكنزي وشركاؤه، كري بول وشركاؤه في ١٢/تموز/١٩١٩م على تأسيس شركة عُرفت بـ(شركة بلاد ما بين النهرين وإيران وليمتد)[٦٩].

وضمن سياق اهتمام البريطانيين بالعمل التجاري والصناعي في البلاد لجأت سلطة الاحتلال في منتصف شهر شباط من عام ١٩١٩م، إلى عقد اجتماعاتٍ حضرها آرنولد ولسون A. T. Wilson وعددٍ من ممثلي البنوك والشركات البريطانية العاملة في بغداد آنذاك، للتباحث معهم حول فتح غرفة تجارية بريطانية في بغداد[٧٠]، وقد لاقت هذهِ الفكرة قبولاً واسعاً آنذاك.

حددت وظائفها بتشجيع وحماية المصالح التجارية للمصارف والمِلاحة النهرية والمحلات التجارية البريطانية في بغداد[٧١]، وتشجيع وتسهيل المُعاملات التجارية مع بريطانيا، ولجمع وتصنيف الفوائد والإحصاءات التجارية[٧٢]، وأعطت لها

كذلك مسؤولية التحقيق في الأمور المُتنازع عليها فيكون رأيها بمثابة القرار الأخير[٧٣]. وفي الوقت نفسهِ، افتتح المحتلون مدرسة الصناعة في بغداد، وأعقبتها في عام ١٩٢٠م تأسيس مدارس صناعية في كلٍّ من كركوك، والموصل، والبصرة[٧٤].

وفي غضون ذلك حظيت المسألة الزراعية باهتمامٍ واسع من قبل المحتلين، حيث سعى هؤلاء منذ البداية إلى أنْ يكون العراق بلداً زراعياً، تسوده العلاقات العشائرية والإقطاعية الكفيلة بتوطيد سلطة الاحتلال واستمرار سطوتها أطول مدَّة ممكنة، وتلك هي فحوى النصيحة التي قدمتها المِس غيرترود بيل[*] Gertrude Margaret Lowthian Bell سكرتيرة الشؤون الشرقية للمندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس[*] Sir Percy Zachariah Cox، قائلةً: "إذا استطعنا أنْ نتوصل إلى حلٍّ صحيح للمشكلة الزراعية، فسيبقى العراق بلداً زراعياً إلى الأبد"[٧٥].

وقد أدركت بريطانيا أنَّ القوة الإجتماعية التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق هدفها هي الفئة الإقطاعية، ودأبت لتقوية هذهِ الفئة اقتصادياً، بتثبيت هيمنة الإقطاعيين في الإنتاج[٧٦]، فأعادوا تشكيل دائرة الطابو في عام ١٩١٧م، لضبط الحدود والمساحات بصورةٍ صحيحة، وتنظيم خارطة لكلِّ مُلك تبيَّن أبعاده ومساحته[٧٧].

وبعد أن ثبَّتت بريطانيا الخطوة الأساس على طريق تعزيز سلطتها المحلية، باشرت بتنفيذ الخطوة التالية في سياستها الزراعية في العراق، التي تضمَّنت إجراء التجارب لاختيار النوعية الأجود، والإنتاج الأكثر من المحاصيل التي تحتاج إليها الصناعة البريطانية، وقد دعت سلطة الاحتلال بعض المختصين في زراعة القطن، لدراسة مدى نجاح زراعة هذا المحصول الذي يصلح للزراعة في تربة ومناخ العراق[٧٨].

وأنشأت دائرة الزراعة عدداً من الحقول التجريبية لزراعتهِ، بلغت نحو سبعة حقول حتَّى العام ١٩٢٣م[٧٩]. وقد غدت حركة استيراد وتصدير القطن وبعد ثلاث سنوات تخضع لسيطرة سلطات الاحتلال بموجب إعلان الكمارك رقم (٧) لسنة ١٩١٩م[٨٠]، كما أصبحت أغلب قضايا الزراعة تخضع لها بموجب بيان القطن لسنة ١٩٢٠م، إذ مُنعت بموجبهِ زراعة أي نوع من أنواع القطن عدا تلك التي يوافق عليها الحاكم المدني العام، أو من يخوله[٨١].

توسَّعت دائرة التجارب البريطانية لتشمل محاصيل الحنطة والشعير والكتَّان ودودة القز، فجمعت سلطات الاحتلال نحو (٥٠) نوعاً من الحنطة العراقية، كما أجرت دائرة الزراعة عدَّة تجارب على أنواع القمح الذي جُلب من أقطارٍ مختلفة معروفة بزراعتهِ، ثمَّ وزعت هذهِ الأنواع برمَّتها على أصحاب الأراضي لتحديد النوع الأفضل والأنسب لظروف العراق حتَّى يتم تعميم زراعته[٨٢]، كذلك جربت دائرة الزراعة خمسة أنواع من محصول الكتَّان، واستوردت بذوره خصيصاً من بريطانيا لزراعتها في المزارع الحكومية المخصَّصة للتجارب[٨٣]، وأجرت كذلك تجارب عدَّة على الحرير الطبيعي وتربية دودته[٨٤].

أثرت السياسة البريطانية في مجال الزراعة

على نمط الحياة الإقتصادية والهيمنة على الفلاَّحين والمُزارعين، ودعم نظام الإقطاع وانعكس ذلك على بقاء الزراعة العراقية متخلفة، وعانى الفلاَّحون الكثير من التعسف والاضطهاد ولم يحصلوا إلاَّ على نسبة (٢٠-٣٠٪) من قيمة المحصول في أفضل الأحوال، والباقي يذهب إلى الشيخ وسراكيله[٨٥] والحكومة[٨٦].

ومما زاد الأمر سوءً ثقل الضرائب الباهظة المفروضة على الفلاَّحين[٨٧]، ويذكر أحد الباحثين أنَّ الضرائب المباشرة في المناطق المُحتلة ارتفعت في عامي (١٩١٨-١٩١٩م) بمقدار (١،٦٥) مرة بالمقارنة[٨٨] مع ما كانت عليه في عامي (١٩١١-١٩١٢م)، وارتفعت هذهِ النسبة بمقدار مرتين خلال السنة المالية (١٩١٩-١٩٢٠م)، كما أنَّ واردات الإدارة المدنية البريطانية في العراق خلال (١٩١٧-١٩١٨م) بلغت (١٥٢،٥) لك روبية، جاء أكثر من نصفها من الضرائب الزراعية والبقية من الرسوم[٨٩]، وهذا ما أوضحته صحيفة ثورة العشرين في إحدى مقالاتها الموجَّهة إلى الحاكم المدني العام وكالةً آرنولد ولسون، جاء منها: «لقد هدمتم هذا الركن بمقالع من السياسة التي أهلكت الحرث والنسل وآتت على الأخضر واليابس، فتراب كل منطقة يشهد بأنَّكم سلبتم الحَبَّ حتَّى من منقار الطائر، واستخرجتم المُخ من العظم، وضاعفتم الخراج أضعافاً للزُّراع، فأصبحوا يسألون الناس إلحافاً، وأنتم تسألونهم فوق الجهد، وتكلفونهم فوق الواسع، أهذا عدلكم"[٩٠]، وهكذا ظلَّت الزراعة في حالةٍ سيئة.

وفي مجال الصناعة، فقد حال الاندماج بالسوق الرأسمالية العالمية دون حصول التطور الطبيعي للإنتاج الحِرفي، وبقي مجال الصناعة الوطنية ضعيفاً[٩١].

وكانت المؤسَّسات الصناعية المحلية في أزمةٍ خانقة فرضتها الإجراءات العسكرية الصارمة لقوات الاحتلال، فقد انقطع استيراد المواد لبعض المشاريع، وتعطيل استيراد المكائن[٩٢]، وسعت سلطات الاحتلال لإنشاء صناعاتٍ محلية منها توفير حاجات الجيش وتقليل الصرف على استيراد البضائع[٩٣]، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها سلطة الاحتلال لتأسيس بعض المعامل لسدِّ قسمٍ من احتياجات جنودها في العراق، إلاَّ أنَّها لم تلقَ النجاح المطلوب بسبب الصعوبات التي واجهتها، فقد فشل معمل الجعَّة لفقدان الماء الصالح، ومعمل تعليب الفواكة بسبب الافتقار إلى العُلَب، فضلاً عن نقص الخبرة الفنية الذي أعاق ظهور معامل الدباغة الحديثة[٩٤].

نظرت السلطات البريطانية إلى الصناعة على أنَّها النقيض لهيمنتها الاستعمارية، لذلك لم ترغب في إقامة قاعدةٍ اقتصادية قوية تستطيع كسر قيد الاعتماد على سلعها المُصنَّعة خارج العراق، لذا يمكن القول على حدِّ تعبير إحدى المصادر بأنَّه "حتَّى مطلع القرن العشرين لم تكن هناك صناعة بالمفهوم العلمي"[٩٥]، وأخيراً أدركت بريطانيا أهمية المواصلات بوصفها الأساس في تطور حركة التجارة، فباشرت منذ بداية شهر شباط لعام ١٩١٨م[٩٦] بالإجراءات التطويرية الأولى لميناء البصرة، باعتبارهِ أهم بوابات العراق على العالم الخارجي آنذاك، وهو

معبر السلع التي تُستورد من الخارج، والمواد التي تُصدَّر منه[٩٧]، فعملت على تشريع قوانين جديدة لتنظيم حركة الشحن، وبناء العديد من الأرصفة والمخازن، وتوفير عددٍ من الرافعات الكهربائية والبخارية التي بلغت (١٢) رافعة، لتأمين عمليات التحميل والتفريغ[٩٨]، وإجراء عمليات كري مستمرة للطمى المترسبة عند مدخل شط العرب ومصب الكارون لغرض تسهيل سُبُل المِلاحة للسفن[٩٩].

انعكست هذهِ الإجراءات الإصلاحية بدورها على الأهمية الإقتصادية للميناء، ويتضح ذلك من خلال مقارنة حالة الميناء أثناء الحرب وبعدها، ففي عام ١٩١٦م كانت منشآت الميناء تستطيع أنْ تقدم خدمة لـ(١١) باخرة مُحمَّلة بـ(١١٧) طناً خلال (٤٧) يوماً، نجدها في عام ١٩١٨م تستقبل بحدود (٣٩) باخرة مُحمَّلة بـ(٣٣٨) طناً خلال (٥) أيام، لذلك يمكن القول إنَّ من الأمور المهمة التي أوجبتها حاجة الاحتلال هو تطوير ميناء البصرة[١٠٠]، وبذلت السلطات البريطانية جهوداً كبيرة من أجل تطوير السكك الحديدية[١٠١]، فعَمَدت إلى إنشاء سكَّة حديد بصرة - بغداد مع فرعٍ يبدأ من أور إلى الناصرية، وكذلك خط خانقين، ونتيجةً لذلك فُتح طريق الحلَّة - كفل، بغداد - كوت السماوة، وبغداد – الفلوجة، وطرق أخرى رئيسية[١٠٢]، ومن جهةٍ أخرى فقد استمرت شركة سكَّة حديد بغداد الألمانية في إنشاء خط سكَّة حديد إلى الشمال من سامراء حيث أوصلته إلى الشرقاط[١٠٣]، الأمر الذي ساعد على تسهيل الاتصال بين المقاطعة الشمالية والوسطى والجنوبية، وبالتالي تنمية حركة التجارة الداخلية ورفع العقبات أمام انتقال المُنتجات الزراعية[١٠٤].

الخاتمة:

من خلال البحث يظهر حجم الاستفادة المُتحققة للبريطانيين من خلال احتلالهم العراق والسيطرة التامة على مقدراتهِ الإقتصادية، وجعل العراق مورد أساسي للمواد الأولية للصناعة البريطانية النامية، رغم بناء الإنكليز لبعض المعامل الصغيرة، لتوفير احتياجات الجيش البريطاني خلال تقدمهِ لتوسيع السيطرة على مُقدَّرات الشعوب.

وقد حافظت بريطانيا على العراق بلداً زراعياً، وسَعَت إلى تنمية الإقطاع في الريف لكي تستمر لها الهيمنة على جميع مُجريات الحياة الإقتصادية في العراق، وسَعَت إلى العناية بحركة المِلاحة في أنهار العراق وإنشاء خطوط السكك الحديد لغرض توفير انسيابيةٍ ضرورية لعملية نقل البضائع من الهند إلى أوربا، إضافةً إلى سيطرة الشركات البريطانية على مُجمل الحياة التجارية في العراق، فجميع الصادرات والواردات كانت تتم عن طريق الشركات الأجنبية العاملة في العراق.

جدول (١)

قيم الصادرات والواردات من وإلى ميناء البصرة

خلال السنوات المالية (١٩١٥-١٩١٨م)

السنوات المالية	الاستيرادات لك الروبية	الصادرات لك الروبية	مقدار العجز
١٩١٥	٩٤٥	-	-
١٩١٦	٢٠،٤٩٤	-	-
١٩١٧	٦٢،٥٤٤	١٢،٢٨٨	٥٠،٢٥٦
١٩١٨	١،١١،٠٢٧	١٣،٤٩١	٩٧،٥٣٦

جدول (٢)

الواردات خلال عامي (١٩١٧-١٩١٨م) ونسب الزيادة فيها

المواد المستوردة	السنة المالية (١٩١٧-١٩١٨م) جنيه إسترليني	السنة المالية (١٩١٨-١٩١٩م) جنيه إسترليني
المواد النسيجية	١,٩٢٠،٠٠٠	٣،٦٢٠،٠٠٠
الحبوب	٤٧٣،٠٠٠	٩٦٠،٠٠٠
السُكَّر	٣٨٠،٠٠٠	٩٤٦،٠٠٠
الشاي	٦٦،٠٠٠	٤٤٠،٠٠٠
الأخشاب	١٨٦،٠٠٠	١٩٣،٠٠٠
التبغ والسكائر	١٨٠،٠٠٠	١٨٦،٠٠٠
القهوة	١٥٣،٠٠٠	١٣٣،٠٠٠
الشحَّاط	١٧،٣٠٠	٨٦،٠٠٠
التوابل	١٤،٦٠٠	٧٣،٠٠٠

جدول (٣)

قيمة المواد المصدرة لعام ١٩١٨م

المواد المصدرة	القيمة بالجنيه الإسترليني[١٠٥]
الصوف	٣٠٦,٠٠٠
التمور	٢٦٦،٠٠٠
المنسوجات	١٤٠،٠٠٠
الجلود	٢٦،٠٠٠
الشاي	١٦،٠٠٠
المجموع:	٧٥٤،٠٠٠ جنيه إسترليني

الهوامش:

(١) التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني (١٩١٤-١٩٢١م)، (بغداد، ١٩٨٠م)، ص١١٨.

(٢) كانت القوة الشرائية للفرد العراقي أقل من الفرد الإيطالي بمقدار (١٨) مرة، وعن الفرد المصري بمقدار (١١) مرة. يُنظر: أحمد، كمال مظهر، صفحات من تاريخ العراق المعاصر.. دراسة تحليلية، (بغداد، ١٩٨٧م)، ص٣٣.

(٣) أحمد، إبراهيم خليل، ولاية الموصل.. دراسة في تطوراتها السياسية (١٩٠٨-١٩٢٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥م، ص ص٢٠٨-٢١٤.

(٤) العمري، محمد طاهر، تاريخ مقدرات العراق السياسية، (الموصل، ١٩٢٤م)، م١، ص١٣.

(٥) الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، (بغداد، ١٩٧٤م)، ج٤، ص٩٧؛ «العرب»، جريدة، ع٥، ٧/كانون الثاني/١٩١٨م.

(٦) مثل: شركة كاسترن نيك، وشركة لنج، وشركة داود ساسون، وشركة ستريك سكوت وهنريكس. الهلالي، عبد الرزاق، معجم العراق، (بغداد، ١٩٥٦م)، ج٢، ص ص١٩٠-١٩١؛ خان، ميرزا حسن، تاريخ ولاية البصرة.. دراسة في الأحوال الإجتماعية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: محمد وصفي أبو مغلي، (البصرة، ١٩٨٠م)، ص٦٩.

(٧) شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية المحدودة: تأسَّست هذهِ الشركة في ٢٥/نيسان/١٨٦١م في لندن برأسمالٍ أولي لا يزيد على (١٥٠٠٠) جنيه إسترليني، وقد إزداد رأسمال الشركة حتَّى وصل إلى (١٠٠) ألف جنيه إسترليني قبل الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٣م. يُنظر: نظمي، وميض جمال عمر، ثورة العشرين.. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، ط٢، (بغداد، ١٩٨٥م)، ص٣٤.

(8) F. J., Moberhy, Official History.. the Campaign in Mesopotamia (1914-1918), London: 1923, p.17.

(٩) الجليلي، عبد الرحمن، محاضرات في اقتصاديات العراق، (بغداد، ١٩٥٥م)، ص ص٧-١٠؛ فهمي، أحمد، الاقتصاد السياسي، (بغداد، ١٩٦٠م)، ج٢، ص١٠٥.

(١٠) بلغت قيمة العملة النقدية الورقية خلال الحرب، سُدُس قيمة الليرة الذهبية. للمزيد من المعلومات، يُنظر: مشتاق، طالب، أوراق أيامي (١٩٠٠-١٩٥٨م)، (بيروت، ١٩٦٨م)، ج١، ص٤٣.

(١١) الجليلي، عبد الرحمن، النظام النقدي في العراق، (القاهرة، ١٩٤٦م)، ص٩٩.

(١٢) التميمي، مرجع سابق، ص ص٢-٥؛ طعمة، هادي، الاحتلال البريطاني والصحافة العراقية.. دراسة في الحملة الدعائية البريطانية (١٩١٤-١٩٢١م)، (بغداد، ١٩٨٤م)، ص٧٩.

(١٣) جاد، جابر وعبد الرحمن الجليلي، الاقتصاد السياسي، ط٣، (بغداد، ١٩٥٢م)، ص١١٨.

(١٤) حسن، محمد سلمان، طلائع الثورة العراقية.. العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الأولى، (بغداد، د.ت.)، ص١٥.

(١٥) «العرب»، جريدة، بغداد، ع٨، ١٠/كانون الثاني/١٩١٨م.

(١٦) أوغسطين، بهنام وديع، الأيام العمياء الناس الحمقى.. مآسي الموصل الحدباء خلال الحرب الكونية الأولى (الشعراء)، (بغداد، د.ت.)، ص١٤٨.

(١٧) يوسف رزق الله غنيمة، تجارة العراق قديماً وحديثاً.. بحث تاريخي واقتصادي، (بغداد، ١٩٢٢م)، ص١١٨.

(١٨) الشذر، حسين طعمة، العلاقات العراقية الألمانية (١٩٣٢-١٩٤١م)، رسالة ماجستير غير منشورة،

كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٨٨م، ص٣٧.

(١٩) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملفة (٣١١/١٤١٢)، التقارير المالية والاقتصادية، تقرير عن تجارة العراق في بداية الحرب العظمى وخلالها وبعدها، و.١٧، ص١١٣.

(٢٠) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملفة (٣١١/١٣١٢)، التقارير المالية والاقتصادية، و.١٧، ص١٣٣.

(٢١) الروبية: وحدة العملة الهندية التي أدخلها البريطانيون إلى العراق في سنوات الاحتلال والانتداب، وهي تُعادل (٧٥) فلساً.

(٢٢) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملفة (٣١١/١٩٢١)، تقارير عامة من الزراعة، الحالة الحاضرة للأعمال الزراعية في العراق، و.١٤، ص٥٨.

(٢٣) حسن، طلائع الثورة العراقية، ص١٥.

(٢٤) أمثال: ساسون حسقيل، وزلخة، وحزقيال. يُنظر: معروف، خلدون ناجي، "يهود العراق في العصر الحديث»، مجلّة المثقف العربي، ع٢، نيسان/١٩٧٤م، ص٦٧.

(٢٥) غنيمة، تجارة العراق، ص١١٩.

(٢٦) العمري، مرجع سابق، ص ص١٣٤-١٣٥.

(٢٧) غنيمة، تجارة العراق، ص١١٩.

(٢٨) المرجع نفسه، ص ص١١٩-١٢٠.

(٢٩) "دار السلام"، جريدة، ع٦، ٢٨/تموز/١٩١٨م.

(٣٠) حسين، فاضل، مشكلة الموصل.. دراسة في الدبلوماسية العراقية الإنكليزية التركية وفي الرأي العام، (بغداد، ١٩٥٥م)، ص٢.

(٣١) الجوراني، عبد الزهرة مكطوف، «المنتفق تحت الإدارة البريطانية.. من وجهة نظر الوثائق البريطانية»، مجلّة دراسات تاريخية، بيت الحكمة، بغداد، ع٤، السنة الثانية، ٢٠٠٠م، ص٤٣.

(٣٢) مثال ذلك: حصار الكوت. للمزيد من المعلومات، يُنظر: برادون، رسل، حصار الكوت في الحرب بين الإنكليز والأتراك في العراق (١٩١٤-١٩١٨م)، ترجمة: سليم طه التكريتي وعبد المجيد ياسين التكريتي، (بغداد، ١٩٨٤م)؛ طاوزند، مذكرات الفريق طاوزند، قدم له وعلَّق عليه: اللواء الركن حامد أحمد الورد، (بغداد، ١٩٨٦م).

(٣٣) كتلوف، ل.ن.، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة: عبد الواحد كرم، ط٢، (بغداد، ١٩٨٥م)، ص١٠٥؛ البياتي، علي خليل أحمد، الأوضاع الإقتصادية في العراق (١٩٣٢-١٩٣٩م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٠م، ص٩.

(٣٤) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، ملفة (٣٠٢٠٥\٢٠٩٩)، تقارير إدارية (١٩١٦-١٩١٨م)، و.١٨، ص٤٧٩.

(٣٥) شغل منصب وكيل الحاكم الملكي البريطاني العام في العراق حتَّى ثورة ١٩٢٠م التحررية، ثمَّ عمل بعد ذلك في مناصب متعددة لشركة النفط الإنكليزية – الفارسية العاملة في الخليج العربي. يُنظر: الحمدي، صبري فالح، الصراع الدولي في الخليج العربي، (لندن، دار الحكمة، ٢٠١٠م).

(٣٦) ولسون، آرنولد، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ترجمة: فؤاد جميل، (بغداد، ١٩٧١م)، ج١، ص٤٦.

(٣٧) كانت دوائر السلطة المُحتلة الموجودة في العراق آنذاك تقدم طلباتها إلى الدائرة السياسية للحصول على ما تحتاج إليه، مما جعلها تكون في حالة تنافس شديدة فيما بينها لغرض الاستحواذ على الشحنات اللازمة. يُنظر: التميمي، حميد أحمد حمدان، أوضاع البصرة خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، موسوعة البصرة الحضارية، الموسوعة التاريخية، (البصرة، ١٩٨٥م)، ص٣٨٠.

(٣٨) "الأوقات البصرية"، جريدة، البصرة، ع٢٥٩،

تشرين الثاني/١٩١٩م.

(٣٩) غنيمة، تجارة العراق، ص١٢٥.

(٤٠) الأسدي، حسن، ثورة النجف على الإنكليز، (بغداد، ١٩٧٥م)، ص٢٣٧؛ ويسين، ناهدة حسين علي، تاريخ النجف في العهد العثماني الأخير (١٨٣١-١٩١٧م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٩م، ص١١١.

(٤١) بيل، جروترد، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، (بغداد، ١٩٧٢م)، ص١٠٢.

(٤٢) طعمة، مرجع سابق، ص٧٩؛ عيسى، نديم، الفكر السياسي لثورة العشرين، (بغداد، ١٩٩٢م)، ص٢٣.

(43) Report on the Conditions of Trade in Mesopotamia, Prepared in Office of the Civil Commissioner in Baghdad, 1920, p.13.

(٤٤) د. ك. و.، الوحدة الثقافية، ملفات البلاط الملكي، الملفة (٣١١\١٤١٢)، التقارير المالية والاقتصادية، و.١٧، ص١١٤.

(٤٥) المرجع نفسه، و.١٧، ص١١٣.

(٤٦) لك روبية: يُعادل مائة ألف روبية، ويساوي ٢\٣ (٦٦٦٦) جنيه إسترليني. الجواهري، عماد، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق (١٩١٤-١٩٣٢م)، (بغداد، ١٩٧٩م)، ص٤٧٧.

(٤٧) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملفة (٣١١\١٤١٢)، التقارير المالية والاقتصادية، و.١٧، ص١١٣.

(٤٨) النجار، عبد الوهاب حمدي، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، (بغداد، ١٩٦٨م)، ص٨٧؛ كتلوف، مرجع سابق، ص ص١٠٩-١١٢.

(٤٩) حُددت قيمتها بموجب قانون الأوراق النقدية لسنة ١٩١٠م، بأن لا تزيد عن شلن واحد وأربع بنسات ولا تقل عن شلن و (٣٣،٣/٢٩) بنسات. يُنظر: الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق، ص١٠٨.

(٥٠) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، الملفة (٣٢٠٥٠/١٨٢٣)، تسلسل ٩٥٦، تقرير الخبير المالي المستر هلون يانغ لسنة ١٩٢٥م، المرفوع إلى وزير المالية في العراق، تقرير عن العملة، و.١٢، ص١٢٥.

(٥١) حسن، سعد كاظم، تأريخ النقود العراقية (١٩٢١-١٩٥٨م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٨م، ص ص١٦-١٧.

(52) Main, Wrnest, Iraq from Momence, London: 1935, Pp.188-189.

(٥٣) الجليلي، النظام النقدي في العراق، ص٩٨.

(٥٤) السامرائي، سعيد عبود، النظام النقدي والمصرفي في العراق، (بغداد، ١٩٦٩م)، ص٢٣؛ جاد، مرجع سابق، ص٧٩٢.

(٥٥) تضمن بيان رقم (٥) في ٢٧/آب/١٩١٧م، الذي أكَّد فيه أنَّ جميع الديون والكمبيالات والعقود والإيجارات والمقاولات التي عُقدت قبل الأول من نيسان ١٩١٧م بالعملة العثمانية والتي لم تُدفع، وبقي منها شيء في التاريخ المذكور أو تستحق الدفع يجوز للمدين الوفاء بها بالروبية الهندية وفق السعر القانوني لليرة العثمانية، الذي حُددت بأربعة عشر روبية وأربع عانات. للمزيد من المعلومات عن نصوص البيانات الصادرة في هذهِ الحقبة، يُنظر: الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة البيانات والقوانين الصادرة من القائد العام أو بتفويضٍ، من ١١/آذار/١٩١٧م إلى ٣٠/أيلول/١٩٢٠م، (بغداد، ١٩٣٦م).

(٥٦) أصدرت سلطات الاحتلال البريطاني بيان رقم (٦٦) في مايس/١٩٢٠م، للمزيد من المعلومات،

يُنظـر: مجموعة البيانـات والقوانيـن الصادرة من القائد العام، مرجع سابق، ص ص٣٣٥-٣٣٦.

(٥٧) بلـغ عـدد أبـواب هذا القانـون (١٨) باباً، وضمَّ (٢٠٧) مادة، توزعت حسـب ماهيَّـة الأحكام، إلى ثلاث مجموعات، منها التـي تختص بمنع أو تحديد تجـارة البضائع التي تُعتبر مُضـرة بالصحة العامة والأمـن، وهذا ما نصَّت عليـه المادتين (١٨-١٩)، وتلـك التي تنـص علـى أنَّ معدلات الرسـوم على البضائـع المُسـتوردة والمُصـدَّرة قابلة للدفـع تبعاً لقوانيـن الكمارك النافـذة، وهذا مـا تضمنته المادة (٢٠)، وقد أجازت المادة الثالثة والعشرون السلطات من إعفاء بعض المواد بقوانين أخرى. يُنظر:

Report on the condition of Trade in Mesopotamia, prepared in office of the civil commissioner in Baghdad, 1920, Pp.1-9.

(٥٨) جميل، مظفر حسـين، سياسـة العـراق التجارية، (القاهرة، ١٩٤٩م)، ص٤١.

(٥٩) مجموعـة البيانـات والقوانين الصـادرة من القائد العام، مرجع سابق، ص ص٣٦-٤١.

(٦٠) الكـداوي، طـلال محمـود، الضرائـب الكمركية ودورهـا في التنمية الإقتصادية في العراق، رسـالة ماجسـتير غير منشـورة، كليـة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٩٨٢م، ص٩.

(٦١) عيسـاوي، شـارل، التاريـخ الاقتصادي للشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا، ترجمة: سـعد رحمي، (بيروت، ١٩٨٥م)، ص٤٢؛ حنا، جوني يوسـف، تاريـخ الصناعـة الوطنيـة وعلاقتهـا بالتطـورات السياسـية في العـراق (١٩٢٩-١٩٥٨م)، رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة، كليـة الآداب، جامعـة الموصل، ١٩٨٩م، ص١٧.

(٦٢) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق التجـارة الخارجية والتطور الاقتصـادي (١٨٦٤-١٩٥٨م)، (بيروت، ١٩٦٥م)، ص٣٥٠؛ عيسـى، مرجع سابق، ص ص٢١-٢٢.

(٦٣) مجموعـة البيانـات والقوانين الصـادرة من القائد العام، مرجع سابق، ص٣٣١.

(٦٤) جميـل، حسـين، العـراق الجديـد، (بيـروت، ١٩٥٨م)، ص١٢؛ المظفـر، كاظم، ثـورة العراق التحريرية عـام ١٩٢٠م، (النجف، ١٩٧٢م)، ج١، ص٢٦.

(٦٥) عيسـاوي، شـارل، التاريـخ الاقتصـادي للهلال الخصيـب (١٨٠٠- ١٩١٤م)، ترجمـة: رؤوف عباس حامد، ط١، (بيروت، ١٩٤٩م)، ص٤٢.

(٦٦) حسن، طلائع الثورة العراقية، ص٢٣.

(٦٧) عيسـى، مرجـع سـابق، ص٢١؛ المظفر، مرجع سـابق، ص٢٦؛ حسـن، طلائـع الثـورة العراقية، ص٢٤.

(٦٨) احتكرت هذهِ الشـركة عملية النقل ما بين البصرة والمناطـق الأخـرى. يُنظـر: مجموعـة البيانـات القوانيـن الصادرة مـن القائد العام، مرجع سـابق، ص٧٩؛ "الأوقـات البصريـة"، جريـدة، البصرة، ع٦٤١، ١٥/آب/١٩١٩م.

(٦٩) "العـرب"، جريـدة، بغـداد، ع٤١٢، ١٧/ شباط/١٩١٩م.

(٧٠) القيسـي، أحمـد عبـد القـادر مخلـص، الـدور الاقتصـادي لليهود في العـراق (١٩٢٠-١٩٥٢م)، أطروحـة دكتـوراه غيـر منشـورة، كليـة التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨م، ص٧٥.

(٧١) قلـم تحرير العراق، تقويم العراق لسـنة ١٩٢٣م، (بغداد، ١٩٢٢م)، ص ص٢٢٤-٢٢٥.

(٧٢) كان تشـكيل الغرفـة علـى النحو الآتـي: الرئيس نايت (Night) ونائب الرئيس ولسـون (Wilson) والسـكرتير فيرهـارس (Verharst) وأعضـاء اللجنة: رايـت (Wright) وريـد (Read) وكولي (Coley). للمزيـد من المعلومات، يُنظر: الحديثي، عبـد الرحيـم ذو النون زويـد، غرفة تجـارة بغداد

(١٩٢٦-١٩٦٤م).. دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٧م، ص٢٧.

(٧٣) «الموصل»، جريدة، الموصل، ٩/نيسان/١٩١٩م.

(٧٤) جروترد بيل، العراق في رسائل المِس بيل، ترجمة: جعفر الخياط، (بغداد، ١٩٧٧م)، ص٦٧.

(*) هي: غيرترود بيل (١٨٦٨-١٩٢٦م). باحثة ومكتشفة وعالمة آثار بريطانية، عملت في العراق مستشارةً للمندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس في عقد العشرينيات، جاءت إلى العراق في عام ١٩١٤م ولعبت دوراً بالغاً في ترتيب أوضاعهِ بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وهندسة مستقبل العراق في تلك الفترة. يُنظر:

Janet Wallach, Desert Queen: The Extraordinary life of Gertrude Bell: Adventurer, Advisor to kings, Ally of Lawrence of Arabia, New York: 1996.

(*) هو: بيرسي كوكس (١٨٦٤-١٩٣٧م). سياسي بريطاني، ساهم في رسم السياسة البريطانية في العالم العربي بعد انهيار الدولة العثمانية، حيث شارك قوات الثورة العربية الكبرى في مُحاربة قوات الدولة العثمانية، ولقد عمل بمنصب المُقيم السياسي في الخليج العربي، وعُيّن مندوباً سامياً في العراق. يُنظر: الحمدي، مرجع سابق، ص٥٠.

(٧٥) أحمد، كمال مظهر، "تناسب القوى الطبقية في حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في العراق بين الحربين العالميتين»، «التآخي»، جريدة، بغداد، ع٧٨١، تموز، ١٩٧١م؛ حسن، رزاق إبراهيم، تاريخ الطبقة العاملة في العراق، (بيروت، ١٩٧٦م)، ص٧.

(٧٦) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملفة (٣١١\١٣٧٣)، تقارير الأراضي، تقرير مدير طابو منطقة الفرات، ٤/شباط/١٩٣٠م، و.٣، ص٩٩.

(77) Affaire Etangers, le copitaine de frigate magecaas commandant im aviso altair, amoinsieur le minister de la marine e. m. g. im section S.R.R. Reference an capitreo de I am annexe Idu guide, bord, bouclier le capitainede frigate magescas commandant I Aviso "altair", le 14 mal, 1920, p.101.

(٧٨) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملفة (٣١١\١٩٢١)، تقارير عامة عن زراعة القطن، و.٨، ص٢٩.

(٧٩) مجموعة البيانات والقوانين الصادرة من القائد العام، مرجع سابق، ص٤٠.

(٨٠) المرجع نفسه، ص٢٥٨.

(٨١) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملفة (٣١١\١٩٢١)، تقارير عامة عن الزراعة، الحبوب (القمح والشعير)، و.١٣، ص٤٦.

(٨٢) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملفة السابقة، و.٣٤، نص٥٣، الكتّان.

(٨٣) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملفة (٣١١\١٩٢١)، كتاب من مديرية الزراعة إلى وزير الداخلية في ٣/تشرين الأول/١٩٢٣م، و.١١، ص٤٨.

(٨٤) السركال: هو الوسيط بين الشيخ أو صاحب الأرض من جهة والفلاح من جهةٍ أخرى، وهو بمثابة مراقب زراعي أو وكيل لصاحب الأرض، قد تكون حصته سدسي الغِلّة أو عُشرها من نصيب الطرفين، وفي بعض المناطق يُمنح قطعة من الأرض تُسمَّى "الطليعة" يزرعها الفلاَّحون، وتعطى البذور من أصحاب الأرض، وهم في الأصل زعماء الفروع العشائرية.

(٨٥) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملفة (٣١١\١٩٢١)، تقارير عامة عن الزراعة، الحالة الحاضرة للأعمال الزراعية في العراق،

و.١٥، ص٦٢.

(٨٦) أدين وأني، بينروز، العراق.. دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية (١٩١٥-١٩٧٥م)، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، (بيروت، ١٩٨٩م)، ج١، ص١٠٥.

(٨٧) حسن، طلائع الثورة العراقية، ص ص١٤-٢١.

(٨٨) أحمد، كمال مظهر، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية، (بغداد، ١٩٧٨م)، ص٢٥. ومن الجدير بالذكر أنَّ زيادة الضرائب في منطقة المنتفق كانت أكثر بروزاً، فقد تضاعفت النسبة ثلاث مرات. للمزيد من المعلومات، يُنظر: الجوراني، عبد الزهرة، «دور سوق الشيوخ الوطني ضدَّ الوجود البريطاني.. دراسة وثائقية»، مجلَّة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ع٢، ١٩٩٩م، ص١٢٧.

(٨٩) "الفرات"، جريدة، النجف، ١٥/أيلول/١٩٢٠م.

(٩٠) أحمد، كمال مظهر، ثورة العشرين في الاستشراق السوفيتي، (بغداد، ١٩٨٧م)، ص ص٥٣-٥٤؛ الهلالي، مرجع سابق، ج٢، ص٢٢٥.

(٩١) لانكلي، كاثلين أ. م.، تصنيع العراق، ترجمة: محمد حامد الطائي وخطَّاب صكار العاني، (بغداد، ١٩٦٣م)، ص٧٧.

(٩٢) التميمي، أوضاع البصرة خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، ص٥١٣؛ حنا، مرجع سابق، ص١٧.

(٩٣) هاشم، جواد وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق (١٩٥٠-١٩٧٠م)، ط٢، (د.م.، د.ت.)، ج٢، ص١٣٩؛ «الأوقات البصرية»، جريدة، ع١٠، ١٣/تشرين الثاني/١٩١٧م.

(٩٤) محمد أزهر السمَّاك، دراسات في المواد الإقتصادية، (الموصل، ١٩٧٧م)، ص٢٢٨.

(95) Direction du port de bassora, le port de bassoya, Baghdad: 1937, p.127.

(96) A committee of overfills, an introduction to the past and present of the kingdom of Iraq, Maryland: USA, 1946, p.71.

(97) Affaire etrangers, le capitiainede frigate magesca commandant, p.103.

(٩٨) الغريب، طالب جاسم، ميناء البصرة.. دراسة تاريخية (١٩١٥-١٩٥٦م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٤م، ص٣٣٢.

(٩٩) خلف، محمد جاسم، محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، (القاهرة، ١٩٦١م)، ص١٧٦.

(100) Affaire etangers, le capitaine de frigate magesca commandant, p.103.

(١٠١) بلغت مجموع أطوال الطرق المُعبَّدة عند إعلان هدنة عام (١٩١٨م) ما يُقارب (١٠) أميال فقط. يُنظر: حسين، علي ناصر، تاريخ السكك الحديدية في العراق (١٩١٤-١٩٤٥م).. دراسة سياسية اقتصادية عسكرية، (بغداد، ١٩٨٦م)، ص١٩.

(١٠٢) المرجع نفسه، ص ص٣٠-٣٤.

(١٠٣) فقد كان لمدِّ سكَّة حديد عِبرَ الفرات إلى بغداد عام ١٩٢٠م، دور في تسهيل سُبُل شحن البضائع التجارية من البصرة إلى بغداد وحتَّى الحدود الإيرانية. يُنظر: تقويم العراق لسنة ١٩٢٣م، مرجع سابق، ص٢٢٧.

(104) P.r.o.wo., (32,5225), x\n\02205, p.13.

(105) P.r.o.,w.o,32,5225,x\n\02205, p.13.

The Impact of the British Occupation on the Economic situation in Iraq (Trade model) (1918-1921)

Assis. Prof. Dr. Saba Hussein Maula
Dr. Guson Mizher Al-Mahmdawy
Al Mustansiriya Center For Arabic And International Studies

Abstract:

That the economic factors have been and still are the main engine in the movements of the British and others in the direction of the occupation of large areas around the world because the higher interests of the Kingdom of Britain and the service of greed comes first, when the British occupation of India increased the economic importance of Iraq as a strategic passage for the movement of trade within the framework of British property, Ottoman Empire in its administration of the states under its control, the British forces during World War I moved towards the occupation of Iraq from Basra up to Mosul and completed its occupation in 1918.

The scope of the research covers the economic situation, especially the trade in Iraq during the First World War (1914-1918), the impact of the poor economic conditions that Iraq experienced during the Ottoman occupation period, and the search for the movement of trade under the British occupation (1918-1921) The national resistance against the presence of British forces in Iraq, and dealt with the last paragraph the impact of the occupation policy on the movement of public trade in Iraq during this period.

The research shows the extent to which the British have benefited from their occupation of Iraq and full control of their economic capabilities and made Iraq an essential resource for the raw materials of the developing British industry, despite the English building of some small factories.

Britain has maintained Iraq as an agricultural country, and has sought to develop feudalism in the countryside so that it will continue to dominate all aspects of economic life in Iraq. It has sought to take care of the traffic in the rivers of Iraq and establish railway lines to provide the necessary flow of goods from India to Europe, In addition to the control of British companies on the whole business life in Iraq, all exports and imports were made by foreign companies operating in Iraq.

رؤية تاريخية لحركة التجارة الخارجية في العراق (١٨٦٩-١٩٤٥م)

أ.م.د. وداد جابر غازي(*)

مقدمة:

السياسة التجارية بمفهومها الواسع، وباعتبارها تدخلاً من الدولة في شؤون التجارة الخارجية، ضربٌ من الفعالية العامة قديمٌ في وجودهِ، متطور في مدى أهميتهِ وماهية عناصرهِ، متباين في أغراضهِ ومراميه؛ وذلك أنَّ السياسة المذكورة بالوصف المُشار إليها، عَرَضٌ من أعراض انقسام المجتمع البشري أُمماً شتَّى، وتابع من توابع الأصل المتطور وهي سلطان الدولة، ووسيلة من وسائل مختلفة تُحركها المصالح المتباينة التي شيَّدت أسوار الحدود السياسية وأقامت فيها أسباب الدفاع، وهي بمفهومها الحديث من مميزات عصر نشوء الدول الحديثة، فبقيام النهضة الصناعية[1] برزت أهمية السياسية التجارية ثمَّ جاء القرن العشرون وفي ركابهِ عوامل جديدة للقلق الدولي وللنزاع بين مصالح الأمم، فلقد تميَّز صدر هذا القرن بمحاولة بعض الإمبراطوريات الإثراء على حساب بعضها الآخر وليضيق فريق من الدول بـ(مجالهِ الحيوي) المحدود، ويحرص فريق غيره على صياغة كيانهِ الاقتصادي الذي بلغ الذروة من التطور، وبإرهاف الشعور القومي بصورةٍ عامة، وبتزايد الحواجز السياسية، وبالاندفاع في الأخذ بأسباب التصنيع في كلِّ مكان.

يكتسب موضوع تطور تجارة العراق للفترة (١٨٦٩-١٩٤٥م)، أهميةً متزايدة في نظر المُتخصصين في الاقتصاد العراقي كونه يمثل شرياناً رئيساً للاقتصاد الوطني وواحداً من روافد الدخل القومي المهمة.

(*) الجامعة المستنصرية / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

المبحث الأول:

تطور تجارة العراق الخارجية (١٨٦٩-١٩٢١م)

أولاً: التجارة الخارجية وبداية ظهورها

ارتبطت تجارة العراق بوصفها نظاماً اقتصادياً بنوع العمل الذي يُمارسه الإنسان، وأصبحت الحِرف المتنوعة واحدةً من الوسائل المهمة التي تُلازم حياة الناس، الأمر الذي يتطلَّب معه تدريبات ومهارات مستمرة لتلك الحِرف وكيفية التبادل للسلع والبضائع، ويرى بعض الباحثين في مجال الاقتصاد أنَّ موارد العراق الإقتصادية تشمل التربة والمياه، والموارد النباتية والموارد الحيوانية والسمكية، والموارد المعدنية والبشرية[٢].

كان من الطبيعي أنْ تُعاني التجارة العراقية من الجمود والتخلف طالما تهيمن على فعالياتها الأساسية السلطات العثمانية، التي تُعاني هي بذاتها من الفساد الإداري والفوضى والتخلف، وتتأثر التجارة الداخلية والخارجية سلباً وإيجاباً بعدَّة عوامل، منها كمية الإنتاج المحلِّي المُعدَّة للتصدير، وتوفر وسائل النقل وطُرق المواصلات وأمنها، والطلب على المواد من مناطق أخرى والحاجة إلى المواد من الخارج، فضلاً عن سياسة الدولة في هذا المجال وعوامل أخرى[٣].

وتأثرت تجارة العراق الداخلية والخارجية بعوامل عدَّة، حالت دون نموها وتطورها، في ظلِّ السيطرة العثمانية، من بينها تعرض التجار لشتَّى أنواع الابتزاز من قبل الولاة، فقد كان الوالي يقوم باقتراض أموال كثيرة من التجار دون التفكير في إعادتها، أو فرض غرامات باهظة على كبار التجار، أو مصادرة أموالهم بحُجج وذرائع واهية، وكما أدت السياسة الكمركية التي انتهجتها الدولة العثمانية إلى تدهور التجارة، حيث فسحت المجال أمام التجار الأوربيين وبضائعهم لغزو الأسواق ومنافسة التجار المحليين، من خلال الامتيازات التي منحتها لهم[٤].

ثانياً: تطور التجارة في أواخر العهد العثماني

عقدت الدولة العثمانية اتفاقيةً تجارية مع البريطانيين في العام ١٨٣٨م، عُرفت باتفاق (الظليمان)، ومنحت هذهِ الاتفاقية امتيازاتٍ وتسهيلاتٍ للبريطانيين، وفرضت الاتفاقية أيضاً رسوماً كمركية ثابتة على الواردات بنسبة ٥٪، وعلى الصادرات المحلية العثمانية بنسبة ١٢٪، وبنسبة ٣٪ على التجارة العابرة (الترانسيت)[٥].

وقد أدى ثقل الضرائب الباهظة المفروضة على البضائع والتجارة آنذاك إلى تأخر التجارة الداخلية، ومما زاد من عبء الضرائب فرض نظام الإلتزام في الجباية وتعسف الموظَّفين في التخمين، بحيث كان على التاجر آنذاك أنْ يقدم الرشوة في حالةِ الاختلاف على تحديد قيمة البضاعة، وكان للضرائب الباهظة دور في دفع التجار المحليين إلى إتباع أساليب وطُرق مختلفة لتهريب البضائع من وإلى البصرة، ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في تخلف حركة التجارة في العراق في ظلِّ سياسة الدولة العثمانية الكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات وتفشِّي مرض الطاعون، فضلاً عن انشغال الدولة العثمانية بحروبها المُستمرة وعدم اكتراثها بتطوير الحياة الإقتصادية ومنها التجارة[٦].

وفي أواسط القرن التاسع عشر ولاسيَّما بعد فتح قناة السويس في عام ١٨٦٩م، برزت ظاهرة جديدة على التطور الاقتصادي في العراق الحديث، وهي نشوء واتساع تجارة

التصديـر العراقية إلى أوربا الصناعية بصورةٍ عامـة، وإلى بريطانيا بصورةٍ خاصة، ومنشـأ هـذهِ الظاهـرة الجديـدة كان يعود إلـى عوامل خارجية تتمثل في دخـول المواصلات الحديثة الرخيصـة، وكذلك يرجع إلـى عوامل داخلية، تتمثل فـي إخضاع شـيوخ القبائـل والأغوات للسلطة، فتوحيد الولايات العراقية حول محور بغداد، وتطبيق نظام الولايات العثمانية منذ عام ١٨٧٠م والإصلاحـات الإدارية والاقتصادية، لاسيَّما نظام الطابو[٧] التي قام بها مدحت باشا[٨] أثناء ولايتهِ على العراق (١٨٦٩-١٨٧٣م)[٩].

إنَّ تطـور وسـائل النقـل النهـري الحديثة بواسطة الشـركات الخاصة أصبح ممكناً وذلك لأنَّه مريح، وكونه مريحاً يعود إلى إزدياد الطلب الأوربـي على المواد الغذائيـة والخام العراقي مـن جهة، وتوافـر الأراضي والأيـدي العاملة العراقية الضرورية لإنتاج وتصدير هذهِ المواد مـن الجهةِ الأخـرى، وإنَّ تطـور النقل ما كان يحدث لـولا نمو التجارة العراقيـة، وهذا النمو جعل من الممكن أيضاً استقرار القبائل استقراراً تدريجياً على الأرض، بتوفير الأسواق المُربحة لحصَّة أشـراف المدن وشـيوخ القبائـل، الذين أصبحوا ملاَّكين في حوزتهم، حصة تمثل نسبة الربع من هذهِ التبادلات التجارية، أو بدل إيجار عيني قابل للتصدير إلى أوربا والهند، وإنَّ هذهِ التغيـرات الداخلية فـي الإدارة ونظام الأرض أسهمت بدورها في توسيع تجارة التصدير[١٠].

رافق هـذا التطور الملموس، تحول مماثل وسـريع في علاقات العـراق التجارية، بعد أنْ كانـت مُقتصرةً علـى الأقطار المُجـاورة، فقد تعدَّتهـا إلى الـدول الأوربية الصناعية بشـكلٍ عام، وإلى بريطانيا بشـكلٍ خاص، فقد قصَّرت قناة السـويس المسـافة بين العراق والأسـواق العالميـة، ونمـت التجارة وتوسَّـعت، وعَمَدت الأُسـر التجاريـة العراقيـة إلى فتح بيـوتٍ لها فـي مدينتـي مارسـيليا Marseille ومانشسـتر Manchester، مـا اقتضى تحـول ثقل العلاقات التجاريـة لصالح العالم الرأسـمالي، والاهتمام بوسـائل وطُـرق الاتصـال آنـذاك، فظهـرت النشـاطات البريدية لأول مرة فـي العراق في نهايـة عـام ١٨٦٤م، وظهـرت النـواة الأولى لغرفة تجارة بغداد على شكل مؤسَّسة متواضعة في الخامس من نيسان عام ١٨٨٤م، فضلاً عن المصـارف التي عرفـت طريقها إلـى العراق لأول مرة حينما فتح (المصرف العثماني) أول فـرع له في بغداد عام ١٨٩٠م، ولحقه فيما بعد (المصرف الشاهي الفارسي) بفرع له في بغداد وآخـر فـي البصـرة (١٨٩٠-١٨٩١م)، وفي ظـلِّ هذهِ الأجـواء أصبح النقد أسـاس التعامل والتبادل لتختفي المقايضة التي تُعد سمةً أساسية من سِـمَات الاقتصاد الإقطاعـي، وأفضت هذهِ الظاهرة إلى زيادة الحاجة إلى النقد وإلى تراكم كمياتهِ وتنوعهِ وتسريع حركتهِ، وانتشارهِ على نطـاقٍ واسـع، وحتَّى إلى تزويره، فقد نشـرت جريدة (زوراء)[١١] أواسط كانون الأول من عام ١٨٩٢م خبراً عن تزييف النقود في العراق، مع تحذير الحكومة الناس من التداول بها[١٢].

لَعِبَـت التجـارة البحريـة دوراً ديناميكاً في تطـورهِ الاقتصـادي، وكانـت تجـارة العراق البحريـة تشـمل التجـارة الترانسـيتية، (تجارة العبور) بين الأقاليـم الغربية والإيرانية وأوربا، وتشـمل تجـارة العـراق البحريـة المنتوجـات المحلية المنقولة عن طريق الموصل شمالاً نحو تركيا، وغرباً إلى سوريا، لاسيَّما حلب ودمشق، وشـرقاً إلى إيران، كما كانت تشمل تجارة البلاد

عن طريق بادية الشام، لاسيَّما التجارة بين بغداد ودمشق وتجارة النجف والزبير، وسوق الشيوخ مع القبائل البدوية في الصحراء العربية، وإنَّ أهم صادرات العراق من بغداد والموصل إلى إيران كانت التمور والجلود[١٣].

وفضلاً عن التجارة الإقليمية، فقد كان للعراق إبَّان تلك الحقبة علاقات تجارية مهمة، وخاصةً مع بريطانيا والهند وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.. وغيرها من الدول[١٤].

ثالثاً: التجارة في عهد الاحتلال البريطاني (١٩١٢-١٩٢١م)

شكَّلت السيطرة على تجارة العراق هدفاً من أهداف السياسة البريطانية في العراق، ولاعتباراتٍ مختلفة عملت بريطانيا بكلِّ الوسائل للسيطرةِ عليها قبل قيام الحرب العالمية الأولى، وخاضت من أجل ذلك صِراعاً دولياً مع القوى الأوربية الاستعمارية الأخرى، التي كانت تسعى للهدف نفسهِ مثل روسيا وفرنسا، واستطاعت أن تُحقِّق غايتها في ذلك، ومن البديهي أنْ تتأثر التجارة العراقية الخارجية بقيام الحرب العالمية الأولى واحتلال القوات البريطانية العراق، فتوقفت حركة الاستيراد والتصدير، وتوقفت حركة السفن التجارية، التي دخلت مكانها السفن الحربية العسكرية حاملةً القوات البريطانية المُحتلَّة، وبالمقابل أسهمت الإجراءات التي أقدمت عليها السلطات العثمانية خلال مدَّة التعبئة العامة للحرب، ولتعزيز موقفها في التصدي للقوات الغازية فقامت بالاستيلاء على مخازن شركة المِلاحة التجارية لدجلة والفرات المعروفة بـ(شركة لنج)[١٥] British Lange Company، الأمر الذي دفع الشركة إلى سحب سفنها التجارية من ميناء البصرة إلى ميناء المُحمَّرة، وفي الوقت نفسهِ قامت الحكومة بتجذير التجار البريطانيين العاملين في البصرة وبغداد وبقية المدن العراقية، حتَّى القيام بأيِّ عمل يهدف من ورائهِ الاستحواذ أو السيطرة على المواد التي تُصدَّر إلى الخارج، كما أقدمت الحكومة العثمانية أيضاً على إغلاق شط العرب أمام المِلاحة التجارية وقررت الرسوم على البضائع الأجنبية الواردة إلى البصرة بنسبة ١٥٪[١٦].

أدت الحرب العالمية الأولى بصورةٍ فعالة إلى ركود التجارة العراقية قياساً إلى ما كانت عليها قبل الحرب، فبسبب هذهِ الحرب قلَّت إلى حدٍّ كبير البواخر التجارية، وفقدت الأمن في طريقها، فضلاً عن الطلب الواسع لجيش الاحتلال البريطاني على المنتوجات العراقية، وخاصةً الحبوب، لذا مُنع تصديرها هي الأخرى إلى الخارج، واقتصرت الصادرات على الصوف والتمور التي بيعت بأسعارٍ أقل مما كانت عليه قبل الحرب[١٧].

وواجه الإنكليز في بداية احتلالهم للبصرة زيادةً في الأسعار، حتَّى أنَّ الحاكم العسكري اجتمع مع كبار التجار لمناقشة الأوضاع الإقتصادية، وأمر بتوفير المواد الضرورية، وكان هذا أمراً طبيعياً لظروف الحرب، ووفود أعداد كبيرة من القوات العسكرية إلى البصرة[١٨].

كما شَهِد ميناء البصرة خلال فترة الحرب من احتلال بغداد في آذار ١٩١٧م نشاطاً واسعاً في استقبالهِ لأعداد كبيرة من السفن التجارية الأجنبية تعود غالبيتها إلى بريطانيا، والتي بلغ عددها (٩٨٣) سفينة، وبذلك شكَّلت البصرة في ظلِّ الاحتلال وظروف الحرب حتَّى مع احتلال بغداد مركزاً وعمقاً تجارياً للسلطة البريطانية المُحتلة من خلال موقعها التجاري،

فضلاً عن تواجد أغلب تجار العراق والملاكين واليهود فيها، ما جعلها متميزةً في هذا الجانب من النشاط، وإنَّ البصرة تتميز بثلاث مميزات اقتصادية، هي النمو السنوي في حجمها، واعتمادها المتزايد على السوق البريطانية، وزيادة حجم تصدير التمور، وقد ازدادت هذهِ المميزات خلال فترة الاحتلال البريطاني أكثر مما كانت عليه في حكم السلطة العثمانية، كما كان لبغداد كذلك نشاطها التجاري بالرغم من ظروف الحرب في ظلِّ السيطرة العثمانية[١٩].

أمَّا ولاية الموصل، فكانت الحركة التجارية فيها أكثر استقراراً من ولايتي بغداد والبصرة؛ لأنَّها كانت بعيدةً عن ساحة الحرب ومعاركها، واستمر البنك العثماني يُمارس نشاطه المصرفي في تسهيل عمل التجار، حتَّى احتلال الموصل من قبل بريطانيا في تشرين الثاني ١٩١٨م، من هنا يمكن القول إنَّ التجارة الخارجية وقِيَم هذهِ التجارة قد افتقرت للوثائق والمصادر الموثقة لقيم صادرات العراق في سنوات الحرب العالمية الأولى، ونتيجةً للإجراءات التي اتخذتها الدولتان المُتحاربتان في العراق، يذكر أحد الباحثين أنَّ منع التصدير للبضائع صدر من السلطة البريطانية والحكومة العثمانية معاً خدمةً لمصلحتها الذاتية، فالبريطانيون يسعون إلى توفير المواد أو الأرزاق لجيشهم المُحتل، والعثمانيون يسعون إلى تقويم اقتصادهم المُنهار في ظلِّ الحرب، مع ذلك أشار المصدر إلى أنَّ صادرات العراق من التمور للفترة (١٩١١-١٩٢٠م) مثَّلت نسبة (٥١٪) من صادرات العراق، أمَّا بالنسبة إلى الاستيرادات فقد أشارت الوثائق إلى أنَّ العراق كان قد استورد بضائع من دول مختلفة، وبالأخص من بريطانيا والهند بلغت قيمتها (٩,٩٤٥,٧٥٨) روبية لعام ١٩١٥م، ونتيجة طلبات الجيش البريطاني وتزايد استهلاكهِ للبضائع والمواد الغذائية، فضلاً عن حاجة الناس أيضاً وبشكلٍ خاص للمواد الغذائية ازدادت هذهِ القيمة إلى (٢٠,٤٠٤,١٤١) روبية عام ١٩١٦م، وبعد احتلال بغداد في آذار ١٩١٧م بلغت الاستيرادات (٦٢,٥٤٤,٦٤٧) روبية، وفي عام ١٩١٨م وصلت إلى (١١,٠٢٦,٨٥٣) روبية، وفي عام ١٩١٩م بلغت (٣٧٦,١٣٩,٩٢٢) روبية[٢٠].

ويُشير الجدول رقم (١) إلى زيادة أقيام الواردات خلال الأعوام (١٩١٧-١٩١٨م)، وتعود أسباب الزيادة هذهِ إلى تحسن الطُّرق التجارية بين العراق وإيران، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة الطلب على السكَّر والشاي[٢١]، ويبين الجدول رقم (١) مقدار الواردات لعامي (١٩١٧-١٩١٨م) ونسبة الزيادة فيها.

إنَّ سبب الزيادة في الاستيرادات العراقية وخاصةً في عام ١٩١٩م يعود إلى حالة الأمن والاستقرار والسلام الذي عمَّ البلاد بعد الحرب، وإلى صِلة الصداقة والعلاقة الودية مع إيران وبريطانيا، إضافةً إلى انقطاع التجارة بين إيران وروسيا عن طريق القفقاس Caucasus، مما دفع إيران إلى استخدام طريق البصرة وبغداد، كما يمكن أنْ نوعز السبب إلى الإصلاحات التي عمَّت طُرق المواصلات التجارية التي تربط العراق بإيران، فضلاً عن ازدياد حالة الاستهلاك المحلي للبضائع والمواد الغذائية[٢٢].

لجأت السلطات البريطانية إلى بيان تعريفة الرسوم الكمركية رقم (١٩) لسنة ١٩١٩م، الذي عُدَّ أول قانون في تاريخ العراق الحديث يُنظِّم أمور الضرائب الكمركية، فقد حدَّد نسبة الرسوم

الكمركية المفروضة على جميع المواد المستورة سواءٌ كانت استهلاكية أم إنتاجية بـ(١١٪) من قيمتها، في حين استثنى من هذا البيان المشروبات الكحولية التي خضعت لرسم كمركي مقداره (٥٠٪) من قيمتها، أمَّا رسوم الصادرات فقد حُددت بنسبة (١٪) لكافة السلع الخارجة من العراق باستثناء الصادرات الحكومية، والتمر الذي خضع لرسم كمركي مقداره (٣٪)، وكانت الرسوم المفروضة على البضائع والسلع الخاصة بالترانسيت، قد نظَّمها بيان رقم (٦٣) لسنة ١٩٢٠م، إذ أجازت المادة الثالثة منه بعبور تلك البضائع مقابل دفع (٨,١) رسوم استيرادها، ومن هنا يتضح أنَّ السياسة التجارية التي اتبعتها السلطات البريطانية، كانت متجانسةً مع السياسة الكمركية العثمانية إلى حدٍّ ما، على الرغم من الاختلاف الظاهري الذي مارسته سلطة الاحتلال والتي فرضت نسباً متعددة على السلع والبضائع حسب الوزن والحجم، مع سيطرة الشركات البريطانية الموجودة في العراق على فعاليات التجارة الخارجية إبَّان فترة الاحتلال[٢٣].

ولقد أثرت الأحداث السياسية والمُتغيرات التي وقعت لاسيَّما في عام ١٩٢٠م على النشاط التجاري العام في العراق (خارجياً وداخلياً)، فحدثت في أوربا عموماً، وفي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خاصةً أزمة اقتصادية كبرى، أدت إلى هبوط الأسعار في المواد والمنتوجات المصنوعة، مع هبوط أسعار النقل التجاري بعد أن ازدادت السفن التجارية بعد انتهاء الحرب، وكثرة البضائع في مخازن الشركات التجارية فضلاً عن كثرة العملات النقدية على اختلاف أنواعها، وانعكست بالمقابل على الحركة التجارية العراقية المُرتبطة بالسياسة البريطانية المُهيمنة على نشاطها، فأصبح السوق التجاري العراقي راكداً، وليحدث كساد كبير للبضائع التجارية، الأمر الذي تضررت من جرائهِ تجارة البلاد[٢٤].

وكان لثورة العشرين الوطنية أثرها في توقف النشاط التجاري وخاصةً الداخلي، فقد قام الثوار منذ إعلان الثورة بعملياتٍ انتقامية ضدَّ المؤسَّسات البريطانية، وقد أدت الثورة إلى خسائر كبيرة في التجارة، ولاسيَّما في مجال الاستيرادات، حيث أدت إلى هبوط الأسعار، كما أثرت على المحاصيل الزراعية، التي كانت أحد مصادر النشاط التجاري الداخلي والخارجي، فقدرت الخسائر بـ(١٥) مليون روبية فقط للواردات الناتجة عن المحاصيل الزراعية، ناهيك عن توقف خطوط المواصلات التجارية التام في السكك الحديدية مع تلف معداتها ما أدى إلى خسارة (٥٥) مليون روبية[٢٥].

وبعدما أعلنت الحكومة البريطانية تكليف برسي كوكس[٢٦] Sir Percy Zachariah Cox لتولِّي مهمة المندوب السامي، والإشراف على تشكيل حكومة عربية كما جاء في بلاغ الحكومة البريطانية، يمكن القول إنَّ التجارة العراقية في تلك الحقبة كانت قد عانت من عدم الاستقرار، كونها قد ارتبطت بحركة سوقٍ تجارية عالمية تحركها دول عظمى، همَّها الرئيس جني الأرباح على حساب البلدان الضعيفة، وعلى الرغم من النشاط التجاري الذي شَهِده العراق لسنواتٍ قليلة، إلاَّ أنَّ الأزمات بدأت تُضعفه من جديد[٢٧].

لا شكَّ في أنَّ هذهِ السياسة أدت إلى عرقلة التطور الاقتصادي في العراق، بعد أنْ دمجته أكثر في السوق الرأسمالية، ذلك الدمج الذي

ترك آثاراً سيئة على مُجمل النشاط الاقتصادي فيه، لاسيَّما في المجال الزراعي والصناعي، إذا ما قلنا أنَّ سلطات الانتداب كانت حريصةً على بقاء العراق بلداً زراعياً في حدودٍ معينة، بعد أنْ عززت كثيراً من سيطرة الإقطاعيين على الأراضي الزراعية، والذين لم يعملوا على إدخال الأساليب الحديثة في الإنتاج.

كما كان للسياسة الإقتصادية التي اتبعتها بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى، الأثر الواضح في تدهور الاقتصاد العراقي، فسعت منذ عام ١٩١٨م إلى إتباع سياسة استحصال أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل المصروفات، وإبقاء العراق تحت سيطرتها بأقلِّ عددٍ من القوات، وذلك لتعويضها عن الأموال التي خسرتها أثناء حملتها على العراق، فقد ابتاعت لجنة التصفية العسكرية البريطانية لغاية الواحد والثلاثين من آذار عام ١٩٢١م ما يُقدَّر بـ(٣,٣٨٥,٠٠٠) جنيه إسترليني، الأمر الذي كان له أثراً سلبياً واضحاً على الأوضاع الإقتصادية في العراق[٢٨].

المبحث الثاني:

جوانب التجارة الخارجية في العراق (١٩٢١-١٩٤٥م)

أولاً: تجارة العراق الخارجية بعد قيام الدولة العراقية

بعد قيام الحكومة المؤقتة في عام ١٩٢١م، عاد النشاط التجاري إلى وضعهِ السابق، وبدأت الحركة التجارية الداخلية والخارجية تُعاود نشاطها ولم تتغير سياسة السلطة البريطانية في ظلِّ قيام الحكومة العراقية المؤقتة بحكم سيطرتها التامة والمباشرة على هذهِ الحكومة، على اعتبار أنَّ أعضاء الحكومة هم من العناصر الموالية للسلطة البريطانية، فعاودت الشركات البريطانية التجارية عملها من خلال منح الوكالات التجارية الموالين للسلطة وللتجار اليهود بشكلٍ كبير، وسيطرت على تجارة العراق الخارجية والداخلية، وحقَّقت أرباحاً كبيرة من وراء العمليات الاحتكارية التي مارستها، فبدعمٍ من السلطة البريطانية احتكر اليهود تصدير الإنتاج الزراعي إلى الشرق الأقصى، كلكتا وبومباي وسنغافورة وهونغ كونغ إضافةً إلى تجارتهم مع الهند[٢٩].

مثَّلت ظاهرة اختلال الميزان التجاري مشكلةً واضحة في بُنية الاقتصاد العراقي خلال عهد الانتداب، فكان العجز واضحاً بين أقيام الاستيراد والتصدير، ومع ذلك ظلَّت مقدرات البلاد المالية خلال تلك السنوات (١٩٢١-١٩٢٤) تحت السيطرة، فقد تمَّ تغطية العجز في الميزان التجاري لسنة ١٩٢٤م، والذي بلغ أكثر من (٦) ملايين دينار بما أنفقته قوات الاحتلال البريطاني المُرابطة في العراق من مبالغ[٣٠].

تكشف الوثائق الرسمية أنَّ الحكومة لم تكن على علمٍ بحقيقة حركة البنوك وحالة الودائع المالية، ليمكن لها معرفة حجم الخسارة التي تتعرض لها البلاد من جراء التباين بقيمة المستورد من البضائع الذي يبلغ حوالي ضعفي قيمة الصادر، وقد عزت السبب إلى أنَّه :"لو أنَّ هنا غرفاً تجارياً مؤلَّفة من تجار وطنيين وأجانب لتمكنا من الوقوف على الأحوال المالية والاقتصادية بصورةٍ أقرب إلى الصحة"[٣١].

ويُشير الدكتور مظفَّر حسين جميل إلى زيادة قيمة التصدير خلال الأعوام (١٩٢٠-

١٩٢٤م)، وبربطها بقلّة استهلاك جيش الاحتلال البريطاني بسبب نهاية العمليات العسكرية، وتوسع طرق النقل البحري وزيادة الطلب عليها، ولكن سوء الأحوال الجوية وظهور الجراد خلال العامين (١٩٢٥-١٩٢٦م) أثّر على الكمية المُصدَّرة من الحبوب، وعلى الرغم من الارتفاع النسبي الذي شَهِدته أقيام الصادرات خلال الأعوام (١٩٢٧-١٩٢٩م)[٣٢]، إلاّ أنَّها عادت إلى الهبوط خلال سنوات الأزمة الإقتصادية العالمية، وقد أعددنا جدولاً يوضح أقيام الصادرات والإستيرادات للسنوات (١٩٢١-١٩٢٩م) مظهراً الاختلاف الواضح بين الواردات والصادرات وانخفاض تجارة الترانسيت إنْ لم نقل انعدامها للمدة من (١٩٢١-١٩٢٥م)، كما يؤشر العجز المُستمر في الميزان التجاري[٣٣]، وهو الجدول رقم (٢) الذي يبين كذلك أقيام الصادرات والإستيرادات للسنوات (١٩٢١-١٩٢٩)[٣٤].

ثانياً: تجارة العراق الخارجية إبَّان الأزمة الإقتصادية (١٩٢٩-١٩٣٣م)

تُعد الأزمة الإقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣م)، والتي تفجرت أساساً في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت أكبر دولة رأسمالية آنذاك في عام ١٩٢٩م، من أعنف الأزمات الإقتصادية التي عصفت بالدول الرأسمالية والعالم عموماً.

وخلال سنوات هذهِ الأزمة واجهت تجارة التصدير، خاصةً المنتجات الزراعية، مشكلة الرسوم الكمركية التي فرضتها الحكومة البريطانية على كلِّ ما يرد إليها من البضائع من الخارج، بحكم استيعاب السوق البريطانية لأغلب الصادرات العراقية "الشعير" كإجراءٍ للحدِّ من آثار الأزمة العالمية، وخلال العام ١٩٣٢م حصل تحسن في تصدير الذرة إلى بريطانيا، كذلك استمرت هذهِ الدولة باستيراد الصوف العراقي لكن بكمياتٍ قليلة[٣٥].

وبما أنَّ الاقتصاد العراقي كان قائماً على الزراعة أساساً فإنَّها تلقَت أولى ضربات الأزمة وأقساها، فلقد أدى انخفاض الطلب الخارجي على منتوجات العراق الزراعية والحيوانية إلى ارتفاع عرض موادها وبالتالي انخفاض أسعار هذهِ المنتوجات بنسبةٍ لم يشهد العراق لها مثيلاً من قبل، وعلى الرغم من التدهور الكبير الذي طرأ على أسعار المنتوجات الزراعية والحيوانية فإنَّ أسواقها ظلَّت راكدةً طيلة سنوات الأزمة، خاصةً جراء النكسة الكبيرة التي تعرضت لها تجارة العراق الخارجية، فإنَّ الحبوب مثلاً بقيت مكدَّسةً في الموانئ لا يُقدم على شرائها أحد بالرغم من التنزيلات الهائلة التي أجراها التجار على الأسعار، ولم يختلف الوضع بالنسبة للتمور في شيء، فقد اضطر معظم أصحاب مكاسبها في مدينة البصرة إلى سدِّ أبواب معاملهم، كما أنَّ كبار المصدرين أصبحوا في وضع يسمح لهم برفض قبول التمور من المنتجين، وإنَّ الكثير من التجار أشهروا إفلاسهم، وقد بلغ عددهم حوالي (١٦) تاجراً معروفاً في بغداد، وقد بلغت ظاهرة إفلاس التجار منتشرةً إلى حدٍّ كبير، ما دفع بغرفة تجارة بغداد إلى الطلب من وزارات العدلية والمالية والداخلية إصدار أوامر إلى مديرية جوازات السفر تقضي بمنع التجار من مغادرة العراق[٣٦].

كما قامت الحكومة البريطانية في عام ١٩٣١م بإلغاء الغطاء الذهبي للباون الإسترليني Pound Sterling، وأوجدت ما عُرف بـ(الكتلة الإسترلينية) التي تحول بموجبها الباون إلى

أســاس لتبادل عملات الدول التابعة لبريطانيا أو المُرتبطــة بها، بما في ذلك جميع مُســتعمراتها، وبموجب الإجراء الأخير اضطرت الدول التابعة لبريطانيا إلى نقل كل احتياطاتها من الذهب وما لديها من العملــة الصعبة إلى بنك إنكلترا (البنك المركزي البريطاني)، مما تحول إلى ســند مالي كبير على حســاب اقتصاد العراق وتجارتهِ التي ارتبط مصيرها كلّياً بوضع الباون وتقلباتهِ، وإنَّ أول إجراء خطير لجأت الحكومة العراقية إليه في مسايرتها لقرار الحكومة البريطانية حول تأسيس الكتلة الإسترلينية، كان سنَّها لقانون يُجيز تأجيل إصدار العملــة العراقية الجديــدة، التي كان من المقــرر أنْ تحل محل الروبية الهندية المتداولة، ثمَّ عدَّلت الحكومة العراقية القانون بشكلٍ يتوافق مع قــرار إلغاء الغطاء الذهبــي لعملات البلدان الخاضعــة للنفــوذ البريطاني، بعــد أنْ كان من المقرر أنْ يكون غطاءاً للدينار العراقي الجديد، وقــد أدى ذلك إلى التأثيــر على وضع العُملة في الداخل، فانتشر تهريب الذهب إلى الخارج على نطاقٍ واسع[٣٧].

وبقدر تعلُّــق الأمر بالنشــاط التجاري، فقد شَــهِدت تجــارة العراق جــراء الأزمة كســاداً وانخفاضــاً شــاملاً فــي تجــارة الصــادرات والــواردات، فهبطــت قيمــة الصــادرات مــن (٥٧٠) روبيــة عــام ١٩٢٩م إلــى (٤٢٢) روبيــة عــام ١٩٣٠م، وينطبق الشــيء نفســه علــى الواردات، ففي عــام ١٩٢٩م بلغت قيمة الــواردات (١٠١٠) روبية ثمَّ انخفضت قيمتها إلــى (٧٦٥) روبيــة عــام ١٩٣٠م، لانخفاض الطلــب علــى الحبــوب والصــوف، فغــدت المحاصيــل والمنتوجات الزراعية متراكمةً في مراكز البيع التجارية، وبالتالي انكماش النشاط الاقتصادي وقلَّة مبادلات الدولة الإقتصادية[٣٨].

وهكــذا يتضــح لنــا أنَّ الأزمــة الإقتصادية العالميــة قد أشــرت حجــم التبعيــة الإقتصادية للاقتصاد العراقي، وعكست معنى اعتماد اقتصاد دولة في تطوير اقتصادها على عوامل خارجية يصعب السيطرة عليها، والتي تترك آثارها على جميــع فعاليات البلد التابــع ومن ضمنها التجارة الخارجيــة بتأثير قوى الطلــب الفعَّال الخارجي على السلعة التي يصدرها البلد.

إنَّ الحكومة العراقية حاولت في سنة ١٩٣٣م معالجة الخلل في تجارة العراق الخارجية، بأنْ أصدرت قانوناً للتعريفــة الكمركية[٣٩]، تضمن فقــرةً جديدة تنص علــى التمييز بيــن البضائع المســتوردة طبقــاً لضروراتهــا الإنتاجيــة، فتوسَّــعت قائمــة المســتوردات المُســتثناة من الرســوم الكمركيــة، وفي المقدمة منهــا المواد الخام المطلوبة للأعمال الزراعية والصناعية، إذ انخفضت الرسوم عليها من ١٢٪ إلى (٨٪) وفي الوقت نفســهِ زادت الرسوم على البضائع الاستهلاكية كالحديد الطبيعي والصناعي بمقدار (٢٪) و (١٠٪) على التوالي، بالمقابل خفَّضت الرســوم المفروضــة على بعــض الصادرات، فجعلت رســم الطابــع على التمــور (١٪) بعد أنْ كان (٣٪)، كمــا تمَّ إعفــاء جميع صادرات المشاريع الصناعية المُستفيدة من قانون تشجيع رسوم الصادرات، فضلاً عن ذلك أُعفت التبوغ المصدرة للخارج إعفاءاً تاماً[٤٠].

إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت السوق الثانية بعد الهنــد للتمور العراقية وبريطانيا في المرتبة الثالثة، أمَّا بالنسبة للحبوب العراقية فإنَّ الأسواق البريطانية أولاً، ثمَّ الأسواق البلجيكية فألمانيــا، في حيــن توجهت الأقطــان العراقية صوب الأسواق البريطانية والأسواق اليابانية،

وكانت بريطانيا الوجهة الرئيسة التي تقصدها شحنات الجلود الطرية والمدبوغة، أمَّا الصوف العراقي فقد اتجه صوب الأسواق الفرنسية أولاً ثمَّ الأسواق البريطانية، إلَّا أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية واعتباراً من سنة ١٩٣٦م، أصبحت هي المستورد الأول للصوف العراقي، أمَّا أهم الدول المستوردة للمواشي العراقية فهي سوريا وفلسطين والأردن[٤١].

كان توسع استثمار البترول أهم عوامل الزيادة في الدخل القومي خلال تلك المدة، فقد تحقَّقت للدولة في ذلك موارد نقدية يبلغ معدلها نحو مليون دينار سنوياً، وكان معظم هذهِ الموارد تتسرب عن طريق مشاريع الأعمال العمرانية الرئيسة إلى أفراد الشعب، كما أنَّ شركات البترول كانت تُنفق نحواً من نصف مليون دينار سنوياً ثمناً لسلع وخدمات محلية، وتعرض هذا الباب الجديد من أبواب الإيراد عن تضاؤل أرباح تجارة الترانسيت، وعن تناقص نفقات بريطانيا العسكرية في العراق[٤٢].

أخذت التجارة العراقية في الانتعاش في المدة (١٩٣٢-١٩٣٩م)، ويعود السبب في ذلك كون هذهِ المدة أعقبت الأزمة الإقتصادية العالمية، الأمر الذي أدى بدورهِ إلى انتعاش الأسواق العالمية، الذي اقترن بتطور مهم في مركز العراق السياسي بالانتقال من مرحلة الانتداب إلى مرحلة الاستقلال عام ١٩٣٢م، فضلاً عن التحول في الأوضاع المالية والنقدية، وحدوث تبدل محدود في السياسة التجارية التي وضع نصَّها قانون التعريفة الكمركية رقم (١١) لسنة ١٩٣٣م، واستمرار بقاء العراق في إتباع سياسة الباب المفتوح وتطوير الاستيراد، فإزدادت قيمته من (٦) ملايين في سنة إلى أكثر من (٩,٥) مليون دينار، كما تطورت الصادرات وازدادت قيمتها من مليوني دينار إلى أكثر من (٥) ملايين في الفترة ذاتها، ويعود سبب تزايد النمو في حركة الاستيراد لجملةِ عوامل داخلية وخارجية، يأتي في المقدمة منها تزايد حاجة الشركات ذات الامتيازات مثل شركة نفط العراق لمشروع مدِّ أنابيبها وشركة إنماء النفط البريطانية[٤٣].

كما لعبت تجارة الاستيراد دوراً كبيراً في عملية اتساع التجارة الخارجية، متمثلةً في الأقمشة على اختلاف أنواعها، والمنسوجات والملابس الجاهزة التي تصدرت القائمة، إذ بلغت قيمة ما استورد العراق منها (٢,٨٩٣,٤٠٣) دينار سنوياً، إلى نسبة (٢٥٪) من مجموعة مستوردات العراق من الخارج، وفي الوقت نفسهِ بلغت أثمان السكَّر والشاي المستورد خلال سنوات هذهِ المرحلة (٨,٦٨٪) من مجموع مستوردات العراق، أمَّا تجارة الترانسيت فقد سجَّلت نمواً كبيراً إذ بلغت حوالي (٢,٣٥٣,٠٠٠) دينار سنوياً خلال هذهِ المرحلة، وكان أكثر من نصفها يأتي عن طريق إيران، أمَّا قيمة السلع المُعاد تصديرها خلال نفس الفترة، فقد هبط معدلها السنوي إلى (٣٤٧,٠٠٠) دينار[٤٣]، وحاولت الحكومات العراقية المُتعاقبة قدر الإمكان أنْ تخدم التجارة الخارجية ووضعها في إطار قانون معين، فعقدت اتفاقياتٍ تجارية مع المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٥م ومع ألمانيا عام ١٩٣٦م[٤٤].

ثالثاً: التجارة الخارجية والحرب العالمية الثانية

كانت نار الحرب العالمية الثانية قد عمَّت آثارها الإقتصادية على سائر البلاد، سواء في ذلك المحاربون والمحايدون، إذ جنَّدت موارد

العالم في معسكرين متنافرين انقطعت بينها سُبُل الإتجـار، وتعرضت التجارة لبعض الصعوبات والمخاطـر، وبادر الكل إلى التدخل من شـؤون الإنتاج والاستهلاك والصرف بدرجاتٍ متفاوتة، فتكاثـرت على التجارة الدوليـة مجموعةً ثقيلة، أودت بهـا أو كادت وكان العراق من ضمن هذهِ البلاد التي سَلِمَت من شرّ القتال، إلَّا أنَّ انضمامه إلى جانب الأهمية من حيث موقعه الإستراتيجي في الشرق الأوسط، وارتباطه النقدي ببريطانيا، وفداحة خسـائر الحلفاء البحريـة والبرية كانت عوامـل ضياع جزء مهم من مصـادرهِ لتجهيز الجيوش واسـتنزاف الموارد، وعرقلة العلاقات التجاريـة، بحيث كان أثر الحـرب على تجارتهِ الخارجية أثر بالغ السوء[٤٦].

تردد صدى نشـوب الحـرب العالمية الثانية عالياً في الأسـواق العراقية، إذ سـاد القلق وعدم الاستقرار في جميع المرافق الإقتصادية، فلم يشمل الأسواق التجارية فقط، وإنَّما امتدت لتشمل البنوك أيضاً، إذ هرع أصحاب الودائع إلى سحب ودائعهم كما تزاحم الناس أمام المتاجر والحوانيت لاقتناء السـلع والمواد التموينية الأساسـية والمستوردة التي قـام التجار بإخفائهـا واحتكارها للمُضاربة بها، ولاسـيَّما المواد التموينية كالسـكَّر والشاي والقهوة والصابون، فضلاً عن المواد الأساسـية كالملابس، في ظلِّ هكذا أوضاع كان من الطبيعي أنْ ترتفع أسعار المواد الغذائية الأساسية، وهو ما تحقَّق فعلاً، إذ ارتفعت إلى نسبة أكثر من (٥٠٪) من سـعرها قبل إعلان الحـرب، وحاولت غرفة تجارة بغداد من جانبها طمأنة الرأي العام العراقي مؤكِّـدةً في بيانها الصادر في السـادس من أيلول ١٩٣٩م متانة وسـلامة الوضع التجاري والمالي في العراق، وذلك بسبب بُعدهِ عن مسرح العمليات العسكرية واستمرار مواصلاتهِ مع معظم أقطار العالم المتاجرة معه، ثمَّ ذكرت الغرفة في بيانها أنَّ ما موجود في المواد الغذائية الأساسـية والسلع لا يكفي لسدِّ الحاجة المحلية حسب، بل ليحافظ على الاستقرار الداخلي[٤٧].

مـن اللافت للنظر حقاً أنْ تشـهد الأسـواق العراقية في عـام ١٩٣٩م، تكدس كميات كبيرة من محصول الشعير نتيجة اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية، وقد تعـذَّر تصدير هذهِ الحبوب إلى الخارج، فتم التفاوض بين الحكومة العراقية والحكومـة البريطانية على محصول الشـعير، وتمَّ بيع كمية تراوحت بين (١٥٠) ألف طن إلى (٢٠٠) ألف طن، وبسعر لا بأس في ذلك الوقت من عام ١٩٣٩م، وهو ما شـكَّل دعماً للاقتصاد العراقي وتعزيزاً له، ومما يستحق الذكر هنا أنَّ اللجنة المركزية للتموين، لمعرفة ما متوفر منها لـدى التجار المسـتوردين وأصحـاب المحلاَّت التجاريـة، هـددت المخالفين بفـرض العقوبات المنصـوص عليهـا، إلاَّ أنَّ إجـراءات الحكومة كانت غير موفَّقة، إنَّ إغفال الحكومة عن معالجة العوامل الرئيسـة لمشكلة التموين، والتي تمثَّلت فضلاً عن قيـام معظم أعضـاء الطبقة الحاكمة وعـددٍ مـن النواب بربـط مصالحهـم بمصالح الاحتكاريين والمستغلين والتضخم النقدي وعدم توجيه الاسـتهلاك والإنتاج بالكيفيـة والمقادير التي تقتضيها ظروف الحرب سـاهم في إفسـاد معظم الإجراءات الإقتصادية، وجعل إجراءات وتدابير الحكومة محدودة وغير فعَّالة[٤٨].

رابعاً: تجارة الاستيراد أثناء الحرب

كانت تجارة الاسـتيراد العراقية قد أصابها مـا أصاب الوضـع المتدهور فـي العالم، على الرغـم من أنَّهـا كانت جيدة نحو سـنة ونصف من بدء الحرب، مُستفيدةً من العلاقات التجارية

الواسعة مع الشرق الأقصى والهند، ومن تسيير الاستيراد من إيطاليا وبعض الدول الأوربية، ثـمَّ ما لبث الوضع أنْ تردَّى منذ أواسط سنة ١٩٤١م، إذ كانت ألمانيا قد غزت أكثر بلاد أوربا ودخلت اليابان وأمريكا وإيطاليا الحرب، وضاعت أكثر أراضي الحلفاء في الشرق الأقصى، وتفاقمت خسائرهم البحرية، واشتدت أنظمة الرقابة على التصدير والشحن. فترتَّب عل ذلك ضمور التجارة ضموراً سريعاً من حيث الكمية وإنْ تضخمت من حيث القيمة[٤٩].

والذي ساهم في ضمور التجارة كذلك، عدم وجود وسائل نقل لدى العراق يمكن أنْ تساعده في نقل البضائع، فتوضَّحت آثار أزمة الاستيراد في الأسواق، إذ اجتاحت الأسواق مضارباتٍ شاذة وتضاؤل المعروض من السلع بشكلٍ كبير ومستمر، ما أدى إلى بروز الأزمة، فقد انخفضت قيمتها في السنتين (١٩٤٠-١٩٤١م)، ليبلغ استيراد سنة ١٩٤١م حوالي (٦,٨٥٠,٠٠٠) دينار مقابل (٨,٦٩٣,٠٠٠) دينار سنة ١٩٤٠م، وقد انخفضت معظم البضائع لسنة ١٩٤١م قياساً إلى السنة السابقة من حيث الكمية باستثناء عددٍ من البضائع أهمها نفط الوقود وأوعية التمور الخشبية، أمَّا من حيث القيمة فقد زاد استيراد السكَّر والأخشاب والمكائن والأجهزة المنزلية[٥٠]. والجداول (٣-٤-٥) المرفقة تُبين كمية الإستيرادت لبعض المواد الرئيسة للسنوات (١٩٣٩-١٩٤١).

وشَهِدت تجارة الاستيراد عام ١٩٤٢م حركة متواصلة متدرجة ناشئة عن ظروف الحروب برزت آثارها في ارتفاع أسعار المواد المُستوردة وانخفاض كمية المواد الواردة إلى العراق، وقد زادت قيمة الإستيرادات في سنة ١٩٤٢م بنحو (٥,٥) ملايين دينار عن السنة السابقة، إذ بلغت قيمتها (١١,٩٠٥,٠٠٠) دينار، وكذلك حصول زيادة في استيراد الأقمشة القطنية والحريرية والصناعية والشاي من (٢٢٧٢) طناً عام ١٩٤١م إلى (٢٨٨١) طناً، وكذلك حصل نقص في استيراد الحديد والفولاذ والمراجل والمكائن الآلية والآلات والأجهزة الكهربائية والملابس من الولايات المتحدة الأمريكية، والمراجل والمكائن الآلية والإسمنت والأقمشة القطنية والحريرية الصناعية من اليابان والسكَّر من مصر[٥١].

أصدرت الحكومة العراقية في آذار ١٩٤٢م قانون تنظيم الحياة الإقتصادية رقم (١١) لسنة ١٩٤٢م، الذي تمَّ بموجبهِ منح صلاحية واسعة في تنظيم الاستيراد وتقييدهِ بإجازةٍ تُمنح على أساس أفضلية وأولوية المواد وحسب أهميتها والحاجة إليها، فضلاً عن ذلك منع التجار استيراد مواد أخرى، في حين للحكومة الحق في استيرادها مباشرةً عندما تشاء، وهذا يعني زيادة الصلاحيات الممنوحة للحكومة ما يؤشر مدى تدخل الدول في هذا المجال[٥٢].

كما إنَّ تجارة الاستيراد العراقية في سنة (١٩٤٤-١٩٤٥م)، قد ارتبطت بنفس المتغيرات التي حدثت في تلك الفترة، إذ شَهِدت كِلا السنتين تحسناً واضحاً في تجارة العراق الخارجية، فظهرت آثار اتساع نطاق التجارة العالمية واضحةً بسبب تحسن وضع دول الحلفاء الحربي، وإعادة فتح البحر المتوسط للمِلاحة التجارية، وارتفاع الإنتاج للدول الكبرى كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والهند، سواء كان ذلك في حقل البضائع المدنية أم في بناء وسائل النقل البحري، وتخفيف بعض القيود المفروضة على حركة التجارة

الخارجيــة، فضلاً عن ذلك فإنَّ شــبح الأســبقية الحربيــة، قد تقلَّــص إلى حدٍّ ما، وشَــهدت هاتان السنتان زيادة حجم الإستيرادات عمَّا كانت عليه في السنتين السابقتين (١٩٤٢-١٩٤٣م)، إذ وصلت أقيامهــا إلى (٣٣,١٨٥,٠) دينــار، بعد أنْ كانت في السنتين الســابقتين (٢٧,٨٢٤,٠) دينار، كما عكست أرقام هاتين السنتين النزعة الاستهلاكية المتزايدة، إذ بلغت أقيام السلع الاستهلاكية وحدها (٢١,٣١٢,٠) دينــار في حين كانت قيمة الســلع الإنتاجية المســتوردة (١١,٨٧٣,٠)، أي بنســبةٍ أكثر من ٤٥٪ تقريباً[٥٣].

خامساً: تجارة التصدير وأثرها في الحرب

إنَّ الســنتين الأولى من الحرب لم تؤثِّرا على قيمــة تجارة التصدير أو كميتها تأثيراً يُذكر، فلقد تقــررت كميــات التمــور المصدرة وأســعارها باتفاقــات احتــكار خاصة عُقدت ســنة ١٩٣٩م، وظلَّــت النســبة بيــن إنتــاج الحبــوب والبــذور والمواشــي وبين حاجة الاســتهلاك المحلِّي شبه ثابتة، كما ظلَّ إنتاج القطن على اتســاعهِ مستفيداً مــن الإعانات المقررة له، على أنَّ هذهِ الأوضاع فيمــا بعد تغيرت ومنذ أواســط ســنة ١٩٤١م، إذ دخلــت جيوش الحلفاء العراق، ثمَّ اجتاحت إيران وســوريا وتكاثرت في مصر وفلســطين وشرق الأردن، فأصبح على الإنتاج الزراعي في العراق أن يواجه الحاجــة المتضخمة إلى المواد الغذائية فيه وفي الأقطار المذكورة، وأنْ يمد تركيا وبعض البلاد الأخرى بشيءٍ من هذهِ المواد[٥٤].

وأقدمت الحكومة على تشريع قانون لتنظيم الحياة الإقتصادية رقم (١) لسنة ١٩٤١م، إذ تمَّ بموجبــهِ تنظيم التصدير بإجــازةٍ حكومية، وقد خول هذا القانون الحكومة صلاحية واســعة في منع تصدير المواد وتحديد الأســعار، كما أجاز لها صلاحية تصدير بعض المواد كلفائف التبغ العراقي عدا المُحسَّــن (التنباك) وعِرق السوس والعفــص والقطن الخام والجلود والدبس ونوى التمــر والحصران والســجَّاد، بإجازةٍ ممنوحة، وتمَّ منع تصدير المنسوجات القطنية والحريرية والصوفية والبطانيات اعتبــاراً من ٢٤/كانون الأول/١٩٤٢م[٥٥]

لجأت الحكومة في ســنة ١٩٤١م إلى اتخاذ بعض الإجــراءات التي تخص حركة التصدير، إذ أضافــت كافة أنواع الحبوب إلى قائمة الســلع التــي لا يجــوز تصديرها، إلاَّ بإجــازة بموجب نظــام رقــم (٥٩) لســنة ١٩٤١م، ويمكن القول إنَّ هــذا الإجــراء كان محكومــاً بمُعطيــات تلك المرحلــة، إذ كانــت آثار الحــرب غير واضحة نوعاً ما على الاقتصاد العراقي، كما كانت السلع المخزونة متوفرة وكذلــك طرق الاتصال بدول الشرق الأوسط، أمَّا بالنســبة لصادرات العراق في ســنة ١٩٤٢م، حيث كانت التمور في مقدمة هذهِ الصادرات، إذ بلغت الكميات المُصدَّرة منها (١٠٥٥٩٨) طناً وبقيمة (١,٢٩٨,٣٤٠) ديناراً، وجــاءت بريطانيا في مقدمة الدول المســتوردة لهــذهِ المادة، إذ بلغت قيمــة التمور المُصدَّرة لها مــا مقــداره (١٢٥٨٣٣) دينــار، ثمَّ مــن بعدها الهنــد ومصر، أمَّا بقية المواد المُصدَّرة الأخرى والتي شملت الجلود المدبوغة والحيوانات الحيَّة والقطن الخام والأسماك والبيض والبذور[٥٦].

ومما يســتحق الإشــارة إليه هنا أنَّ وزارة نوري السعيد[٥٧] السادسة في التاسع من تشرين الأول ١٩٤٢م، حاولــت معالجة الخلل في هذهِ الظاهرة لغرض تنظيم الحياة الإقتصادية، وسدِّ حاجة الاســتهلاك الداخلي، فصــدر بيان للجنة التمويــن المركزي رقم (١-٦) لســنة ١٩٤٢م،

تمَّ فيهما منع تصدير الأغنام واللحوم والطيور، وقد ترتَّب على ذلك ارتفاع أسعار سائر المحاصيل بإطِّراد واختلال النسبة بين العرض والطلب فيما يتعلَّق بالحبوب والمواشي بصفةٍ خاصة، وانصراف الزراع عن إنتاج القطن، ونشاط استهلاك التمور في الداخل وفي الأقطار المجاورة حتَّى خرج جزء ملحوظ من هذا الحاصل عن نطاق التجارة المشروعة، فكانت مقتضى الأوضاع الجديدة أنْ تتطلَّب نزعة التسيير على تجارة التصدير إلى العكس، وكان أوج الأزمة سنة ١٩٤٣م، إذ قارب احتشاد الجيوش الأجنبية في الشرق الأوسط واعتمادها على مواردهِ في تلك سنة ١٩٤٣م[٥٨].

وهبطت كميات من المنتوجات العراقية المُصدَّرة في سنة ١٩٤٣م، بينما زادت قِيَم بعضها من جراء ارتفاع الأسعار للحاجات ارتفاعاً فاق كلَّ حدٍّ معقول، لدرجة أنَّ نوري السعيد رئيس الوزراء، أعلن صراحةً عندما قال: "إنَّ الذي يتحكم بتصريف المنتوجات المحلية هي الأسعار، ونحن على اتصال بالدول المجاورة، لكي تشتري ما هو موجود في العراق من المنتوجات ولكن ليس لنا أنْ نُملي عليهم سعر الشراء"[٥٩].

ويبدو أنَّ رقابة الحكومة لم تكن فعَّالة، لأنَّ أغلبية الوزراء ومؤيديهم من طبقة المُلاَّك، نزلوا إلى السوق واستغلوا الفرصة والكسب غير المشروع في أحيانٍ كثيرة، ومما يستحق الذكر هنا أنَّ الباحث الاقتصادي الكبير محمد سلمان حسن قد أرجع ارتفاع الأسعار إلى زيادة طلب الجيوش البريطانية[٦٠].

وأنشأت وزارة خاصة بشؤون التموين بصدور قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٤٤م، النافذ في الثامن من أيار ١٩٤٤م، وضمَّت دوائر كانت موزعة بين وزاراتٍ مختلفة، كما أنَّ الاتجاه نحو تخفيف القيود السابقة قد بدأ فأصبحت شؤون التجارة الداخلية والخارجية منظَّمة على وفق الأُسس التالية:

١. استمرار خضوع الاستيراد لنظام الرخص.

٢. إيفاء القيود المقررة على التصرف بالسلع المستوردة الضرورية للاستهلاك أو الإنتاج، كالسكَّر والشاي والأقمشة القطنية.

٣. استمرار مراقبة التداول بالحنطة والشعير.

٤. التخفيف من قيود التصدير، فقد أُجيز تصدير بعض السلع برخصٍ خاصة، على شرط قيام المصدرين باستيراد سلع تعتبرها وزارة التموين ضرورية[٦١].

يمكن القول إنَّ تجارة الصادرات العراقية قد تحسَّنت في سنة ١٩٤٤م، بالقياس إلى ما كانت عليه في سنة ١٩٤٣م، فقد زادت نسبتهما بمقدار ٩٣٪ عمَّا كانت عليه في سنة ١٩٤٣م، إذ بلغت كمياتها بالأطنان (٥٨٧٦٠٩) طن لهذهِ السنة مقابل (٣٠٣٦٩٠) طناً لسنة ١٩٤٣[٦٢]. والجدول رقم (٦) يُبين أقيام الصادرات هذهِ.

سادساً: تجارة المرور (الترانسيت)

يشغل العراق بفضل موقعهِ الجغرافي موقعاً ممتازاً كطريق من الطرق التجارية العالمية، ويمكن القول إنَّ هذا الموقع قد تعزز حتَّى أصبح بمرور الوقت مركزاً تجارياً عالمياً لنقل البضائع من وإلى جميع أنحاء العالم، وتُعد تجارة المرور (الترانسيت) من الأنشطة المهمة لتجارة العراق الخارجية لِمَا تُشكله من مصدر دخل

للدولة والتجار ووكلاء النقل، فهي تُنشِّـط حركة النقل وتوسِّـع الأعمال وتُهيئ مورد جديد للدولة والأفـراد، فمن الطبيعي جداً أنْ تهتم الدولة بهذهِ التجارة رغبةً في الحصول على فوائدها[٦٣].

وكانـت سـنة ١٩٤١م قد شَـهِدت بـدء آثار الحرب على كمية تجارتي الاسـتيراد والتصدير وعلى قيمتها. لتعد نقطة تحول فيما يتعلَّق بتجارة الترانسيت أيضاً، فقد تلاشت حركة السفن التجارية في البحر المتوسـط، بعد أن اشتركت إيطاليا في الحـرب في تلك السـنة، فـازدادت أهمية الخليج العربي كوسـيلة للاتصال بين الشـرق الأوسـط والبـلاد الأخرى، كما أنَّ إنتاج الهند الصناعي قد نما فأصبحت مورداً لتجهيز بلاد الشرق الأوسط عـن طريق العـراق لكثيرٍ من السـلع التي تعذَّر الحصول عليها من أوربا وإنكلترا[٦٤].

وبلغت البضائع المارة بالعراق في النصف الأول في سنة ١٩٤٢م بمقدار (٤,٣٨٦,٣٦٦) دينـار، أي بمعدل (٧٣٠) ألف دينار شـهرياً، وبالنسـبة للتوزيـع الجغرافي فقـد كانت تركيا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة فـي مقدمـة الـدول التي مرَّت تجارتها بالعـراق فيما يتعلَّق بالبضائـع الـواردة منهـا والثانيـة بالبضائـع الصادرة إليهـا، ولتوضيح تجـارة المرور في سـنة ١٩٤٤م نجـد أنَّ هذهِ التجارة قد نشـطت نشـاطاً كبيراً إذ وصلت إلى مسـتوى لم تعرفهُ من قبل، فقد بلغـت أرقامها (١٣,٥٩٧,٨٤١) ديناراً مقابل (١٠,٢٦٧,٤٧٨) دينار في سـنة ١٩٤٣م، وقـد نشـأت هـذهِ الزيادة مـن جراء مـرور التبوغ المُصدَّرة إلـى الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت نسبتها إلى مجموع البضائع المـارة عِبر العـراق (٧٤,٧١٪) وتلتها إيران (١,١٩٣,٩٢٦) دينـار وبنسـبة (٨,٨٪) وسويسـرا بمجموع (٧٥٠٦١٣) دينار وبنسبة (٥,٥٪) فالولايات المتحدة الأمريكية بمجموع (٤٧٤) ألف دينار وبنسـبة (٣,٥٪)، ومن أهمِّ القوانين التي صدرت في مجال نظام الترانسيت هو بيان الكمارك رقم (٢) لسنة ١٩٤٤م، الذي نصَّ على مضاعفة المدة المحددة لنقل السلع بين البصـرة وبغداد، والمدة المحـددة للتصدير من مخازن اسـتيداع البصرة عن طريق البحر[٦٥]. جدول رقم (٧) يُبين مفردات تجارة الترانسيت خلال سنوات (١٩٤٠-١٩٤٥).

الخاتمة:

امتـازت التجـارة الخارجية فـي العراق، بالتفـوق فـي تجارتهـا وذلـك بسـبب الموقـع الجغرافـي العراقـي، كونه حلقـة الوصل بين الشـرق والغـرب، إذ يقـع علـى أهـم الطُّرق الموصلة إلـى الهند، وتمر عِبرَ أراضيه أقصر الطرق التي تربط آسـيا بأوربا، بوصفهِ مركزاً تجاريـاً حيويـاً يربط بين تجارة العـراق محلياً وإقليمياً، وشَهِد العراق نشاطاً تجارياً في أواخر العهد العثماني.

تأثـرت علاقات العـراق التجارية الإقليمية إلـى حدٍّ ما بالمتغيرات السياسـية فـي المنطقة وظهـور الكيانات السياسـية الحديثة في أعقاب هزيمـة الدولـة العثمانيـة في الحـرب العالمية الأولـى، وظهـور المشـكلات الحدوديـة بين العراق والـدول المجاورة، أمَّا علاقات العراق التجارية الدولية، لاسيَّما مع بريطانيا والهند فقد شَهِدت تقدماً ملحوظاً.

سَـعَت الدولـة العراقيـة منذ تأسيسـها إلى تنشـيط التجارة الداخلية والخارجية عن طريق إصدار مجموعة من القوانين الهادفة إلى تنظيم أحوال التجارة، وإنَّ نشـاط التجـارة الخارجية

يرتبط بهِ كثيراً من المشـاكل كدراسة الأسواق الخارجية والعوامل التنافسية السائدة من سعريةٍ وتكنولوجية.

أمَّـا العلاقـات والاتفاقيـات التجارية التي عقدهـا العـراق مع الأقطـار العربيـة والدول الأجنبيـة، كانـت لهـا الأثر فـي نمـو التجارة الخارجية وتطور هذهِ التجارة بمختلف أوجهها ومراحلها، ويُشـكِّل الميـزان التجاري وعملية التنافس التجاري على الأسـواق العراقية نوعاً من التقدم والإخفاق حسـب الوضـع الذي كان يسود فيه، وكما يتبين لنا أنَّ الحكومات العراقية قـد أهملت وضع سياسـة تجاريـة وطنية تخدم الاقتصـاد العراقي كلياً، فلا غرابة والحالة هذهِ أن تلغـي تلـك الحكومات القيود علـى التجارة الخارجية غـداة توقف الحـرب العالمية الثانية مـا أدى ليس فقط إلـى حدوث اختـلال خطير في الميزان التجاري العراقي، وإنَّما سـبب في حـدوث أزمة خبز حقيقية تجـاوزت في آثارها أكثر أيام الحرب العالمية قحطاً وغلاءاً.

جدول رقم (١)

الواردات خلال عامي (١٩١٧-١٩١٨م) ونسب الزيادة فيها[٦٦]

المواد المستوردة	السنة المالية (١٩١٧-١٩١٨م) جنيه إسترليني	السنة المالية (١٩١٨-١٩١٩م) جنيه إسترليني
المواد النسيجية	١,٩٢٠,٠٠٠	٣,٦٢٠,٠٠٠
الحبوب	٤٧٣,٠٠٠	٩٦٠,٠٠٠
السكّر	٣٨٠,٠٠٠	٩٤٦,٠٠٠
الشاي	٦٦,٠٠٠	٤٤٠,٠٠٠
الأخشاب	١٨٦,٠٠٠	١٩٣,٠٠٠
التبغ والسكائر	١٨٠,٠٠٠	١٨٦,٠٠٠
القهوة	١٥٣,٠٠٠	١٣٣,٠٠٠
الشخاط	١٧,٣٠٠	٨٦,٠٠٠
التوابل	١٤,٦٠٠	٧٣,٠٠٠

جدول رقم (٢)

أقيام الصادرات والإستيرادات للسنوات (١٩٢١-١٩٢٩م)[٦٧]

السنة المالية	قيمة البضائع المصدرة مقدرة بـ (لك روبية)	قيمة البضائع المستوردة مقدرة بـ (لك روبية)	الترانسيت
١٩٢١-١٩٢٢	١٠٦	١٩٤	
١٩٢٢-١٩٢٣	١٠٨	١٦٨	
١٩٢٣-١٩٢٤	١٣٦	١٨٢	
١٩٢٤-١٩٢٥	١٤٢	١٩١	
١٩٢٥-١٩٢٦	٥٠٢,٩٥,٣٨٣	١٠٥,٨٣,٠٣٣	٧٠٦,٣٤,١٩٣
١٩٢٦-١٩٢٧	٤٦٠,٨٩,٢٢٩	٩٨٥,٥١,٠٥٤	٥٧١,٨٣,٤٧٧
١٩٢٧-١٩٢٨	٦١٧,٠٠,٩١٦	١٠٨,٥١,٧٦٨	٥٣٨,١٥,٠٨٤
١٩٢٨-١٩٢٩	٥٥٧,٤٠٩,٠٧٤	٩٥٠,٠٥,٥٧٠	٥٨٥,٢٧٠,٠٤٦

جدول رقم (٣)
كميات الإستيرادات لبعض المواد الرئيسة للسنوات (١٩٣٩-١٩٤١م)[٦٨]

السنة	الشاي بالطن	السكَّر بالطن	الأقمشة بآلاف الياردات			الحديد وأنواعه بآلاف الأطنان
			القطنية	الصوفية	الحريرية	
١٩٣٩	٣١٠١	٤٥٠٩٨	٨٩,٨٣٣	١,٤٨٦	١٣,٨٤٩	٤١,٩
١٩٤٠	٣٢٣٣	٤٠٩٨٨	٦٧,٣٤٣	١٧,٦٧٠	١١٧	٢٢,٤
١٩٤١	٢٢٧٢	٣٨٤١٥	٣٨,٤١٥	٥٦٢	٨٧	١١,٩

جدول رقم (٤)
معدل قيم الإستيرادات لبعض المواد الرئيسة (١٩٣٩-١٩٤١)[٦٩]

السنة	الشاي دينار بالطن	السكَّر دينار بالطن	الأقمشة			الحديد وأنواع الصلب والفولاذ
			القطنية دينار لليارد المربع	الصوفية دينار لليارد	الحريرية دينار لليارد	
١٩٣٩	١٠٨	١٢	٠,٠٢	٠,٠٠٩	٠,٠٢	١٨
١٩٤٠	١٣٤	١٨	٠,٠١٢	٠,٠٠٩	٠,١٢	٢٩,١
١٩٤١	١٦٨	٢١	٠,٠١٧	٠,١٩	٠,٩	٣٢,٨

جدول رقم (٥)
مجموع قيم الإستيرادات الاستهلاكية والإنتاجية
والمجموع العام (بآلاف الدنانير) للسنوات (١٩٣٩-١٩٤١م)[٧٠]

السنة	الاستيرادات الاستهلاكية	الاستيرادات الإنتاجية	مجموع الاستيرادات
١٩٣٩	٤٦٩٣	٣٥٩٤	٨٢٨٧
١٩٤٠	٥٦٠٩	٣٠٨٤	٨٦٩٣
١٩٤١	٤٢٨٨	٢٥٦٢	٦٨٥٠

جدول رقم (٦)
الأسواق الرئيسة للصادرات العراقية لسنة ١٩٤٤م[٧١]

البلاد المصدرة إليها	القيمة بالدينار	النسبة المئوية
الجيش البريطاني	٢,٥٤٤,٣١٣	٢٧,٧٤
فلسطين والأردن	١,٦٢٠,٤٦٩	١٧,٦٧
إيران	١,١٩١,٤٧٠	١٢,٩٩
بريطانيا	٩٥٧,٤٦١	١٠,٤٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٦٦٠,٢٤٣	٧,٢٠
سوريا	٦٤٨,٠٠٦	٧,٠٧
الهند	٤٧٧,٢٦٥	٥,٢٠

جدول رقم (٧)

يبين هذا الجدول أهم مفردات تجارة الترانسيت خلال سنوات (١٩٤٠-١٩٤٥م) بآلاف الدنانير ومرتبة حسب الأهمية ومعدلات هذهِ القيم خلال السنوات المذكورة[٧٢]

المواد	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	المعدل
التبغ	١١١	١,٧٣٨	٤,٣٢٦	٧,٧٢٤	١٠,١٥١	٤,٥٨٣	٤,٧٥٦
الصوف ومصنوعات	٦٢٦	٤٨٧	٧٩٥	١,١١٦	٧٣١	١,٤٨٥	٧٠٧
مواد حيوانية ونباتية	٤٩٠	٦١٧	١,٢٥٨	١١٦	١١١	٣٠٥	٤٨٣
القطن ومصنوعات	٣٢٦	٨٠٣	٨٢٢	٦٠	٢٠	٣٠٩	٣٩٠
وسائل النقل	١٩٥	٤٠٠	٣٢٥	١٤٢	١٢٨	٨٣	٢١٢
المعادن العادية	١٤٩	٣٧٧	٤٩٠	٧٤	٧٥	٩٠	٢٠٩
المنتوجات الكيماوية	٢٢٦	٤١٢	١٠٤	٢٠٧	٢٤٦	٥٨	٢٠٩
الجلود والفراء	١٨٧	١٤٤	١٥٠	١٣٧	٢٨٨	١٣٥	١٧٤
الآلات والعدد	٩٧	٥٥٢	١٣٣	٨٩	٦٥	٤٥	١٦٤
الحرير ومصنوعاته	٨٦	١٦٧	٦٨	٦٥	١٣٩	٢٣٩	١٢٧
الفواكه والأثمار	٤٢	١٤٩	٩٧	٣٤	١٣٩	٢٧٩	١٢٣
المعادن الثمينة	١٥	٨	٣	٤٦	١٤٩	٣٣٤	٩٢
الملابس	٧٩	٩٢	٨١	٧٥	٧٢	١٢٤	٨٧
الشاي والبن والتوابل	١٣٨	١٨٤	٣١	٢٤	١	١٣	٦٥
المسكوكات	–	–	١٩٨	٢	١٨	–	٣٦
الورق وسلع المكتبات	٣٤	٣٢	٢٢	٣	٧١	٢٩	٣٤
الصابون والزيوت	٤	١٤	٣٠	٨	١٥	٢	١٢
السكَّر ومصنوعاته	٩	١٨	٢١	–	١	–	١٢
النفط ومشتقاته	١٢	١	٣	٢	٢	١	٤
سلع أخرى	٢٠٢	٩٥٦	٣٥٧	٣١٧	١,١٧٦	١,٧٤٤	٩٤٢
المجموع	٣,١١١	٧,٣٧٥	٩,١٨٤	١٠,٢٦٧	١٣,٥٩٨	٩,٨٦٩	٨,٩٠١

الهوامش:

(١) النهضة الصناعية: تُعرَّف الثورة الصناعية الأولى بأنَّها تطور الصِّناعات اليدوية إلى الصِّناعة باستخدام الماكينة، وهي عبارة عن تحولاتٍ اقتصادية وعلمية شَهِدتها بريطانيا ثمَّ انتقلت إلى كامل أوربا في نهاية القرن الثامن عشر نتيجة اكتشاف الآلة البُخاريَّة، وبظهور الثورة الصناعية أصبحت للصناعة المكانة الأولى بتحولها من النَّمط التقليدي اليدوي إلى نَمَط حديث وأكثر إنتاجاً. الزيدي، مفيد، موسوعة تاريخ أوربا الحديث والمعاصر (تاريخ أوربا في العصور الوسطى (٤٧٦-١٥٠٠م)، ط٣، (بيروت، ٢٠٠٤م)، ج١، ص٣٩٩.

(٢) الزهيري، زينب عبد الحسن محمود، تطور حركة التجارة في العراق للفترة (١٩٣٢-١٩٣٩م).. دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المُستنصرية، ٢٠٠٢م، ص٥.

(٣) فليح، حسين علي، الأوضاع الإقتصادية في العراق (١٩١٤-١٩٢١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المُستنصرية، ٢٠٠٤م، ص١٣.

(٤) مولى، صبا حسين، تطور حركة التجارة في العراق (١٩١٤-١٩٣٢م).. دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المُستنصرية، ٢٠٠١م، ص٦.

(٥) الترانسيت Transit: عبور أو مرور البضاعة من دولةٍ إلى أخرى، عِبرَ أحد المرافئ مع إعفائها من رسوم الدخول. دليل تيسير التجارة، ملاحظات تقنية على التدابير الأساسية لتيسير التجارة، الأمم المتحدة، نيويورك وجينيف، ٢٠٠٦م، ج٢، ص٩٥.

(٦) مولى، مرجع سابق، ص٨.

(٧) نظام الطابو: انتشرت ظاهرة طبقة المُلاَّك الكبار بعد أنْ بات الفلاَّحون يتهربون من تسجيل الأراضي باسمهم، وكانت بعض العائلات تُسيطر على مساحاتٍ شاسعة في المدن والقرى، ومع صدور قانون الأراضي وما تبعه من قوانين تتعلَّق بتسجيل الأراضي، ظهرت عائلات جديدة استغلت فرصة هروب الفلاَّحين من تسجيل أراضيهم، فحصلت على مساحاتٍ واسعة من الأراضي. وأرادت الدولة العثمانية تثبيت سلطانها على الأراضي وتقليص هيمنة المُلاَّك الكبار والعشائر في السيطرة على الأراضي، لكنها في واقع الأمر فشلت في ذلك؛ ما أدى إلى زيادة ونمو فئة الملاَّكين الكبار، حيث أدخلت تعديلاتٍ على قوانين الأراضي عام ١٩١٣م أتاحت بموجبها ضمن ظروفٍ معينة تملُّك تلك الأراضي الأميرية، وتمكين الشركات من شراء الأراضي، ونتيجةً لهذهِ التعديلات أصبح بالإمكان تسجيل أراض أميرية زراعية لمدة عشر سنوات متتالية وأراضي أوقاف زُرعت لمدة (٣٦) سنة، فاستغل كبار المُلاَّك هذهِ القوانين وأخذوا يحوزون على مساحاتٍ واسعة من الأراضي، وتتكدَّس بأيديهم سندات الملكية، فساهمت هذهِ القوانين في انتقال الأراضي من مُلكية الدولة والوقف إلى المُلكية الخاصة. جريدة الوقائع العراقية، مجموعة القوانين والأنظمة – تاريخ ١٩٣٣م (قانون التعريفة الكمركية)، ع١٢٤٥، ١٩٣٣/٤/٢٩م، ص٤٤.

(٨) مدحت باشا: أحمد شفيق مِدحت بَاشا، سياسي عثماني وإصلاحي ذو توجه موالي للغرب، تولَّى مناصب متعددة، منها الصدارة العظمى، ووزير العدل، وخدم قبلها والياً لولاية بغداد وولاية دمشق وولاية سالونيك. العاني، خالد عبد المنعم، موسوعة العراق الحديث، (بيروت، ١٩٧٧م)، ج١، ص١٧١.

(٩) مولى، مرجع سابق، ص١٠.

(١٠) حسن، محمد سلمان، التطور الاقتصادي في العراق.. التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي (١٨٦٤-١٩٥٨م)، (بيروت، ١٩٦٥م)، ج١، ص٨٧.

(١١) المرجع نفسه، ص٨٨.

(١٢) جريدة زوراء: تم صدور جريدة زوراء العراقية على يد مؤسِّسها الوالي مدحت باشا، الذي جلب لها مطبعة من باريس عام ١٨٦٩م، أسماها بمطبعة (الولاية)، فكانت المطبعة والجريدة صنوين لعملٍ واحد. صدرت زوراء ومنذ عددها الأول باللغتين العربية والتركية وبالحجم المتوسط، بثماني

صفحات، ثـمَّ بأربع صفحات، حتَّـى عام ١٩٠٨م.
الحسـني، عبد الـرزاق، تاريخ الصحافـة العراقية منذ عهد مدحت باشـا حتَّى نهاية عام ١٩٣٣م، ط٣، (صيدا، ١٩٧١م)، ص٧.

(١٣) مولى، مرجع سابق، ص ص١٤-١٥.

(١٤) جميل، مظفر حسـين، سياسـة العـراق التجارية، (القاهرة، ١٩٤٩م)، ص٨٩.

(١٥) الربيعي، إسـماعيل نوري ميسـر، تاريخ العراق الاقتصـادي في عهد الانتـداب البريطاني (١٩٢١-١٩٣٢م)، رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة، كلية التربية الأولى (ابن رشـد)، جامعة بغداد، ١٩٨٩م، ص٣٢.

(١٦) شـركة لنج: في سنة ١٨٦٠م وبعد توسع المصالح البريطانيـة فـي العراق وبنـاءاً على الدراسـة التي أجرتها البعثة البريطانية، قام هنري بلوسا لنج وعدد من أفراد أسرته بتأسيس شركة تجارية للنقل النهري بأسـم (شركة لنج)، وعهد بإدارتها إلى أخوه (ستيفن لنـج)، وبما أنَّ هناك موافقة سـابقة كانـت البعثة قد حصلت عليها من الحكومة العثمانية للعمل في أنهار العـراق، فقد حصلت الشـركة بالرغم من اعتراض الوالـي العثمانـي في بغـداد محمد أمين نامق باشـا (١٨٠٤-١٨٩٢م) علـى أمتياز باسـم (شـركة لنج وإخوانه المحدودة للمِلاحة النهرية في العراق) التي يعرفها البغداديون بـ(بيت لنج)، بدأت الشركة بتسيير أول باخرة أطلقت عليها أسم (سيتي أوف لندن) أي: مدينـة لندن، تعمـل بين بغداد والبصـرة، وفي عام ١٨٦٤م كان للشركة باخرة جديدة تحمل أسم (دجلة) تعمل على نفس المسار، كان عمل الشركة في العراق تحت رعاية الوكالة السياسية البريطانية في العراق التـي تُشـرف عليهـا حكومـة الهنـد البريطانيـة، التي وجـدت في العـراق إمكانات هائلـة للمصالح البريطانية. يُنظر:

عشـر، عمر جاسـم، التنافـس الدولي حـول العراق في القرن التاسع عشر.. دراسة مشرقية،

posted by or Ental studies on March 25, 2013.

(١٧) فليح، مرجع سابق، ص١٣٤.

(١٨) حسن، مرجع سابق، ص٩٧.

(١٩) الربيعي، مرجع سابق، ص٣٢.

(٢٠) فليح، مرجع سابق، ص١٤٠.

(٢١) المرجع نفسه، ص١٤٥.

(٢٢) مولى، مرجع سابق، ص١٤.

(٢٣) فليح، مرجع سابق، ص١٥٧.

(٢٤) مولى، مرجع سابق، ص٤٩.

(٢٥) فليح، مرجع سابق، ص١٦٢.

(٢٦) المرجع نفسه، ص١٦٥.

(٢٧) برسـي كوكس: سياسـي بريطاني ساهم في رسم السياسـة البريطانيـة في الوطن العربـي بعد انهيار الدولة العثمانية، حيث شـارك قوات الثورة العربية الكبرى فـي مُحاربة قـوات الدولـة العثمانية، ولقد عَمِل بمنصب المُقيم السياسـي البريطاني في الخليج العربي، وكان له علاقة مع شيوخ دول الخليج العربي وتربطه ببعض القبائل علاقاتٍ ودية. حمدان، محمد سـعيد أحمد، العلاقات العراقية – السـعودية ما بين (١٩١٤-١٩٥٣م)، (عمان، ٢٠١٣م)، ص١٦١.

(٢٨) الربيعي، مرجع سابق، ص٣٦.

(٢٩) مولى، مرجع سابق، ص٦٣.

(٣٠) فليح، مرجع سابق، ص١٦٨.

(٣١) الكعبـي، عبد العزيز محسـن محمد، تطور تجارة العـراق الخارجيـة (١٩٣٩-١٩٥٨م)، رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة، كليـة التربيـة، الجامعة المُستنصرية، ٢٠٠٦م، ص٩.

(٣٢) الربيعي، مرجع سابق، ص١٥٤.

(٣٣) جميل، مرجع سابق، ص١٥٥.

(٣٤) الكعبي، مرجع سابق، ص١٠.

(٣٥) الربيعي، مرجع سابق، ص١٥٦.

(٣٦) أحمـد، كمال مظهر، صفحات مـن تاريخ العراق المعاصر، (بغداد، ١٩٨٧م)، ص ص٩٨-٩٩.

(٣٧) مولى، مرجع سابق، ص١٠٧.

(٣٨) الكعبي، مرجع سابق، ص١٥.

(٣٩) قانـون التعريفـة الكمركية: نشـأت ظروف رأت

فيها الحكومة أنَّه من اللازم لمراعاة مصالح العراق الإقتصادية تحديد أو تنظيم أمر استيراد بضاعةٍ ما من البضائع، سواء كان ذلك فيما يخص مجموع كمية أو مجموع قيمة ما يُراد استيراده منها من جميع المصادر أو من أيّ مصدر كان، فيجوز إصدار أنظمة لتعيين الحدّ الأعظم للكميات أو للقيم مما يمكن استيراده، إمَّا بصورةٍ عامة أو بصورةٍ خاصة من البلد أو من البلدان المذكورة في تلك الأنظمة. المرجع نفسه، ص١٦.

(٤٠) جميل، مرجع سابق، ص١٦٩.

(٤١) الكعبي، مرجع سابق، ص١٧.

(٤٢) المرجع نفسه، ص١٨.

(٤٣) جميل، مرجع سابق، ص٣٦٤.

(٤٤) حسن، مرجع سابق، ص٩٢.

(٤٥) الشذر، حسين طعمة، العلاقات العراقية -الألمانية (١٩٣٢-١٩٤١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٨٨م، ص٥٨.

(٤٦) جميل، مرجع سابق، ص٣٧٩.

(٤٧) الكعبي، مرجع سابق، ص٢٦.

(٤٨) الزهيري، مرجع سابق، ص٦٣.

(٤٩) الكعبي، مرجع سابق، ص٣١.

(٥٠) جميل، مرجع سابق، ص٤١٠.

(٥١) الكعبي، مرجع سابق، ص٣٤.

(٥٢) المرجع نفسه، ص ص٣٨-٣٩.

(٥٣) جميل، مرجع سابق، ص١٨١.

(٥٤) المرجع نفسه، جدول رقم (٥)، ص٣٥.

(٥٥) المرجع نفسه، جدول رقم (٦)، ص٣٥.

(٥٦) جميل، مرجع سابق، ص١٤٥.

(٥٧) نوري باشا السعيد: سياسي عراقي، شَغَل منصب رئاسة الوزراء في المملكة العراقية (١٤) مرة، من وزارة ٢٣/مارس/١٩٣٠م إلى وزارة ١/ مايو/١٩٥٨م، كان نوري السعيد ولم يزل شخصيةً سياسية كَثُر الجدل حولها، ولقد اختلفت الآراء عنه. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٧، (بغداد، ٢٠٠٨م)، ص٢٣٥.

(٥٨) الكعبي، مرجع سابق، ص٦٦.

(٥٩) جميل، مرجع سابق، ص٤٨٥.

(٦٠) المرجع نفسه، ص٤٤٦.

(٦١) الكعبي، مرجع سابق، ص٦٩.

(٦٢) المرجع نفسه، ص٧٢.

(٦٣) جميل، مرجع سابق، ص٤٨٩.

(٦٤) الكعبي، مرجع سابق، ص٧٧.

(٦٥) المرجع نفسه، جدول رقم (٢٠)، ص٧٦.

(٦٦) المرجع نفسه، ص٨٥.

(٦٧) جميل، مرجع سابق، ص٤٥٦.

(٦٨) المرجع نفسه، ص٤٦.

(٦٩) الكعبي، مرجع سابق، جدول رقم (٢٨)، ص ص٩٠-٩٦.

(٧٠) المرجع نفسه، جدول رقم (٦)، ص٤٤.

(٧١) الكعبي، مرجع سابق، جدول رقم (١)، ص١٠.

(٧٢) الكعبي، مرجع سابق، جدول رقم (٤)، ص٣٤.

Historical Vision of the Foreign Trade Movement in Iraq (1869-1945)

Dr. Widad Jaber Ghazi
Al Mustansiriya Center For Arabic
And International Studies

Abstract:

Trade policy in its broad sense. As an intervention by the State in the affairs of foreign trade, it is an age-old effectiveness in its existence, developed in the extent of its importance and the elements of it, different in its purposes and objectives. The aforementioned policy is a symptom of the division of human society in various nations. He went on to follow the evolving origins of the state, which is a means of various means driven by the different interests that built the walls of political borders and established the reasons for defense. In the modern era, the emergence of modern countries was marked by the emergence of the industrial revolution. The twentieth century saw new factors of international concern and conflict between the interests of the nations. This century was characterized by the attempt of some empires and richness at the expense of others, (B) its limited area. Another team is keen to formulate its economic entity, which has reached the height of development, the national sentiment, the increasing political barriers and the rush to adopt the causes of industrialization everywhere.

The development of Iraq›s trade for the period 1869-1945 is gaining increasing importance in the eyes of specialists in the Iraqi economy, as it represents the head of the national economy and one of the main sources of national income.

سياسات الحكومات المُتعاقبة تجاه العشائر وأثرها على المجتمع العراقي (١٨٦٩-١٩٥٨م)

د. جواد رضا رزوقي السبع(*)

مقدمة:

يُعد البحث الموسوم "سياسات الحكومات المُتعاقبة تجاه العشائر.. وأثرها على المجتمع العراقي"، من الأهمية الاستثنائية بمكان لما فيهِ من العِبَر التاريخية التي يمكن الاستفادة منها في الوقت الحاضر لتلافي الكثير من الأخطاء التي وقعت بها الحكومات السابقة في تعاملها مع مشكلة العشائر، ولتشابه الظروف نسبياً بين ما مرَّ بهِ العراق خلال فترة البحث والإفرازات التي نجمت عنه، وبين ما يجري الآن من سياساتٍ متخبِّطة قد تجر العراق ليختبر نفس التجارب التي مرَّ بها فيما مضى، ومن هنا جاء اختيارنا لهذا الموضوع.

قُسِّم البحث إلى مقدمةٍ وخاتمة وثلاث مباحث رئيسة، تطرق المبحث الأول إلى الظروف التي مرَّ بها العراق والتي أسهمت بعدم استقرارهِ وتدهور مدنه والتجاء أفرادهِ للتمسك بعشائرهم وأعرافهم العشائرية، مُسلِّطين الضوء على السياسات الخاطئة التي اتبعتها السلطات العثمانية من خلال ولاتها في العراق، تجاه العراق والنتائج التي أثرت من خلالها على الأوضاع العامة والمجتمع العراقي.

بينما خُصِّص المبحث الثاني إلى الكشف عن الدور السلبي الذي مارسه السياسيون البريطانيون أثناء فترة الاحتلال (١٩١٤-١٩٢١م) والفترات اللاحقة، من خلال العمل على إضعاف المؤسَّسات السياسية والاجتماعية العراقية، من خلال إتباع سياسات تمنع تقدم العراق نحو المدنية وبناء مجتمع موحَّد تحت قيادةٍ وطنية مُقتدرة، حيث تمثلت سياستهم بتكريس التفرقة بين الريف والمدينة وتشريع قانون دعاوى العشائر الذي ميَّز بين فئات وطبقات المجتمع العراقي، وكذلك اعتماده سياسة خلق زعماء غير وطنيين يعتمد وجوده عليهم، وتقديمه لهم كل الامتيازات والدعم المادي والعسكري لفرض نفوذهم على القوى الأخرى، بشكلٍ يضمن للبريطانيين حالة التفوق بين هذهِ القوى المتنافسة ويحافظ على مصالحهِ في البلاد.

(*) جامعة واسط / كلية الآداب.

وتناول المبحث الثالث والأخير سياسة الحكم الملكي تجاه العشائر وأثره على المجتمع العراقي، فهذهِ السياسة التي تميَّزت بدورها الإيجابي نسبياً فيما يخص مسألة العشائر للفترة بين ١٩٢١م إلى ١٩٣٩م، والفترة اللاحقة من ثورة مايس ١٩٤١م تحديداً حتَّى عام ١٩٥٨م، حيث اتخذت المَلَكية خلالها موقفاً سيئاً فيما يخص سياستها تجاه العشائر، بتحالفها مع الإنكليز وطبقة ملاَّكي الأراضي الكبار من شيوخ العشائر، وابتعادها عن النُخبة الوطنية الناشئة من مثقفي المدن وإهمالها الكامل للجيش وضباطه، لتولِّد حالةً من الفجوة بين صفوف الشعب وحكومته سهَّلت بالتالي عملية الإطاحة بها.

ركَّز الباحث على الجانب التاريخي للموضوع والكشف بالقدر الممكن عن حقيقةِ أسباب المشكلات العشائرية التي كانت من أبرز ملامح تاريخ العراق الحديث، لاسيَّما في فترة الحكم العثماني للعراق، ونتائج السياسات الخاطئة تجاه العشائر والآثار السلبية التي نجمت عنها على وحدة المجتمع العراقي وتأخير عملية تحديثهِ وتمدينهِ ومواكبتهِ الدول المتقدمة في سائر أنحاء العالم.

سياسة الدولة العثمانية تجاه العشائر العراقية وأثرها الاقتصادي والاجتماعي (١٨٦٩-١٩١٤م):

أجمع علماء الآثار أنَّ العراق كان مهبط حضارةٍ تُعد مِن أقدم الحضارات في العالم، وأنَّه قد احتضن حضارةً مزدهرة، وظلَّت الحضارة تراود العراق حيناً بعد حين، وقد مرَّ عهد إبَّان تأسيس الدولة العباسية، أصبح العراق فيه مركز الحضارة العالمية، حتَّى صارت بغداد بوتقةً اجتماعية ضخمة تذوب فيها خلاصة ما أبدعته البشرية من تراثٍ حضاري حتَّى ذلك الحين[١].

إنَّ الدولة أساسٌ مهم من أُسس الحضارة، فإذا قويت الدولة في بلدٍ بحيث استطاعت أنْ تقمع النِزاع الداخلي فيه، وتضرب على أيدي اللصوص وقُطَّاع الطُرق، وازدهر الإنتاج الزراعي والتجاري والصناعي، وعُمِّرَت المدن، وانهمك الناس في حِرَفهم المختلفة لا يخشون شيئاً.

وقد شَهِدَ العراق في تاريخهِ فتراتٍ كانت الدولة ضعيفة فيه لا تستطيع أنْ تحمي أرواح الناس وأموالهم، وعند هذا وجد الناس أنفسهم مضطرين إلى الالتجاء إلى القيم العشائرية، يشتدون في التمسك بها كلَّما اشتد ضعف الدولة فيهم، فنرى العصبية القبلية وعادة الثأر والنجدة والضيافة تستفحل فيهم وتكاد تُسيطر على تركيبهم الاجتماعي سيطرةً تامة[٢]، ولذا يمكن القول بأنَّ العشيرة أو القبيلة في مثل هذهِ الظروف تقوم مقام الدولة، فالفرد يجد فيها الأمن والضمان والرعاية، فالقبيلة القوية كثيراً ما تحمي أبناءها في أيِّ مكانٍ يذهبون إليه، وإنَّها تهدد بالثأر كلَّ من يريد أنْ يعتدي عليهم، فإذا قُتل أحدهم بيد فردٍ من قبيلةٍ أخرى هبَّت القبيلة تُطالب بثأرهِ، بالمقابل يمنح أفراد القبيلة الفداء والولاء لقبيلتهم، وهم يُسرعون إلى نجدتها والتضحيةِ في سبيلها في المُلمَّات، إنَّها إذن مصلحة متبادلة بينه وبينها، فالفرد يتقوى بالقبيلة، والقبيلة تتقوى بهِ[٣].

وبكلماتٍ أخرى كانت العشيرة في الريف هي الجماعة الوحيدة المُنظَّمة اجتماعياً التي يمكنها أنْ تقي من الأذى، وكان باستطاعتها

إنْ وقـع الأذى أنْ تنتزع التعويض عنه، وحتَّى سـكَّان البلدات الريفية الصغيرة كانوا يدرجون أنفسهم كأعضاء في النظام العشائري[٤].

شَـهِدَ العراق لقرونٍ عديدة بعد سقوط بغداد عـام ٦٥٦هـ/١٢٥٨م وتعرضـهِ لسلسـةٍ من الغزوات التي جاءت من وسـط آسيا، ثمَّ نتيجةً للحروب العثمانية – الفارسية بعد الفتح العثماني فـي القرن السـادس عشـر، وتحول مسـارات الأنهـار، والتخريب الكلِّي تقريباً لسـدود الري القديمـة، وإهمال الصرف، وانتشـار الملوحة، ظاهـرة تراجع النفوذ المدني وعدم الاسـتقرار لمصلحةِ ازدياد ظاهرة البداوة بين ربوعهِ[٥].

امتـازت السياسـة التـي اتبعتهـا الحكومة العثمانيـة في العراق الذي اسـتمر زهاء أربعة قرون، وحتَّى النصف الثاني من القرن التاسـع عشر باستخدامها لما يعرف بـ"الحكم السائب"، إذ هـي اعتـادت أنْ تتـرك النـاس يفعلـون ما يشـاؤون ولا تتدخل في شؤونهم إلاَّ فيما يخص جباية الضرائب، وكان لسان حالهم يقول حسب تعبيـر علـي الـوردي :"ادفعوا لـي الضريبة وافعلوا ما شئتم، فلا شأن لي بكم". ولذلك خربت البلاد واندثرت تِـرع الري، وتكررت الأوبئة، وشاعت الغزوات والمعارك العشائرية، فكثُرت ظواهر قطع الطرق، وفرض الأتاوات، ما أدى إلى انتشار قِيم البداوة بين الناس[٦].

أمام هـذا الوضع العام المُتردي الذي خلَّفته الإدارة العثمانية للعراق، لم يكن هنالك بُد لكثيرٍ من أفراد المجتمع إلاَّ الاعتماد على عشـائرهم لتوفيـر الأمـان لهـم من اعتـداءات العشـائر الأخـرى، أو مـن تعسـف ملتزمـي الضرائب والتهـرب مـن فـرض التجنيـد الإلزامي على أولادهـم، وقد تكتَّلت بالتالي العشـائر العراقية فيما بينها لتشكيل أحلافٍ عشائرية كبيرة للتعاون فيما بينها للدفاع عن نفسـها، ومقاومة الحملات العسـكرية التي كان يقوم بها الولاة العثمانيون لجمـع الضرائب المفروضة عليهم، عند امتناع البعض من هذهِ العشائر دفع الضرائب المُجحفة المقـررة عليهم من قبـل الحكومـة[٧]، وكانت الفجوة كبيرة بين أفراد هذهِ العشائر والحكومة، والتي بالنسـبة لهم لم تكن سوى حكومةٍ أجنبية مقيتة لا تكترث سوى بجمع الضرائب المختلفة، دون تقديم أيِّ خدماتٍ بالمقابل لأفرادها، سـواء من ناحية الأمن أو التعليم أو الصحة.

لـذا كثيـراً مـا شَـهِد العـراق خـلال العهد العثمانـي قيام العديد مـن الانتفاضات وحركات التمرد العشـائرية على الولاة وممثليهم، هددت بعدم الاستقرار وتوقف الطرق التجارية العابرة على أراضيهم، لذا وقف النظام العشـائري عقبةً أمام السلطات العثمانية لفرض سيطرتهم الكاملة علـى الأراضـي العراقية وتسـهيل عملية جمع الضرائـب الحكوميـة وتأمين طـرق التجارة، ووضـع هـذهِ العشـائر تحـت السـيطرة، لذلك اعتمدت الدولة العثمانية في تعاملها مع العشائر سياسـةً من شـأنها تفكيك النظام العشائري للحدِّ من نفوذ شـيوخها، فقد كانت السلطات العثمانية تلجأ دوماً إلى استخدام القوة والقسوة عن طريق الحملات العسكرية لمُعاقبة العشائر الثائرة ضدها والممتنعة عن دفع الضرائب، ونشر الانقسامات بين العشـائر وشـيوخها[٨]، وكثيـراً ما فوضت السـلطات العثمانية أحد كبار شيوخ العشائر من الموالين لهـا، بعد منحهِ دعم الحاميات العثمانية مهمة جمع الضرائب من العشـائر القريبة منه، وهـؤلاء بدورهم يجمعون مبالغ كبيرة من المال أضعـاف المبلغ المطلوب، مما يتسـبَّب بالغالب بقيام انتفاضاتٍ عشائرية دامية ضدَّ الحكومة[٩].

إلاَّ أنَّ هذهِ السياسات التي اتبعها العثمانيون تجاه العشائر بمُجملها أسهمت بصورةٍ أو بأخرى في تقوية العصبية العشائرية والتلاحم بين العشائر من أجل مواجهة التحديات المُحدقة بهم(١٠).

ودفع فشل الحملات العسكرية المتكررة واستخدام القوة لحلِّ مشكلة الحركات العشائرية في العراق الوالي مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢م) لإتباع أساليب جديدة من أجل العمل على استقرار العشائر العراقية، وإخضاعها للسلطة المركزية عن طريق تطبيق قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨م، وقانون الطابو ١٨٥٩م؛ ليُعزز سياسته الرامية إلى تصفية النظام العشائري(١١).

وقبل الخوض في سياسية مدحت باشا تجاه تقويض النظام العشائري، يجب إلقاء نظرة سريعة على أُسس هذا النظام، تمتاز العشائر العراقية بتنظيماتٍ اجتماعية خاصة مرتبة ترتيباً هرمياً من أعلى القمَّة إلى القاعدة، وهذا التنظيم ينطبق على العشائر البدوية والريفية مع بعض الاختلافات البسيطة. فيضع النظام العشائري شيخ العشيرة على قمَّة النظام، وإمرته التي تتصف بالإلزام كونها حسب العُرف العشائري تحافظ على أبناء العشيرة. ويقوم بعض شيوخ العشائر الكبيرة ببناء القِلاع الضخمة على أماكن مرتفعة تُستعمل من أجل الدفاع عن العشيرة ضدَّ الاعتداءات الداخلية أو الخارجية أو من السلطات الحكومية، وتحتوي هذهِ القِلاع على المُضيف ومخازن الحبوب والمنتجات الأخرى، كما يساعد الشيخ عدَّة أشخاص باختلاف مواقعهم ومنزلتهم، منهم "الفريضة"، و "الأعوان" أو ما يُعرف بـ"أزلام" الشيخ البدوي، وهم مجموعة من المُسلَّحين يُحيطون بالشيخ ويحمونه وينفذون أوامره، و"الحوشية"، وهم الرجال المُسلَّحون المُرافقون للشيخ الريفي ويكونون بمثابة الحرس الخاص له، والمأمور الذي يقوم بنقل أوامر الشيخ وينفذها، والذي تُعد سلطته من سلطة الشيخ، فضلاً عن "السركال" الذي يقوم بمراقبة العمل الزراعي، وهو حلقة الوصل بين الفلاَّح والشيخ أو مُلاَّك الأراضي، ونتيجةً لضعف المدن كان الشيوخ هم الوحيدون القادرون على تأمين الحماية في تلك الفترة غير المستقرة، وبكلماتٍ أخرى كانت العشيرة في الريف هي الجماعة الوحيدة المُنظَّمة اجتماعياً والتي يمكنها أنْ تقي من الأذى(١٢)، ويمثل العوام قاعدة الهرم في النظام العشائري، وهم يعملون في الزراعة وحياكة الحصران وغيرها من الأعمال والحِرف اليدوية البسيطة، وتقع على هذهِ الفئة أكثر المهام وأثقلها، فهي التي كانت مُلزمة بتنفيذ أوامر الشيخ والمشاركة في الغزوات العشائرية، وقد عانت من المُعاملة السيئة من قبل الإقطاعيين والسراكيل، إذ كان الفلاَّحون يعملون بشكلٍ تعسفي في أرض الشيخ لساعاتٍ طويلة، مقابل حصة صغيرة من المحصول لا تكفي لسدِّ رمقهم(١٣).

وفي السهول العراقية كان لكلِّ عشيرة من العشائر المكوِّنة للاتحاد العشائري ما يُسمَّى بـ"الديرة"، التي هي مساحة من الأرض تشغلها عادةً، أو كانت تابعة لها ولاستعمالها الخاص طالما تمكَّنت من الدفاع عنها، وكان حقَّها في هذهِ الأراضي أمراً مكتسباً بالتقادم ومُعترفٌ بهِ بموجب التقاليد العشائرية، وكانت الديرة المملوكة وفق مبدأ الملكية الجماعية تتألَّف من أرضٍ تُستخدم كمَراعٍ، وكان القسم

المـزروع منها إمَّا يبقى ملكية عامة، أو يحتفظ الشـيخ لنفسـهِ منـه بنصفـهِ، أو خُمسـهِ، بينما يخصـص الباقي لمختلـف رؤسـاء العائلات، ولم تكن الأرض تُعتبر مُلكاً لرؤسـاء العائلات هـؤلاء بالمعنى المفهوم اليـوم للملكية، بل هي كانت توضع في عُهدتهم لخير العشيرة بأكملها، وبشـكلٍ مشـابه فإنَّ حيازة الشيخ لم تكن ترتبط بشـخصهِ بل بوظيفتهِ، وكانت عملياً هي حصة "المُضيف" الذي كان يُشـكِّل المركز السياسي والاجتماعـي للعشـيرة، وعملياً لـم تكن هنالك أيَّ ضمانـةٍ حقيقية لحيازة الأرض، سـواء في المناطـق الكرديـة أو العربية من العراق، وهو عامل أدى إلى انتشـار زراعة الكفاف، بسـبب خشـية الفلاَّحين أو مسؤولي الأراضي من عدم بقائهم في الأراضي التي يزرعونها في المواسم المقبلـة، كما تُنسـب زراعة الكفـاف أيضاً إلى ضعـف الاتصـالات، وحقيقة أنَّ فكـرة الربح كانت أساساً غريبة عن العشائر[١٤].

وكانـت معظـم الأراضـي تخضـع لنظام المُلكيـة الجماعية، وكان الفـلاَّح يزرع أرضه بحكـم عضويتهِ في العشـيرة. وملكية "الديرة" التي كانت تسـتند إلى قدرة العشيرة بمجموعها على الدفاع عنها، وكانت الأرض بالتالي تُعتبر ملكاً مشتركاً لجميع أفراد العشيرة، وعلى الرغم من أنَّ الشـيخ كان عادةً يحصل على جزء أكبر من الحاصل أو الدخـل، فإنَّه كان مُلزماً بإنفاق معظمهِ على مصلحة العشيرة[١٥].

أمَّا فيمـا يخص ملكية الأراضي، فاسـتناداً إلـى المفهوم العثمانـي، فإنَّ جميـع الأراضي باسـتثناء بعـض حيـازات الملكيـة الخاصـة والأوقاف، كانت أراضي "ميري" أي أنَّها ملك للدولة، وكان من يشـغل هـذهِ الأراضي يحوز عليها نظرياً باسـتئجارها من السلطة الحاكمة، وكان قانـون الأراضـي العثمانية لعام ١٨٥٨م يتضمن هـذا المفهوم، إلَّا أنَّـه أدخل في الوقت نفسـهِ حيازة وليس مُلك، من نوعٍ جديد عُرفت باسـم الـ"الطابـو"، ليبقي حق الملكيـة النهائية محفوظـاً نظرياً للدولة، إذ تعـود الأرض إليها إذا لم تُـزرع لمدة ثلاث سـنوات، لكنها تُعطي مستغلها حقاً قانونياً وموروثاً بالانتفاع المملوك للأفراد[١٦].

وبالعـودةِ إلى إصلاحات مدحت باشـا فيما يخـص العشـائر فإنَّه قد شَـرَع بتطبيـق قانون الأراضي العثماني على العراق ليُعزز سياسته الرامية إلى تصفية النظام العشائري، وبمقتضى أحكام هذا القانـون كان يجوز تفويض الأرض الأميريـة لزارعهـا الفعلـي، وبالتالي إكسـابه مصلحـة ثابتـة فيها، وكان مدحت باشـا يرمي من وراء انتهاج هذهِ السياسـة تحويل العشـائر شبه البدوية إلى مجاميع متوطنة بصورةٍ دائمة، قائمةً على الزراعة، وبالتالي تسهيل خضوعها للسـلطة المركزيـة، وعن طريق جعـل ملكية الأرض خاضعـةً لوثيقة تحريرية، كان مدحت باشا يرمي إلى القضاء على الحروب العشائرية حول الأراضـي المُتنازع عليها والاسـتعاضة عن سـلطة الشـيخ فـي منح الأراضي بسـلطةِ الدولة، جاعلاً أفراد العشـائر مسؤولين مباشرةً أمام الدولة، متخطِّين الشـيوخ، ما شـكَّل بدورهِ ضربةً مهمـة للنظام العشـائري، وعن طريق توزيع الأراضي بين زارعيها كان مدحت باشا يرمي إلى إلغاء الملكية العشـائرية المُشـتركة، والاسـتعاضة عنها بالملكيـة الفردية الخاصة، التي كان يعتقد أنَّها ستُحطم النظام العشائري[١٧].

وأسـهمت عوامل متعددة في فشل الأهداف

التي عزم مدحت باشا على تحقيقها من تنفيذِهِ نظام الطابو، فقلَّة كفاءة الموظَّفين المنفذين للعملية وفسادهم، ونفور العديد من الفلاَّحين من النظام لجهلهم بمضمونهِ، وخشيتهم من أنَّ تنفيذه سيزيد عليهم الضرائب، وفرض التجنيد الإلزامي على أولادهم، وعدم قدرتهم في كثيرٍ من الأحيان إثبات أقدميتهم في الأراضي التي كانوا يزرعونها لفترةِ عشرة سنوات[١٨]، بسبب تغيير الأرض التي كانوا يزرعونها في كثيرٍ من الأحيان جراء الفيضانات أو إنهاك التربة وغيرها من المعوقات، وكذلك كان لتدهور وضعهم المالي أثره في عدم توفر أموال بدل المثل اللازم دفعها للحكومة للحصول على سندات الأراضي التي كانوا يزرعونها، كُلُّ هذهِ الأسباب فتحت المجال أمام زعماء العشائر لتسجيل مساحاتٍ كبيرة من الأراضي بأسمائهم، كذلك فقد أفرز تنفيذ نظام الطابو تسجيل عددٍ كبير من المقاطعات الزراعية بأسماء كبار الموظَّفين أو التجار المحليين في المدن، على الرغم من أنَّهم لم يكونوا من سكَّان الريف، الأمر الذي ولَّد ما يُعرف بـ"المُلاَّك الغائبين"[١٩].

وبسبب فشل الهدف الرئيسي من تنفيذ نظام الطابو الذي استمر العمل بهِ لاثني عشر سنة، القائم على تقويض نظام المشيخة وربط الفلاَّحين بالحكومة بشكلٍ مباشر، أوقفت السلطات العثمانية العمل بهِ وفق الإرادة السلطانية لعامي ١٨٨٠م و ١٨٨٢م[٢٠].

وعلى الرغم من فشل سياسة الأرض التي اتبعتها الحكومة العثمانية في فرض السلطة المركزية على العشائر على المدى القريب، وتحطيم نظام المشيخة، إلَّا أنَّه وعلى المدى البعيد أسهمت التطورات التي رافقت تطبيق هذهِ السياسة في زحزحةِ التحالفات العشائرية وعلاقة الشيخ بأفراد عشيرتهِ. فبحكم موقعه الجديد كمالكٍ للأرض على حساب عشيرتهِ، تغيرت علاقة شيخ العشيرة بأفراد عشيرتهِ من الفلاَّحين الذين أصبحوا الآن بمثابة مستأجرين لدى الشيخ، بدل أنْ يكونوا فقط أتباعاً له، لذا تغيرت العلاقة الأبوية ورابطة الدم التي كان يمثلها الشيخ، وبكونهِ حامي العشيرة إلى علاقة مالكٍ بمستأجر[٢١].

هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر دفعت التطورات الإقتصادية التي شَهِدَها العراق بارتباطهِ بالأسواق العالمية بعد عام ١٨٦٩م، وتغير الإنتاج من الكفاف إلى السوق الحر، ليغير الشيخ نظرته إلى الفلاَّحين كمصدر للربح وازدادت أهميتهم له، كذلك دفع استغلال بعض الشيوخ لفلاَّحيهم إلى هجرة هؤلاء لأراضي شيخهم للعمل في أراضي شيوخ آخرين كبار متنافسين بينهم للحصول على اليد العاملة، مما أوجد زيادةً في حالات المشايخ الذين يسودون عشائر غريبة عنهم، وأصبح أيضاً العديد من الفلاَّحين لا يكنون الولاء لأيِّ شيخ، حتَّى أصبح الرابط هو المحلي وليس الرابط مع العشيرة هو السائد[٢٢].

كذلك فقد أسهم تمليك بعض زعماء العشائر الكِبار أراضي زراعية مستحوذة من قبل عشائر أخرى إلى حصول نزاعاتٍ عشائرية كبيرة بين الطرفين، أسهمت في زعزعةِ التحالفات العشائرية القائمة بينهم، فعلى سبيل المثال تحول رؤساء عشائر السعدون زعماء تحالف المنتفق، من مجرد مشايخ متلقين للإتاوات إلى حائزين أراضي عشائر المنتفق،

وهذا ما شـقَّ عائلة السـعدون إلى "متعثمنين" من جهة، وممثلين للمبادئ العشـائرية القديمة، وتحـول عملياً الأراضـي المُشـاعة لكثيرٍ من العشـائر التابعة للحلف إلـى إقطاعياتٍ خاصة بأبناء السعدون، يقومون بتأجيرها على رؤساء الأفخاذ الصغيـرة على حـدة، دون العودة إلى شيوخهم الرئيسـيين، مما نجم عنه تفتيت حلف المنتفق إلى عدَّة عشائر متعادية في ما بينها[٢٣].

اسـتمرت السياسـة العثمانية تجاه العشائر العراقيـة خلال حكـم الاتحاديين معتمدةً نفس الأُسـس السـابقة، معتمدةً على سياسة التفريق بين العشـائر من أجل إضعافهـا والقضاء على نظام المشيخة وضرب التحالفات العشائرية عن طريق قيـام الحكومة بإعـادة توزيع الأراضي التـي كانت لـدى بعض العشـائر إلى عشـائر أخـرى مواليـة للحكومـة[٢٤]، وكان نتيجة هذهِ السياسـة أنْ شَـهِد العـراق حركات عشـائرية طوال السنوات (١٩٠٨-١٩١٤م)[٢٥].

وقد فشـلت السـلطات العثمانية فـي إيجاد الحلول لمشـكلة العشائر واسـتيطانها، والنتائج التـي نجمت عـن هـذهِ السياسـات، أسـهمت بأداء دور سـلبي علـى المسـتوى الاقتصادي والاجتماعي فـي المجتمع الريفي العراقي، فقد بقـي الأخيـر مجتمعاً مفكَّكاً يتـوزع أفراده بين عدَّة رؤسـاء عشـائر متنافسـين فيما بينهم في أغلب الأحيان بسبب سياسة التفرقة التي اتبعتها السـلطات العثمانيـة فـي ما بينهـم لإضعافهم، وأسـهم هـذا الأمر مـع الأوضـاع الإقتصادية المتردية الناجمة عن استنزاف موارد الولايات الثلاث، الذي كان يحوّل منه ثمانون بالمائة إلى الخزينة العامة في إسـطنبول، وحتَّى العشرين بالمائة فـإنَّ أغلبها يُدفع نفقات للإدارة المحلية، وبدائية المواصلات واختلاف الأنظمة للأوزان والمقاييـس فـي أرجـاء العراق، والاسـتخدام الكثيـف لعمـلاتٍ مختلفـة، كُلُّ هذهِ الأسـباب أسـهمت مجتمعةً بعـدم تكويـن وتطوير وحدة وطنية بارزة خلال تلك الفترة.

وأهمـل معظم المهتمين فـي تاريخ العراق الحديـث والمعاصـر تحديد الأسـباب الحقيقية لمشكلة العشـائر والأراضي التي ميَّزت معظم تاريـخ العـراق فـي العهـد العثمانـي، ويمكن تلخيـص أهـم أسـباب هـذهِ الظاهـرة بإهمال السـلطات العثمانيـة القيام بدورهـا المفترض في توفير الاسـتقرار، والأُسس الواجبة لتطور الاقتصـاد والحياة المدنيـة، والخدمات العامة، والبُنى التحتية، وتحقيق الأمن، وفرض القانون، وكانـت نتيجة الفوضى الشـاملة التـي تولَّدت آنذاك أن اضمحلت المدن وتحول المجتمع نحو التمسـك بالنظام العشـائري؛ ليدافع عن نفسـهِ ويحفـظ حقوقه بعـد أنْ تخلَّت الحكومـة القيام بهذهِ المهمة، حتَّى استقرت الأخيرة على القبول بهذا النظام على شـرط تقديـم الواجبات المُلقاة عليه من دفع الضرائب المختلفة، وتنفيذ التجنيد الإلزامـي، والمحافظة على طرق المواصلات التجاريـة العابرة بالقرب من أراضيها، فلم تكن الحكومـة العثمانيـة مهتمةً بتطويـر الأفراد أو تحديث المجتمع، لأسـبابٍ قـد تكمن في ترهل وفسـاد الدولة العثمانية بشكلٍ عام، وإنَّ مجمل الأسـاليب التي تمَّ إتباعها لمعالجة المشـكلة لم تصب في صميم أسبابها، لذا كانت النتائج غير مُرضية ومأساوية في كثيرٍ من الأحيان.

وكما أسلفنا أنَّه على الرغم من فشل سياسة الأراضـي التي اتبعتها السـلطات العثمانية في تحقيـق أهدافها المباشـرة في توطين العشـائر

وإخضاعها للسلطة المركزية، إلاَّ أنَّ جميع المُعطيات المؤشرة في العَقد الأول من القرن العشرين، مثل انخفاض نسبة القبائل البدوية من ٣٥٪ عام ١٨٦٧م إلى ١٧٪ عام ١٩٠٥م[٢٦]، وارتفاع نسبة سكَّان الريف من ١٧٪ إلى ٥٩٪، في السنوات نفسها، فضلاً عن ملامح نمو التجارة وتوسع الزراعة وتحسين النقل النهري[٢٧]، كُلُّ هذهِ العوامل كانت تدل على عملية الانحلال التدريجية الجارية للنظام العشائري، وتحول القيادة والدور الفعَّال في المجتمع إلى المدن الرئيسة، لاسيَّما بغداد والبصرة، بعد التطورات الإقتصادية الملحوظة التي شَهِدَتها التجارة العراقية وارتباطها بالأسواق الأوربية، وكذلك نتيجةً لآثار إتباع سياسة الأراضي من قبل السلطات العثمانية وما نجم عنها من تفكك الأحلاف العشائرية الكبيرة، وتحول واضح في علاقة أفراد العشيرة مع رئيس عشيرتهم.

السياسة البريطانية تجاه العشائر وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المجتمع العراقي:

يمكن تبيان نوع النظام الاجتماعي الذي عزمت السلطات البريطانية إقامته أثناء احتلالها للعراق (١٩١٤-١٩٢١م) من خلال المذكرة التي رفعها المندوب المدني في العراق السير برسي كوكس Sir Percy Cox (١٨٦٤-١٩٣٧م) إلى حكومتهِ في نيسان ١٩١٨م، التي أوضح فيها بأنَّ على السلطات البريطانية تشجيع الطائفة اليهودية في بغداد، والوجهاء والأشراف العرب في بغداد والبصرة والملاَّكين الأغنياء، والشيوخ الكِبار للعشائر المتوطنة، وانسجاماً مع هذا الخط، كشف كوكس عن أهداف إدارته القائم على الاستفادة التامة من التعاون من قبل زعماء العشائر وكبار الملاَّكين في إدارةِ مناطقهم، وأنَّ تنفيذ هذا الأمر كان يتطلب بالضرورة إنعاش وتعزيز النظام العشائري المزعزع، والاعتماد على استخدام الشيخ كأساسٍ للسيطرة السياسية[٢٨].

وفي الوقت الذي أبدى بهِ العديد من سكَّان الأرياف استعدادهم في التخلِّي عن ولائهم لرؤساء العشائر والتعامل مباشرةً مع الموظَّفين المدنيين فيما يتعلَّق بالواردات والأمور الأخرى، إلَّا أنَّ الإدارة البريطانية قررت عدم التعجيل بعملية انحلال العشائر، بل وضع حدٍّ لهذهِ العملية، مبررين بأنَّ إعادة سيطرة الحكومة على العشائر لا يتم إلاَّ من خلال إعادة سلطة الشيوخ، الوحيدة القادرة على إدارة العشائر بشكلٍ صحيح، متخلصين عن طريقهم من الفوضى التي تسبَّبت بها الإدارة العثمانية السابقة[٢٩]. وأنَّ شيوخ العشائر بحسب وجهة نظر البريطانيين يمثلون الإطار القديم لشكل النظام السياسي والاجتماعي في العراق، إذ بقي على شكل مشيخات واتحادات قبلية في أنحاءٍ مختلفة من العراق[٣٠]، وبإعادة سلطتهم، سيتمكن البريطانيون من تخفيف أعبائهم المالية، والمحافظة على الأمن في مناطقهم ودفع الضرائب بانتظام وحماية المواصلات واعتقال المخالفين[٣١].

وكان الهدف الأولي لإتباع البريطانيين هذهِ السياسة هو مجرد وسيلة نفعية، فقد كان الشيخ يمثل الوسيط الأكثر جاهزية في متناول اليد والذي يمكن أنْ تُمارس من خلالهِ إدارة الريف العشائري، وإنَّ ما بدأ كوسيلةٍ نفعية في البداية

انتهى إلى أنْ يصبح ضرورة سياسية، إذ إنَّ الحاجة الكبيرة للسلطات المحتلة لتأمين الدخل والمحافظة على النظام دفعهم للاعتماد على شيوخ العشائر لتحقيق هذا الأمر عن طريق تأمين الحصول على الضرائب من خلالهِ واستغلال هيمنتهِ على أفراد عشيرتهِ لفرض النظام[٣٢].

وقد اعتمد البريطانيون لإسناد سلطة الشيوخ على اعتماد سياساتٍ شتَّى، منها تركيز السلطة داخل كلِّ عشيرة في رجلٍ واحد، هو رئيس فرع رُقِّي إلى درجةٍ عليا، والدفاع عن سلطتهِ هذهِ بشتَّى الأشكال حتَّى وصل الأمر لاستخدام الجيش للتدخل ضدَّ أحد أفخاذ عشيرةٍ في الحلَّة لتحديها سلطة الشيخ الأعلى المُختار من قبل البريطانيين، وبشكلٍ مشابه استخدم البريطانيون عام ١٩٢٦م العربات المُسلَّحة والطائرات ليُخضعوا عشائر فرعية ثائرة ضدَّ أحد شيوخ عشيرة الياور[٣٣].

إنَّ الدعم الحكومي المباشر، ودفع المخصَّصات المالية، مثل الإعانات والهبات والرواتب وحصَّة من الواردات المُجباة، والجانب الأهم في دعم الشيوخ، كانت له آثار بعيدة المدى هو تشريع نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية عام ١٩١٨م، والذي أصبح جزءاً من الدستور العراقي لعام ١٩٢٥م، الذي كان مهندسه السير هنري دوبس Sir Henry Dobbs (١٨٧١-١٩٣٤م)[٣٤]، والمعمول على وفق مجموعة القوانين الاستعمارية المنفَّذة منذ عام ١٨٧٧ في الجزء الشمالي الغربي من الهند في (بلوجستان)، المعروف بقانون «ساندیمان» Sandeman Low[٣٥].

وكان هذا النظام يقوم على خضوع العراقيين إلى نظامين قانونيين، فبينما يخضع أفراد المدن والبلدات إلى القانون المدني والجزائي البغدادي المُستند أصلاً إلى التشريعات العثمانية، المُعدل بشكلٍ يتلاءم مع الطبيعة المتغيرة للحياة المدنية العراقية، نرى أنَّ المجتمع الريفي خارج المدن يخضع إلى تشريعاتٍ قانونية مختلفة تماماً وفق نظام يستند في أحكامهِ على الأعراف العشائرية القديمة، ويتم تنفيذه من قبل الحاكم السياسي البريطاني، والمتصرف أو القائم مقام، عن طريق تشكيل مجلس عشائري يقوم بفضِّ المُنازعات. وكان بعض فقرات هذا القانون تنص على العقوبة الجماعية للعشيرة بكاملها على أفعال أفرادها، وحتَّى منح الحق بموجب النظام ترحيل العشيرة بأكملها من مناطق استقرارها[٣٦].

وقد وجِّهت للنظام الذي بقي ساري المفعول حتَّى عام ١٩٥٨م انتقادات كبيرة، كونه ميَّز بين أفراد المجتمع الواحد، وأنَّه لا يتوافق مع تطور المجتمع العراقي، وأنَّ الكثير من بنودهِ تتنافى مع الدستور العراقي الذي منع نفي العراقيين، وأكَّد على المساواة بينهم، بينما هذا القانون البريطاني قسَّم العراقيين إلى مدنيين وعشائريين، وأنَّه يمثل عائق أمام أيِّ تقدم مدني في البلاد، وقد تمَّ وصفه بالمظهر البربري الذي طبَّقه الفرنسيون في مراكش، وأسهم في تأخرهم وإبعاد عشائرهم عن المدنية والحرية، كما أنَّ هذا النظام أسهم بشكلٍ غير مباشر على زيادة الجرائم، وبشكلٍ خاص جرائم القتل بدافع الثأر، التي حسب النظام يتم دفع ديَّة مالية مقابلها يتم تحملها من قبل العشيرة بأكملها، لذلك لم يُشكِّل هذا الأمر رادعاً يحد من جريمة القتل، كما أنَّ النظام أقر إعطاء أو تقديم النساء كديَّة، وهو أمر مُخالف للشريعة الإسلامية[٣٧].

ولم يكتفِ الدعم البريطاني لتعزيز سلطات

شـيوخ العشـائر وتغريبهم عـن مجتمع المدن على هذا الأمر، بل اسـتخدمت أساليب أخرى حتَّى وصل الأمر إلى التخطيط لإنشاء مدرسةٍ داخلية خاصة بأبناء المشايخ، من أجل إبعادهم عن التأثير والاحتـكاك بأبناء المدن، والجانب الأهـم الذي يصب في هـذا المنوال هو تعزيز منزلـة رؤسـاء العشـائر بانتخابهـم لعضوية البرلمان العراقـي، عن طريق تخصيص عددٍ كبيـر من المقاعد لهـذهِ الطبقة الذي بلغ (٣٤) مقعد من أصل (٩٩) مقعداً عام ١٩٢٤م، على أساس أنَّ المُضيف العشائري هو مكان تدريب أفضـل للمواطنيـن مـن مقاهـي المدينـة[٣٨]. كذلـك حـرص السياسـيون البريطانيون على الحيلولةِ من عدم تشـريع أيّ قوانين تُنقص من نفوذهم وامتيازاتهم التي منحتها لهم السـلطات العثمانيـة، مـن إعفـاءاتٍ ضريبيـة، وإلغـاء مخصَّصاتهـم المالية، والجانـب الأكثر أهميةً هو حرص السياسيين البريطانيين على امتلاك شـيوخ العشـائر أراضٍ زراعيـة كبيـرة عن طريق تنفيذ تسـوية الأراضـي التي قامت بها الحكومـة الملكية عام ١٩٣٣م تحت إشـراف الموظفين البريطانيين، بموجب قانون التسوية لعام ١٩٣٢م، الذي نُقل بموجبهِ ملكية الأرض العشـائرية إلى الشـيوخ والملاَّكين الكِبار من أهل المدن[٣٩].

ويمكـن أنْ يُعزى السـبب الرئيـس لاتخاذ السـلطات البريطانية هذهِ السياسة القائمة على دعم شـيوخ العشـائر سـواء أثناء الاحتلال أو بعده وحتَّى عـام ١٩٥٨م، بأنَّ الهدف منه كان إيجـاد توازنات بين الريف والمدن والسـلطات الحكومية الوطنية، بحيث تكون الكلمة الأخيرة بينهم للسياسيين البريطانيين.

سياسة الحكومة الملكية تجاه العشائر وأثرها على المجتمع العراقي:

يمكـن تمييـز مرحلتيـن مختلفتين لسياسـة الحكومـة تجاه العشـائر في العهـد الملكي، تبدأ الأولـى من عـام ١٩٢١م حتَّى عـام ١٩٣٩م، والثانية مـن ١٩٤١م حتَّى نهايـة الحكم الملكي عـام ١٩٥٨م، ترتبط سياسـة المرحلـة الأولى لاسـيَّما في عهد الملك فيصـل الأول (١٩٢١-١٩٣٣م) كثيـراً في الصـراع الخفي بين الملك فيصل وسعيهِ لبناء دولة موحَّدة قوية، وبين سعي البريطانيين لمواصلةِ سياستهم القائمة على خلق تـوازن اجتماعي وسياسـي بين القـوى المحلية العراقية يضمن لهم من خلالهِ استمرار سلطتهم النافذة، وإقرار مصالحهم العامة في البلاد.

مثَّـل الملـك فيصـل الأول فكـرة المجتمع الموحَّد، بينما مثَّل رؤسـاء العشـائر فكرة مبدأ المجتمـع المُفـكَّك، وكان الاثنـان متنافسـين فيمـا بينهم في الأسـاس، ولهذا فإنَّ نمو سـلطة الملـك كان يقضـي بضعـف موقـع المشـايخ والأغـوات[٤٠]، ومن أجل تقويـة مركزهِ وبناء دولـةٍ موحَّدة عزم الملك فيصل الأول على بناء جيش قوي من خـلال فرض التجنيد الإلزامي، يكوّنُ من بين أهدافه السابقة وسيلةً فاعلة للدمج بيـن أبناء العشـائر وأبنـاء المدن وكسـر الحدِّ الفاصل بينهم، الذي حاول البريطانيون تعزيزه، إلَّا أنَّ السياسيين البريطانيين في العراق عملوا بـكلِّ مـا أمكنهم لإبقـاء حالة التوازن السـابقة الذكـر على حالها، عن طريق الدعم المتواصل لزعماء العشـائر مـن المُقربين إليهـم، وإبقاء الحكومـة الوطنيـة ضعيفـةً بحيـث لا يمكنها مواجهة انتفاضتين عشـائريتين فـي آنٍ واحد، فيما لو انسـحب البريطانيون من البلاد، لاسيَّما

وحسب اعتراف فيصل نفسه بأنَّ الحكومة لا تملك سوى خمسة عشر ألف بندقية، بينما كان هنالك أكثر من مائة ألف منها لدى العشائر[٤١].

وللتغلب على هذهِ الصعوبات اتخذ فيصل عدَّة سياسات لإضعاف المشايخ الموالين لبريطانيا عن طريق محاولتهِ رفع الامتيازات عنهم في البرلمان، أو عن طريق المتصرفين في الألوية، كذلك سعى فيصل إلى اجتذاب رؤساء العشائر المُعادين للسياسات البريطانية لصفِّهِ، والتعاون معهم لتعيين رؤساء عشائر معادين للشيوخ الموالين لبريطانيا على رأس كلِّ عشيرةٍ في الفرات الأوسط على وجه الخصوص، كذلك فقد اتبع سياسة إثارة الدعاية المُضادة للسياسات البريطانية بين الشيوخ المُعادين لهم من أجل تقوية مركزهِ[٤٢].

إنَّ هذهِ السياسة المُتنافسة بين الملك وشيوخ العشائر لم تستمر على حالها، فبعد أحداث انقلاب بكر صدقي (١٨٨٦-١٩٣٧م) في عام ١٩٣٦م، وتغلغل الطبقة الوسطى والدنيا في الجيش العراقي وتدخلهِ المتكرر في السياسة، ونمو الطبقة المثقفة في المدن وتصاعد المدّ الوطني بينهم، والنقطة الأهم والفاصلة هي قيام ثورة مايس ١٩٤١م وهروب الوصي عبد الإله إلى الأردن، وتدخل الجيش البريطاني لعودة الأمور إلى نصابها، جعل الملكية وبعض السياسيين العراقيين يُلقون بثقلهم الآن أكثر نحو البريطانيين ورؤساء العشائر، لتبتدئ بعدها الحكومة الملكية بإتباع سياسة جديدة نحو العشائر[٤٣].

وقد تمثل أول مظاهر سياسة التقارب بين الملكية وزعماء العشائر بزيادة عدد المقاعد البرلمانية للشيوخ والأغوات خلال هذهِ الفترة التي ارتفعت من (٢١) مقعد عام ١٩٣٣م إلى (٣٧) مقعداً عام ١٩٤٣م، ليصل إلى (٥٢) نائباً عام ١٩٥٨م[٤٤].

والمظهر الآخر والأهم هو زيادة تطبيق نظام تسوية الأراضي خلال أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي لمصلحة رؤساء العشائر بالدرجةِ الأولى وكبار الملاَّكين من أهل المدن من حلفاء الملكية، الذين سيطروا بحسب إحصاء عام ١٩٥٨م على (١٥،٨) مليون دونم، أو (٦٨٪) من مساحة الأراضي الزراعية، وهم لم يكونوا يمثلون سوى (٢٪) من مجموع ملَّاكي الأراضي، وسيطروا بذلك على حوالي (٢٠،٠٠٠) عائلة فلاَّحية، الأمر الذي أوجد ملاَّكي أرض كبار وأشبه بنظام إقطاع زراعي، كانت منزلة الفلاَّحين بينهم أشبه بـ(القنانة)، وكان نسبة (٨٠٪) منهم لا يملكون شبراً من الأراضي التي كانوا يعملون عليها[٤٥]، وكان أهم نتائجه من بين عوامل أخرى، حالة الفقر الشديدة للفلاَّحين وسوء أحوالهم العامة، الأمر الذي دفع الآلاف منهم إلى هجرة أراضيهم صوب المدينة، التي عاش أغلبهم فيها في ظلِّ ظروفٍ مأساوية أضافت بدورها أثقالاً إضافية للظروف السيئة التي كان يُعاني منها بعض المدن أصلاً.

وكان من نتائج هذهِ السياسة التي قامت بها الملكية أنَّها مثَّلت اعتراف قانوني بعمليةٍ كانت جارية في الريف العراقي لعقودٍ عدَّة، ألا وهي اغتصاب المشايخ والأغوات للملكية الجماعية للعشيرة، وسلب ملكية الجيران الأضعف، والتعدي التدريجي على الأراضي البكر للدولة[٤٦].

وفي الوقت الذي كان على السلطة الملكية توحيد صفوف المجتمع وتقوية وطنيتهِ والحرص

على فرض القانون والنظام وحماية حقوق الأفراد والدفاع عنهم، نجدها تستسلم أمام الضغوط الخارجية، ولديمومة مصلحتها الخاصة عملت على تكريس حالة التفرقة بين أبناء المجتمع العراقي بين ريفي ومدني، ولتُقر بالسياسات السلبية السابقة، وتمنع أيَّ إصلاحاتٍ لتعديل هذهِ الأخطاء، لاسيَّما رفضها القاطع لإلغاء قانون العشائر، وانتهاجها سياسة المُحاباة بين كبار ملاَّكي الأراضي، وإنهاك المجتمع الريفي وتأخير عملية تحديثهِ، على الرغم مما كان يشهده العالم المعاصر من تطورٍ كبير في الحياة السياسية والاقتصادية والمدنية، وكون الفرد هو الأهم في العملية السياسية، لذا وبسبب هذهِ السياسات أضاع العراق فرص كبيرة في بناء وحدتهِ الوطنية واستقرارهِ السياسي والاقتصادي.

الخاتمة:

من خلال ثنايا البحث يمكننا الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

- كان العراق في فترةٍ من فترات تاريخهِ القديم بفضل حكوماتهِ القوية واستقرارهِ السياسي وغناه الاقتصادي أنْ يبني أولى الحضارات في التاريخ البشري، وأنْ تكون بغداد في العصر العباسي قبلةً للعالم في تقدمها وعلومها.

- كان من أهمِّ نتائج عدم الاستقرار السياسي الذي شَهِدهُ العراق نتيجةً للغزوات المتكررة من قبل التتار، والقبائل الآسيوية، والفرس، والصراع بين الأخيرين والدولة العثمانية للسيطرةِ على أراضيه، انتهاءاً بالسيطرة العثمانية عليه عام ١٥٣٤م التي استمرت زهاء أربعة قرون، أنْ تدهورت أوضاعه العامة، وتردي دور المدن واضمحلالها، وتفشّي حالة إنعدام الأمن والنظام، كُلُّ هذا دفع أفراد المجتمع العراقي للتمسك بعشائرهم، طلباً للأمن والأمان، وكون العشيرة هي المنظومة الإجتماعية الأكثر تنظيماً في المجتمع لجأ إليها الإفراد بعد تخلِّي الحكومات المُتعاقبة عن أداء دورها الطبيعي.

- دفعت سياسة الشدَّة التي اتبعها الولاة العثمانيون وتسيير الحملات العسكرية المُستمرة تجاه العشائر، بسبب محاولة أولئك الولاة وممثليهم ابتزاز ما يمكنهم من ضرائب عالية وفرض التجنيد الإلزامي عليهم، إلى تكتل العشائر العراقية بشكل تحالفاتٍ عشائرية للدفاع عن نفسها من العشائر المجاورة ومن الولاة العثمانيين، وكان الصراع بينهم هو أبرز ظاهرة كان قد شَهِدها تاريخ العراق في العهد العثماني.

- قد أدت السطحية التي حكم فيها العثمانيين العراق، من كونهِ فقط مصدر من مصادر الدخل في الباب العالي، إذ كانت حوالي ثمانون بالمائة من وارداتهِ من العملات الذهبية بأجمعها تذهب للخزينة العثمانية، وإتباع أسلوبٍ في الحكم يمكن تسميته بـ"الحكم السائب"، وإهمال شؤونهِ العامة، لعدم إدراكهم الأسباب الحقيقية لحركات العشائر وبالتالي فشل معظم السياسات التي اتبعتها لإيجاد حلٍّ لها.

- أدى فشل تطبيق نظام الطابو في العراق الذي تعهَّد بهِ الوالي مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٣م) إلى ظهور طبقةٍ من كبار ملاَّكي الأراضي من شيوخ العشائر وكبار موظَّفي المدن وتجارها، على حساب الخطَّة الرئيسية منه القاضية بتوزيع الأراضي على الأفراد والتعامل معهم بشكلٍ مباشر دون وساطة شيخ العشيرة.

- وعلى الرغم من فشل الأهداف الفورية لتطبيق قانون الطابو إلاَّ أنَّه على المدى البعيد نجح في زعزعةِ نظام العشائر بعد تغير طبيعة العلاقة بين الشيخ وأفراد عشيرتهِ من روابط، تقوم على أساس صلة الدم وكون الشيخ حامي العشيرة، إلى علاقة مُلاَّك بمُستَأجر، وتحول الأرض التي كانت ملكٌ لجميع العشيرة يتقاسمون ريعها، إلى ملكٍ خاص لشيخ العشيرة، الذي إزداد غنىً على حساب أفراد عشيرتهِ.

- إنَّ في الوقت الذي دفعت بهِ سياسة الدولة العثمانية تجاه العشائر والتطور الاقتصادي العام الذي شَهِدهُ العراق بعد عام ١٨٦٩م عن طريق ربط الأسواق العراقية بالأسواق الأوربية إلى إضعاف النظام العشائري والبدء في عملية التحلل بهِ، إلَّا أنَّ المصالح البريطانية من جهةٍ ثانية في العراق أثناء احتلالهم له وبعدها، دفعتهم إلى إحياء النظام العشائري والحد من تحللهِ، عن طريق تقويتهم لشيوخ العشائر الموالين لهم التي اتخذت مختلف أشكال الدعم من دعم حكومي واقتصادي وعسكري، كُلُّ ذلك من أجل إضعاف المؤسَّسات السياسية والاجتماعية العراقية حسب نظرية توازن القوى، بما يضمن تفوق السلطة البريطانية والمحافظة على ديمومة مصالحها، وجعل الكلمة الأخيرة للبريطانيين، وكان تشريعهم لقانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية لعام ١٩١٨م الذي ميَّز المجتمع العراقي بين ريفي ومدني، ومنعه من التوحد على أُسس وطنية، وبالتالي فقد أخرت السياسة البريطانية العامة تجاه العشائر من تطور المجتمع وتحديثه وارتقائه إلى مستوى الدول المتقدمة.

- لقد تميَّزت الفترة الأولى من السياسة الملكية تجاه العشائر من ١٩٢١م وحتَّى ١٩٣٩م، لاسيَّما في عهد الملك فيصل الأول بمحاولة الأخير بناء دولة موحَّدة يكون فيها الملك رمزاً لوحدتها عن طريق تقوية الجيش الوطني وفرض التجنيد الإلزامي، وإضعاف شيوخ العشائر الموالين لبريطانيا، عن طريق استقطاب الشيوخ المُعادين للسياسات البريطانية لجانبهِ، وتحريضهم لإثارة العقبات أمام تنفيذ سياساتهم واستغلالها لإحراج موقفهم أمام الملك.

- لقد كان لاختراق الجيش العراقي من قبل الطبقة الوسطى والدنيا، ونمو طبقة من المثقفين الواعية وطنياً من أبناء المدن، وقيام ثورة مايس عام ١٩٤١م، التي هدَّدت بالإطاحة بالسياسيين العراقيين الموالين لبريطانيا، وهرب الوصي عبد الإله، وعودة الأمور إلى نصابها بعد التدخل العسكري البريطاني، أنْ أدت إلى اختلاف نظرة السياسيين العراقيين والسلطة الملكية إلى ضباط الجيش ومثقفي المدن وارتمائهم بأحضان البريطانيين، وتعزيز روابطهم مع شيوخ العشائر وعدَّهم السند الوحيد بعد البريطانيين لتقوية سلطاتهم.

- وأخيراً فقد أفرز التقارب القوي بين المَلَكية وشيوخ العشائر منح الأخيرين امتيازاتٍ أكبر وتطبيق واسع لقانون التسوية لعام ١٩٣٢م، بمنحهم مساحاتٍ كبيرة جداً من الأراضي الزراعية على حساب أفراد العشائر والفلاَّحين العاملين عليها، وتشريع الكثير من القوانين التي أضرت بالفلاَّحين وربطتهم بالأرض وأنزلتهم منزلةً مُشابهة للقنانة، التي دفعت من بين أسبابٍ أخرى إلى هجرة الآلاف منهم إلى المدن، في ظلِّ ظروفٍ معيشية سيئة جداً، أضافت الكثير من المشاكل إلى مشاكلهم السابقة.

الهوامش:

(١) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، (بغداد، ١٩٦٦م)، ص١١.
(٢) المرجع نفسه، ص ص١٣-١٤.
(٣) المرجع نفسه، ص٥٧.
(٤) حنا بطاطو، العراق.. الطبقات الإجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتّى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف البزاز، (طهران، ٢٠٠٥م)، ج١، ص٥٠.
(٥) المرجع نفسه، ج١، ص٩٠.
(٦) علي الوردي، مرجع سابق، ص ص١٥-١٦.
(٧) وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م)، ص٣٧.
(٨) عماد أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق (١٩١٤-١٩٣٢م)، (بغداد، ١٩٧٨م)، ص٢٨٣.
(٩) إبراهيم جاسم محسن جرخي، نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية في العراق (١٩١٦-١٩٥٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٥م، ص٣.
(١٠) شاكر حسين دمدوم، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية (١٨٦٩-١٩١٤م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٢م، ص٣١٨.
(١١) وميض نظمي، مرجع سابق، ص٥١.
(١٢) حنا بطاطو، مرجع سابق، ج١، ص٩٩.
(١٣) إبراهيم جرخي، مرجع سابق، ص٨.
(١٤) حنا بطاطو، مرجع سابق، ج١، ص ص٩٨-٩٩.
(١٥) وميض نظمي، مرجع سابق، ص٥٠.
(١٦) شاكر ناصر، قوانين الأرض والأملاك غير المنقولة، (بغداد، ١٩٤٢م)، ص ص٨-٢٠.
(١٧) عبد الله فياض، مشكلات الأراضي في لواء المنتفك، (بغداد، د.ت.)، ص٤٧.
(١٨) "العشائر والسياسة"، تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية، ترجمة: عبد الجليل الطاهر، بلا، ١٩٥٨، ص ٨.
(١٩) إبراهيم جرخي، مرجع سابق، ص٨.
(٢٠) محمد سلمان حسن، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي (١٩٦٤-١٩٥٨م)، (بيروت، د.ت.)، ج١، ص١٩٠.
(٢١) ستيفن همسلي لونكريك، تاريخ العراق الحديث (١٩٠٠-١٩٥٠م)، ترجمة: سليم طه التكريتي، (بغداد، ١٩٨٨م)، ج١، ص٥٠.
(٢٢) حنا بطاطو، مرجع سابق، ج١، ص١٠٤.
(٢٣) علي الشرجي، ذكرى السعدون، (بغداد، ١٩٢٩م)، ص ص٤٥-٤٨.
(٢٤) جاسم حسين الصكر، شيخ العشيرة ودوره السياسي في العراق في سنوات الانتداب البريطاني (١٩٢٠-١٩٣٢م)، (بابل، ٢٠٠٩م)، ص ص٥٢-٥٣.
(٢٥) إبراهيم جرخي، مرجع سابق، ص١١.
(٢٦) وميض نظمي، مرجع سابق، ص٤٨.
(٢٧) المرجع نفسه.
(٢٨) محمد سلمان حسن، مرجع سابق، ج١، ص١٩١.
(٢٩) وميض نظمي، مرجع سابق، ص٢٧٧.
(٣٠) عماد الجواهري، مرجع سابق، ص٢٨٤.
(٣١) إبراهيم جرخي، مرجع سابق، ص٤٩.
(٣٢) توبي دوج، اختراع العراق، ترجمة: عادل العامل، (بغداد، ٢٠٠٩م)، ص١٧٨.
(٣٣) حنا بطاطو، مرجع سابق، ج١، ص١٢١.
(٣٤) لمزيدٍ من التفاصيل حول دور هنري دوبس في السياسة العراقية وإقرار قانون دعاوى العشائر، يُنظر: أنعام مهدي علي السلمان، أثر هنري دوبس في السياسة العراقية (١٩٢٣-١٩٢٩م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧م.
(٣٥) قدم الضابط البريطاني روبرت ساندیمان (١٨٣٥-١٨٩٢) Robert Sandeman نوع من نظام تهدئة للعشائر في بلوجستان، عُرف بقانون ساندمان، عن طريق منح علاوات مالية إلى زعماء العشائر لغرض فرض السيطرة وإبقاء استعمال القوات العسكرية البريطانية إلاَّ في حالة الضرورة، امتد تأثير هذا النظام في تلك المنطقة ما بين عامي (١٨٧٧-١٩٤٧م)، يُنظر: زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، (بغداد، ١٩٥٣م)، ص١٥؛
Robert S.G., Fletcher, British imperialism & The Tribal Question, Oxford U. Press, 2015, Pp.49-50.
(٣٦) توبي دوج، مرجع سابق، ص١٦٠.
(٣٧) إبراهيم جرخي، مرجع سابق، ص ص٩٢-٩٣.
(٣٨) وميض نظمي، مرجع سابق، ص٢٨٢.
(٣٩) محمد سلمان حسن، مرجع سابق، ج١، ص١٩٦.
(٤٠) حنا بطاطو، مرجع سابق، ج١، ص١٢٦.
(٤١) المرجع نفسه.
(٤٢) المرجع نفسه، ج١، ص١٢٧.
(٤٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، (بيروت، ١٩٨٨م)، ج٩، ص٢٤١.
(٤٤) حنا بطاطو، مرجع سابق، ج١، ص١٢٨.
(٤٥) محمد سلمان حسن، مرجع سابق، ج١، ص ص١٩٨-٢٠١.
(٤٦) حنا بطاطو، مرجع سابق، ص١٣٨.

The Successive Governments' Policy Towards The Tribes And Their Impact On The Iraqi Society 1869-1958

Dr. Jawad Ridha Razoqi Al-Saba'a
University of Wasit - College of Arts

Abstract:

The research entitled "The successive policy of governments towards tribes and their impact on the Iraqi society 1869-1958" is of exceptional importance because of the historical lessons that can be used at present to avoid many mistakes made by previous governments in dealing with the problem of clans, Between what Iraq has gone through during the period of research and the results that resulted from it, and the current policy of confusion that may drag Iraq to experience the same experiences that passed in the past, and this is our choice of this subject.

The first part of the research dealt with the conditions that Iraq has undergone, which contributed to its instability, the deterioration of its cities and the retreat of its members to uphold their tribes and customs. This sheds light on the wrong policies adopted by the Ottoman authorities through their committees in Iraq towards Iraq and the results that affected the general situation And Iraqi society.

While the second part was devoted to revealing the negative role played by British politicians during the occupation period 1914-1920 and subsequent periods by working to weaken the Iraqi political and social institutions and adopting policies that prevent Iraq's progress towards civilization and build a unified society under a capable national leadership.

The third and final topic dealt with the policy of the monarchy towards the tribes and its impact on the Iraqi society, which was characterized by adopting a positive policy towards the issue of the tribes during the reign of King Faisal I 1921-1933, and changing this policy to the negative side، especially after the events that took place in Iraq after the thirties of the twentieth century The monarchy took a bad stand with regard to its policy towards the tribes, in alliance with the British and the land of the great landowners of the tribal sheikhs, keeping him away from the emerging national elite of urban intellectuals and his complete neglect of the army and his officers and creating a state of gap between the people and his government Thus the process of overthrowing him.

Through research, we can reach the following conclusions:

- Iraq was in a period of history of old thanks to strong governments and political stability and economic wealth to build the first civilizations in human history, and Baghdad in the Abbasid era a kiss of the world in its progress and science.

- The most important result of the political instability witnessed by Iraq as a result of the frequent invasions by the Tatars, the Asian tribes، the Persians, the conflict between the latter and the Ottoman Empire to control its lands, ending with the

Ottoman domination in 1534, which lasted about four centuries, The role of cities and their decay, and the spread of insecurity and order, all of this prompted members of Iraqi society to hold on to their tribes, seeking security and safety, and the fact that the clan is the most organized social system in the community resorted to individuals after successive governments gave up their natural role.

- The Ottoman rulers› harsh policies and the ongoing military campaign against the tribes, because of the attempt by those rulers and their representatives to extort high taxes and enforce compulsory conscription, pushed the Iraqi clans into clan alliances to defend themselves from the neighboring clans and the Ottoman rulers. The conflict between them was the most prominent phenomenon witnessed by the history of Iraq in the Ottoman era.

- The surface was the most prominent features of the Ottoman rule of Iraq, to prepare him only a source of income to the higher door, so we find that in Iraq has followed a method of governance can be called «loose governance», and neglected public Shona.

- The failure of the implementation of the Tabu system in Iraq, which was pledged by the reformed governor Medhat Pasha 1869-1872, led to the emergence of a class of senior land owners from tribal sheikhs and senior civil servants and merchants‹ at the expense of the master plan. The judge ordered the distribution of land to individuals and dealing with them directly without the mediation of Sheikh The clan.

- Despite the failure of the immediate goals of the implementation of the Taboo law, in the long term he succeeded in destabilizing the clan system after changing the nature of the relationship between the sheikh and his clan members from links based on the connection of blood and the fact that the sheikh of the clan‹ To the entire clan share their proceeds, to the private property of the clan elder, has increased at the expense of members of his clan.

- At a time when the policy of the Ottoman state towards the tribes and the general economic development witnessed in Iraq after 1869 by linking the Iraqi markets to the European markets to weaken the tribal system and start the process of decomposition it, but the British interests in Iraq during the occupation and then, In order to revive the tribal system and reduce its dissolution, by strengthening the tribal sheikhs loyal to them, which took various forms of support from government, economic and military support‹ in order to weaken the Iraqi political and social institutions according to the theory of balance of power, Blame their interests, make the final word for the British. Their legislation was the Civil and Penal Clans Act of 1918, which distinguished Iraqi society from rural to civil, and prevented it from being united on a national basis. Britain›s general policy toward the tribes has left the development‹ modernization and promotion of society to the level of developed countries.

- The first period of royal policy toward the tribes from 1921 to 1933 was marked by King Faisal It›s attempt to build a united state in which the king would be a symbol of its unity by strengthening the national army and imposing compulsory conscription and weakening the pro-British tribal sheikhs by polarizing the anti-British sheikhs And to incite them to raise obstacles to the implementation of their policies and exploitation to forestall their position before the king.

- The developments in Iraq after the first half of the thirties led to the change of the monarchy in Iraq to the British and tribal chiefs. The latter became a pillar of the monarchy, granting it all the economic and political power and privileges‹ especially after the revolution of May 1941.

التأثيرات النقدية والمصرفية للاحتلال البريطاني للعراق

أ.د. فلاح حسن ثويني(*)

مقدمة:

إنَّ المنهج التاريخي في البحث العلمي يُعد من أوسع المناهج العلمية وأكثرها انتشاراً، نظراً لسِعَة استخدامهِ في العلوم الإنسانية والطبيعية، حيث إنَّ منهجية البحث العلمي التاريخية عموماً، والاقتصادية على وجه الخصوص، تهدف بالأساس إلى توضيح معالم التغيرات التي حدثت في العلاقات الإقتصادية والاجتماعية، ومحاولة وصف وتحليل وتفسير الظواهر والأنشطة من خلال التعرف على أصولها وجذورها وتسلسل حدوثها، وتطورها عِبرَ المراحل التاريخية المختلفة، وإمكانية الإفادة منها كلَّما كان ذلك ممكناً.

وبالرغم من أنَّ دراسة التطورات التاريخية النقدية والمصرفية باستخدام التحليل والتفسير العلمي عموماً بدأت مع ظهور المشاكل الإقتصادية، التي نجمت عن التغيرات في قيمة النقود في القرن الرابع عشر الميلادي، إلاَّ أنَّ خلفيات وجذور هذهِ التطورات يعود إلى فتراتٍ موغلة في القِدَم، يرجع تاريخها إلى القرن الثالث قبل الميلاد، عندما استخدم السومريون الشعير والفضَّة كنقودٍ سلعية.

ومثلما يوجد لكلِّ بلدٍ في العالم عَلمه وشعاره الوطني، فإنَّ لكلِّ بلد أيضاً عُملته الخاصة، والتي تُعد رمزاً وطنياً، تأخذ قيمتها من قوة وقدرات الوطن وتضعف مع ضعفهِ، إذ تُعد النقود أحد المظاهر الأساسية لسلطات الملوك والخلفاء والحكَّام والأمراء، فضلاً على كونها تُعد دلائل رسمية ومصدراً هاماً من مصادر التاريخ تساعد على استنباط الحقائق التاريخية التي تتعلَّق بالأشخاص أو الزمان أو المكان، فضلاً عن بيان الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويؤكِّد جورج مايلز[1] George C. Miles في كتابهِ The Numismatic History Of

(*) الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد.

Ray (تاريخ المسكوكات)، أنَّه لا يوجد حقل في التاريخ خدمته نقوده (مسكوكاته) بالقدر الذي خدمت بهِ المسكوكات الإسلامية التاريخ الإسلامي، والكثير من المؤرخين يعدون عِلم المسكوكات أو ما يُعرف بـ(عِلم النمّيات) المُشتقَّة من الكلمة اليونانية (نوميسيا) والتي تعني (النقود)، تعده علماً مهماً في معرفة التاريخ، بل ويعتبره البعض دليلاً تاريخياً مما يقدم من دراسةٍ عميقة لمدى التطور الذي بلغته الأمم والشعوب.

وعليه فإنَّ المنهجية التاريخية في البحث، هي فضلاً عن كونها تدرس الجانب التاريخي، فإنَّها علمية وتحليلية وتوثيقية؛ لأنَّها تُمثل مجموعة العمليات اللازمة لتجميع وتنظيم وتوصيل المعرفة المتخصصة، وذلك من أجل توفير أقصى استخدام ممكن للمعلومات، من خلال التحليل العلمي لتاريخ العملة النقدية (سواء كانت مسكوكة أو ورقة نقدية) وتحليل مصدر وموضوع هذهِ الوحدات النقدية.

ويؤكِّد جون هيكس[٢] John Hicks على أنَّ أحد الأهداف الرئيسة للتاريخ الاقتصادي "هي أنْ يكون منتدى يستطيع أنْ يجتمع فيه الاقتصاديون وعلماء السياسة والمحامون، وعلماء الاجتماع، والمؤرخون، سواء أكان هؤلاء الأخيرون مؤرخي أحداث أم أفكار أم تقنيات، وأنْ يتبادلوا الحديث مع بعضهم".

من هذا المنطلق يحاول البحث دراسة التطورات والتأثيرات النقدية والمصرفية ضمن مرحلة الاحتلال البريطاني للعراق، وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي.

إنَّ مشكلة البحث تتركَّز في تبعية القطَّاع النقدي والمصرفي للبلدان المُسيطرة على العراق خلال فترة الاحتلال البريطاني، وخدمة المصالح الأساسية لهذهِ البلدان.

والتساؤل الذي يحاول البحث الإجابة عليه، هو ما هي التأثيرات النقدية والمصرفية التي نجمت خلال مدَّة الاحتلال البريطاني للعراق (١٩١٧–١٩٥٩م) ؟

ويهدف البحث إلى تحديد مضامين طبيعة هذهِ التأثيرات النقدية والمصرفية للمدَّة ذاتها.

وفي سبيل تحقيق ما تقدم، فإنَّ خطَّة البحث تعتمد على ثلاثة محاور، يتضمن **الأول** الوضع الاقتصادي في العراق، والمحور **الثاني** يبحث في التطورات النقدية، بينما تكون التطورات المصرفية في العراق هي مضمون المحور الثالث والأخير.

أولاً: الوضع الاقتصادي في العراق

في خِضَم الصراع الأوربي في الهند والخليج العربي والعراق على النشاط التجاري في المنطقة، ومنذ أوائل القرن التاسع عشر مع تزايد حركة التنقيبات النفطية والأثرية الإنكليزية والأمريكية والفرنسية والألمانية في بلاد ما بين النهرين، شجَّع ذلك الأوربيين كثيراً في البحثِ والتعرف عن المزيد من هذهِ البلاد.

في سنة ١٨٣٥م تمَّ إرسال بعثة بريطانية إلى العراق برئاسة جسني Jesni[٣] ومعه هنري لنج Henry Lang[٤] الذي خلفه فيما بعد ومعهما باخرتان هما (دجلة) و (الفرات)، وقام لنج في عام ١٨٣٧م بفحص مجرى دجلة من أرمينيا حتَّى البحر، وثمَّ الاتفاقيات بين الإنكليز

والعثمانيين حول المِلاحة في نهري دجلة والفرات بين بغداد والبصرة والهند وأوربا حتَّى نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م وما بعدها ، فضلاً على النشاط الاقتصادي التجاري الألماني مع وعِبرَ العراق عن طريق دجلة والفرات وعن طريق سكَّة الحديد التي أنشأها الألمان، وبلغت قيمة التجارة الواصلة للبصرة عام ١٩١٣م ما مقداره (١٩٥٧٤٨٩) ليرة إسترلينية. أمَّا التجارة مع روسيا فقد بلغت عام ١٩١٣م ما مقداره (١١٨٦٢٥) ليرة إسترلينية كاستيراد، ومبلغ (٩٨١٢٦) ليرة إسترلينية كصادرات للسنة نفسها، أمَّا تجارة العراق مع أمريكا فقد بلغت الصادرات من بغداد والبصرة عام ١٩١٣م (٣١١٠٢٣) ليرة إسترلينية، وقد كانت هناك علاقات تجارية مع بلجيكا والنمسا وفرنسا وإيطاليا، فضلاً عن وجود نشاط تجاري مع بلدان الشرق مثل الصين واليابان ومصر وإيران وسورية[٥].

التبادل التجاري مع بريطانيا:

عملت السياسة البريطانية منذ احتلال العراق على إيجاد وحدة مصالح مع فئاتٍ عراقية مختلفة، ذات مصالح ضيقة على حساب الوطن واقتصاده، وخاصةً في القطَّاع النفطي وترسيخ النزعة الإقطاعية والعشائرية.

وتحتل بريطانيا أهميةً كبيرة في تاريخ العراق من الناحية الاقتصادية والسياسية، فقد صرح ونستون تشرشل في عام ١٩١٣م التوجه البريطاني تجاه العراق وثروته النفطية، عندما قال: (يجب علينا أنْ نكون المالكين، أو على أيَّةِ حال، المُسيطرين على الجزء الذي نحتاج إليه على الأقل، من مرافق النفط الطبيعية في مصادرها)[٦] .

لقد فرضت التبعية الاقتصادية على العراق بعد توقيع الاتفاقيات النفطية الأربع في الأعوام ١٩٢٥م، ١٩٣١م، ١٩٣٨م، ١٩٥٢م، في ظلِّ الانتداب البريطاني، والتي كانت اتفاقيات إذعان لا يتوافر للعراق فيها حقوق الطرف المتفاوض، حيث أُمليت الشروط على العراق من قبل الشركات النفطية الاحتكارية إلى المستوى الذي حدَّد اعتماد وسيادة النصوص الإنكليزية في اتفاقيتي ١٩٢٥م، ١٩٣١م، وقد انسحبت هذهِ التبعية على كلِّ المُتغيرات الاقتصادية ومن ضمنها القطَّاع النقدي والمصرفي، الذي أصبح الأداة التي عن طريقها يتم تحويل الموارد المالية إلى الخارج، وإذا كان في الداخل فهو يخدم المصالح البريطانية العسكرية وثمَّ السياسية والاقتصادية.

وقد كانت أهم سِمَات التبعية الاقتصادية، هي[٧]: طول مدَّة الامتياز لهذهِ الشركات إلى (٧٥) سنة، منذ عام ١٩٢٨ إلى عام ٢٠١٣، والتحكم بأسعار النفط، وتهرب الشركات من التزاماتها المالية رغم انخفاضها، واعتماد السعر الرسمي للذهب الذي كان أقل بكثير من سِعر السوق في دفع الأرباح، والتلاعب بحسابات التكاليف من قبل الشركات، كحسابات الاندثار وتكاليف التنقيب والحفر ونفقات الدعاية والإيجار، وهذهِ تؤدي إلى انخفاض حصَّة العراق إلى النصف تقريباً، وحرمان العراق كما نصَّت الاتفاقيات من حقِّ الأفضلية للاكتتاب بـ(٢٠٪) من أيَّةِ إصدارية جديدة للأسهم تعرضها الشركات للجمهور، بينما وافقت على حصول شركة كولبنكيان[٨] على حصَّة (٥٪)، وأنَّ الشركات النفطية غير خاضعة للقانون العراقي.

وقد كانت أهم السلع التي تُصدَّر إلى بريطانيا تتركَّز في الأصواف والصمغ العربي والجلود والحبوب والتمر والحنطة والشعير، بينما كان يورد للعراق من بريطانيا القماش القطني و (اليشماغ) وخيوط الغزل من معامل براد فورد الإنكليزية، وأيضاً يأتي للعراق قضبان الحديد والنحاس والقصدير وزجاج النوافذ والفحم الحجري ومكائن الخياطة والأصباغ، ويمثل الجدول رقم (١) حجم التبادل التجاري وأهميته النسبية بين بغداد وبريطانيا خلال المدة (١٩١٠–١٩١٣م).

عند احتلال البريطانيين البصرة عام ١٩١٤م، والذي تزامن مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، واحتلال بغداد عام ١٩١٧م، شَهِدت هذهِ المدة تزايد الطلب على السلع من قبل قوات الاحتلال البريطانية والهندية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وهو نتيجة أساسية لتطور حركة التجارة والأعمال، وهيمنة بريطانيا على الطُّرق البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر والمُحيط الهندي، وقد عَمِل البريطانيون كلَّ ما هو ممكن لدعم قواتهم، حيث تمَّ إنشاء ميناء البصرة التي أصبحت مركزاً تجارياً للعراق، ومنفذاً هاماً تأتي عن طريقهِ معظم تجارة العراق.

وبعد الحرب العالمية الأولى تبلور اتجاهان رئيسان على أرض الواقع السياسي والاقتصادي تمثلا في ظهور المنافسة الاقتصادية بين بريطانيا وأمريكا، على ثروات العراق النفطية، لم تنتهِ إلَّا في عام ١٩٢٨م بعد أنْ تمَّ الاتفاق بين الدولتين على تقاسم هذهِ الثروة فيما بينهما، والاتجاه الآخر هو ظهور النظام الاشتراكي كنظامٍ مقابل للنظام الرأسمالي، وانعكاس كُلِّ ذلك على العراق.

ويُلاحظ أنَّ استيراد العراق، وخاصةً البصرة وبغداد، يُشكِّل ١٦٧٪ من صادراتهِ في عام ١٩١٩م، وارتفعت هذهِ النسبة إلى ٢٤٨٪ في عام ١٩٢٠م، وقد كانت معظم السلع إنْ لم تكن جميعها هي سلع غذائية استهلاكية، والتي تركَّزت في الحبوب والأقمشة والزيت والسكَّر والتنباك وخشب، وصناديق لكبس التمر والبُن والصابون والمعادن والسيارات، بينما كانت صادرات العراق هي التمر والجلود والصوف وعِرق السوس والأمعاء وبعض السلع التي تورَّد للعراق ثمَّ تُصدَّر بطريقة الترانزيت مثل السكَّر والتنباك، وقد بلغ مقدار ما تمَّ تصديره من كميات التمر (٧٤١٠٠) طن في عام ١٩٢٠م، بلغت قيمتها (١٤٨٢٣٢٥٠) روبية.

خصائص العلاقات الاقتصادية للعراق:

إنَّ خضوع العراق للاحتلال البريطاني وقبله العثماني يعني تبعيته الكاملة للتغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية التي تحصل خارجياً، وكانت بعض سِمَات هذهِ المرحلة تتمثل في الآتي[٩]:

- اتجاه المستويات العامة للأسعار إلى الانخفاض في البلدان الأوربية بعد نهاية الحرب العالمية، واتجاه اقتصادات تلك البلدان إلى الركود، والذي انعكس على العراق، إذ كان المعروض السلعي أكبر من الطلب عليه.

- انخفاض معدلات الأجور للعاملين بسبب تزايد أعداد الأيدي العاملة الناجمة عن تسريح أعدادٍ كبيرة من الجنود.

- إنَّ حجم استيرادات العراق يفوق حجم صادراتهِ بنسبةٍ كبيرة، كما أشرنا سابقاً، فقد بلغت ٢٤٨٪ تقريباً من صادراتهِ عام ١٩٢٠م.

- انخفاض أسعار الفضَّة أدى إلى انخفاض قيمة الروبيــة الهندية وهو مــا انعكس بالنتيجة على انخفاض ثروة العراق.

- اتجــاه معــدل التضخــم العالمــي إلــى الانخفاض على العموم.

- إنَّ حجــم مبيعــات الســلطة الحكوميــة العســكرية البريطانية عن طريق لجنة التصفية العســكرية في العراق بلــغ (٣٣٨٥٠٠٠) ليرة إسترلينية في عام ١٩٢٢م.

وعلــى العمــوم كانت اتجاهات قِيَــم التبادل التجاري الصافية بيــن بريطانيا والعراق تميل لمصلحــة بريطانيا، حتَّى في السِّــلع التي يملك العراق فيها ميزةً نسبية، وقد كانت أهم المطالب فــي تلك المدة تتركَّز في: تأســيس ســوق مالية (بورصــة)، ودعم وإنشــاء الغُــرف التجارية، وتأسيس الشــركات التجارية الكبرى، وتأسيس مصرف وطني، إصــدار عملة وطنية عراقية، وتحســين الزراعــة والصناعــة، وتنظيم طُرق المواصلات، والســعي إلى زيــادة الصادرات، وتأســيس مــدراس مهنية متخصصــة، وتوفير الأمن العام.

وقــد بلغت نســبة اســتيرادات بريطانيا من العراق من إجمالي الاســتيرادات خــلال المدَّة (١٩٢٥–١٩٥٨م)، كمــا يأتــي: (١٩٢٥–١٩٣٣م) ٣١,٥٪، (١٩٣٣–١٩٣٩م) ٣٨,٨٪، (١٩٤٠–١٩٤٥م) ١٠,٠١٪، وهــذا الانخفاض كان بســبب اندلاع الحــرب العلمية الثانية، (١٩٤٦–١٩٥١م) ٤٣,٩٪، (١٩٥٣–١٩٥٨م) ٣١,٣٤٪.

وقــد بلغت قيمة صادرات العراق باســتثناء النفــط فــي الســنة الماليــة (١٩١٢–١٩١٣م) تقريبــاً (٣) مليــون دينار، ارتفعــت إلى (١٦) مليون دينار للمدة (١٩٥٢–١٩٥٨م).

وبلغ عدد الشــركات البريطانية العاملة في العراق خلال الســنة (١٩٥٧–١٩٥٨م) (٩٦) شــركة مــن مجمــوع (٢٥٥) شــركة أجنبية، وبنســبة ٣٧,٧٪، تليها فرنســا (٢٤) شــركة، وأمريكا (٢٢) شركة.

ثانياً: التطورات النقدية في العراق

قبل عام ١٩١٧م[١٠]:

في العهد العثمانــي كانت هناك ثلاثة أنواع من النقود تــمَّ تداولها في العراق، الأولى: نقود تمَّ ضربها في المدن العراقية المختلفة. والثانية: النقــود العثمانيــة التي ضُربت خــارج العراق ولكن تــمَّ تداولها في العــراق. والنوع الأخير: هــي النقود الأجنبية التــي تعود إلى دولٍ أخرى ولكن تمَّ التعامل بها في العراق، وذلك لتســوية التبادلات التجارية بين العراق والبلدان الأخرى. وكذلــك ضُربت النقود في مــدن عراقية أخرى وفي ســنواتٍ متعددة خلال العهد العثماني، في الموصل والحلَّة تحديداً.

فكانــت الليــرة الذهبية وأجزاؤهــا هي من أكثر النقود العثمانية شــيوعاً في العراق، زيادةً على النقود الذهبية الأخرى، مثل: (إســطنبولي التــون)، (إســلامبولي عتيــق)، (إســلامبولي السليمي)، (الأشــرفي)، (بغدادي)، (بند قلي)، (الجنيــه)، (الجهــادي)، (زرإســلامبول)، (زنجيرلــي)، (عدلــي عتيــق)، (الليــرة)، (الممدوحية)، (المصــري)، (نصف جهادي)، (السلطاني)، (الشاهي)، (الشريفي)، (الربعية)، (ربــع غازي)، (ريح بالك)، (الرومي الجديد)،

(الرومي العتيق)، (فندقي)، (خيرية).

أمَّا النقود الفضية العثمانية التي تمَّ تداولها في العراق، فتمثَّلت في: (الأقجة)، (القرش)، (أبو أربعة)، (أبو طاقة)، (البارة)، (أيكلك)، (البقجة)، (بشللك)، (الجرخي)، (هشتي)، (الوركة)، (الزلطة)، (ويزلك)، (المحاميد)، (المحمديات)، (نقشلي)، (ربع ممدوحي)، (القمري)، (القرش الأسدي)، (القرش الرومي)، (قرش)، (الفوري)، (الشامي)، (شوشي)، (الصاغ)، (تلق حميدي)، (تمشلك).

أمَّا الفلوس النحاسية العثمانية التي تمَّ تداولها في العراق، فهي: (المتليك الفلوس)، (أم الفلسين)، (مانغر)، الشرك (الجرك).

وكذلك كانت هناك نقود أجنبية تمَّ تداولها في العراق خلال العهد العثماني منها النقود الذهبية، مثل: (البندقي - إيطاليا)، (الدوكا - إيطاليا)، (أبو الخيال - الباون الإسترليني)، (الجو اشيم - فرنسا)، (جيرفونتس - روسيا)، (حكينا - إيطاليا)، (الدبلون - إسبانيا)، (المجري)، (الكرون - فرنسا)، (العباسية - إيران)، (القرش - ألمانيا)، (الرويل - روسيا)، (التستون - فرنسا).

وهناك أيضاً النقود الأجنبية الفضية، مثل: (الطالر - النمسا)، (الريال - إسبانيا)، (أبو دبيلة - فارسي)، (أبو مدفع - مصر)، (أبو لطخة - ألمانيا)، (الاسبر - هولندا)، (الإيكو)، (بياستر - اليونان)، (مناط)، (المعدني - إنكلترا)، (النيرة - إنكلترا)، (السنتيم - فرنسا)، (شلن - إنكلترا)، (الفرنسة - فرنسا)، (الفرنك - فرنسا)، (الفلورين - النمسا)، (القران - إيران)، (الروبية - الهند)، (التومان - إيران).

ومن النقود الأجنبية النحاسية التي تداولت في العراق في العهد العثماني أيضاً: (آنه - الهند)، (البيزة - الهند)، (الباي - بريطانيا)، (بولات - إيران)، (السو - فرنسا)، وتجدر الإشارة إلى أنَّ الدولة العثمانية استخدمت النقود الورقية في سنة ١٨٤٠م عندما أصدرت ما يُعرف بـ(القوائم المالية المُعتبرة)، والتي تقوم بمهام العملة الورقية، فقد صدرت هذهِ القوائم بقيمة (٥٠٠) قرش، وتوالى إصدار هذهِ القوائم وتغيرت قيمتها وفوائدها التي تراوحت بين (٨–١٢٪)، وقد انخفضت قيمة هذهِ القوائم واضطرت الحكومة إلى سحبها من التداول سنة ١٨٦٣م، وكانت وحدة النقد العثمانية هي (القرش) الذي يُعادل (٤٠) بارة.

وساهم النشاط المصرفي الأجنبي بالتحفيز على تأسيس مصارف في الدولة العثمانية، حيث تمَّ إنشاء (بنك القسطنطينية)، وفي سنة ١٨٥٦م تمَّ تأسيس (البنك العثماني الإمبراطوري)، وأصبح بنكاً للدولة، إذ كان يتولَّى مسؤولية إصدار العُملة وعمليات التمويل.

وبالرغم من عمليات الإصلاح النقدي لوحدة النقد العثماني (القرش)، إلاَّ أنَّه وبمرور الزمن انخفضت قيمة الليرة الذهبية العثمانية من (١٠٠) قرش في سبعينيات القرن التاسع عشر إلى (٢٠٠) قرش في بداية القرن العشرين، بعد أنْ تدهورت قيمة القرش الفضية نتيجة تدهور قيمة الفضَّة بالنسبة إلى الذهب. وفي سنة ١٩١٤م وهي سنة قيام الحرب العالمية الأولى، أصبح استخدام الأوراق النقدية (البنكنوت) إلزامياً على اعتبار أنَّه مضمون من قبل (البنك العثماني)، ولكن نظراً لحجم الإصدار الكبير والواسع أدى ذلك إلى انخفاض في قيمة العُملة (الليرة العثمانية).

وفي سنة ١٩١٦م صدر قانون توحيد المسكوكات، وبموجبهِ عُدَّ الذهب والفضَّة والعُملات الورقية في سعرٍ واحد، وكان ذلك جزءاً من معالجة التدهور الكبير الذي لحق بالليرة العثمانية التي بلغ المُتداول منها في سنة ١٩١٨م ما مقداره (١٦٠) مليون ليرة من الأوراق النقدية، و (٤٠) مليون ليرة من المسكوكات الذهبية والفضية، وأصبحت قيمة الليرة تُعادل (٦٠٪) من قيمتها الرسمية في إسطنبول، و (١٠–٢٠٪) في الولايات العثمانية الأخرى، خصوصاً بعد قيام الدولة العثمانية بالمُغالاة في الإصدار النقدي الورقي.

وفي عام ١٩٢٠م وعلى إثر معاهدة (سيفر) اعترفت تركيا بالانتداب البريطاني على العراق، وفي تلك السنوات فقدت النقود العثمانية شرعيتها في التداول في العراق خاصةً بعد دخول الإنكليز إلى العراق، وأصبحت قيمة الجنيه الإسترليني تُعادل (٣,٥) ليرة تركية (عثمانية)، وفي سنة ١٩٢٢م (١٠) ليرات تركية.

بعد عام ١٩١٧م:

كما مرَّ ذكره فإنَّه في ظلِّ سيطرة الدولة العثمانية على العراق وخاصةً في السنوات التي ضعفت فيها، كانت هناك العديد من العملات التي تمَّ تداولها في العراق ومنها الجنيه الإسترليني والروبية الهندية التي تستند على الجنية الإسترليني في عملية التحويل (الصرف)، وقد أصبحت الروبية الهندية هي وحدة النقد الرسمية في العراق حتَّى بداية الثلاثينيات من القرن العشرين (١٩٣٣م)، وبلغ مقدار المستورد من الروبية الهندية في سنة ١٩١٧م أكثر من (١٠٠) مليون روبية.

١. العُملة العراقية:

في سنة ١٩٢١م وبعد إعلان العراق دولةً (مستقلة) تحت الانتداب البريطاني، كان التفكير في إضفاء نوع من السيادة للدولة العراقية وذلك من خلال إيجاد عُملة وطنية عراقية يتولَّى مسؤولية إصدارها وإدارتها مؤسَّسة نقدية عراقية، وبدأت المحاولة الأولى في سنة ١٩٢٢م بمذكرة وزير العدل ناجي السويدي[١١] إلى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون[١٢] والمُخاطبات مع وزير المالية بشأن إصدار عُملة عراقية.

وفي سنة ١٩٢٤م، صدر الدستور العراقي وفي المادة (١٠٨) منه تمَّ التأكيد على إقرار نظام مسكوكات الدولة بموجب قانون.

وفي عام ١٩٢٥م تمَّ تشكيل لجنة من استشاريين بريطانيين، قامت هذهِ اللجنة بإعداد مشروع إصدار العُملة العراقية ضمن قاعدة صرف الجنيه الإسترليني، ويتم إدارته من قبل لجنة عُملة مقرها في لندن.

ومنذ سنة ١٩٢٢م وحتَّى سنة ١٩٣١م كانت هناك رغبة عراقية صادقة، ومعارضة أجنبية كبيرة، بشأن إصدار عُملة عراقية ومؤسَّسة عراقية تتولَّى إصدارها، إذ جرت مناقشات ومُخاطبات عديدة بين الأطراف الحكومية وغير الحكومية بهذا الشأن، والمتمثلة في الجهات التالية: رئاسة الوزراء، ومجلس الوزراء، وزارة العدل، وزارة المالية، اللجنة المالية المُشكَّلة من هلتن يانغ وفرنون .H Yung & Farnon [١٣]، لدراسة الشؤون المالية بالعراق سنة ١٩٢٥م، والتي اقترحت إبقاء الوضع النقدي في العراق على ما هو عليه، واستمرار التداول بالروبية الهندية، البنك

الشـرقي الذي أيد تأجيل إصدار عُملة عراقية، المُستشارين الماليين العراقيين، المُعتمد السامي للحكومـة البريطانيـة، وزارة المُسـتعمرات البريطانيـة، دار الاعتماد البريطاني في بغداد، غُـرف التجارة في العـراق، الخبير المصرفي البريطانـي أوتـو نيميـر A. Nemer، الـذي أوصـى بتقريـرهِ فـي سـنة ١٩٢٩م بـأنَّ من مصلحـة الحكومـة العراقيـة أنْ تُصدر أوراق نقدية على أسـاس عملـةٍ أخرى ثابتـة كالليرة الإنكليزية أو الدولار الأمريكي.

وفي سنة ١٩٣٠م ازدادت المخاوف والقلق خصوصاً بعد ظهور بوادر الأزمة الإقتصادية التـي طالت الاقتصـادات الرأسـمالية وخاصةً بريطانيـا، والتي ظهرت فيهـا الآراء والأفكار الإقتصاديـة الكنزيـة، وكان جوهرها ضرورة تدخل الحكومة في النشـاط الاقتصادي، وخلق طلـب فعَّـال ينقل الاقتصـاد من حالـةِ الركود والكسـاد عـن طريق السياسـة الماليـة وزيادة الإنفـاق الحكومي، وتقليل حجم الضرائب الذي يزيـد من الإنفاق الاسـتهلاكي والاسـتثماري، ومن ثَمَّ زيادة الناتج والدخل الكُلّي.

وبحلـول الأزمـة الاقتصاديـة العالمية في تلـك الفترة تأثر الاقتصاد العراقي كثيراً؛ وذلك لارتبـاط السـوق المحلّي بالسـوق البريطانية، وكان مـن نتائج ذلـك[١٤]: تدني الاسـتثمارات بالرغـم مـن قلَّتهـا، وانخفـاض عـدد وحجـم المُبـادلات في الأسـواق، وتأثر سـوق العُملة، وارتفاع مقدار كميـات الذهب المُهرَّبة للخارج على نطـاقٍ واسـع، وصعوبات فـي التصدير والاستيراد، وإعلان العديد من التجار إفلاسهم، وتقلص إيـرادات الدولة الضريبية والتي كانت تعتمـد علـى ٢٢٪ كضرائب علـى الأراضي و٥٠٪ ضرائب المكوس والكمارك.

إضافةً إلى الجفاف الذي شَـهِده العراق في عـام ١٩٣١م والذي أدى إلى شـحَّة المحاصيل الزراعية والحبوب، وما سبقها في عام ١٩٢٩م مـن ظهـورٍ غير مسـبوق لآفـة الجـراد التي أدت إلـى إهلاك كميات كبيرة مـن المحاصيل الزراعية في البصرة، وانتشـار البطالة والفقر بيـن المواطنيـن، وانخفاض وتقلـص الجِرَف اليدويـة بسـبب زيادة عـرض السـلع الأجنبية الناجـم عن الكسـاد العالمي وضعف المنافسـة معهـا، وقيام الإضراب الكبير في عام ١٩٣١م في بغداد والبصرة وأغلب المحافظات العراقية، بسبب تشريع قانون رسوم البلديات الذي فرض مزيـداً من الأعبـاء الضريبية في ظـلِّ الركود الاقتصادي والبطالة المُنتشـرة، ومن ثَمَّ تحميل أصحـاب المِهَـن الصغيـرة والتجـار تكاليف إضافيـة بالرغـم مـن المحـاولات التي جرت فيمـا بعد مـن قبـل الحكومة لتخيـف جزء من هـذهِ التكاليف، وظهور الحركـة العمَّالية كقوةٍ ناشطة للدفاع عن حقوق العاملين وذوي المِهَن، وصدور قانـون حصر المِهَـن بالعراقيين رقم (٢١) لسـنة ١٩٣٦م، وصدر قانون العمل رقم (٧٢) لسنة ١٩٣٦م، وغيرها من التشريعات.

عجـز الحكومـة عـن مواجهة الشـركات الاحتكاريـة بسـبب حمايتهـا من قبـل البلدان المالكة لها وخاصةً بريطانيا. وكذلك تدني سعر صرف الروبية الهندية أمـام الليرة الإنكليزية، وقـد عملت هـذهِ الظـروف على تأخيـر تنفيذ قانـون العُملـة العراقية أكثر من مـرة، وحتَّى بعـد صدورهِ فـي عام ١٩٣١م، بعـد أنْ تخلَّت بريطانيـا عن قاعدة الذهـب، وبعد أنْ تمَّ تحديد قيمة الدينار العراقي بما يُعادل (٧،٣٢٢٣٨٢) غـرام من الذهب الخالص، مما أدى بالتالي إلى صـدور قانون ألغـى الفقرة الخاصـة بالذهب،

على أنْ يكون الدينار العراقي مساوياً لجنيهٍ إسترليني واحد، وذلك من أجل ربط سعر تعادل الدينار العراقي والتغيرات التي تحصل عليه بالجنيه الإسترليني، وفي تلك السنة (١٩٣١م) تمَّ إحالة لائحة قانون العُملة العراقية من قبل مجلس النواب إلى اللجنة الاقتصادية والمالية في المجلس، وبعد موافقة اللجنة ومجلس النواب ومُصادقة الملك، تمَّ تشريع قانون العُملة العراقية رقم (٤٤) لسنة ١٩٣١م، وقد أُجريت تعديلات على بعض مواد هذا القانون، وتمَّ تحديد ١/نيسان/١٩٣٢م كموعدٍ لإصدار العُملة العراقية من قبل لجنة العُملة العراقية حسب القانون رقم (٤٤)، وأنَّ الوحدة النقدية القياسية للعُملة العراقية هي الدينار والذي يُعادل ألف فلس، وأنْ تكون أجزاء الدينار حسب المادة العاشرة من القانون المذكور هي فئات (الربع دينار) و (النصف دينار) و (دينار واحد) و (خمسة دنانير) و (عشرة دنانير) و (مائة دينار)، وعلى هيأة أوراق نقدية تُحدَّد أبعادها وأشكالها بإرادةٍ ملكية، ولهذهِ الأوراق النقدية قوة إبراء قانوني غير محدود، وكذلك خوَّل نفس القانون سكَّ مسكوكاتٍ يتم استخدامها في العراق، وهي مسكوكاتٍ فضية من فئة خمسين فلساً (درهم) وعشرين فلساً، ومسكوكات من فئة عشرة فلوس وخمسة فلوس وأربعة فلوس وفلسين وفلس واحد.

ولجنة العُملة العراقية هي الجهة المُختصَّة والمُخوَّلة بإصدار وإدارة العُملة نيابةً عن الحكومة العراقية، وتنتهي مهمة هذهِ اللجنة عندما يتم تأسيس مصرف وطني عراقي يتولَّى مهمة إصدار العُملة العراقية، وتتألَّف لجنة العُملة العراقية من خمسةِ أعضاء تقوم الحكومة العراقية باختيار اثنين، وتختار المصارف التجارية الأجنبية في العراق اثنين، والعضو الخامس يتم اختياره من قبل بنك إنكلترا أو اللجنة المالية لعُصبة الأمم المتَّحدة بناءً على دعوة الحكومة العراقية، والتي تحدد أحد الأعضاء الخمسة ليكون رئيساً للجنة، ويتم اختيار أعضاء اللجنة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويكون مقر هذهِ اللجنة في لندن، وتم تعيين ممثل لها في بغداد عُرف بـ(مأمور العُملة)، وكذلك تمَّ تحديد وكيل من المصارف الأجنبية العاملة في العراق، وكان البنك الشرقي هو وكيل اللجنة في بغداد، وقد حددت المادة السادسة عشر من القانون المذكور أهم وظائف لجنة العُملة العراقية، بما يأتي: تجهيز ومراقبة العُملة في العراق والمحافظة على قيمتها باستشارة الحكومة العراقية، وضرب المسكوكات وطبع الأوراق النقدية، وإتلاف الأوراق النقدية المُبطلة، وتأسيس صندوق احتياط العُملة والمحافظة عليه بصورةٍ تؤمِّن تبديل العُملة، وتسجيل حاصل مبيع المسكوكات والأوراق النقدية وسائر مدخولات اللجنة إيراداً لصندوق احتياطي العُملة، واستثمار موجودات الصندوق في سندات الدول التي يمكن تحويل عملتها للذهب مباشرةً وفي سنداتٍ مضمونة من قبلها مع الاحتفاظ بقسم من الموجودات نقداً.

وقد تمَّ وصف اللجنة بأنَّها عبارة عن مجرد صرَّاف نقد تلقائي لا رأي له في عملية صرف النقد، واتَّسمت مرحلة لجنة العُملة العراقية بعدم مرونة عرض النقد بسبب عدم السماح للحكومة العراقية باستثمار جزء من غطاء العُملة في سنداتها هي، بل كان على لجنة العُملة أنْ تحتفظ بغطاء العُملة على شكل صرف أجنبي إسترليني وأوراق مالية إسترلينية فقط.

وقد أدى ذلك إلى ازدياد المخاطر التي تعرض لها نظام النقد العراقي بسبب التبعية الكاملة لنظام النقد الإسترليني، واقتصار غطاء العُملة على الإسترليني فقط وعدم تنويعه.

ومن أجل المُحافظة على قيمة العُملة العراقية واستقرارها، فإنَّ (غطاء العُملة) أو احتياطي العُملة الذي يُشكِّل الضمان للأوراق النقدية المُصدَّرة، تمَّ جعل هذهِ الأوراق النقدية ديناً ممتازاً على النقود والضمانات الموجودة في صندوق احتياطي العُملة، وكذلك دَيناً ممتازاً على إيرادات العراق العامة، وأنْ يكون لدى لجنة العُملة احتياطي مناسب لتغطية العُملة بنسبةٍ لا تقل عن (١٠٠٪)، وبذلك أصبح الدينار العراقي بموجب القانون (١٠١) لسنة ١٩٣١م المُعدَّل لقانون رقم (٤٤) لنفس السنة، يقوم على قاعدة الصرف بالإسترليني، بعد أنْ كان في القانون السابق يقوم على قاعدة الصرف بالذهب، وفي ١٩٣٢/٣/١٦م أصدرت لجنة العُملة العراقية مجموعةً من أوراق النقد العراقية مع بقاء الروبية الهندية في التداول إلى جنب العُملة العراقية وبأسعار صرف بينها تُحدَّد من وقتٍ لآخر.

وفي سنة ١٩٣٣م صدر القانون رقم (٤٠) تمَّ بموجبه منع التداول والتعامل بالعُملة الهندية واعتباراً من ١٩٣٣/١٠/١م، وتخويل وزير المالية بشراء الأوراق النقدية والمسكوكات الهندية الموجودة في التداول في العراق من الذين يحملون العُملة الهندية، واستبدالها بالعُملة العراقية وبالأسعار السائدة في الهند.

٢. لجنة العُملة العراقية وإصداراتها النقدية[١٥]:

قامت هذهِ اللجنة منذ بدأ عملها الفعلي سنة ١٩٣٢م وحتَّى سنة ١٩٥٠م بإصدار أربع مجموعاتٍ من الأوراق النقدية، وثلاث مجموعاتٍ من المسكوكات النقدية، المجموعة الأولى من الأوراق النقدية صدرت بتاريخ ١٩٣٢/٣/١٦م، وبستِّ فئاتٍ من الأوراق النقدية، وخلال المدة (١٩٣٤–١٩٤٠م) صدرت المجموعة الثانية من الأوراق النقدية عن لجنة العُملة العراقية، وبقيت إصدارات المجموعة الأولى من الأوراق النقدية في التداول، وصدرت المجموعة الثالثة من الأوراق النقدية في عامي ١٩٤١م و ١٩٤٢م من قبل لجنة العُملة العراقية، وعُرفت بالطبعة الهندية والتي اتَّسمت برداءة نوعيتها مقارنةً مع الطبعات السابقة، وذلك بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية التي جعلت السلطات النقدية تلجأ إلى طباعتها في الهند.

وتمثل المجموعة الرابعة آخر إصدارات لجنة العُملة العراقية من الأوراق النقدية، فقد صدرت في أواخر عام ١٩٤٢م مجموعة كاملة بستِّ فئات، حملت صورة الملك فيصل الثاني في مرحلة الطفولة، وتواقيع أعضاء لجنة العُملة العراقية: (عطا أمين) ممثل الحكومة العراقية في اللجنة، واللورد (كينث) رئيس اللجنة ، مع بعض التغييرات الأخرى.

وفي سنة ١٩٤٧م قامت لجنة العُملة العراقية بإعادة طباعة الورقتين النقديتين من فئة الربع دينار والنصف دينار بنفس المواصفات السابقة، وتمَّ طباعة الأوراق النقدية لهذهِ المجموعة والفئتين اللتين تمَّ إعادة طباعتهما في شركة طباعة (براد بري ولنكسن) في لندن.

وبعد قيام الحرب العالمية الثانية وزيادة الإنفاق العسكري البريطاني على القوات العسكرية في العراق أدى ذلك إلى زيادة عرض النقد وخاصةً العُملة في التداول مما نجم عنه ارتفاع في معدلات التضخم، وبهذا المعنى فإنَّ التغيرات التي تحدث في عرض النقد لا ترتبط بمتُطلَّبات الاقتصاد العراقي، وإنَّما ترتبط بالظروف الاقتصادية والنقدية في الخارج، فعندما تخلَّت بريطانيا عن قادة الذهب على إثر الأزمة المالية الكبرى أوائل الثلاثينيات وانخفضت قيمة الجنيه الإسترليني، تَبَع ذلك تخفيض قيمة الدينار العراقي أيضاً، وتمَّ حذف عبارة مُعادلة الدينار العراقي لـ(٧,٣٢٢٣٨٢) غرام من الذهب، بعد أنْ أصبح الجنيه الإسترليني غير قابل للتحويل إلى الذهب، وأنْ يكون إصدار العُملة العراقية مقابل الجنيهات الإسترلينية بنسبة جنيه إسترليني واحد مقابل دينار عراقي واحد، وبالتالي ارتبط سعر تعادل الدينار العراقي وتغيراته بسعر تعادل الجنيه الإسترليني وتغيراته في أسواق الصرف الأجنبي، وقد استمر هذا الوضع حتَّى عام ١٩٥٩م بعد أنْ تخلَّى العراق عن منطقة الإسترليني، وخلال المدة (١٩٣٢–١٩٤٤م) أصدرت لجنة العُملة العراقية ثلاث مجموعاتٍ من المسكوكات، الأولى في السنوات ١٩٣٢م، ١٩٣٣م، والمجموعة الثانية في سنة ١٩٣٦م، والمجموعة الثالثة في سنة ١٩٤٣م الوجبة الأخيرة من المسكوكات، قبل أنْ يتولَّى المصرف الوطني العراقي هذهِ المهمة في سنة ١٩٥٣م.

وقد بلغ مقدار العُملة في التداول من الأوراق والمسكوكات النقدية خلال المدة (١٩٣٣–١٩٤٩م) في العراق أعلى مقدار لها سنة ١٩٤٥م، حيث بلغت (٤١،٩) مليون دينار عراقي، وأقل مقدار لها في سنة ١٩٣٣م بلغ (٢,١٥) مليون دينار عراقي.

وبلغت الأهمية النسبية للمسكوكات من إجمالي العُملة في التداول (١٦٪) كأعلى نسبةٍ في سنة ١٩٣٥م، و (٣٪) كأدنى نسبة في السنوات (١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٩م).

وفي تموز ١٩٤٧م شُرِّع القانون رقم (٤٢)، الذي تمَّ بموجبهِ تعديل قانون العُملة العراقية رقم (٤٤) لسنة ١٩٣١م، من أجل نقل صلاحيات لجنة العُملة العراقية إلى المصرف الوطني العراقي عند تشكيلهِ قانوناً، وفي السنةِ نفسها (١٩٤٧م) صدر القانون رقم (٤٣)، الذي تمَّ بموجبهِ تأسيس المصرف الوطني العراقي، وقد تمَّ نقل موجودات لجنة العُملة العراقية إلى بنك إنكلترا الذي أصبح وكيل المصرف الوطني العراقي في لندن.

وبموجب القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٤٧م نُقلت صلاحيات إصدار العُملة العراقية إلى المصرف الوطني العراقي، الذي تمَّ تخويله إصدار العُملة مقابل الذهب والعملات والسندات الأجنبية بنسبةٍ لا تقل عن (٧٠٪)، زيادةً على سندات الحكومة العراقية بنسبةٍ لا تزيد عن (٣٠٪) كغطاء أو احتياطي للعُملة المُصدَّرة.

وقد تمَّ تحديد قيمة الدينار العراقي حسب القانون المذكور بـ(٣،٥٨١٣٤) غرام من الذهب الخالص، وعُدِّلت هذهِ القيمة في سنة ١٩٤٩م إلى (٢،٤٨٨٢٨) غرام من الذهب، وذلك استناداً إلى نظام صندوق النقد الدولي بعد أنْ أصبح العراق عضواً في الصندوق، والتزم بموجبهِ بقابلية تحويل الدينار العراقي إلى الدولار الأمريكي الذي كان قابلاً للتحويل إلى الذهب حتَّى سنة ١٩٧١م.

وحتَّى سنة ١٩٥٥م بقى غطاء العُملة خالياً من الذهب، وفي تلك السنة ولأول مرة أصبح هناك احتياطي من الذهب بالرغم من أنَّ نسبته كانت منخفضةً إلى إجمالي الموجودات الأجنبية، حيث بلغت (٢،٩٪ و ٤٪) للسنتين ١٩٥٥م و ١٩٥٦م، وارتفعت إلى (٧،٥٪) ثمَّ إلى (١١،٥٪) في السنتين ١٩٥٧م و ١٩٥٨م.

٣. إصدارات المصرف الوطني العراقي النقدية[١٦]:

أصدر المصرف الوطني العراقي عدَّة وجبات ضمن ما عُرف بالمجموعة الرابعة لإصدارات الأوراق النقدية، الوجبة الأولى في ١٩٥٠/٩/١٧م إذ صدرت أول فئة من هذهِ المجوعة، وهي فئة الدينار الواحد، ثمَّ بتأريخ ١٩٥٠/١٠/٢٩م صدرت بقية الفئات، وقد حملت جميع فئات هذهِ المجموعة أسم المصرف الوطني العراقي، بخمس فئاتٍ، هي: عشرة دنانير، وخمسة دنانير، ودينار واحد، ونصف دينار، وربع دينار.

وحملت أيضاً توقيع المحافظ العام للمصرف الوطني السيد عبد الإله حافظ[١٧]، وقد طُبعت أوراق هذهِ المجموعة في دار طباعة (براد بري ولكنسن).Bradbury Wilkinson & Co في لندن، وقد بقيت إصدارات لجنة العُملة العراقية من الأوراق النقدية إلى جانب إصدارات المصرف الوطني العراقي في التداول.

والوجبة الثانية كانت في سنة ١٩٥٣م، حيث أعاد المصرف الوطني العراقي طبع الأوراق النقدية من نفس الفئات في الوجبةِ الأولى، والوجبة الثالثة في سنة ١٩٥٥م حيث صدر التعديل الأخير لقانون العُملة العراقية رقم (٤٤) لسنة ١٩٣١م، من خلال قانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٥٥م، وفي تلك السنة (١٩٥٥م) وكذلك في سنة ١٩٥٦م، تمَّ إعادة طبع الأوراق النقدية من نفس الفئات في الوجبتين الأولى والثانية، والوجبة الرابعة من إصدارات المصرف الوطني العراقي والجديد في إصدارية هذهِ الوجبة هو أنَّها حملت علامة مائية لصورة الملك.

وصدرت عن المصرف الوطني العراقي وجبتان من المسكوكات النقدية، وعُرفت بالمجموعة الرابعة لإصدار المسكوكات العراقية، إذ أنَّ الوجبة الأولى صدرت في سنة ١٩٥٣م وتكونت من سبع فئات، هي: المائة فلس، والخمسون فلساً، والعشرون فلساً، والعشرة فلوس، والأربعة فلوس، والفلسان، والفلس الواحد. أمَّا الوجبة الثانية فقد صدرت في سنة ١٩٥٥م، أُعيد ضرب المسكوكات من فئات المائة فلس، والخمسين فلساً، والعشرين فلساً، وقد تمَّ التداول في هذهِ المسكوكات في سنة ١٩٥٦م.

هذا وقد بلغ مقدار العُملة في التداول (الأوراق النقدية والمسكوكات) في نهاية سنة ١٩٥٧م (٥٠،٧١) مليون دينار، وكانت نسبة المسكوكات تُشكِّل (٣،٢٪) فقط، وقد بلغت نسبة الموجودات الأجنبية إلى العُملة المُتداولة سنة ١٩٤٩م (٩٦،٤٪)، ارتفعت إلى (١٣٥,٥٪) سنة ١٩٥٢م، أمَّا نسبة السندات الحكومية إلى العُملة المُتداولة فكانت (١٥،٤٪) و (١٥،٥٪) على التوالي للسنتين نفسيها.

ثالثاً: التطورات في النشاط المصرفي

تواجدت المصارف ومارست نشاطها في العراق قبل الاحتلال البريطاني للعراق في سنة ١٩١٤م، وقبل قيام أول حكومة عراقية في سنة ١٩٢١م، وأهم هذهِ المصارف، هو: البنك العثماني، ففي سنة ١٨٩٠م عندما كان العراق تحت السيطرة العثمانية تمَّ تأسيس أول مصرف بالعراق، عندما فتح (البنك العثماني) أول فرع له في بغداد في تلك السنة، وهذا المصرف هو بريطاني تأسَّس في تركيا سنة ١٨٦٣م، برأسمالٍ بريطاني مقداره عشرة ملايين جنيه إسترليني، وقد احتكر هذا المصرف النشاط المصرفي التجاري في العراق نظراً لعدم وجود أي مصرف آخر في تلك الفترة، وتوسَّع نشاط المصرف إلى مناطق أخرى من العراق، إذ فتح فروعاً له في كلٍّ من الموصل وأربيل والبصرة.

وفي سنة ١٩١٢م فتح البنك الشرقي أول فرع له في العراق ببغداد برأسمالٍ يُعادل (١٥٠) ألف دينار عراقي، والبنك الشرقي هو ثاني مصرف يُمارس نشاطه في العراق بعد البنك العثماني، وهو مصرف بريطاني تأسَّس في لندن سنة ١٩٠٩م برأسمالٍ مقداره مليون جنيه إسترليني، وقد افتتح هذا المصرف فروعاً له في محافظات البصرة والعِمارة والموصل وأربيل وكركوك، وقد عَمِل هذا المصرف كما ذكرنا سابقاً عند الكلام عن العُملة العراقية، وكيلاً للجنة العُملة العراقية في العراق حتَّى سنة ١٩٤٧م، عندما تأسَّس المصرف الوطني العراقي، وكان يرأس البنك الشرقي البريطاني (ج. س. حسقيل)[١٨].

فكرة تأسيس أول مصرف عراقي:

في سنة ١٩٢١م وبعد إعلان تشكيل الدولة العراقية جرت محاولات عديدة لإنشاء مؤسَّسةٍ مصرفية وطنية تتولَّى إدارة الشؤون النقدية والمصرفية في العراق، ولكن فشل هذهِ المحاولات أدى بالنتيجة إلى إنشاء لجنة العُملة العراقية، وتأجيل إنشاء بنك مركزي أو مصرف وطني آخر، خاصةً بعد أنْ قدَّم الخبير المالي البريطاني (هلتن يانغ) مقترحاته بهذا الشأن، والتي أكَّد فيها ابتداءً على أهمية وضرورة وجود بنك مركزي يُدير العملية النقدية في العراق، إلَّا أنَّه ذكر المُبررات التي لا تؤيد إنشاء بنك مركزي في تلك الفترة، والتي تمثَّلت بـ[١٩]:

١. إنَّ العراق لم يكن له دَين عام يستوجب تأسيس بنك مركزي لغرض إدارة القروض العامة للدولة، وإذا ما قررت الحكومة إصدار سندات خزينة بمختلف الآجال، فإنَّ ذلك الأمر يمكن أن يتم تنفيذه من خلال المصارف التجارية العاملة في العراق دون الحاجة إلى بنكٍ مركزي.

٢. بما أنَّه تمَّ اعتبار الجنيه الإسترليني هو معيار لمُبادلة العُملة العراقية الجديدة، وتولِّي (لجنة العُملة العراقية) صلاحية مراقبة كمية النقود المُصدَّرة والمحافظة على استقرار قيمتها، فإنَّ ذلك ينفي الحاجة لوجود بنك مركزي يؤدي هذهِ الوظيفة.

٣. يعتقد (يانغ) بأنَّ التطور الاقتصادي في العراق لم يصل إلى المستوى الذي يتطلَّب تأسيس مؤسَّسة تؤدي أعمال الصيرفة للمصارف.

٤. مـن الصعب علـى البنـك مركزي في ظـلّ الظـروف الاقتصاديـة السـائدة أنْ يجـد وسائل مناسبة مفيدة لاستثمار موجداتهِ النقدية، وبالتالي قد يضطر إلى اسـتثمارها في نشاطاتٍ غير مرغوب فيها.

٥. إنَّـه لا يمكـن لبنـك مركـزي أنْ يقـوم بواجباتهِ الأساسـية مـا لم يُمارس نشـاطه في ظلّ نظامٍ اقتصادي يتَّسم بدرجةٍ من الاستقلالية والكفاية الذاتية.

٦. قلَّة عـدد المُختصين مـن العراقيين في الشـؤون المصرفية ممـا يجعل من الضروري اختيـار الأجانـب لإدارة البنـك، وهـو أمر لا يُرحَّب بهِ فـي العراق، فضلاً عن كون العراق لا يملك الأموال الكافية لإنشاء البنك المركزي، مما يتطلَّب مسـاهمة رأس المـال الأجنبي فيه، وبالتالـي لن يكون البنك حكوميـاً، بل معرضاً للنفوذ الأجنبي.

لهذهِ الأسـباب وأخرى غيرها اقترح (يانغ) علـى الحكومـة العراقيـة تأجيل تأسـيس بنك مركزي؛ لأنَّه سيؤدي إلى تحمل الدولة تكاليف عالية دون حصولها على فوائد مناسبة.

وبالرغم من أنَّ المُبررات التي طُرحت فيها الكثير مـن الواقعيـة، إلَّا أنَّ المصالح الأجنبية وخاصـةً البريطانيـة كان لهـا النصيب الأكثر مـن التأثير من أجل خدمـة هذهِ المصالح، على حسـاب الأهـداف والمصالـح الوطنيـة، وهو الأمر الذي أدى إلى اسـتمرار الدعوات لإنشاء مؤسَّسـةٍ نقدية وطنية تتولَّى مهـام إدارة العُملة والمصـارف فـي العـراق، ولـم تتوقـف هذهِ الدعوات على الرغم من الصعوبات الكبيرة.

وفي عام ١٩٤١م تمَّ تشـريع قانون تأسيس مصرف الرافديـن رقم (٣٣) لسـنة ١٩٤١م، وقـرار إناطة مهمـة الأعمـال التجارية وحفظ الحسـابات الحكوميـة وشـبه الحكوميـة إلـى مصـرف تجـاري عراقي يؤسَّـس برأسـمالٍ حكومـي، مقـداره نصـف مليون دينـار كأول مصـرف تجاري يتأسَّـس برأسـمالٍ حكومي، وفتح الفروع فـي البصرة والموصل وكركوك وبقية المحافظات، فضلاً عن مدينة بغداد وكذلك فـي خـارج العراق، بيـروت ودمشـق وحلب وعمَّـان، وكان مـن أوائل المصـارف العربية الـذي يفتح له فرعـاً في لندن، وذلك في شـهر تشرين الثاني سنة ١٩٥١م، وقد تولَّى مصرف الرافديـن فضلاً عن وظائف الصيرفة التجارية مهـام خزينة الدولـة وصيرفتهـا، والتي كانت بعهدة فرع البنك الشرقي في العراق، وتمَّ أيضاً بتاريخ ١٩٤١/١١/٢٤م، تشريع قانون مراقبة التحويـل الخارجي رقم (٧١) لسـنة ١٩٤١م، وتـمَّ تشـكيل لجنة مراقبـة التحويـل الخارجي لتنفيذهِ، وحتَّى سـنة ١٩٥٦م وهي سنة تأسيس البنك المركزي العراقي، ظلَّ مصرف الرافدين هو المسؤول عن حفظ حسابات الحكومة.

المصرف الوطني العراقي[٢٠]:

في ١٩٣٩/٧/٢٤م صدر تشـريع القانون رقم (٢٧) لنفس السـنة، جوهـر القانون ينص علـى اشـتراك الحكومة في تأسـيس مصرف أهلـي وتخويـل وزيـر المالية بأنْ يُسـاهم في تأسـيس هذا المصرف بنسبةٍ لا تقل عن خُمس رأس المال المُسـاهم، ويكون رأسـماله نصف مليون دينار، وتكون النسـبة الأكبر بالمُساهمة في المصرف من قبل العراقيين، وكان الهدف مـن تأسـيس المصـرف هو إنشـاء مؤسَّسـة (حكوميـة – أهليـة) مشـتركة تتمتَّع بسـلطة

إصدار العُملة وتكون في الوقت نفسهِ مصرفاً تجارياً، ولم يتم تنفيذ هذا القانون بعد صدروهِ، حيث ارتأت الحكومة أنْ يكون هناك فصل بين مهام إصدار العُملة وإدارتها وبين أعمال الصيرفة التجارية.

وبعد أنْ صار الأمر إلى تأسيس مصرف الرافدين ليؤدي مهام الصيرفة التجارية في سنة ١٩٤١م، ظلَّ موضوع تأسيس مصرف وطني عراقي يُصدِّر ويُدير العُملة العراقية قائماً حتَّى سنة ١٩٤٧م، في هذهِ السنة (١٩٤٧م)، قُدِّمت لائحة قانون (المصرف الوطني) إلى البرلمان وتمَّت الموافقة عليها.

وفي السنة نفسها صدر القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٧م، فتأسَّس بموجبهِ (المصرف الوطني العراقي) برأسمالٍ مقداره خمسة ملايين دينار، يُدفع نصفه عند التأسيس والنصف الآخر يكون احتياطياً مضموناً من قبل الحكومة العراقية.

وقد صدرت في ١٩٤٧/١١/٩م الإرادة الملكية رقم (٦٦٦) التي تنص على التنفيذ الكامل لقانون المصرف الوطني العراقي، بعد أنْ صدرت إرادة ملكية سابقة تنص على تنفيذ بعض المواد التي تتعلَّق بإصدار العُملة العراقية، والقيام بالأعمال الناجمة على الاتفاقيات الدولية، وخاصةً اتفاقيات (برتن وودز)[٢١].

وعُدَّ تاريخ ١٩٤٧/١١/١٦م، هو التاريخ الرسمي لتأسيس المصرف الوطني العراقي، حيث نُشرت الإرادة الملكية في الجريدة الرسمية في ذلك التاريخ، ولكن بالرغم من ذلك لم يُمارس المصرف مهامه الفعلية.

وأنْ يكون الاسم الجديد للمصرف الوطني هو (البنك المركزي العراقي)، على اعتبار أنَّ كلمة (بنك) هي الأكثر شيوعاً، وأنَّ كلمة (مركزي) هي الأكثر دلالةً على مهام البنك، فضلاً عن موضوعاتٍ أخرى تتعلَّق بأهداف وواجبات البنك، وفي ١٩٥٠/٩/١٧م، أصدر (المصرف الوطني العراقي) أول وجبةٍ من العُملة العراقية (الورقية والمسكوكات) تحمل اسمه، كما تمَّ في سنة ١٩٥٠م تشريع قانون مراقبة المصارف رقم (٣٤)، بدلاً من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٣٨م، كذلك تمَّ في سنة ١٩٥٠م تشريع قانون مراقبة التحويل الخارجي رقم (١٨)، وخول المصرف الوطني جميع الصلاحيات والواجبات الواردة في القانون، وفي سنة ١٩٥٠م أيضاً، تمَّ دراسة موضوع نقل حسابات الحكومة من مصرف الرافدين إلى المصرف الوطني العراقي، إلاَّ أنَّها لم تُنفَّذ حتَّى عام ١٩٥٦م.

وفي سنة ١٩٥٢م، تمَّ تكليف الاقتصادي الدنماركي كارل إيفرسون K. Everso من قبل المصرف الوطني العراقي أثناء المُحادثات التي عُقدت في مدينة كوبنهاغن في الدنمارك في شهر آب، وقد مثَّل العراق فيها عن المصرف الوطني العراقي المحافظ العام للمصرف عبد الإله حافظ.

وقد أعلن إيفرسون عن استعدادهِ للقيام بدراسة مشاكل العراق النقدية، وقدم التقرير إلى المصرف الوطني العراقي في شباط من عام ١٩٥٤م، تحت عنوان: (تقرير عن السياسة النقدية في العراق)، وقد شارك إيفرسون في إعداد التقرير كُلٌّ من (ويندينغ) و (راسموسن)، وقد قدَّم التقرير جملةً من التوصيات بشأن السياسات والأساليب المصرفية التي يُفترض العمل بها في تلك الفترة.

البنك المركزي العراقي:

كما مرَّ ذكره سابقاً بأنَّ محاولات تأسيس مؤسَّسةٍ وطنية تتولَّى إدارة الشؤون النقدية والمصرفية في العراق تعود بدايتها الأولى إلى سنة ١٩٢١م، ولكن بسبب الوضع السياسي والاقتصادي للعراق في تلك المرحلة فقد تمَّ تأجيل هذا الموضوع سنواتٍ متعددة بالرغم من المحاولات المُستمرة ابتداءً من سنة ١٩٢٢م وحتَّى سنة تأسيس المصرف الوطني العراقي سنة ١٩٤٧م، ومن ثمَّ صدور القانون رقم (٧٢) لسنة ١٩٥٦م، الذي بموجبهِ تمَّ تأسيس البنك المركزي العراقي كامتدادٍ للمصرف الوطني العراقي.

ففي سنة ١٩٥٣م تمَّ إثارة موضوع تغيير قانون المصرف الوطني العراقي رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٧م، على اعتبار وجود نواقص ملحوظة ينبغي العمل على تلافيها بإصدار قانونٍ جديد، عُرف ابتداءً بلائحة قانون (بنك العراق المركزي) ورُفعت هذهِ اللائحة إلى مجلس الوزراء في ٩/نيسان/١٩٥٣م، ولم يتم تنفيذ هذهِ اللائحة، وفي ١٩٥٦/٤/٣٠م تمَّ إرسال لائحة جديدة إلى مجلس الوزراء تدعو إلى معالجة النواقص في قانون المصرف الوطني العراقي رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٧م، والتي كانت تتعلَّق بزيادة رأس المال إلى (١٥) مليون دينار بدلاً عن (٥) ملايين، وكذلك الاحتياطات النقدية، والتخويل بأداء الأعمال التي تقوم بها البنوك المركزية وغيرها من المواضيع، وفي ١٩٥٦/٥/٧م صادق مجلس الوزراء على اللائحة ووافق على رفعها إلى مجلس الأمَّة لتشريعها مع إجراء بعض التعديلات على بعض الفقرات، وفي ١٩٥٦/٦/٦م صادق مجلس الأمَّة على اللائحة وتبديل عنوانها من لائحة قانون المصرف الوطني العراقي إلى لائحة قانون البنك المركزي العراقي، وفي ١٩٥٦/٧/١م نُشر القانون في الجريدة الرسمية باسم قانون البنك المركزي العراقي رقم (٧٢) لسنة ١٩٥٦م.

وكانت أهم المواضيع التي تضمَّنها هذا القانون، هي: تفصيل النص على الأعمال التي يجوز للبنك ممارستها تنفيذاً لمهامهِ كبنكٍ مركزي للدولة، والنص على إنشاء مجلس استشاري يضم ممثلي البنوك التجارية العاملة في العراق، وزيادة رأس مال البنك من خمسة ملايين دينار إلى خمسة عشر مليون دينار، وزيادة الاحتياطي من (٢،٥) مليون دينار إلى ضعف رأس المال.

وقد شُرِّعت العديد من القرارات تزامناً مع هذا القانون التي تتعلَّق بالنظام الداخلي لمجلس الإدارة ونظام الخدمة في البنك من أجل تعزيز الوضع الإداري والمالي للبنك.

وقد حدَّدت المادة الرابعة من القانون رقم (٧٢) لسنة ١٩٥٦م أغراض البنك المركزي وواجباتهِ، التي تتركَّز في إصدار العُملة وإدارتها، وتأمين استقرارها، والتأثير في وضع الائتمان لمصلحة البلد، والقيام بالأعمال الصيرفية للحكومة، وتسهيل التأديات الداخلية والخارجية، وحصلت الموافقة في عام ١٩٥٦م على فتح فروع للبنك في مدن البصرة والموصل وكركوك والديوانية، إلَّا أنَّه تمَّ افتتاح فرع للبنك في البصرة سنة ١٩٥٧م والموصل في سنة ١٩٦٤م.

الصيارفة:

زيادةً على النشاط الذي كانت تؤديه المصارف سواء كانت التجارية أو المتخصِّصة، فقد مارس النشاط الصيرفي في العراق عدد من

الصيارفة وأغلبهم من اليهود، حيث اتخذ الكثير من التجار اليهود في بغداد من محلاَّتهم التجارية عملاً صيرفياً إلى جانب التجارة؛ نظراً للأرباح الطائلة التي كانوا يحصلون عليها، واختص بعضهم بممارسة العمل الصيرفي. ومن أهمِّ الصيارفة اليهود الذين كان محل ممارسة عملهم في مدينة بغداد ومدن عراقية أخرى[٢٢]: حسقيل اليهاو، سلمان داود دانيال، إبراهيم خضوري لاوي، خضوري مراد شكر، روبين وعزرا منشي، روبين يهودا منشي زبيدة، يامين نيسان، يهودا عزيز، سلمان هارون زلخة، باروخ عوديا، إدوار عبودي، ميخائيل كاني الموت، روبين يهودا زولوف، كرجي شاؤول. وقد كان الصيرفي (خضوري زلخة) من أكثر صيارفة العراق نشاطاً وشهرةً، حتَّى أنَّ نشاطه فاق نشاط بعض المصارف، وذلك لكثرة فروعهِ المُنتشرة في الدول المجاورة وفي أوربا والصين، إلى جانب الصيرفي (سلمان زلخة) الذي هيمن على السوق الداخلية في الثلاثينيات من القرن العشرين.

ومعظم الصيارفة المُجازين في بغداد في الثلاثينيات كانوا من اليهود كما ذكرنا، حيث بلغ عددهم في سنة ١٩٣٦م (٣٥) صيرفي، فيما بلغ عدد الصيارفة المسلمين (٣) فقط، والمسيحيين واحداً، وازداد عدد الصيارفة في العراق وبغداد بالخصوص نظراً لما يجنيه الصرافون من أرباحٍ ربوية من خلال نسبة الفوائد المُرتفعة التي كانوا يفرضونها على المُقترضين منهم، فبلغت هذه الفوائد في مدينة البصرة (٥٦٪) سنة ١٩٠٧م، و (٢٤٪) في سنة ١٩١٩م، وفي مدينة السليمانية وفي نفس الفترة (١٠٠٪) في مزارع التبغ وبطُرق احتيالية.

وأهم المصارف اليهودية التي أُنشئت في العراق خلال المدة (١٩٣٠–١٩٥٠م)، هي[٢٣]:

١. مصرف خضوري عبود زلخة: إذ عُدَّ من مصارف الدرجة الأولى، حيث أُجيز قانوناً بموجب قانون مراقبة المصارف رقم (٦١) لسنة ١٩٣٨م، وافتتح فروعاً له في بيروت ودمشق والقدس والإسكندرية، وبلغ مقدار الودائع لدى المصرف في بغداد سنة ١٩٤٧م ما مقداره (١٢١٨٧١٩) ديناراً عراقياً، وقد احتفظ المصرف باحتياطي مقداره (١٢٣٩١٩٨) ديناراً عراقياً، وبصورةٍ غير قانونية دون علم وزارة المالية ومديرية ضريبة الدخل وشعبة مراقبة المصارف العامة.

٢. مصرف إدوار عبودي: وقد تمَّ إجازته للعمل ببغداد في ١٩٤١/٩/١٣م بموجب الإجازة المُرقَّمة (٣٨) ووفق المادة الرابعة من قانون مراقبة المصارف رقم (٦١) لسنة ١٩٣٨م برأسمالٍ مقداره (٥٠٥٠٠) دينار عراقي، وأيضاً عُدَّ من مصارف الدرجة الأولى.

٣. مصرف كرديت بنك: وقد أسَّسه اليهودي (إلياهو صالح جوري) في بغداد في ١٩٤٥/٧/٢٥م، حسب القانون السابق رقم (٦١) لسنة ١٩٣٨م، وقد عَمِل هذا المصرف في معظم مجالات العمل المصرفي في التجارة والتسليف وشراء الأراضي، مستغلاً حاجة المزارعين للأموال وخصوصاً في منطقة هيت في الرمادي.

٤. مصرف يوسف نسيم ناثان ومنشي إبراهيم كاشي: أيضاً تمَّ تأسيسه في بغداد

مـن قبل اليهـودي (إلياهو صالـح جوري) في التاريـخ نفسـه ١٩٤٥/٧/٢٥م، وكذلـك كانت هناك مصـارف يهودية أخرى تعمل في بغداد، مثل مصرف (مئير إلياهـو عقبية)، ومصرف (سلمان هارون زلخة).

أمَّـا أهم شـركات الصيرفـة اليهودية التي ظلَّت تعمل في العراق حتَّى بداية الخمسـينيات من القرن العشرين، هي شركة (صيوان عبدان اغسـي) في سـنة ١٩٤٣م، برأسـمالٍ مقداره (٥٠٠٠) دينار عراقي.

وكذلك شـركة (حسقيل شـلومو وشركاؤه للصيرفـة) التـي تأسَّسـت فـي بغـداد بتاريخ ١٩٣٨/١١/١١م برأسـمالٍ مقـداره (٨٦٠٠) دينـار عراقـي، وكانـت تُمـارس كلَّ أنـواع وأعمال الصيرفة، واسـتمرت فـي العمل حتَّى ٤/مايـس/١٩٥٠م بعد تزايد الهجـرة اليهودية وتناقص عدد اليهود في العراق.

وعلى الرغـم من الدور المهـم الذي قامت بـهِ المصـارف اليهودية، فإنَّها وكمـا هو حال المصـارف الأجنبيـة الأخـرى العاملـة فـي العـراق، كان الهدف الأسـاس لها هـو تحقيق أقصى الأرباح فضلاً عن مُساهمتها في إخراج الموارد من العراق إلى بلدانها بطُرقٍ مشروعة أحياناً، وأخرى غير مشـروعة كثيرة، كما فعل مصرف (زلخة) عندما جمع تبرعاتٍ بالعُملات الأجنبية لشـراء الأراضي لليهود في فلسطين، أو من خلال التهرب الضريبي. وبلغ من هيمنة اليهـود علـى النشـاط المصرفـي أنَّ الأعمال التجاريـة والمالية تكون شـبه مشـلولة في يوم السبت الذي يُمثل عطلةً دينيَّة لليهود.

وفي سـنة ١٩٦٣م انخفض عدد الصيارفة اليهـود المُجازين فـي العراق إلـى (١٦) ، ثمَّ انخفض إلى (١١) في سـنة ١٩٦٤م ، وبالتالي انخفضت الأهمية النسـبية لنشاطهم خاصةً بعد تزايد هجـرة اليهود إلى فلسـطين، حيث بلغت نسـبة مجمـوع الميزانيـة الموحَّـدة للصيارفة إلـى مجموع الميزانيـة الموحَّدة للمصارف في العـراق في ١٩٦٤/٨/٢١م ما نسـبته (١،٥٪) فقط .

جدول رقم (١)

الصادرات والاستيرادات مع بريطانيا للمدة (١٩١٠–١٩١٣م)[٢٤]

السنوات	الصادرات		الاستيرادات	
	ليرة إسترلينية	الأهمية النسبية ٪	ليرة إسترلينية	الأهمية النسبية ٪
١٩١٠	٣٣٠٣٦١	٣٨,٦	١٣١٧٧٦٢	٤٨,٥
١٩١١	٢٨٤٣٤٧	٣٨,٦	١١٩٩٥٩٧	٤٥,١
١٩١٢	٢٨٥٦٢٠	٣٠,٧	١٤١٥٢٨٨	٥٠,١
١٩١٣	٢٤٦٠٠١	٣٢,٦	١٣١٤١٣٨	٤٥,١

جدول رقم (٢)
المصارف في العراق للمدة (١٨٩٠–١٩٥٩م)[٢٥]

اسم المصرف	التأسيس في العراق	الملكية
البنك العثماني	١٨٩٠	بريطانيا
البنك الشرقي	١٩١٢	بريطانيا
البنك الشاهنشاهي الإيراني	١٩٢٨	بريطانيا وإيران
المصرف الزراعي	١٩٣٥	العراق
بنك دي روما	١٩٣٨	إيطاليا
البنك العربي	١٩٣٨	الأردن
المصرف الصناعي	١٩٤٠	العراق
مصرف الرافدين	١٩٤١	العراق
المصرف الوطني العراقي	١٩٤٧	العراق
مصرف الرهون	١٩٥١	العراق
البنك اللبناني المتحد	١٩٥٢	لبنان
البنك التجاري العراقي	١٩٥٤	العراق
المصرف العقاري	١٩٥٥	العراق
البنك الوطني للتجارة والصناعة (أفريقيا)	١٩٥٤	فرنسا
بنك بغداد	١٩٥٦	العراق
بنك التسليف التعاوني	١٩٥٦	العراق
البنك الوطني الباكستاني	١٩٥٧	باكستان
المصارف والصيارفة اليهود	١٩٣٠–١٩٥٠	جنسيات مختلفة

الاستنتاجات:

١. إنَّ ثروات العـراق الاقتصادية وموقعه الجغرافـي المتميِّـز جعله محطَّ أنظـار القوى الكبـرى لتحويل هذهِ الثـروات إلى مراكز هذهِ القوى وخاصةً بريطانيا.

٢. كان حجـم التبـادل التجـاري فـي مـدَّة الاحتـلال والهيمنة البريطانيـة في غير صالح العـراق، إذ أنَّ الاحتـلال البريطانـي والبلدان المُحتلة الأخرى عملت على تشـجيع المُنتجات الزراعيـة والصناعيـة الحِرفيـة التـي تخـدم ظروف احتلالها للعراق والمنطقة.

٣. كانت هناك دائماً رغبة بإقامة مؤسَّساتٍ نقديـة ومصرفيـة وطنيـة، إلَّا أنَّهـا واجهـت معارضـة شـديدة لتعارض ذلك مـع المصالح الأجنبية.

٤. ارتبـاط التغيـرات فـي العُملـة المحلية بالتغيـرات التي تحدث في عُملة بلدان الاحتلال العثماني والبريطاني.

٥. لـم يكـن تأسـيس الفـروع المصرفيـة الأجنبيـة في العـراق بدوافع وطنيـة، بل كان لعوامـل فرضتها مصالـح البلـدان المُحتلَّة، إذ سعت البلدان المسيطرة دائما إلى إيجاد (توابع) اقتصاديـة وسياسـية لها في الأطـراف لخدمة مصالحها.

٦. إنَّ معظـم المصـارف كانـت مصارف تجاريـة تعتمد الإقـراض القصير الأجل، الذي يسـتهدف الأرباح السريعة وخاصةً في القطَّاع التجاري.

٧. إنَّ أغلـب المصـارف والصيارفـة هي عبـارة عن فروع لمصـارف أجنبية، اهتمامها الأسـاس هـو تلبيـة احتياجـات مصالحها في المركـز، ومصالـح مواطنيهـا وشـركاتها في داخل العراق.

٨. عـدم خضـوع المصـارف إلـى رقابةٍ مركزية من قبل السـلطات النقدية، لعدم وجود بنـوك مركزيـة فـي تلك المـدة، علـى الرغم مـن أنَّ العـراق أصـدر عـام ١٩٣٨م قانونـاً للرقابـة المصرفية، إلَّا أنَّه لم يكن فعَّالاً بسـبب الهيمنـة القوية لهـذهِ المصارف على العديد من النشـاطات، فضلاً علـى تبعيتها إلى شـركاتٍ نافذة مالياً وسياسياً.

٩. إنَّ النظـام النقـدي فـي العـراق اتَّسـم بالتبعية وانعدام الاسـتقلال النقدي والمصرفي والائتماني.

١٠. استمرار المطالبات بتأسيس مصارف وطنيـة والتـي على أثرها تمَّ تأسـيس مصرف الرافدين والمصرف الزراعي والصناعي.

الدروس المُستفادة:

- قامت السـلطات المُحتلَّة وتنفيذاً لمصالحها بإنشاء مؤسَّساتٍ وبُنى تحتية هامة، خاصةً التـي ترتبط بالنشـاط الحربـي والتجاري، مثل طُرق النقل النهرية في دجلة والفرات، وطُرق سـكك الحديـد التي تربـط العراق مـع العديـد مـن البلـدان، وكان بالإمـكان استغلال مثل هذهِ المؤسَّسات لتطوير البُنية الإقتصادية في العراق.
- إنَّ مقاومة المُسـتعمِر والمُحتل بكلِّ الطُرق والوسـائل لا بدَّ وأن تأتي نتائجها عاجلاً أو آجلاً، وكان السـعي لإنشـاء مؤسَّسةٍ نقدية تُدير شـؤون النقـد والصيرفة فـي العراق

مثالاً لذلك، فبالرغم من الامتناع والمُماطلة المُستمرة للاحتلال بالموافقة على تأسيس مثل تلك المؤسَّسات، إلَّا أنَّها رضخت فيما بعد، وإنْ لم يكن بتوافر كافَّة الظروف والعوامل المطلوبة.

- لقد استطاع العراق كذلك من الحصول على استقلالهِ النقدي في عام ١٩٥٩م، وخروجهِ من هيمنة المنطقة الإسترلينية.

الهوامش:

(١) جورج مايلز George C. Miles: ولد في عام ١٩٠٤م، وانظم إلى الجمعية الأمريكية للنمّيات (American Numismatic Society ANS)، كمساعد باحث في عام ١٩٣٧م، وحصل على الدكتوراه في اللغات الشرقية من جامعة برينستون في العام نفسهِ، والماجستير في عام ١٩٣٠م، وعلى A.B. في عام ١٩٢٦م. في الفترة من ١٩٣٧م إلى ١٩٣٨م، دَرَس مايلز جمع العُملة الإسلامية للجمعية، وفي عام ١٩٦٦م، تمَّ تعيينه في منصب المدير التنفيذي في ANS، وهو منصب احتفظ بهِ حتَّى تقاعدهِ في عام ١٩٧٢م. خلال حياته نشر (١٦) كتاباً وأكثر من (٧٥) مقالة، كما حصل على العديد من الجوائز، توفّي جورج مايلز في ١٥/ أكتوبر/١٩٧٥م، في سن (٧١) عاماً.

(٢) جون ريتشارد هيكس John R. Hicks: ولد في إنكلترا في ٨/أبريل/١٩٠٤م، عالم اقتصاد إنكليزي، حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٧٢م، أحد أبرز الاقتصاديين المؤثرين في القرن العشرين، قدَّم إسهاماتٍ رائدة لنظرية التوازن الاقتصادي العامة ولنظرية الرفاه، حاز جائزة نوبل للعلوم الإقتصادية مناصفةً مع الأمريكي كنث آرو، من أهم الإسهامات له صياغة نموذج IS/LM ونظرية رأس المال، نظرية المُستهلك، ونظرية التوازن العام general equilibrium theory, ونظرية الرفاه induced innovation، توفّي في إنكلترا في ٢٠/مايو/١٩٨٩م.

(٣) الكولونيل فرنسيس رودان جسني Francis Rawdon Jesni : وهو قائد البعثة التي عُرفت بـ(بعثة جسني) لفحص مجرى نهري الفرات ودجلة، إذ لم يكتفِ الإنكليز بما كان يقدمه لهم ممثلوهم التجاريون والدبلوماسيون من معلوماتٍ عن العراق وأحواله، بل كانوا يرغبون في المزيد من التفاصيل الدقيقة عن جميع أنحائها ومدنها ومجاري المياه فيها، فأمر الملك ويليام الرابع بقيام بعثة مُجهَّزة بأفضل الوسائل لإجراء مسح شامل لمجرى نهري دجلة والفرات حتَّى مصبهما، للتعرف إلى إمكانية المِلاحة فيهما للوصول إلى الهند، وكذلك لإيجاد أسواق عراقية للبضائع الإنكليزية. وقد استغرق عمل هذهِ البعثة الفترة من (١٨٣٥-١٨٣٧م). يُنظر: أبو الصوف، بهنام، سومر فجر السلالات ودويلات المدن (٢٩٠٠-٢٣٧٠ق.م.)، على الموقع الإلكتروني: http://www.abualsoof.com/inp/view.asp

(٤) هنري بولس لانج Henry Blosse Lynch: ولد في عام ١٨٠٧م في بريطانيا، وشارك مع ستة من أشقائهِ في بعثة دجلة والفرات، وفي تأسيس شركة الإخوان لنج (لِنتش) Lynch Brothers' Limited في العراق وإدارتها، وكان أكبرهم سناً، وفي عام ١٨٣٤م عُيّن هنري مساعداً للكولونيل (جسني) في بعثة استطلاع طريق دجلة والفرات نحو الهند، وعُيّن في عام ١٨٤٣م مساعداً لرئيس بحرية الهند البريطانية، شَغَل مناصب رفيعة في الجيش البريطاني في الهند حتَّى أُحيل على التقاعد، وذهب إلى باريس ليُقيم فيها، توفّي في باريس سنة ١٨٧٣م. يُنظر: الناصري، صباح، بيت لنج، على الموقع الإلكتروني:.https://sabahalnassery.wordpress.com

(٥) علي، صلاح سليم، الحملة البريطانية لاكتشاف دجلة والفرات ومدى صلاحيتهما للملاحة النهرية.. مع وصف للموصل ومحيطها الجغرافي لوليم فرانسيس

إينزورث، على الموقع الإلكتروني: http://www.baytalmosul.com

(٦) حسن، محمد سلمان، نحو تأميم النفط العراقي.. دراسات نقدية، ط٧، (بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٧م)، ص٦.

(٧) المرجع نفسه، ص٨٦.

(٨) كالوست كولبنكيان Calouste Gulbenkian: ولد في تركيا (إسطنبول) عام ١٨٦٩م لأبٍ أرمني يعمل في الاستيراد والتصدير، أصبح مواطناً بريطاني الجنسية العام ١٩٠٢م، كان يُطالب بـ(٥٪) من أسهم شركات النفط التي يساعد في إنشائها، وهي التي أكسبته لقب «السيد خمسة في المائة» (Five Percent Mr.)، في عام ١٩١٢م كان كولبنكيان هو العقل المُدبّر وراء إنشاء شركة البترول التركية التي هدفت إلى التنقيب عن النفط وتطويره في أراضي العراق، بعد مفاوضاتٍ ساخنة ومطولة تعلّقت بالسماح للشركات الاستثمار في شركة النفط التركية التي منحت حقوق حصرية للتنقيب عن النفط في العراق عام ١٩٢٥م، وفي عام ١٩٢٩م تغير أسم الشركة إلى (شركة نفط العراق). توفّي في ٢٢/يونيو/١٩٥٥م عن عمر (٨٦) سنة، في مدينة لشبونة في البرتغال، ويُعتبر (ملعب الشعب الدولي) في العراق هدية منه بالإضافة إلى مساهمتهِ في بناء (مدينة الطب) أكبر الصروح الطبية في بغداد. يُنظر الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki

(٩) يُنظر في ذلك: غنيمة، يوسف رزق الله، تجارة العراق قديماً وحديثاً، ط١، (بغداد، مطبعة العراق، ١٩٢٢م)، ص٨٢؛ حسن، محمد سلمان، التطور الاقتصادي في العراق، (لبنان، منشورات المكتبة العصرية، ١٩٩٥م)، ج١، ص٢٥٧؛ بطاطو، حنا، العراق والطبقات الإجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتّى قيام الجمهورية (الكتاب الأول)، ترجمة: عفيف الرزاز، ط١، (د.م.، منشورات فرهاد، ١٩٩٥م)، ص٣٠٩.

(١٠) يُنظر في ذلك: تاريخ الحُكّام والسُلالات الحاكمة: العثمانيون (وثيقة إلكترونية)؛ العزاوي، عباس، تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية، (بغداد، وزارة المعارف، ١٩٥٨م)، ص٣٦؛ السامرائي، سعيد عبود، العراق والمنطقة الإسترلينية، ط١، (بغداد، مطبعة الأسواق التجارية، ١٩٥٩م).

(١١) ناجي يوسف السويدي: ولد في بغداد سنة ١٨٨٢م، أيام حكم الدولة العثمانية، وعند قيام المملكة العراقية عُيّن عضواً بمجلس الأعيان، واختير أول رئيس لمجلس الأعيان في العراق في ١٦/تموز-يوليو/١٩٢٥م، وجدد انتخابه حتّى ١٦/تموز-يوليو/١٩٢٩م، وشغل السويدي مناصب متعددة بعد تأسيس المملكة العراقية، حيث شغل منصب عضوية البرلمان ثلاث مرات ما بين عامي (١٩٢٥-١٩٣٢م)، كما شغل كذلك منصب رئيس الوزراء في الفترة المُمتدة ما بين ١٨/تشرين الثاني/١٩٢٩م إلى ٢٣/آذار/١٩٣٠م، وشغل كذلك منصب وزير العدل مرتين الأولى في سنة (١٩٢٣م) والثانية في سنة (١٩٢٥م). توفّي ناجي السويدي في بغداد عام ١٩٤٢م. يُنظر الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki

(١٢) عبد المحسن السعدون: ولد في مدينة البصرة عام ١٨٧٩م، وتقلّد أربع وزارات، وهو أحد الرموز الوطنية العراقية، وعضو المجلس التأسيسي، وثاني رئيس وزراء في العهد الملكي في العراق بعد عبد الرحمن الكيلاني النقيب. توفّي في ظروفٍ غامضة بعد إعلانهِ مناهضة السياسة البريطانية ورفضهِ التوقيع على معاهدة عام ١٩٢٥م. وربما يكون المشهور انتحاره أو قُتل عام ١٩٢٩م. يُنظر الموقع الإلكتروني: https://marefa.org

(١٣) هلتن يانغ فرنون وأوتو نيمير H. Yung Farnon& A. Nemer : خبراء بريطانيون، استعانت فيهم الحكومة العراقية كمُستشارين طالبوا بتأجيل تأسيس بنك مركزي في العراق والعمل على تأسيس لجنة العُملة يكون مقرها مدينة لندن لإصدار العُملة، وقد أكّد (يانغ) في مذكرتهِ المرفوعة إلى رئيس الوزراء في عام ١٩٣٠م، أهمية وجود بنك مركزي، إلّا أنَّ التوقيت في تلك المرحلة غير مناسب.

(١٤) محمود، انتصار، الإضراب العام في البصرة ١٩٣١م، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة البصرة، ص ص٣-٧.

(١٥) يُنظر لمزيدٍ من التفاصيل: السيد علي، عبد المنعم، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية، ط٣، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، ١٩٨٦م)، ص٧٤؛ البنك المركزي العراقي، ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي (١٩٤٧–١٩٧٢م)، (بغداد، ١٩٧٢م)؛ النجفي، حسن: «مقدمة في دراسة النقد العراقي ومراحل تطوره»، مجلّة التجارة، غرفة تجارة بغداد، ١٩٦٣م، ص٩؛ الجليلي، عبد الرحمن، النظام النقدي في العراق، (القاهرة، مطبعة نهضة مصر، ١٩٤٦م)، ص٨٧؛ السامرائي، العراق والمنطقة الإسترلينية، ص٤٤؛ معروف، هوشيار، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، (بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٧م)، ص٣١٧.

(١٦) يُنظر: السيد علي، عبدالمنعم، التطور التاريخي للأنظمة النقدية، ص٧٤؛ البنك المركزي العراقي، ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي؛ النجفي، «مقدمة في دراسة النقد العراقي ومراحل تطوره»، ص٩؛ الجليلي، النظام النقدي في العراق، ص٨٧؛ السامرائي، العراق والمنطقة الإسترلينية، ص٤٤؛ معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، ص٣١٧؛ إفرسون، كارل، تقرير عن السياسة النقدية في العراق.. المصرف الوطني العراقي، (بغداد، مطبعة بغداد، ١٩٥٤م)، ص١٠.

(١٧) عبد الإله حافظ: تولّى السيد عبد الإله حافظ محافظية البنك المركزي العراقي للفترة من ١٩٤٩/٣/٢٤م لغاية ١٩٥٩/٤/٣٠م. كما تولّى عدَّة وزارات، منها وزارة الخارجية عامي ١٩٤٢م و ١٩٤٩م.

(١٨) ساسون حسقيل: (١٧/مارس/١٨٦٠م بغداد – ٣١/أغسطس/١٩٣٢م باريس). هو أول وزير مالية للعراق من أصل يهودي في العصر الحديث، استلم وزارة المالية العراقية سنة ١٩٢١م، وفي ١٣/آب/١٩٢٣م فوضته الحكومة العراقية آنذاك مفاوضة البريطانيين حول امتياز شركة النفط العراقية التركية (شركة بريطانية)، وبفضله استرجعت حكومة العراق واردات النفط بالباون الذهبي بدلاً من العُملة الورقية، وبعد إصرارهِ على هذهِ المُعاملة في المفاوضات عام ١٩٢٥م مع الجانب البريطاني، إلَّا أنَّ تدخل البريطانيين منع ساسون من تولّيهِ منصب الوزارة ثانيةً، وكان ساسون مُنظِّم أول ميزانية مالية في تاريخ العراق، وأول مُنظِّم لهيكل الضرائب على الأُسس الحديثة، وكان قد شارك في مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١م.

(١٩) يُنظر: البنك المركزي العراقي، اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي، ص١٦؛ السيد علي، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية، ص١٠٨.

(٢٠) المرجع نفسه.

(٢١) برتن وودز The Bretton Woods system: اعتُمِدَت في المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة الذي انعقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير (Bretton Woods) New Hampshire في الولايات المتحدة الأمريكية، في ٢٢/يوليو-تموز/١٩٤٤م، ودخلت حيز التنفيذ في ٢٧/ديسمبر-كانون الأول/١٩٤٥م. وعُدِّلَت عدَّة مرات، وتهدف الاتفاقية إلى تشجيع التعاون النقدي الدولي وتسهيل النمو المتوازن في التجارة الدولية وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمُساعدة على إقامة نظام مدفوعات سليم وتوفير الثقة بين البلدان الأعضاء واستقرار ميزان المدفوعات. يُنظر: صندوق النقد الدولي، اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي ١٩٤٤م، واشنطن، ٢٠١١م.

(٢٢) يُنظر: عبد الرحمن، صباح، النشاط الاقتصادي ليهود العراق، (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢م)، ص ص١٥٧-١٧٧؛ بطاطو، العراق والطبقات الإجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني، ص٢٨٨.

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) غنيمة، تجارة العراق قديماً وحديثاً، ص٨٢.

(٢٥) الجدول إعداد الباحث، استناداً للمصادر المُعتمدة في البحث.

The British Occupation Monetary and Banking Influences on Iraq

Prof. Dr. Falah H. Thwaini
Al Mustansiriya University
College of Management and Economy

Abstract:

The historical approach in scientific research considers one of the most widely used scientific approaches, especially in human sciences, within this perspective, this research attempts to study the monetary and banking influences and developments related to or stemmed from British occupation of Iraq for the period (1917-1959) and its reflection on the economic activity.

The core aim of the research is to determine the nature of that monetary and banking effects the period mentioned above, the research In order to achieve its core aim, includes three, dimension. first, the economic situation in Iraq, second and third, the monetary and banking developments in Iraq.

The research concluded that:

- Although there was a tendency to establish national monetary and banking institutions, but it was faced by the foreign interests opposition.

- changes in the local currency linked to changes in the currency of the Ottoman empire and British empire.

- The establishment of foreign banking branches in Iraq was not based on national motives, but on factors imposed by the interests of the occupied countries.

- Most of the banks were commercial banks that adopt short-term lending that targets fast profits, especially in the commercial sector.

(لمناسبة مرور ١٠٠ سنة على الاحتلال البريطاني لبغداد)

العراق في حسابات الكبار في مطلع القرن العشرين

حسن عبيد عيسى(*)

مقدمة:

لم يكن غزو العراق في مطلع الحرب العالمية الأولى ومن ثمَّ احتلاله نتيجةً لهجوم تصادفي سريع[١]، أو هجوم عَرَضي[٢]، فالاهتمام البريطاني بالعراق كان جزءاً من اهتمام دولي واسع شَمِل كلَّ الدول الكبرى المعروفة وقتذاك، ومنها بريطانيا وروسيا اللتان اهتمتا اهتماماً مباشراً وقوياً بأمر العراق، إضافةً لألمانيا وفرنسا وأمريكا وهي دول كان لها اهتمام محدود وثانوي بالشأن العراقي.

فالاهتمام البريطاني والروسي والفرنسي والبرتغالي يمتد إلى مئات السنين قبل اللحظة التي أطلق فيها شاب صربي النار على ولي عهد النمسا، ليُشعل برصاصتهِ تلك فتيل الحرب العالمية الأولى.

وما يهمنا في هذهِ الورقة هو تاريخ الاهتمام البريطاني بالعراق، والناجم عن أهميتهِ الإستراتيجية من وجهة نظر هذهِ الدولة، التي كانت تسعى للهيمنة على أغلب بقاع الشرق، حتَّى قبل بروز النظريات الإستراتيجية الكبرى المعروفة التي كرَّست التوجه الاستعماري صوب منطقتنا.

المبحث الأول:
الأطماع المُوغلة بالقِدَم

في البدء لم يكن الاهتمام الغربي عموماً والبريطاني خصوصاً مقتصراً على العراق تحديداً، إذ كانت ساحة الصراع العلني على النفوذ إيران، فهناك كان التناطح بين فرنسا النابليونية وروسيا القيصرية وبريطانيا، إذ إنَّ الإنكليز استشعروا بخطر خصمهم اللدود نابليون (١٧٦٩-١٨٢١م) المتطلِّع صوب العراق، فجذب ذلك اهتمامهم بالعراق أكثر، لذا كان لا بدَّ لهم من قنصليةٍ أو أكثر في العراق، وتحقَّق ذلك في البصرة أولاً، ثمَّ حصل اللورد

(*) عميد ركن متقاعد.

ألجين سفير بريطانيا في القسطنطينية على فرمان بقبول هارفورد جونز Sir Harford Jones-Brydges (١٧٦٤-١٨٤٧م) قنصلاً لبريطانيا في بغداد.

لقد كان الاهتمام الإنكليزي بالمنطقة سابقاً لاهتمام نابليون بثلاثةِ قرون، وإنْ كان اهتمامهم بإيران في ذلك الوقت أكبر، إذ بدأوا مساعيهم للعب دور فعَّال في المنطقة عندما وصل مبعوث إنكليزي سنة ١٥٦٢م حاملاً رسالة من إليزابيث الأولى ملكة بريطانيا (١٥٣٣-١٦٠٣م) إلى السلطان طهماسب الأول الصفوي (١٥١٤-١٥٧٦م)، ومنذ ذلك التاريخ أخذت البعوث البريطانية تترى على بلاط الفرس، وكان الهدف الأساس هو تأمين الطريق، وفيما بعد صار الهدف هو حماية مصالح شركة الهند الشرقية، وتعددت جوانب الهيمنة البريطانية حتَّى وصلت إلى احتكار تجارة الصوف الإيراني ومن ثمَّ التبغ الإيراني، وأعقبه احتكار المِلاحة في نهر الكارون الذي تعداه ليصل إلى الهيمنة على كلِّ طُرق المواصلات الجنوبية.

كان الإنكليز شديدي الحساسية تجاه مصالحهم التي يرونها مشروعة، لذا لم يتورعوا عن تصفية من يشكون بإخلاصهِ لتلك المصالح، كما فعلوا مع ناصر شاه القاجاري (١٨٣١-١٨٩٦م) الذي ما فتئ يتملَّقهم ويُداهنهم، إلَّا أنَّهم أنهوا حياته بعد أن استقر مستوياً على العرش طيلة نصف قرن، مما يبيّن أهمية مصالحهم ونفوذهم في إيران.

وفيما يخص الفرنسيين فإنَّ نابليون كان شديد التطلع نحو المُحيط الهندي، وليس غير السواحل الإيرانية معين له في تحقيق طموحاته، وفعلاً وجد نابليون نشدته في السلطان القاجاري فتح علي شاه (١٧٩٧-١٨٣٤م) الذي استقبل سفيراً لفرنسا في بلاطهِ، وكان يُرافقه السكرتير الشخصي لنابليون ومرافقه الشخصي روميو Rmieu، وكانا يحملان رسالةً من نابليون يُبلغه فيها: "إنَّ الإمبراطورية الفرنسية ترغب في أنْ تقوم إيران بتجميد علاقاتها التجارية مع بريطانيا، إضافةً إلى طرد كافَّة العمَّال والمُستخدمين البريطانيين العاملين في الموانئ الإيرانية، بل من أراضيها، وتولّي مراقبة ورصد الاتصالات الجارية بين بريطانيا والهند عِبرَ إيران"[٣]، إذ كان كلاً منهم يلعب بدور بارز وناشط في سبيل تكريس الهيمنة والاستحواذ، ولم ينحسر النفوذ الفرنسي إلَّا في مطلع القرن العشرين، بينما فتر السعير الروسي نحو بلوغ الخليج العربي عقب الثورة البلشفية في خواتيم الحرب العالمية الأولى، ولو إلى حين.

فدور قياصرة الروس وما حصلوا عليه من امتيازاتٍ في إيران جاء عن طريق الغَلَبة في سوح القتال، إذ إنَّهم هزموا الجيش القاجاري سنة ١٨٢٧م، ففرضوا مُعاهدة (تركمانجاي) Treaty of Turkmenchay (نسبةً إلى أسم القرية الأذربيجانية التي شَهِدت توقيع المُعاهدة عام ١٨٢٨م) التي تنازل السلطان القاجاري بموجبها عن (١٣) ولاية إيرانية لصالح الروس، وفيما بعد فرضوا على الشاه مُحمَّد علي حفيد ناصر شاه طاقماً استشارياً بزعامة اليهودي (شابشال) Chapchal، الذي كان يشجعه على السير نحو الحكم المُطلق والحقد على الدستوريين.

وفي ذلك الوقت المُبكِّر كان هناك اهتمام

ثانـوي لبريطانيا بالعراق، فهي لم تكتشـف أو تَعي أهميته الحقيقية التي سـتجعلها تقاتل وتبذل الدمـاء والأموال مـن أجلهِ، فلدينا مـا يُثبت أنَّ بريطانيـا طمعت بالعراق قبـل أنْ تبني قوامها الاسـتعماري الباذخ في الهند، والمُتمثل بشركة الهند الشرقية، "إذ كانت إنكلترا قد أرسلت بعثة بحثية، قبل واقعة الأرمـادا[٤]، ليرتادوا طريق الفرات ويدرسوا وضعه، ثمَّ شكَّلت بعد ذلك في ١٦٠٠م شركة الهند الشرقية أول مرة"[٥]، ولقد أغفل أغلب المؤرخين هذهِ البعثة التي هي الأقدم بيـن البعثات البريطانية على الإطلاق، إذ عدوا بعثة جسني أبرزها وأقدمها عهداً (بعثة الضابط البحري البريطاني فرنسيس رادون جسني التي بدأت العمل لاستشـكاف طريق الفرات النهري ومعرفة مـدى صلاحيته للمِلاحة البخارية، في سنة ١٨٣٤م، فنبَّهت بذلك العثمانيين إلى أهمية هذا الطريق)[٦]، وعندنا وعلى وفق هذهِ البعثة، فإنَّ جسـني وفريقه اسـتفادوا من تقارير إيلدرد وفريقه.

لقد حاول المؤرخون الإنكليز ومن تأثر بهم مـن مؤرخينا أنْ يُبينوا أنَّ عمل جسـني لم يكن غيـر عمل فـردي لهواة، أو أنَّه عمل ذو سِـمَةٍ اقتصادية مُسـند ومُدعم من قبـل جهةٍ تجارية، وحتَّـى نُنهي الاتجاه صوب هـذا الزعم، نقول: إنَّ جسـني كان على صلةٍ وطيدة بالمسـؤولين البريطانييـن في بغداد وإسـتانبول والهند، فهو مثـلاً نفَّذ مهمـةً كلَّفه بهـا "السـفير البريطاني فـي إسـطنبول، ضمن رحلـةٍ عِبـرَ الصحراء السـورية، فوادي الفرات من عَنَه حتَّى البصرة بواسـطة طوف في محاولةٍ أولية، شجَّعه عليها الوكيل السياسـي البريطانـي في بغداد روبرت تايلـر، للتعرف علـى صلاحية الفرات لسـير المراكـب البخارية، وبعد أنْ أتم جسـني رحلته مرَّ بإسطنبول في طريق عودتهِ إلى لندن، وقابل السفير البريطاني فيها، ثمَّ عرض في لندن نتائج رحلتـه، التي كان يرى فيهـا أنَّ الفرات صالح لسـير المراكب البخاريـة على مجلس الهند في أيلـول ١٨٣٢م، فلفت عمله نظـر الملك ويليام الرابـع William IV (١٨٣٠-١٨٣٧م) لِمَـا يُمثلـه من أهمية طريق الفـرات لربط بريطانيا بالهنـد، وخصَّص على إثر ذلك مبلغ عشـرين ألف جنيه لبعثة الفرات التي كلَّف الكابتن جسني بقيادتهـا في تشـرين الأول ١٨٣٤م، ووضعت تحـت تصرف البعثة باخرتـان دُعيت إحداهما دجلـة والأخـرى بإسـم الفـرات للقيام بمسـح النهر"[٧].

فالعمـل ليس فردياً، ولا هـو مغامرة هواة، ولا حتَّـى جزء من اهتمام جهةٍ تجارية ربحية، إنَّه تخطيط سياسي بامتياز، خُطِّط له على أعلى مسـتوى ونُفِّـذ تحت رعاية وإشـراف ومتابعة شـخصية من ملـك بريطانيا، الـذي لا يهتم إلَّا بالأمـور والمشـاريع الكبـرى ذات الطبيعـة الإستراتيجية الفائقة.

حقاً إنَّ تأسـيس شـركة الهند الشـرقية فتح آفاقـاً واسـعةً وأبوابـاً مشـرعة للبريطانييـن صـوب العـراق، إلَّا أنَّ تلك الشـركة يُفترض أنَّها الواجهـة التجارية الناعمة للتسـلل صوب أصقاع مناطـق الاهتمام البريطاني، سـرعان مـا تدجَّجت بالسـلاح لتقف علـى مرمى مدفع مـن العـراق متأهبةً لـكلِّ الطـوارئ، ولقد بدأ الوجـود العسـكري البريطانـي بحُجَّـة حماية المصالح التجارية وخاصةً قوافل شـركة الهند الشـرقية بوقتٍ مبكِّر جداً، ويرجع ذلك إلى سنة ١٦٢٢م، "عندما أخذت شـركة الهند الشـرقية على عاتقها، بالاتفاق مع شاه فارس، تخصيص

سـفينتين حربيتين بصورةٍ مُسـتمرة للدفاع عن الخليـج"[٨]. وحتَّى نعرف خطـورة هذا الأمر ودوره فـي التغلغل البريطاني في العراق، فإننا نجد أنَّه وخلال قرنٍ كانت الشـركة تملك سـفناً في أنهار العراق لها قوة ردع تُخيف العشـائر، فلقد تمـردت بنو كعب سـنة ١٧٦٣م، فما كان مـن الوالي علي باشـا إلَّا أنْ "طلـب من المُقيم البريطانـي في مقابل مسـاعدتهِ عند السـلطان ببعـض الامتيـازات، أنْ يُسـعفه بمعونة سـفن الشـركة له لضرب الأسـطول الكعبي، فكانت مصالح الشـركة هي التي أقنعت المُقيم بإرسال سـفينتين، وعندئذٍ أذعن الشـيخ مفضلاً الصُّلح على متابعة القتال، بعد أنْ أفزعه تقرب الجيش منه"[٩].

ومـا أنْ وجـد الإنكليـز فرصـةً فـي هدأةٍ مـن المعـارك البحريـة فـي الخليـج العربـي مـع البرتغاليين، إلَّا وبعثوا بسـفنهم التجارية لتستكشـف السـوق العراقية وتُغرقها بالبضائع التـي تُتاجر بها الشـركة، ففي سـنة ١٦٣٥م، "كان أول ظهـور التجـارة الإنكليزيـة هنـاك وصول سـفينة صغيرة بحمولـةٍ قليلة"، ولكي يكسب الإنكليز الصِراع التجاري الذي بدأ أواره يستعر بعد ذلك، فإنَّهم نجحوا في كسب السلطان العثمانـي مُحمَّد الرابع (١٦٤٨-١٦٨٧م) الذي بصـم علـى اتفاقية الامتيازات الشـهيرة سـنة ١٦٦١م، "وبذا عُيِّنت الضريبة الكمركية على البضائع الإنكليزية فأصبحت ثلاثة بالمائة"[١٠].

لقد جعل الواقـع الجديد للبصرة من المدينة سـوقاً تجاريـة لـكلِّ الإقليم، حيث أخـذ التجار يقصدونهـا مـن نـواحٍ عديدة، "من إسـطنبول وأزمير وحلب ودمشـق والقاهرة وجميع أنحاء تركيـا، كان التجار يتواردون لشـراء البضائع المُسـتجلبة من الهند فيحملونها على الإبل التي كانوا يشترونها من البلدة نفسها أيضاً"[١١].

وبذا فـإنَّ الحال الجديد أفرز حاجة الإنكليز لإرسـال ممثل عنهم إلى البصرة ليسـهر على مصالح الشـركة هناك، ويُسـاهم في انسـيابية التجـارة التي صـارت مُربحة جـداً للإنكليز، وسـرعان مـا حصـل هنـري نيفيـل السـفير البريطانـي لـدى السـلطان على فرمـانٍ يرفع مسـتوى التمثيل في البصرة إلى قنصلية وذلك سنة ١٧٦٤م، وبموجب الفرمان "تعيَّن روبرت غوردن Robert Gordon ممثل شركة الهند الشـرقية في البصرة قنصـلاً فيهـا"[١٢]، وبذا يكـون القنصـل البريطانـي في البصـرة أقدم قنصـل أجنبي في العـراق، وحتَّى نُدرك أهمية تلك الترقية الدبلوماسية، فإننا نقف على القنصل في البصرة، الذي عُـدَّ "ممثلاً للأمَّة الإنكليزية في الخليج العربي"[١٣]. وذاك أنَّه مسـؤول عن إدارة المصالـح البريطانيـة فـي منطقـةٍ تكمن أهميتهـا يومذاك من خلال كونها "نقطة مراقبة متقدمة وواسـطة اتصال سريع"[١٤]، وفي العام التالـي سـارع القنصل البريطانـي في البصرة إلى تنسـيب غوردن مقيمـاً بريطانياً في بغداد، وأوكل إليه "مهمة التجسـس على الباشـا"[١٥]، إذاً أيَّة أهمية كانت بريطانيا تراها للعراق، ومنذ ذلك الزمن البعيد عن يوم الإنزال في الفاو؟

وقد صار موضوع دراسـة النقـل النهري أكثر ضرورةً منذ ذلك الزمن، ليكون وسيلة نقل البضائـع إلى كافَّة الأنحاء بدلاً من الجِمال، مما يضع فـي خزائن الإنكليز عوائد مالية ضخمة، ناهيك عن احتـكار المِلاحة النهرية في العراق لو تمكَّنوا من تحقيق المشاريع التي ارتآها فريق أيلـدرد الذي جاء إلى العراق مستكشـفاً إمكانية

تحقيـق نقل نهـري كما مرَّ بنـا، فنفضوا غبار الزمن عنه ليُعيدوا إليه الحيوية والاهتمام.

ولعلَّ محدودية الاهتمام الألماني كان ناشئاً من اقتصار التوجه الألماني على "الأرض التي منحتهـا الطبيعة لألمانيا"[١٦]، لذا كانت تسـعى للتأسـيس لمنطقتـي الثقافـة الألمانيـة ومنطقة التجارة الألمانية، ولهذا السبب جاءت المساعي الألمانية صـوب العراق متأخرةً ولم تتعدَّ خطَّة إنشـاء سـكَّة حديد بغداد برلين التي من شـأنها خدمة منطقة التجـارة الألمانية، خصوصاً وأنَّ من بين المشـاريع المُصاحبة للسـكَّة، مشاريع إروائيـة ضخمـة تجعل مـن العـراق مصدراً لمُنتجاتٍ زراعية إستراتيجية وحقلية مهمة إلى أوربا، ولعلَّ مراقبة الألمان للصرب كان مبعثه خوفهم من أنَّ "امتداد نفوذ الصرب عقب حرب البلقان يهـدد الطريق الأعظم إلـى بغداد"[١٧]، ثـمَّ ظهـر فيما بعـد طموح ألمانـي صوب نفط العراق، إلَّا أنَّه لم يصل مداه.

ونُعلِّـل الطموح الألمانـي وإنْ كان محدوداً إلـى عمل الجواسـيس الألمـان، الذيـن أقنعوا مركـز القرار فـي برلين إلـى أهميـة العراق الإسـتراتيجية، ووقفنـا على أسـم أحـد أولئك الجواسـيس وهو (بيترمان) الـذي جاء ليمكث بالعراق خمسة أشـهر من سنة ١٨٥٥م، وكان مهتمـاً بإحصـاءاتٍ لا ترد على بـال الغربيين الآخريـن، ومنهـا عدد زوار العتبات المقدسـة الذيـن "كانوا يتـواردون من إيـران إلى بغداد باستمرار، وقد بلغ عددهم في تلك السنة حوالي سـتين ألف زائر، كما يسـتنتج من عدد التذاكر التـي أصدرتها السـلطات التي كانت مسـؤولةً عـن الحجر الصحي يومذاك فـي خانقين"[١٨]، ونعتقـد أنَّ ذلك أغرى الألمان لاحقاً في إنشـاء سـكك حديد في العراق للاستفادة من عوائد نقل هؤلاء وغيرهم ممن يتوجَّه إلى الديار المقدسـة في الحجاز للحج، كما سنرى ذلك لاحقاً.

أمَّا محدودية الاهتمام الفرنسي لاحقاً، فلعلَّه ناجـم من اقتصار الأطماع الفرنسـية على بلاد الشـام، وهو القَدَر من التطلع الذي يعينها عليه ما تحت أيديها من قدراتٍ عسكرية تحافظ على مُسـتعمراتها القائمة ويحقِّق تطلعاتها المُستقبلية فـي الشـام خصوصاً، لذا وعلـى الرغم من أنَّ القنصليـة الفرنسـية في بغـداد قديمـة، إلَّا أنَّ الاهتمام وقف عند حـدود جمع المعلومات عن العراق، وقد بلغ جمع المعلومات أوجه بإرسال المُستشـرق الشـهير وضابط المُخابرات لويس ماسـينيون Louis Massignon (١٨٨٣-١٩٦٢م) "من قبل الإدارات الاستعمارية"[١٩]، فجـاب العـراق طويـلاً قبـل نشـوب الحرب العالميـة الأولـى بصفـة رحَّالـة ومُستشـرق ومُستكشف ومؤرخ، بينما هو ضابط في الجهاز الاستخباراتي الفرنسي، لغرض تحقيق ما أُوكل إليه من مهام.

ولعـدم وجود أهداف واضحة لدى القيادتين العسـكرية والسياسـية الأمريكيتيـن، فـإنَّ الأمريكان كانوا الأقل اهتماماً، وكان عملهم في العراق يقتصر على التجسس وجمع المعلومات بواسـطة المُبشـرين الذيـن فشـلوا فـي مهمة تنصيـر العراقيين، فلجأوا إلـى تحقيق أهدافهم وتبريـر وجودهم عن طريق العـلاج والتعليم، ولعلَّ المُبشِّـر فان إيس Rev. Dr. John van Ess(١٨٧٩-١٩٤٩م) كان الأب الروحـي لهم في العـراق، وانضم إليه لمدةٍ قصيرة المُبشِّـر دونالدسـن Donaldson القـادم مـن إيران.. هذا الضمور بالاهتمام الأمريكي بالعراق على

الرغم مـن أنَّ القادة السياسـيين والعسـكريين يتكئون علـى كمٍّ غفير من كتـب الجيو-بوليتك (الجيوسياسـية) Geopolitics ومنهـا نظرية ضابـط البحريـة الأمريكي والجيوسـتراتيجي ألفريد ثاير ماهان Alfred Thayer Mahan (١٨٤٠-١٩١٤م)، والتي أساسها امتلاك قدرة بحرية قوية تؤهلها للحصول على مُسـتعمرات تفيد في التوسـع وتسـويق منتجاتها وتحقّق لها تشـغيل أعـداد غفيرة مـن الأيـدي العاملة بما يرتقـي بالاقتصـاد، إلَّا أنَّ مصيبـة الأمريكان وقتذاك كانت تكمن فـي هيمنة القراصنة الذين طالما بعث مرور سـفن أميركا على سـعادتهم ليهاجموهـا بعنـف، خصوصـاً وأنَّ "بُعـد المسـافات يجعـل تنظيم قوافـل بحرية في ذلك الزمـن أمراً متعـذراً"[٢٠]، ذلـك الوضع جعل البحريـة الأميركية تدفع رشـى ضخمة لتحييد هـؤلاء القراصنة، عـدا عن المبالـغ الضخمة التي تُدفـع فدى، إذ إنَّها دفعـت "نصف مليون دولار فديةً عـن أميركيين اختطفهم القراصنة، فضلاً عن الجزية السـنوية"[٢١]. تلك الظروف حجَّمت من الاهتمام الأميركي بالمنطقة عموماً والعراق خصوصاً.

أمَّا الدولة التي يُفترض أنَّها تشـارك الدول الكبـرى فـي الاهتمـام بالعـراق، فهـي دولة الاحتـلال العثماني التي كانت في شـيخوختها، وقد فقدت القدرة على الإمسـاك بما تحت يديها مـن ممتلكات، بعد أنْ تقلَّـص نفوذها وضعفت أدوات القوة عندها.

وفي بغداد كان عناصر القنصلية البريطانية يتدخلـون في كلِّ الشـؤون، فكانـوا حاضرين فـي ديوان الوالي باسـتمرار، ولهم ممثلون في كلِّ اللجـان، فلـولا ذلك لما كانـوا على إطِّلاع بـكلِّ مجاريات الأمـور، بل كان لهـم رأي قد يعـول عليه، فالدكتور كولفيـل طبيب القنصلية البريطانية في بغداد طلب من الوالي علي رضا اللاظ أن "يُغلق المدارس لمدة شهر واحد"[٢٢].

لا بـل زاد ذلك التدخل إلى درجةِ أنَّ الوكيل البريطانـي في بغداد روبـرت تايلور، تصرف أثناء ثـورة مُفتي بغداد عبـد الغني جميل على واليهـا علي رضا اللاظ، سـنة ١٨٣٢م، وكان تصرفـه حاسـماً عندما "أشـار على رؤسـاء العشائر وعلى من اتصل بهم، بأنْ يقدموا شكوى خاصـة ضدَّ الوالي إلى الجهـات المُختصة في الباب العالي، ووعدهم بـأنْ يوصلها إلى هناك عـن طريق السـفير البريطاني في إسـتانبول، كما وعدهم بأنْ يبذل مسـاعيه في عزل الوالي رضا باشـا وتعيين بكر بك الكركوكلي متسـلِّم البصرة"[٢٣].

فتلك ليـس مهام ممثل دولة أجنبية تبعد عن بغـداد آلاف الكيلومترات، وإنَّما مهام شـخص مُنغمس بالسلطة ومسؤولياتها.

المبحث الثاني:
دوافع الاهتمام البريطاني في مطلع القرن العشرين

لعلَّ الأهمية الإسـتراتيجية للعراق صاغها بالصيغة اللغوية والفكرية لذلك الزمان يوسف البستاني المتوفَّى سنة ١٩٢٥م، بقولهِ: "دونك الخطَّـة العراقية، فهي مع شـمولها بلاد ما بين النهريـن، تمتد ممـا يلي ديار بكـر جنوباً إلى خليج العجم شمالاً، ومن حدود إيران شرقاً إلى حدود سـوريا غرباً، وتشمل ولايات الموصل وبغـداد والبصـرة وقسـماً مـن ولايـة ديـار بكر، وهي بمسـاحةٍ تزيد عن مسـاحة فرنسا، وبخصـب تربتهـا لا يفوقهـا قطر فـي العالم،

تخترقها مجاري أنهرٍ من أعظم الأنهار، ففيها دجلة والفرات وفيها الزاب الأعلى والزاب الأدنى وديالى، وفيها شط العرب ملتقى الأنهر، ذلك البحر الفيَّاض المُغني بمدِّهِ وجزرهِ عن وسائل الإرواء، ذلك قطر قامت فيه بعواصمهما أعظم دول العالم في العهد القديم من البابليين إلى الآشوريين إلى السلوقيين خلفاء الإسكندر إلى الفرس إلى فخر دول الإسلام دولة العباسيين، ذلك هو القطر الذي رغب مُحمَّد علي أنْ يستبدله بمصر وما والاها مما دخل في حيازتهِ من بلاد الدولة العثمانية، فلم يفلح"[٢٤]. فلو استولى على العراق لتمكَّن "من الاستحواذ على جميع فوائد التبادل التجاري بين الهند وأوربا عِبرَ سوريا والخليج العربي، علماً أنَّ محمد علي لم يُخفِ تطلعه إلى هذهِ المنطقة، وكان يُعبِّر في كلِّ مناسبة تسنح عن أسفهِ لأنَّه لم يستولِ على باشوية بغداد أيضاً"[٢٥].

وما أخفق محمد علي في تحقيقهِ سعت بريطانيا إلى تحقيقهِ بنشاطٍ وعلمية، إذ بدأت بإرسال (بعثة جسني) يقودها العقيد جسني لإنشاء شبكة مواصلات مائية عِمادها السفن التجارية التي تمخر عِباب الفرات، "فقد كانت حكومة الهند البريطانية مهتمةً بالبحث عن أقصر طُرق الاتصال بين الهند والمتربول[٢٦]، وجربت جميع الطرق لهذا الغرض"[٢٧].

وبعد أنْ عدد الثروات الطبيعية التي في باطن هذهِ الأرض وخاصةً النفط الذي يكشف البستاني عن أنَّ "مدحت باشا[٢٨] اهتم باستخراجهِ على الطُّرق الحديثة، فأنفق مبالغ طائلة على بناء معمل في بعقوبة استجلب له الآلات والمهندسين، وحالما بدت بوارق النجاح غادر مدحت الولاية فأُقفل المعمل ولعبت بهِ أيدي الدمار"[٢٩].

أمَّا من ناحية الموقع، فإنَّ النظريات الإستراتيجية الكبرى التي سبقت الحرب العالمية الأولى والتي ربما ساهمت في إشعال أوارها، فإنَّ العراق على وفق واحدةٍ منها وهي نظرية قلب الأرض لـ(هالفورد ماكندر) Sir Halford John Mackinder (١٨٦١-١٩٤٧م) التي ظهرت بداياتها سنة ١٩٠٤م، يقع "على حافة قلب العالم، مما يُكسب موقعه هذا أهمية بالغة، إذ عدَّ التحكم فيه ضرورياً لحماية حقول النفط، ومنع التغلغل الروسي في المنطقة"[٣٠].

وكان دخول عنصر جديد للنقل هو السكك الحديد[٣١]، دور في زيادة الاهتمام بالعراق عندما حظيت ألمانيا بموافقةٍ عثمانية لمدِّ سكَّة حديد بين برلين وبغداد، مما أثار حنق الإنكليز؛ لأنَّ اهتمامهم بالعراق لا يسمح بأنْ يزاودهم عليه طرف آخر.

لقد كان الإنكليز يعون خطورة ذلك القطار الذي سيسير على تلك السكَّة ليربط بين برلين وبغداد وربما يبلغ البصرة، خصوصاً وأنَّ الألمان رفعوا مستوى البتِّ بها ومتابعتها إلى أرقى قياداتهم، فهي من بين المواد التي تداولها الإمبراطور فيلهلم الثاني Wilhelm II (١٨٥٩-١٩٤١م) مع السلطان عبد الحميد الثاني في زيارتهِ إلى إستانبول سنة ١٨٩٨م، والذي استصحب معه ضمن الوفد مدير البنك الألماني جورج فون سيمنس Georg von Siemens (١٨٣٩-١٩٠١م)، ليكون عنصر تفاوض مع الأتراك حول السكَّة.

فهـل يُعقـل أنَّ الإنكليـز وقد وصلـوا إلى ما لمسـنا معالمه مـن تحكمٍ بباشـا بغداد الذي طالمـا أطلق أيادي قناصلهم ومبعوثيهم ليفعلوا ما يشـاؤون داخل ولايتهِ، يقبلوا بترك سـاحة اسـتمثاراتهم العراقية المُرتقبـة إلى الألمان ؟ مكمـن الخطر في تكريس الوجود الألماني في العـراق ليس ضموراً لدور القنصل البريطاني فـي بغداد وحسـب، فهـذا أمر ثانـوي ليس له إلَّا قيمـة اعتبارية، فالخطـر الألماني الحقيقي مُتجسِّـدٌ في "التهديد المباشر لمصالحهم، حيث كان النفط الذي تستثمره شركة النفط الإنكليزية – الفارسية في ١٩٠٩م، والخطر الكامن على الهنـد أثمـن درة في تـاج الإمبراطورية"[٣٢]. ونـرى أنَّ ما غاب عن ذهن أسـتاذنا النديم هو تطلـع بريطانيا إلـى خيرات العـراق وموقعه الإسـتراتيجي، فهي غير مسـتعدة للتنازل عن كلّ ذلـك للألمـان الذيـن تراهـم طارئين على المنطقة.

لذا فإنَّ الإنكليز أوعزوا إلى واحدٍ من فنييهم، وهـو مهنـدس السـدود ويليـام ويلكوكس Sir William Willcocks (١٨٥٢-١٩٣٢م)، لإعـداد مشـروعٍ مُماثـل يطبـق حال سـنوح الفرصة، وإنَّ ويلكوكس نشـر في سنة ١٩٠٣م ما توصل إليه بدراسةٍ تتضمَّن "خططاً لتطوير الري في العراق، وتركَّزت مشاريع الري التي اقترحهـا ويلكوكـس في المنطقة التـي تقع إلى جنوب بغداد وشرقها، وأكَّد ويلكوكس أنَّ نجاح هذهِ المشـاريع يعتمد على تسـويق المحاصيل الزراعيـة التـي سـيتم زراعتهـا جـراء هـذهِ المشـاريع إلى الأسـواق الأوربية، لذا فالحاجة إلى مدِّ سـكَّةٍ جديدة من بغداد إلى الإسـكندرية على سـواحل البحر المتوسط سـتكون أساسيةً لنجاح مثل هذهِ المشاريع المُقترحة"[٣٣].

بالحقيقة فإنَّ التسـليم الإنكليزي بأنَّ مدِّ سكَّة حديـدٍ من بغداد إلى الإسـكندرونة جاء من قبل ويلكوكس سـنة ١٩٠٣م هـو تعمية على حقيقة المشـروع البريطاني الأقـدم، كونه يُبيّن بجلاء حقيقة الاهتمام البريطانـي بالعراق وما يترتَّب على ذلك من أطماع، فمشروع سكَّة حديد بغداد إنكليـزي كما أفادنا فوسـتر، ولم يتوقف إلَّا بعد أنْ تخلَّى عنه بالمرسـتون سـنة ١٨٥٧م، وهو المشـروع الذي "يقترح أنْ تبدأ هذهِ السـكَّة من ميناء الإسـكندرونة، لتصل إلـى الفرات عن طريق حلب، ومن ثمَّ تستمر السكَّة في الوصول إلـى نهر دجلة عند بغداد، ومن ثـمَّ تتعقَّب ذلك النهر إلى البصرة"[٣٤].

وقبل أن يملك ويلكوكس وعيه ويبلغ مرحلة التفكير الإستراتيجي، فإنَّ موظَّفاً في سكك حديد الهند قد هاله ما رأى من إنجازٍ فخم للفرنسـيين بافتتـاح قنـاة السـويس، فبـادر سـنة ١٨٧٢م إلـى تقديـم مقترح بإعـادة العمل بالمشـروع، "فتألَّفـت لجنة من أعضـاء البرلمان الإنكليزي لهذا الغـرض، حيث أولت هـذهِ اللجنة اهتماماً كبيراً لمشـروع سـكَّة حديد وادي الفرات مرةً أخـرى، وقدمـت تقريـراً مُحبّذاً لـه"[٣٥]، ولم تقـل قيمة المشـروع بنظر الإنكليـز، إلَّا بعدما أفلسـت الخزينة المصرية جراء بذخ الخديوي إسـماعيل (١٨٣٠-١٨٩٥م)، ما دعاه إلى بيع حصته في قناة السـويس إلى الإنكليز، فأهملت بريطانيا مشـروع سـكَّة حديد العراق، إلى أنْ أثاره الألمان فشـعرت بالحنق والغضب كونها أحسَّـت بهِ مدخـلاً ألمانياً إلى العـراق، ناهيك عن أنَّه ضرب لمصالحها في قناة السـويس، لذا فـإنَّ منع قيام هكذا مشـروع كان هدفاً بريطانياً أساسياً، بل "أثار الإعلان عنه كثيراً من الهياج في بريطانيا"[٣٦].

واللافت في تلك الخُطط أنَّ الإنكليز عادوا يؤكدون على أهميةِ مدِّ سكَّة حديدٍ من بغداد لتنقل المحاصيل الزراعية إلى أوربا، بينما وقفوا بحزم ضدَّ المشروع الألماني عندما كانت شركة ألمانية تنفذ فكرة المد السككي منذ سنة ١٩٠٢م.

فهل كان الإنكليز جادين في مسألة تحويل جنوب العراق إلى سلَّةِ غذاءٍ لأوربا ؟

ربما، وهذا ما نُرجِّحه ففيه إطلاق لأيادي الشركات البريطانية في استثمار خصوبة الأرض ووفرة المياه ورخص الأيدي العاملة في العراق، خصوصاً وأنَّهم دمَّروا نظام التعليم الزراعي الذي أسَّسه العثمانيون ليضمنوا عمل الجميع في المشاريع الزراعية البريطانية، كالأقنان ليس فيهم متعلِّم يُعكِّر صفو المستثمرين، إلَّا أنَّهم عزفوا عن ذلك بعد اندلاع ثورة العشرين، فإنَّهم لمسوا رفضاً شعبياً ونُخبوياً عراقياً لوجودهم الاستعماري، وأنَّ العراق ليس هنداً ثانية حتَّى يضعوا ثُقلهم المالي فيه كما فعلوا في الهند، والدليل أنهم لم يفكروا حتَّى في إنشاء سكَّة حديدٍ بديلة عن السكَّة الألمانية إلَّا بعد عشرات السنين من احتلالهم للعراق، مع سبقهم في هذا المجال، إذ لم يُتح السفر بين بغداد وإسطنبول عن طريق السكك الحديد إلَّا بعد سنة ١٩٤٠م.

أمَّا المواطن العراقي فكان يطمح إلى إكمال شبكة السكَّك الحديد لتُساهم في نقل الناس إلى الديار المقدسة لأداء فريضة الحج، وأنَّ "ديار العراق سترى من الفلاح والنجاح ما لم تحلم بهِ في غابر الزمن، سترى جميع زوار العجم يذهبون للحج بعد أداء فرائضهم الدينيَّة في النجف وكربلاء، بدلاً من أنْ يذهبوا بالبحر فيصرفوا المبالغ الطائلة، فسوف يركبون سكَّة الحديد من بغداد إلى مكَّة، وكذا القول عن الهنود فإنَّ أغلبهم سيحجون عن طريق دار السلام إذا ما رأوا سهولة السفر براً وتحققوا منافعه، لاسيَّما إذا كانت عيالهم معهم"[٣٧].

عموماً فإنَّ ركون الوالي العثماني إلى ويلكوكس سنة ١٩٠٨م، وإناطة مهمة حلِّ مشكلة فائض مياه الفرات بشكلٍ خاص بهِ لم يأتِ من فراغ، بل من ترويجٍ بريطاني له أملاً في مزيدٍ من الانغماس في الشأن العراقي، ذاك ما جعله المُهيمن على مصير البقعة التي قال عنها فيما بعد: "إذا ضُبطت فيضانات الفرات ودجلة ستبلغ دلتا النهرين درجة من الخصوبة، لم يشهد التاريخ نظيرها"[٣٨]، فهل كان يكذب ؟ أم أنَّ السياسة البريطانية التي كانت حالمةً اصطدمت بالواقع العراقي الرافض لها ؟

عموماً لقد جاء ويلكوكس ليُحقِّق طموحات لندن الإقتصادية والسياسية والاجتماعية، حاملاً إرثه الخرافي التوراتي الذي يرى أنَّه "كان نهر يخرج من عدن ليسقي الجنَّة، ومن هناك ينقسم أربعة رؤوس"[٣٩]. هكذا تناسى علميته ونقل نصاً من نصوص سِفر التكوين في كتابهِ الذي وثَّق فيه تجربته العراقية.

لقد قاد هذا الاهتمام الإنكليز إلى تأسيس قاعدة معلومات ضخمة عن العراق، ولقد استفادوا بشكلٍ غير مسبوق من المُستشرقين بما فيهم من مبشرين ورحَّالة، وكان عمل أولئك المُستشرقين وكذلك القناصل والضباط الموفدون بمهام مختلفة والرحَّالة، يعدون تقارير يرفعونها إلى الجهات التي تُتابعهم وتُشرف

عليهـم، لا تختلف في طبيعتها عـن أيّ (تحليل مسرح عمليات) الذي تعده هيئات الاستخبارات العليـا، والدليـل أنَّهـا تقاريـر تتنـاول التاريخ والجغرافيـة والواقع الاجتماعـي والاقتصادي وغيرها، مما يُسهّل على الجهات المسؤولة عن وضع الخطط للتخطيط بكفاءةٍ عالية.

كان أول احتكار للنفط سنة ١٩٠١م، سنتئذٍ نجح سفير بريطانيا في طهران السير هاردينك Hardinge بإقناع السـلطان القاجاري "لمنح اسـتثمار النفـط الإيراني للمُسـتثمر البريطاني دراسـي لمـدة (٦٦) سـنة"[٤٠] وسُـمّي امتياز دارسـي، ومنـذ سـنة ١٩٠٣م شَـرَع جـورج رينولـد بالتنقيب. فلقد جعـل ذلك الدول الغربية تهتـم بإمكانية اسـتخراج النفط من باطن أرض العـراق، خصوصاً وأنَّ المحاولات التي جرت أيام مدحت باشا كما مرَّ بنا تجعل الآمال وردية.

وكانـت بدايات استكشـاف النفـط العراقي بدايـات تآمريـة تنطـوي علـى تحايـل وغش وخـداع، يقول السـلطان العثمانـي عبد الحميد الثاني: "جاءني السفير الإنكليزي ذات يوم وهو متحمس، وقدَّم لي سـيفاً مُرصَّعاً عُثِرَ عليه في إحدى الحفريات بجانـب الموصل"[٤١]، وحتَّى يصل السـلطان إلى غايتهِ فإنَّـه وهو يُبيّن غش السفير، قال: "إنَّ السفير ربما لعب عليَّ لعبةً لا أعرفها، عرضت السيف على بعض التجار من السوق، والذين يفهمون في هذهِ المسائل، فقالوا: إنَّ هذا السـيف ليس قديماً، ولكـن أُدخلت عليه بعـض الحيل ليبـدو وكأنَّه قديـم"[٤٢]. ويتدرج السـلطان فـي التوصـل إلى شـيء غفلت عنه مخابراتـه كما قال، خصوصـاً وأنَّه وقف على أنَّ بعثتي التنقيب عن الآثار في بغداد والموصل تركتـا أعمالهمـا علـى وجـه الأرض وبدأتـا تحفران آباراً، إذ "لم يكن ما يبحثون عنه أواني مكسـورة أو تماثيل، وإنَّمـا كان البترول"[٤٣]، وما كان ذلك السيف إلَّا لزيادة ثقة السلطان بهم كما قال.

ثـمَّ جاءه السـفير مرةً أخـرى ليقترح عليه ولأغـراض إنسـانية أنْ تقوم جهـات بريطانية بحفر الآبـار في المناطق الصحراوية لإسـقاء الناس وإنقاذهم من العطش، ولمَّا كان السلطان يعرف من قبل أنَّه "من أجل العثور على البترول في الأفلاق برومانيا تفتـح الآبار"[٤٤]، وعندما زار الإمبراطور الألماني فيلهيلم إستانبول فإنَّه طلب من السلطان تسهيل بعثات الآثار الألمانية للتنقيب، اكتشـف السـلطان أنَّهم فعلـوا مثل ما فعل الإنكليز، لذا أرسـل مرافقه الشخصي إلى أمريكا لتُسـاعده في استكشاف مكامن النفط في دولتهِ، ولكن كما قال السـلطان: "وللأسـف لم تُسفر محاولاتي هذهِ عن شيء، فالشركات التي اتصـل بها صلاح الدين أفندي في أمريكا لم تُبدِ اهتمامـاً بالأمر، وعاد مرافقي بعـد عامٍ صفر اليدين"[٤٥]، وهذا دليل على اسـتمرا عدم رغبة أمريكا في مشـاركة القوى الكبرى الأخرى في المنطقة، وخاصةً في العراق، لذا اتجه السلطان صوب اليابان وطالبها بإرسال فنيين لاستكشاف النفط، ووافقت اليابان إلَّا أنَّ السـلطان لم يُعلمنا بما حصـل لأنَّه لا يدري، فلقد أُبعد عن العرش بعد ذلك.

لـم يكـن السـلطان مُجانبـاً للحقيقـة فـي اسـتنتاجاتهِ، فثمَّـة مُنقِّـب آثـاري توصل إلى اكتشـاف مكمن نفطي يبعد حوالي (١٠٠) كلم عـن بغداد، صحيحٌ أنَّ ذلك المكمن المتوقَّع يقع عِبرَ الحدود مع إيران، إلَّا أنَّ عروقه كلَّها داخل الأراضي العراقيـة، فالمكمن يبدأ من كركوك،

إلَّا أنَّ المفاجأة أنَّ الآثاري الذي اكتشف المكمن ليس إنكليزياً، إنَّه الآثاري الفرنسي دي مورجان Jean-Jacques de Morgan (١٨٥٧-١٩٢٤م)[٤٦]، الذي سبق وأنْ اكتشف مسلَّة الملك البابلي الأموري حمورابي في قلعة الشوش، فالعلاقة بين الآثاريين والنفط حقيقية وليست من خيال السلطان.

إلَّا أنَّ القنصل الروسي في البصرة أداموف (مؤلِّف كتاب: ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها) اختلف في روايتهِ مع ما رويناه عن السلطان، عندما ادعى أنَّه منح الألمان امتياز التنقيب عن النفط في كركوك[٤٧]، مع أنَّ حكومته تُعرف بالمناورات الدولية لاقتناص فرصة التنقيب عن النفط العراقي، فسفيرها كان حاضراً في إحدى جلسات مبعوثي الإنكليز مع السلطان عبد الحميد، وكان يعرف خفايا طلبات المبعوثين، إذ يصفه السلطان في مذكراتهِ، بقولهِ: "وكان يبدو على السفير الروسي بشكلٍ خاص وبوضوح أنَّه غير مُمتن من هذا التصريح، كان انجاتييف يسمع حديثي باهتمام وهو يبتسم، عندما قلت إنَّ الإنكليز طلبوا السماح لهم بالتنقيب عن الآثار خدمةً للتاريخ والحضارة"[٤٨]. فهو يعرف حجم الخِداع البريطاني، ولكن يبقى السؤال: هل يُعقل أنَّ الدبلوماسية الروسية، والتي كان القنصل أداموف أحد أعمدتها، تذهب إلى القناعات التي تعتمد على الظن والشُبهة ؟ فهل يُعقل أنَّه بنى اعتقاده على ظنونٍ منها العلاقة التي بدت حميمية بين السلطان العثماني والإمبراطور الألماني، فخرج برأيهِ بصدد منح امتياز التنقيب عن النفط إلى الألمان ؟

وحتَّى تحقِّق بريطانيا رغبتها في الحصول على منطقة اهتمامها الإستراتيجي، فإنَّها خطَّطت طويلاً في كافَّة المجالات، الداخلية والخارجية السياسية والعسكرية، السرية والعلنية، ولم تَزهد في أمرٍ مهما كان بسيطاً، فلقد سخَّرت كلَّ الأمور في مجال تحقيق الأهداف المرجوة.

ففي المجالات السياسية والعسكرية فإنَّ بريطانيا انشغلت مطولاً من أجل خلق واقع سياسي يساعد على احتلال العراق عسكرياً، فنظَّمت علاقاتها "بسلطان مسقط وشيوخ الساحل المُهادن وجزيرة البحرين بمعاهدات، كما أنَّ ابن سعود عاهل نجد الذي مدَّ رواق سلطانه في ١٩١٣م إلى البحر متلهفاً للحصول على مؤازرتنا واعترافنا بهِ، ثمَّ إنَّ شيخ الكويت الذي كان يوجس خيفةً على الدوام من التجاوزات العثمانية عليه، قد اطمئن من حيث حمايتنا له، كما أنَّ شيخ المُحمَّرة العربي بدمهِ والإيراني بالرعوية كان ينظر إلينا في المحافظة على وضعهِ تجاه السلطان والشاه على السواء"[٤٩]، إلى درجةِ أنَّ شيخ المُحمَّرة تملَّص من دعوة علماء الدين في كربلاء والنجف له للانخراط في الجهاد الذي أعلنوا فتاواه، بحجَّة أنَّه ليس من رعوية هؤلاء العلماء مما يجعله يقف على الحياد، كلَّ ذلك كان تواطؤاً مع بريطانيا التي حظيت بصداقتهِ من قبل.

وعلى الصعيد الاجتماعي فإنَّ بريطانيا مدَّت خيوطها صوب العامة، وخاصةً الطبقات المسحوقة من أهالي كربلاء والنجف من خلال وقف (أوده) Awadh، الذي جرى استغلاله استغلالاً سياسياً بشعاً من قبل القناصل المُتعاقبين، فلقد بعث أبو المظفَّر غازي الدين حيدر (١٧٦٩-١٨٢٧م) ملك أوده الهندية

مبلغاً قدره (١٢١) ألف روبية، وهو مُستحقات الخُمس التي يفرزها الشيعة هناك زكاةً عن أموالهم، فوجدت حكومة الهند في الأمر فرصةً لتفرض نفسها ناظراً على تلك المبالغ باعتبار أنَّ ملك أوده وأهالي أوده هم بعض رعاياها، فقامت بإرسال المبالغ إلى المُقيم البريطاني في بغداد لتوزيعها على فقراء المدينة مباشرةً، ولأنَّ القناصل واصلوا قيامهم بتوزيعها على الفقراء دون إشعار العلماء بها خلافاً لما عُرف في الوسط الشيعي، أي أنَّهم حسبوا أنَّ بمقدورهم شراء ذمم وضمائر الشرائح الفقيرة بفلوس غيرهم، فإنَّ عملهم ذاك قوبل بالرفض من علماء المدينة، إذ بعث عبد الله المازندراني وهو من علماء المدينة رسالةً إلى القنصل البريطاني تحمل تاريخ ١٦/رجب/١٣٣٠هـ بيَّن له فيها أنَّ قيامه بتوزيع المبالغ مُخالف و "خيانة لسلطان أوده الذي اعتمد على هذهِ الدولة الفخيمة المُعظَّمة وإتمانها في تحرير المعاهدة والوصية بأنا لا تتغير ولا تبدل إلى آخر الأبد"[٥٠]. ولا مناص من التذكير بأنَّ جالية هندية استقرت في العراق وخاصةً في مدن العتبات المقدسة في القرن التاسع عشر وما قبله، كانت "من أدوات نشر النفوذ البريطاني بطريقٍ مباشر أو غير مباشر"[٥١].

وعدا عن استثمار الجانب الروحي ضمن الاتجاه الإسلامي، فإنَّهم عَمَدوا إلى بثِّ المُبشِّرين بالتنافس مع الفرنسيين وخاصةً في منتصف القرن التاسع عشر، "وهذا التنافس لم يكن خالصاً لله، وإنَّما كانت العوامل السياسية تؤجج هذا التنافس، فلا غرو أنَّ التنافس الإنكليزي الفرنسي في ميدان التبشير كان يزداد شدَّةً كلَّما ارتفعت قيمة العراق في المجال الدولي"[٥٢].

وحتَّى نرى طبيعة الطُّرق والوسائط التي رافقت الاهتمام البريطاني بالعراق والتي اعتمدت لوضع وتنفيذ الخطط الخاصة بهذا الاهتمام وما بعده، فلنرجع قليلاً إلى شكوك السلطان عبد الحميد بالآثاريين، فشكوكه تلك كانت وليدة قُصُر النظر وبساطة الفكر، إذ كانت تتمحور حول احتمال قيامهم بأعمال سرية للبحث عن مكامن النفط، ولو أننا وجدنا له حظَّاً من الصحَّة، فهل كان عمل الآثاريين خالصاً لمِهنة البحث عن الحضارات القديمة ولا يرقى إليه الشك والريبة ؟

ولنقف عند سيرةِ واحدٍ من أهمِّ هؤلاء الآثاريين، إنَّه أبو الآشوريات أوستن هنري لايارد Austen Henry Layard (١٨١٧-١٨٩٤م)، الشاب المُتشرِّد الذي فشل في الوصول إلى مستوى دراسي مرموق، ولكنه مع ذلك قفز إلى منصب وكيل وزارة الخارجية البريطانية في أوج عظمة بريطانيا وجبروتها، مطرزاً صدره بأرفع الأوسمة التي تمنحها سلطات بلادهِ لذوي الخدمات الجليلة، ومنها وسام فارس الصليب الأعظم، ووسام الاستحقاق وغيرهما، فأيَّة خدمات قدَّم هذا الآثاري خلال عملهِ في تلول نينوى، حتَّى وصل إلى هذا المنصب العالي من غير مؤهَّل دراسي، وحصل على كلِّ تلك الأوسمة الرفيعة من غير معاركٍ خاضها ؟ لقد كان في فترة الاهتمام البريطاني بالعراق يخدم سياسة بلادهِ لتسهيل وضع الخطط الرامية للسيطرة على العراق، فعندما مَهَن التنقيب عن آثار العراق، نقَّب في أصول وأحوال رؤساء العشائر وطبوغرافية الأرض وطبيعة المزروعات، وإنَّ السفير الإنكليزي في إسطنبول أرسله في مهمةٍ سرية بصفةٍ غير رسمية من دون

مقابل عدا نفقات السفر، وأخبره أنَّه "سينكر معرفته بهِ إذا ما حدث ووقع أسيراً"[٥٣]. فهل هذهِ سيرة منقِّب آثاري برئ أم سيرة جاسوس متمكِّن من مهنتهِ ؟ ونرى أنَّ هذا الرجل عدا عن المهام الميدانية التي كُلِّف بها أو بادر إلى الاضطلاع بتنفيذها، فإنَّه ربما عمل على تجنيد المُستشرقين والآثاريين وربما كان منهم ديفيد جورج هوغارث David George Hogarth (١٨٦٢-١٩٢٧م) الذي لم يكن عمله مقتصراً على تقديم المشورة، بل نجح في إعداد مجموعة من الشبان الذين تتلمذوا عليه من قبل لتنفيذ واجباتٍ مستقبلية تخدم التوجهات البريطانية كلاً وحسب مجال تخصصهِ، ومنهم الجاسوسان لورانس والمِس بيل، مما يعني أنَّ الخطط كانت معدَّة منذ زمنٍ طويل، والأدوار موزعة والأعمال مُناطة، لا بل تعدَّى واجبه تلك المهام، فقد عيّن هوغارث رئيساً لأحد فروع المكتب العربي في القاهرة ليصير واحد من المُخطِّطين الأساسيين لمستقبل بريطانيا في العراق والمنطقة.

وحتَّى نصل إلى نتيجةٍ توضح الترابط بين الآثاريين والدبلوماسيين والتجسس، وكيف أنَّ لايارد قفز من الشارع إلى منصب وكيل وزارة الخارجية البريطانية، فإننا نقف على طبيعة المهام السرية المُناطة بالمُنقِّب، ولو أننا عرفنا بعضها من سيرة لايارد، إذ "كانت أكثر الاتصالات حيويةً مع سكَّان العراق اتصالات البعثات الآثارية الموجودة يومذاك، وكثيراً ما كانت وظيفة القنصل ووظيفة المُنقِّب الآثاري لدولةٍ ما، تتحدان في شخصٍ واحد"[٥٤].

ولتقليل الاعتماد على المُختصين من خارج الجيش البريطاني، فلقد كُلِّف عدد من ضباط الجيش بالتعمُّق في دراسة الشرق من كلِّ نواحيه، لذا فإنَّ ضباط الجيش البريطاني مهروا في دراساتهم الاستشراقية تلك، وألَّفوا كتباً لا مجال للاستغناء عنها الآن، من أمثال كتاب ستيفن لونكريك Stephen Hemsley Longrigg (١٨٩٣-١٩٧٩م) الشهير (أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث)، ومثله اضطلع الجنرال غلوب (باشا) في تأليف كتاب عن تاريخ العرب، والنقيب هاي ألَّف كتاباً عن عشائر الفرات، وغيرهم كثيرون، مما يُدلِّل على طبيعة توجه معين لضباط تلك الحِقبة لدراسة وفهم ما يتعلَّق بشؤون المنطقة ذات الاهتمام.

ثمَّة مشكلة في تتَّبع وقائع تاريخ الحرب الرسمي الذي أعده الإنكليز. فلأن المؤرخين العسكريين الإنكليز اعتمدوا على وثائق بريطانية مُعلنة، فإنَّهم لم يكونوا مهتمين بإظهار حقيقة الاهتمام البريطاني باحتلال العراق، فمثلاً نجد أنَّ الجنرال فولر John Frederick Charles Boney Fuller (١٨٧٨-١٩٦٦م)[٥٥] رد ما كان القادة البريطانيين يناورون بهِ من خططٍ مُعلنة، كالهجوم على ساحل شلزفيغ - هولشتاين، أو ما ألحَّ عليه تشرشل بمهاجمة الدردنيل، بينما اقترح لويد جورج مهاجمة البلقان[٥٦]، حتَّى بدا وكأنَّ القيادتين السياسية والعسكرية البريطانية مرتبكة ولا تدري كيف وأين تبدأ الحرب العالمية الأولى، كما وظهر من هذا كلَّه أنَّ قرار حكومة الهند إرسال لواء مختلط إلى عبَّادان هو الذي سحب التفكير البريطاني صوب العراق، وكأنَّ مئات من السنين الحافلة بجمع المعلومات وشراء الذِمم والتخطيط الحصيف لم توضع ساعة الحاجة إليها موضع التنفيذ.

وفي الحقيقة فإنَّ التاريخ الرسمي البريطاني يساعد على هذهِ التعمية التي ما زالت تعمل على إيهام المؤرخين والباحثين في شؤون الفكر العسكري وتاريخ الحرب، فإرسال اللواء ليس مبادرة من حكومة الهند، وإنَّما هو تنفيذ لبعض بنود الخطَّة الحربية البريطانية التي اقتضت تخصيص فرقة المُشاة السادسة الهندية المُسمَّاة (فرقة بونه) والتي يقودها الجنرال آرثر باريت، والمؤلَّفة من الألوية (١٦-١٧-١٨)، لحماية رأس الخليج[٥٧]، وكان من بين أهم التوصيات التي بلغ بها قائد الفرقة "اجتناب كل ما من شأنهِ أنْ يُثير عداء الأتراك والعرب على السواء، إلَّا في حالات الضرورة القصوى"[٥٨]. لا بل إنَّ الإنزال على الفاو الذي تحقَّق يوم ٦/ تشرين الثاني/١٩١٤م، كان هو الاتجاه الرئيس للهجوم بالنسبة للقيادة العامة البريطانية التي حاولت القيام بعملية خداع لإنجاحهِ، من خلال قصف مواقع في الدردنيل يوم ٣/تشرين الثاني/١٩١٤م، وبذا فلربما نجحت إلى حدٍّ ما بجذب أنظار القيادة العامة التركية صوب خطر يقترب من عاصمتها مع أنَّ ذلك القصف غير مدعوم بقوة إنزال تُشكِّل الخطر الحقيقي، إذ كانت القوة المُهيأة للإنزال في الفاو يوم قصف الدردنيل غادرت مياه البحرين على عجل ميممةً شطر الفاو.

إنَّ أسلوب عمل الدول العظمى هو التخطيط الإستراتيجي بعيد المدى مع سبق نظر فائق، فخُطط مهاجمة فرنسا في مطلع الحرب العالمية ١٩١٤م لم تكن وليدة ساعتها، وإنَّما وضعها رئيس الأركان العامة كونت فون شليفن Alfred Graf von Schlieffen (١٨٣٣-١٩١٣م)[٥٩] قبل بدء الحرب بسنين، فالرجل مات قبل أنْ تندلع الحرب بقرابة سنتين، وتحديداً في كانون الثاني ١٩١٣م، ومع ذلك فإنَّ الخطط التي اشتغل عليها الجيش الألماني لغزو فرنسا كانت من وضعهِ، لذا لا يمكن القبول بالادعاء الإنكليزي أنَّه لم تكن هناك خطَّة مُعدَّة مُسبقاً لغزو العراق.

وحتَّى نُدلِّل على أهمية الأحداث الحربية الجارية في العراق، فإننا نجد أنَّ رئاسة الأركان في لندن كانت تربط بين دلائل الحصار في الكوت التي بدأت في الثلث الأول من كانون الأول ١٩١٥م ومجاريات الأحداث في الدردنيل، فلا نستغرب أنَّ الانسحاب من الدردنيل ترافق مع حصار الكوت، فقد بدأ الانسحاب في منتصف كانون الأول ١٩١٥م وانتهى يوم ٩/كانون الثاني/١٩١٦م.

لقد استثمر الإنكليز إهمال الأتراك للعراق إهمالاً تاماً؛ ليحققوا حلماً راودهم مئات السنين كما رأينا، فنجحوا في احتلال العراق الذي كان اهتمامهم بهِ أكثر من اهتمامهم بأوربا التي تركوها لملوك دولها وأباطرتها. وسنرى تفاصيل ذلك الإهمال لاحقاً.

المبحث الثالث:
الاهتمام العثماني بالعراق

وحتَّى تتكامل معالم الصورة التي أدت إلى شروع قوة الدلتا البريطانية القادمة من الهند لغزو العراق على وفق المصالح البريطانية القائمة والمتوقَّعة، لا بدَّ من تلمس عوامل الاهتمام العثماني في العراق، ولنبدأ بالمصالح.

تتمثل مصالح الدولة العثمانية في العراق بأمرين، وكلاهما يجعلان منه غير ذي قيمة إستراتيجية كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا،

فالضرائب التي هي الأمر الأول كانت ثقيلةً جعلت الناس يتذمَّرون من سلطات العثمانيين مما دفعهم لأنْ يُشعلوا فتيل أكثر من ثورةٍ، كان لكلٍّ منها تأثير كبير على واقع الحكم فيه، ومنها ثورات كربلاء والهندية والديوانية وعدد كبير غيرها. ومن خلال تقصِّي طبيعة الواردات العامة لولاية بغداد والبصرة وشهرزور في حقبة المماليك "كانت تُقدَّر بما يتجاوز المائة والثلاثين ألف بدرة من الغروش الصاغ"[٦٠].

والأمر الثاني هو تجنيد الشبَّان العراقيين للزجِّ بهم في معارك الدولة العثمانية على حدودها مُترامية الأطراف، فهم يموتون من أجل قضايا لا يعرفون تفاصيلها ولا علاقة لهم بها، مما جعل العديد من المدن المنكوبة بأبنائها تثور وتتمرد، ولدينا واقعة مشهودة من تلك الأعمال الثورية هي ثورة كربلاء سنة ١٨٧٧م، إذ اضطر عاكف باشا والي بغداد والمُشير حسين فوزي باشا قائد الفيلق السادس إلى قيادة قوات من الفيلق والتوجه إلى كربلاء لإخماد اضطراباتها التي نشبت "عَقِب إعلان الحكومة العثمانية للنفير العام في سنة ١٨٧٧م بسبب الحرب الروسية - العثمانية التي نشبت في أوائل تلك السنة"[٦١]، وعلى الرغم من تلك الانتفاضات فقد "سيق عشرة آلاف منهم إلى قفقاسيا، فهلك أكثرهم من شدَّةِ البرد والجوع"[٦٢]، والتجربة المريرة الأخرى "حين هلك آلاف من المُجنَّدين في صحراء نجد، وهي الكارثة التي اشتهرت في العراق باسم (دقَّة ابن رشيد)"[٦٣].

ففي سنة ١٨٤٢م أصدرت الدولة العثمانية بياناً عُرف ببيان القرعة العسكرية، نظَّمت بموجبهِ شؤون التجنيد الإجباري في أنحاء الدولة، وعلى الرغم مما قيل أنَّه تنظيم للتجنيد الإجباري إلَّا أنَّه لم يحظَ بقبول العراقيين، لذا كان لا بدَّ من اختيار رجل صلب يتمكَّن من فرض النظام الجديد، وسوق أبناء العراق إلى سوح معارك الدولة، ووقع الاختيار على السَّردار Sardar (أي: رئيس الجُند، وهي رتبة مكافئة لرتبة الكولونيل العام في الجيوش الغربية) عمر باشا، وهو ضابط من أصل مجري، لذا فإنَّه وفي ثالث أيام وصولهِ إلى بغداد، أمر بهدم كافة القِلاع الموجودة في الديوانية والهندية، واتبع أسلوباً مُخادعاً في تطبيق النظام من خلال استمالتهِ علِّيَّة القوم الذين قَدَّم بعضهم أبناءه للتجنيد، إلَّا أنَّ عامة الشعب رفضت الفكرة أساساً، فهرب الناس في ديالى والهندية والديوانية والحلَّة وغيرها، تاركين مزارعهم ومصالحهم، ما دفع السردار إلى إتباع أساليب القوة، فلم يُثنهِ عصيان كربلاء، إذ أمر قواته بإلقاء القبض على كلِّ من يلقونه من الشبان ويسوقونه إلى المُعسكرات.

وعندما حلَّ مدحت باشا والياً لبغداد، فإنَّه كان معنياً بتطبيق نظام التجنيد، لذا حصل "تمرد أهالي مدينة بغداد وعصيانهم المُسلَّح"[٦٤].

وعلى الرغم من سوء النظام القديم الذي أشرنا إليه، إلَّا أنَّ القانون الذي صدر سنة ١٩٠٨م كان أسوء بكثير مما كان قبله، إذ فرض الجندية على كلِّ مسلم ولمُددٍ طِوال، فالمُساقون إلى المُشاة وإلى قوات البحرية يمكثون فيها ثلاث سنوات، أمَّا صِنفا الخيَّالة والمدفعية فعلى من يُساق إليهم أنْ يخدم أربع سنوات. وعندما يتسرَّح فإنَّه سيخضع لخدمة الاحتياط ستِّ سنوات، وعندما تنتهي فعليه أنْ ينضم إلى الرديف لمدة تسع سنوات، ثمَّ يُنقل

اسـمه إلى سجل المُستحفظة لمدة سنتين قبل أنْ يصير خارج السن القانوني.

وإتراعـاً للخزينة بمزيدٍ مـن الأموال، فإنَّ قانـون البـدل النقدي حـدَّد البـدل للراغب فيه بهـدف إعفائهِ من التجنيـد الإجباري بمائة ليرة ذهب، على أنْ يخضع للتدريب الأساسـي طيلة ثلاثة أشـهر، ثمَّ خُفِّض المبلغ إلى خمسين ليرة ذهـب اعتباراً من ١٨٧٤م، أمَّا غير المسـلمين فلم يُسـاقوا إلى التجنيد، وإنَّما فُرض عليهم بدل نقدي سـنوي مقداره (٢٧) قرشـاً و (٣٢) بارة لكلِّ رجلٍ عمره بين (٢٠-٤٠) سـنة، ثمَّ ارتفع البدل إلى (٤٠) قرشـاً سـنوياً مـع بداية القرن العشرين.

إزاء كلِّ هـذا السـوء الـذي كان العراقيون يعيشـونه، والـذي يُقابلـه لا مبـالاة السـلطات العثمانية بشأن العراق الذي لا تعرف عنه غير المال لإتراع خزائنها، والشـبان ليموتوا دفاعاً عـن مصالحها، لـذا فإنَّ الإنكليـز فهموا بوقتٍ مُبكِّر أنَّ العراق ليس جزءاً من الدولة العثمانية، فهذا ج. لوريمـر John Gordon Lorimer (١٨٧٠-١٩١٤م) المُقيـم البريطاني في بغداد، يقـول في ربيـع ١٩١٠م: ”إنَّ الجهاز الإداري التركي لا يلائم العراق من جميع الوجوه تقريباً، وعلى التُرك أنفسهم أنْ يعترفوا بأنَّه جهاز فاشل هنا، وبرغم أنَّ فشـله هذا يتضح وضوحاً كافياً فهنـاك قليل منهم من يُدرك الأسـباب التي أدت إليـه، حيث إنَّ العـراق لا يمكـن أنْ يُعد جزءاً متممـاً من أجزاء الإمبراطورية العثمانية، لكنه تابع أجنبي من توابعها“[٦٥].

ومـا يؤكِّـد ذلـك أنَّ القيادة العامـة التركية وعلـى الرغم مـن وجود هيـأة للخرائط ضمن نظام معركتها، ويرأسـها ضابط مختص برتبة (أميـر لواء). وكان من ضباط تلك الهيئة مُحمَّد أميـن زكي الـذي شـغل لاحقاً منصـب وزير الدفاع العراقي، وأنَّها رسـمت خارطةً للأستانة سـنة ١٩٠٧م[٦٦]، إلَّا أنَّ المقـر العـام التركي لم تتيسَّـر لديه من خرائط العراق عند نشـوب الحرب سـوى نسخة واحدة من خريطة للعراق بمقيـاس (١/١٥٠٠٠٠٠)[٦٧]، فـلا عجـب أنْ نجد المقـرات العسـكرية التركية فـي العراق كانـت تُخطِّط وتُدير المعـارك كما كان يجري فـي التاريخ القديم بلا خرائط، إلى أنْ سـقطت طائرة بريطانية، عُثر فـي داخل حُطامها على خارطة للعراق بمقياسٍ كبير جداً.

لهذا ولغيرهِ من صور عدم الاهتمام بالعراق وسـكَّانهِ، فـلا عجـب أنْ نجـد أنَّ إصلاحـات السـلطان محمـود الثانـي (١٧٨٥-١٨٣٩م) سَـرَت علـى كلِّ أطـراف الدولـة العثمانيـة باسـتثناء العراق، فنسـتنتج من ذلك أنَّ سياسة اللامُبـالاة العثمانية المُتَّبعة فـي العراق والتي تفاقمت بعد المـدِّ القومي التركي الذي أدى إلى إسقاط السلطان عبد الحميد وتولّي العنصريون الأتراك السـلطة، ربمـا خلق جـواً منفِّراً مكَّن الجواسـيس الإنكليز من الانبثـاث بين صفوف المجتمـع العراقي، وخاصةً العشـائر المتذمرة مـن الضرائب المادية والبشـرية، فاسـتطاعوا كسب الكثير من زعماء تلك العشائر، وتعترف المِـس بيل أنَّ العلاقـات التي كانت قـد أُقيمت مـع بعض شـيوخ العراق، نفعتهـم كثيراً وقت الحرب، ومنهم شـيخ الزبير، بينما تعترف بيل أنَّ ثمَّة شـيوخ تمَّ كسـب ودهم مُسبقاً، إذ قالت: ”شـيخ الهارثة الواقعة بين البصرة والقُرنة يُعد من بيـن أصدقائنا منذ السـابق. فكان من أوائل وجـوه الريف الذين دخلوا فـي خدمة الحكومة البريطانيـة“[٦٨]. وكان بعـض الشـيوخ قـد

صارحوا القنصل البريطاني ببغداد برغبتهم في أنْ يحتل الإنكليز العراق، إذ "عرض شيوخ البلاد وأكابرهم مِراراً لا تُحصى على القنصل البريطاني أنْ يحمل دولته على أخذ هذهِ البلاد تحت أجنحة حمايتها"[٦٩].

من هنا يتَّضح لنا كيف كان ممثلو بريطانيا في العراق ينسجون بإحكام وإتقان وتؤدة منذ زمنٍ مُبكِّر، ومن بين الخيوط التي أشركوها في نسيجهم ذاك شيوخ العشائر الذين لمسوا دورهم الخطير، خصوصاً في سني ضعف السلطة العثمانية كما مرَّ بنا، لذا كانوا يتقربون منهم ويمنونهم ويعدونهم، ومن الرصد المُستمر لأحوالهم نجد أنَّ الوكيل البريطاني دقيق المُلاحظة، كتب عن حادثٍ بسيط لا يكاد يلفت انتباه أحد، وهو عزل الوالي شيخاً عشائرياً واستبداله بآخر أكثر طاعةً له، ما يلي: "إنَّ الشيخ المعزول هاجم الشيخ الحديث الذي عيَّنه الباشا، وزجَّت البلاد في أحضان اضطرابٍ شامل من الكوت إلى جصَّان فما حول الحويزة"[٧٠]، وكما يبدو فإنَّ الحادث ثانوي وتأثيره محدود، إلَّا أنَّ هذا يُدلِّل على طبيعة الاهتمام البريطاني بالعشائر التي أخضعوها ورؤساؤها إلى دراساتٍ علميةٍ مُستفيضة، عادت عليهم بالنفع العميم والفوائد الجمَّة.

ولدينا ما يُدلِّل على أنَّ العلاقات بين الاستخبارات البريطانية وبعض رجال العشائر استمرت حتَّى أمدٍ بعيد من قيام الحكم الوطني، إذ يدلنا عبد الجبار الراوي على أنَّ من جواسيس الإنكليز العاملين في الوسط العشائري من امتد عمله في الديوانية إلى أن قُتل في حركة بكر صدقي سنة ١٩٣٦م، وذكر أسماء بعضهم[٧١].

وفي مجال التحكم بقيادة الولاية ونتيجةً للفساد المُستشري في مفاصلها وضعف الهيمنة العثمانية التي لم تكن تُقيم للعراق وزناً، فإنَّ الشركة ووكلاءها في بغداد بلغوا شأناً لم يبلغه غيرهم من قبل، إذ كانت لهم القدرة على الارتقاء ببعض الأشخاص ليصيروا ولاةً على بغداد، ومن هؤلاء والي بغداد سليمان باشا (١٧٨٠-١٨٠٢م) الذي وبسبب عرفانهِ بالجميل لبريطانيا "لأنَّها ساعدته في الارتقاء لمنصبهِ. وردَّ لها الدين بعشرين سنة من العطف الشامل واستعمال خدماتها بصراحة، وفي سنة ١٧٨٢م طلب بواسطتها من بومباي طلبية من السلاح والعتاد، وفي سنتي ١٧٩٨م و ١٧٩٩م طلب كميةً من العتاد مع مدربين أوربيين من الهند"[٧٢]. لذا كانت حكومة المماليك تغض النظر عن "ازدياد نفوذ المُقيم المُستمر العلني بين القبائل وسكَّان المدن، حتَّى في أشدِّ أيام الاختلاف الذي كان يحصل بين المُقيم والسلطة المحلية"[٧٣].

لقد كان التجسس من بين الأنشطة والوسائط التي مارسها الإنكليز بكثرة واهتمام وهم يسعون إلى الإحاطة بكلِّ شؤون العراق، فكان عملاؤهم يشتغلون في الظلام، وأحياناً تحت الأضواء بسبب سوء الإدارة العثمانية، أو تعاطي موظَّفيها الرشى لتغضّ الطرف، فلقد عَمَد الإنكليز (المُقيمية والمبعوثون) إلى طُرقٍ لا تتلاءم مع طبيعة مهامهم الدبلوماسية، من أجل تحقيق غاياتٍ سياسية وعسكرية، كالرشى والتجسس، كما حصل عندما قام كولنهود Collinhood أحد أعضاء فريق جسني برسم مُخطَّطٍ لبعض معالم بغداد خفيةً، كما قال: "وحدي أنجزت تخطيط بغداد في ظروفٍ جدَّ عصيبة، إذ كنت مضطراً إلى العمل خفيةً، وقد حدث أحياناً أن قمت بتسجيل المواقع والمحلَّات

على قميصي مغتنماً الفرصة"[٧٤].

ثمَّة عوامل سوءٍ تلمَّسنا معالمها فيما مضى، كانت وراء نجاح الإنكليز في تحقيق إنزالهم في الفاو، وتمكنهم بعد بضع سنين من احتلال بغداد، من أهمها فساد الإدارة العثمانية الذي جعلها واهنةً وقبضتها على سير الأحداث راخية، ما أتاح للإنكليز أنْ يُنجزوا كلَّ الاستعدادات للغزو، وخصوصاً ما يستلزم من خلق عملاء ووسائط نقل ومعرفة تامة بتفاصيل مسرح الحرب.

والعامل المهم الآخر هو إهمال السلطات العثمانية في إسطنبول لأمر العراق تماماً، وكانت أشد صور ذلك الإهمال ما تمثل بالجانب العسكري، فالأتراك "لم يقوموا بتحصين موقع الفاو بوجه السفن المُعادية رغم خطورتهِ من الناحية العسكرية"[٧٥]، ما جعل عملية الإنزال البريطاني نزهة، أو أشبه بعمليةٍ تدريبية، إلَّا أنَّ الأخطر كان انصياع القيادة العليا التركية لمشورة الجنرالات الألمان الذين كانوا يُديرون دفَّة الأمور في رئاسة الأركان التركية، وخاصةً في مسألة توزيع وانتشار القطعات، فهؤلاء الجنرالات تمكَّنوا من تجريد العراق من أغلب القطعات العثمانية التي كانت تتخذه معسكراً، فنظام معركة الفيلق الثاني عشر الذي كان مقره في الموصل يتألَّف من فرقتي المُشاة السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين، بينما اتخذ الفيلق الثالث عشر من بغداد مقراً له، وفي نظام معركته الفرقتان الخامسة والثلاثون والثامنة والثلاثون، فسلخ الألمان كلَّ تلك الفرق من مسرح الحرب العراقي وجيَّروها لصالح خطَّة الدفاع الألمانية، ولم يُبقوا في العراق غير الفرقة الثامنة والثلاثين، وهي بلا شك غير كافية، ما جعل الإنكليز يستخفون بأمر الدفاع التركي في جنوب العراق، فهاجموه بلواء مُشاةٍ واحد فقط.

لقد ظلم مؤرخو الحرب الإنكليز مسرح عمليات العراق ظلماً فادحاً، عندما أهملوا الإشارة إليه وإلى مجاريات الأحداث فيه، مع أنَّه وعلى الرغم من غياب التحصينات الدفاعية، وشحَّة القطعات المقاتلة، فإنَّه شَهِد معارك ضارية كادت أنْ تودي بسمعة الجيش الإنكليزي العريق، كالانسحاب المُذل من سلمان باك وحصار الكوت وغيرها، ولربما اعتبر لورنس أنَّ الحرب في الشرق الأوسط بكلِّ مسارحهِ، إنَّما هي "حرب نفسية وحرب إيديولوجية، مع تطبيقٍ للهجوم التكتيكي والإستراتيجي واسع النطاق، ومع ذلك فقد شُنَّت خارجاً عن قواعد الحرب العالمية، وقد تكلَّلت مع ذلك بنجاحٍ لا يُنكر"[٧٦]. وعلى مستوى السياسة فإنَّ الإنكليز لم يلفتوا انتباه أحد أبداً للأهمية التي يحتلها العراق في أذهانهم، فهم زعموا أنَّ الإنزال في الفاو جاء لحماية مصفى عبَّادان وحقول النفط في عربستان، إلَّا أنَّ رئيس وزراء بريطانيا أسكويث Herbert Henry Asquith (١٨٥٢- ١٩٢٨م) وقف في مجلس العموم يوم ٢/تشرين الثاني/١٩١٥م، أي بعد مرور سنة على بدء العمليات في جنوب العراق، ليُبين أسباب مهاجمة الفاو والبصرة، عندما قال: "القَصد من وراء إرسال قوة إلى العراق، كان ضمان حياد العرب والحفاظ على مصالحنا في الخليج العربي، وحماية حقول النفط، ولصيانة رايتنا في الشرق، بصفةٍ عامة"[٧٧]. أمَّا الجنرال طاونزد الذي حوصر في الكوت وأُسر مع كلِّ جنودهِ الذين هلك أغلبهم، فإنَّه يصف الجبهة في العراق وفلسطين بأنَّهما جبهتين ثانويتين ولا

مبرر لهما، لا بل إنَّه يقرر "أنَّ التاريخ سيدون حملاتنا على غاليبولي والعراق وفلسطين كأمثلةٍ للعبث بقاعدة الاقتصاد في القوة، فما شأننا وبغداد أو القدس ؟ ولا يخفى أنَّ العراق وفلسطين كانا ميداني حرب ثانويين"[٧٨]. ولكنه عندما برَّر فشله اعترف بأهمية جبهة العراق، وقد تناقض مع نفسهِ الأولى عندما قال محدداً حجم القوة التي قادها (مود) ودخل بغداد على رأسها بحدود (١١٣-٢٠١) ألف جندي، فهل أنَّ مسرحاً ثانوياً يستأهل أنْ يُخصص له (١٢٠) ألف جندي "مُجهَّزةً بكامل العُدَّة من مدافع وميرة ومراكب بخارية وسكك حديدية وغيرها"[٧٩] ؟، مع مراعاة أحد أهمِّ مبادئ الحرب، ألا وهو الاقتصاد في القوة الذي أشار له ؟

ولم يختلف المؤرخون العسكريون الأتراك وحتَّى الألمان عن الإنكليز، فإنَّهم لم ينشروا عمَّا حصل إلَّا القليل كما يقول ويلسون، الذي يبرر ذلك بعدم رغبتهم "تدوين النوازل التي حلَّت بهم، وأسفر عنها فقدان البلاد العربية التي كانت جزءاً من الإمبراطورية التركية وتحطيم المطامح الألمانية، وكانت جد واسعة وعظيمة"[٨٠].

بعد أنْ تبيَّن أنَّ الجنرالات الألمان في القيادة العامة التركية سحبوا أغلب القَطَعات من العراق "تسربت من أصفهان أكثر التقارير لصقاً بالأمر، إذ علم أنَّ بحثاً يدور حول القيام بهجمةٍ على عبَّادان، يشنها الأتراك في أوائل الأسبوع الثاني من آب"[٨١]، فكيف يشن الأتراك هجوماً على مصالح دولة عظمى تمخر سفنها الحربية عِباب الخليج، وقواتها قريبة من مسرح العمليات في الهند وهي لا تملك أدنى حدٍّ من القطعات ؟ إذاً وبلا شك كانت هناك محاولات تركية لترقيع الخرق الذي حصل نتيجة الخطأ التاريخي التركي القاتل، والذي أهدى الإنكليز أجمل وأعظم الانتصارات في الحرب العالمية الأولى.

الهوامش:

(١) هو الهجوم الذي يجري ضدَّ مواضع دفاعية مُعادية مُهيأة على عجل أو غير مُهيأة. فتحي، أمين محمد، قاموس المصطلحات العسكرية، ط٢، (بغداد، مديرية المطابع العسكرية، د.ت.)، ص٦٠٦.

(٢) هو هجوم غير مقصود، يجري بدون تصميم قومي مدبَّر، كنتيجة مباشرة لحادثٍ عرضي، وكعطل آلي أو خطأ شخصي بسيط، أو عمل غير مخول بهِ من أحد المرؤوسين. فتحي، مرجع سابق، ص٦٠٦.

(٣) الأطرقجي، سالم، القوى الكبرى ومشروب الأباطرة الكبار، (بساتين المعرفة، د.ت.)، ص١٩.

(٤) أرمادا: أسطول بحري حربي إسباني، هو واحد من أفخم الأساطيل البحرية في زمانهِ، بلغ تعداد سفنهِ (١٣٠) سفينة، أرسلته إسبانيا ليحطم القوة البحرية البريطانية ويهاجم جزرها، ظهرت الأرمادا يوم ١٩/تموز/١٥٨٨م أمام ليزارد، وهي ميناء جنوب إنكلترا، فلبث الأسطول الإنكليزي في بلايموث، بسبب الرياح غير المؤاتية، وفي اليوم التالي بدأ الأسطول الإنكليزي حركته للالتفاف خلف الأرمادا، كان الالتحام الحقيقي بين الأسطولين قد تحقَّق يوم ٢٩/تموز، يومها تمكَّن الأسطول الإنكليزي بالفتك بالأرمادا من الخلف عندما أغرق (٧٨) سفينة، وأفلتت نحو بر الأمان (٥٢) سفينة معطوبة. يُنظر: فيكونت، مونتغمري، الحرب عِبرَ التاريخ، ترجمة: فتحي عبد الله النمر، (القاهرة، مكتبة الإنكلو المصرية، ١٩٧١م)، ج٣، ص ص٣٣٨-٣٤١.

(٥) لونكريك، ستيفن همسلي، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، ط٦،

(بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٥م)، ص١٢٩.

(٦) النجار، جميل موسى، طرق المواصلات النهرية ووسائط النقل المائي العثماني في ولاية بغداد (١٨٣٤-١٨٧٢م)، (بغداد، دار ميزوبوتاميا، ٢٠١٣م)، ص٩.

(٧) المرجع نفسه، ص ص١٦-١٧.

(٨) صالح، زكي، بريطانيا والعراق حتَّى عام ١٩١٤م، (بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٨م)، ص٥١.

(٩) لونكريك، مرجع سابق، ص ص٢٠٧-٢٠٨.

(١٠) المرجع نفسه، ص١٣٧.

(١١) المرجع نفسه، ص١٣٩.

(١٢) صالح، مرجع سابق، ص٨٠.

(١٣) إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي، (الرياض، دار المريخ، ١٩٨١م)، ص٩١.

(١٤) المرجع نفسه، ص٩٢.

(١٥) المرجع نفسه، ص٩١.

(١٦) ميدايرل، إدوارد، رواد الإستراتيجية في العالم، ترجمة: أمير آلاي أركان حرب ومحمد عبد الفتاح إبراهيم، (بيروت، المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥م)، ص٦٦.

(١٧) موريس، ف.، أربعون يوماً من عام ١٩١٤م.. قطعة من تاريخية المأساة العالمية الكبرى، ترجمة: محمد عبد الفتاح إبراهيم، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٢٩م)، ص١٤.

(١٨) الخليلي، جعفر، موسوعة العتبات المقدسة، ط٢، (بيروت، مؤسَّسة الأعلمي، د.ت.) ج٦، ص٢٣٨.

(١٩) سعيد، إدوارد، الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء، ترجمة: كمال أبو ديب، (بيروت، مؤسَّسة الأبحاث العربية، ١٩٨١م)، ص٢٢١.

(٢٠) لودفيغ، إميل، البحر المتوسط، ترجمة: عادل زعيتر، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٢م)، ص٧٤٧.

(٢١) المرجع نفسه، ص٧٤٧.

(٢٢) الخياط، جعفر، صور من تاريخ العراق في العصور المُظلمة، (بغداد، وزارة الإعلام، ١٩٧١م)، ص٢٠٣.

(٢٣) المرجع نفسه، ص٢٩٧.

(٢٤) البستاني، يوسف، تاريخ حرب البلقان الأولى والحرب البلقانية الثانية، (القاهرة، مطبعة الفجالة، ١٩١٣م)، ص (و).

(٢٥) أداموف، ألاكساندر، ولاية البصرة بين ماضيها وحاضرها، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، (البصرة، مركز دراسات الخليج العربي / جامعة البصرة، ١٩٨٢م)، ج٢، ص١٦٥.

(٢٦) متروبول: مصطلح مشتق من الكلمة اليونانية (Metropolis) التي تتألَّف من (Meter')، وتعني أم، و (polis)، وتعني مدينة، وكانت تُطلق باليونانية على مدينة الدولة في علاقاتها مع مستوطناتها في أراضي الغير، وقد استُعير المصطلح مع التوسع الاستعماري ليُطلق على الدولة الاستعمارية في علاقتها مع الدول التابعة لها. ودولة المتروبول هنا هي بريطانيا. يُنظر: أداموف، ولاية البصرة، ج٢، ص١٦٦.

(٢٧) المرجع نفسه، ج٢، ص١٦٨.

(٢٨) والي بغداد (١٨٦٨-١٨٧٢م).

(٢٩) البستاني، مرجع سابق، ص ص(ز-ح).

(٣٠) العذاري، تغريد رامز هاشم، محاضرة «نظرية ماكندر»، من محاضرات قسم التاريخ، المرحلة الرابعة، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، ٢٠١٧م، غ.م ص٣.

(٣١) أول قطار سار على سكَّة هو الذي افتتحه المهندس الإنكليزي جورج ستيفنسون George Stephenson (١٧٨١-١٨٤٨م) سنة ١٨٢٤م، ليخدم منجمه، ثمَّ بدأت خطوط السكك الحديد تمتد بين مدن بريطانيا قبل أن تنتقل إلى أوربا. لمزيدٍ من التفاصيل، يُنظر الموقع الإلكتروني:

https://en.wikipedia.org/wiki/George_Stephenson

(٣٢) نديم، شكري محمود، حرب العراق (١٩١٤-١٩١٨م)، ط٣، (بغداد، شركة النبراس للنشر والتوزيع، د.ت.)، ص١١.

(٣٣) المعموري، يحيى كاظم، تطور الري في العراق وآثاره الإقتصادية والاجتماعية (١٩٣٣-١٩٥٠م)، (الحلَّة، دار الفرات للثقافة والإعلام، ٢٠١١م)، ص٣٣.

(٣٤) فوستر، هنري، نشأة العراق الحديث، ترجمة: سليم طه التكريتي، (بغداد، دار الفجر للنشر والتوزيع، ١٩٨٩م)، ج١، ص٥٩.

(٣٥) المرجع نفسه، ص٥٩.

(٣٦) المرجع نفسه، ص٦١.

(٣٧) الكرملي، أنستاس ماري، خلاصة تاريخ العراق، (لندن، دار الوراق للنشر المحدودة، ٢٠١٢م)، ص٢٤٠.

(٣٨) المعموري ،مرجع سابق، ص٣٠.

(٣٩) ويلكوكس، ويليم، جنَّة عدن، ترجمة: محمد الهاشمي، (لندن، دار الوراق للنشر المحدودة، ٢٠٠٦م)، ص١٨.

(٤٠) الأطرقجي، مرجع سابق، ص١٤٤.

(٤١) عبد الحميد الثاني، السلطان، مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة وتحقيق: محمد حرب عبد الحميد، (الكويت، دار الوثائق، د.ت.)، ص٧١.

(٤٢) المرجع نفسه، ص٧١.

(٤٣) المرجع نفسه، ص٧٢.

(٤٤) المرجع نفسه، ص٧٢.

(٤٥) المرجع نفسه، ص٧٤.

(٤٦) يُنظر: أداموف، مرجع سابق، ج١، ص٣٥.

(٤٧) المرجع نفسه، ص٣٦.

(٤٨) عبد الحميد الثاني، مرجع سابق، ص٧١.

(٤٩) بيل، غيرترود (المِس)، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، (بيروت، دار الكشَّاف، ١٩٤٩م)، ص٢.

(٥٠) أغلو، سنان معروف، العراق في الوثائق العثمانية، (عمَّان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م)، ص١٢٩.

(٥١) نوار، عبد العزيز سليمان، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، (القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨م)، ص٣٠٠.

(٥٢) المرجع نفسه، ص٣٠٢.

(٥٣) كوبي، نورا، الطريق إلى نينوى، ترجمة: سلسل محمد العاني، (بغداد، دار المأمون للترجمة والنشر، ١٩٩٨م)، ص١١.

(٥٤) لونكريك، مرجع سابق، ص٣٦٧.

(٥٥) جنرال بريطاني ولد سنة ١٨٧٨م وتوفي سنة ١٩٦٦م. شغل منصب رئيس أركان الجيش البريطاني، خلَّف عدداً من الكتب التي تبحث في التاريخ العسكري. لمزيدٍ من التفاصيل، يُنظر الموقع الإلكتروني:

https://en.wikipedia.org/wiki/J._F._C._Fuller

(٥٦) يُنظر: فولر، ج. ف. س.، إدارة الحرب من عام ١٧٨٩م حتَّى أيامنا هذهِ، ترجمة: أكرم ديري، ط٢ ، (بيروت، المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١م)، ص٢٥٦.

(٥٧) أسود، عبد الرزاق محمد، موسوعة العراق السياسية، (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٦م)، م٢، ص٢٩.

(٥٨) المرجع نفسه، ص٢٩.

(٥٩) مونتغمري، مرجع سابق، ج٦، ص٦٥٦.

(٦٠) فائق بك، سليمان، تاريخ بغداد، ترجمة: موسى كاظم نورس، (بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٦٢م)،

ص١٧٨. والزمان الذي يتكلَّم عنه المؤلِّف هو ربما العقد الأخير من القرن التاسع عشر، إذ توفي سنة ١٨٩٦م.

(٦١) النجار، مرجع سابق، ص٢٦٦.

(٦٢) الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، (بغداد، مطبعة الشعب، ١٩٧٤م)، ج٤، ص٩١.

(٦٣) المرجع نفسه، ج٤، ص٩١. (ابن رشيد) هو أسم عام لحكَّام إمارة حايل، وحاكمها المقصود هنا هو عبد العزيز المتعب الرشيد الذي حكم من (١٨٩٧-١٩٠٦م). كانت حايل أشبه بالمَسلحة العثمانية بوجه آل سعود، أنهى عبد العزيز بن سعود تلك الإمارة وضمَّها إلى إمارتهِ (نجد) سنة ١٩١٢م.

(٦٤) النجار، جميل موسى، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ط٢، (بغداد، دار الشؤون الفلسطينية، ٢٠٠٣م)، ص٢٦٦.

(٦٥) بيل، مرجع سابق، ص٢.

(٦٦) يُنظر: كاشف الغطاء، عبد الرضا، نظرات في معارف العراق، (النجف، مطبعة دار النشر والتأليف، د.ت.)، ص١٢٤.

(٦٧) نديم، مرجع سابق، ص١٨.

(٦٨) بيل، مرجع سابق، ص٧.

(٦٩) الكرملي، مرجع سابق، ص٢٦٨.

(٧٠) لونكريك، مرجع سابق، ص٢٤٢.

(٧١) يُنظر: الراوي، عبد الجبار، مذكرات عبد الجبار الراوي، (بغداد، مطبعة الراية، ١٩٩٤م)، ص١٢٦.

(٧٢) لونكريك، مرجع سابق، ص٣٠٦.

(٧٣) المرجع نفسه، ص٣٠٦.

(٧٤) سركيس، يعقوب، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد، (بغداد، دار الحرية، ١٩٨١م)، ق٣، ص٣١٢.

(٧٥) أسود، مرجع سابق، ص٢٨.

(٧٦) شنيدر، فرنان، تاريخ الفنون العسكرية، ترجمة: فريد انطونيوس، (بيروت، منشورات عويدات، ١٩٧٠م)، ص٩٢.

(٧٧) فوستر، نشأة العراق، ج١، ص٦٩.

(٧٨) طاونزند، تشارلس ف.ف.، محاربتي في العراق، ترجمة: عبد المسيح وزير، (بغداد، مطبعة دار السلام، ١٩٢٣م)، ص ص٢٦-٢٧.

(٧٩) المرجع نفسه، ص٧.

(٨٠) ويلسون، سير أرنلد تي.، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ترجمة: فؤاد جميل، ط٢، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩١م)، ج١، ص١٦.

(٨١) المرجع نفسه، ج١، ص٣٧.

Iraq and the Political Calculations of Great Powers in the Turn of Twentieth Century

Hasan Ubead Isa
Retired Brigadier General

Summary:

At the beginning of First World War, the invasion of Iraq and then its occupation by British troops was not a result of a rapid cross-attack or an accidental attack. The interests of Britain in Iraq were part of a wide international concerns that included all the major powers known at that time, such as Britain, Russia, Germany, France and the U.S.A. The last three countries played secondary roles in the Iraqi Issue since the British, Russian, French and Portuguese interests goes back hundreds of years before the moment when a young Serb shot the Crown Prince of Austria and Hungary Empire, the event which led to ignite the First World War.

This paper is devoted to studying the history of British interests in Iraq. These interests stem from the strategic importance of Iraq from the British point of view. Great Britain was seeking to dominate most of the east even before the emergence of major strategic theories. This was a permanent tendency of the British foreign policy which had focused on imposing its the colonial interests on our region. The following three questions will be discussed in detail as:

First, the history of the ancient greediness and ambitions since the Napoleonic era and what ways of infiltration the English had adopted to interfere into the region.

Second, the motives of British interest in Iraq had been: its fertile land, the bumper of agricultural and animal production and its unique geographic location. All these had attracted the attention of the English politicians the staff of the company East India right from the beginning. Then this attention had immensely increased with the discovery of oil under the soil of Iraq which had represented an important economic target.

Third, the Ottoman interests in Iraq. In spite of all the attention and bounty that Britain had been given to Iraq, it was noticed that the Ottomans neglect Iraq; therefore, they did not prepare a plan to defend it They did not even facilitated the task of German officers in the Turkish General Staff to strip the military teams where they were camped for decades. This made it easier for Britain to invade the country.

Iraqi Identity of Al-Raranjyyah British Canon
Prof.Dr. hazim majeed ahmed al dury.....113

The British Colonization Of Irag …Britains Role And In Flunce On The Formation Of The Monorchy Of Irag (Ahistorical Study)
Assistant Prof. Dr. Salah Khalaf Mashay.....125

Iraq's strategic importance to British policy

Reading the motives and developments of the British - Iraqi relations until the mandate of 1922
Dr. Sabah Kareem Reah Al-Fatlawi.....139

The impact of the British occupation on the economic situation in Iraq

(Trade model) (1918-1921)
Assistsnt Professor Dr.Saba Hussein Mula
Assistant Teacher: Guson Mizher Al Mahmdawy.....165

Historical Vision of the Foreign Trade Movement in Iraq (1869-1945)
Dr. Widad Jaber Ghazi.....185

The Successive Governments' Policy Towards The Tribes

And Their Impact On The Iraqi Society 1869-1958
Dr. Jawad Ridha Razoqi Al-Saba'a.....207

The British Occupation Monetary and Banking Influences on Iraq
Prof. Dr. Falah H. Thwaini.....223

Iraq and the Political Calculations of Great Powers in the Turn of Twentieth Century
Hasan Ubead Isa.....247

Contents

Research and Studies

Editorial

Chief Editor
Ass. Prof. Dr. Ismael Taha Al-Jabbery 7

The Battle Of Akif Bek In Al Hila City(New Reading)

Prof. Dr. Karim Matter Hamza Al Zubaidy..... 11

The Ohoman Military Position Of The British Progress To The Occupation Of Baghdad (1916-1917)A.D.

Assistant Professor Dr.Nazar Al Wan Abdulah 21

Geberal Stanly Mood..And His Military Role I Iraq In The First Years Of The War.

Prof. Dr. Anam Mahdi Ali Alsalman..... 31

British Military Administration and its attitude of Ethnicities Religious Minorities in Iraq (1914-1920)

Dr. Saif Adnan Irhayyim 41

Iraq.. Between division and unit projects Study in British documents (1914-1920)

Dr. Su'dad Kadim Mahdi..... 59

British Hurdles To Irag(1926 - 1932)AD….Mosul Problem As Model

Assistant Teacher Dhamyaa Abdulrazag Khudhair..... 83

The National Identity of the Twentieth Revolution Libertarian National in Iraq

Prof. Dr. Usama A. Numan Al-Duri 99

The Goals and Standard Publishing

The goals of Baytul Hikma

- Baytul Hikma is antellectual and scientific institution with moral entity and financial and administrative independence . Baytul Hikma is in Baghdad . Its goals;
- Studying the history of Iraq and the Arab and Islamic civilization.
- Laying the approach of dialogue between cultures and religions . Thus contributing to concolidate the culture of peace and the values of tolerance and coexistence between individuals and groups.
- Following- up the politiceal and economic global developments and their future effects on Iraq and Arab world.
- Paying attention to reserches and studies related to the issuses of social ، economic and political phenomena
- Interesting in reserches and studies that enhance the citizen rights and fundamental freedoms and the consolidation of democracy and civil society values.
- peoviding insightsand studies that serve policy and decision - making processes.

Puplishering standard

-The joumal puplishes researches that have not been puplished before . rhe researcher will be informed of decision of puplishing within three months from the date of receipt of the reserch- one copyof the resercher should be sent in Arabic with a summary in Enghlish of no more than (200) words. (provided that.

A -The researcher must be printed and saved on CD disk ،double - spaced and printing.

B -Pages should not exceed 200) pages ، (double-spaced and printing.

C -All sources and margins should be serially numbered at the end of the paper in double spaces printing.

-The researcher gets a free copy of the Journal that puplished the research.

-Researchers will not to be resturned whether puplished or not.

-The department has the right to puplish the research in accordince with the plan of the Journal edition.

Historical Studies

Semi - annual journal issued by Department of Historical Studies In BaytulHikma
No.(**45**) Baghdad-2017

Chief Editor
Dr.Ismael Taha Al-Jabbery

Secretary Editor
Dr.Haidar Qassim Al-Timmimy

The Advisory Committee
Prof.Dr.Jaffer Abbas Humaidy
Prof.Dr. Najia Abdullah Ibraheem
Prof.Dr. Falah Hassan Al-asadi
Prof.Dr.Ussama Abdulrahman AlDoori
Prof.Dr. Jameel Musaa Alnajjar
Prof. Dr. Mahmoud Abdel Wahed Mahmoud
Prof.Dr.Hussain Dakhel AlBhadly
Prof.Dr.Munther Ali Abdulmalek
Ass.Prof.Dr. Dai Yamao
Ass.Prof.Dr.Mufeed Alzaidy
Ass.Prof.Dr.Mezher Muhssin Al khaffaji

Linguistic Correction
Dr. Imad Musa al-Kadhemy